





٤١٥  
ن ج

النكت على الالفية لابن مالك والكافية لابن الحاجب ،  
تأليف عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد بن سابق الدين  
الخصيري ، السديوطي ، جلال الدين ( ٨٤٩ - ٩١١ هـ ) .  
كتبت في القرن الحادي عشر الهجري تقديرا .

人 3 0

۱۷۹ ق ۲۵ س ۲۰ × ۱۴ سم

نسخة حسنة ، خطها نسخ ، انها المؤلف ١٨٩٥ هـ ،  
عليها تملك سنة ١١٩٤ هـ .

١- النحو،  
عبد الرحمن بن

٧١، هدية العارفين ١ : ٥٣٤  
لفقه عربية أ- الجلال السيوطي،  
بي بكر- ٩١١ هـ ب- تاريخ النسخ.

عبد الرحمن بن



دخلت هذه  
 المخطوط في طابع  
 المطابع العامة  
 سنة ١٢٩٥ هـ  
 في ١٨/٥/١٢٩٥ هـ

ف ١٩٣ / ١ / ١٦  
 ١٢٩٥ هـ

مكتبة	التي هي	تحت المخطوطات
اسم الكتاب	التي هي	التي هي
عدد الأوراق	١٦٩	١٤٨٢
ملاحظات	تحت	١٥



بسم الله الرحمن الرحيم  
عربيته قرينة التي تزلزلها القرآن واما عربية حمير  
وخطان كانت قبله اثني

كتاب النكت على الالفية لابن مالك والكافية لابن  
الحاجب والشافية لابن الحاجب والتذكرة لابن  
هشام ونزهة المطرف في علم الصرف لابن هشام  
للسلامة المحمد خاتمة المطاوعة وكان الشيخ خذاله  
الدين بن عبد الرحمن السبوطي

هذا وقف لله تعالى على طلبة العلم بالدينه النور

على سائرنا افضل الصلوة وازكي السلام

السيد عظمي افندي

المدرس

فانه

من قال حين الفراغ من الدرس  
اللهم ابرأ مني اللهم كما علمتني  
فارزقني عند الحاجة

اليد لم نفسي  
والدراهم

مكتبة جامعة الرياض

لا. ٨

الرقم العام

١٩١٤/٤١٥

٥٢٩

نور

يحيون استعوان لبيبا  
وحده بلا سعدك  
العكس ذكره السور

في هذه نسخة عن  
مكتبة جامعة الرياض  
في الدار  
التي في الدار  
التي في الدار

بالبيك اجبي  
في هذه نسخة  
عن مكتبة جامعة الرياض

عم صانع كتابه  
عبد الرحمن بن حبيب  
الانصار كماله

Copyright © King Saud University



**بسم الله تعالى**  
**والله الرحمن الرحيم نستعين**

اما بعد حمد الله تعالى على نعمه الكافية ومنته الشافية والصلوة والسلام على سيدنا محمد خالصه بنى عدنان وعلمه وصحبه والتابعين ام باحسن ما نظرت في قلايد اوصافهم شذور الذهب وحسنت في بساطين ادا بهم نزهة الطرف لذوي الطلب فهذه نك حردتها على كتب في علم العربية عم النفع بها وكثرتا ولها وهي الخلاصة لابن مالك المشهور بالالفية والكافية لابن الحاجب والثانية له وشذور الذهب لابن هشام ونزهة الطرف في علم الصرف له اذكر ما يورد على العبارة مع جوابه ان كان وانه على ما اختلف فيه كلام مصنفيها في سياجوتهم المختصة كالتمهيد والكافية الكبرى والعمدة وسبك النظم لابن مالك والوافية لابن الحاجب والقطر والجامع لابن هشام واشتبه في الكلام باختصار عبارة والخص في شفرات شراح هذه الكتب وما وقعت عليه من تعاليق ابن هشام على الفية والتسهيل معروا اليه واشير فيه الى مقاصد الشرح الوجيز الذي وضعته على الفية واتبع فيه ترتيب الفية في المسائل والابواب والى الله اقتضت ان يوفقني للصواب بمنه وكرمه **الكلام وما يتالف منه** هكذا ترجم في الفية وفيه حذر مبتدا وخبر ومضاف اليه والتقدير وهذا باب شرح الكلام وهكذا جميع الابواب وفعل ذلك اختصارا كما حذف ابن الحاجب جميع التراجم وترجم في الشذور للاعراب وما بعده دون الكلام وكلمته واقامها لانها من المقدمات وهو احسن والضمير في يتالف عايد الى الكلام وفي منه الى ما هذا هو الصواب في اعرابه والمراد بما يتالف منه الكلم الثلاث الاسم والفعل والحرف قال ابن هشام في بعض تعاليقه وقد اعترض بعض العصريين على هذه الترجمة بانها شاملة لجميع الكتاب وذلك لانه قدر هذا باب احكام الكلام قال وهذا انما نزم على تقديره وهو خطأ فان لم يتكلم في هذا الباب بطلت من الاحكام بل على شرح الكلام وشرح الالفاظ التي يتالف منها **قلت** ويؤيد انه صرح بهذا المضاف بعينه في التسهيل فقال باب شرح الكلمة والكلام وما يتعلق بذلك وفي الكافية الكبرى فقال باب شرح الكلام وما يتالف منه قال ابن هشام ولقد الناظم في تراجم هذا الكتاب اذا اوردتها تراجم الفية كلها للعلم بخلاف ابن معطي اذ جعلها في الفية نظما فاستغرقت كل ترجمه منها بيتا ونصف بيت قال ثم ان على من اراد الخوض في علم من العلوم النظرية على الوجه الاكمل ان يتصور اولا حقيقة مجده اورد رسم

ليكون

ليكون على بصيرة مما ينظر فيه وان يعرف موضوعه ويبحث في ذلك العلم عن العوارض اللاحقة له وان يعرف عايتة وهي الثمرة التي لاجلها يطلب ليعضون سعيه عن العبث وما ينحصر فيه اركان العلم وقد وفي ابن عصفور في مقربه هذه الامور واكثر النحويين مهمل للجمع كما سيما الناظم فلم يتعرض لذلك في شي مكتبه انتهى وهذا الذي اورد على ابن مالك واورد عليه في الشذور والقطر والجامع وعلى ابن الحاجب ايضا وفي تعليق اخر لابن هشام في بعض النسخ يتالف وفي بعضها يتلف والاولى احسن لدلالة ما صرح بها على انفعال الناش عن الفعل اشارة الى احتياج التاليف الى معالجته وكلاهما احسن من يتوكل لان التاليف اخص اذ هو تركيب وزيادة وهي وقوع الالفه والتناسيب بين الجزيين **قول الالفية** كلامنا لفظ مفيد كما قسم فيه امور الاول قيل ان المضافه الكلام اليه المدلول بها على المذهب النحوي يخرج الكلام اللغوي لا حاجة اليها لتقدم ذكره في الخطبة ان الكتاب موضوع في احكام النحوي وهذا لم يات ايضا في الكافية الكبرى ولا في سياجوتيه وقال ابن جماعة من تقرير ما سبق لا للاختصار وقال ابن هشام في بعض تعاليقه على الفية لا ينبغي ان يجعل هذه المضافه للاحتراز اذ من العلوم ان كل ذي فن انما يتكلم باعتبار اصطلاح اهل فن بل يقال انها لفادة ان الكلام معينين اصطلاحيا وغيره وقال في بعض تعاليقه على التسهيل لك ان تعرض على عبارة التسهيل حيث لم يقل الكلام في اصطلاح النحاة لانه اعترض على ابن الحاجب حيث لم يقل الكلام اصطلاحا وهذا يقتضي الحاجة الى هذه المضافه وقال ابن الصايغ لم يكتبيان موضوع الكتاب هو اصطلاح النحوي فادع ذلك بالصرح في اول مسايير ثم استغنى عن ذلك في كل ما وقع فيه الخلاف في الاصطلاح قال ولا يرد ان المضافه لا تدل على الاصطلاح كما قال بعض الاشياخ لانهما للملابسة او بمعنى عند كثرة رتود الحلب قال بعضهم ولا يبع ان يقال المراد به كلام البشر يخرج الكلام النفس لانه شي لا يبيده نحوي الثاني عمر في الكافية الكبرى بقول وقال في شرحها انه او لانه اخص اذ لا يقطع على المصطلح على الصحيح بخلاف اللفظ لوقوعه عليه وعلى المستعمل واعتراض ابو حيان على الفية بذلك وقال ان الاتيان بالجنس القريب اولى من البعيد وقال ابن هشام ان حدود النحاة وغيرهم من علماء الشرع ليست حقيقة يراودها الكسف التام عن حقيقة المحدود وانما الغرض بها تعيين الشيء ليعرف انه صاحب هذا الاسم وهذا الغرض لا يخل به استعمال الجنس البعيد ونحوه مما يحتوز عنه اهل العقليات وانما وقعت هذه الاعتراضات



في كتب المنهج من جهة متاخري السادة الذين نظروا في تلك العلوم ولم يراعوا مقاصد ادب الفنون  
ثم على تقدير صحة ما نمنع او لا يكون القول اخص ونقول بل بما سوا وهو قول ابن جني  
فلا مزية لاحد مما نمنع اذا سلمنا انه اخص وهو قول الجمهور فنقول انما يلزم العدول اليه لو سلم  
استعماله غير معارضه ولكنه معارضه بانه استعمال في الراي كثير غالبا حتى صار كالحقيقة فاستعماله في  
الحديث كاستعمال المتن وكه هو مذكوم في الحدود انتهى وعبر في السبيل بقوله ما تضمن من الكلام  
اسنادا وقال في شرحه انه اولى من اللفظ لما تقدم ومن القول كانه يطلق على الراي والماعتد  
فاختلفت عبارته في كتيبه الثلاثة وقول ابن الحاجب ما تضمن كلمتين بالاسناد كعبارة التسهيل  
الثالث اورد عليه ابو حيان ان اللفظ جميع لفظه واقل الجمع ثلاث فلزم ان لا يكون كلاما  
الاصلا وجديف الثالث وليس كذلك واجيب بانه مصدر صالح للقليل والكثير ورويان المصدا  
فعل الشخص وليس هو الكلام واجيب بانه اطلق على المفعول اي اللفظ كهذا خلق الله اي مخلوقه  
واعترض بانه مجاز والحدود نقصان عنه واجاب ابن هشام بانه حقيقة عرفية ولو سلم فمع  
القريظة جازم الرابع لم يشترط التركيب وقد اشترط الجمهور ولم يشذ عنهم الا ابن طلحة  
واجيب بالاستغناء عنه اذ ليس لنا لفظ مفيد وهو غير مركب الخامس لم يشترط القصد  
راي اختاره ابو حيان وقد اشترط الجمهور منهم سيبويه والمصنف في التسهيل النجج  
ما ينطق به النائم والسامع ونحوهما واجاب ابن هشام بانه داخل تحت الافادة لما سبقاتي  
وقد يحاب بانه اشار اليه بقوله كاستقم اذ من عاداته اعطا الحكم بالنال وعلى هذه كانت  
في الشرح وهو اولى من قول ابن القيم وغيره انه تمثيل ومن قول ابن النائم انا بشار الي  
الفايدة التي يحسن السكوت عليها لانها المراد حيث اطلقت كما قال ابن هشام في توضيحه  
قواعده ولذلك قال في شرح الكافية وفي الاقتصار على مفيد كفاية ومن قول ابن الصايغ انه بيان  
لانقسام التركيب الاسنادي الذي اشار له بالا فاداة الى تقديره ولفظي وان لم يمثل  
لشأن لظهوره ولرايت في نسخ بدل قوله كاستقم منتظم وهي غريبة وان صحت فهي اشارة الى القصد  
لا محالة لان ما لم يقصد غير منتظم ويحتمل الاشارة الى التركيب السادس استثنى في شرح  
التسهيل نقلا عن سيبويه وغيره مفيد ما لا يجمله احد كالنار حارة والسما فوقنا لانه ليس  
بكلام لكن صح ابو حيان انه كلام وعلى الاول قال ابن هشام انه مأخوذ من الافادة على ما سياتي  
السابع اشترط بعضهم في الكلام صدوره من ناطق واحد احتراز من ان يصطليح رجلان على ان يذكر

احدهما فعلا او مبتدا ويذكر الاخر فاعله او خبره فلا يسمى ذلك كلاما والتحقيق ان صدور  
من ناطقين لا يتصور لان الكلام شرط الاسناد والاسناد لا يتصور صدوره الا من واحد وان  
كلاما المتكلمين مضمرا للخبر الذي ذكره بالا كالتفا بالقرينة فلا يحتاج الى التقرير باستراطه ان  
استثنى من غير المفيد المحال نحو حملت الجبل فانه كلام نص عليه سيبويه وما لا اليه في شرح  
التسهيل وجزم به ابو حيان التاسع زاد الجزولي وجماعة في حد الكلام قولهم بالوضع وتختلف  
في تفسيره فمنهم من فسره بالعقد قال ابن هشام وعبر به المتأخرون لانه اوضح ومنهم من فسر  
بوضع العوب قال الشاطبي ولا بد من هذا التعيد ليدخل كلام العجى فانه لفظ مفيد بقصد  
ولكن ليس بوضع العوب ليس بكلام اصطلاحا فلا بد من اخراجه عن الحد اذ مدار علم العربية  
على التفرقة بين كلام العربي والعجى قال وقال قد يكون قوله كاستقم اشارة الى هذا التعيد فمن  
عادته ان يعطى القيود والاحكام بالامثلة انتهى وبهذا يحصل المراد بقوله كاستقم خمسة  
اقوال العاشر قال بعضهم مقتضى كلامه في الترجمة ان الكلام متلف كانه قال وما يتالف منه  
ومقتضى تشمله انه بسيط لان ادعاء التركيب فيه مشكل اذ التركيب من عوارض الالفاظ والاصول  
بان التركيب من الظاهر والمقدور لان المقدور في حكم اللفظ الحادي عشر قدم هذا الحد  
على الحد وكذا في التسهيل وعكس في الكافية فقدم الحد على الحدود فقال

قول مفيد طلبا او خبرا هو الكلام كاستمع وسرتي وكذا صنع صاحب اللب فقدم حد الكلمة  
والكلام عليها وعلله شارحه بان معرفة المعرف اقدم من معرفة المعرف عقلا فقدم وضعه والا  
صنع الجمهور وجهه انه الاصل في الاخبار عنه واما ابن الحاجب فقدم في الكافية المحدود في  
الموضيعين وقدمه في الوافيرة في الكلام واخره في الكلمة وكأنه اشار الى سلوك الطريقين وقدم ابن  
هشام المحدود في جميع كتيبه الثالث عشر ادخل في الكافية الكبرى ضمير الفصل بين الحد والمحدود  
كما تولى وحذف في الالفية ولم يات به ابن الحاجب وابن هشام في شيء من كتيهما واتى به صاحب  
اللب في حد الكلمة دون الكلام فقال اللفظ الموضوع لمعنى مفرد هو الكلمة ومركب فيه الاسناد وهو  
الحكم المفيد باحد جزئيه على الاخر الكلام قال شارحه وانما اتى اولا بهو للتاكيد واخره وتوكل  
ثانيا يتفطن لها الفطن قلت كانا طول الفصل بالجملة المعارضة الثالث عشر  
انكر الخفاجي في كتابه سر الغصاح على النجاة تخصص الكلام بالمعقد وقال انه لا دليل عليه اطال  
في تقرير ذلك كما بينت في شرح جمع الجوامع وحاصل الجواب عنه انه امر تواضع عليه النجاة



ولاشاحه في الاصطلاح الرابع عشر قدم في التسهيل التعرض للكلمة على الكلام وكذا فعل  
الحاجب وابن هشام وصاحب اللب واللباب وقيل وهو الاحسن لان الكلمة جزء الكلام ومعرفة  
الكل يتوقف على معرفة الجزء فكان تقديم الرب وبجانب عن صنوهما بان الكلام هو المقصود  
فكأن تقديم اعم الخامس عشر فانه ان يذكر اقسام الكلام وكذا ابن الحاجب وتعرض لها  
الشذور وسياتي ما فيه **مختص الكافية** بايراد اقسامه احدى اقسامه ان يقول ما تضمن  
كلمتين او اكثر قاله الرضي واجاب النجس سعيد بان تعرضه لبيان اقل ما لا بد منه لا ينفي الزيادة  
فاسم لما ذكره من اكثر من كلمتين لا يفرض واجاب صاحب المتوسط بانه يصدق على ما تركب من كلمتين  
قال وهذا قاله ما تضمن ولم يقل ما تركب الثاني قال بعضهم المتضمن يطلق على المستلزم لا على ذلك  
الامر جزء كما يقال الانسان متضمن للحيوان ولا يقال الانسان متضمن للحيوان والناطق لان النطق لا  
يتضمن نفسه وههنا استعمل على المعنى الثاني الغير الجازم لان زيد قائم ونحوه كلام وهو كلمتان  
فلا كلام ما تضمن كلمتين كان متضمنا لنفسه فاحسن من هذه العبارة قوله في الوافية ثم الكلام كلمتان  
اسناد فجعل الكلام نفس الكلمتين لا متضمنا واجاب النجس سعيد بان النظم قد يطلق على الظرفية  
فقوله ما تضمن كلمتين في قوة قولنا ما فيه كلمتان اي انه في نفسه كلمتان كقولك في البيضة  
عشرون متا حديدا وهي في نفسها هذا المبلغ من الحديد الثالث اورد بعضهم على اعتبار  
الاسناد الجملة الطلبية فانها كلام ولا اسناد فيها وهذا على تفسير الاسناد بالاخبار  
والصحيح انه تعليق خبر بخبر عنه او طلب بمطلوب منه الرابع قال الرضي كان عليه ان يقول بالاسناد  
الاصح يخرج اسناد المصدر واسم الفاعل والمفعول والصفة المبينة والفعل التفضيل  
والظرف فانها بعد ما اسندت اليه ليست بكلام واما نحو قائم الزيدان فانما كان كلاما لونه  
ممنولة الفعل وبمعناه كاسماء الافعال الخامس قال الرضي كان عليه ان يقول المقصود لذاته  
ليخرج الاسناد الذي في جملة الصلة والقسم الشرط فانها مقصودة لغيرها فليست بكلام السادس  
ذكر ابن قاسم ان حد الكافية على راي من لا يشترط في الكلام الافادة ولا القصد بل التركيب  
الاسنادي خاصة **قلت** وفيه نظر لان ابن الحاجب قال في شرح الوافية ونفع بالاسناد الحكم  
على احد الجزئين بالآخر على وجه يفيد الخطاب ما ليس عنده وهذا كما ترى معتبر للافادة ولما  
قال ابن هشام في شرح التسهيل الاسناد عند ابن الحاجب نسبة احد الجزئين الى الآخر لا افادة  
الخطاب وعند ابن مالك تعليق خبر بخبر عنه او طلب بمطلوب منه فهو عند اعم من المفيد ولذا احتج

بعدم ذكر

قول الكلام

قول الشذور

قول الالف

بعده ذكره في التسهيل الى اشتراط الافادة ولم يحجج اليه ابن الحاجب وقد سلم من غير هذه  
الارادات قول الشذور قول مفيد مقصود نعم فيه امر وهو ان ابن هشام قال في تعليق  
الالفية قد اوردها عليها اشتراط القصد والجواب انه منظوم تحت اشتراط الافادة لان المنحصر  
في حد المفيد انه ما يحسن السلوك عليه مما هو مقصود ولم يعلم بالضرورة ثبوت معناه ولا تفيد  
للمخرج بالمفيد الا نحو السما فوقنا والارض حارة وعلى هذا يكون قوله في الشذور مقصود زيادة  
على الحد ولهذا حذف في الجامع واقتصر على قول مفيد **قول الكافية** ولا ياتي في الالف اسم او اسم  
او فعل زاد الفادسي او حرف واسم في النكاح ازيد واجيب بان الحرف ياتي بين الفعل اي ادعوا  
لوانا دي زيدا وذكر ابن البرقي في شرح الالفياح عند شرح هذه الجملة ان الفادسي قال في بعض  
كتبه ان زيد في الدار قسم ثالث ليس من الاسم والاسم ولا من الفعل والافعال في تقرير ذلك ما بينته  
في الالفية والنظر في النونية **قول الشذور** وهو خبر وطلبه انشا كذا في غالب النسخ ومنه عليه  
المصنف في الشرح ورايت في نسخة معتد عليها خط المصنف مغروبا على الطلب وكتب المصنف  
في الحاشية بخطه ما نصه الصواب انقسام الكلام الى خبر وانشائه اما ان يكون محتملا للتقدير والتكثير  
او الاول المنجز والثاني الانشاء على هذا فالطلب قسم من الانشاء لا قسم له وقد كنت ذكرت ان الانقسام  
ثلاثة طلب وخبر وانشاء ووفقه بان ذلك وغيره من النحويين ثم رايت ان الرجوع الى التحقيق اولى  
وهو قول الحداد من اهل العربية وقول اهل البيان فان الانشاء هو الذي اتحد معناه مع النطق  
كبعثت واشتريت واقسمت بانه ومن ذلك ثم ولا تقم لان معناه ما الطلب وهذا المعنى حاصل بمجرد  
التلفظ بهما وقول القائل ان القيام المأمور به في قولك قم لا يقع الا في مستقبل لان انشاء حال ليس  
بشي لان المستقبل امتثال الامر وليس الكلام فيه بل الكلام في نفوذه ثم ونفوذ طلب القيام والطلب حال  
ومتعلق مستقبل لان الطلب نفسه مستقبل فانفوذ انتهى ونشئ على هذا الوجهان وابن هشام  
في الجامع وخالف في شرح النونية فقال انقسام الكلام الى الثلاثة هو الصحيح **قول الالف**  
واسم وفعل ثم حرف الكلم فيه امران الاول اورده عليه او حيان انه قسم الكلم الى غير اقسامه لان الثلاثة  
اقسام للكلمة لا اقسام للكلم فانما الاسماء والافعال والحروف واجاب ابن قاسم بانه من تقسيم  
الكل الى اجزائه لا من تقسيم الكل الى جزئياته وانما يلزم صدق اسم المقصود على كل من الاقسام في الثاني  
والاول والذكر عندى في تقرير كلام المصنف ان الكلم هنا يراد به اجمع بمعنى الكلمات كما عبر  
غيره وكانه قال الكلمات التي يتألف منها الكلام الثلاثة لا غير والا وجه عندى في اعراضه



ان اسم مبتدا وليس بكثرة فان الكلمة اذا اريد لفظها تكون اسم معرفة وان كانت بخلاف ذلك فتكون  
حرف جر فمن هنا مبتدا و هي اسم ومعرفة وان اجترت عنها بانها حرف كما سياتي في تحقيق ذلك قريباً ان  
شأنه والكلمة خبره وقد افاد المحققون في الجوزي كما نورد في علم البيان ولذلك انبت في الشرح بضمير  
الفصل الذي لا يفتقر الى الدليل المضاف كزيد هو القائم **فقلت واسم وفعل ثم حرف**  
**هي الكلمة** التي يتألف منها الكلام لا غير كما دل عليها عليه الاسماء فاما في هذا التفسير فانه  
شي لا نراه مستورا ثم بعد خمس عشرة سنة رايت بعضه لا ينضم في بعض تعاليفه فقال ومن خطه  
نقلت زعم ابنه ان مراده بقوله واسم الى اخرج بيان ان لفظ الكلمة اسم جنس تحت ثلاثة انواع وان  
الكلمة مفردة كالجنس في الظاهر انما اراد اولا بيان انحصار جميع الكلمات في الثلاث لقول سيبويه  
هذا باب علم ما الكلم من العربية الكلم اسم وفعل وحرف وكما تقول النخلة الكلمات ثلاث اسم  
وفعل وحرف واراد ثانياً الاشارة الى ما يسمى بالاصطلاح كلمة وفهم مرادها بطريق العرض لانه  
المقصود ان الكلم اسم جنس للفرق بينه وبين مفردة بالتالي امر الثاني ان ادخال ثم في قوله ثم حرف  
ليس بجديد لانها للتراخي واذا قمنا شيئا الى اشياء فنسبته كل واحد من الاقسام الى الشيء  
المقسم نسبة واحدة فلما لم يكن ان يقال مثلاً العدد زوج ثم فرد قاله ابو حيان واجيب بانها  
بمعنى الواو كما في قوله البر والسمن معاً ثم الاوط الحيتس الا انه لم يخلص او في التراخي في  
الرتبة لان مرتبة الحرف ادنى من مرتبة الاسم والفعل لكونه فصلة وكل منهما عمدة وقد قال ابن  
معطي في الفيتة الاسم ثم الفعل ثم الحرف **تنبيه** لم يذكر حد الكلم وهو ما تركب من ثلاثة سواء  
افاد ام لا ولهذا قلت في مختصر الفيتة وذو الثلاث كلم ثم قسمت الكلمة للثلاث قولها وحده  
كلمة الضمير للكلم باعتبار لفظها كما قال تعالى اعجاز نخل منقعه وقال ابن معطي واحدها كما قال تعالى  
اعجاز نخل خاوية وفي كلامه ايها م فلا يدرك هل الكلم عنده اسم جنس او جمع وفيه خلاف والصحيح انه  
اسم جنس جمع قال الرضي لعدم دلالة على الواحد كما هو شأن الجمع فانه انما وضع لما فيه الهيئة  
المعينة سواء كان واحداً ام مثني ام جمعا **قول الكافيه** الكلمة لفظ وضع لمعنى مفردة في امور الاول  
اورد عليه ان الثاني الكلم للواحد واللام فيها للجنس فيتناقضان لدلالة الجنس على الكثرة  
المنافضة للواحد واجاب الرضي بانها لما هيئة الجنس فمن حيث هي من غير دلالة على قلة  
ولا كثرة وانما ذلك احتمال عقلي كما في قوله تعالى لين اكله الذيب ولم يكن هناك ذيب معهود  
ولم يرد استغراق الجنس ايضا الثاني قيل كان عليه ان يقول لفظه كما عبر في المفصل

الخروج

يخرج عنه الكلمتان اذ هما لفظتان وكذا الكلمات وليوافق الخبر المبتدأ في الثاني  
واجوب عنها انه مصدر كما سبق والمصدر يطلق على القليل والكثير ولا يلحقه علامة  
التانيث كما مرادة عدل وصوم الثالث ان موزا قال المصنف في شرحه وصف للمعنى وقال  
الرضي المشهور جعل المفرد والمركب صفة للفظ لا للمعنى قال لا ينبغي ان يخرج في الحدود  
الفاظ بل الواجب استعمال المشهور المتعارف منها فيها لان الحد للتبيين ولو قال لفظ  
مفرد موضوع لسلم من ذلك الواجب لا حاجة الى قوله مفرد مع ذكره الوضع مع ان المركب  
ليس بموضوع على الصحيح واجيب بان المراد وضع عين اللفظ عين المعنى او اجزائه لاجزائه  
والمركب ان لم يضع الواضع عينه لعين المعنى لكن وضع اجزائه لاجزاء المعنى المركب فاحصا اليه  
ليخرج الخامس انه يخرج عنه نحو الخبر فانه وضع لمعنى مركب وهو قام زيدا وزيد قائم مثلاً انه  
كلمة بالاتفاق واجيب بان كون المعنى مفردا او مركبا ليس باعتبار عدم تعدده بل باعتبار حصوله  
عن اللفظ المفرد والمفرد واللفظ الخبر مفرد فمعناه الحاصل منه مفرد وهذا معنى قول بعضهم لفظ الخبر  
وضع المفهوم صدق على مثل زيد قائم وهذا المفهوم ليس بمركب السادس ان نحو رجلا ان  
كلمة مع انه يدل على معنيين وبما ذكره من اللسان واجيب بانه انما دل على ذكر مجزئه  
وعلى اخر حاله اخر حاله ان باعتبار كونه مثني واللفظ الدال على معنى مجزئه وعلى اخر حاله  
مفرد السابع الفعل الماضي كلمة اتفاقا قاع ان مدلوله غير مفرد وهو ان حدث وحصوله في الزمن  
الماضي كذا اورد الرضي وقوله وهذه الابدات على ان المنفرد وصف للمعنى والصواب  
انه وصف للفظ وانه الذي لا يدل جزؤه على جز معناه وحينئذ لا يورد الثامن ان الحد  
صادق على حروف المضارعة وحركات الاعراب والتنوين واللفظ المعامل وقامه ويا  
النسب فانها الفاظ موضوعات لمعان مفردة وليست بكلمات بالاتفاق ولذا قيده في التيسيل  
بكونه مستقلا يخرج التاسع انه يخرج عنه الضمير المستتره فانها كلمات مع ليست الفاظا ولذا  
قال في التيسيل ومنه في مع اللفظ لكن اجاب بعض من شرح الكافية بانها الفاظ حكمها العاشر  
كان الاول ان ياتي بدل اللفظ بالقول لما سبق في حد الكلام الحادي عشر قيل لا حاجة الى قوله للمعنى  
لانه يفهم من وضع لان كل لفظ موضوع فانه لمعنى واجيب بان فهم ذلك بدلالة الالتزام ولا يستعمل  
في الحدود ولا يخرج عليه قوله مفرد الثاني عشر قيل لمعنى لغني عن وضع فان الحمل لا يكون بمعنى  
واجيب بانه لما احتراز عن نحو آخ فانه لفظ يدل على معنى مفرد وليس بكلمة لان العرب لم

يختص



ان اسم مبتدا وليس بكثرة فان الكلمة اذا اريد لفظها تكون اسم معرفة وان كانت بخلاف ذلك كقولك من  
 حرف جر فمن هنا مبتدا و هي اسم ومعرفة وان اجترت عنها بانها حرف كما سياتي في تحقيق ذلك قريبا ان  
 شاء الله والكلمة خبره وقد افاد المحققون في الخبرين كما تقرر في علم البيان ولذلك اتيت في الشرح بضمير  
 الفصل الذي لا يوافق به اللابن المارف كزيد هو القائم **فقلت واسم وفعل ثم حرف**  
 هي **الكلمة** التي يتألف منها الكلام لا غير المادة عليها عليه الاسم فاما مل هذا التفسير فانه  
 شئ لا تراه مستورا ثم بعد خمس عشرة سنة رايت بعضه لابن هشام في بعض تعاليفه فقال ومن خطه  
 فقلت زعم ابنه ان مراده بقوله واسم الى اخرج بيان ان لفظ الكلمة اسم جنس تحت ثلاثة انواع وان  
 الكلمة مفردة كل الجنس والنظر انه انما اراد اولا بيان انحصار جميع الكلمات في الثلاث لقول سيبويه  
 هذا باب علم ما الكلم من العربية الكلم اسم وفعل وحرف وكما تقول النخلة الكلمات ثلاث اسم  
 وفعل وحرف واراد ثانيا الماشرة الى ما يسمى بالاصطلاح كلمة وفهم مر هذا بطريق العرض لا انه  
 المقصود ان الكلم اسم جنس للمفردات ومن مفردة بالثلاثة امر الثاني ان ادخال ثم في قوله ثم حرف  
 ليس بجيد لانها للتراخي واذا قسمنا شيا الى اشيا فنسبة كل واحد من الاقسام الى الشئ  
 المقسم نسبة واحدة فلما يحسن ان يقال مثلا العدد زوج ثم فرد قاله ابو حيان واجيب بانها  
 بمعنى الواو كما في قوله البر والسمن معا ثم الاوط الحينس الا انه لم يخلص او هي للتراخي في  
 الرتبة لان مرتبة الحرف ادنى من مرتبة الاسم والفعل لكونه فضلا وكل منهما عمدة وقد قال ابن  
 معط في الفيتة الاسم ثم الفعل ثم الحرف **تنبيه** لم يذكر حد الكلم وهو ما تركب من ثلاثة سواء  
 افاد ام لا ولهذا قلت في مختصر الالفية وذو الثلاث كلم ثم قسمت الكلمة للثلاث قولها وحده  
 كلمة الضمير للكلم باعتبار لفظ كما قال تعالى اعجاز نخل منقعه وقال ابن معط واحدها كما قال تعالى  
 اعجاز نخل خاوية وفي كلامه ايها فلما يدرك هل الكلم عنده اسم جنس او جمع وفيه خلاف والصحيح انه  
 اسم جنس جمع قال الرضي لعدم دلالة على الواحد كما هو شأن الجمع فانه انما وضع لما فيه الماهية  
 المعينة سواء كان واحدا ام متنا ام جمعا **قول الكافيد** الكلمة لفظ وضع لمعنى مفردة في امور الاول  
 اورد عليه ان الثاني الكلم للواحد واللام فيها للجنس فيتناقضان لدلالة الجنس على الكثرة  
 المناقضة للواحد واجاب الرضي بانها لما هيئة الجنس من حيث هي من غير دلالة على قلة  
 وكثرة وانما ذلك احتمال عقلي كما في قوله تعالى لين اكله الذيب ولم يكن هناك ذيب معمود  
 ولم يرد استغراق الجنس ايضا الثاني قيل كان عليه ان يقول لفظه كما عبر في المتفصل

الخ

ليخرج عنه الكلمتان اذ هما لفظتان وكذا الكلمات وليوافق الخبر المبتدأ في الثاني  
 والحدوب عنها انه مصدر كما سبق والمصدر يطلق على القليل والكثير ولا يلحقه علامة  
 الثانية كما مرادة عدل وصوم الثالث ان موزا قال المصنف في شرحه وصف للمعنى وقال  
 الرضي المشهور جعل المفرد والمركب صفة للفظ لا للمعنى قال لا ينبغي ان يخرج في الحدود  
 الفاظ بل الواجب استعمال المشهور المتعارف منها فيها لان الحد للتبيين ولو قال لفظ  
 مفرد موضوع لسلم من ذلك الرابع لا حاجة الى قوله مفرد مع ذكره الوضع مع ان المركب  
 ليس بموضوع على الصحيح واجيب بان المراد وضع عين اللفظ لعين المعنى او اجزائه لاجزائه  
 والمركب **ان لم** وضع الواضع عينه لعين المعنى لكن وضع اجزاء لاجزاء المعنى المركب فاحتمل اليه  
 ليخرج الخامس انه يخرج عنه نحو الخبر فانه وضع لمعنى مركب وهو قام زيدا وزيد قائم مثله انه  
 كلمة بالاتفاق واجيب بان كون المعنى مفردا او مركبا ليس باعتبار عدم تعدده بل باعتبار حصوله  
 عن اللفظ المفرد والمفرد واللفظ الخبر مفرد فمعناه الحاصل منه مفرد وهذا معنى قول بعضهم لفظ الخبر  
 وضع المفهوم صدق على مثل زيد قائم وهذا المفهوم ليس بمركب السادس ان محور جلالان  
 كلمة مع انه يدل على معنيين وبما ذكره من اللسان واجيب بانه انما دل على ذكر مجزئه  
 وعلى اخر بحاله اخر بحاله اي باعتبار كونه متنا واللفظ الدال على معنى مجزئه وعلى اخر بحاله  
 مفرد السابع الفعل الماضي كلمة اتفاقا مع ان مدلوله غير مفرد وهو الحدوث وحصوله في الزمن  
 الماضي كذا اورد الرضي وقوله وهذه الابدات على ان المنفرد وصف للمعنى والصواب  
 انه وصف للفظ وانه الذي لا يدل جزوه على جز معناه وحينئذ لا تورد الثامن ان الحد  
 صادق على حروف المضارعة وحركات الاعراب والتنوين والفاء المعاملة وقائمة ويا  
 النسب فانها الفاظ موضوعات لمعان مفردة وليست بكلمات بالاتفاق ولذا قيده في التيسيل  
 بكونه مستقلا ليخرج التاسع انه يخرج عنه الضمير المستتره فانها كلمات مع نسبت الفاظ ولذا  
 قال في التيسيل ومنه في مع اللفظ لكن اجاب بعض من شرح الكافية بانها الفاظ حكمها العاشر  
 كان الاولى ان ياتي بدل اللفظ بالقول لما سبق في حد الكلام الحادي عشر قيل لا حاجة الى قوله للمعنى  
 لانه يفهم من وضع لان كل لفظ موضوع فانه لمعنى واجيب بان فهم ذلك بدلالة الالتزام ولا يستعمل  
 في الحدود ولا يخرج عليه قوله مفرد الثاني في عشر قيل لمعنى لغني عن وضع فان الحمل لا يكون بمعنى  
 واجيب بانه لما احتراز عن نحو آخ فانه لفظ يدل على معنى مفرد وليس بكلمة لان العرب لم

يختص



و دلالة على وجه الصدر طبيعة كوضعية الثالث عشر قبل هذا الحد متوقف بنفس الحد  
لفظ وضع المعنى مفرد وليس كلمة واجيب بانه اذا جعل الزاد صفة اللفظ وهن ما تقدم لم يرد  
وقد سلم من غالب هذه الإيرادات قول الشذوذ الكلمة قول مفرد **قول اللفظ** والتقول غم فيه  
امور الاول قال ابن هشام القول يطبق على المفرد وعلى المركب المفيد والمركب بلا فائدة كذا  
في شرح الكافية وعبارة هناك تشاؤل المركب من كلمتين ولا المركب من اكثر منهما اذا لم يكونا  
كلما مأخوذ من واحد وان قام زيد لما فهم لم يتقدم لها ذكره لان الكلام السابق ليس هذا الكلام  
وقال هذا يلتبس على كثير حتى قالوا ان معناه عم الكلام والكلمة والكلمة وليس كذلك بل انما يدل  
عبارة على الاولين فقط الكلام لتقديره والكلمة لغيرها الثاني قل ان ظاهرة عم اللفظ ايضا  
وليس كذلك واجيب بالمنع والدليل على عدم ارادته انه لما تقدم معنا الثالث المراد لفظ  
قول **تبينان** الاول جمع في التسهيل بين حد الكلمة والكلام واقصر بهما وفي الكافية الكبرى  
على حد الكلام لم يتعرض هناك لذكر الكلمة وتقسيمها البته واقصر في العمدة على ذكر الكلمة  
ولم يتعرض للكلام البته وقال في شرحها انه يستغنى بشبهة معنى الكلام عن تجديده الثاني  
ما ينطق به اللسان اما لفظ او قول او كلمة او كلام او كلمة او جملة ذكرتها في الالفية الكلمة والكلام  
والكلمة والقول وفي الكافية والشذوذ والاولين وفي اللفظ والجملة اما اللفظ فهو الصوت المعتمد  
على مقطع وهو احسن من قول بعضهم المشتمل على بعض الحروف لانه رد بحضرة الشيخ بله الدين  
بن مالهك وسلم نحو واو العطف مما هو حرف واحد فان الشيء لا يشتمل على حرف واحد والجملة  
فهي مرادفة للكلام في قول جزم به ابن هشام في تعليقه كما لم يخش في لفصل ورجحة في المعنى  
انها اعم منه اذا لا يشترط فيها الافادة بل التوكيد من كلمتين فهي قول مركب وقد بسطت الكلام  
في حاشية المعنى **قول اللفظ** وكلمة بها كلام قد يوم فيه امور الاول قال ابو حيان هذا كما نحو  
بالنسبة الى علم النحو وانما هو من علم اللغة وليسه ذكر به له حد الكلمة ولهذا قال في شرح التسهيل  
اطلاق الكلمة على ثلاثة اقسام حقيق في عرف النحاة وهو الذي يتعرض له ومجازي مستعمل وهو اطلاقها  
على احد جزى العلم المضاف فيجوز ترك التعرض له والتعرض لاجود لان فيه مزيد فائدة انتهى  
وقال بعضهم هذا الموضع من الخلاصة من المواضع التي لا يمكن علاجها ولم يتعرض **قلت**  
ولم يتعرض له في شيء من كتبه غيرها وتعرض له ابن هشام في الجامع الثاني ان قد في كلامه الظاهر  
انها للتقليل وذلك ان كان بالنسبة الى اللغة مخنوع لانه كثير والاصطلاح كذلك لانه معدوم

قال ابن هشام في تعليقه واجاب بعضهم بانها للتكثير كما في قول الشاعر قد ترك  
القون مصفرا انا حله كان اذ به تحت بفرصاد وقال بعضهم في التحقيق ورد بانها في  
المصنفين للتقليل واجاب ابن هشام في ذكره بانه لم يرد شيئا منها بل اراد انه قليل في الجملة  
لان النظر الى الاصطلاح قوم ولا الى عرف خاص ولا شك انه قليل في الجملة بالنظر الى اطلاق الكلمة  
على المفرد الثالث استشكل المسوخ للابتداء بكلمة وهي نكرة وبجانب بما قدمته  
من انها اذا اريد بها معرفة وقد ذكره معنا ابن هشام **قول الكافي** **الشذوذ**  
وهي اسم وفعل وحرف قل ظاهر ان الكلمة هذه الثلاثة معا لان الواو والهمزة فيكون نحو اذا  
زيد ونحو مزيد كلمة نه اسم وفعل وحرف واجاب الرضي بانه انما يلزم هذا لو كان  
من قسمة الشيء الى اجزائه وهذا من قسمة الشيء الى جزئياته قال ولواتي باو او اها كما  
اقعدوا وفق قوله اما ان يدل الى اخره **قلت** ذكر ابن مالك ان الواو احسن في التقسيم من او  
**قول الكافي** لانه اما ان يدل على معنى في نفسها او لا الثاني في الحرف والاول اما ان يقترن باحد  
المازنة الثلاثة او لا الثاني في الاسم والاول الفعل فيه امور الاول قال ابن مالك في شرح العمدة لاحاطة  
الى دليل حصر الكلمات بل يستغنى عنه كما استغنى عن دليل حصر الحروف الثاني قال النجم سعيد ليقال  
ان يمنع الحصر ما على ان الدال على معنى في نفسه كما يمكن ان ينقسم المقترن باعتبار رصفة الاقتران  
الى قسمين كذلك يمكن ان ينقسم المقترن باعتبار رصفة اخرى الى قسمين فعلى هذا لما ينقسم الاقسام  
في الثلاثة قال نعم لو قيل علمنا بالاشارة ان اية رصفة فرضت وراه الاقتران والادلة لا تحصل نوعا  
آخر لكان مستقيما الا ان على الحصر يكون الاستقرار لهذا التقسيم الثالث قال ابن هشام في شرح  
اللمحة اشتمل هذا الكلام على امرين سكتين احدهما دعوى دلالة الاسم والفعل على معنى في نفس اللفظ وهذا  
يقتضي بظاهره قيام السمات بالالفاظ الدالة عليها وذلك محال لان ذات زيد لم تقم بلفظ الزاد  
والياء والدال قطعاً وكذلك ذات الحرف والزمان لم يقم بلفظ نحو قام وذهب الى اخر دعوى دلالة  
الحرف على معنى في غيره وهذا وان كان مشهور بين النحويين الا ان الشيخ بهما الدين بن النحاس باذعهم  
فيه وزعم انه دال على معنى في نفسه وتابعة ابو حيان انتهى **قلت** على ابن النحاس ما ذهب اليه  
لا يخلو النحاة طبع بالحرف من ان يفهم موضوعه لغة ام لا فان لم يفهمه فلا دليل في عدم فهمه على انه لا معنى  
له لانه لو خطب الفعل وهو لا يفهم موضوعها لغة كان كذلك وان خطب به من يفهم موضوعه لغة  
فانه يفهم منه معنى مما يفهم موضوعه لغة كما اذا خاطبنا بهل من يعرف انها موضوعه للامتنان



وكذا باقي الحروف فاذن عرفنا ان له معنى في نفسه قال لكن الفرق بينه وبين الاسم والفعل ان فهم معناه في التركيبات تم منه في الافراد بخلافها وقال ابن هشام في بعض تعاليفه على التسهيل هذه العبارة معترضة من ثلاث جهات لانها توهم كون الشيء طرفا لنفسه وكون الحامل للمعنى الحرف غيره لانفسه فاذ لم يوجد ذلك الغير لا يفهم معنى الحرف ونحن العاطلون بانفسنا ذلك وان تحولت يفهم منها معنى المقتضى بمجرد النطق لا كما في النصوص من الاسماء والافعال وان نمونهم منها احد معانيها لا بعينه كما في المشترك من الاسم والفعل وكذا القول في الباقي وكون اسماء الشرط والاستفهام اسما وحروفا لدلالتهما على معنى في نفسه وهو الشخص العاقل في من وغيره العاقل في ما والزمان في متى والمكان في حيثما وعامة في غير وهو معنى الشرط والاستفهام قال فان قيل هذه الامور الثلاثة منقوصة اما الاول لان المراد بدلالة الكلمة على معنى في نفسه ولانها على معنى باعتبار نفس ذلك المعنى لا باعتبار بعده محل والمراد بدلالتهما على معنى في غيرهما لدلالتهما على معنى تعلق ذلك المعنى بامر خارج عنه فاذا قلت خرجت من البصرة دلت على ابتداء الخروج المتعلق بالمحل المحرّج منه ولم يدل على حقيقة الابتداء باعتبار نفس كماله على الابداء في قولك اعجبتني بالابتداء واما الدال فلان التقسيم باعتبار المعنى الوضع لا التخصيصي قلنا نعم لكنها عبارة ملبسة بوجه خلاف المراد فينبغي العدول عنها الى عبارة سليمة عن ذلك فيقال لانها اما ان تكون موضوعا لمعنى باعتبار نفسه او باعتبار تعلقه بغيره الثاني في الحرف الى آخره انتهى قولنا وقد علم بذلك حد كل واحد منها قال صاحب اللباب الذي علم ليس بحقيقة لان امتياز الحرف عن اخويه بقيد عدمي وهو عدم الاستقلال واحتياز الاسم عن الفعل ايضا بقيد عدمي وهو عدم الاقتران فلا يكون مركبا من الجنس والفصل والحد الحقيقي لا بد فيه من ذكره واجاب السيد في شرحه بان ذلك انما يكون في حدود الحقايق المتصلة في الوجود واما في الماهيات الاعتبارية فليس ذلك بل اذم بل كل ما ذكر في حدودها فهو جنس وفصل اذ ليس لهما ماهية سوى ذلك **قول الكاف** الاسم مادل على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة فيه امور الاول اورده عليه ان هذا مع قوله قيل وقد علم بذلك حد كل منها تكرار وكذا اقتصر في الواقع على قوله ذلك ولم يعد الحدود واجاب الرضي بانه اراد التصريح بحد كل من الاقسام في اول صنفه والتي تقدم لم يكن هذا احصاء له ولا المقصود منه الحد بل كان المراد كونه الدليل

على الحرف الثاني قيل اشتمل هذا الحد على السلب الكلية غير ولا تقوم الماهيات بالعدم قال ابن هشام في تعليقه على التسهيل و اجواب ان هذه التعريفات ليست بحدود حقيقية الثالث ان في قوله ما لها بها ما واحد ودل على ان ذلك قال النبي فلو قال لفظ او كلمة كان اقرب قال الرضي والذي سهل ذلك الاعتماد على ما تقدم من التقسيم الرابع والخامس قيل ان هذا التعريف معترض بوجهين احدهما نفس الحد لانه يصدق على مجموع الحد انه مادل على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة فيلزم ان يكون اسما والثاني الخط والعقد والاشارة لانها دالة كذلك ليس واحد منها اسما لكونه ليس كلمة واجيب عنهما بان المراد بما كلمة وحليذ لا يرد ان اما الثاني فظاهر واما الاول فلان مجموع الحد مركب لا مفرد السادس قال الرضي الضمير البارز في نفسه لما التقي المراد بها الكلمة انتهى وقد تقدم هناك ما ياتي منه على هذا التقرير وقال المصنف بل راجع الى معنى معنى قولهم مادل على معنى في نفسه اي لا باعتبار غير كقولهم الدار قيمتها في نفسها كذا اي باعتبار نفسها لا باعتبار كونها في وسط البلد وغير ذلك قال الرضي وفيه نظر لان قولهم في حد الحرف على معنى في غيره يقتضي قولهم على معنى في نفسه ولا يقال في مقابلة قولك قيمة الدار في نفسها كذا قيمة الدار في غيره كذا بل يقال لا في نفسها السابع قيل انما لم تفسر الازمنة الثلاثة لشهرتها في الماضي والمستقبل والحال قال الرضي والحق ان مثل هذا الاحمال لا يحسن في الحدود الثالث من قيل بهذا الحد غير مانع لدخول المضارع فيه فانه يدل على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة لكون وضعه مشتركا فيهما على الصحيح واذا كان مثل الصبح والغروب داخلان في الحد لكونه لا يختص باحد الازمنة معين فكذلك المضارع يدخل فيه لكونه لا يدل على احد الازمنة معين واجاب المصنف بانه مقترن باحد الازمنة على التحقيق باعتبار الوضوح فان الوضوح لم يضع الفعل المضارع الاد الال على احد الازمنة ابداء اللبس انما حصل عند السامع لكون اللفظ يطلق على احداهما تارة وعلى الاخرى اخرى لانه غير موضوع لاحد منهما بخلاف مثل الصبح والغروب فانه لم يوضع قطدالا على احد الازمنة لا بظهور ولا اشتراك التاسع قيل يدخل فيه نعم وبليس وعسى و جدا وفعل التعجب فانه تدل على معنى في نفسها غير مقترنة باحد الازمنة وهي افعال واجاب المصنف بان تجريدك عن معنى الزمان عارض واصل وضعها للدلالة على الزمان فلما خرجت الى معنى الانشاء وجب قطعها عن الزمان ونظير ذلك بعث مقصودا به الما نشا العاشر



قبل تخرج عنه الاسماء الموصولة وضمير الغائب وكما التشبيه سمي وكما الخبرية واسماء الاستفهام  
والشرط لقوله في نفسه واجاب الرضي بان الموصولة وضمير الغائب وان احتاجا الى لفظ اخر لكن  
لا يفيد معناهما الذي هو الشئ المبهم ويحداه في ذلك اللفظ فان لفظ الذي مثلا يفيد  
الذي هو الشئ المبهم في نفسه كما في صلتها وانما يحتاج الى صلتها ككشف ذلك الابهام وكذا  
ضمير الغائب فانها مبهمان لكن اشتراطيهما من حيث الوضع انه لا بد لهما من معنى لمخصص  
واما الكاف لاسميه فمعناه المثل بخلاف الحرفية فمعناه التشبيه الحاصل في لفظ الاخر  
وكذا لم معناه كبره الكثرة التي هي معناه فيما بعده بخلاف رب فان معناه القلة  
التي في مجروره وانما وجب القول بهذا في كم ورب والكافين لاسميه والحرفية صوتا للمحد  
عن الاعتراض ولما اسم الاستفهام والشرط فكل منهما يدل على معنى في نفسه وعلى معنى  
في غيره نحو قولك ايهم اضر وايهم تضر فان الاستفهام متعلق بمضمون الكلام اذ  
تعين مضروب الخطاب يستفهم عنه ومعنى الشرط موجود في الشرط والجزء اى في الموضوعين وال  
عادات ايضا وهي ليست معنى فيما بعده فاسم المحد ويمكن الجواب بما قاله سيبويه ان حرفي الاستفهام  
والشرط وهما الهزة وان حذفنا وجوبا قيل مثل هذا الاسم لكثرة الاستعمال فكان الاصل ايهم  
اضر و ان ايهم اضر ثم تضر بضمض اى معنى الاستفهام والشرط فالمعنيان عارضان فيهما  
وان كانا لا زنين وكذا ما سوى اى نحو من تضر ب اى امن ومن تضر ب اضر ب اى ان من  
الحادي عشر قبل تخرج عن اسم الفاعل والمفعول اذا عمل الدلالة لهما حينئذ على احدى الدلالة  
واذا كانت مشتركة كالمضارع واجيب بانها موضعا في الاصل لذات قام بها الوصف من غير  
زمان ودلالة على الزمان عارضا لا اثر لها الا في عشر قبل تخرج عن اسم الافعال  
لانها تدل على معنى مقترن بزمان معين واجيب بان المراد بالدلالة الاولى وصية  
مثلا انما تدل او لا على اسكت وبواسطته تدل على السكون المقترن بالاستقبال كذا  
قرره السيد ركن الدين وفرش شارح اللباب بان اسم الافعال موضوعة في الاصل لمصادر او صوات  
او ظروف ثم نقلت ولادلالة لما نقلت عنه على الزمان مقترن الثالث عشر قبل تخرج عنه  
قولهم الماضي والمستقبل فانه يدل على الحدث والزمان واجاب في شرح المفصل بانه انما  
يدل على نفس الزمان والزمان غير مقترن بزمان الرابع عشر قال الرضي قد عرف مما  
قررناه في هذه الامور ان لفظ الاقتران غير ظاهر فيما ذكرنا من تفسيره ولا يذكر

في الحدود والالفاظ الصريحة المشهورة في المعنى المقصود بها الخامس عشر قبل ان اريد  
الزمنه واحدها بعينه كالماضى مثلا لزم ان يكون الماضى الذي يقتون به غير ذلك المعنى منها اسما  
لا فعلا او واحد غير معين لزم ان يكون الذي يقتون به واحدا معينا كالماضى مثلا اسما لا فعلا وكلاهما  
باطل واجاب في المتوسط بانه لا يرد هذا ولا هذا بل واحد منهما من غير تقييده بالتعيين وبعد  
السادس عشر قبل عرف الاسم باسم مخصوصة وهي باو معنى ونفسه ومعناه الخاص متوقفة  
على معرفة الاسم العام فيكون معرفة تعريف الاسم متوقفة على معرفة الاسم وهذا دور واجاب  
الشيخ سعيد بانه عرف مدلول لفظ الاسم اى ما صدق عليه الاسم من افراده وهو رجل وريد وضار  
مدلول تلك الاسماء ومدلول كل من تلك الاسماء جزء من المعرف ولم يعرف لفظ الاسم بمدلول تلك الاسماء  
فلادور فان قيل فلهذا يتوقف المحدود على مدلول تلك الاسماء ومدلولها متوقف على تلك الاسماء  
الدلالة وتلك الاسماء معرفة متوقفة على المحدود فيلزم الدور واجيب بان تلك الاسماء  
لها اعتباران اعتبار كونها موضوعا لمدلولاتها المخصوصة المعنوية والاعتبار الذي به  
اسميتها المخصوصة الاصطلاحية ودلالة تلك الاسماء على جزاء الحد بالاعتبار الاول لا الثاني  
فانرفع الدور بيان ذلك ان دلالة الرجل في قولنا جاء الرجل باعتبار معناه الموضوع  
لغة واسميتها ليست بهذا الاعتبار بل باعتبار بل باعتبار انه لفظ دل على معنى في نفسه  
غير مقترن باحد الزمنه والرجل بهذا الاعتبار لا يدل على الموضوع له لغة اصلا لانه  
هذا الاعتبار اعم من ان يكون معناه ذكرا من بنى ادم ام لا فنفسه انما ذكر في التعريف  
ليدل على معناه اللغوي وباعتبار انه كلمة يدل على معنى في نفسه الى افره فرد من افراد  
الاسم فاختلف جهتا التوقف فلادور السابع عشر قبل جعل الفعل الذي هو دل جزاء من جزاء  
الاسم وما هو جزاء الحد الذي هو جزاء للمضى فالفعل يصير جزاء من الاسم وهو محال واجاب  
الشيخ بان جزاء الحد انما هو مدلول دل ومدلول ليس فعلا بل ولا كلمة التام من عشر قبل مدلول دل  
لا يخفى انه مقترن وهو من حيث انه مقترن بزيادة مدلول المحدود فلا يكون جزاء من حده واجاب  
الشيخ بان مطلق الاقتران زمان معين لا يضاف الاسم بل ما يضافه انما هو الاقتران الذي  
يكون بالصيغة ومدلول لفظ دل الذي هو جزاء الحد لا صيغة له اصلا فصلا عن ان يقتون  
بالصيغة قال فان قيل لم يقل دلالة موضع دل حتى لا يرد هذا السؤال قلنا لا يحارز دلالة  
عن لفظ سيوضع اسما فانه لا يسمى اسما قبل وضعه التاسع عشر قبل ان يعانى اسما والمعاني انما هي



غيره فان الضرب معناه ليس في نفسه بل في زيد مثلاً واجاب شارح الباب بانها معتبرة  
 في نفس الفاظها بحسب الوضع وذلك تصح الاخبار عنها نحو الضرب شديد وان كانت في غيرها  
 بحسب الوجود فلا يستقص طرد التعريف العشرون قيل في الحد مجاز في لفظ النفس فانها انما قصدت  
 بالحقيقة على ما له حياة قال ابن هشام في شرح التسهيل وليس كذلك بل هي مستوحاة من معان من  
 جعلتها ذات الشيء كقولك كنت البصرة لنفسها **والالف** والكافية بالجاء قال شارح اللب  
 ذكر في حرف الجاء ان الجاء يكون في الفعل على الظاهر نحو هذا يوم ينفق وهو مردود بما في  
 التوضيح ان المراد بالجر الكسرة التي يحدتها عامل الجاء وهي غير موجودة فيما مثل به وفي شرح العمدة  
 لان ما لك ان الجاء في من حرف الجاء لانه قد يدحل في اللفظ على ما ليس باسم نحو عجت من ان تمت  
 ولانه يتناول الجاء بحرف وبلاضافة زاد بن هشام في تعليقه وبالقبعية وبالجمالية  
 وبالتوهم قال نعم برج ذكر حرف الجاء في عا وعن والكاف يستدل على اسميتها به دخول حرف  
 الجاء بالكسرة التي هي الجاء قولها والتتوين في امر الاول او دليلاً انه شامل للتتوين التمكن  
 والتكثير والعوض المقابلة والترنم والغاي وان يخص بالاسم الاربعة الاول دون الاخيرين فايها  
 يكونان في الفعل والحرف ايضا واجيب بانها نونان لا تنوينان بدليل شوتهما مع ال وفي الوقف  
 وذلك ليس شأن التنوين واجاب بعضهم بان اللام في التنوين للعمدة قال ابن قاسم وفيه نظر اذ لا  
 معونة يصرح النظر اليه عند من يذكر له علامات الاسم وقد يجاب بانها لم يعتبر القلتها  
 واختصاصها بالشعوبه واجاب ابن هشام نعم اني ابن مالك في التسهيل بتقدير يخرجها فقال  
 وتنوينه في غير روى وقال في العمدة وتنوينه وقال في شرحه وقد خرج باضافته الى الحاء  
 العائدة على الاسم تنوين الترنم فانه يلحقه في حاق الاسم وغيره فلو قيل بالتنوين بدل تنوينه  
 لدخل وهو عين مراد الدخول وفي الكافية الكبرى وصرف وذكر في شرحها انه شامل للاربعة  
 وانه عدل اليه عن التنوين لئلا يدخل تنوين الترنم وفي شموله الاربعة نظر لان المعروف اختصه  
 بتنوين التمكن كما سيأتي في باب ما لا ينصرف **الثاني** ذكر صاحب اللباب ان التنوين الحاصل  
 بالاسم ثلاثة واسقط المقابلة ووجه شارحه بان يرى ان تنوين جمع الموصوفين تمكين وقال ابن  
 الحاجب في شرح الواقيين يعني بالتنوين تمكين التمكن والتكثير قال الجيم سعيد ولم يذكر المقابلة  
 ولا العوض وان اتفق اختصاصها بالاسم فانه يذكر خواص تقتضي ذاتها الاسم وذاتها  
 لا تقتضي الاسم لان تنوين العوض يمكن ان يقع في الافعال المعتلة بالاسم التي اسقط لامها

قول المتن

المجاذم عوضا عن اللام المحذوفه وتنوين المقابلة يمكن ان يقع في فعل المضارع المذكور الخطب  
 الواحد في مقابلة التنوين في الواحدة المتخاطبة لكن اتفق عدم دخولها في الفعل واما تنوين  
 التمكن والتكثير فتقتضي ذاتهما الاسم لان معنى الاول كون مدخول لا يشبه الفعل وذلك لا يكون  
**الاف** في الاسم ومعنى الثاني كون مدخوله غير معين والفعل وضعه على التكثير فلا يحتاج اليه انتهى  
 ملئت والتوجيه بان يرى دخولها في التمكن كما هو امر القولين اوجه واحسن وفي شرح الايضاح  
 لابن ابي الوبيع متى اطلق التنوين فاما يروا به تنوين الصرف فاذا اراد غيره من التنوينات  
 قيد فصل تنوين التكثير تنوين المقابلة تنوين العوض قال وكذا الالف واللام اذا اطلقت  
 فاما يروا التي التعريف فاذا اراد الموصولة او الزائدة قيدت **الثالث** زيد في اقسام  
 التنوين تنوين الحكاية كما تسمى بعاقل فتكسبه وتنوينه وتنوين صرف ما لا ينصرف وتنوين  
 المنادى في الضرورة وتنوين شذوذ دخله هو لا يملك وهذه الاربعة ايضا خواص  
 الاسم قال ابن هشام واتفق ان الاولين من الصرف وقد يقال به في الثالث ايضا لان  
 الضرورة لما اباحت التنوين اباحت المعوابة واما الرابع فاختار ابن مالك فيه  
 انه يكون ضيغ كثر به اللفظ وليس بتنوين **الرابع** تاخير التنوين عن الجاء كما فعل  
 ابن مالك في الترتيب حسن من تقديمه عليه الذي صنعه في العمدة لتأخره عنه عند اجتماعهما  
**والالفية والشذوذ** ما **والنداء** فيه امر **الاول** عبارة العمدة ونذاه قال في شرحها  
 وهي ايجاد من ان يقال النذالان النذال قد باشر الفعل وحرف حين يحذف المنادى نحو  
 الا يا اسعدوا يا ليت قومي فاذا قيل بنذاه علم ان المستدل بالنداء على اسميته هو الذي  
 يصح اضافة النداء اليه ولا يكون كذلك الاسم انتهى وقال في شرح الكافية اعتبار الاسم  
 بالنداء ينبغي ان يكون بغير ياء من حروفه كايا وصيا واي لان يا قد كثرت مباشرتها  
 للفعل وحرف قال ابن هشام في شرح التسهيل وهذا الاعتبار الذي ذكره للمحسن لقلته  
 النذال بغيره وقال في تعليقه على الفية المراد بالنداء كون الكلمة مطلوبا اقبال مدلولها بحرف  
 نايب ضابط ادعوه وليس المراد مجرد دخول حرف النداء وح لا يرد عليه شيء مادخلت فيه  
 يا على فعل او حرف قال لا يصح الجواب بانها للتنبية او دأخلت على اسم محذوف لان  
 التأويل بذلك انما عرف بعد استئرا ان دخلت عليه ياء في مثل ذلك ليس اسما وحسب انما طلب  
 بهذه العلامات من يحمل الاسم ليعرف بها لاسم يعرف الاسم من غيره **الثاني** قيل انما



اخصل الاسم بالذال ان المنادى مفعول في المعنى فكان يدعى التعريف بمطلق المفعولية كما  
الذال واجاب ابن هشام بان تلك علامة خفية اذ المفعولية لا يدركها المبتدي بخلاف  
كون الكلمة مناداة **قول الالفية والشذور** والالفية **قول الالفية** والكافية **قول الالفية** عبر في التسهيل والعمد بقوله  
وتعريف وفي الكافية الكبرى بقوله وكونه معرفا وقاله في شروحه انه اولى من الالف واللام لان من اقسام  
ال الموصولة وهي خاصة بالاسم ولانه شامل للتعريف بال على مذهب الخليل وبالاسم على مذهب  
سبويه وبام على لغة طي وللتعريف بالاضافة كسبحان الله زاد في شرح العمدة وبنية الاضافة  
كابداء بذاك اول اى اول الاشياء بالاشارة الى مسما كصا وثم زاد غيره وبالاظهار والعلية  
زاد ابن هشام في السبل الواحدة ولان من اقسام ال الزائدة وهي تدخل على الحرف وهو الذي  
في راي من زعمها حرفا ويختص الكافية بايرادات وهو ان اللام صادقة بلام المابتد واللام  
التي في جواب لولا ولو لم يتقدم محمود واجيب بانه وان لم يتقدم محمود فقد مضت شجرة  
اللام في التعريف كثر استعمالها فيه حتى صار كاشي الحاضر فيرجع اليه العمدة ثم التعبير  
بال يناسب مذهب من يرى ان المعرف مجموعهما والتعبير به اللام مناسب من يرى ان المعرف  
اللام فقط فلا يعترض على واحد منهما من هذه الخشية **قول الالفية وسند** فيه امور **الاول**  
ان فيه ايها لانه ان اريد به كونه مسندا لم يصح لان الفعل يكون مسندا وكذا ان اريد به  
الاسناد على اقامه اسم المفعول مقام المصدر لانه صادق بكونه مسندا وانما العبارة بكونه  
مسندا اليه فافهمه قول الكافية والشذور والاسناد اليه واجاب ابن الناطم بانه  
اراد ذلك فاقام المفعول مقام المصدر وحذف الصلة اعتمادا على التوقيف وتعقبه ابن  
قاسم بان الاعتماد على التوقيف لا يحسن في مقام التعريف واجاب بعضهم بان الصلة هي  
اللام في قوله للاسم فهي متعلقة بمسند وهي بمعنى التي قال ابن قاسم وهو ظاهر البعد قال **ابن هشام**  
لان تعليق قوله للاسم بغير قوله حصل يودي الى جملة من حصل له التمييز فلا يدري ما هو قال  
والصواب ان يدعى ان المسند اسم مفعول وان المعنى انه تمييز بشئ مسندا الى بان مدخل  
عليه او ينسب اليه شئ مسندا كما ان قولنا يميز بال معناه بان يدخل عليه ال واذا دخل  
عليه شئ مسند كان هو المسند اليه اسمي وسبقه الى ذلك ابو حيان **الثاني** اطلق الثلاثة  
الاسناد وهو معنوي ولفظي والذي هو من خواص الاسم المعنوي لا اللفظي فانه يشترك فيه  
الفعل والحرف نحو ضرب ثلاني ومن حرف جر كما ذكره في شرح التسهيل واورد ابو حيان **الثاني**  
بان

دخول الالفية والشذور

ابن هشام

ابن هشام

بان التحقيق انها كليهما من خواص الاسم ولا يسند الى الفعل والحرف المحكوم باسميتها فاذا  
ضرب فعل ماض فضرب في هذا التركيب اسم سماه لفظ ضرب الدال على الحدث والزمان  
وكيف يتصور تفاوت في المثال المذكور على فعلية وهو لا يشترط حدث ولا زمان ولا يقضي فاعلا  
وحكم على موضعه بالرفع على المابتداه قال الرضي فان قيل اذا كان نحو من وضرب في قوله من حرف  
جر وضرب فعل ماض اسمين فكيف خبرت عنهما بان الاول حرف والثاني فعل وهل هذا الاثنان  
قلت لم ترد ان من في هذا التركيب حرف وضرب فعل بل المعنى ان من اذا استعملت في المعنى الذي  
وضعت له او لا نحو خرجت من الكوفة حرف وكذا اضرب فعل ماض في نحو ضرب زيد السالت لعمري  
في الالفية والكافية الكبرى بالاسناد احسن نعم في العمدة بالاخبار عنه اشتمل الاسناد على الخبر  
والطلب والاشارة بخلاف الاخبار فانه لا يصدق على الاخيرين قاله ابن هشام قول الكافية والاضافة قيل  
هو خاص بكونه مضافا لا مضافا اليه لان الفعل قد يضاف اليه في نحو هذا يوم ينفع وهو مجموع من الامر  
من خواص الاسم والاضافة في المثال المذكور الى المصدر المأول به الفعل **قول الالفية والاسم**  
**مميز حصل** قال ابن هشام فيه اشكال من وجهين **احدهما** من جهة التعبير به هنا وذكر من قبل  
ان هذه العلامات انما حصلت للاسم التمييز عن قسميه اى الانفصال عنهما لا التمييز الذي  
هو الفصل عن المائيا وانما يحصل التمييز الذي في العلامات فكان الصواب ان تقول وسند  
لاسم تمييز حصل **الثاني** من جهة اعرابه وذلك لانه ان اعراب مبتداه فلا سوغ للابتداء بالتركيب  
او فاعلا حصل فالفعل لا يتقدم ويجاب بان المسوغ للصفة حصل والخبر بالجر او بمقدور  
اى تمييز تام كما قيل فيما احسن زيدا وشرا حرا انا ب او لونه اسم جنس واسما للاجتماع  
يقرب كرتما من معرفتهما اذ لا كبير تفاوت بين قولك محمدا ومحمد انتهى **تفسير** حاصل  
ما ذكره الثلاثة من علامات الاسم ستة او سبعة بناء على ان الاضافة شاملة لشئين وزاد في التسهيل  
من علامات عود الضمير عليه وابدال اسم مراد منه والاضافة به مع سائر الفعل وموافقة ثابت  
الاسمية في لفظ او معناه وزاد ابن الحاجب في الوافية النعت والجمع تصحيها والتكسيرة والنصب  
وزاد صاحب اللب واللباب التشنية والتذكير والتأنيث والنسبة وزاد ابن فلاح في معنية  
لام المابتداه او واو الحال وكونه مفعولا او عبارة عن شخص **قول الكافية الفعل مادل على معنى**  
**في لغة مقترنا باحد الازمنة الثلاثة** يود عليه ما تقدم في هذا الاسم لكن ما اورد هناك على الطرد  
بردها على العكس ما اورد هناك على العكس يرددها على الطرد **قول الالفية ما يتا فقلت**







وقف لله تعالى

من قوله واسم وفعل ثم حرف الكلم ان كلاً من الثلاثة غير الاخيرين قطعاً وقال ابن الصانع اي سوى  
المحيزين للتعيين السابقين محيز الحرف لا سوى النوعين لان ذلك معلوم من القسمة السابقة  
للكلمة وثني وان كانت المحيزات متعددة باعتبار انها نوعان **الثاني** قال ابن هشام ايضا هذا  
التعريف غير كاف فان نحو قط في قولك ما فعلته قط لا فصل شيئا من العلامات المذكورة وهو انما  
قال ولما راي ابن الناطم ورود ذلك في تعريف قوله ما له نعم على لحي الحرف دليل كما في قط  
فانه مخبر عنه في المعنى اذ هو بمنزلة الزمان الماضي من قولك الزمان الماضي ما فعلت هذا فيه قال  
وعندي ان ما ذكره لا يحسن التعريف به لانه يقتضي ان البتدي لا يعرف الحرف حتى يعرف  
جميع الامور الماضية لم يعلم اسما تلك الامور من الكلمة وفي هذا من العسر ما لا يخفى عليه وقال  
في موضع اخر كم من كلمات لا يقبل شيئا من العلامات المذكورة وليست حروفاً بالاتفاق  
كما فعل النجاشي وخلا وعدا وحاشا اذا نصب وتزال واخواته لا يقبل شيئا من العلامات  
الا انها تسند فانفتحت الحرفه اذا الحرف لا يسند وتعينت اسميته لان الاسماء هي  
الماضول فكان الاتحاق بها عند التردد او **الثالث** قيل علامات الاسم والفعل حروف  
فلا يكون عددها علامة للحرف لانه يلزم منه الدور واجاب شارح الباب بان الحرف له  
جسمان جسم كونه حرفاً وجسم كونه لفظاً معالوماً ومن الدال على كونه علامة للحرف لانه  
الحرف في فلادور **الرابع** اعني الشراح على انه اشار بالاشارة الى انقسام الحرف الى مختص بالاسماء  
كفي وبلافعال كالم ومشتوك بينهما كحل وهذا قد ينافيه ما ذكره في باب الاشتغال  
ان هل يختص بالفعل وان لا ينصب الاسم بعدها وسياتي ما يجاب به هناك لكن في  
الكافية الكبرى والحرف ما بين العلامات خلا كحل وبل وان وليت والى وفي شرحها اشير  
في التمثيل الى اضافة الحرف فممنها غير عامل ولا متبع كحل ومنها متبع غير عامل كبل ومنها  
عامل في الاسم عمل الفعل كلياً وغير عمل الفعل كالي وعامل في الفعل كادن وهذا يقتضي  
انه اشير بهل الى عدم العمل وبأخويعا الى العمل لا الى الاشتراك والاختصاص نعم  
في شرح العمدة وفاق ما ذكره الشراح ثم ان الامور الثلاثة واردة على الشذور ايضا  
**قول اللغوي** **فعل مصارع** الى اخره فيه امور **الاول** قيل ذكر علامات اقسام الفعل  
قبل العلم باقسامه والمعتاد ان تعلم الاقسام اولاً بالقبولها ولياها ثم يذكر علاماتها  
**الثاني** انه فصل علامات الفعل واقسام الفعل بذكر الحرف وكان اللابن خلافاً وان يوضح

ذكر الحرف

ذكر الحرف الى اخر الباب كما صنع في الكافية الكبرى والعمدة **الثالث** انه قدم المضارع على  
الماضي وكذا في الكافية الكبرى واللابن عكس كما عمده والكافية رعاية لترتيب الوجود لان كل  
حادث سبق بارادته ثم بان قول لم يكن قال تعالى انما امرنا لنبي اذا اردناه ان يقول له كن فيكون  
فوقع الماضي ثم المضارع ثم الامر فاستحق الماضي لشبهه بارادته التقدم والمضارع لشبهه بان  
نقول التوسط والامر لشبهه بكل التاخر ذكره الاصنفهاني ولان الماضي متفق على اصله والمضارع  
قيل انه فرع عنه وما قيل من ان المضارع قدم لشرفه بالاعراب فذلك انما يناسب عند ذكر المفعول  
من الافعال وفي التسهيل قدم الماضي ثم الامر ثم المضارع وكذا في الشذور والجامع قال ابن  
هشام ووجه ان المزيد والمشتوك حقه التاخير عن المجرى والنصب المضارع مشترك  
وملازم للزيادة وتجوز الماضي اكثر من تجوز الامر قال منهم من تقدم الامر ثم المضارع ثم الماضي  
رعاية لترتيب ان صفتها في الخارج اذ كل الافعال مستقبل قبل وجودها ثم توجد فيكون حالاً  
ثم تنقضي فتصير ماضية **قول الكافية والمضارع** **ما شبه الاسم باحد حروفها** **وقيل** **لو تقرر**  
**وتخصه** **فيه** امور **الاول** قال النيلي قوله ما شبه الاسم مراد فلف المضارع لان المضارعة المشابهة  
وان اراد بالمضارع انه المعمود فهو مستغن عن التعريف لانه يكون تعريفاً لذى عرفوا قال  
والجواب انه اراد المضارع في الاصطلاح فلم يكن مراداً بالقوله ما شبه الاسم فان المضارعة الاصطلاحية  
غير المشابهة للتعريف **الثاني** جعل وجه المشابهة بينه وبين الاسم كونه مشتركاً بين الحال والاستقبال  
ويختص بما ذكره كما ان الاسم مشترك كرجل ويختص بنحو هذا الرجل ولهذا اعراب وهذا  
وان كان الجمهور قد ذكره الما ان ابن مالك دعه وقال بل وجه الشبه انه يعرض له بعد الترتيب  
معان مختلفة يتعاقب على صيغة واحدة كما يعرض ذلك في الاسم ولا يعمر بينهما الا اعراب كما في  
سلا تاكل السمك ويشرب اللبن فلما كان الاسم والفعل شريكين في قبول المعاني بصيغة واحدة  
اشتركا في الاعراب قال والجمع بينهما بهذا **الاول** من الجمع بينهما بالابهام والتخصيص ودخول  
لام الابتداء ومجادة اسم الفاعل لان المشابهة بهذه الامور بمعرل عما حكي بالاعراب لا جده  
بخلاف المشابهة التي اعتبرتها انتهى **الثاني** ما ذكره من كون المضارع مشتركاً بين الحال  
والاستقبال هو مذهب سيبويه واختاره ابن مالك لكن قال الرض الاقوي ما ذهب اليه الفارسي  
من انه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال لانه اذا خلع عن القرائن يحمل على الحال ولا يفرق  
الى الاستقبال الاقربيه وهذا شأن الحقيقة والمجاز وايضا من المناسب ان يكون للمجاز صيغة

الابن

الاول

الثاني

الثاني



بخصه كمالا خويه وهذا الذي قوله الرضي هو المختار عندي واختاره ايضا ابن فلاح في نفسه  
وعليه بانه اذا اتفقا ذهن الاشتراك والمجاز فالجواز اولى التراجع انه اطلق الاشتراك فاحتمل  
ما ذكرناه مشترك بين الزمانيين واحتمل اشتراكه بين اللازمين الثلثة الحال والاستقبال والماضي فكان  
عليه ان يعين المراد فان قيل اكتفى عن التعيين بالعلم به لان الناس لم يذكروا الاشتراك الا بين الزمانيين  
قلنا ذكر جماعه منهم صاحب السراج اشتراكه بين الثلاثة نحو يضرب الا ان وبن يضرب عذا ولم يضرب  
اسم **الرجل** لم يذكر من مخصصاته للاستقبال سوى السين ومثله سوف والمخصصات كثيرة  
منها اقترانه بنظر مستقبل واسناده الى متوقع واقتضاه طلبا او وعدا ومصاحبه اداة  
توكيد او ترجي او مجازاه او ناصب او لوا المصدر **السادس** لم يذكر مخصصه للحال وذلك اقتضاه  
بالان وما في معناه كالحين والساعة والفا وليس وما وان التافيتين ولام الابتداء ووعوه  
في موضع نصب على الحال **قول الشذور** **واقسامه بحروف ثمانية** في شرح الكافية لابن فلاح التفسير  
بمرارة المتكلم او احدى احوالها او لى من التفسير كحرف نايستلما قد تكون او غير المضارع  
نحو اكرم وتعلم وترجس الدوا ويزناء السيب وابن الحاجب وان كان عبر بذلك الماثة  
بين المراد بعينه بقوله فالمرن المتكلم الى اخره **قول الكافية** **فالمرن المتكلم مفرد** قال ابن هشام  
سعى ان يقيد بكونه غير معظم نفسه **قوله والنون لا مع غير** قد يحكى له وعده اذا كان معظما  
نحو نحن نتص وقد ذكره في الوافية **قوله والمونش** قال ابن هشام يدخل تحت كلام نحو  
الهندان بما يخرج ان فمقتضى اطلاقه انه بالتا وقد جرت المسلم من ابن الى العافية وابن  
الباذش فقال ابن ابي العافية انه بالتا محلا على الظاهر وقال ابن الباذش لما علم في المسلم سما  
ولانصا لنحوي والقاس عندي انه باليا محلا على اخر الماسمين وهو الضمير الموضوع للفعل مشترك فيه  
المذكر والمؤنث لكن وجد السماع لقول ابن ابي العافية قال عمر بن ابي ربيعة لعلها ان تبغيا لك حاجة  
وان ترجيا سربا ما كنت احمر **قوله واليا للغايب غير ما** قال ابن هشام يرد عليه ان  
ظاهر الغايبات نحو تقوم البندات وضميرهن المستتر نحو الهندات تقوم وظاهر جمع المكسر  
او الجمع باللف وبالمذكر او مؤنث غير حقيقي نحو تقوم الزبود او الرجال ونكسر المجدوع او  
المجداع ولطيف الجمادات وسقط السموات وضمير ما ذكر كما اذا اخر الفعل في الاشياء المذكورة  
والغايب الاول مؤنث نحو كفى كفاي بمعنى الضمير والمضاف الى مؤنث نحو يلتقط بعض السادة كل ذلك  
بالتا باليا وهو اقل في قوله للف غير ما وان نحو يطلع الشمس وكفر القاضي امرأة ياتي باليا وليس

داخل فيه

الاول  
الثاني  
الثالث  
الرابع

السادس

داخل فيه وفي شرح الباب ان يعبرم بقوله واليا لما عداها اولى من قول ابن ابي حبيب  
وغيره واليا للغايب لصحة قولنا يفعل الله ما يشاء ونحو ذلك واسم الغايب لا ينطبق على شيء  
وتعلا **قول الكافية والشذور** **وقوله المضارع مضموم في الرباعي معقول فيما سواه**  
فيه امور **الاول** هذه المسلم من التصريف لا من النحو فكان ذكره في الشافية والنزهة البقي  
قد توهم العبارة اختصا من الضم بالرباعي الاصول كما هو مصطلح اهل الصرف في اطلاق الرباعي  
على ما اصوله اربعة دون ما كان مریدا كالرم وليس كذلك بل المراد ما كان على اربعة احرى سواء كان  
كلها اصولا كالحرج يخرج او فيما رايد كالكرم كرم واجاب بحجب **الثاني** استثنى ابن هشام  
في الجمع وابن فلاح في المنع اربعة من مضارع اهرقا واسطاع فانها مضمومة وان كان الماضي مجزئا  
قالوا لانه رباعي وانما يذكر فيه المضا والسين على غير قياس قال ابن فلاح ويؤيد بقاؤه على حكم الرباعي  
قطع المبرم فيه ونخرج الى النحاسي لغير الى امره الوصل **الرابع** استثنى في الجمع من الثلاثي افعال  
فان امرته بكسرة **قول الكافية** **وامضى الافعال بالتا** قال ابو احسان افرد التا فلا يذكر  
اي التاين اراد ولا يجوز ان يريد بالتا مجموعها لانه يكون من اطلاق المفرد على المثني وهو سماعي  
ولا الجنس لدخول التا فيه بالسما فيه واجاب ابن الصايغ بان المراد تارة التاينث لقرنها اذا  
المعروف بالعمدية كالضمير في العود الى اقرب مذكور وعليه شئ ابن قاسم وقال ابن هشام بل  
مراده التان لعدم صحة الاكتفاء باحدهما اذ من الافعال ما يصلح لتا الفاعل دون تان التاينث  
كتبارك ومنه ما هو بالعكس للنعيم وليس نال وانما افرد التان اللام لجنس التا المعرفة ثم هي تنقسم  
قسمين او للبعد ولكن الشين اذا اشتراكا في حكم جاز البعض عنهما بما يعبر به عن جهة قولهم وما  
يتابع قبلتهم وكل منهما قبله بدليل وما بعضهم يتابع قبله بعض ولكن قبلتا بما لما استويا في الخلف  
لقبله الحق كانتا حكم الاتحاد في البطلان قبله واحد وكذا التان لما اشتراكا في تعريف الفعل  
نزلة منزلة تان واحدة وحسن ذلك انه لم يتقدم التصريح بلفظ التا لامرأة واحدة والآخر  
طوى ذكرهما مدلولنا عليهما بالمذكورة انتهى قلت وتوعد اربعة التان معا ان التان غير  
في الكافية الكبرى بالتا بعد ذكر التانين وشرحه على ان المراد الثاني دعا **قول الكافية الماضي بدل**  
**مع زمان قبل زمانك** فيه امور **الاول** قال الرضي منتقضا بسن ويجاب بان المراد بما فعل  
دل ولم يحج الى التصريح به لانه في قسم الافعال **الثاني** منتقضا بمثل لم يضرب وان ضربت ضربت  
ولعت وزوجت فان الاول ليس بماض والثاني في الماضي على زمان بعد زمانك والماضي ان



على زمن الحال واجيب بان المراد الدلالة باصل الوضع وهذه لعارض لم وحرف شرط والاش  
**الثالث** قال الشيخ يرد عليه قولهم خلق الله الزمان فان خلق هنا لا يحتاج الى زمان لما فيه من  
التسلسل قاله يجاب بان افعال الباري لا يفتقر الى زمان لكن لما كانوا لا يعقلون فعلا  
الحال في زمان قالوا خلق الله الزمان فاجزوه مجرى ما يعقلون **قول الالفية** وسم بالنون  
**قول الامر ان امرهم** فيه امور **الاول** قال ابو احسان اي العلامة في فعل الامر التي تمنع من  
الماضي والمضارع هي النون فيلزم من حيث هي علامة للامران لا توجد في غيره وهذا فاسد  
لانهما توجد في غيره وهو المضارع بشرطه وطهر هذا انها لا يكون علامة لفعل الامر اذ قد شاركه  
غيره فيها قاله قوله ان امرهم قيد محذوف بالمقصود لان هذه النون اذا دخلت على فعل الامر  
فلا يشترط ان تقصد به الامر بل تدخل على صيغة الامر سواء كان المعنى على الامرام لم يكن  
فتدخل على ما لفظ امر ومعناه خبر نحو اعمل في التعجب انتهى والجواب ان العلامة مجموع الامرين  
قبول النون واقام الامر حتى يخرج فعل التعجب كما صرح باخراجه ابن قاسم وابن هشام **الثاني**  
قال ابن هشام اورد عليه انه عرف الامر بان يدل على الامر وذلك دور قاله ويجاب  
بان الامر المعترف هو الاصطلاح وهو لفظ الامر المعترف هو اللغوي وهو طلب الفعل وذلك  
مع معرفه كل احد واللفظ والمعنى غيران فلا دور وما قوله في التسهيل والامر معناه  
ونون التوكيد فاعاد الضمير على الامر مراد به المعنى الخارج عن طريق الاستخدام **الثالث** اورد عليه  
كقولهم من فانه دل على الامر وقبل النون واجاب ابن الصايغ وابن هشام بان فهم الامر من اللام  
لا من الفعل **قول الكافية** الامر صيغة يطلب بها الفعل من الفاعل **الخطيب** قال الرضي لو قال  
صيغة يمع ان يطلب بها الفعل لكان اصرح في عمومته لكل ما تسمية النخاة امر سواء كان على وجه  
الاستعلاء او المخصوص بالامر عند الماصولين او الخضوع وهو الدعاء او الاستغاثة او امر  
يطلب به الفعل بل كان على وجه الماباه نحو كلوا واشربوا او التمديد نحو اعملوا واصيتم  
او غيره ذلك من محامل هذه الصيغة **قوله فان كان بعده ساكن** الى اخره هذا بالمشافه  
اليق فانه من التصريف **قوله زدت بمنزلة وصل مقصود** قال الشيخ في ظاهره انها زيدت  
في اول امرها متحركة وهو راى الى علي وغيره يرى انها زيدت ساكنة ثم حركت  
بسكونها وسكون ما بعدها **قوله** وان كان رباعيا فمفتوحة مقطوعة لم يرد كل رباعي  
بل باب فعل فقط فانه هو الذي بعد حرف مصارعة ساكنة عليه الرضي **قول الالفية**

والامر

**والامر ان لم يك للنون محل فيه هو اسم مخصوص وجمهله** فيه امور **الاول** قال الجواب  
هنا الذي ذكره من ان الامر ان لم يصلح للنون فهو اسم ليس بشي لانه اما ان تقول بقول  
الكوفي فلا يمع لان اسم الافعال عندهم افعال فلا يقال انها اسم او تقول البصريين  
فاسم الفعل ليس عندهم باسم بل مدلوله لفظ هو الامر واجاب ابن هشام بان الدال  
على لفظ الدال على الامر يصح ان يقال انه دال على الامر لانه دال عليه بواسطة **الثاني**  
اورد عليه افعلى في التعجب فانه امر ولا محل للنون وليس باسم باتفاق واجاب ابن هشام بان  
لم يرد بقوله والامر فعل الامر كما قضية ذلك لقوله هو اسم بل اراد الكلمة التي تعهم الامر وفعل  
هذا لا يعهم الامر **الثالث** اورد عليه لام الامر فانها بعدد ولا محلها النون وانما محل  
الفعل بعدها فكلن اسما قال ابن هشام فيجب التقييد بالامر الذي يكون احد جزئي الجملة  
**الرابع** اورد عليه كلا فانها مفيدة للامر الذي هو ادفع وانزجر ولا تحلبها  
النون وليست باسم باتفاق ولا يغني عن مثله شيئا واجيب بمنع دلالتها على الامر  
بل على الودع والزجر وهو ليس باسم **الخامس** اورد انه اطلق في محل التقييد اذ كان حقه  
ان يقول فهي اسم فعل واجاب بعضهم بان في مثله ما يوشد الى المراد واجاب اخر بان  
المقام مقام كسر اضافة الفعل للمقام اضافة الاسم واحسن من هذين ان يقال  
ان مفهوم الامر الذي لا يقبل النون نوعان اسم فعل ومصدر كوضار يذا فاطلق ليعمهما وكان  
التقييد بالاول مغللا وقد اشار الى ذلك ابن الصايغ وقبله الشافعي في شرح الكافية  
**السادس** قال ابن هشام كان ينبغي ان يمتثل نحو درآب ونزال كان هذين المشافهين لانهما  
قد عملت اسميتهما مما تقدم من كلامه وذلك لانهما سوان **السابع** فانه ان ينسب على مثل ذلك  
في المضارع والماضى وقد شبه عليه في العمدة فقال وان دلت الكلمة على حدث ماض ولم يقبل  
التاء لستان او على حدث حاضر ولم يقبل لم كاهه في اسم **الفين** قيل انه ارتكب ضرورة وكيف  
الفا من جواب الشرط في قوله هو اسم قال ابن هشام وهذه غفلة عن قاعده وهي انه اذا تقدم  
الشرط يستد ايجاز ان يتاخر خبره عن الشرط ويكون الجواب محذوف فاعاد لولا عليه بالمستد  
وخبره كقوله تعالى وانما ان شاء الله لم يمتدون فمتدون خبران وجواب الشرط محذوف  
وكذا قوله هو اسم خبر المستد او هو الامر لا جوابك **فايد** اذا علمت ما تقدم تقريره في  
هذا الباب علمت حسن قول في الصبي الذي سميتها الغريه وكما ما قول مفيد يقصد



وعندنا الكلمة قول فرد، فان على معنى بهادلت، واقرنت باحدة الازمنة، فعمل  
والا في اسم والتي تغير بحرف وسم بالفضل فالاسم سم بالجوا والاشهاد له وتعرف وان  
تأدى والفعل ما صار بالسين ولم وتأنتي سكنت ما سم والامر ما يفهم منه الطلب  
مع قبول ياء من مخاطب وسبب الثلاث ما هدى جوى كصه سمى وستان ووا واما  
ثلاثة فهو الكلم والجمله اثنتين وقد ما التوم **باب الموب والمبني** ترجم في الكافية الكبرى  
بباب الاعراب والبناء **قول الالفية**، **والاسم منه موب ومبني**، **السب من الحروف**  
له امور **الاول** قال ابن هشام كان سعي ولا ان ساس ما الاعراب والبناء لان المعرب  
والمبني مشتقان منها والمشتق منه سابق على المشتق وقال ابو احسان اعمل هذا بيان الاعراب  
والبناء **قلت** وكذا في الكافية الكبرى وبينهما في التسهيل فقال الاعراب ما حجب به لبيان  
مقتضى العامل من حركة او حرف او سكون او حذف والبناء ما حجب به للسان مقتضى  
العامل من سبب الاعراب وليس حكمه او اتباعا او نقل او خلاصا من كونه وفي  
العمدة فقال الاعراب ما حجبته العوامل وفي اخر الاسم الذي لا يشبه الحرف من رفع ونصب  
وجز وفي اخر الفعل المضارع من رفع ونصب وجزم ثم طرأ انه لا يخلو الالفية من ذلك  
فانه قال فيما سياتي في الرفع والنصب جعل الاعراب الى اخره فاشارة الى ان الاعراب  
نفس الحركات والجرم هذا عين الاعراب على ما كان عليه **الثاني** قيل ليس في كلامه  
ما يدل على انحصار الاسم في القسمين بل بما يعرف كلامه بثبوت الواسطة وهو لا يقول بها تحل  
قول الكافية وهو موعر ومبني واجاب ابن قاسم بانه طاردا ان المبني ما يشبه الحرف ثم قال  
ومعرب الاسما قد سلما من سبب عرف علم انه لا واسطة بينهما **الثالث** حصره سبب  
في سبب الحرف ناذع فيه ابو احسان بان الناس ذكروا البناء السببا با غير كالوقوف موقع  
المبني ومضادعه هذا والاضافة الى مبني والخروج عن النظم واجيب بانه لم ينفرد بذلك  
فقد نقله جماعة عن طاهر كلام سيبويه ونقله من القواسم عن ابي علي الفارسي وعن  
ونقله عن عن ابي البقاء في التلخيص وراية فيه ونقله صاحب البسيط عن ابي الفتح وراية  
اما في انحصار لبن جنى وعبارته انما سبب ابنا الاسم مشابهته للحرف لا غير ذلك  
ايضا في الجمل للمواجبي وعبارته وجميع ما بني من الاسما فاغابني لمضادعه الحروف وراية  
في الاصول لابن السراج وعبارته العلة التي بنيت لها الاسما وهو قوعها موقع الحروف

ومضادعتها

الراج

اليس

الاسم

ومضادعتها لها وقال ابن العطار في لسان المحل واما ما بني من الاسما فانما هي  
لشبهه بالحرف لم يحل كلامهم في البناء للخروج من النظم ولوقوف موقع الامور انما هو على وجه  
التقريب والصحيح ان كل اسم بني فاما سبب شبهه بالحروف وهذا السبب على ضربين لفظي ومعنوي  
فاللفظي نحوكم لانها اشبهت طل لكونها على حرفين والمعنوي ان يتضمن معنى الحرف او يكون  
مقتصرا الى ما بعده وهذا مذهب الخذاق من الخويزي انتهى وقال المحقق في شرح العمدة  
جعل شبه الحرف سببا لبن الاسم اولى من غيره لا اعتبار به معنى عن اعتبار غيره واعتبار  
غيره لا يغني عن اعتبار **الرابع** قال ابن هشام اورد على الحصر في شبه الحرف اي الموصولة  
وباب حذام وما بني للمضافة الى مبني فانها لم تشبه الحروف ولا تضمنت معناه قال وله ان  
يقول في باب حذام انه يتضمن معنى ثالثا اذ اصل حذام حاذمه ولا يصح ان يحل قوله  
في اي على قول التحليل باعرا بانه صرح في هذا الكتاب وغيره بغير ذلك قال وان اجيب  
عن الثالث بان المراد المبني لونه ما فباطل لان القضية في كلامه يكون اذا غير حاضرة اذ يصير  
التقدير والاسم منه معرب ومنه مبني لونه ما وسعي ومنه مبني جوارا كذا ذكره في شرح الالفية  
لكنه اعتمد هذا الجواب في شرح التسهيل فقال كلام المحقق فيما يوجب البناء لا في مطلق البناء  
**الخامس** انه احتوز بقوله مدني عن معارضة ومعارضة كما قال في الكافية الكبرى ما لم  
يعارض شبه الحرف بما يحكي عن البناء كما في فاعلمنا وقال شرحها المصنف وان اشبهت الحرف  
في كونه شرط واستفهاما وموصولة الا انها نزلت المضافة فودت الى اصل وهو الاعراب  
وقد اعترض عليه ابو احسان بلندن فانها ملازمة للاضافة بل هي اقوي من اي فيها فانها لا تسفك  
عند لفظ وهي سببية وقد ذكر بعضهم ان اياها اعربت تنبيها على الاصل ليعلم ان اصل المبني  
الاعراب كما صرح البعض الاسما التي وجب عليها تنبيها على ان الاصل فيها الصحيح وبهذا  
جزم ابن النباري في ملح الادلة واجاب ابن هشام بان الاضافة التي حسن اعتبارها هي الاضافة  
القياسية كاضافة اي فانها اضافة الى المفردات وقد تنفك لفظا كما هو قياس الاضافة بخلاف  
اضافة لان فانها لازمة لفظا وبخلاف اضافة اذ اذا وحيث فانها الى المحل **السادس**  
قال صاحب البسيط اعترض بان هذا العمل يقتضي وضع الحرف قبل وضع الاسم المبني لانه لو لم  
تتقدم وضعه لما تحققت علة اليف في المبني لعدم تصويبه او لا قبل لصور الاسم الذي  
بني لاجله قال والجواب انه لا يلزم ذلك بجواز ان الواضع تصوره في الذهن وطبقها



في الخارج عما نحو ما تصورنا في المتن **قول الكافية فالمعرب المركب الذي له شبه**  
**مبنى الاصل** فيه امور **الاول** انه قدم حد المعرب على حد الاعراب قيل وكان اللاتي عليه  
لان المشتق منه سابق على المشتق كمن قال ابن فلاح في المعنى ان الناس في ذلك فريقان وان من قدم  
حد المعرب نظر الى انه بالاعراب ولا يقوم العرض دون محله فتقدم بمنزلة تقديم المحل على الحال  
**الثاني** قال الرضي لفظ المركب يطلق على شيئين احدا الجزئين او الاجزاء بالنظر الى الاخر وعلى  
المجموع ومواد المصنوع المعنى **الاول** وليس يبرضى لان المركب في اصطلاحهم في المجموع اشهر  
في كل واحد من جزئيه او اجزائه فينبوهم ان المعرب لا يكون الا مركبا من شيئين فصاعدا  
كخمس وعشرون وهذه اب المصنوع يورد في حدود هذه المقدمة الفاظ غير مشهورة في المعنى  
المقصود اعتماده على العناية وسمي ان يجتهد في الحدود والرسم او في الالفاظ في المعنى  
المواد وتحتوز على الالفاظ المشتركة فكيف باستعمال لفظ هو في غير المعنى المقصود واظهر  
وكذا قال في المتوسط في قوله المركب تاسهل لان المركب من حيث هو مركب قد يكون مبشيا لكن مراده  
جزء المركب اي المعرب الذي ركب مع غيره **الثاني** قال صحت ايضا ليس كل مركب الى غير غير  
شبهه لمسي للاصل معربا بل المركب الى عاظمه الا ترى ان المضاف مركب الى المضاف اليه ولا يتحقق  
هذا التركيب اعرايا وكذا له مع متبوعه وكذا اسما المحرور في الوجود في اوائل السور نحو حم  
وليس قال في المتوسط فليؤد بالمركب الاستاذي **الرابع** قال الرضي مبنى الاصل مستعمل الفعل فان  
اصل جميع الافعال البناء فيرد عليه اسم الفاعل واسم المفعول والمصدر وجميع باب ما لا ينضم  
فانما شبهة للفعل وهي معرفة وتخصيص مبنى الاصل بالحرف والفعل الماضي والامر على ما فسره في  
الشرح اصطلاح محدد منه وليس بالمشهور **الخامس** قال النيلي ما لا ينصرف وادعى تفسيره  
ايضا فانه لم يلب المضارع ولا بدل اسبه الماضي والامر ايضا في نحو الفرعيتين قال في مجاز  
بان ذلك السب لا مر لا يخص بالفعل فان العجم والتركيب والتعريف مثلا لا يدخل في الفعل  
والمراد شبه من وجه يختص به الفعل او الحرف غير جمة كونه عاملا وهذا القيد يخرج اسم الفاعل  
وقال في المتوسط المراد المشابهة الموجبة لبناء **السادس** قال السيد ركن الدين يرد عليه  
نقص مبنى الاصل كقيام في قام زيد فانه يصدق عليه انه مركب لم يشبه مبنى الاصل لا امتناع  
شبهة الشئ لنفسه قال في جوابه ان يقول طاد لا احد على ان المعرب لم يشبه مبنى الاصل كانت  
دلالة على انه ليس بمسي للاصل اولى ولان تقدير واحد الاسم المركب لا بد في صنفه الاسما

٤

۳۵

1

4

2

12

13

٤٤

وعلى هذا لا يتوجه الاشتغال واعتمد الرضى هذا الأخير وقد اجاب به المحقق نفسه في الجواب  
**السابع** اور وعليه المنادى المفرد المعرفة فانه يصدق عليه انه مركب لم يشبه مبنى الماهل على  
مبنى الماهل بما ذكره واجاب في المتوسط مسمى كونه لم يشبه ذلك فانه مشابه للكاف في  
ادعوك الذي هو مشابه للكاف في ذلك واما ك فيكون مشابها للكاف في ذلك واما ك  
لان المشابهة للمثابة للمثابة قال فان قل لان المشابهة للمثابة للمثابة للمثابة  
لذلك المشابهة للمثابة للمثابة للمثابة للمثابة للمثابة للمثابة للمثابة للمثابة  
قاله ولو قيل ابتداء انه بنى المشابهة كاف ذلك واما ك من غير اعتبار الوسيط لكان جيدا ولم  
يتوجه النقض المذكور **اصلا** **الثامن** قال الشيخ سعيد يرد عليه نحو قولنا عاق صوت الغراب  
فان عاق بها مركب وهو مبنى وجواب ان التركيب هنا بالاسناد الى اللفظ والمراد بالكسبة  
الموجبة للغراب ما وقع الاسناد فيه الى المعنى **التاسع** اور وعليه اي نحو اضر ب ايهم قام فانها  
معربة مع الفاعل اضرته مبنى الماهل واجاب المصنف في الماهل بان لزوم الاضافة التي  
هي من خواص الاسماء غلبت على المشابهة ووقع اثره فكان السبب كالمستقي مشى على ان الاسماء  
قبل التركيب غير معربة وصرح في جمل المبنى بانها مبنية وهذا دأى ابن مالك ايضا  
والذي رخص صاحب الكفا في المعربة وفي قول ثالث انها واسطة لا معربة ولا مبنية  
وهذا القول صحيح ابو حيان وهو المختار عندي ويدل لآخرهما عن خبر المبنيات ان اواخرها  
يكن بعد ساكن كفاف سين صاه وليس في المبنيات ما يكون كذلك **قول الكافي**  
وحكم ان يختلف اخره باختلاف العوامل لفظا او نقديا فيه امور **احدها** ان هذا الذي  
جعلته صلا للمعرب جعله ساير النحاة حدا له فقالوا المعرب الذي يختلف اخره الى اخره  
وقد قال المصنف في الشرح انه عدل عنه لانه تعريف للمثابة لما اخف منه لان الغرض من تعريف  
المعرب ان يثبت له هذا الحكم وهو اختلاف اخره باختلاف العوامل واثبات هذا الحكم  
كما ان يكون بعد العلم به فلزم الدور واجاب صاحب المتوسط مسمى ان الغرض ذكر الجواز  
ان يعرف له هذا الحكم باستعمال العرب بل الغرض ان يعرف ان المعرب على اي نوع يطلق  
بعد ان عرف انه يختلف اخره باختلاف العوامل **الثاني** قل المسمى ايضا يختلف نقديا  
نحو جاني هو لاد ورايت هو لا واحا **الثالث** الرضى بان المعرب المحذور فيه الماهل  
يكون التقدير على حرفه الاخر لا اذ المانع من الاعراب في جملة ما في اخره واما ما يقرر

٤

۳۵

1

4

2

12

13

العاشر

وَأَسْتَبْشِرُكَ بِالْعَرَبِ عَلَى حَرْفِ الْأَخِيرِ



في محله فيقال هو لاء في رفع اي في موقع الاسم المرفوع **الثاني** عبر ابن فلاح في المعنى لواء  
 كحلف صفة اخره قال انما قلنا لان الافر لا يحلف انما يرجع الاختلاف الى الميتة قولنا  
 الاعراب ما اختلف اخره به ليدل على المعاني المعبورة عليه فيه امور الاول قال الرضي  
 يدخل في عموم لفظه ما لم يمتد الى ما اختلف فيه من العرب به لان الاختلاف حاصل من العامل  
 بالالة التي هي الاعراب فيهما كالقاطع والسكن قال ويمكن الاعتذار عن المصنف بان ما  
 لا يستغانه دخولها في الالة اكثر منه في الموجد **قلت** واحسن من هذا قوله في الوافية اعراب  
 ما اختلف لآخره من حركات وحروف تشبه الثاني قال الحديدي لو كان الاعراب ما اختلف  
 اخره به من حركات وحروف لكان موافقا او مشتركا وكلاهما مستبعد اما الاول فلانه  
 يكون الاعراب شيئا واحدا وهو القدر المشترك بينهما فلا يتصور فيه ان يختلف به الافر  
 العرب من حال الى حال واما الثاني فلانه لا ينقسم حينئذ باعتبار مدلوله لكن القسم بقوله  
 وانواعه رفع ونصب وجرو قال النجاشي سعيد نقول بالاول وكونه متوافقا لبعضه ان يكون  
 معنى واحد غير مختلف في افراده لان لا يحلف به عند تحققه في افراد امر **الثالث**  
 قال النجاشي سعيد بهذا التوليف لا يصح في الاعراب العرب في اول تركيبه ولا اختلاف الاعراب  
 عند التبدل واجب بانه اختلاف عند السكون الذي كان عليه قبل التركيب واعترض  
 بان المعنى على حركة ايضا كذلك قال الرضي فان قال المصنف اردت ما يكون به الاختلاف  
 اذا كان قبل العبارة الصحيحة عن مثل هذا المراد ما يختلف اخره لاما اختلف **الرابع**  
 اعترض على الحد بكون الافر لاجل بالاضافة وبالنسبة وفتح لاجل بالتانيث واجاب  
 بان الاعراب الذي كان على الافر انتفع لاجل بالاضافة من غير انتقال الى شيء اخر  
 وانتفع لاجل بالنسبة وتا التانيث واسهل الى اليا والتا بتركيبهما مع الاسم وهذا  
 تغيير في الافر وكذا في الف المشني وبانه وذلك لان الاعراب ما اختلف اخره لغير  
 به والمرب كما تقدم وهو المركب مع عامله ولا يدخل العامل في المضاف الى اليا  
 والمنسوب والمونث بالتا والمثنى والجمع لا بعد لحاق الحرف المذكور بها لان  
 اخبرت مثلا من قولك جاني مسلمان عن المثنى ولم تجز عن المفرد ثم تشبه وكذا البوابة  
 فقل لحاق هذه الاحرف كان الاسم مبني لعدم التركيب فلم يختلف اخره العرب بهذه  
 الاحرف **المس** قبل الحد غير جامع لان التغيير في حركات ومسلمات ومسلمون ليس في الافر اذا لافر

صحة

وواو الجمع وبياه

هو النون

هو النون واجاب الرضي بان النون فيهما كالنونين قلنا ان النونين لغرضه لم يخرج ما قبله  
 عن ان يكون اخر الحروف فكذلك النونان **السادس** اور عليه ايضا واثننا عشرة فان الاعراب  
 فيهما في حشا الكلمه واجاب ابن حنبل في الحاربات بان الاسمين المضموم احدهما الى الآخر  
 بمنزلة المضاف والمضاف اليه بدليل قوله خمسة عشر فان تا التانيث ايضا لا تكون حشا وقال  
 ابن هشام في حواشي التسهيل الذي يظهر في الجواب ان عشر حال محال النون والنون بمنزلة  
 النونين وهو لا يخرج ما قبله عن ان يكون اخر **السابع** اور عليه ايضا المنقول في الوقت  
 نحو هذا بكثر ومرت بكثر فان هذه حركة اعراب وهي غير الاخر واجاب  
 ابو البقاء بانه ليس مرادهم بالنصل ان حركة الاعراب نقلت بالحقيقة الى ما قبل الاخر  
 لان الاعراب لا يكون في غير الافر وانما المراد انهم جاوا بحركة تسببه حركة الاعراب قال ابن  
 هشام في حواشي التسهيل وهذا خلاف ظاهر عباراتهم بل الجواب ان هذه حالة عارضة  
 والعارض لا يعتد به قل قد اخلوا الاعراب في غير الافر في يدوم واجاب ابن  
 هشام بالمنع وقرئ بين الافر وبين اللام **الثاني** ما ذكره المصنف من غير ان الاعراب  
 لفظي وهو وان كان راي ابن مالك وابن هشام ايضا ان الاعراب المنسوب لظاهر كلام  
 سيبويه وللاكثرين مقابلة وهو انه معنوي واختاره ابو احسان وقواه الرضي بان  
 البناء ضد وهو عدم الاختلاف اتفاقا ولا يطلق البناء على الحركات هذا كلامه **الثامن**  
 اور ابن فلاح في المعنى من في الحكاية فان اخرها يختلف وليس ذلك باعراب **الحادي عشر**  
 اور ايضا تشبه اسم الاشارة والموصول فانها تختلف للاختلاف العوامل وليس ذلك  
 اعراب عند المحققين منهم المصنف هذه الايراد استبعاد الاول والثاني والآخر  
 واوره على قوله الشذوذ الاعراب اثر ظاهر او مقدر بحله العامل في اخر الافر التمكن  
 والفعل المضارع وانما لم يورد عليه الاخير لانه يؤول الى التشبيه المذكورة معرب ويختص  
 بالبراد وهو ان المضارع قد يعرب في غير الافر وذلك في الامثلة التي فان النون متصلة  
 بالضمير وليس هو الافر ولكن كونه الفاعل كالجذر من الفعل نزل منزلة قاله  
 شيخنا الشيخ فلاح ان يقال في الافر او ما نزل منزلة قلت وبهذا القيد  
 يرتفع ايوان الماربعه السابقة **قول الكافية** والعامل ما به يتقوم المعنى **المقتضى**  
 قال الرضي فيه ايهام لان اللفظ هو في كونه قام به ويقوم به الابدان والمراد هنا الالة

النون

ن

النون

النون

النون

الثامن



لان المقوم هو المتكلم قولها المبني ما ناسب مبنى الاصل او وقع غير مركب فيه امور  
**الاول** قال الرضي هذا الحد لا يصح الا ان يعرف ما يسميه المبني على الاطلاق ولا يعرف  
 الاسم المبني ولولم يعرف ما كان تعريفا للمبني بالمبني لانه ذكر في حد المبني لفظ المبني  
**الثاني** ذكرنا في الحد ود مذحوم لا نهال المترديد وهو ينافي التحديد واجبا  
 الفيلع بانها للتفصيل لا للشك **الثالث** عرف المبني ولم يعرف البناء ولا يد  
 منه كما عرف اللواجب بعد العرب **الرابع** قال السبكي لو قال والمبني خلاف العرب  
 لكفا وكان او جزوا سلم **الخامس** لم يبين وجه مناسبة مبنى الاصل وكذا ابن هشام وقد  
 بيها ابن مالك **قول الشذورق** البناء قد لا يعرب قد يشعر بثبوت الواسطة لان الفيد  
 يجوز ارتفاعها **قول المالفية** كالشبه الوضعي في اسمي حيثيتا، والمعنوي في متى  
 وفي هنا، وكنيا به عن الفعل بيلا، تاش وكافتقار **اصلا**  
 فيه امور **الاول** قال ابو حيان لم اقف على اعتبار الشبه الوضعي الما لهذا الرجل قلت قد  
 وقفت عليه في تقييد الجمل لابن العطار كما تقدم في عبارته اول الباب وقد اعتمد  
 ابن هشام في الجامع لكن قال في حواشي التسهيل قال سيمويه اذا سميت  
 بما ضرب قلت اءت باحتلاب همز الوصل وبالا عراب هذا اسمي اعتبار  
 الشبه الوضعي انتهى وقال ابن الصايغ في شرحه عدم وجدان سابق للمصنف في هذا  
 الوجه لا يدل على عدم الوجود ولو سلم عدم الوجود فالشبه اللفظي معتبر في لانهم  
 كزيادة ان بعد ما المصنوعه لمشا بقتها لما التا فيه لفظا الى غير ذلك **الثاني**  
 قال ابن هشام لو قال بدل الوضعي اللفظي كان اولى فانه مقابل للمعنوي قال  
 ولا يرد انه يدخل بحواب واج لان اللفظي المعتبر له شرط وهو كونه في الاصل والما  
 فتي وهما يشبهان الحرف شيئا وضعيا فانما وضعنا متضمنين للحرف انتهى  
**الثالث** قال ابن هشام قدم الوضعي وهو كما لم يجمع على عدم اعتباره على المعنوي  
 وهو مجمع على اعتباره واللاتي العكس ثم اجاب بانه فعل ذلك تقديرا للاوضح  
 ليترقى الذهن من الامر احسن الى الامر المعنوي **الرابع** قال ابو حيان الذي  
 ذكره الناس ان هذا كسيرا اسم الاشارة لشبهها بالحرف في الافتقار الى حار  
 الله قال ويمكن ان يتحمل لما ذهب اليه الناظم ان الاشارة من المعاني

التي كان حقا ان يوضع لها حرف كما وضع ليا والمعاني من الاستفهام والسؤال  
 والتسوية لكن العرب لم تضع للاشارة حرفا فتضمن اسم الاشارة معنى ذلك الحرف  
 الذي كما ينبغي ان يوضع للمعنى الاشارة اسمى وتابعه على هذا جميع الشراح لكن نازع  
 فيه بعض المحققين بانهم قد صرحوا بان اللام العهدية شار بها الى معهود ذهنا  
 وهي حرف فقد وضعوا للاشارة حرفا غاية ما في الباب انها للاشارة اللفظية  
 ولا فرق بينها وبين الخارجية وتقل ابن فلاح عن ابي علي ان هذا بليت لتضمنها  
 معنى الخامس ولما لا فخصت عن نظير لها على المعنى الذي قاله ابو حيان حتى  
 طفت لها بنظر ذكره في تفسيره البحر فقال وضع بعضهم علم البناء في لدن فقال  
 كونها تدل على الملاصقة للشي وتختص بها بخلاف عمد فانها لا تخص بالملاصقة  
 فصار فيها معنى لا يدل عليه الظرف بل من قبيل ما يدل عليه الحرف فهي كالمقام متضمنة  
 للحرف الذي كان ينبغي ان يوضع دليلا على القرب كما في معنا ونم انتهى ثم طفت بافر  
 ذكره ابن هشام في شرح المالفية وهو قولهم لحي ابوك قال اصله ابوك فخذوا الجار  
 ولام ال فصار لاه ثم قلبوا العين الى محل اللام فكنت الماحل لولها محل ما كان  
 ساكنا لفظا وبنوه على الفتح بنا ابن وكيف لتضمنه معنى الحرف الذي كان ينبغي  
 ان يوضع للتعبير اسمى وذكر ابن الصايغ ان ما التعجيب من هذا القبيل الا ان الشبه  
 الوضعي فيها ظاهر **السادس** شرط تضمن معنى الحرف كونه لازما للفظا والمحل كما في الحقايق  
 اما المعارض في التركيب نحو سرت يوم الخميس فلا اثر له الا ترى انك اذا الفظت  
 بيوم الخميس وحده لم تجد فيه معنى في البتة نية عليه اكثر الشراح وقال الصايغ قد فرق  
 ابو علي بين هذا وبين الاول فان الاول تضمن معنى الحرف وهذا حذف  
 منه الحرف اختصارا فهو مراد **السابع** ظاهر قوله وكنيا به وكافتقار الىها نوعا  
 مستعملاان وهو الذي يدل عليه كلامه في العمدة والكافية وشرحيهما وشرح عليهما  
 الاكثر جعلهما ابن هشام في التوضيح والجامع وسائر تعاليفه نوعا واحدا وهو الما  
 وفسر بان يلزم طريقة من طرائق الحروف **السابع** قال ابن هشام حراده بقوله وكنيا به  
 عن الفعل اسما لا فعلا فانما نابت عن الما فعال فلم تشار بالعوامل فاشبهت  
 حروف المعاني فانها كذلك فوجب بناؤها وبيان ذلك ان نزال مثلا نايبة عن النزل



ولا يقع معوله لفاعل أصلا فاشبهت ليت مثلا فانها ثابت عن التمني ولا يقع معوله  
الفاعل قال وهذا ما قدره في العمدة وشرحها وقال في شرح الكافية ما لم يخطئ اسم  
الافعال ملازمة للاستناد الى الفاعل في ابداء عمله ولا يعمل فيها شي فاشبهت في استعمالها  
الحروف العاملة كاذن واخوانها قال اخذ ابنه هذا الكلام فشرح به كلامه هنا وهو غير  
مناسب له وانما هو مناسب لقوله في الكافية وابدأ بالعمل دون تاثير بفاعل حصل وانخص  
ان لنا ظم في تعليل بنا اسم الافعال طريقين وكلاهما صحيح **السادس** قال ابن الصايغ في هذا  
الشبه نظر فان وجه الشبه ينبغي ان يكون في المنسب به اصلا وليس عمل الحروف في غيره بلا تاثير  
اصلا فيه وكان اسهل من هذا ما ذكره ابن جني من انها بنيت لتضمينها معنى لام الامر  
ويكون قد حصل الماضي والحال على الامر جملة للتقليل على الكثير **السبع** قال ابن هشام ما ذكره  
الناظم انما سلم له على قول الاخفش ان اسم الافعال لا موضع لها اما على مذنب سيبويه  
والجمهور انها منصوبة بافعال مضمرة او على قول بعضهم انها مرفوعة على الابتداء او مفعولها  
اغنى عن الخبر فلا تمشي واحدة من الطريقتين **العاشر** قيل التاثير قبول التاثير والتاثير هو الاعراب  
فقوله بلا تاثير بمنزلة ان يقول يبني اذا لم يوجد فيه الاعراب وهو غير مستقيم واجاب  
ابن هشام بان المراد لعدم التاثير عدم تسلط العامل عليه والفاعل يتسبب عنه التاثير  
فاطلق المسبب واراد السبب **الحادي عشر** قيد الافتقار في العمدة وشرحها وشرح الكافية  
بان يكون الى جملة ولا بد منه للخروج اللازم الافتقار الى مفرد كسبيان وعند وكلا وكلتا وكوما  
من الماسما اللازمة للاضافة ولا يغني عنه قيدا تاسل لانه اشارة الى اللزوم وهو قيد اخر  
ولا قيد الجملة يغني عنه وان اقتصر عليه في العمدة لاجل اخراج ما افتقر الى جملة افتقار اعادة  
كونه من زيد قام ابوه والتركيب الموصوفه بجملة خبر كقوم في هذا يوم لا ينطقون وقد  
مثل ذلك بالموصولات والظروف المضافة الى الجملة حيث واذا وعلى ذلك شرح الاكثر  
واخذه ابن الصايغ على اطلاقه وجعل منه المضمرات والاشارات لافتقارها الى المفسر  
والشارية وهو خلط بطريقة المص بطريقه غيره وفي تذكيره ابن هشام المعتبر في  
بنا الاسم الاضمار ثلاثة امور ان يكون بطريق الوضع لا عارضا وان يكون الى جملة لا الى  
مفرد وان لا يعارض بمعارض تقتضي قوة جانب الاسم كما في ذان والليذان اسم  
**الثاني عشر** زاد في الكافية شبه الالهامي ومثله في شرحها بالاسما قبل التركيب والاسم

فانها

فانها بمنية لشبهها بالحروف المصولة فانها لا عامل ولا معوله وادرجه في العمدة هو  
والنيابة عن الفعل بلا تاثير في نوع واحد وهو عدم التطبيق لفاعل وشرحه بالنوعين  
ولما ابن هشام فجعلها والافتقار تحت نوع واحد وهو الاستعانة فقال في الجامع  
استعمالا لكونه عاملا غير معول كصيها العميق او لا عاملا ولا معولا كحاميهم او  
مفتقرا بالامالة الى جملة كالذي والتي وكذا صيغ في شرح التسهيل **الثالث عشر**  
عدوا من انواع السبه اللفظي فان ابن مالك ذكر في شرح التسهيل في حاشيا  
الاسمية انها بنيت لشبهها حاشا الحرفية في اللفظ وقد الاسمية ذكرها  
ابن هشام في المعنى ومثلها على الاسمية وكلاهما حقا ذكرها ابن الحاجب قال  
وكذا عن الاسمية بنيت لشبهها بعن الحرفية اسم **الرابع عشر** ذكر في التسهيل ان من  
وجوه بنا المضمرات الشبه الجودي فانها عديمه التقرف في لفظها بوجه حتى لا يصغر  
والوصف وهذا ليس واحدا من الوجوه السابقة **الخامس عشر** ذكر ايضا فيه ان من وجوه  
بنا المضمر استغناء عن الاعراب باختلاف صيغة الاختلاف المعاني وذلك من  
عن الاعراب بحصول التمايز وهذا ايضا خارج عن الوجوه السابقة **السادس عشر**  
ذكر فيه ايضا ان سبب بنا الى ان شبه الحرف في ملازمة لفظ واحد لانه لا يثنى  
ولا يجمع ولا يصغر خلافا حين ووقت وكومها وهذا ايضا خارج عن الوجوه  
السابقة وهو مثل ما ذكره في المضمر من الشبه الجودي **السابع عشر** قال ابن هشام  
في نحو على حين عاتبت المشيب ان مقتضى لبنا حين امور ثلاثة وهي ابهام  
واضافته الى المبني وافتقاره الى الجملة والتاثير للمجموع لا لكل واحد بدليل لا عرا  
العجبي لو ما زرتني لا اختصاصا بالتثنية ويوم ما يثنى لا اضافته الى المعرب  
اسمي وهذه العلم المركبة لا تأتي على طريقه ابن مالك **الثامن عشر** ذكر ابن مالك  
في شرح التسهيل ان العرب بنت الطرف المضاف الي اذ في مثل يومئذ وحيدئذ  
قال ولا على لبنا لانه مضافا للمبني فلو كانت الكسرة في اذ عرابا كما قال الاخفش  
لم يحربنا الطرف اسمي وهذا ايضا خارج عن طريقته **تول الالفية** **ومعرب الاسما**  
**ما قد سلمنا من شبه الحرف كارض وسمي** فيه امور **الاول** قيل كان حقه تقديم المعرب  
على المبني كما في كافيه الكبرى والعمدة والشذور لا من الاصل واجيب بانه قدم المبني



كونه محصورا قلت وايضا فاجاب المصنف قال في النكر والمعرفة الاولى ذكر اقسام المعرفة ثم يقال  
وما عداها نكرة ويستغنى بذلك عن صدها وكذا هنا لما لم يذكر للمعرب والمبني حدا بدا  
باقسام المبني ثم اخبر ان ما عداها معرب **الثاني** قال ابن هشام توهم كثيران هذا البيت  
يستغنى عنه وليس كذلك بل فيه فايدتان الاشارة الى انحصار عمله بنا الاسم في سلبه بحرف  
اذا لم يكن في عبارته السابقة حصرا والى ان المعرب ضربان ما يظهر فيه الاعراب وما يقدر واليه  
اسرار بقوله كارض وسما فهو كقول من قال وهو لفظي وتقديره فقال ابن الصانع اثر  
التصريح بذلك على الدلالة عليه بالمفهوم وليسير الى انقضاء ما يظهر فيه الاعراب ولما  
تقدر فيه والى انحصار الاسم في المعرب والمبني رد لمن قال سمع ثالث **قول الالفية**  
**وفعل امر وصي بنيا** قال ابن هشام اورد عليه شيان احدهما انه ذكر ان فعل الامر والمسمى  
يبنيان ولم يبين على ما ذاب بنيان والثاني انه اطلق بنا الامر والامر باللام معرب  
فكان سعي ان يقيد بالامر بغير اللام قال في الجواب عن الاول ان النظم في مقام محين  
المبني من المعرب لا في مقام بيان ما يكون به الاعراب والبناء نعم احطاب الكتاب  
كلمة من التنبية على ذلك ليس بحسن عن الثاني انه لا يسمى فعل امر وانما يسمى فعلا مضارعا  
اسمى وقد وضع يمين ما يبنيان عليه في الكافية والشذور **قول الشذور في المبني**  
**على السكون والماضي المتصل بغير رفع تحرك ثم قال في المبني على النقة الحاقه الجرد كرفعك وضربا**  
لم يسم حكم الماضي المتصل الواو وحكم الضم وعجبت كيف غفل في قسم المبني على الضم **قول**  
**الكافية ولا يعرب من الفعل غير اذ لم يتصل به نون تأكيد او نون جمع مونث**  
قال في المتوسط في هذه العبارة نظرا لما تدل على ان غير المضارع لا يعرب اذ لم يتصل  
به ما ذكره معرب اذا اتصل به وليس مراد اقل جعل الشرط قيدا في المفهوم وهو ان  
المضارع يعرب لا في المذكور وهو لا يعرب غير المضارع انتهى ويورد عليه ايضا ان الاتصال  
اعم من المباشر وغيره والماضي من اعرابه الاتصال بنون التأكيد بشرط مباشرة وقد  
ذكره في الالفية ولهذا قال في الشذور المضارع المتصل بنون اللغات ثم قال في المضارع  
الذي باشرته نون التأكيد قال ابن هشام ويستغنى من المضارع الذي اتصل به نون التأكيد  
ولم يباشره سمي فيهما وهو ان يسند الى نون اللغات نحو اضربنا **قول الالفية ومن**  
**نون انات** قال ابن هشام لو قال نون جمع كان اولى ليدخل فيه نون المذكور ضميرا

كانت كقوله يمدون بالبناء في حقا فاعياهم ويرجع من دارين بحر للحقايب او علاه كقوله  
يعصرن السليط اقاديه قال في قد يجاب بانها فيها نون اللغات استعيرت للمذكورين وعبارة  
الشذور والكافية كالفية **قول الالفية وكل حرف مستحق للبت** قال ابن هشام هو غير وافي  
بالمراد لان الاستحقاق لا يستلزم الاعطاء بقوله فلان ممنوع مما يستحقه قال فلا ولي ان  
يقال واجبه البناء وقال ابن الصانع ذكر الاستحقاق وان لم يلزم منه الوجود الا ان الواضع  
حكيم يعطى الاشياء ما يستحقه **قول الالفية والاصل في المبني ان يسكننا ومنه ذواتهم وذواتهم**  
فيه امور **الاول** قال ابن هشام الجيدان يقال للاصل في البناء السكون لان السكين يشعرا باله  
حركة كانت موجودة **الثاني** لم يذكر ان غير ما ينوب عنها كما ذكرنا في ذلك في الاعراب فربما توهم  
عدم ذلك هنا وليس كذلك فينوب عن السكون الحذف في الامر المعتل والامر المشي وجمع او خطبة  
وعن الفتح الكسرة نحو لاسلات واليا في نحو مسلمين ولا مسلمين لك والالف في نحو لا وتوان في  
وعن الكسر الفتح في نحو على راي من يقول بنياه وعن الضم الواو والالف في ياريدون  
ويا زيدا وقد مر ذلك في الشذور **قول الشذور او النقة او نايه يوم لا الى اخره**  
فانه نحو لا وتوان في سيلة فان الالف فيه نايه عن الفتح على لغة بلحارت **قول او الكسر** لم يذكر  
نايه وقد اشترت اليه **قول او الضم وهو ما قطع الخ** فانه الماضي المتصل بواو الجمع  
قال ابن هشام قد توهم من ظاهر اطلاقه انها بمنزلة اين وحيث في كونها مبنيين من غير  
شرط وليس كذلك بل لبنيا بها شروط ان يوراد بها معين وهو اليوم الذي قبل يومك بخلاف  
ما اذا نكرت نحو حيثك امسا وان لا تعرف بال نحو كان لم تكن بالامس وان لا تضاف  
نحو صعي امسا بحروان لا تصغر وان لا تجمع وقد تعرض للشرط الاول في الشذور واهمل  
الباقى ويمكن اذنا من لفظ امس فانه ذكره مجردا من ال والمضافه مفردا مكبرا **قول**  
**الالفية والرفع والنصب جعل بالاسم** قال ابن هشام اطلق في محل التقيد والمراد في  
اسم متعكن وفعل مضارع قال الا ان ذلك تعرف مما تقدم **قولها والاسم قد خصص بالجر**  
فيه امور **الاول** قيل هذا مع قوله بالجر والتنوين البيت تكرار واجاب ابن الصانع  
بالمنع فان الجر هناك لبيان تعريف الاسم وهنا لبيان انه نوع خاص بالاسم من انواع  
الاعراب فلا تكرار **الثاني** قال ابن هشام هذه العبارة منقلبة والصواب والجر  
قد خصص بالاسم وكذا قوله كما قد خصص الفعل بان ينجز ما لان الكلام في بيان مختص



والجوين واليون فان لم يمتني اذ لا يصح لطيف مثله عليه قال ابن هشام واخراج هذا  
النوع من باب المثنى لا يعرف غير النظم ولا تجد احدا ذكره فيما حمل على المثنى سواه اعلمهم  
بمحول اسم المثنى له وذلك انه لما جاز بعد ان قد رسمت الشمس قمر ونحوه **ثانيا** ما اريد  
به التكثير ثم ارجع البصر كبريتي مهين قد همت مرتين وحاصل ذلك **ثالثا** ما يجمع  
في المعنى نحو فاصحوا بيني اخويكم السعدان بالخيار قال ابن هشام والمحقق ان هذا النوع  
وما قبله من المثنى وان اطلاق الاول على اكثر من اثنين مجاز عارض فلا يخرج عن قسمته  
واما الثاني فالمراد بالمثنى ما يدل على اثنين سواء كانا من جنس المفرد او الجمع وقد عدا  
في الكافية عن التصريح بكلمة وما معها وقال مثنى او سببها ادفع بالالف ونحوه في شرحها  
على ان قوله او سببها شامل للجمع ما اوردها فكان على رايه او جزوا شمل وكذا قال في  
العدد المثنى وما حمل عليه وقال في شرحها انه شامل لذلك **عاشرا** هذا ان والذات  
ونحوها اورده الرضي على ان الحاجب لانه قد ذكر في شرح الفضل انما صيغ موضوع  
للمثنى غير منفية عن الواحد به ليل تشديد النون وانهم لم يقولوا اذيان والذيان **قوله**  
**في الشذور والحق به انسان واثنتان وثلاث مطلقا** توهم جواز اضافة التثنية الى كل مضمرة وليس  
كذلك فانما لا يضافان الى ضمير مثنى فلا يقال اثنتان كما ولا اثنتان كما لان اتحاد معنى المتضامتين  
باطل ويضافان الى ضمير المفرد والجمع شبه عليه ابن هشام في شرح الكافية وذكر انهما عكس كل  
وكلمتا فانما لا يضافان الا الى مضمرة الغشبية وفي شرح ابن الصايغ ان الاشهر ان لا  
يضاف اثنان واثنتان **قوله** **للالفية كالبين والاشنتين** قال ابن هشام لما لم يتزن  
ان تقول مثل المثنى اتى بمثل من منه وقام ذلك مقام قوله كالمثنى قلت كان عكسه  
ان يقول مثل المثنى فيه جريان وهو بعد عن الالاس **قوله** **واحد في جميعها**  
**الف جرا ونصبا** فيه امران **احدهما** ظاهره ان كلا وكلمتا في النصيب الجرميان بالانقلاب  
وهو اختيار النظم والمنقول عن البصري ان القلب ليس للعامل وانما هو بالمثل على لدى  
وعلى ملازمتها للاضافة فدخل بهما ما فعل بهما من القلب اذا اضيفا الى مضمرة والابقا  
اذا اضيفا الى ظاهر واما في الرفع فيقيت الالف مع الظاهر والمضمرة لانها لم يشبهها  
في الرفع ما سئل عنه قال الخليل ومن لا يقلب الف لدى وعلى اذا اضيفا الى المضمرة  
لا يقلب الف كلا وكلمتا **ثانيا** قال ابن هشام دعم بعض شاذحين انه اشار بهذا البيت

والاعراب وشركه لا في بيان خصائص الاسم **قوله** **للكافية فالرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية**  
قال الرضي الاول ان يقال الرفع علم الغدية والنصب علم الفضلية **قوله** **والرفع علم المفعولية**  
قيل كان الانسب باقبله علم الاضافة واجيب بانه لا شيء شبه المضاف بخلاف ما قبله فان الرفع  
دخل في غير الفاعل تشبها بالفاعل والنصب في غير المفعول تشبها بالمفعول فصحت  
واعتراض بان ابا في نحو لا ابا يزيد مشابه للمضاف عند المصير فيكون لزيد تشبها بالمضاف  
اليه قطعا فحذفه يكون للتشبيه بالمضاف اليه قال النجم سعيدا ويمكن ان يجاب عنه  
بمع المقدمة الثانية **قوله** **للالفية والشذور فالرفع يضم الخ** فيه امران **الاول** قال ابن هشام  
في شرح التسهيل لا يجمع هذا الكلام مع قوله ان الاعراب نفس الحركات والسكون  
ونابهما لان هذا يقضي الفاعليات الاعراب وانما ينبغي ان يقول هذا من  
بري ان الاعراب معنوى وكذا قال في شرح الالفية هذا لا يجي على ان الاعراب  
لفظي لان الضمة عليه نفس الاعراب وقولهم الرفع بها اما ان يلزم عليه ان يكون الشيء  
علاقة لنفسه او ان يكون فيه اعرابان الرفع والضمة وكذا الباقي **الثاني** هذه العبارة  
للجوين وقد نازع فيها ابو حيان فقال كان القياس ان يقولوا بنا على ما ذهب  
البصريين برفعة ونصبة وجرعة لان الضمة والفتح والكسرة عندهم القاب للحركات  
البناء وكلهم توسعوا في العبارة **قوله** **الشذور والجرم بالسكون** قال في شرح الالفية  
اولى منه قول الالفية بالتسكين لان المراد حذف الحركة وقد عبر في الجامع بحذف الحركة  
بدله **قوله** **الكافية فالرفع والمنصرف والجمع المنصرف بالفتح والنصب والكسرة جرا**  
فيه امران **الاول** قال في التوسط العبارة الصحيحة ان يقول دفع الضمة او اعراب  
الضم دفعا وهذا اشارة الى ما تقدم عن ابن هشام **ثانيا** قال الرضي كان عليه  
ان يضم اليه قيد اخر وهو ان لا يكون من الاسماء الستة ولا يجوز ان يكون قوله المفرد اخر  
عن المضاف لتخرج او احترز عنه وجب ان لا يستوفي شي من المضاف الحركات  
الثلاث وهو بين الفساد قال في التوسط فان قيل خرجت الاسماء الستة لذكر احكامها  
بعد قلنا لا احتاج ح الى ذكر قيد المنصرف ليدرك احكام غير المنصرف بعد **قوله** **للالفية**  
**للالفية وارفع بواو والنصب بالالف** **اجمدا** ما من الاسماء صرفت في ان  
اعراب هذه الاسماء بالحروف وهو وان كان التداول على الالسنه لانه راي القائلين

منه  
اسمها

شرك

بها



الى ان من العرب من يستعمل الشيء في كل حال وهو وهم قلت وذلك لانه يصير التسمية  
على اللغة المشهورة ضمنا لا قصدا **قوله** **لما** **لعمري** **قد** **الف** قبل ان حثولا فائدة فيه قال ابن هشام  
وليس كذلك بل فيه فائدة بان احدهما التسمية على ما قبل بالمتنى والملحق به مفتوح بخلاف الجمع  
والمفتوح به فانه مكسور والثانية لتعليل الفتح وهو انه لما كان ما قبل مفتوحا مع الالف  
لما سبقتها البقوة مع الياء على ما كان ما لوف فيه قبل مجيها لعدم ما يقتضي زواله **قوله**  
**الكافية المجموع ما دل على احاد مقصود** **قوله** **ما دل** في المتوسط قوله مقصود زائد لا يحتاج  
لانه وان قيل انه يخرج اسم الجمع كابل وغنم اذ لم يقصد الى احاده فذلك خارج بقوله بحروف  
مفردة لعدم حروف مفردة في لفظه واورد على قوله بحروف مفردة الجمع المقدر واحدة كقناديد  
وابايل ونسوة فانها مجموع ولا مفرد لها فيها حروفه واجيب بان المفرد مقدر من لفظها  
وان لم يستعمل فيقدر صندوقا وبالك ونسا **قوله** **المذكر بالحق** **اخره** **واو** **مضموم** **ما قبلها**  
**او** **يا** **مكسور** **ما قبلها** **ونون** **مفتوح** **يدل على ان** **مع** **اكثر** **مسئله** **في** **امور**  
قال السلي كان ينبغي ان يقول مضموم ما قبلها ما لم يمنع منه اعتلال بالالف فان الجمع  
المقصود ليس ما قبل واوه مضموم وما ما قبل ياءه مكسورا والجواب بفتح النون يرد  
ما تقدم من انها حروف في الاضافة وتسكن في الوقف وهذا ايضا وارده على قول السذور  
بالياء المكسور ما قبلها **الثاني** قال السلي ليس المراد بالحكم واوا وما كلف اتفق بل المراد  
بالحقه واورد فعا او يانصبا وجرا **الثالث** ايضا كان عليه ان يقول من جنسهما قال  
في المثني واجاب في المتوسط بانه تركه استغناء عنه بذكره هناك وعلى تقدير اعتباره  
يرد عليه الامر ان السابقان من ان نحو الريدون لا جنسية فيه على المشهور من اصطلاحهم  
ومثل جمع الاسم المشترك باعتبار معانيه وقال ليرضى كان مستغنيا ايضا عن ان يقول  
ليدل على انه معناه اكثر منه لانه قد مر في صدر الجمع انه ما دل على احاد مقصود بحروف  
مفردة **قوله** **والعبارة للالفية** **وارفع** **نواو** **وسا** **احر** **والف** هو ايضا راي من يرى  
اعراب الاسماء الستة بالحروف ومذهب سيبويه واتباعه ان اعراب الجمع بالحركات  
المفردة على الواو والياء ولم يختر ابن مالك كصنعة في المثني **قوله** **الالف** **سالم** **جميع**  
**ومذهب** **في** **امور** **الاول** قيل كان حقه ان يقول سالم جمعي واجاب ابن هشام فان الجمع  
واحد والمقصود سالم جمع هذا المجموع او هذا النوع من الاسماء والصفات وهذين

المرغوب

قوله

الاول

الاول

الثاني

الثاني

الثاني

الاول

الثاني

الثاني

اليها الا وهي بالمتكلم **قوله** **وحويك** يرد عليه ما قال ابن مالك في شرح العمدة ان الجمع لا يضاف  
الا الى امرأة على المشهورة لانه قريب الزوج يقال حموهن افضل من حمي دعدو واجازة  
الجمع اطلاقه على اقارب الزوجين **قوله** **في** **الغم** **وفتح** **الف** **افصح** **منها** **في** **امرات**  
**الاول** انه اعاد الضمير الى غير ذكر والمراد اوضح من الغم والكسر **الثاني** قد توهم عبارة  
استواء الغم والكسر وليس كذلك بل الكسر دون الغم قوله وحامه مثل يد وخب ودلو وعصا  
فيه امور **الاول** لم يبين مراتبها في الفصاحة والافصح ما تقدم من كونها بالحروف ويلمح  
كونه بواو بعد سكن كدلو ثم كونه بالالف كعصا ثم النقص كيد ثم امره بكونه كخب  
**الثاني** بقي فيه لغة سادسة وهو حاء بمرقة بعد فتح كخطا حكاها في التسهيل ومرتبتها  
بعد خب **الثالث** لغة النقص فيه انكرها سيبويه والبصريون وانما حكاها الفراء  
**قوله** **وحاهن** مثل يد يعني لسان احمران تشديد نونه حاه في التسهيل وقصر  
حكاها الاندلسي في شرح المفصل قال ابن هشام ولم اقف على ذلك لغيره **قوله** **الكافية**  
**المثني بالحق** **اخره** **الف** **او** **يا** **مفتوح** **ما قبلها** **ونون** **مكسورة** **لذلك** **على ان** **مع** **مثل** **من**  
فيه امور **الاول** قال السلي ينبغي ان يقول ما مضموم ما قبلها لاعتلال الخرج مسند  
مثل مصطفىك فانه قد لحق اخره يا مفتوح ما قبلها وليس كمنى لان الفتح فيما قبل الياء  
لما اعتلال بحرف الالف من مصطفى قال ابن هشام خرج هذا بقوله ونون مكسورة قلنا  
النون عطف للاضافة فلم يوافق الا ما قبل الياء **الثاني** قال في المتوسط الحديث كل عمل  
العمرين والعمرين فانه مثني وليس معه مثلي في اللفظ والمعنى قال في الجواب المنع لانه لو لا  
اطلاق عمر على ابكر والقر على الشمس لما تميز بينهما لم يصل العمران والقران الا ان يكون  
الشيء مثل غيره في اللفظ قد يكون لاسم تعانه ذلك اللفظ له عند التسمية وقد يكون لا  
لذلك انتهى وهذا تقدير مسند لان نحو العمرين مثني وهو الذي حققه ابن هشام كما سيأتي وبما  
وكمعون كونه مثني ويجعلونه من المحققات **الثالث** قال المديني مراده بالجنس على ما يظهر  
من كلامه في السمع ما وضع صالحا لا كثر من فرد واحد مع جماع بينهما في نظر الواضع سواء كانت  
ما بينهما مختلفة كالا بيضين لاشان وفرس فان الجامع بينهما في نظره البياض وليس يفرق الي  
الما بينين بل الى صفتها التي اشتركا فيها او مذهبهم كالا بيضين لاشانين وسواء كان  
الواضع واحدا كالرجلين ام اكثر كالوينين فان نظر كل واحد من الواضعين في وضع لفظ زيد ليس











الباري تعالى فيه خوفهم القادر ون وانا لموسعون قلت فيه نظر لان الكلام في الجمع المقيس وقد  
 نص ابن مالك على انه لا ينقاس في صفات الله تعالى لان اسماءه توقيفية وان ما ورد من  
 ذلك لم يلق بالجمع سماعا **الثالث** قال الرضي قوله والمستويا فيه مع المونث كلاما لا معنى له وكيف استوى  
 الشيء في نفسه مع غيره ولو قال والمستويا فيه المذكور مع المونث لا صواب **الرابع** يعني من اقام  
 هذا الجمع المصغر كورجيل ورجيلون وليس يعلم ولا يصغر المان في معنى الوصف كذا المنسوبة  
 كوكوي وبصري وهذا وارد على الالفية والشذوذ ايضا وقد ذكر المصغر في الجامع **قوله**  
**عبرون واخواتها** احسن من قولها وابية لانه صريح في ارادة العقود الى تسعين وابلد  
 قد يشمل ميمون وليس مراد اخوه من باب سنين **قوله الالفية والشذوذ** **وارد لولا**  
 نانه فيه بعضهم وقال لانه قياس لانه جمع اهل واهل صفة لقولهم الحمد لله اهل الحمد  
 ورد بان اهلا الذي بوصف به بمعنى مستحق وهو خلاف المجموع بالواو والنون فانه الرئي  
 بمعنى القرابة **قوله اولو** قال الرضي وغيره لم يذكر في الملحقات ذروا لانه جمع على  
 اصله اذ واحدة ذوقلت بل عدوه في الملحقات لمعنى اخر كما سيأتي بيانه **قوله الالفية**  
**والشذوذ** **وعالم** الصواب انه على القياس وانه جمع الاسم جمع وانه جمع مراد به العموم  
 للعقلاء وغيرهم فقد اختاره من التاخير ابن الصايغ ومفردة وان كان اسم جنس  
 ففيه معنى الوصف لانه علامة على وجود صانعه اشار الى ذلك صاحب الكافي وغيره  
**قوله الالفية على يوب** ليس المراد هذا اللفظ بخصوصه بل كل مد كان علما وهو  
 بصيغة الجمع كما تقدم في المثني نظيره وهذا زاد في الشذوذ ونحوه كنصيبين ودرسين  
**قوله الكافية وقد شذخوارصين وسينين** التعليل نحو صحيح بالنسبة الى سنين  
 فان له بابا قياسيا واما بالنسبة الى ارضين فلا لانه سماعي مقصود على هذه اللفظة  
 كما صرح به ابن هشام في شرح الالفية **قوله الشذوذ وسنون وعشرون وياهما**  
 قد توهم استواء البابين وليس كذلك كما نبه به عليه في شرح الالفية فان باب عشرون  
 سماعي وهو العقود الى تسعين وابل سنون قياسي وهو كل ثلثي حذف لامه وعوض عنها  
 لما الثاني ولم يرد اليه في تكثير زاد ابن هشام تبعا لابن عصفور ولا مذكور له  
 جمع بالواو والنون فخرج بالحذف كونه مخمرا وحذف اللام ما حذف فاهو كعد وانه  
 او عينه كسبه وبالعوض لم عوض كيد ودم وبما ما عوض التاكيدت وا

الالفية  
 الشذوذ  
 قوله

او من الوصل كما سم واست وعدم الرد كوشفه وشفاه وبما لا يضر ههنا يقال  
 هن وهنون فلوقيل في ههنا هنون لا يقيس جمع المذكور مع المونث قال ابن هشام وهذا  
 الشوط فان الناظم وذكره ابن عصفور في شرح الالباب **تليبي** اقتصر ابن الجب  
 من الملحقات على اولو وعشرون واخواتها وارضون وسنون ونحوه زاد في الالفية  
 والشذوذ املون وعلمون زاد في الشذوذ ونحوه وبقى اشيا منها بنون وابون  
 واحون وهنون وروو وذكرها ابن مالك في التسهيل وزاد انه لو قيل في حم جيون  
 لم تحتج الا انه لم يسمع وقال ابو حيان ينبغي ان يسمي لان القياس ما ما وجمع هو اب واخوه  
 كذلك شاذ فلا يقاس عليه وعن قلب انه يقال في فوفون قال ابو حيان وهو في غاية الغرابة  
 ووجه شذوذ هذه الالفاظ انها غير اعلام ولا مستقاة وقد ذكر ابن هشام منها في الجامع  
 بنون وذكر ايضا ابلون لكن ابن مالك جعله في شرح الكافية من المسية بالعاقل وانه شبه المظهر  
 الغريب بالرجل الكثير الاحسان وذكر الرضي ان ذو وعلى القياس انه قال ان دو ووصف  
 لكن ابن مالك صرح بخلافه وكذا ابن فلاح في المعنى قال ابن مالك في شرح العله ومن المحول  
 على الجمع المذكور ليس جمعا اجزا منه به عن نفسه تعظما نحو فم الماهدون وكمن الوارثون  
 وكما به عالمين وقال الرضي الشاذ من الجمع بالواو والنون كثير منه ايسون جمع ابن تصغير ابني  
 مقدار اعلا وزن افضل كافي ووجه شذوذ انه جمع لمصغر لثقت مكبره وقبل جمع ابني تصغير  
 ابن كحل بمنز الوصل قطعا وقيل تصغير سنين على غير قياس ومنه د هيدمون واسكرو  
 جمع د هيد تصغير د هدا وهو صغار المابل وجمع بكيك تصغير ابله مقدار كافي  
 ومنه قوام لمغت مني البلغين والدرجين ولقيت منه البرجين والفكرين كلها بمعنى  
 الدواهي والشدايد **قوله الالفية ومثل جس قد يرد** **الباب** يعني باب سنين  
 قال بعضهم ويحتمل الاشارة الى ما جمع بالمثل على خلاف القياس قلب يرد ان المصنف قال في  
 الكافية وبما استعمل مثل حين باب سنين نحو من سنين **قوله لها وهو عند قوم يطر**  
 قال ابن هشام هذا الكلام ليس لانه يحتمل ان يريد ان قواما من النجاه يويدون اجر السنين مجرى  
 الحين مطرد الاساذ او ان قواما من العرب يصعلون ذلك على وجه الناطر اذ لا على وجه  
 الشذوذ وعليه قول ابن الناظم قال المعنيان لا طائل تحتها ولا جرت العادة بالنسبة على  
 مثلهما في المختصرات وسعد نصر ابنه ان بعض نسخ الالفية والفراراه مطردا في الخلف

الالفية  
 الشذوذ  
 قوله



نحو لا عبرتي وحمل معنى ثانيا وهو ان من النخاة من يطرد الاجزا مجرى من في باب  
جمع المذكور السالم واصل عليه ولا يخص ذلك بابين وبذا قال جماعة منهم المبرد **اسم**  
**قول الالف والنون مجموع وما به النون فافتح وقل من كسره نطق ونون مائتي والمحق**  
**بعكس ذلك استعملوه فانت** فيه احو **الاول** قال ابن هشام ظاهر  
تساوي القياس ليس كذلك بل الفتح في التثنية لغة ولهذا وقع في الحشو والمسير  
في الجمع ضرورة وليس الثاني التوافق قال وقد صرح الناطق في تسهيل هذا التفصيل وكذلك  
ابن قاسم وخراد بن الناطق في التسهيل ويجوز ان يكون كسرون الجمع والمحق به لغة قلت  
قد جرى به لغة في شرح الكافية **الثاني** قال ابن هشام اطلق بكسرون الجمع وحده ان يقيده ذلك  
فانه لم يحفظ **الاول** ولم يحفظ بعد الواو وبعد ان حوذا فراه في الثقل **الثالث** قال  
الرضي اطلق افعه نون المثني وذلك خاص بالياء ايضا لانه لم يسمع الا معها والقياس يقتضيه  
لان هو جوب الفتح التخفيف وانما يحتاج اليه بعد حرف فصل والالف اخف الحروف بخلاف  
الياء ولهذا فتحوا في ابن ابي عمير انه اجاز الفتح مع الالف وكان الناطق  
اتبعه ولا حاجة كما في قوله اعرف هذا الالف والعينان لانه مجموع القليل في التطويل بل قيل  
انه مصنوع وقيل انما يجوز الفتح مع الالف على لغة الحارث فان البيت على لغتهم قلت  
قد صرح بالفتح مع الالف السيوطي ايضا **الرابع** قال ابن هشام ايضا في البيتين اسمها ب فانه  
جمع مضاهي في بيت الكافية والنون في جمع له في تبيينه وكسره وفتح في وكانت الكافية  
اولي بهذا البيت لانها مبني على الاختصار **الخامس** بقى في المثني ثالثة وهي ضم النون  
مع الالف حكاهما الشيباني وغيره **قول الكافية والمونث ما حق اخره الف وما** اورده على  
واجاب الرضي بانه قد قدم صدر الجمع انه ما دل على احاد وفي المتوسط لا يتوجه الاشكال  
لحدوث التثنية تاليت زائدة ليست من نفس الكلمة **قوله وشرطه ان كان صف**  
ولم يذكر ان يكون مذكور جمع بالواو والنون فان لم يكن له مذكور فان لا يكون مجردا كي يفسر بالجمع مطلقا  
اعلم ان النون جمع بالالف والتثنية نوع اهدا كافيته تاليت مطلقا سواء كان علما لمونث  
كفاطمة ام مذكر كطلح ام اسم جنس كقمره ام صفة كسبا به وضمه ابوت تاوه ها في الوقف ام لا كقنت  
واخت الثاني علم لمونث مطلقا سواء كان فيه التا ام لا كزيتب وسعدى وعمر العاقل ام غير  
ان الت صفة المذكر الذي لا يعقل كجبال راسيات وايام معدودات **الرابع** مظهر المذكر غير العاقل

كدرهما

كدرهما الى من اسم الجنس لمونث بالالف اسما كان كيمي وصح او صفة كجلى وحله سير انخلا  
المونث بلا علامة كقمره وشمس وغزو غفاف ويستثنى من النوع الاول شاة وشفة واحة  
ثم يجمع بالفتاوى وسحقى وبسا استغناء بكسرهما او من الثاني بابقطام في لعد من ساه  
ومن الثاني من باب سلمى وجر اذا علمت فالجمع داخل في كلام المصنف الا ان النون الثالثة ولا يتجمل  
خروج كونه من قوله ان يكون كونه جمع بالواو والنون فانه لا مذكور له الياء لفظا بغير تا  
ولما خرج الصغرة وان كان في معنى الوصف لانه اسم فدخل في قوله والالف يرد عليه مورد المستثنى  
من النوع الاول والثاني وباب قدر ونحوه فانه داخل في قوله والجمع مطلقا ومع ذلك  
لا جمع قياسا وقد اورد الرضي قال في جمع هذا الجمع ايضا سدا وان لم يكن من شاعرا غير العاقل  
المصدر باضافة ابن وذو كابين عريس وذو القعدة وذو الحجة ومحل المنع في باب سكرى  
وحمل اذا ما باقيين على الوصفية فان سمي بهما بالالف والتا بلا خلاف والما فعلا  
التي لا فعل لها من حيث الوضع او الحلقة كما مره عجزا وعذرا ففيها قولان احدهما جواز  
جمعها بالالف والتا وعليه ابن مالك لان المنع في حر او نحوه تابع لمنع الواو والنون وذلك  
فيما ذكره الثاني المنع طرد للباب وهذه ايضا واردة على المصنف **قوله جمع المونث السالم**  
**بلا كسره والصفة** قال ابن هشام وابن الصايغ التعبير بجمع بالفتاوى لانه لا فرق في  
الجمع المنسوب بالكسرة بين كونه جمع مونث سالما او غير سالم كسجدات وركعات للحركة الوسط  
بعد كونه في المفرد او جمع مذكر كجبال راسيات وايام معدودات واشهر معلولات وكوحايات  
ومعرواد قات واسطبلات ويجاب بان جمع المونث السالم كاللقب لاجمع بالفتاوى وتأنيذ  
تحت ما كان مذكرا **قول الالف والنون** **قوله جمع المونث السالم** **قوله جمع المونث السالم**  
**الاول** اورده على انه لا بد ان يقول مرید بن كافي التسهيل والعهود والكافية الكبرى  
يخرج نحو راسيات وقضاة واجاب ابن هشام وغيره بان ذلك استفاد من قوله بتا اذا قدرت  
الياء استعانة اى وما استعين على جمعة بالفتاوى وتا وانما نتج الاعتراض اذا قدرت  
للحال اى وما جمع مصاحبا للالف والتا قال ابن الصايغ وانما قيد بها بالزيادة في سائر  
كتبه دفعا لتوهم ان الياء المصاحبة **الثاني** قيل الذي جمع بالفتاوى وتأنيذ هو المفرد  
وهو لا يعبر هذا الاعراب واجاب ابن الصايغ بان الذي جمع بهما معناه بالذي وقع  
عليه يجمع بهما وهو المجموع بهما فهو المفرد بوصف ضم غيره لا المفرد بضم غيره وهذا



واد على عبارة الشذور **الثالث** قال ابن الصايغ كان ينبغي ان لا يذكر جرح بالكسرة لانه على  
 الاصل وهو في بيان النايب قال كنه ايراد التنبيه على استواء جرحه ونصبه كما في مقابلة من جمع  
 الحركات السالم ولحقى يوم ساء حاله نصب لوقا بكسر النون نصب كما قبله زاد ابن هشام وليمبه  
 على انهم حملوا نصب على جرحه **الرابع** قال ابن هشام استعمال معناه فاسد وانما هذا توصيف جميعا  
 قال تعذيب في المفرد كوقاما معا واما جميعا جمع للمقام وتميزا ووقت ومعال في وقت  
 واحد فقط **الخامس** مل قدم التاوسى مؤخره على الالف في الجمع واجيب بانه للضرورة مع عدم الالباس  
**السادس** لم يبين شروط هذا الجمع وقد بدى في الكافية كما تقدم وقول الكافية الكبرى اولات  
 مع جمع تاء والالف زيدا الكسرت نصبها كايات اصف احسن واوجز واسلم من الاعتراضات  
 الاربعة الاول وفيه زيادة للملأ **ثاني** قول الكافية كذا **اولات** قال ابن هشام في جواشي التسهيل  
 والالات في الحرف ذكرت من باب الموصول من التسهيل قال لا يدخل تحت الجمع بالفاء تالان الحن  
 في اللذين واللاتي ونحوهما انما اسما جوع لاجوع وبه ايضا واردة على الشذور وبه واولات  
 واردة على الكافية **قولها والذي اسما قد جعل كاد رعات فيه ذا القابل** فانه ان سول  
 مثل ذلك في المثني والجمع وقد ذكره في التسهيل وابن هشام في الجامع وبه المسألة مفصلة من  
 الكافية والشذور **قولهم والعبارة للشذور الا ان اضيف اورداه الفية امور الاول**  
 كذا اذا دخلته ام المعرفة في الفية طي ذكره في التسهيل **الثاني** ظاهر كلامهم انه ج باق على منع  
 صرفه واما جرح الكسرة فقط وبه صرح ابن ذلك في شرح الكافية ونقله ابن هشام في شرح التسهيل  
 عن الاكثري وفي شرح الكافية عن الجمهور وقال اخرون منهم المبرد والسيرا في وابن السراج و  
 الرجاء والوجهان بصرفه ج لانه دخل ما به من خصائص الاسماء فرجع الى اصله وهو الصرف وهذا  
 القول هو المختار عندي وفي قول الثالث التفصيل فان زالت احدى علمية بالاضافة او ال  
 كما في العلم فمنصرف وان بقيت العلان كما في احر قلا وهذا القول اختاره ابن مالك في  
 التحفة وابن قاسم وصاحب المتوسط وابن الجوزي في شرح الفية ابن معط **الثالث** قيل يحتاج  
 الى بينة فاقم حالة مع الضرر والتشاسب واجيب ان محل ذلك باب لا ينصرف وقد  
 ذكر في قول الكافية باللام قال ابن هشام التعبير والاحسن واخصر اشمل للمعروف والرواية  
**قول الكافية واجعل ليعملان النون رفعاً وليس وسالوا** غير ظاهر في المقصود لانه  
 اكثر ما يعطى بظاهرة ثلاثه امثلة ويبقى ما لان يعملان ولعلون فاحسن منه قول الكافية

ولا الشذور

والمختل

والمختل به ذلك اي ضمير مرفوع بان رالتشنية والجمع والمخاطب بالمؤنث الا انه يرد عليه كانت  
 فيه الالف او الواو حرفا علامة لا ضمير نحو يقومان الزيدان ويقومون الزيدون على اخص  
 اكلوني البراغيث فانه ايضا يعرب هذا الاعراب وكذا قال في العدة والنون في فعل اتصل  
 به الف اثنين او واو جمع او ما مخاطبة وقال في شرحها ان العدة بك الحس من الف الضمير  
 او واوه يشتمل ما ذكره عبارة الشذور شاملة لذلك حيث قال يفعلان ويعلان ولفعولون  
 ولعلون ولعلين وتمير هي وعبارة الالف على الكافية بالاشارة الى جرح النون وانها  
 مع الالف مفتوحة مع الواو والياء ولم يصرح ابن مالك بحركتها في شئ من مختصراته الا في  
 سبك المنظم والتسهيل فقال مكسورة بعد الالف غالبا مفتوحة بعد اختيها **قول الشذور**  
**واما نحو اخواني فالحذف نون الوقاية** هو واحد القولين والثاني ان المحذوف نون الرفع  
 وهو مذموم يهوي ورجحه ابن مالك **فعل في الاعراب المقدر قول الكافية فالاول والاعراب**  
**في تقديرها هو الذي تقدم فيه امران الاول** لم يذكر ما تقدر فيه الحركات كلها غير المقصور وثقني  
 اشياء احدث المضاف للياء وقد ذكر في الكافية والشذور وهو ياء على راءهما ان الكسرة  
 ايضا مقدره فيه وابن مالك يري خلافا وانه لا يقدر فيه سوى الضمة والفتحة ومع ذلك  
 فكان يلحق ان يذهب عليه لتقديرها تأنيها للحرف المكن للماد غام نحو وقبل داود  
 جالوت وترا الناس سكارى والعاديات ضحا ذكره ابو حيان في شرح التسهيل  
 تأنيها المحكن من في كومن زيد ومن زيدا ومن زيد على راء بصري وعلم اللاحع عندهم  
 في حاله الرفع انها حركة حكاية لا اعراب ووجه تقدير اعرابه اشتغال بحركة المحكن  
 وهذا ان ورد ان على الكافية والشذور وقد اورد الرضي الاخير وصرح ابن هشام  
 بهما في الجامع وضم اليهما نوعا اخر فقال وكما المقصور نحو غلامي والمدغم والمكي والمؤنث  
 غير المنصوب **المؤمن الثاني** اذا كان المقصور غير مسرف فظاهر كلامه ان الكسرة مقدر  
 فيه ايضا وهو الذي قاله ابن فلاح اذ لا تقل مع التقدير والذي ذكره غيره انه لا يقدر  
 في حاله الجرح اما الفتحة على باب **قول الكافية نصبه** قال ابن هشام الما في المنصوص هو  
 اول خزين مجموعها جعل اسم انا اصد على الفة من جعلها اسمين متضايقين او اسما واحدا  
 نص عليه النحاة ابو علي وعبد القاهر وغيرهم الثقل التركيب وفي الروض المالك  
 لقول تفرقوا يا ادي سبا وهو حال والياء فيه كانه في موضع نصب لانه صار بمنزلة اسمين

الالف

الالف

الالف

الالف

الالف

الالف

الالف

الالف

الالف

الالف



جعلها اسما واحدا وقال بوحيان ما عرب من مركب اعراب متضايفين واخرها ولها ما نحو  
 رايت سعدى كروب ونزلت قالى فلاذنه يقدر في اخر الاول الفتحه حاله النصب بلا خلاف  
 استعها بالحكمها حاله البث وحاله منع الحرف وهذه الصورة وارده لعين على مفهوم  
 كلام الكافية والشذور وقد صرحت باستشباها في كتابي جمع الجوامع وهي مذكورة في  
 في باب ما لا ينصرف عاير من المقصور والمنقصوص فقال في الاول قدر وفي الثاني  
 ينوي وهي طريقة غريبه جعلوا الاعراب ثلثة انواع لغوي ومقدر ومنوي وخصوا المقدر  
 بما ألفه منقلبه والمنوي بالياء واللفظ غير منقلبه والمشهور انقسامه الى الاولين فقط **قول**  
**الكافية التقدير فيما تعذر كعضا وعلما مطلقا او استثنى كفاض رفا** قال الرضي كان عليه ان يعد  
 في المستثنى اعرابه الموقوف على رفا وجرا بالكون وهذا ايضا يورد على الالفية والشذور  
 وهو داخل في عبارة الجامع السابق **قول الشذور تقدير الحركات** ظاهره اختصاص التقدير بها  
 وليس كذلك بل الحروف ايضا قد تقدر وذلك سببا ان احدهما الواو في جمع المذكر السالم  
 المضاف للياء نحو مسلمي كما ذكره ابن مالك في باب الاضافة من التسهيل وابن هشام في  
 الجامع هنا وقد ذكر في الكافية في قسم المستثنى وقال السلي ليت شعري كيف يقدر الحرف  
 وكيف خص هذا الجمع دون غيره بهذا التقدير فان فوك اذا اضيف الى الياء كذلك  
 نحو هذا في والاصل قوي ولم يقل احدا انه معرب بتقدير الحرف واجاب الرضي بان في  
 داخل في باب غلام يعينه انه معرب بتقدير الحركات وقال السيد كحل ان يقال اعرابه  
 ايضا بالواو وتقديره في حاله الرفع وبالياء فقط في حاله النصب والجر على قياس مسلمي قال وكان  
 انما ادرجه في باب علام نظرا الى اخواته وقال الشيخ سعيد فان قيل هذا كانت ايات المنقلبه  
 عن الواو وعلام للرفع كما كانت علامه الجمع من حيث اجيب بان الواو وعلام للجمع من  
 حيث انها حرف علة وهو باق وعلام للرفع من حيث خصوصيتها وهي لم يمس النون  
 النون فانما تقدر في مواضع قاله ابن هشام في الجامع والنون في نحو لتضربان ولتضربن  
 ولتضربن مطلقا ولتضربن وتضربن وصلا تنبيه من قال ان الاعراب في الاسماء  
 الستة والمثنى والجمع بحركات مقدرة فانه يحتاج الى عدتها في قسم التقدير **قول الالفية**  
**فلا خرمه الفاء والواو والياء فمقلوف** فيه امران **الاول** قيل كان عليه ان يقدر المنقلب بال  
 المضارع واجيب بالعلم به لانه في سياق المعرب **الثاني** قيل اي ان كانت موصولة فهي لا تقدر

قول الالفية ورفع ينوي

الواو  
الياء

الحركة

فلا خرمه الفاء والواو والياء فمقلوف **الثاني** قيل اي ان كانت موصولة فهي لا تقدر  
 في باب ما لا ينصرف عاير من المقصور والمنقصوص فقال في الاول قدر وفي الثاني  
 ينوي وهي طريقة غريبه جعلوا الاعراب ثلثة انواع لغوي ومقدر ومنوي وخصوا المقدر  
 بما ألفه منقلبه والمنوي بالياء واللفظ غير منقلبه والمشهور انقسامه الى الاولين فقط **قول**  
**الكافية التقدير فيما تعذر كعضا وعلما مطلقا او استثنى كفاض رفا** قال الرضي كان عليه ان يعد  
 في المستثنى اعرابه الموقوف على رفا وجرا بالكون وهذا ايضا يورد على الالفية والشذور  
 وهو داخل في عبارة الجامع السابق **قول الشذور تقدير الحركات** ظاهره اختصاص التقدير بها  
 وليس كذلك بل الحروف ايضا قد تقدر وذلك سببا ان احدهما الواو في جمع المذكر السالم  
 المضاف للياء نحو مسلمي كما ذكره ابن مالك في باب الاضافة من التسهيل وابن هشام في  
 الجامع هنا وقد ذكر في الكافية في قسم المستثنى وقال السلي ليت شعري كيف يقدر الحرف  
 وكيف خص هذا الجمع دون غيره بهذا التقدير فان فوك اذا اضيف الى الياء كذلك  
 نحو هذا في والاصل قوي ولم يقل احدا انه معرب بتقدير الحرف واجاب الرضي بان في  
 داخل في باب غلام يعينه انه معرب بتقدير الحركات وقال السيد كحل ان يقال اعرابه  
 ايضا بالواو وتقديره في حاله الرفع وبالياء فقط في حاله النصب والجر على قياس مسلمي قال وكان  
 انما ادرجه في باب علام نظرا الى اخواته وقال الشيخ سعيد فان قيل هذا كانت ايات المنقلبه  
 عن الواو وعلام للرفع كما كانت علامه الجمع من حيث اجيب بان الواو وعلام للجمع من  
 حيث انها حرف علة وهو باق وعلام للرفع من حيث خصوصيتها وهي لم يمس النون  
 النون فانما تقدر في مواضع قاله ابن هشام في الجامع والنون في نحو لتضربان ولتضربن  
 ولتضربن مطلقا ولتضربن وتضربن وصلا تنبيه من قال ان الاعراب في الاسماء  
 الستة والمثنى والجمع بحركات مقدرة فانه يحتاج الى عدتها في قسم التقدير **قول الالفية**  
**فلا خرمه الفاء والواو والياء فمقلوف** فيه امران **الاول** قيل كان عليه ان يقدر المنقلب بال  
 المضارع واجيب بالعلم به لانه في سياق المعرب **الثاني** قيل اي ان كانت موصولة فهي لا تقدر







وامتحان قبول الكلمة لانه انما هو في حال افرادها والحال وافعل من وما بينهما قابلية الال  
في الافراد وانما تمنع منه في ذلك التركيب الخاص واما امره وحرارة وان لم يقبل  
الكانص عليه ابو علي في التذكرة الا انها في معنى حره ومراة وبها يقبلان الـ واما  
من وما فان معناهما الـ اصل انسان وشي ثم ضمها معنى الاستفهام فما واقعا  
موقع قولك اي انسان واي شي وانسان وشي يقبلان الـ **قول الشذور وهو ما يقبل رب**  
يورد عليه الغايب فانه يقبل رب نحو ربه رجلا والاصح فيه انه معرفة كما قال الجرمي خلافا  
للمصنف في الشرح **قول الغايبة كهم وذي وهذا في العلم الذي فيه امور الاول** اقتصر على  
الامثلة واحسن منه صنع الكافية والشذور حيث مر بها بالضم والعلم والاشارة والمو  
والمعرف باللام وبلاضافة **الثاني** بقوله فم سابع وهو النادى المقصود كيارجل  
وقد ذكره في سايونيه واهله الشذور ايضا وذكره ابن الجيب **الثالث** لم يبين مرتبتها  
التعريف وكذا الشذور وفي الكافية الكبرى فمضمر عرفها ثم العلم واسم اشارة ونحوه  
وذو اداة ومنادى عينا او ذواضافة بها **بنينا الرابع** اورد عليه انه ذكر الموصو  
بغير الصلة مع ان تعريفه عنده انما هو بها فهو في ذلك كمن مثل المعرفة بعلام ونحوه مجودا  
عن الـ وقد نص على انه انما قال في الكافية وموصول يتم تبينه على انه لا يحكم عليه  
بالتعريف الا بعد تمامه بصليته وقال ابن هشام الحق انه يجوز تسمية الذي معرفة لما يلزم  
من الصلة ولا يلزم من ذلك صحة التمثيل للمعرفة بعلام لكونه صالحا للاستعمال بدون الـ  
**قول الكافية واعرفها المضمر المتكلم ثم المخاطب** فيه امور **الاول** ان التعبير باعرف وان  
وقع في عبارتهم فشاح فيه من حيث ان افعل التفضيل لا يبنى من مادة التعريف فلهذا  
قلت في كتابي جمع الجوامع فادفعها **الثاني** قال السلي بن الكلام مع قوله في العلم غير متساو  
غيره بوضع واحد متاقتض لان ما ذكره في هذا العلم فصلا للمصنف انه اعرف المعارف  
لان النوع اعرف من الجنس قال الحق التفضيل فالعلم اعرف من جهة الوضع والمضمر اعرف  
من جهة الاستعمال لا الوضع واختار ابو حيان ان العلم اعرف من المضمر مطلقا **الثالث**  
لم يبين مراتب بقية المعارف والذي رجحه ابن مالك في التسهيل ان ضمير المخاطب بعد  
العلم ثم ضمير الغايب ثم الاشارة والنادي كلاهما في مرتبة واحدة ثم الموصو  
ثم ذوال والمضاف الى احدى في رتبته وناذعه ابو حيان فقال لا اعلم احدا ذ

الى التفضيل

الى التفضيل في المضمر فجعل العلم بعد ضمير المخاطب قبل الغايب الا ان الذي ذكره ان  
العارف المضمر قالوه على الاطلاق ثم بلبية العلم والقول بان المضاف في رتبة المضاف اليه  
فيستثنى المضاف اليه فانه في رتبة العلم وهذا ما صحه ابن هشام في شرح الشذور ونسبه في شرح  
الالفية للمحقق وجرم به في الجامع وذكر فيه ان النادى من ذى المادة بناء على ان تعريفه  
بتقديره و هو ظاهر صريح الكافية الكبرى وفي مراتب المعارف خلافا لطويل مبين في جمع الجوامع  
وسطره ويستثنى اسم الله لغيره فانه اعرف المعارف بالاجماع **قول الغايبة في الذي عساه**  
**او حضور كانت وموسم بالضم** فيه امور **الاول** ان المعروف في حده ما وضع للمكالم او مخاطب  
او غايب كما في الكافية والشذور والعمدة وسبك المنظوم وعدل المصنف هنا وفي الكافية  
الكبرى الى ما قلناه فادرج الاولين في اى الحضور اختصارا **الثاني** اورد على هذا الحد او اخر  
انت وياك وياها واثواتن فانها لذي غيبة او حضور مع ان الصحيح انها حروف وبها  
هو الحضر واجاب ابن هشام بانها موضوع لمعنى الغيبة والحضور لا لصاحب الغيبة والحضور  
وهو انما علق بذي الغيبة والحضور لابهما وهذا الايات اوردها الناظم على عبارة الكافية ايضا  
**الثالث** اورد عليه اما الاشارة فانها بذي الحضور فكيف يكون مثلا فانها لذي الغيبة  
واجيب بان الاشارة لم توضع لحاضر انما وضعت لث رالية ولزم من ذلك حضوره  
من حيث ان الث رالية يلزم ان يكون حاضرا فدلالتها على حضور المسمى دلالة التزام واما  
الظاهرة فوضعت لمساواة المعنى مطلقا لا بقيد كونه غايبا قاله ابن هشام وابن الصايغ  
**الرابع** اورد عليه ما فيه الحضورية نحو هذا الرجل وخرجت فاذا السبع وياها الرجل  
والساعة واجاب ابن الصايغ بان هذا شئ عرض لقارئ لم توضع **الخمس** الى في في  
خير بالعدان لا محذور والمضمرات كذلك كما سألته فسمعي ان يقتصر على عدما ولا تستعمل  
بحد **السادس** يد ابا بالمضمر قبل العلم وهذا وكذا في الكافية الكبرى والتسهيل وخالف العلم  
وسبك المنظوم فبدأ بابا بالعلم ثم بابا بالمضمر وانهما مناسب كون المضمر من العلم وما بينهما يتناسب  
عكس **قول الكافية وغايب تقدم ذكره لفظا ومعنى او حكما** اراد ما حكم الصور التي يرمز  
فيها الضمير الى متاخر لفظا ورتبه وفيه ايهام فادفع منه ما في الشذور **قول الشذور او متاخر**  
**مطلقا في نحو هو الله احد وقالوا ما هي الا حياتنا ولم رجلا ويدور به رجلا وقاما وقعدا حواك**  
فيه امران **الاول** اشار بالامثلة الى ضمير السان والضمير المخبر عنه بنفسه مرفوع وباب نعم المحذور



برب والمرفوع بأول المتنازعين وبقي موضع وهذا الجدل منه المفسر هو العلم صل على الودع  
وهذا الموضع ذكره المحقق في الشرح ولم اقف عليه في نسخ المتن الثاني ما ذكره في الضمير المحرر عنه  
بمفسره تبع فيه ابن مالك وكلاهما تبع المفسر في انه قال هذا ضمير لا يعلم ما يعنيه الما بما تلو  
من بيانه واصله الحياة الماحية تالوينا ثم وضع في موضع الحياة لان الخبر يدل عليها وينفعها  
قال ابن مالك وهذا من جيد كلامه ونازع فيه الجوهري وقال لم يذكر احمي تالو في الضمير الذي  
يفسره ما بعده ولا ينوي بالضمير التالو فان يكون مفسره الخبر وانما هذا مفسره سياق الكلام ثم  
اطال في تقريره فساد ذلك وقد بينته في حاشية المغني **قول كفاية فالمنفصل المستقل**  
**بنفذه المتصل بالمستقل** قال الشيخ لو قال المنفصل بالمستقل مكره قبله يجوز منه او المتصل بالمتصل  
بعامه والمنفصل ليس كذلك لكان اسد مما ذكره فان اكثر الضمير المنفصل لا يستقل بنفسها  
بل يحتاج الى الفاظ سبق المراد وذلك نحو انت واياك واخواتك فان الاسم من انت هو الالف  
والنون والتا حرف خطاب وكذلك الاسم من اياك هو ايا والكاف حرف خطاب  
ولا ينطق بان وايا منفردين عن حرف الخطاب فلم يستقل في التفتيح بنفسه دون  
الخطاب المنفصل به **قول لا لغيره والتعالي منه لا يستدعي ولا يلي الاختيار ابد**  
فيه امران **الاول** قال ابن هشام عدد عن تفسير المنفصل الذي هو مشهور يعني الذي ذكره في الجواب  
التي تفسر فيه خفا **الثاني** ما ذكره من انه لا يلي الاختيار ذكره ايضا في اكثر كتبه وخالفه  
في باب الاستئذان من شرح التمهيل فذكر انه يلزمها في الاختيار **الصواب** المذكور  
وما ذكره هناك في دعوى عدم الاضمار من انه كان يمكن الشاعر ان يقول ان لا يجاور  
ناخل ولا جار رد بان لو كان المكان التغيير فادحا في دعوى الضرورة لم يوجب الدنيا  
ضرورة اذا ما من شعرا ويمكن تغييره **قوله كالواو والكاف من ابي اكره في الباء والها من ابي**  
قال ابن هشام لم يرتب الا مثله على ما جرى عليه اصطلاحهم من البداية بمثل المرفوع والختم بمثل  
المجور بل عكسها لضرورة الوزن قال نعم فيه حسن من جهة فانه بدأ بما لا يتكلم ثم بالخطاب  
ثم بالغائب وذلك هو ترتيبها في درجات التعريف ثم انه ذكر من الضمير المتصل بالمتكلم  
والمخاطبة والكاف والها والالف والواو والنون وبقي عليه تا المخاطبة فلم يذكر **قوله**  
**الاول صوفى الى ضربين وقرين والثاني لما الى هين والثالث صري الى صري الى**  
**الى ابي والرابع ايا الى انا هين والحي من غلامى ولى الى فلان هين**

لوح ان الضمير المشار اليها اصول حتى ان بعضهم عدوها كذلك ستين ضمير وليس كذلك  
بل الاصل من ذلك باتفاق التا والكاف والها ويا المتكلم وانا ونحن وعلى اللاح النون  
والواو والالف ويا المخاطبة ونا وايا وعلى راي البصريين هو وهى وعلى راي قومها  
وهما وهم وهن وانت فهذه مجموع الضمير باتفاق واختلاف والاصح في انت ان الضمير  
فقط وهى ان التي للمتكلم زيد عليها التا حرف خطاب متصرفه كما لا سمح به فتفتح في  
المذكر وتكسر في الموث وتوصل ضم والالف في المشي ويميم فقط في جمع المذكر وينون في جمع الموث  
والاصح في انا التي للمتكلم ان الضمير ان فقط والالف مرتبة في الوقف ابيان الحركة كيف  
الكت هذا مذهب البصريين والاصح في ها وها وهما وهم وهن ان الضمير الهاء فقط  
والحرف البواقي زوايد هذا مذهب البصريين  
والواو والياء رايدان كالبواقي وعليه ابن كيسان والزجاج وهو  
المختار والاصح في لوى واخواته ان الضمير ما فقط واللواحق له حروف تدل على ان فتفتح  
الضمير على الراج الى اثنين عشر ضمير او قال ابن هشام في عدم الضمير على هذه الكيفية  
مكرار وحوز لا نهم عدوا بالمتكلم مرتين وامثلة الكاف والها مرتين وعدوا ثلث  
مرات ولوح ذلك ليعلم ان يعد لكل شخص ثلثه اسما حسب مواقفه من الاعراب  
وعدوا الضمير في ضرب وضربت وهما من باب المستتر وهو قسم المتصل والمنفصل  
على ما ذكره عبد القاهر وهو الحق لا قسم ان المتصل لان الاتصال والانفصال من عوارض  
الافاظ وعارضا بينهما لا اختلاف تقديرهما لان احدهما يقدر بهو والاخر بهى فضلا  
عدوا الضمير في اضر وضررت واضرر فافعالها غاية ليعرف الضميرين في التقدير  
فلاهم افتروا على عدد الضمير البارزة ولا استوفوا عدد الضمير المستتره  
هو خاص الضمير المتصل قال ابن هشام واكتفى  
بدلالة السياق وانه بعد هذا يتكلم على الضمير المنفصل وقال ابن الصايغ لم نقل ولفظ  
ما نصب كلفظ ما جرائه قصد من اول وهله ان يلبس على انه كلامه في المتصل اذا مجرور من  
خصايصه فان قلت كلامه انما هو في المتصل ولم يشرع في الكلام على المنفصل قبل قوله وكل مضملة  
البناء يجب نعم النوعين اسرى قال بعضهم لا يختص ذلك بالكل  
قابل النيا وهم كذلك لانك تقول قولى واكرمنى عظامى وهم فعلوا وانهم لهم مال قال ابن هشام



وليس بديد لان يا مخاطبة غير ما المتكلم والمنفصل غير المتصل قال وعطف النكرة  
وهو ج على المعرفة وعكس ذلك في قوله بعد والف والواو وكلاهما جائز والاحسن ضمها  
ومن ثم قال الفارسي في قوله يع ولكن رسول الله وخاتم النبيين ان الاحسن جعل خاتم اسم  
فاعل بمعنى الماضي لان حكم المعطوف ان يتأكل المعطوف عليه  
قال ابن هشام كان الاحسن ان يقول للغائب والمخاطب لان قوله غير شمله  
والتكلم وهي لا يكون المتكلم قال المكي وكان يمكن ان يقول لما غاب وخطب  
في امور مراده بحجب  
استداره لا يستتار جوازا ولم يصح بذلك كالتفاديا لا مقلده وبعبارة سبيل المنظم فمعه واجب  
الحذف وهو المرفوع بالمضارع ذي المنزلة والنون واخر المخاطب ومضارعه ومنه جائز  
الحذف وهو المرفوع بفعل الغائب والغائبة وبالصفات والنظروف في الاغراض  
قال وقد يوضح هذا واسم الفعل بنوعيه من قوله في الالفية هناك وما لا تنوب عنه  
من عملها شرط فعل الامر والمضارع المبدوء بالتاء ان يكونا المفرد مذكرا والا  
فيبرز الضمير نحو قوما وقومها وحمي ويقومان ويقومون وتقومين وتقومن وتقوم  
ذكره ابن هشام في تعليقه وشي عليه في الجامع قال ابن هشام يجوز ان يوتي في مسال  
وجوب الاستتار بغير ملفوظ بها مطابقة في المعنى للضمير المستتر تصد التأكيد نحو  
اسكن انت وروحك لا تخلفنني ولا انت وقد شبه عليه ابن مالك ايضا في العمدة  
قال في التوضيح تقسيم المستتر الى واجب الاستتار وجايزه ذكره ابن مالك ان يعش وغيرها  
وفيه نظر اذا الاستتار في محو زيد قام واجبه فانه لا يقال قام هو على الفاعلية وما زيد  
ابوه او اقام الا هو فتركيب اخر والضمير ان يقال ينقسم العامل الى الرفع  
الى الضمير المستتر كاقوم والى ما يرفعه وغيره كقام وقال ابن الصانع تفسيرهم التوا  
الاستتار عما لا يخلف ظاهر ولا ضمير بارز الا وهو لم يكد يدفع النظر قال ابن الصانع  
هل المستتر قسم من المتصل فينقسم لباذر ومستترا او قسم لثاني ظاهر كلام القصة في  
التسهيل وعليه كلام ولده في شرحه وهو ظاهر كلام الجاني والاول على شئنا في شرحه  
وابن عرون اسي وقال ابن هشام المستتر قسم للمتصل والمنفصل عما ذكره عبد القاهر وهو  
لا قسم من المتصل لان الاتصال والانفصال من عوارض اللفاظ وقد شئنا على ذلك في الجامع

قال

قال ابن الخطيب هذا الضرب هو المستحق للقب الضمير في الاصل ثم حدثت البواقي على وجه  
على الكافية ان الصفة اذا جرت على غير من هي له يبرز معها الضمير ولا يستتر فيها  
وذلك وارد على قوله مطلقا قال النيلي والجواب ان الكلام في المتصل والبارز  
في الصورة المكونة ضمير منفصل قيل ليس بجيد لان الضمير مبني قال  
ابن الصايغ وهذا كان ينبغي ايراده عند قوله ولفظ ما جروك في هذا على سبيل الجواز  
باعتبار نسبة ما للموضع للفظ لو هم ان الكلا  
اصول ليس كذلك كما تقدم فان الجمع في انت ان الضمير ان فقط وكذا في انا الالف  
زايدة وهو اصل عند البصريين والحق فقط على مقابلة قال ابن هشام وفيه حذف  
العاطف وهو ضرورة لو هم ان الضمير مجموع اياي  
والصحيح انه ايا فقط قال ابن هشام ثم انه غير وافي بالمواد لان اياي انما يتفرع عنه  
اياتا واما بقية الالفاظ ففروع عن اياك واياه لاعن اياي فلم يدخل تحت كلامه  
بنص ولا اشارة

ذكره ستة مواضع ونفي ستة اخرى ان كسر بالا او باغا او يرفع بمصدر مضاف  
الى المنصوب او يقع بعد واو المصاحبة او بعد اما او بعد اللام الفارقة ونفي  
سبيل اخرى في اجتماع الضمير بن ياتي ذكرها

قال ابن هشام قد توهم التساوي مع ان الوصل اسح ولم يذكر سبويه  
سواء فاحسن من ذلك قوله في الكافية الكبريك وكوها سكينه صل وقد فصل فانه  
امرا ولا بالوصل حرام ثم ذكر الفصل بصيغة الخبر بانها الفعل للمفعول قلت مع كونه او جزوا  
من لفظ الالفية وهذا ايضا وارد على قول ابن الخطيب واذا اجتمع ضميران وليس  
احدهما مرفوعا فان كان اعرف وقدمته فلان الخيار في الثاني الا انه يورد على  
حسام حيث تتركب بضابط المسد والذي في الالفية اقتصار على المثالين  
حيث شموله للمنصوب والجور ثم قال ابن هشام وهذا البيت مخصوص بموم قوله تحي المنفصل  
البيت ومن عدة مناقضاته فقد اخطا

قال ابن الصايغ هل من شرطه تقدم ضمير او لا وبعبارة شرح الكافية تدل على الاول  
في امور



وشرح ابن المصدي على الثاني قال ابن هشام كان الاصل ان يذكر كنية مع  
 عند ما ذكر جواز الوجهين ثم يفرده كنية بالذکر لاجل الخلاف في المختار ولكنه اكتفى بالعلم  
 من ان الخلاف في الاختيار انما يكون بعد الاتفاق على جواز <sup>بارجحة</sup> بضمها من اختيار  
 الاتصال كنية وخلقتيه بجمع ايضا في الكافية وخالف في التسهيل فخرج في خلقتيه  
 الاتصال وفتح بين وبين كنية بانه جرحه عن الفعل منصوب اذ لم يكن فانه لم يحزنه  
 عند الامر مع فكان شبيهها بضمه فخرج فيه الاتصال هل يخص المله بلفظ كان  
 او تشمل ساير اخواتها المصريح به في شرح الكافية الثاني فانه قال او مرفوع مكان او احدي اخواتها  
 وتبعه شرح الالفية وكذا قول ابن الحاجب والمختار في خبر ما كان الاتصال لكن الذي جزم به  
 ابو حيان في شرح التسهيل نقله عن اليبوب ولغزة ان ذلك خاص بكان وان الفصل معلن في اخواتها  
 من غير جواز الوصل وان قولهم ليس وليك وشاذ قال ابن هشام بتقييد ذلك في لا يكون  
 وليس بان لا يكون للاستثنا فان الفصل معهما واجب كما يجب مع الاو قد نص على هذا القيد في  
 الجامع بقى ما يلى كوز فيها الوصل والفصل وهو ان يقع منصوبا بمصدر مضاف الى  
 ضمير قبله هو فاعل ومفعول او باسم فاعل مضاف الى ضمير هو مفعول اول نحو زيد عجب من  
 ضربيه وضربى اياه ومن ضربك وضربك اياه والدرهم زيد يعطيك ومعطيك اياه والفصل  
 في الثلاث ارجح بلا خلاف وكذا اخلف المفعول الثاني من باب اعطى في الاخبار ما بدى نحو  
 اعطيت زيدا درهم والوني اعطيت زيدا اياه درهم والوصل فيه ارجح عند ابن مالك والممازنى  
 والفصل ارجح عند غيرهما يروى عنه انه قد يجوز الوصل في حال التحاوي  
 في الغيبة وقد ذكره في الالفية بقوله قد بيع فيه وصلا ولكنه مشروط باختلاف لفظ الضميرين  
 كان يكون احدهما متنى والآخر مفعولا او مذكرا او مؤنثا ولذا قال في الكافية الكبرى مع اختلاف  
 وذكر ان الساظم وابن هشام انه اشار الى ذلك بتذكير ذلك وصل اي نوعا خاصا من الوصل  
 وكل تفسير ذلك النوع للموقف  
 قال السبكي بقى عليه الامر وكان عليه ان يقول مع يا المكلم لانها لا تكون مع يا المخاطبة وان قيد  
 الماضي بقوله عريا عن نون جماعه الموثق كما قيد في المضارع بقوله عريا عن نون الاعراب  
 نحو فليتي فان قيل الحذف في مثله شاذ قلنا وكذا في من وعن ذلك فقد قيد اثبات النون  
 فيها كمال الاختيار انتهى فيه مورد

قال

قال ابن هشام قوله يا النفس عبارة غير موصوفة المقصود لان النفس تختص بالمكلم وهو المقصود  
 يخرج تا المخاطبة قل كان عليه ان يستثنى من الفعل الامثلة الختة بضمها كاستثناء  
 ابن الحاجب قال ابن هشام والجواب ان مذبه في نحو تامروني ان المحذوف نون الرفع لان  
 الوقاية قال ابن هشام يروى عنه ان اسم الفعل ايضا تلزم معه النون كما لفعل كما ذكره  
 في التسهيل قلت لكن مبادرته في سبك المنظوم شعر لقله لوقها فانه قال قربا لحقت اسم الفعل  
 اختيارا واسم الفاعل اصطلاحا اطلق الفعل فشميل المتصرف والجا مع خصوص ما مع قوله ولي  
 نظم وعبارة شرح الكافية فان كان ناصبها فعلا متصرفا وجب فصلها منه بنون الوقاية قال  
 ابن هشام وظاهره ان ليس يختص بالشعر ويشهد له ما ثبت في الا نصابا لابن الانبارى  
 من ان بعض العرب قيل له ان فلانا يتهدوك فقال عليه ربما ليس فاقى باليا من غير نون الوقاية  
 في شرح ابن الصايغ لانهم القياس على ليس كما ادعاه بعضهم ولو سلم فليس في اللفظ انه  
 مخصوص بالنظم هو راي الناطم تبعا للفرار وراى سبويه انه ضرورة ووا  
 الناطم في سبك المنظوم قيل الصان الالابات معها ضرورة  
 وقيل انه كثير لانا در وقال ابن الصايغ لكن لعنه اكثر من لى وهذا ايضا واراد على قول  
 الكافية وعكسها لعل وفي الكافية الكبرى ومن لعنه لى اول  
 ذهب بعضهم الى ان الحذف فيها اجود من الالابات  
 قال ابن الصايغ في كلام الجزولي ما يفهم انه لغة وهو ظاهر قول ابن الحاجب ونحو  
 في لب ومن ومن وقد وقط فان التجريد مع قد وقط ليس ضرورة  
 الراجح فيها ساوى وقد جزم به ابن الحاجب بل زاد ابن عصفور فحذف الحذف  
 فيها اجود من الالابات حملا على الحذف والنون فانها لا يلحقها حال  
 مراد بها الاسميان اللتان بمعنى حسب الاسماء الفعل  
 فانما يلزم ان النون ولا جردان البتة ولا قد الحرفية قط الطرفية فانها لا يتصل  
 بها البتة ظاهرا انه حرف وليس بضمير  
 لكن مذبه سبويه والتحليل وطائفة انه اسم ضمير  
 وخالف ابن مالك فاجاز عدم مطابقة فيقع بلفظ الغيبة  
 مضاف نحو وكما في الا باح من صديق برانى لو اصبحت

الجمهور  
مقام



فيه امران  
 التفتت كوكنت انت القاعم اذا الضم لا ينعف طاهره انه لا فائدة له الا ذلك وليس  
 بل يفيد ايضا التاكيد والاختصاص وقد ذكرهما ابن هشام في الجامع  
 شرطه ايضا ان يكون ما قبله معرفة قال المتوسط وانما سكت عنه للعلم به لان الخبر لا يكون معرفة  
 الا والمبتدأ معرفة قال في المتوسط لو قال او مشابها له كان اهل البيت  
 نحو ضارب زيد الان او غذا وملك وغيره من الاسماء المضافة التي لا يفيد تعريفها  
 وعبرة ابن مالك في كافيته او شبهه كافعل التفضيل او مثل مضاف فاقتف الذي  
 اقتفوا اختار ابو حيان مع الاين الطراقة انه حرف كاسم وقد يندت  
 وجهه في حاشية المعنف شرطها ان يكون خبرية فلا تفسر بالنشائية  
 ولا بطلته وان يصرح بخبريتها لم يشرط المصنف فيه المطابقة كما شرطها في ضمير  
 الفصل لانه لا نرم الا افراد الما انه يطابق بالتانيث  
 استثنى منه ابن مالك باب ان اذا لم يخفف فقال في الكافية في باب ان اسما كثر الخذف  
 كابن من يحمل سئل من يعرف وقال في شرحها كوز حذفه مع ان واخواتها ولا يخص ذلك  
 بالضرورة خلت المالكية من ذكر ضميرى الثان والفصل واحكامها  
 قيل هذا التوفيق خلص لعلم  
 الشخص غير شامل لعلم الجنس وعلمه شئى ابن الصايغ ولذا قال في الشذور وهو شخصي ان  
 عمارة مطلقا كزيد وجنسى ان دل بانه على ذي الماهية تامة وعلى الحاصر اخرى كاسماء  
 قال ابن قاسم التحقيق ان العلم الجنسى ليس كاسم الجنس في المعنى بل هو معين لمسده و  
 التوفيق صادق عليه وسياتي بيان هذا او قال الرضى فيقول الكافية للعلم اما  
 وضع الشئ لعمه غير متناول غيره بوضع واحد لا يخرج علم الجنس عن هذا الحد فانه وضع  
 للمعرفة الذهنية المتعلقة بهى متحد فهو غير متناول غيرا وضعا فاذا اطلق على  
 فرد من الافراد الخارجية كونه اسما مقبلا وليس كذلك بالوضع  
 فرد خارجي مطابق لكل على عقلى لجزئاته الخارجية فلفظ اسد موضوع حقيقة  
 لكل فرد من افراد الجنس على وجه التشريك واسمه موضوع الحقيقة الذهنية حقيقة  
 فاطلاقه على الخارجى ليس بطريق الحقيقة بل المجاز انتهى ولم يتعرض في الكافية من احكام

اللو

العلم سوى هذا المحدث فقط قال ابن هشام هي الخرق بنت هفان كذا  
 رايتهم يدخلون السجلا اسمها فان لم يثبت فيها ولا في غير علم هو خرق بدون السجلا  
 الصوابه والخرق وح كجب جره لانفراف لم يسن ضابطها وسمى ما صدرت  
 بام او ام زاد الرضى او بابن او بنت وسبقه الى ذلك الامام فخر الدين  
 منه امور قال ابن عقيل ظاهر كلامه انه يجب تاخير اللقب اذا صحى سواه  
 ويدخل تحت سواه الاسم والكنية وهو انما يجب تاخيره مع الاسم فاما الكنية فانت بالخيار بين  
 تقديم عليها وعكس قال بوجه في بعض النسخ وذا اجعل اخر اذا السما صحيا وهو احسن لسلكه  
 من ذلك ولو قال واحرف ذا ان سواها صحيا لم يرد عليه شئ ايضا لان سوى الكنية الاسم يلقى  
 لس التقي ابن قاسم كلام المالكية على عمومه فقال في شرح البيت اي اذا اجتمع اللقب مع غيره  
 اللقب وقدم الاسم والكنية ثم قال وفي بعض نسخ المالكية وذا اجعل اخر اذا اسما صحيا وما سبق  
 اولى لان هذه النسخ لا يفهم منها حكم اللقب مع الكنية واقعه ابن الصايغ فقال اذا اجتمع اللقب  
 مع احد قسميه وجب تاخيره ثم قال وفي بعض النسخ ثم قال وفي بعض النسخ وذا اجعل اخر ان اسما  
 صحب وفيه اخطال ببيان حاله مع الكنية ورجحها بعضهم واسمى والذي في التسهيل وتشرحه  
 الافتقار على تاخيره عن الاسم وكذا اقتصر ابن قاسم في شرح التسهيل لكن بمعنى تحليل  
 ابن مالك وجوب تاخير اللقب بانه في الغالب ينقول من اسم غير انسان كبطه وقف فلو قدم  
 توهم السامع ان المراد اسماء الاصل الاصل وذلك ما مون بتاخير جريان ذلك في الكنية ايضا  
 وفي شرح الكافية للرضى اذا قصد الجمع بين الاسم واللقب اي بالاسم او لانه باللقب يكون اللقب  
 اشهر لان فيه العمل مع شئ من معنى التفت فلواتى به او لا لا غنى عن الاسم ولم يذكر ابن هشام  
 في الشذور ايضا سوى تاخيره عن الاسم وكذا في القطر والجم مع كنى في بعض تعاليفه على المالكية  
 ومن خطه نقلت ما نص بوجوه اللقب عن الاسم والكنية لان اللقب موضوع للذكر  
 من حيث هو مدونه او مذمومة تحقيرا او تفعالا والاسم انى به مجرد توفيق الذات  
 فكان الاجدر بالتقديم ما يخص الذات والكنية كذلك لانها توضع لتعريف الذات  
 وايضا فالاسم والكنية يتقدمان وضعا واللقب يتاخر فناسب ترتيبهما في اللفظ كقول  
 في الوجود ثم ذكر النسخ التي اشهر اليها وقال ان النسخ المشهورة اولى لان في هذه اهلها  
 واخطاها نص ابن اللبنازي على ان اللقب اذا كان اشهر من الاسم يبدى به قبل الاسم

العلم سوى هذا المحدث فقط  
 رايتهم يدخلون السجلا اسمها فان لم يثبت فيها ولا في غير علم هو خرق بدون السجلا  
 الصوابه والخرق وح كجب جره لانفراف لم يسن ضابطها وسمى ما صدرت  
 بام او ام زاد الرضى او بابن او بنت وسبقه الى ذلك الامام فخر الدين  
 منه امور قال ابن عقيل ظاهر كلامه انه يجب تاخير اللقب اذا صحى سواه  
 ويدخل تحت سواه الاسم والكنية وهو انما يجب تاخيره مع الاسم فاما الكنية فانت بالخيار بين  
 تقديم عليها وعكس قال بوجه في بعض النسخ وذا اجعل اخر اذا السما صحيا وهو احسن لسلكه  
 من ذلك ولو قال واحرف ذا ان سواها صحيا لم يرد عليه شئ ايضا لان سوى الكنية الاسم يلقى  
 لس التقي ابن قاسم كلام المالكية على عمومه فقال في شرح البيت اي اذا اجتمع اللقب مع غيره  
 اللقب وقدم الاسم والكنية ثم قال وفي بعض نسخ المالكية وذا اجعل اخر اذا اسما صحيا وما سبق  
 اولى لان هذه النسخ لا يفهم منها حكم اللقب مع الكنية واقعه ابن الصايغ فقال اذا اجتمع اللقب  
 مع احد قسميه وجب تاخيره ثم قال وفي بعض النسخ ثم قال وفي بعض النسخ وذا اجعل اخر ان اسما  
 صحب وفيه اخطال ببيان حاله مع الكنية ورجحها بعضهم واسمى والذي في التسهيل وتشرحه  
 الافتقار على تاخيره عن الاسم وكذا اقتصر ابن قاسم في شرح التسهيل لكن بمعنى تحليل  
 ابن مالك وجوب تاخير اللقب بانه في الغالب ينقول من اسم غير انسان كبطه وقف فلو قدم  
 توهم السامع ان المراد اسماء الاصل الاصل وذلك ما مون بتاخير جريان ذلك في الكنية ايضا  
 وفي شرح الكافية للرضى اذا قصد الجمع بين الاسم واللقب اي بالاسم او لانه باللقب يكون اللقب  
 اشهر لان فيه العمل مع شئ من معنى التفت فلواتى به او لا لا غنى عن الاسم ولم يذكر ابن هشام  
 في الشذور ايضا سوى تاخيره عن الاسم وكذا في القطر والجم مع كنى في بعض تعاليفه على المالكية  
 ومن خطه نقلت ما نص بوجوه اللقب عن الاسم والكنية لان اللقب موضوع للذكر  
 من حيث هو مدونه او مذمومة تحقيرا او تفعالا والاسم انى به مجرد توفيق الذات  
 فكان الاجدر بالتقديم ما يخص الذات والكنية كذلك لانها توضع لتعريف الذات  
 وايضا فالاسم والكنية يتقدمان وضعا واللقب يتاخر فناسب ترتيبهما في اللفظ كقول  
 في الوجود ثم ذكر النسخ التي اشهر اليها وقال ان النسخ المشهورة اولى لان في هذه اهلها  
 واخطاها نص ابن اللبنازي على ان اللقب اذا كان اشهر من الاسم يبدى به قبل الاسم



كما في قوله تعالى المسيح عيسى ابن مريم فان المسيح لا يتبع على غيره بخلاف عيسى فانما يتبع على غيره كثيرا قال  
ولذلك تقدم القاب الخلفا لانها اشهر من اسمائهم ففي هذا تخصيص المطلق وجوب  
تأخير اللقب ووجه لما عجل به الرضي **الشيخ** قال ابن الصايغ لم يتوخى ابن مالك لاجتماع  
الاسم والكنية فيهم جواز تقديم كل وتأخيرها قاله الاول في تقدم غير الاشهر وقال الثاني  
في تعليقه لا اعلم لم يضاف في الكنية مع الاسم والظاهر مع سكونهم جواز الامر من لانا منكم  
**قول الثاني** وان يكونا مؤدبين فاصف حتمية امران الاول هذا ذهب جمهور البصريين  
وذهب بعضهم واكوفيون الى جواز المتابع ايضا بدلا او عطف بيان والقطع الى النسب  
باضمار فعل والى الرفع باضمار مبتدأ وهذا ما رجحه المصنف في سياسته والكافية والتسهيل  
وشرحهما وابن هشام في الجامع وجزم به في التذود واعتذر الناظم في شرح التسهيل عن  
سبويه في كونه لم يذكر غير المضاف بانها على خلاف الاصل فبين استعمال العرب لهما اذ  
لا يستند لهما الا السماع بخلاف المتابع والقطع فانهما على الاصل الثالث في قال ابو حيان  
وابن قاسم جواز المضافه مقيد بعدم المانع فان كان الاسم مانعا منها لم يصف نحو الحاشي  
كرز **قول التذود** في المسئلة او تابعها او زاد في الجامع او مطلقا ولا بد منه **قول**  
**التذود والثاني** والعبادة لهما والاسم الذي رد في يجوز فيه القطع ايضا كما بينها  
عليه في التسهيل والجامع قال ابن الصايغ وبجوابه انه اذا قطع فبتقدير هو او  
فلم يردف الا المحذوف ولم يردف الا اول قاله يجوز ان يكون معنى قوله اتبع اي جعله  
تابعاً وقد استقر في التابع جواز القطع كما سياتي **قول الثاني** ومنه منقول افضل  
ودوارد تجا ليس في كلامه تصرع بانحصاره في القسمين ولا بعدم ذلك وبالاول صرح  
الناظم في التسهيل والكافية وابن هشام في الجامع وبالثاني صرح ابو حيان فقال  
في شرح التسهيل تقسيم العلم الى قسمين منقول ومرتجل بالنظر الى الاكثر والافالذي  
علمية بالعلم لا منقول ولا مرتجل قوله واذ نادى ابن هشام فقال انه ليس  
بمرتجل بل منقول من جميع اده وهي فعله من لوده كقربة وقرب ثم ابدلت البقرة  
واو لانضمامها كما في اجوه وافست ونادى ايضا في مديج الذي مثل له في الكافية  
فقال انه منقول من مديج اسما للجميل الصغير نقله ابن سيده قوله وجملة الى اخره  
قبل مقتضى كلامه انحصار المركب في الانواع الثلاثة وان ما عداها مؤنود وقد صرح بذلك

في التسهيل حيث قال وما عرى من اضافة واسناد ومنهج يفرد وما لم يفرق لم يفرق  
الامر كما قال لانه يرد عليه اشياء كثيرة من المركب نحو ما تركت من حرفين كما نانا واوحرف  
او اسم كيازيد او حرف وفعل كقد قام قال ابن هشام وعن هذا جوابا بان احدهما  
انه انما تفرص لذكر ما ورد عن العرب من المركب واما تركيب الحرفين فلم يرد عن العرب  
التسمية به والثاني ان تركيب الحرفين وما ذكره من شبه تركيب الاسناد لان هذا الخلق  
قوله ان يغيرونه ثم اعربا فيه امور الاول ليقبل لم يبين كيف يعرب واعرابه اعراب بال  
واجب بانه يبين في باب الثاني لا ينحتم فيه الاعراب المذكور بل يجوز فيه البناء على عشر  
واضافة صدره الى عجزه الثالث قيل لوخذ بناها تم بويته من مفهوم الشرط واما الجملة  
فليس في كلامه تصرع ببناء لهما وان اخذ من ذا مفهوم لقب وهو غير معتبر واجاب  
ابن الصايغ بانها مفهوم صفة لا لقب فان قوله ذا في قوله هذا المثار الى القريب  
يعرب لا محذور في حاله مشروطة بكذا قال على ان العلم الجملة لا توصف باعراب ولا بنا  
بل هو محكي قوله ووضعوا البعض الاجناس علم كعلم الاشخاص لفظا وهو علم في نفسه  
ما ذكره في شرح التسهيل ان اسامه ونحو ذكره وانه في السباع كما سدد وقال ابن قاسم بوجه  
الواضع من اسامه واسدي في الاحكام اللفظية يؤذن بفرق من جهة المعنى وما قبل في ذلك ان اسد  
اوضع ليدل على شخص معين وذلك الشخص لا يمنع ان يوجد منه انت لوضع على السباع في جملتها  
 ووضع اسامه لا بالنظر الى شخص بل على معنى الاسدي المنقولة التي لا يمكن ان يوجد خارج  
الذهن بل هو موجود في النفس ولا يمكن ان يوجد منها اثان اصلا في الذهن ثم صار اسامه  
يقع على الاشخاص لوجود ما هو ذلك المعنى المفرد الكلي على الاشخاص والتحقيق في ذلك ان اسم  
الجنس هو الموضوع للحقيقة الذهنية من حيث هي فاسد موضوع للحقيقة باعتبار حضور  
الذهني الذي نوع الشخص لمصاح قطع النظر عن افرادها ونظيره المعروف باللام التي  
الحقيقة والمادية وبيان ذلك ان الحقيقة الحاضرة في الذهن وان كانت عامة بالنسبة  
الى افراد ما فهي باعتبار حضورها فمداخص من مطلق الحقيقة فاذا استحضرت الواقع صورة  
الاسد ليضع لهما شكل الصورة الكائنة في ذهنه خرسه بالنسبة الى مطلق صورة الاسد  
فان هذه الصورة واقعة لهذا الشخص في زمان ومثلها يقع في زمان اخر وفي ذهن اخر  
والجميع مشترك في مطلق صورة الاسد فان وضع لهما من حيث خصوصياتها فمعلوم الجنس من حيث



عموماً في اسم الجنس وفي كلام سيبويه ايما الى هذا الفرق استعمل ابن الصايغ ظاهراً  
المصنف في شرح التيسيل انه واسم الجنس سوى في المعنى وهو علم الشخص سواء في اللفظ  
وكذا في المعنى اي ليس وجماعه فهو في التعريف نظير المعروف باللام الجنسية والذي ينفق  
عن شيخنا العلامة علي الدين القنوي ان بين علم الجنس وقانون موضوع علم الجنس الماهية  
والحقيقة الذهنية باعتبار شخصها في الذهن وفي الخارج فالشخص الذهني يجمع بين العلم  
ويخرج اسم الجنس المنكروا والمخصص الخارج ليقول من العلم ونظير علم الجنس المعروف باللام حقيقة  
ونظير علم الشخص المعروف بلام العمدة قال ابن فلاح فوق الفوق بين اسما واسم اسد  
موضوع لكل فرد من افراد النوع على سبيل البدل فالتعدد فيه من اصل الوضع واسما  
موضوع للحقيقة المتخذه في الذهن واطلق على الواحد الخارج لوجود الحقيقة ويلزم من  
ذلك التعدد في الخارج فالتعدد فيه ضمناً لا قصداً **باب الاشارة** اخبر في الاشارة  
الكبرى والتيسيل عن باب الموصولة والصواب ما مضى لا مقدم عليه في الوتيرة **قول الكافي**  
اسما الاشارة ما وضع لشيء اليه فيه احران الاول قال في التيسيل في شرح التيسيل اسم الاشارة محصور  
بالعد فهو مستغن عن الحد فترك الالفية والشذوذ حده احوال الثاني قال في التيسيل بهذا التعريف  
انما يصح عند من يعرف الاشارة ويعرف المشارة وبجمل الاسما التي هي الفاظ الموضوعات  
للاشارة في اصطلاح هذا الفن وفي المتوسط عرف اسما الاشارة الاصطلاحية بالشار اليه اللغوي  
المعلوم فلا يلزم تعريف الشيء تعريفاً دورياً او بما هو اخفى واما هو مثله قوله وفي خمسة  
ذات المذكر والمؤنث تاوتى وتوذه ليس كما ذكر من المحركات هي احدى عشرة المذكورة  
وذي وذه وتو بكرها وذهي وتحي بالاشباع وذات بدنية على الهم ذكر الجميع في  
التيسيل والكافية والجامع واقتصر في الالفية على ذي وتو وتاوتى وفي الشذوذ على  
ذي وفي **الالفية** بذى وذه تي تا على الاثنى اقتصر احسن منه قول الكافي الكبرى  
ذات اتي تاذ على الاثنى اقتصر لانه زاد فيه ذكر ذان فكانت المختصرة منها احق بالاجاز  
والجمع قوله ذي قال ابن هشام في حواشيه ان قيل ذكر ابن بشعون انه لا يستعمل في  
الاباها او بالكاف قلت ذاك الذي يستعمل في اشارة واما هذه فاما على تلك **قول**  
**الالفية** وذان فان المثني المرتفع هو اختياره ان يصح التثنية في اسما الاشارة و  
الموصولة لا معربه ومذهب المحققين كالفارسي ان ذان وتان وذين وتين ليست

تثنية

تثنية حقيقة بل هي الفاظ وضعت للمثني واستند الفارسي على ذلك في التذكير بان  
التثنية يستلزم تقدير التنكير لا تترك ان العلم اذا ثني قدر تنكيره واسم الاشارة  
لازم للتعريف لا يقبل التنكير قوله والعبارة الكافية وجمعا او لا قال ابن الناطم  
واكثر ما يستعمل فيمن يفعل قوله والعبارة لها محدود او مقصورا زاد في الالفية  
والحد او في الشذوذ وبه النص قال ابن يعيش في شرح الفصل المقصور والحدود  
ضربان من ضرب الاسما المتكئة اذا افعال والحروف لا يقال فيها محدود ولا مقصور  
وكذلك الاسما غير المتكئة نحو ما وما وذ لا يقال فيها مقصور لعدم التمكن وتثنية حرف فاما  
قوله في ها ولا وهو لا محدود ومقصود في العبارة لما يقبل بل اللفظان فيها قالوا  
مقصود محدود مع ما في اسما الاشارة من شبه الظاهر من جهة وضعها والوضع لها وتصغير  
**قول الكافي** وقال في القرب وذاك للمتوسط وذاك للبعيد هو من هذا الجمهور في  
القسام المشار اليه الى ثلاث مراتب واختار ابن مالك القول الثاني وهو انحصار في  
مرتين قري وبعدي وبه جزم في الالفية والكافية وقال في شرح التيسيل انه الصحيح  
من كلام المتقدمين ولبه الصغار سيبويه وشي عليه في الشذوذ والجامع القطر  
ونقلوا ان ذلك لغة الحجاز وذاك لغة تميم واعتمد على هذا النقل في الكافية فقال  
واللام للحجاز بين وذكرك ذاك عن تميم اعتمد ووافق الجمهور في سبيل المنطوق بالذكر  
ما يؤخذ منه ان المراتب اربعة فانه قال والمؤنث تي وتا وذه ثم تيك ثم تلك ثم تالك  
فقطف تالك يتم على تلك التي هي الثالثة ولم ار ذلك لغيره قوله ان الكاف  
يلحق اسم الاشارة هو خاص من الفاظ المؤنث تي وتا وذي فقد نص عليه في الجامع الما انه  
استقطب في تبعاً لتعلب فانه منع من الحاق الكاف بها ايضا **قول الالفية والشذوذ**  
بالكاف حرفاً زاد في الكافية الكبرى مثله اذا اسما تلي وفي التيسيل يثنى احوال الخطاب  
بما بينها اذ كان اسما وقد اوضح ذلك ابن الحاجب في التعريف **قول الالفية**  
واللام ان قدمت هاء مستندة تمتع اللام ايضا في المثني والجمع في لغة من رده وقد استثنى  
في الشذوذ والكافية وزاد في الكافية ان البعد في المثني يعرف بالتشديد وفي الجمع بزيادة  
فقال ذاك وتالك شذوذ ولا يك مثل ذلك قد قدح ابن مالك في كون التشديد  
يدل على البعض بوجه حيث لا كاف ثم ظاهراً كلام ابن الحاجب ان اوليك للمتوسط وهو واحد



العولين و به جزم ابن مالك في سبيل المنظوم وقيل انه للبعيد كاوليك وان للمتوسط اولى  
ويروى عليه ان البصر من لا ينددون ذنوبك منك فلا يعلم من كلامهم بالبعيد فيها  
وقد نصوا على انه يعلم بزيادة ما بدلا عن التشديد فيقال ذنوبك وذنوبك ويكون  
في حال الالف الا انه جائز معها ومع الياء لانهم قولهم والعبارة للكافية ولحقها حرف التنبيه  
فيه امور الاول في حرف التنبيه ايها فالتشديد وها التنبيه صرح الثالث في  
التسهيل والكافية الكبرى والجامع على ان نحوها للمحذوفين والمقرون بالكاف قليل  
الثالث استثنى ابن مالك في شرح التسهيل المتن والجمع المقرون بالكاف فقال ان ما  
التنبيه لا يصح فلا يقال ما ذاك ولا هذا وليك قال لان واحدة ذاك وذاك فحل على  
متناه وجمعه لانها فرعاه وحمل على متني ذاك وجمعه لتساويهما لفظا ومعنى قال ابو حيان  
وهذا بناء على ما اختاره من انه ليس للمشار اليه الا مرتبتان وقد ورد السماء بكلا  
ما قال في قوله شعير من يتولى كفن الضال والسر وهو تصغير هو لا يكن وبه  
صرح في الكافية الكبرى فقال وبالمكان اخصص بها الى اخره وذكر في كنهه على حاشيته  
والتسهيل ان هناك وهناك وهنا بالتشديد قد يترتب للمرمان كقوله تعالى  
هناك تبلوا كل نفس على اسلفت وقول الشاعر واذا الامور عاظمت وتشابهت هناك  
يعترفون ابن المغيرة وقوله حنت نوار ولات هنا حنت قال ابن هشام في الجامع  
قد يستعار هناك وهنا في هذا الشدد فانها تلحقها صرح به في بيانه الثالث  
نص ايضا على دخول الكاف في هذا دون ما بعده وهو صحيح في غير صحيح في هذا وهذا  
فانما تلحقها كما صرح به في التسهيل الرابع قوله وبه الكاف صلاظا به مساواة لما في تصرف  
كافه وليس كذلك كما صرح به ابو حيان وغيره بل يلزم حاله واحدة وفي الجامع لابن هشام والقوم  
في كاف من الفقه والافراد **باب الموصول قول الكافية** الموصول ما لا يتم جزا الا بصلته  
وعايد فيه امور الاول قال ابن قاسم في شرح الالف الموصول محصور بالحد فهو مستغن  
عن الحد ولذا تركه في الالف والكافية الكبرى لكن حره في التسهيل وتركه ابن هشام  
في الجامع والقطر وحده في الشذوذ وان في قال السبلي هذا التعريف انما يصح لمن يعرف  
الموصول والصله لغة ولا يعلم ما يطلق عليه في اصطلاح النحاة الثالث قال السبلي هذا الحد  
يسئل من الموصوفه فانها لا تتم جزا الا بصلته ولا بد في صفتها اذا كانت جملة من عايد الرابع

قال السبلي

قال السبلي ويسئل ايضا بالحروف الموصولة فانها تتم جزا الا بصلته وعائده في صلتها لفقدان الالف  
قال فان قلت قلت كلامه في الاسماء في الحروف قلت كلامه في مطلق الموصول الخامس قال السبلي  
يرد عليه ايضا المصادر العاملة وافعل التفضيل فانها موصولات وهي سما ولا عايد من صلتها  
عليها وتسمى موصولات بالانفاق قلت ولا يرد شي من ذلك على قول الشذوذ ما افتقر الى الوصل  
بجمله خبره او وصف صحيح او ظرف او مجرور تامين والى عايد وفي التسهيل ما افتقر الى  
الى عايد الى اخره وقال في شرحه احتراز من النكرة الموصوفه بجمله فانه حسن وصفها بها  
تفتقر اليها والى عايد لكن الوصف بالاصالة المفردة الذي تعدي به الجملة ويعني ذكره عندها  
فلا افتقار الى ما يؤول به لا اليها وان صدق في الظاهر انها مفتقرة فلا يصدق على الافتقار  
اليها ان كان ابرا وشبه قول الكافية منظوم عايد وجمله وما اشبهها موصول الاسماء فاعلم قال في  
شرحها ذكر المذموم ليخرج الموصوف بجمله السادس زاد في الشذوذ بعد قوله والى عايد او  
خلفه وكذا في التسهيل ليشمل ما وقع الربط بالظاهر الذي هو الموصول من حيث المعنى كقوله  
وانت الذي في دهره اطعم وقد ينصرف الى الحاجب بان ابا على قال في التذكرة من التاك  
من لا يجيز هذا وقال بعضهم هذا لم يجزه بسببه في خبر المبتدأ فاحرى ان لا يجيزه في الصلة  
السابع قال ابن مالك في النخبة الاولى ان يقال ما لا تتم افادته الا بصلته وعائده لان اللذان  
والثان وايهم هو اشد معرفة هل بجي الصلاة والاعراب دليل عامها **قول الالف**  
موصول الاسماء الذي اى للمذكر ليقابل قوله الا نفي التي قول اسم والياء اذا ما تنيا لا تثبت قيل  
منهم انها لا تحذف حال الافراد وليس كذلك بل تحذف كما صرح به في الكافية والتسهيل والجواب  
انه حكم بوجوب الحذف في التنبيه ومفهومه انه غير واجب في الافراد وهو كذلك قوله اوله العلل  
ظاهر في اعرابه وهو اختيار كما مر قوله ان تشدد فلا ملأه والنون من ذين وتين شدد الصواب  
البصر من ان ذلك خاص بالالف في البايين واما مع الياء فممنوع وصورة الكوفون مطلقا وصحة  
المصنف في كتيبه وسائر المتأخرين قوله وتعلويف بذلك قصد انه من البصر من انه في الالف  
دليل على البعد قد تقدم قوله جمع الذي الاول الذي فيه امور الاول قيل ليس بمتساو بين  
لان الاول للعاقل وغيره والذين للعاقل فقط قال ابن عقيل وشي عليه في الجامع قلت  
هذا ادراك ابن عسور والذي مشي عليه المؤلف في التسهيل استواءهما وانما للعاقل  
فقط وقال ابن قاسم انه المشهور الثاني في اطلاق الجمع عليها محذور قال ابن الناطق وليس



جما الذي لانه مخصوص بن يعقل والذي عام له ولغيره فلو كان الدين جماعه لساواة  
في العموم لان دلالة الجمع كدلالة الواحد المكرر بالعطف قال ابن الصايغ وفيه نظر اذا الذي  
يطلق على العاقل وغيره فيجوز ان يرد الجمع عليها حواذ بها العاقل ولا يجمع على الذين مراد  
بها غير العاقل الاختلاف به كما يجمع بالواو والنون صفة العاقل والاختلاف به لا المنفرد  
بما لا يعقل ثم قال ولو قيل بان الدين جمع والذين ليس بشئ اذ اليا تحذف من جمع المنقوص  
دون التنبيه لكان رايه الثالث قد يستعمل الذي بمعنى الجمع ايضا كما قال في الكافية  
وموضع الدين يكثر الذي ان كان مفهوما جزاء به احتذى او كان مقصودا به الجنس فالتحق  
هذين فتراعلما قيل فيحتمل ان يكون مفردا وعبر به عن الجمع وان يكون جمعا صدف تونه  
الرابع هل الاولى هذه التي يستأر بها فتكون من المشترك الظاهر ام لا قال ابن قاسم **اولا**  
الاشارة ترسم بواو رايده بعد الالف دون الموصول لان استعمالها بالالف واللام  
كاف في التوقفة الخامس قد عمد الاولى في لغة حكاهما في التسهيل السادس من جموع الذي  
اللاتي بالياء وقد يعرب بالواو في لغة ذكره في التسهيل وهذه الامور سوى الثاني واردة  
على قول ابن الحجب والذين والاولى قوله باللات واللاتي التي قد جمعا فيه امران الاول  
زاد ابن الحجب اللاتي واللاتي باليات واللاتي محذوف الياء والياتها وزاد في  
الكافية والتسهيل اللواتي بالواو بالقصر فيها واللوات بالمد واللات مكسورا معربا باعراس  
اولات والثاني اطلاق الجمع على هذه ايضا تجوز وانما هي اسماء جمع وفي شرح التسهيل  
تفصيل قال انما الصحيح ان الذين جمع الذي حواذ به من يعقل وان اللات جمع اللاتي  
مرادف اللاتي وكذا اللوات واللواتي جمعان للاتي واللاتي على حد قولهم في الهادك وهو  
العنق العوادك واما اللاتي فيحتمل ان يكون اسما للجمع لانه ليس على بناء من ابنه الجمع  
يحتمل ان يكون جمعا لانه تنضم حروف التي ويعتبر كونه مخالفا لانية المجموع كما اعتق في  
اللتها كونه مخالفا لانية التصغير لم يكن ذلك مانعا من تصغيره واما اللوات والاولى  
وغيرهما من الموصولات على جمع فاسما مجموع لانها لا تنضم حروف الواحد وذكر ان اللوات  
واللوات اصلها اللاتي واللواتي فحذفوا الت والياء قاله الاظهر عندي ان الاصل في اللوات  
اللوات وفي اللوات اللوات ثم قصر قوله واللاتي الذين نذرا ووقفا فانه ان يلبس على فنده وهو  
وتوع الاولى كاللتي وقد نبه عليه في التسهيل **قول الشذور** ومن للعالم زاد في الجامع وغيره

منها

منزلة منزلة او مقارنا او مخالفا لهما من لا يستحب لضمه من يشي على بطنه ومنه من يشي على  
وكذا في الكافية الكبرى **قول** وما لغيره زاد في الجامع او لا انواع من يعقل اوله ونحو الطاء او  
للمشكوك فيه نحو فانكحوا ما طاب سمعها لاية ونقول انظر ما كالح ثم هذا الذي ذكره نص ابن  
مالك في الكافية وشرحه على خلافه فانه قال من كسب من يعقل وما صلب للصنفين لكن الاول ما  
من لا يعقل قال ابن الصايغ فعلم هذا اطلاق ما على العاقل بطريق الاصل والاطلاق من غير  
لجواز التقلب قال لو قيل ان وضع من لمن يعقل وما لا يعقل وكل من الاطلاق لجواز التقلب  
غلبا لعاقل تارة لشرفه وغيره لكثرة كان قولا قولهم والقلت لم ادر من كل خلافا هل  
بجملتها موصول او اللام فقط كما قيل نذرك في اللام لكونه وحيا لانه هنا اتجا لكون المفهوم محبا لانه  
الجزم بانها بجملتها الموصول خصوصا قول ابن الحجب والالف واللام وعبر في الموضع  
باللام فقط ونص ابن مالك في شرح الكافية بناء على ان التعيين بالاحسن من الالف واللام  
كما يقال هل وقد **قول الالف** وهكذا ذو عند طي شهر فيه امران الاول ما ذكره  
من ان ذو تطلق عند طي الموت هو الجزم به في سائر كتب الصنف وفي القطر  
لا ابن هشام وخالف في الجامع فقال ذو لكل مذكرو ذات لكل موت وتختصان  
بطي ومنهم من يصرهما ومنهم من يوجبهما ومنهم من يستعمل ذو والجمع فحكى العموم عن بعض  
طي بالاول ويوافق قول ابن الصايغ الالف في اشتع اطلاقا على الموت ولا يعقب عليه  
في البيت لان قوله وكالتي ايضا ليهن ذات كالحج الموت من ذلك العموم انتهى كبر الذي  
صرح به في الكافية والتسهيل وشرحهما الاطلاق على الموت ايضا الثاني لم يتفرض  
هنا ولا في سائر كتب التنبيه دوو جمع ولا للتنبيه ذات كما تعرض لجمعه لانه في شرح التسهيل  
نارح ابن عصفور في ذكر ذلك لكن تعقبه ابو حيان بان النودي وابن السراج نقلوا  
عن العرب ما نقله ابن عصفور وقد جزم به ابن هشام في الجامع كما نرى **قول الالف**  
وذا بعد ما الاستفهام فيه امران الاول ظاهر انها لا يكون موصولة اذا تعبت  
بعد من الاستفهامية وهو قول اختاره ابن اليبادي والاصح خلافا وقد جزم به  
في الالفية والشذور الثاني بغير شئ اخر وهو ان لا تعلق ذكره في الالفية والشذور قال  
ابن قاسم والالف بان تركب مع ما يصير اسما واحدا زاد ابن الصايغ او تزداد بشرط  
ثالث وهو ان لا يكون للاشارة ذكره في التسهيل وقد اهل في الالفية والشذور قال ابن قاسم



بوصوحده وذكر بعضهم ان ذلك يؤخذ من قوله اذا لم تلغ لان التي تقبل اشتراط عدم  
 الالف ليست ذا الالف تارويه حكاية ابن الصايغ بقوله **قول الالف** ومثل ما اذا بعد  
 استفهام امين اذا لم تلغ في الكلام قال ابن هشام في حواشيه مقتضى ظاهره منحة وقوع الالف  
 مع كل من النقطتين من وما ومع كل الالف مع كل اعني التركيب قال وانما ركبت مع ما  
 لانها بهمه كلها وتبعه ابو البقاء لان ما اشد ابهاما من من اذا كانت من لمن يعقل ولم  
 يفرق غيرها وهذا الخلاف في الالف بالتركيب فالالف بالزيادة فتواعد البصريين  
 تاياه معهما واجازة بعضهم معهما انتهى وهذا الكلام وارد على قول الشذور وذا بعد ما  
 او من الاستفهام مستين ان لم تلغ بخلاف قول الجامع وذا ان لم تلغ ووليست استفهاما  
 بما او عن تنبيه قد ردها دالكه واحده موصولة قال جامع مهمم السرافي وابن خروف  
 في بيت الكتاب وعي ما اذا علمت ساقية وليس في الموصولات ما هو مركب سوانا  
 قولهم والعبارة للالفية وكلها يلزم بعده صلة قبل مقتضى قوله يلزم انها لا تحذف وحذفها  
 جاز اذ ادل عليها دليل وقصد الابهام ولم تكن صلة الكقولة نحن الاول فجامع حركتك  
 ثم وجههم السنا واجاب ابن قاسم بان المراد تلزم لفظا او تقدير او هي لازمة بتمه وان  
 حذف لفظا قولهم والعبارة للالفية على ضمير لا يثبت في امران الاول قد حلف الضمير  
 ظاهر هنا بمعناه كما تقدم وذكره في الشذور الثاني استثنى ابن الصايغ بضاد معجم وعين  
 حمدا ما اذا عطف على الصلة بالفاجلة شتملة عليه فاجازة هؤلاء الصلة منه نحو الذي يطير  
 الذباب فيغضب زيد لمحصل الارتباط بالغا وصيرود تمامه واحدة **قول الالف**  
 وجده او شبهها الذي وصل به شرط الحمد اف تكون ضمير نص عليه في كتبه وقد ذكره ابن الحارث  
 والشذور وغير تعجبه وان قلنا ان التعجب خبر كما قال ابن قاسم غير الاكثرين وجزم به النيلي  
 ولا استدعيه لكلام ساق فيخرج نحو ما الذي صته ابوه قائم نقله ابن قاسم عن المغاربة وجزم  
 به ابن الصايغ والنيلي وقال انه احتراز عن الجملة الاستدراكية قال في شرح الكافية ولا توصل  
 بحملة لا يحمل معناها احد نحو ما الذي حاجباه فوق عينيه قال في شرح التسهيل والمشهور  
 عند النحويين اشتراط كون الجملة الموصولة بها مفعولة وقد يراد به الجنس فتوافق قد  
 صلتة نحو كسل الذي فيفق بما لا يسمع وقد يقصد تعظيم الموصول فتبهم صلتة نحو فاوحى  
 الى عبده ما اوحى وكذا قال في الكافية الكبرى وشرهما وهذه الشروط واردة على الكافية

والشذور

والشذور وفات ابن الحبيب ان ينسب على شبه الجملة وهو الطرف والمجور وشوطها  
 ان يكونا تامين وقد ذكره في الشذور ونسب في الكافية الكبرى والتسهيل ان يتعلق  
 في هذا الباب لا يقدر الا فعلا كما استقر وكقوة **قول الشذور والالف** والعبارة لها  
 وصل الالف واللام اسم فاعل ومفعول فيه امران الاول ظاهره انه لا يوصل بالصفة  
 المشبهة وهو ما جزم به صاحب البسيط ورجح ابن هشام في الجامع والمغني والذي  
 رجحه ابن مالك جواز الوصل بها وتبعه ابن قاسم وابن الصايغ وهي داخل في قول الالف  
 وصفه صرحه ووافق ابن هشام في القطر فقال هي وصف صريح لغير تفصيل الثاني  
 ظاهره ايضا انها لا توصل بالمضارع وهو مذهب الجمهور وصح ابن هشام في كتبه  
 واجازة ابن مالك في جميع كتبه الجواز بقوله وانما ليس بضرورة وقد ذكره في الالفية **والالف**  
 ووصلها بمعرب الاسما قل قبل او رد عليه انها لا توصل بمضارع مصاحب لام الامر  
 ولام النفي اتفاقا **كتاب ابن الصايغ** بان وصلها بالمضارع حل للمعالي  
 غير ما من الموصولات وتقدم اشتراط الخبر في صلتها قلت لم يقع له في الالفية ذكر قولهم  
 واتي زاد ابن الحبيب واينه وطار كلامه ان اية كاه في الشهرة ويوافقه قول الجوزي ان الثاني  
 بالالفية اشهر لكن في التسهيل وقد توثق بالتالفة وهو ظاهر في كتبه وكن ابن كيسان ان اصل  
 هذه اللفظ يتنوعها ويجمعونها ولذا قال ابن هشام في الجامع وقد تنصرف **قول الالف**  
 وهي معربة وحدها الا اذا حذف صدر صلتها ما دق بصورين ما اذا حرف مضافا ايضا وما  
 اذا لم يصف الموقوف اختصارا لبنا بالحالة السامية وهو المذكور في المانية والشذور وما  
 الاولى فالمعروف فيها الاعراب وادعى ابن مالك الاتفاق عليه في الكافية وعند حذف ما  
 تصاف فليس في اعراجه خلاف لكن نقل ابو حيان عن بعضهم انه قال بالبناء في هذه الحالة  
 ايضا قيا ساعا تلك الحالة ووافق الرضي ثم القول ببناء في الحالة المذكورة مذهب سيويه  
 والجمهور وعلى الشدة افتقارها الى ذلك المحذوف وهذه القول غير صحيحة لوجودها  
 في حال حذف الصدر والمضاف اليه معا بل اولى مع ترجيحهم الاعراب حينئذ او انقام  
 عليه وقد غلط الزجاج سيويه في ذلك وقال ابن مالك في شرح التسهيل ان القول باعرابها  
 ابد اقوى لانها تعرب في باب الشرط والاستفهام ابدا قولا واحدا فكذا الموصولة **قول**  
**الكافية** والعايد المفعول يجوز حذف فيه امران الاول انه يفهم ان المرفوع اذا كانت

الالف

والالف



مبتدأ بشرطه والجوهر بوصف او بحرف جزر الموصول بمثل كما ذكره في المالفة وقد ورد عليه  
صاحب المتوسط ان في شرط حذف العايد المفعول ان لا يكون ضميرا منفصلا فلا يحذف  
من جاي الذي اياه ضربت لسلايقوت فائدة الانفصال **قول المالفة** وفي هذا الحذف  
الى اخره لم يدكر حذف العايد اذا كان مبتدأ سوى شرطين طول الصلة وعدم صلاحية  
الباقي للموصل بان لا يكون جملة ولا شبهها وبقي شروط اخرى ان لا يكون بعد حرف يعي نحو  
جا الذي ما هو قائم ولا بعد لولا هو اكرومك ولا معطوفا كوجا الذي ريد وهو منطلقا  
ولا معطوفا عليه كوجا الذي هو ريد فاضلا ولا بعد اداة حصر كوجا الذي ما في  
الدار الا هو والدي انما في الدار هو نقل هذه الشروط ابو حيان في شرح التسهيل  
والتابع وقال ابن الصايغ بشرط ان لا يكون معطوفا عليه لم يره الفراء وابن السراج بشرط  
ان لا يكون بعد لولا محتاج لانه ليس في الصلة غيره حتى يطول او يقتصر بشرط ان لا يكون بعد  
نفي يعلم من ذكر تصدده حيث قال وصدر صلتها ثم قال بشرط ان لا يصح الباقي للموصل يعلم ايا وعبر  
وليس في ظاهر لفظ اختصاص في كغيره اي قال قوله وان لم يستطع فالحذف نذر ولم يجعل  
ضرورة دعيا لمذهب الكوفيين فانهم يحيزون ذلك وهو فيصح في قول جواز للتولين واحداث  
قول ثالث في مثل ذلك جازا من قوله ان انتصب بفعل او وصف فيه امور الاول قد يفهم  
كلامه استوائها وليس كذلك فان حذف المنصوب بفعل اكثر من حذف المنصوب بوصف الثاني  
شرط الفعل الناصب ان يكون تاما فلا يجوز الحذف من جاي الذي لسه يند قال ابو حيان ونقل  
ابن قاسم عن قوم وقال فيه ونقله ابن قاسم عن قوم وقال فيه نقله ابن الصايغ لا يحتاج الى اخرجه  
لانه في الاستثناء لا يجوز الوصل الا ضرورة فالوجه الانفصال ومعه لا يحذف الثالث شرط الوصف  
الناصب ان لا يكون صلا لا فان كان نحو الضاد بها هتدم يحذف الحذف عند الجمهور لكن جوزه في التسهيل  
بقوله الرابع شرط ابن عصفور في العايد المنصوب ان يكون متعينا فان لم يتعين لم يحذف  
نحو جاي الذي ضربته في دارة قال ابن الصايغ وذلك يوحذف من قول الناطم ان صل الباقي لموصل  
مكمل قوله كذا كحذف ما بوصف حفصا شرط الوصف ان لا يكون عاما لما ذكره في التسهيل  
والكافية الكبرى قوله كذا الذي جربا الوصل جرفيه امور الاول قيل لا يوحذف من كلامه  
الا شرط واحد وهو اتفاق لفظ الجارين وبقي شرطان ذكرهما في التسهيل اما في معانيهما  
واتفاق متعلقهما فلا يجوز الحذف في مررت بالذي مررت به على ريد ولا وحت بالذي

مررت به

مررت به واجاب ابن قاسم بان المعنى يوحذف من كلامه لان بالنسبة مثلا غير ما التقدير فلم يفرق  
اللفظان والثالث يوحذف من تمثيل الثاني قبل ثلثة شروط اخر ذكرها غير الناطم ان لا يكون  
ثم ضم اخر يصح للعود كحور مررت بالذي مررت به في دارة وان لا يكون نايبا عن الفعل كحور مررت  
بالذي مررت به ولا محصورا نحو مررت بالذي مررت الابه واجاب ابن قاسم بانه ذكر من  
الشروط ما هو خاص بالباب والشروط المذكورة لامور اخرى من ابواب اخر وقال ابن الصايغ  
ان الاول يوحذف من قوله ان صل الباقي لموصل بكم الثاني في العايد فيه في موضع رفع فهو من وصل  
العايد المرفوع والثالث لم يتحد فيه العامل لكن يرد عليه ما مررت الابه وقد يقال ان الحذف  
استغنى بعرض ان الابه لا يحذف بعدها المستثنى الثالث يجوز الحذف لوجر الموصوف  
بالموصول بالحرف المماثل ذكره في التسهيل او المضاف الى الموصول كحور مررت بعمام الذي مررت  
الرابع ذكر الناطم في شرح الكافية جواز الحذف اذا جرب بالحرف المماثل عايد على الموصول بعد  
الصلة قوله ولوان ما عال محلس فوادها نفسا استلين به لان الجندل لكن نازعه  
ابو حيان وقال ان الحذف في البيت ونحوه ضرورة الى نفس ذكر الناطم في التسهيل وشرحه  
بجوز الحذف في البيت وان لم توجد الشروط فيما اذا الفعل الحرف الجار نحو الذي سرت يوم الجمعة  
اي فيه والذي رطل بدهم لم اى منه قال فحسن الحذف تعيين المحذوف كما حسنه في الخبر والموصول  
والا لا استطالته وخالفه ابو حيان فقال لم يذكر ذلك احد في الصلة وانما ذكره في الخبر ولا ينبغي ان يقال  
عليه ولا ان يذكر عليه الاسماء ثابت عن العرب السادس جميع ما تقدم من الشروط في حذف العايد  
كل ما اذ لم يكن بعض مفعول الصلة فان كان بعض مفعولها جاز حذفه مطلقا بلا شرط نحو ان الذي قلت  
يوجد قلت انه ياتي او نحو نص عليه **قول الكافية** وتامة بمعنى الشيء وهو مذهب الجمهور لكن اثبت ابن  
حروف ونقله عن سيبويه في نحو ان تبدوا الصلقات فنعما هي ودفعه دقانا عما قوله  
وصفة موزاي قوم ملوه بخولا وما جذع قصير انفة قال ابن مالك المشهور خلافه وان حرف  
منبجلا وصف لا يبق بالحذف والقول بريادتها اولى لان زيادة ما ثابت في كلامه وليس في كلامهم  
مكررة موصوف بها جامدة كجود ما الا وهي مودفة بمكمل نحو مررت برجل اي رجل قال الحكم عام ما المذكور  
بالاسمية واقتضا الوصفية حكم بما لا نظره فوجب اجتناب به انتهى قوله ومن كذلك الا في التمام هو مود  
الجمهور ودفعهم الى ان من يقع مكررة تاليفا وهو مذهب سيبويه في التي قوله واي واية كمن  
قال انيس ليس كذلك فان ايا توصف بها التكررة الامر كما قال بلا خلاف بل زاد ابن مالك انها



نفع حاله المعرفة قال في الكافية وقعت منكورد و حاله قد اتى كسبته بما فتى وقال ابو حيان  
لم يذكر اصحابنا وقوعها حاله قوله وفيما داصنعت وجهان الى اخوه اجازته جماعة منهم  
ابن مالك فيه وجهان ثالث وهو جعل ما استفهام وذا ازيد **فصل** في الموصول  
الحرفي لم يذكره في اللغية والتذود ذكره ابن الحاجب قال في التسهيل وهو ما اول مع  
ما يليه بمصدر ولم يحج الى عايد **قوله** **اصافيه** حروف المصدر ما وان وان الاولان  
للفعلية وان للاسمية فيه امور **الاصافيه** شرط الفعلية في ما ان يكون فعلها متصرفا وان لا  
يكون امرا قال ابن مالك في الغنية وما يذكر تصرف لا امر قال في شرح التسهيل والاكث  
كونه ماضيا الثاني اختيار ابن مالك في الكافية وشرحها جواز وصلها بالجملة الاسمية ووافق  
الجمهور على المنع في التسهيل وقال الرضي الحق الجواز وان كان قليلا الثالث مال ابي هشام  
في المنع الى قول الاخفش جماعة باسميتها وان مقدار فقال ان فيها مخلصا من دعوى  
استراك لا داعي اليه فان ما الموصول الاسمية باسمه بالتوافق وفي موضوعه لما يعقل والاخذ  
من جملة ما لا يعقل الرابع شرط الفعلية في ان كون فعلها متصرفا فلا توصل بالجملة اتفاقا  
ومنع ابو حيان وصلها بالامور ايضا وقال ان جميع ما استدوا به محتمل للتفسير قال ولا يقوي  
عندي وصلها به لامر من احد ما انما اذا سبكت والفعل بمصدر فات معنى الامر المطلوب  
والثاني انه لا يوجد في كلامهم يعجبني ان لم ولا اجبت ان لم ولا يجوز ذلك ولو كانت توصل  
لي رد ذلك كالمضارع والمضارع وسبعة الى اختيار ذلك الرضي وضم انتهى الخامس بقي من الحروف  
المصدريه كي باتفاق وقد استدر كما الرضي وانما توصل بالمضارع وعند جماعة ومنهم الفارسي  
وابو البقاء وابن مالك الرضي انما توصل بفعل متصرف غير امر واكثر ما يقع بعد معتمتين والذكي  
عند جماعة واختاره الفارسي وابن خروق وابن مالك **باب المعروف باداة التعريف**  
لذا ترجم في اللغية وقال ابن هشام وكان الاحسن المعروف بالاداة اذ لا يتخيل احدا اذ ذلك  
معرف باداة وليست اداة تعريف قلت وكذا عبر في الكافية الكبرى فكانت الالفية بالاضمة  
اجدد **قوله** **الاصافيه** الحرف تعريف اللام فقط فيه امور الاول اورد عليه انه محال  
للمنقول لان هذه الخليل ان حرف التعريف بالجملة ومذهب غيره انه اللام فقط والتجدير  
بينهما وان حرف التعريف احدهما محال للقولين معا وقال ابن هشام قدم لانه الراجح عنده  
وذكر تنويع لا قوال النحاة وقول بعضهم انه يتخير بين القولين وانما احداث لقول ثالث ليس

داو التحسينه انما تقع بعد الطلب الصحيح فخذ من مالي درهم او دينار او قال ابن الصايغ  
او للتفصيل كالتى في قوله تعالى وقالوا لن يدخل الجنة الا من كان هودا او نصارى  
فلا تقتضى ان يكون الـ او اللام حرفه التعريف اى احدهما ولو اقتضاه لم يناف ان يكون  
قولين الثاني الذى رجه المصنف في ساير كتبه الاول ولا يؤخذ من عبارته هنا ترجيح القول  
بان يؤخذ من تقديم الـ معارض بانه قدم في الكافية وقال اللام او الـ حرف تعريف فقل في  
رجل تعريف شيت الرجل وصرح في شرحها باختياره الـ فلم يكن تقديم اللام ترجيح له  
ورأيت في سبك المنظم رجه انه اللام وحددها مصرحاً بنحو لفه التحليل وهذا الكنا  
جزم فيه كثير الخلاف ما رجه في ساير كتبه لانه قصد فيه تخلص الفصل فالتى  
بما فيه غير زيادة ولا تغيير ولا مخالفة في ترجيح فتنبه لذلك الثالث  
ما رجه المصنف منه انه الـ لم يلزم سوى التحليل وان كان وجميع لذلك  
النحاة فيما نقله ابو حيان على انه اللام فقط وعذاه صاحب البسيط الى المحققين  
واختاره ابن هشام في حواشيه فقال انه من الحسن بكان وجميع ما اعترضوا  
به عليه مقابل على او محاذ عنه لكن رجه في الجمع قول الخليل وهو ظاهر عبارة  
التذود الرابع قال ابو حيان ان الخلاف في هذه المسألة لا يجري شيئا ولا ينبغي  
ان ينشأ عليه الخاص من حروف التعريف امر في لغته على وجهي الـ ابدلت  
لاصحابها في الاولى وحزمتها في الثانية قوله فتمط عرفت قل فيه النمط قبل  
لا فائدة في التنبيه على هذا وهو من الوضع بالمكان الذي لا يخفى وقال ابن  
هشام لما كان الباب معقودا للمعرف بالاداة فقام ان يذكر الاداة ولا يلزم  
على ذكر المعرف فلنبيته بذلك على ان وضع اداة التعريف مخالفة لوضع تفيضها  
وهو اداة التنكير وانهم اهلوا اداة التعريف محل الصدر واداة التنكير محل الفجر  
وهو التنوين من كونه و **قوله** **التذود** العهد به كى القاضى ونحو فيها مضارع المصباح  
او الجنسية نحو وخلق الانسان ضعيفا ونحو ذلك الكتاب وجعلنا من الما حعله  
المثال الاخير وهو ما فيه البيان الحقيقة من الجنسية ذكره ايضا في الجامع والقطر  
وسبق اليه بدر الدين ابن مالك والذى جزم به والده في شرح الكافية انه من العهدية  
ودذهب بعضهم الى انه فهم براسه ولم يعرض في اللغية لتقدم تعريف الـ وكان ينبغي ان لا



بهم وقد قال في الكافية والعهد قصدا وعملا بحسن احوالهم وروا قال ابن هشام  
 تعرض لتقسيم الزايدة وذكر تقسيم المعرفة ولو عكس لكان اصبوب لان الباء للمعرفة  
**قول اللقيط** والآن لعقب بانه ضعف في شرح التسهيل قول من جعل سبب بناءه تضمن معنى  
 حرف التوليف والقول بزيادة الف في معنى عكس ذلك واعلم ان القول ببناء  
 الان لا توجه له على صحة اما على القول بزيادة الف فوجدوا في احداهما ذكره ابن هشام  
 ان تضمن اسم بمعنى حرف اختصارا ينا في زيادة ما لا يعتد به هذا مع كون المراد عن الضم  
 معناه وكيفية اذا كان اياه والثاني انه لا نظير له كذا قاله جامع لكن وجدت له  
 نظيرا وهو اللامس المقرون بالالف من بناء كقول وانى وقفت اليوم واللامس قبل  
 فانه دوى بالكسر وخرجه ابن مالك على انه ضم معنى اللام مع زيادة الف فيه واما على القول بانها تفرق  
 فانه ابطال ما علق به ان المن خواص الاسماء كان حقيقا ان توده من البناء الى الاعراب نظير  
 الاضافة في اى والدي اذ نصب اليه ترجم قول من قال يا عواجها وان فتحها فتحه اعرابا وهي  
 ملازمة للنصب على الطرفين وان خوف من ظهر الج في قول الشاعر فانها طان لم يتغيرا فان  
 مروى بالجر وهذا قول لا يمكن القدر فيه قول والذين ثم اللات تعقب بانه صلى في  
 التسهيل حذف اليه بينهما وذكر في شرحه ان ذلك لغة وتقرى صراط الدين وكيف جعلها هنا  
 لازمه وقال ابن قاسم كانه اراد انها لازمه عند اكثر العرب وهو الفصح قول واضطرار  
 كسبات الا وبرودة السخاوي بانها لو كانت فيها زايدة لكان في المعنى وهذا سهو  
 لان ال يقتضى جر الاسم بالكسرة ولو كانت زايدة لكان قد اسمن فيه التنوين قوله كذا  
 وطبت النفس يا قيس السرى يشير الى قول الشاعر رايتك لما ان عرفت وجوهها  
 صدقت وطبت النفس يا قيس عن عمرو وقد تعقب بان هذا البيت مصنوع لا لغ  
 قائله ورد بانه لرشيد بن شهاب السكري ذكره ابن هشام في شرح الشواهد قال  
 وقد رواه الفضل الضبي بلفظ رايتك لما ان عرفت حلا دنا رضى وطبت النفس يا قيس  
 عن عمرو قال كذا اشتد ابن النسيب في شرح شعر المعري ومعناه واضع بخلاف ما اشتد  
 ابن مالك قوله وبعض الاعلام عليه خلا للهم ما قد كان عنه نقلا فيه امر ان احدها قال ابن قاسم  
 انها تدخل الهم الاصل للهم الصفة وهو ظاهر كلامه في التسهيل وشرحه ويؤيده تمثيل المنقول  
 من وصف ومن مصدر ومن اسم عین وقوله اینه وقد يكون في المنقول من اسم عین لان

المصادر

المصادر واسماء الاعيان قد تجري مجرى الصفات في الوصف بها على التاويل  
 يقتضي ان الهم للوصف وهذا هو المشهور في عباراتهم انتهى الثاني ذكر ابن هشام  
 في المعنى ان هذا النوع سوفف على السماع الاتريفي انه لا يقال مثل ذلك في عهد واحد و  
 معروف وذكر في تعليق ايضا مثل ذلك وزاد كلام كثير لوهم انه قياس وليس ينبغي ثم رار  
 ابن مالك قال في سبيل المنظوم سماعا على اللاحه فصيح بحكاية الخلاف قوله والنعمان قال  
 ابن قاسم في تمثيله نظر لانه مثل به في شرح التسهيل لما قارنت الاداة نقله على هذا فافلافا  
 فيه لازمه واذا كانت الهم لم يكن لازمه وقال ابن الصايغ لا تناقض لانه يحل ما ذكره صديقا على ما لم  
 يقارن فيه الاداة التسمية وهناك على ما قارنت فلو سميت بالحسن لكانت الهم قوله قد كودا  
 وحده سيات تعقبه ابو حيان بان الوجودين مرسان على مقصدين ان قصد الهم الصفه حتى ياك  
 والا فلا تكليف لقول انما شيان فاجاب ابن قاسم بانه اراد شيان من جهة التوليف فكيف  
 قال ابن الصايغ اراد انما شيان في التوليف فان دخولها كالمقطع لتوليف العلمية في  
 ابن هشام ما نصه وقوله لام الهم في المنقول من ضعف كثير وفي المنقول من مصدر دونه وفي  
 المنقول من اسم دونهما وشرطهما ان يكون العلم من النقل مجردا من ال فاما ان نقل بال  
 فهي فيه ملتزمة لان التسمية وقعت بمجموع الاسم والالف واللام وال فم في زايدة لده  
 على العلم ولا يفيد معنى خلا فالزاعمة وانما دخلت بحجود لسه العلم عما نقل عنه  
 وعلى هذا يتسمى تمثيل الناطم بالنعمان قوله فذكر كذا وحذفه سيات ولو كان ذلك  
 لا فادة بمعنى لم يستقم الامران ولهذا قال الهم ما قد كان عنه نقلا ولم نقل الهم الصفه  
 وهذا الموضع قل من فهم على وجهه انتهى كلام ابن هشام ولهذا عبر في المعنى بقوله مالموح  
 قوله وقد يصير علما بالعلمه مضاف او حصه باب قال ابن هشام ذكر هذه المسئلة في باب  
 العلم اس من ذكرها هنا يقال العلم ضربان علم بالوضع وعلم بالفعل وذلك لان النوعين  
 المضاف وذاك لا يكونان جنس مذكورين على سبيل القصد اليهما بخلاف ذكر المضاف هنا  
 فانما هو اسطراد انتهى وقد ذكرها في التسهيل في باب العلم قال ابن هشام والتعبير  
 بالغلب عبارة صاحب المفصل وبعضهم يقول فيها ايضا شبه الاعلام ثم ولا يسميها اعلاما وهذا  
 ما صحه ابن عصفور ووجهه بان تعريفها ليس بوضع اللفظ على المسمى بل بالاضافة او ال **باب**  
**الابتداء** كذا ترجم في اللقيط والكافية والكبرى وترجم الناس بالابتداء والمجرد وهو اوضح ثم انه



في كسبه بداهه قبل انفعال وكانه اختار انه اصل المرفوعات وهو ما عني الى سيبويه وبدا ابن الحجاز  
بالفعل وكذا ابن هشام في الشذور وصرح في شرحه بانه على القول بانه اصلها وهو ما عني  
للخليل وخالف في القطر والجامع فبدأ بها بالمبتدا وقد ذهب جماعة الى ان كلا منهما اصل  
براسه واليه جمع الرضي وهو المختار وذكر ابو حيان ان هذا الخلاف لا يحيد فائدة **ر**  
**الشذور** وهو المحرر عن العوامل اللفظية مخبر عنه او وصفه او فعلا مكنفي فيه امور **الاول** بين  
نوع المبتدأ في حد وقد قال اللغوي المبتدأ اسم مشترك بين ما هذين فلا يكثر جمعها في حد كان الحد  
مبين للماهية بجميع اجزاها فاذا اختلف الشان في الماهية لم يجتمعها باختياره ان لم يكن  
تقديم اللام ترجيحاً له ورايت في سبك المنطوق بوج ان اللام وحدتها مصححاً لمخالفة الخليل  
وهذا الكتاب جزم فيه كثير الخلف ما رجع في ما تركته لانه قصد فيه تحليل المنفصل في ما فيه  
من غير زياده ولا تغيير ولا مخالفة في ترجيح فتنبه لذلك الثالث ما رجع المصنف من  
اللم يقله سوى الخليل وابن كيسان وجميع النحاة فيما نقله ابو حيان على انه اللام فقط وعزاه صاحب  
البيضا الى المحققين واختاره ابن هشام في حواشيه فقال انه من الحسن بكان وجميع ما اعتضدوا  
به عليه مقابل بنحو او كما ينبغي كنهه رجع في الجامع قول الخليل وهو ظاهر عبارته **الشذور** **الرابع**  
قال ابو حيان ان الخلاف في هذه المسئلة لا يحيد شي ولا ينبغي ان يتشغل عنه **الخمس**  
من حروف التعريف الى في الحد ولذا اورد ابن الحجاز كل منها خد انتهى الى  
فانه ان يقول بعد اللفظية غير المرادة ليدخل نحو حبسك درهم وهل من خالف غير الله وقد  
راده في الحد جماعة ونعم اليه بعضهم قوله او نحو ليدخل كحور بصل عالم افادناه رجلاً مبتداً ولا  
تركب لا فيها في حكم الرايد اذ لا تتعلق بشي فهذا الامر وادعى ابن الحجاز ايضا  
وقال الرضي في شرحه وبن الحجاز العوامل اللفظية في حد المبتدأ بنوع  
الابتداء **الاول** ان يطلق ولا يخص عاملاً دون عاملي صوتاً للحمية عن اللفظ الجمل ويجوز  
عن نحو كسبت درهم وما في الدار من اخذت زاده الباء ومن كانها معدوماً وعن قولهم  
في نحو ان زيداً منطلقاً وعمره وان عمره وعطوف على محل اسم ان كونه مرفوعاً المحل بالمبتدأ الجواب  
قريب من الاول وذلك ان لفظه ان لعدم تغييره معنى المبتدأ صارت كالحروف الزائدة التي  
لا فائدة لها الا التأكيد وفي تعليق ابن هشام المبتدأ اسم او ما في تأويله مجرد عن العوامل  
اللفظية لفظاً او حكماً وقال ان في قوله او ما في تأويله شامل للمقرون بحرف مصدري نحو وان تصدقوا

الرضي

خبركم

خبركم والمقدور فيه نحو تسبح بالمعدي خبر من ان تراه وللواقع بعد من التسمية  
نحو سوا عليهم وانذرتم ام لم تنذرتم اي سواء عليهم الا نذار وعدمه وان قوله او حكماً  
شامل للمجرد بريد وهو مرادها او تسبها بالرايد وهو بوب ولولا ولعل اذا جاز قال  
وهو في ذب منصوص عليه دون لولا ولعل الثالث قد يوهى قوله او وصفه ان المراد بالاسم  
في صدر الحد قسم الصفه وعبارة ابن الحجاز اشدياً ما فانه قال هو الاسم المجرد  
عن العوامل اللفظية سند اليه والصفه الواقعة الى اخره فقابل الاسم بالصفه  
وقد صرح ابن هشام في تعليقه بان المراد هنا بالاسم قسم الفعل والحرف لا قسم الصفه  
الرابع قوله او وصفه زاد في تعليقه او مؤولاً به ثم مثله بقولك اقربني ابواك اقربني  
قوميك وقال مثل بهما سيبويه والمعنى المنسوب ابواك الى قريش والمنسوب قوميك  
الى قريش الخس قال ابن القاسم في شرح التسهيل يرد على التعبير بالوصف مثله قوميك  
ان تفعل فان نول ليس وصفه قد جعلوه بمعنى اقام الزيد ان قوميك مبتداً وان تفعل  
فاعل به ومفعول لا ينبغي لك ان تفعل وقد حكى نوكتك ان تفعل بمعنى ينبغي لك ان تفعل  
فيكون مثلاً بقيام الزيدان في مذهب الاخفش السادس قيد في التسهيل  
الوصف بقوله سابق احراز من نحو افاك خارج ابوها في راج خبر مبتدأ اذ لم يسبق  
وهذه الامور الثلاثة وارده على ابن الحجاز ايضا السابع قاله التسهيل رافع لما انفصل  
واعني احراز اما لودفع الضمير المتصل ولا يرد هذا على ابن الحجاز لانه قاله لرفع لظا هر  
نفسهم يرد عليه امران **الاول** انه يشعر بموافقة الكوفيين فانهم يشترطون رفعه  
الظاهر ولا يجيزون ذلك في الضمير المنفصل فيجوزون المطابقة في اقامان انما على ان انما  
مبتدأ او قايما خبر مقدم ووجوه اذ لك بان الوصف اذا رفع الفاعل السادس خبر  
بحري مجرى الفعل والفعل لا ينفصل منه الضمير ومذهب البصريين بخلاف ذلك ولذلك  
قال ابن مالك في شرح الكافية ليس المراد بظهور الفاعل ان يكون من الاسماء المظهر دون المضمرة  
بل المراد ان يكون غير مستتر وفي المتوسط الصواب ان يقال رافعه لغير ضمير مستتر كما ان يزا  
بالظاهر اللغوي لا الاصطلاح الثالث ان لم يذكر قيد الاعف ولا الاكتفاء فير د عليه  
كما قاله المتوسط نحو اقام ابواك زيد فانه ليس منه لان الوصف لم يستغن بفاعله عما بعده  
اذ لا يحسن السكوت عليه كاحتيا الضمير الى ما يعود عليه فهو خبر مقدم وزيد مبتدأ كما جزم ابن مالك



في مخرج الكافية او على كما جوزه في شرح السمعيل وتبعه ابن هشام في تعليقه  
 بتزوم عدد الضمير على الخبر المتأخر لفظا ورتبة واجيب بان على ضرب علماء رند وقد  
 اجازة جماعة قال ابو حيان وقد دهل ابن مالك والمتعقب المجيب عن قاعد في الباء  
 وهو ان هذا الوصف لا يكون مبتدأ حتى يكون مرفوعا غني عن الخبر لا مرفوعا  
 هو المحدث عنه فلا يجمع هو وخبر عن الوصف وابود في هذه الصورة لا غني عن  
 الخبر لان لا يستقل مع الوصف كل ما من حيث الضمير فلا يجوز ان يكون مبتدأ البتة  
 التي من يرد عليها ان من المبتدأ لا لا ضربه ولا فاعل يستدسده وذلك قولك اقل رجل  
 يقول ذلك قال ابن هشام فاقول مبتدأ الخبر له ثاسا ولا محذور لانهم اجروه مجرى قول رجل  
 يقولك ذلك تنبيه قال في المتوسط ما عده ابن الحاجب المبتدأ غير تام لاسم  
 الفعل مع انه مبتدأ على اختاء في باب الاسماء الافعال **قوله الثاني** مبتدأ زيد  
 وعاد خبره ان قلت زيد عاذر من اعتذر احسن منه قوله في الكافية المبتدأ وشرطي  
 النوع الثاني وليس في بيت الالفية النوع الاول مقتصر على المثال **قوله**  
**الثاني** فاعل اغني قال ابن قاسم لو قال مرفوعا غني كان احسن ليدلنا يتوهم منه متوهم  
 الى المفعول عن الخبر لا يكون الا فاعلا **قوله الثاني** والشذور والعبار له والليل  
 شرط نفى او استفهام شمل جميع ادواتها كما ولا وان وليس وغيره كالنمزة وهل  
 وما ومن ومتى واين وكيف ولم وايا وان وبذلك صرح ابن مالك في شرح السمعيل قيا  
 على سماع ما والنمزة واعتمده ابن الصايغ وقال ان في مقدمه ابن الحاجب ما يوجب  
 الاختصاص بالنمزة قال ابو حيان الصواب الافتصاح على ما والنمزة اذ لم يسمع سواها  
 وموافق قول ابن الحاجب في الوافية اوصف بالفاء استفهام والنفى فاستمع نظامي  
 وقال في الكافية بعد حرف نفى والفاء استفهام محصن في الثاني وعلم في الاول وقد  
 تعقبه الرضي وغيره بان لو قال حرف الاستفهام كان اولى ليدخل فيه هل **قوله الثاني**  
 وقد يجوز نحو فائز الوارشد هو مذموب الاخفش والكوفون والجمهور على منعهم  
 تنبيه مما يلحق بالوصف فيما ذكره الطرف والجور قال ابن الصايغ اذا قلت في الدار  
 زيد واعربت زيدا فاعلا بالطرف وقد رت متعلقه اسما لم يمنع عندي ان نقدره  
 مبتدأ رافعا لفاعل سيد خبره ونصاف هذه لما كان التي يجب فيها حذف المبتدأ

في قوله المبتدأ خبره

انتهى

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

انتهى وهي فائدة لطيفة **قوله الكافية** فان طابقت مفرد اجاز الامران مثل المفرد  
 في ذلك الجمع المكسر نحو اقود الزيدا وما يطلق عليه المفرد وغيره بصيغة واحدة كجانب  
 نية عليه ابن الصايغ ولم يذهب علماء اذا طابقت مني او جمعا سالما لغو وصحة تعيين  
 ابتداء الثاني وخبره الوصف المقدم وقد صرح به في الالفية لانه لم يذهب على ما  
 اذا طابقت المفرد والحاصل ان كلام ابن الكتابين ذكر احدهما في المسند واهل الاخر  
**قوله الثاني** ورفعا مبتدأ بالابتداء كذا كرفع خبره بالمبتدأ اختيارا ابن جني و  
 ابو حيان قوله للرفعين ان رافع المبتدأ الخبر لان كلامه ما طالب للاخر ومخبر له فعمل  
 فيه وهذا هو المختار عندي ونظير ذلك ادوات الشرط فانها عاملة في  
 افعالها الجزم وافعالها عاملة فيما نصب قولها والخبر الجزم المتم الفائدة اورد  
 ان هذا الحد صادق على المبتدأ وعلى احد جزى قام زيد فينبغي ان يزيد مع مبتدأ  
 غير الوصف وقد ذكر هذه الزيادة في الشذور **قوله الكافية** والخبر المسند به المفعول  
 للصفة المذكورة قال في المتوسط بر د عليه المضارع كويضرب زيد فانه يصدق عليه  
 الجزم المسند به المفعول للصفة المذكورة مع انه ليس بخبر مبتدأ او مثل اقيم انتم فانه كذلك  
 وليس بخبر قال ويمكن ان يجاب عن الاول بان المراد بالمسند الى المبتدأ وعز الثاني  
 بان المراد بالظاهر المفعول به طاهر اكان ام حضرم او قال الرضي يرد عليه صفة المبتدأ  
 في نحو واحد مومن خير فلو قال المفعول للصفة المذكورة ولتابع المبتدأ اليك من الاعتراض  
**قوله الثاني** ومفردا يائي ويائي جملة قال ابن هشام ويائي جملتان في تقدير الجملة  
 وذلك لشرط والخبر افق الرابط اما فيها نحو زيد من يائي يكرم او في الثانية نحو زيد من يضره  
 عروا يكرم او الاولى نحو زيد ان يضره بغضب عرو **قوله الثاني** والكافية  
 والخبر قد يكون جملة شرطية ان لا يكون ندائية ولا مصدرية بلكنى او بلا وحتى بالاجماع وشرط  
 في الوافية ان تكون خبرية وكذا في القطر وهي راي والصحيح خلافه **قوله الكافية**  
 فلا بد من عايد فيه امران الاول لفظ العايد يختص بالضمير مع انه يقوم مقامه الاستارة  
 واعادة التبتدأ بلفظ وعموم شمل المبتدأ وعطف جملة فيها نظيره بلفظ السببية على الجملة  
 الخبرية الحالية منه وقد شمل ما عدا الاخير قول الالفية حاوية معنى الذي سيقف  
 وضعف ابن هشام في الجامع القول بالعموم وقال انه يلزم عليه اجازة زيد لا رجل



في الدار مع انه اعتمد في القطر الثاني انه قد يستغنى عن كل ما ذكره اذا كانت الجملة  
نفس المتبدا في المعنى وورده الرضى وقد ذكره في الالفية وابن هشام في الجامع و  
بما فيه **والثانية** حاوية معنى الذي سبق في امر ان الاول انه لا يشمل عطف  
الجملة بالفاء كما تقدم قال ابن قاسم التحقيق في ذلك ان الخبر مجموع الجملتين لان العطف  
بالفاء من لهما موله الشرط والخبر واحد فلو رابط للضمير الثاني بما يورثهم كلامه اشياء  
حذفه الرابط وليس كذلك بل قد يحذف كما نبه عليه ابن الحاجب **قوله الكافية**  
وقد يحذف لم يستعمل حذفه ضابطا والجمهور على انه لا يحذف الا في صورة واحدة وهي ان يحذف  
محرف ولا يورث حذفه الى تعيئة عامل اخر نحو السمن منوان بدرهم واختار في التسهيل  
حوار حذفه وان علم ونصب بفعلا وصفه او جر محرف ببعض او ظرفيه او بمسوق  
ما مل لفظا ومفعولا او باضافة اسم فاعل فالاول نحو ثلاث كلن قتلت وكلما وعد اللهني  
والثاني نحو الدرهم انا معطيك والثالث نحو السمن منوان بدرهم والرابع اي منعم  
نحو وبوم ثناء وبوم شرأي فقه الخامس نحو اجمع فالذي يرضى به انت مفعلا اي به  
والسادس سبل المعالي بتو الاعلى سالكه اي سالكتهما وواقعه بن هشام في الجامع  
على الرابع الاول ولم يذكر الاخيرين ولم يعتبر ابن الحاجب في الوافية سوى العلم فقال  
فيلزم الضمير لما فاده ما لم يكن قد علموه عادة **والثانية** وان يكن اية بمعنى اكتم بها  
كنطق انه حسي وكفى فيه امر ان الاول قال ابن قاسم الذي يظهر ان هذا اليبس من الاخبار بالجملة  
بل من الاخبار المفردة لان الجملة في ذلك انما فصل لفظها حين خبر عنها في نحو لا حوالا  
قوة الالباب كمن ينفذ كنوز الجنة وواقعه على ذلك ابن الصايغ وقال انه ليس كلام الالفية  
ما ينبغي بل في قوله وان يكن اية معنى شعور بذلك الثاني ضم في التسهيل الى ما احدث بالمتبدا  
معنى ما احدث به بعضها وما قام بعضها مقام مضاف الى العايد فانما تستغنى عن  
العايد في صورتين ايضا فالاولي مثل ولباس التقوى ذلك خير والبرق مسكون بالكتاب  
واقام الصلاة انا لضع اجر المصلحين والثانية نحو والدين يتوفون ستم ويدرون ازواجا  
يتربصن بالنفسن المواد تربصن ازواجهن فاقم ضمير الازواج الازواج المضاف الى ضمير  
وضمير ابن هشام في الجامع وتاول الالية على حذف مضاف اي وازواج الذين او التقدير  
وما يتلى عليكم حكم الذين يتربصن بعدهم وازواجهم يتربصن **قوله الالفية** والمفرد

مفرد

مفرد فيه امور الاول قال ابن هشام كان اللاتي تقديم الكلام على المفرد على الكلام على الجملة  
لان المفرد اول بالقديم الذي قيل ان فارغ ليس بجيبا المراده اذ لا يدري مما ذا  
واجاب ابن قاسم بان قوله في المشتق فودون صهر مستكن بين ان المراد فارغ من الضمير لانه  
مقابله الثالث يستثنى من الجملة ما اول بمشتق فانه يحمل الضمير كونه اسد  
اي شجاع ذكره في الكافية الكبرى والتسهيل **قوله** وانما يستحق فهو وضمير متكى قوله وان يستحق  
فيه امور الاول قيل ظاهر ان فاعل يستحق ضمير المفرد الموصوف بالجمود وذلك  
غير مستقيم واجاب ابن قاسم وابن الصايغ بان الضمير عايد على الموصوف  
لا بقيد الثاني يستثنى من المشتق ما تضمن معنى فعل وخروقه كذا ذكره في شرح  
الكافية وفي شرح التسهيل المراد بالمشتق هنا ما دل على ذات متصفة بوصف  
مصوغا مصدر يستعمل او مقدر وفي تعليق ابن هشام المراد بالجماد في هذا  
الباب وباب النعت ما لم يؤخذ من مصدر للدلالة على حدث وصاحبه فيدخل  
فيه الثلاثة المذكورة وبالمشتق ما اخذ من مصدر كذلك في شرح ابن الصايغ المشتق  
ما دل على معنى ومعنى قائم به الثالث يستثنى المشتق الذي جري مجرى الجماد فانه لا يحمل  
ضمير احوه البطل الرابع قيد في الكافية الكبرى والتسهيل حمل الضمير بان  
لا يرفع ظاهره لفظا او محلا فانه جليل لا يحمله نحو زيد قائم ابوه وزيد مجرور الى  
قال ابن الصايغ ظاهر قوله مستكن يعطى وجوب الاسكنات وقد نقل الحضور في  
عز سبويه انه اجاز في مررت برجل ملوك هو ان يكون تاكدا وان يكون في عللا  
فذلك على جوازه في الخبر لان في كلام الحفاف ما يوافق ظاهر كلام المصنف وجوب تها  
وانه ابرز كان يؤكد الا فاعلا بالصفة واجاز سبويه في مررت برجل هو الوجهين  
وفي الافصح اجاز بعض اهل عصرنا البراز في الخبر نحو زيد عمر وضار به هو على اجزاء  
على عمر وتسمك بهم قول سبويه والمخوئين ولا يجوز غندي لان البراز انما يكون عند  
الصف غير من هله فاعلا لباس فاذا ابرز في غير هذا الموضع توقع اللبس بهذا الموضع  
السادس شمل كلام المشتق اذ العدد والجميع في المعنى نحو هذا احلوجا مضف يكون  
في كل منها ضمير وهو ضمير وهو اختاره ابو حيان وخزم به الرضى وفيه اقوال اخر احد  
وعليه الفارسي انه ليس فيه الا ضمير واحد يحمل الثاني وينزل الاول منه منزلة الخبر



والخبر انما هو بما جاء في الناس انه يقدر في الاول كانه الخبر في الحقيقة والناس كالمصنف والتقدير  
هذا اخلافيه حموضة الثالث انه يقدر في المعنى كالكلمة هذا خبر واختره صاحب البديع  
قال لانه لا يجوز الخلو عن الضمير لئلا ينتقض قاعدة المشتق ولا تقديره في احدهما فقط لانه ليس  
بهذا ابدا في من هذا ولا ان يكون فيما ضمير ان لانه يصير التقدير كله ملوكا حاضرا ليس هذا  
الغرض منه ومنع الوجوه ان توجيه الخبر فقال انه لا يلزم لان المقصود جمع الطبعين المعنى  
ان فيه حلاوة وحموضة قال في ثمره الخلاف تطرأ اذا جاء بعد ما طرأ كخبر هذا البستان حلوا  
رمانه فان قلنا لا يتحمل الاول ضمير اثنين ان يكون الرمان مرفوعا بالناس وان قلنا يتحمل  
كان من باب التثنية قال ابن جني راجعت ابا علي في هذه المسئلة نيتا وعشرين سنة حتى  
تبينت لي قوله والوزن مطلقا هو مذهب البصري واختره في الكافية والتسهيل ومذهب  
الكوفيين انه يجوز الاستئثار اذا امتزج اللبس في شرح التسهيل بان الفعل في ذلك كالموصف  
ببرز فيه الضمير اذا خيف اللبس نحو غلام زيد يصير به هو اذا اردت ان زيد يضرب الغلام و  
ابوصان انه لا يجب ابرازه بل اذا خيف اللبس ازيل تكرر الظاهر كغلام زيد يصير به زيد  
قال ابن قاسم وما ذكره المصنف اقوي لان وضع الظاهر في غير محله في غير موضع التخييم ضعيف  
قلت وان اردت دخول هذه المسئلة في كلام الالفية جعل ضميرا واورده الى سلق الضمير من  
غير تقدير بالمفرد المستوف كما شرح ابن قاسم عبارة التسهيل على ذلك قوله واجبروا بطرفا وحرف  
ناوين بمعنى كانه واستقر فيه امور الاول شرطها ان يكونا ناسرا في التسهيل فلا يجوز اخبارا  
لناقصين وغيره في الكافية ككثير شرط الافادة الثاني اختره في التسهيل ان الخبر  
في الحقيقة العامل فيها لاها وهو مذهب ابن كيسان ومذهب الفارسي وابن جني والاكثرون الى  
انها خبر في الحقيقة وان العامل صار نسياسيا والخلاف جار في عمله وفي محله الضمير الثالث  
قوله ما وين يسر انه لا يجوز اظهاره وهو مذهب الجمهور وجوز ابن جني وذكر في التسهيل وشرحه  
انه يظهر السوابح سوى بين تقدير اسم الفاعل والفعل مع ان المختار عنده في سائر كتبه تقدير  
اسم الفاعل ومذهب الجمهور تقدير الفعل وقد شئى عليه ابن الحاجب في الكافية والوافية الخ  
يتعين تقدير اسم الفاعل بعد ما واد الفجائية نحو اذا قصد كروا في الدار فزيد لا يملكها  
ومع ذلك في شرح الكافية موجهها ما اختاره من توجيهه في بقيه الموضع ومنعه ابن هشام ان الفعل  
يقدر موجزا السادس ظاهره ان العامل في الطرف والمجورور هو المقدر وصرح باختياره

قف وابرز نه قطع

تقدروا خبره

في التسهيل

في التسهيل وبذلك يتبين وتقدم اصل البصرة ان العامل فيها انما هو المبتدأ وهو الجار  
على قاعدة ان العامل في الخبر المبتدأ فان الخبر في الحقيقة الطرف لا متعلق السابع ظاهره انه لا يقدر  
الا الكون المطلق وبصرح في التسهيل قال في المعنى وهو شرط الوجوب الحذف وقد يقدر الكون المطلق  
لدليل يكون الحذف اذا كان جازيا واجبا ومنه الخبر بالحرو والعبد بالعبد والاني بالاني  
التقدير مقتول او يقتل لا كانه الام الا ان يقدر مع ذلك مضافا في قول الخبر كانه يقتل الخبر  
وفيه تكلف تقدير اربعة الكون وفاعل والمضافين بل نعم لان كلاما من لادله من فاعل الذي من  
قال ابن هشام اذا قدر الفعل قد رتبته المضارع ان اردت احوال والاستقبال وبصيغة  
الماضي ان اردت الماضي هذا هو الصواب وقد غفلوا مع قولهم في مسله ضرب زيد اقلما ان  
التقدير اذا كان ان اردت الماضي واذا كان ان اردت الاستقبال ولا فرق فان اصل المعنى  
قد رتبته الوصف لانه صالح للملازمة كلما انتهى ويخرج من ذلك صورة يتبع فيها تقدير الوصف  
وهو الامور التاسع العاشر قال الشيخ سعد الدين في حاشية الكشاف مما يجزئ التبيين له ان اذا  
قد رتبته الطرف كان او كانه في موضعها بجملة بمفعول حصل وثبت والطرف بالنسبة اليه فغلا الثاني  
والا كان الطرف في موقع الخبر تقديره كان اخري في تسلسل التقديرات الحادي عشر لم يبين  
موضع تقديره وفي معنى اللبس الاصل ان يقدر مقدما على الطرف وقد عرفت ما يقتضيه  
تجميع تقديره مؤخرا وما يقتضي ايجابه فالاول نحو في الدار زيد لان اصل الخبر ان يتا  
عن المبتدأ والثاني نحو ما في الدار فزيد لان اصل الخبر ان يتا  
قد رتبته المتعلق فعلا ان يقدره مؤخرا في جميع المسائل لان الخبر اذا كان لا يتقدم على المبتدأ  
الثاني عشر لم ينص على تحدد الضمير والبصرون على انه يتحمل صورا المبتدأ كالمشتق سواء تقدم  
ام تا آخر قول الكافية وما وقع طرفا لا كونه مقدرا بجملة نازع فيه ابن هشام في المعنى  
وقال انه ليس بشي لان الحق ان لم يحذف الضمير بل نقلناه الى الطرف فالحذف الفعل فقط  
وهو مفرد انتهى فان قلت يحمل كلامه على انه يقدر مع متعلقه محله بان يجعل المتعلق  
فعلا قلت ياتي ذلك قوله في الوافية وما يقع طرفا فقال اكثر فيه استقر محله تقديره ثم انه  
اقترع على الطرف ولم يصرح بالجملة قال الرضي بحري مجزاة في جميع احكامه حتى سماه بعضهم  
طرفا اصطلاحا قول الالفية ولا يكون اسم زمان خبرا عن جملة وان يفد فاجزا  
ما ذكره من جواز الاخبار به عن الجملة عند الافادة راي بعض المتأخرين والمجربون



على المنع مطلقا وان ما ورد من ذلك متاوالا محذوف مضافا فكذا اطلق في الكافية الكبرى المنع  
ولم يستثن وكذا ابن هشام في الشذوذ والقطر وخالف في الجامع وضبط في التسهيل المفادة بان  
يشابه اسم الذات الحدث في حدوثه وقنادون وقت نحو الربط شهري بيع او يضاف الى اسم  
الذات بمعنى عام نحو اكل يوم ثوب ثياب او يعم واشتر الزمان خاص نحو نحو في شهر كذا وانا في يوم  
طيب **والشذوذ** ونحو الليله الهلال متاوالا في القطر والجامع ايضا مع استثنائه  
ما سبق والذي صرح به ابن مالك انه مثل الربط شهري رجع لانه يحدث وقنادون وقت  
على ان ابا الحسن بن عبد الوارث وهو ابن اخي ابي علي الفارسي قال الله الهلال على ظاهره  
لا على حذف مضاف لانه الهلال يكون ظاهرا ثم ستر ثم يظهر فلما اختلف به الراجح الجري  
يجري الاحداث قال عبد القاهر ويوضح ان الهلال ليس باسم وضع علماء اللين كالشمس والقمر  
وايضا هو اسم يتناول في حال دون حال والاسم الموضوع له القمر فاذا قيل الهلال كانه قيل  
استند القمر او بدو القمر وهذا قال ابن السراج لو قلت الشمس اليوم او القمر الليلة لم يجز لانه غير  
متوقع فلا ينضم للدلالة على الحدوث فقام ولا يستدعي بكرة قال الرافعي مملوه بانه محكوم عليه الحكم  
على الشيء لا يكون الا بعد معرفته وهذه العلة تطرد في الفاعل مع انهم لا يشترطون فيه التعريف  
ولا التخصيص قال واما قول ابن الحاجب ان الفاعل يختص بالفعل المتقدم عليه فهم لانه اذا  
حصل تخصيص الحكم فقط كان الغير الحكم غير محقق فكون قد حكمت على الشيء قبل معرفته ثم قال ولا  
ينكر ان وقوع المبتدأ معرفة اكثر من وقوع نكرة لا يشبه الخبر بالصفة في كثير من المواضع بخلاف  
الفاعل فان فعله تقدم عليه وجوبا لا يلتبس بصفة **والكافية** وقد يكون المبتدأ نكرة  
اذا تخصصت بوجه ما مثل ولعبك سومن وارجل في الدار ام امرأة وما احد خبر منك  
وسير اهره انا ب وفي الدار رجل وسلام عليك قال الرافعي يقع المبتدأ نكرة من غير  
تخصيص في كثير من المواضع وقوله في ما احد خبر منك ان تخصيص يكونه نكرة في سياق النفي فافاد العموم  
فيه لان التخصيص ان يجعل من الجملة شيئا ليس كسائر امثاله والحكم في العموم ثابت لكل فرد من التخصيص  
بعض الافراد بشئ كضيف واخصيص عند العموم وقوله في سلام عليك انه مختص بنسبة الى المسلم  
لان اصل سلمت سلافا فلما المنسوب حول الى الرفع غير مطرد في جميع الدعا نحو وبالك  
قال ولي ان يقال تنكيره لرعايه اصل حين كان مصدرا منصوبا ولا تخصيص فيه انتهى  
وقال في المتوسط وفي ما قاله ابن الحاجب سلام عليك نظرا لان مراد المسلم مطلقا سلام

لا السلام

لا السلام من قبل فقط لانه للدعا المطلق انتهى وظاهره انما يصلح يا رجل في الدار ام امرأة اختصاص ذلك  
بالنكرة المعادلة لكام وبه صرح في شرح الوافية قال ابن هشام في المنع وليس كما قال **قول الالفية**  
ما لم يفد الى اخره قال ابن هشام في المنع لم يعول المتقدمون في الضابط الاعلا حصول الفائدة  
وراي المتأخرون انه ليس كل احدى يهتدي الى موطن الفائدة فتسبوه فمن قال مقل  
مقل ومن كثير مقل مقل مقل او معدودا مقل مقل مقل والذى يظهر في انها منخضة في عشرة  
اجور احدها ان تكون موصوفة لفظا نحو ولعبك سومن ورجل من الكرام عندنا او تقدير  
نحو اشترى اهره انا ب او معنى نحو رجل جاني لانه في المنع رجل حقيقي ومن ذلك التعجب  
نحو ما احسن زيد لانه في معنى شئ حسن زيد الثاني ان يكون عاملا اما رفعها نحو ما قام  
الزيد ان عند من اجازة او نصبها نحو اهره معروف صدقه وفضل منك جاني وربة  
في الخبر خيرا وجرا نحو عمل بر بن الثالث العطف بشرط كون المعطوف او المعطوف  
عليه مما يسوغ به المابتدا نحو قول معروف ومغفرة خيطا عمة وقول معروف اي امثل الرابع  
ان يكون الخبر ظرفا او محرفا قدر وسياق ما فيه الخامس ان يكون عاملة اما لاذاتها  
كما سما الاستفهام والشرط او لعينه نحو ما رجل في الدار وصل رجل في الدار السابغ  
ان يكون مرادا بها الحقيقة من حيث هي كخبرة خير من جواده السابع في معنى الفعل كما  
نحو عجب لزيد والدعا نحو سلام على السراويل للمطففين الثامن ان يكون ذلك الخبر بالكرة  
من حوازي العادة كقولك فكلت وشجرة سجدت انما سمع ان يقع بعد اذا الفجائية  
نحو خرجت فاذا رجل في الباب العاشر ان يقع في اول جملة حاله اما بعد الواو نحو  
سرت قواضا اودونا نحو وكل يوم ترائي صديقه يبدى انتهى وقد علمت ما فات  
الالفية والكافية ما ذكره من السوعات وسوغ العطف في الكافية وفي التسهيل وفيه ايضا  
سوغ العموم وصرح بانه شامل لخبرة خير من جواده لانه عموم بدلت وسوغ الدعا وواو الحال  
وواجب التقدير او ما لم يذكره ابن هشام ان يقع بعد لولا نحو لولا اصطباري لا ودي كل دي  
مقة او فاجزا نحو ان ذهب غير فغير في الوصل وقد حكى ابن هشام هذا اوردته بان  
المنع فغير اخر فهو الموصوف مع انه عده في الجامع وزاد في التسهيل وقوعها جوابا  
نحو درهم رجل لمن قال ما عندك وزاد غيره ان يكون محصورة نحو ان ما عندك درهم او  
للتفصيل نحو اناس رجلان رجل اكرمته ورجل اهنته وقد ضعفهما في المنع مع عده

سواء  
سرينا وخم قهرا



لها في الجامع وزاد الرضى وفوعه في مثل اذا الاشكال لا يقتصر نحو ليس عبد باخ لك وزاد  
بعضهم ضرورة الشعر وضعف ابو حيان وقد شمل جميع المسوغات قول الشذور الا ان عمت  
او خصت لان اباحيان قال في ارجوزته نهاية الاعراب وكلما ذكرت في التقديم يرجع  
والقديم قوله في المفعول ليس كل مفعول يحصل الفايده فلو قلت رجل من الناس جاني لم يجز  
**قول الشذور** ولعبد مومن جعله مثالا للعلوم والذي ذكره الناس ومنهم من هو في المفعول  
انه مثال للمخصوص بالوصف يمكن توجيه العموم فيه بانه من باب اراده الحقيقة نحو عمرة خير من اراده  
وقد قد منا ان ابن مالك في التسهيل وشرح ادرجه في قسم العموم لانه بدلي **قول الكافي**  
وشرا هو ذانا بوجه في شرحها بانه في معنى الفاعل اي ما هو الاشرا وغيره قال انه من الموصوف  
بوصف مقدراى شر عظيم **قول الكافي** كقند زيد نمره والكافية وفي الدار رجل اشار  
الى الطرف والجور اذا اخبر بها وتقدم ما وفيه احوال اول شريطها الاختصاص فان عدم  
لم يجز نحو عند رجل مال ولا نسيان يترد ذكره ابن مالك في كافيته وتسهيله الثاني الحق في سطر  
التسهيل بها الجملة المتصلة على فائدة قصدك علام رجل قال ابو حيان ولا اعلم احدا اجري  
هذه الجملة مجرى الطرف والجور وغيره قلت تابع على الحاقها اليها ابن النحاس في تعليقه  
على المقرب وابن هشام في الجامع الثالث قال في المفعول شرطواني ذلك التقديم واقول انما وجب  
التقديم بهذا لانه في توم الصفه واشترطه هذا يوم ان لم يدخل في التخصيص وقد ذكرنا  
المسألة فيما يجز فيه تقديم الخبر وذلك موضعها تلييه ذكر الثلاثة ان لا ينبغي بتركه  
الابشرط الفايده واهملوا ضده وهو انه لا يجز معرفة الابشرط الفايده وهو منصوص  
في التسهيل ولهذا لم يجز نحو انا انا الان دخلت في التقديم **قول الكافي** واصل المبتدأ  
التقديم وحاشا في داره زيد واستغصا فيها في الدار لان طلب المبتدأ الخبر كطلب  
الفعل للمفعول بل اشد ثم ان ابن الحاجب عقب هذه المسوغات الاسد بالتركه  
ثم عاد الى المواضع الذي يجب فيها تقديم المبتدأ او اخيرة قال الرضى وكان الاول في  
الترتيب عكس ذلك **قول الكافي** فامنع حين يستوي الخبران عرفا ونكرا قال ابن قاسم ليس  
المراد تساويهما في رتبة التعريف ورتبه المسموع بل في مطلق التعريف ومطلق المسموع  
**قول الكافي** او كانا معرفتين او متساويين هو مقتضى الالهام بما اذا لم يدل المعنى  
على التمييز وقد بينه في الكافية واوردته التلييه ومنهم من لم يعتبر بهذا القيد ومنع التقديم

مطلقا

مطلقا فكانه راي ابن الحاجب **قول الكافي** او كان الخبر فعلا له شرط كما في الكافي  
الكبرى ان يرفع الضمير المستقر فلورفع البارز نحو الزيدان قاما والزيدون قاموا والمنفصل  
نحو زيد قاما هو والظاهر نحو زيد قام اخوه جاز التقديم في الصور كلها وفي المتوسط  
لوقال والزيدون قاموا والمنفصل نحو قاما هو والظاهر نحو زيد قام اخوه جاز  
التقديم في الصور وفي المتوسط لوقال والزيدون قاموا قلت قد قال بعده مثل  
زيد قام فقيه يتيك بالمال بخلاف الالفية قال يواد عليها اشد وجواز التقديم في  
مثل الزيدان قاما والزيدون قاموا اطلق الجمهور وحسمه والذي رحمه الله بالجمع  
وسمعه في المتن ليقا الالباس على السامع بسقوط الالف للملاقاة الساكن ذكر ذلك في جواب  
على شيوخ ابن الفناظم والشار الرضى المنع مطلقا في المتن والجمع حلا لهما على المفرد **قول الكافي**  
او قصد اسما له منحصر قال بعضهم حك في مثل ذلك من الفاعل والمفعول خلافا ولم يحكم  
مبهنا والقياس محض وهذه الصورة فانتا ابن الحاجب **قول الكافي** او كانت  
مسند الذي لام ابتدا امر دخل في قوله بعده او لازم الصدر فكان اولى حذفه وبقي صورقا  
الالفية والكافية ايضا ان يقترون الخبر بالفا نحو الذي ياتيني فله درهم ذكره في الكافية  
الكبرى والتسهيل قال ابن هشام ولوبات الفا فعندى في تقديم الخبر الصانع لانه سبب  
ومسبب فهو كالشرط والجزا وزاد في التسهيل ان يكون خبر الضمير الثاني وهذا قد دخل  
في قوله لازم الصدور به صرح الرضى وزاد ابو حيان ان يكون طلبا نحو زيد الا ضربته او هلا  
ضربته او المبتدأ دعما نحو سلام عليك وويل لزيد او كم الخربة نحو كم عندى او المضاف  
اليها نحو غلام كم ملك زارني او ما التعجيبة نحو ما احسن زيدا او الضمير مستكلم او مخا  
وهو موصول او موصوف والعايد مطابق نحو انا الذي فعلت او مقرونا باما نحو  
اما زيد فعالم لان الفا لا تلي انا ويذا قد يدخل في الصورة السابقة او يقع مؤخرا  
في مثل نحو الكلاب على البقر او يقتربا لبا الرايدة نحو ما زيد بقاءم على لغة وزاد الجوزي  
ان يكون الخبر محذوفا والمبتدأ معرفة نحو لولا زيد لا كرمك وزاد في الافصح صرحت  
زيدا قايما وزاد التلييه ان يكون له فاعل ساد مسدا لخبر نحو قايما اخواك او يكون له  
جواب مجزوم به حسبك يتم الناس وزاد صاحب البديع ان يكون متقددا في معنى واحد  
نحو هذا حلوحا مض فلا يجوز تقديمها ولا احدهما عند اكثر من وبقي صورة اخرى وهي



ما اذا كان المبتدأ مضاف واجزئته مجزئتين للفظ والمضاف اليه ضمير عطف كقولهم  
 اساقه طليحان فان ذلك يجوز عند الكوفيين واجازته ابن مالك فلهذا لا يجوز تقديم المبتدأ  
 بباب الاخبار نحو الذي ضربته زيد **قول الكافي** او كان مثل في الدار رجل وفي الالف  
 وهو عندي درهم ولي وطر ملتزم في تقدم الخبر زاد في شرح التسهيل الجملة بحقه قصدك فلما  
**قول الكافي** او متعلقة ضمير في المبتدأ قال ابن مالك في تلكه هذه عبارة قلقه  
 على المتعلم ولو قال او كان في المبتدأ ضمير كفاه قلت اشد قلاقه منها عبارة الالف  
 حيث قال كذا ادعاء عليه مضمرة ما به عنه بسينا بخبر ما فيها من كثرة الضمائر المتضمنة  
 للمبعد وعسر الفهم فلهذا قلنا قول الكافي الكبري وان بعد خبر ضمير مبتدأ يوجب  
 ان لا خير **قول الثاني** كذا اذا استوجب التصدير في اموان الاول شرط  
 ان يكون مفردا ولو كان جملة جازتا خبره ذكره في الكافي الكبري ولذا قال ابن الحارث  
 واذا تضمن الجملة المفرد ما له صدر الكلام الثاني ظاهره استواء هذه الصورة والصورة  
 السابقة في قوله ولازم المصدر في ان كل مصدر يجر به كما يقع مبتدأ من استفهام وشرطه  
 غير ذلك وقد قال الرضي لا يقع من جميع مقتضيات المصادر خبرا مفردا الى الاستفهام  
 والمضاف اليه فعبارة التسهيل اوضح حيث قال ان كان اداة استفهام او مضافا اليها  
**قول الكافي** مثل ابن زيد او ردد عليه ان قوله هذا ان مفردا يفتقر قوله ما وقع طرفا  
 فاما اكثر انه يقدرب جملة واجاب الرضي بان لفظ ان اسم مفرد في الوضع سوا قدرب جملة  
 بالمفرد وذلك المراد هنا **قول الكافي** او عن ان قيده ابن مالك في كافيته وتسهيل  
 بان لا يقترون باها فان اقترنت بهما جازت تعلم الخبر وتاخره سواء في علمي فانك صادق  
 واما انك صادق فني علمي وقبزه ابن عصفور بان يكون الخبر ملحوظا به فان كان محذوفا  
 يلزم تقديره قبلها نحو لو ان زيد اقام القيت وهذه الصورة فانت الالف وفيها سلة المحرر  
 وقد فانت الكافية وفاتها مع صور ان يكون دالا بالتقديم على الالف فهم بالتأخير محو درك  
 وسواء عليهم ان تدركهم ام لم تدركهم ذكره في التسهيل واستدركه الرضي وان تكون كم  
 الخبرية نحو كم درهم مالك او مضافا اليها نحو صاحب كم غلام انت او مقدما في نحو في كل  
 واد بنو سعد او تدخل الفاء المبتدأ نحو ما في الدار زيد او الخبر اسم اشارة طرف  
 نحو ثم زيد وهذا غير ذكر ذلك ابو حيان **قول الكافي والالف** وحذف ما يعلم فيه

اموان الاول ظاهره استواءهما في المحذف وقد صرح العبدى بان حذف الخبر احسن  
 من حذف المبتدأ لان المحذف بالا عجزا والآخر البقي منه بالصدور والاول ايل وزهيب  
 الواسطي الى ان المحذف المبتدأ احسن لان الخبر محل الفائدة ومعتمدها نقل ذلك ابن ايان  
 الثاني سكتا عن حذفهما معا وقال في الكافي الكبري وقد علم ان معي كل مفرد وعرفان  
 لوضوح المقصد وشبه في شرحهما بقوله ولا لا يسكن من المحيض اي فعدتهن ثلاثة اشهر فحذفت  
 الجملة لانها حلت محل مفرد تقديره كذلك مع دلاله ما تقدم عليها **قول الكافي** والخبر  
 جواز مثل خرجت فاذا السبع في امران الاول قال ابن مالك في شرح التسهيل المحذف بعد اذا  
 قليل ولذا لم يرد في القرآن مبتدأ بعد اد او خبر ثابت الثاني قال ابن قاسم هذه اما تصح  
 مذهب من يري اي الفجائية حرفا ومن جعلها ظرفا كان لم يقدور محذوفا بل من الخبر عنده  
 وكذا قال الرضي وزاد ان من جعلها ظرف زمان ومنهم من جعلها ظرفا فليس الخبر محذوفا  
**قول الثاني** وبعد لولا عاليا حذف الخبر فيه امور الاول التقييد بالغالب ذكره في الكافي  
 يريد به ما اذا كان الخبر المطلق فان كان كونا مقيدا وعليه دليل جازا لاثبات المحذف كقول  
 المعري فلول العدي يملكه لانا كذا في شرح الكافي وهذا التقييد راي الروماني وابن النجاشي  
 والثلاثي وشي عليه بن هشام في الجامع والجمهور اطلقوا وجوب المحذف بناء على انه لا يكون بعدها  
 الا الكون المطلق والخبر المعري وقالوا الحديث مروى بالمعنى من تعبير الرواة المولود من  
 دليل ان في بعض طرقه لولا حدثان قولك قال ابن الرسع اجاز قوم لولا كذا زيد جالس لا كرمك  
 وهذا لم يثبت بالسمع والمنقول لولا قيام زيد ولولا جلوس زيد انتهى ولذلك اطلق ابن الحارث  
 وجوب المحذف وان تعقبه صاحب المتوسط بما ذكره ابن مالك الثاني قيد في التسهيل لولا با  
 لا متناعية احترازا من التخصيصية فانها لا يليها المبتدأ الثالث كملوا فيما ذكر لولا ماض  
 عليه ابن النحاس في التعليقه وهذا المحرر ارد على ابن الحارث قولهما والعبارة للكافية  
 ومثل كل رجل وصنعة قال الرضي فيه السكال الخ ليس فيه ما يسد مسدا الخبر فكيف محذوف وجوبا  
 قال والطاهر ان حذف الخبر في مثل غالب لا واجب قولهما والعبارة للالف وقبل حال لا يكون  
 خبرا عن الذي خبره قد اخبرنا فيه امور الاول شرط هذه المسألة ان يكون المبتدأ مصدرا  
 او مضافا الى مصدر اضافة بعض لكل او كل الجمع ولا يشترط ان يكون المضاف فاعل تفصيل  
 وان اقتصر في المال الثاني عليه وهل يجري ذلك في المصدر الماول مذهب الجمهور كراع

ما نص



والثالث الصحيح هو التفضيل وهو الجواز ان اضيف اليه كخطب ما يكون المير قايما والمنع  
ان لم يضاف اليه نحو ان ضربت ريدا قايما في شرط هذه الحال ان يكون مفردة فلا يجوز ان يكون  
جملة اسمية او فعلية هذا مذموم في اختيار المصنف في التسهيل الجواز وفصل اخر في الاسمية  
فاجازوا مع الاول لا دونها الثالث قد اشترطوا وقبل حال يمنع تقدم هذه الحال على المصدر  
وهو راي القراء الذي عليه البصريون الجواز نحو قايما ريدا الرابع اختلفوا في كيفية تقديره  
اذا كان قايما ان اردن الماضي واذا كان قايما ان اردت المستقبل فحذف كان التامة وعلما  
بالمحذف واختار في التسهيل مذهب الخفش تقديره خبري ريدا خبره قايما في اسم  
من قبل المحذف وضعف بانه لم يقد زيادة على ما افاده المبتدأ قال الرضي في تقديره بالجمهور كلفا  
كثيرة من حذف اذ او اذ مع الجملة المضاف اليها ولم يثبت في غير هذا المكان ومن بعد ذلك  
ظاهر معنى كان الناقصة الى معنى التامة وذلك لان معنى قولهم حاصل اذا كان ظاهرا قايما في معنى ان  
ومن قيام الحال مقام الطرف ولا نظيره والذي اوقع في هذا التزامهم اتحاد العامل في الحال  
وصاحبها بلا دليل دلهم على ضرورة تلجيم اليه والحق انه يجوز اختلاف العاملين مع قولهم تقديره  
ضربت ريدا حاصل او كان قايما والعامل في الحال حاصل وفي صاخرى وحذف العامل في  
الحال لكونه عام شاملا لجميع الافعال كما حذفناه في الطرف والجور لما شابه حال الطرف  
والحذف في كليهما واجل قيام الحال في الطرف مقام العامل انتهى تنبيهنا ان الاول اقصر في الالف  
والكافية من مواضع وجوب المحذف على اربعة وكذا في الكافية الكبرى والتسهيل وقد استدرج  
الرضي هنا خاصا وهو اذا كان المخبر ظرفا متعلقا بالكون العام على تقدم وبقى سادس  
ذكره ابو حيان وهو قولهم حسبك نيم الناس فانه مبتدأ محذوف الخبر وجوب الدلالة المعنى  
عليه والتقدير حسبك السكوت نيم الناس وقيل انه مبتدأ لا خبر له لان معناه اكفف وزاد  
ابن هشام في الجامع حوات سيرا سيرا واما انت الاسير البعيد وقوله خيال لام السبيل  
ودونه سيرة شهر البعيد المذهب الثاني سكننا عن المواضع التي تجب فيها المحذف  
المبتدأ وهي اربعة ذكرنا في الكافية الكبرى والتسهيل اذا خبر عنه بصرى وبمصدر يدل على اللفظ  
بفعله او بمخصوص نفع او بعت مقطوع والصورتان الاخريان مذكورتان في الالف في باب النعم  
او الغنة وزاد بعضهم مواضع اخرى احدها ان يذكر الشارع منزلا او منزلا ثم يقول دار فلان  
او ديار فلان الثاني ما انتصب من الصادر توكيد النفس موصوع الله فانه يجوز رفعه بانه مبتدأ

لا يجوز

لا يجوز اظهاره وكذلك كل ما انتصب لفعل لا يجوز اظهاره وان لم يكن رفعه قيسا الثالث قول  
العرب من انت ريدا اي تذكر كحذف المبتدأ وجوبا جملا على الناصب حين قالوا من انت ريدا الرابع  
قولهم لا سواء كجاء سيمويه وقوله على حذف مبتدأ اي هذا ان لا سواء وهو واجب المحذف وقيل يقدر  
بعد لا اي لا كما سواء وانما لم يذكر لان المعنى لا يستويان الخامس قولهم لا سمار ريدا بالرفع اي  
لا سيمى الذي هو زيد وتقدم من كلام ابن الصايغ صورة اخرى فتمت عشرة قولهمما وقد تعدد  
المجوز كذا يتعدد المبتدأ وفي الاخبار عنه طريقان مذكوران في التسهيل **فصل في دخول الفاء**  
**على خبر المبتدأ** كذا توجه معنا في الكافية الكبرى ولا ذكر لهذه المسألة في الالفية وذكرها  
ابن الحاجب قوله وذلك الاسم الموصول بفعل او ظرف فيه امور الاول انه يخرج الموصول  
بمستقبل عام وهو مذموم في الجمهور واجاز الكوفيون وبعض البصريين دخول الفاء  
في خبره وحذف به ابن مالك في التسهيل الثاني شرط في التسهيل للفعل الموصول به ان يكون صالحا  
للمشطية يخرج الماضي والمصدر باداة الشرط وحرف استقبال او قد او ما التامة قوله  
والثمة الموصوفه بهما زاد في التسهيل والمضاف الى التكره وهو شعر مجازاه والمضاف  
الى الموصول والموصوف بالموصول وفي الاخير خلاف قوله ولعل ما نعان باتفاق في  
امران الاول قال الرضي لا وجه لتخصيصها بل كل باسمة لا يبتدأ هكذا سوى ما استثنى  
وهو ان المكسورة وان المفتوحة ولكن الثاني ما ادعاه من الاتفاق في فعل مرود فان  
اجاز بعضهم دخول الفاء في خبره كجاء ابو حيان في شرح التسهيل قوله والحق بعضهم ان هذا ذكر  
المصنف في شرح الفصل ان هذا البعض هو سيمويه وذكر ابن مالك في شرح الكافية  
ان سيمويه نص على جواز دخول الفاء في خبرها وانه روي عن الاخفش انه منع من ذلك وروى  
هذا عنه سيبويه فقد ظفرت له في كتاب معاني القرآن بانه موافق لسيمويه انتهى وفي كلام ابن  
عصفور ما يؤيد من تخصيصه بخلافه ان المكسورة وان يجوز الدخول فيها بلا خلاف  
**باب كان واخواتها قول الكافية** الافعال الناقصة ما وضع لتقرير الفعل على  
صفة فيه امور الاول هذه الافعال محصورة وانه يجوز تفضيل كثير من التامة مع الناقصة  
كما تقولت تمت السبعة بعد عشرة اي تسير عشرة تامة وكمل لزيد علما كما ملا قال تعالى  
فتمثل لها بشرا اي صار مثل بشره ومثلك الثاني قال السلي قوله لتقرير الفعل ساكن كونها  
ناقصة فلو قال لتقرير ما وضع لتقرير السلي او المرفوع على صفة كان استدلنا ان الثاني المتوسط







ليلا صعدى بالبا ونصيرها يقال بابت بالتقوم وباب بالتقوم اذا نزل بهم ليلا ونصيرهم  
قام ليلا ونزل الثاني ما ذكره من بابت بجمع صار قدح في الرخشي وقد حكاه عنه  
ابن مالك في شرح التسهيل وقال انه ليس بجمع لعدم شاهد على ذلك مع التتبع والاستقرا وقال  
في شرح الكافية لاحد للرخشي على ذلك لا لمن وافقه وقال الرضي اما بابت بجمع صار فقيه  
نظروا قد جعل منه الاندلسي فانه لا يدري ان بابت ورد بامكان حملها على المعنى المعروف  
وهو الدلالة على ثبوت مصحون الجملة ليلا وفي شرح التسهيل لابن قاسم من حسن ما كتب جاعل بابت  
بجمع صاد قول الشاعر حتى كلما ذكرت كليب ابيت كأنني اطوي كجبل لان كل ما نزل على عموم الاوقا  
قوله وما زال الى اخره في امران الاول قال النيلي لو قال الاستمرار خبره لمن سلاسه كان اولى لان  
المرفوع به ليس فاعلا الثاني لم يذكر بحج الادب بانه وهو صحيح في رال وفي وارج اما في قوله  
بجمع ذهب او ظر والمعينين فمرادهم بجمع بجمع خلع او الفصل نحو  
فكلك الخاتم فانفك ذكره ابن مالك واجاز الفادسي ان يكون رال  
تامة قاسا لاسماعا وذكر الصفا في نوادر محي فتي تامة محفوت عن المرافقة اذا نسبت  
قوله وما دام الى اخره فانه مجيبها تامة وقد ذكر ابن مالك نصا في بجمع بقى نحو ما استيقوا  
والاوض او سكن ومنه لا يكون احكم في الما الدائم قوله وليس لضمون الجملة حالا وقبل مطلقا  
الذي رحمه هو مذ بجمع هو لكن الثاني مذ بجمع يويه وقد قال الاندلسي تناقض بين القولين بابت  
خبر ليس ان يعقد بومان محمل على الحال كما عمل على الجا عليه في محو يدقاه وان قيد بربان الجنب  
فوقه فيده به واستحسنه الرضي وذكر هذا الجمع السومري **قول الكافية والالفية** وفي جميعها  
توسط الحراجر قال في شرح الكافية والتسهيل قد يمنع ما يوضع من التوسط وما يجعل واجبا فالاول  
كخوف اللبس نحو كان صاحب عدوي واحمر نحو كان زيد في الدار والثاني المحر نحو قايم الريد كون  
الخبر ضمير وصل نحو كان زيد واتصال الاسم بضمير الخبر نحو كان في الدار ساكنها وكون الخبر ظرفا موصوفا  
للابد نحو كان في الدار رجل وقد نوزع في الاخيرين بانها لا يقتضيان وجوب التوسط بل يمنع  
الناخير ولا مانع فيهما من تقديم الخبر وذكر في شرح الكافية من ممنوع التوسط نحو كان غلام ينفذ بفضها  
لعود الضم ونوزع بان العود يضاف على الاسم ورتبة التقديم فلا يمنع **قول الكافية** وهي في  
تقديمها عليها على ثلاثة اقسام قسم محوره وهو من كان الى راع لم يصر في الفافية بهذا القسم مع انه  
متفق عليه الا انه يقع من ذكره ما يمنع فيه التقديم وسكونه عن الباقي ثم فيه امران احدهما قال

بعضهم

والا لفة  
الكافية

والا لفة

الكافية

بعضهم

بعضهم لم يحرم ذكره الاسماء على ذلك المحذور تعاك ذلك كنتم من قبل وقد قيل ان كان تامة  
الثاني قال ابن مالك في شرح التسهيل قد يوضع من التقديم محو ردي صديقي للابا سو وانما كان  
ربد في المسجد المحر وكان يعمل فصد حبسها لعود الضم كان زيد قائما ابو لهالك قائما كان ابو  
للفصل بين الفاعل ومفعوله الذي هو كالجزة راد النيل وكذا اذا كان اسمها ضمير السان وهو متصل  
وما يوجب محو كان مالك معلوم من كان ابوك وان كان زيد **قول الكافية والالفية**  
وكل سمع داهم حفر محل الاتفاق في تقديمه على ما تقدمه على داهم مفصولا بينهما وبينها فقال  
ابو حيان القياس يجوز ان ما حرف مصدر في غير عامل ولا يمنع فيه ذلك الا ان ثبت ان داهم  
لا ينفك فينتج المنع انتهى وبالمعنى حرم صاحب الافصح وابن الناطم والرضي **قول الكافية**  
كذلك سبق خبرا الفافية او رد عليه انه يوم الاتفاق لانه شبهة بالمتفق عليه مع ان الكوفي محذور  
فيه التقديم وكذا ابن كيسان في رال واخوته واجيب بانه اريد التشبيه في المنع لا في كونه  
متفقا عليه قوله في بها متلوه كماله قيل انه خشو لا يند فيه ورد بانه تنبيه على علم الحكم  
وهو ان ما لخاصة الكلام فكون متبوعا لا تابعه حتى يشمل الحكم كماله في بها من سائر الافعال  
في هذا الباب وغيره **قول الكافية** وقم لا يجوز وهو ما اوله ما خلافا لابن كيسان في غير كلام  
فيه امور الاول قال في التوسط كان الواجب ان يجعل ليس وما في اوله ما الفانية من القسم  
المختلف فيه قال يمكن ان يجاب بانه لم يعقد بخلافه ابن كيسان واعتد بالخالفه في ليس لان طلبة  
كثير من المعين على امتناع تقديم خبره على نفسه الثاني ان محل المنع في تقديمه على ما اما تقديمه  
على الفعل متوسطا بينه وبين ما فانه جائز كما حرم به ابن مالك في شرح الكافية وقال ابو حيان  
انه الامح وعليه الكوفون ولا يرد هذا على عبارة الالفية الثالث ان اراد المصنف ما اوله  
مالا واخوته خاصة ورد عليه ان ذلك يختص بها فصار افعال الباب اذا نعت بما امتنع التقديم  
عليها بل وسائر الافعال مطلقا كما نص عليه بن مالك في شرح الكافية وان كان كل فعل الباب  
ورد عليه ان خلافا بين كيسان خاص بزال واخوته قال ابن مالك في شرح الكافية وافق ابن  
كيسان البصريين في ما كان محوره وحالفهم فيما رال واحوا بها لان بعضا ايجاز والخبر  
بعد ما كثر كان المشقة فلم يسمع عندنا هلا ما رال محو ولا يمنع جاعلا كان  
عمرو انتهى **قول الكافية** ومنع سبق خبر ليس اصطفى كذا رجه في سائر كتبه ووافقه ابن هشام  
في الجامع والقط وهو مذ هب جمهور الكوفيين وبعض البصريين واكثر المتأخرين والذي



عليه قدما البصرين والعز الجواز ورجم الرمح شري وابن برهان وابن عصفور وقد وجب  
الناظم في شرح الكافية ما رجع من المنع بالقياس على ما فاتها مثلها في عدم التفرع والاختلاف  
في فعلها وتفرعها بان عيسى متضمنة معنى ما صدر الكلام وهو فعل مجاز ليس بمتضمنة معنى هذا التفرع  
بان ليس ايضا متضمنة معنى ما صدر وهو الكافية ولما انما يجب فانه حكى في ليل الكلام  
من غير رجع قال ابن القاسم وينبغي ان يكون الخلاف في غير المستثنى بها والها منع التقديم في  
المستثنى بها قول واحد **قول الثاني** و امره على نحو خبر المبتدأ ويتقدم معرفة ما يستثنى  
سوي امر واحد وهو جواز التقديم اذا ساوى الاسم في التعريف لان الاختلاف في الاعراب  
يرفع الالباس وقد اورد ان المساوي في التنكير كذلك نحو كان افضل منك افضل مني فحصل  
الاستيذان بالاعراب وقد استثناه في التسهيل وان نحو كانت الجبل السرى بمتنوع في التقديم  
وهو معروف لخصا الاعراب كما صرح به في التسهيل ايضا وقد اورد هاهنا في المتوسط قلت فلو ترك  
استثنا هذا الامر اولى لان المدار في البابين على حصول البيان فيما عدا سوا ويستثنى امور  
اخر ذكرها في التسهيل احدها الحذف فانه جازل في خبر المبتدأ بالاجماع وممتنع في خبر كان  
على الوجه الاخر في ضرورة وجهه ابو حيان بانه صار عندهم عوضا عن المصدر كما لا تنصبه الاعراب  
لا يجوز مدتها ووافق ابن مالك على المنع بالقياس في جاز حذف خبر اختيارا اذا كان اسمها  
تكون عامة تشبيها بلا وهذا راي الفرائدي انها لا يشترط في اخبار هذا الباب ان لا يكون  
جمله طلبية وفي بعضها ان لا يكون مفردا طلبيا وفي بعضها ان لا يكون مفردا طلبيا وفي بعضها ان لا يكون  
فعلا ماضيا كما تقدم ولا يشترط ذلك في شي من اجزاء المبتدأ انما انما ان تعدد الخبر في هذا الباب  
اولى بالمنع من خبر المبتدأ لهذا سنفه هاهنا بعض من جوزه هناك كاي در سويه وابن ابي البرقع  
ووجهه ان هذه الافعال شبيهت بما يتعدى الي واحد فلا تزداد على ذلك رابعها جواز ابن مالك  
ههنا الاخبار عن كونه بمعرفة بشرط الفائدة وكون السكون غير صفة محضة ذلك لا يجوز في باب  
المبتدأ او انما جاز ذلك تشبيها للمرفوع بالفعل والمنصوب بالفعل لكن الجمهور منعوه وسودا  
بين البابين حاشيها قوم تقدم الخبر بها اذا كان جملة لانه لم يسمع مع جوازه في خبر المبتدأ الكمال  
مع جوازه هنا ايضا قياسا وجه ابن عصفور المنع في الفعلية الواقعة لضمير الاسم نحو زيد يقوم والجواز  
في غيره نحو كان زيد ابوه قائم وكان زيد يرميه عمرو سادسها قد يدخل الواو على خبر هذا الباب  
اذا كان جملة تشبيها بالجملة الحالية ولا يدخل في خبر المبتدأ وهذا الاستثنا على راي ابن

والاخص

والاخص

قول الكافي

والاخص الجمهور ينعون ذلك **قول الاخير** والنقص في فتح ليس زال داما فني تقدم ان  
نقل يحيى فني تامة وان الفارسي اجاز ذلك في ذلك قياسا لاسماعا قال في شرح الكافية وقد يعصده  
قول الراصير في حاشية يفتش ولا يزل وهو الوي ليس فاستغنى بالجملة الحالية عن الخبر قال ولما  
ان نقول الخبر محذوف اي وبذلك سنفث قول ولا يلي العامل معول الخبر ليس هذا الحكم مخصوصا  
باب كان بل هو محذوف في كل باب فلا يلي عامل من العوالم بالنصب غيره اورد ذلك ابو حيان  
على عبارة التسهيل وقد تعرض له ابن مالك في شرح الكافية ههنا فقال وينبغي ان يعلم ان مثل  
هذا التقديم ممنوع في غير هذا الباب كمنعه فيه لان سبب المنع ايلا الفعل معول غيره فلا يجوز  
دون فعل وشمل كلامه ما اذا تاخر الخبر عن الاسم وما اذا تقدم عليه وهو الذي صرح في ما كتبه  
وجه ابن عصفور الجواز في الثانية ونقله عن الاكثرين قال في شرح الكافية وليس يصح في  
ومضمرا الثاني ابوان وقع مرسوما استبان انه استغنى قال الناظم في شرح التسهيل اقوى ما اوجه الكافي  
قول الشاعر لئن كان سلمي الشيث بالصدغيا لقد هوت السلوان عنها التحلم اي لئن كان السبب  
معزيا سلمي بالصدغ فقد سلمي وهو منصوب بخبر كاعلى اسمها ولا يسيل الى ضمير انسان نظير  
النصب في الخبر فلم الدليل ولم يوجد مخالفة سبيل انتهى وتأول بعضهم البيت على ان سلمي  
منادي اي لئن كان يا سلمي السبب بصدك مغريا وردد بقوله لقد هوت السلوان عنها ولو اورد  
الذالك قال عنك ورايد لها شروط ان تكون في ولفظ الماضي وهذا قال في الكافية وقد تكرر  
كان في حشوكا كان اصح علم متقدما ولم يسن مواقع زيادتها الا من ما وفعل المعجزة قال  
ابن هشام في الجامع متوسطه حسن ما في ما كان اسعد من اجابك وقع في نحو على كان المستور  
العراب وبوسط في غير ما محمول يوجد كان مثله وان من افضلهم كان زيد اقوال الكافي  
الكبرى وزيد كان من جري جملة وشذ حيث حرف جز قبل اكثر فاين ولم يسن هل كان  
الزايدة لها فاعل ام لا والمخا عنده تبعا للفارسي الثاني تشبيها لها بالحرف الزايد و  
ذهب السمراني والظهيرى الى انها رافعة لضمير المصدر وفي شرح الكافية حكم سيبويه  
بزيادته كان في الشعر نحو وحيروا نالنا كانوا اكراما وردد ذلك على كونها رافعة للضمير وليس  
مانعا من زيادتها كما لم يمنع من الفاء عند توسطها او تاخر هذا اسنادها الى فاني انتهى  
وهذه المسئلة واردة على الالفية **قول الثالث** وقد حذف عامل في مثل الناس مخبرون  
بما علم ان خبره ان خبره وان شرا فشرير عليه انه اطلق جوازه حذف العامل وهو خاص بكان



فلا يجوز في سائر افعال وان خصه بالذكور وهو الوقوع بعد ان ومثلها في الكثرة وقد يقع بعد  
والاولاد ونسبها بقله وان قد يشعر باختصاصه بعد ان بالتفريق مع انه لا يختص به كما قال  
ابن هشام في تعليقه بدليل الاختصاص فلا يليه ان كان الخطبة وقد سلم من ذلك **قول الثاني**  
ويحذفونها وييقون الخير وبعد ان وكثيرا اذا اشترى ويرد عليه المود الاول انه اطلق ان لو  
والمراد الشرطيان وقد قيدت بما يدلك في الشذور الثاني انه زاد في التسهيل قيدا اخر قال  
ان كان اسمها ضمير ما علم من غير ما يرد حافرا وقال ابن هشام في تعليقه على الالفية قيد الناطق في التسهيل  
وتوضحه المسئلة يكون الاسم ضميرا واطلق في هذا الكتاب وغيره وهو الظاهر عندي لا يترك  
ان قوله على السلام التمس لو خاتم حديد وقوله ان خيرا فخير لا يظهر فيه التقدير الظاهر  
اي ان كان علم خيرا ولو كان ما قلتم خاتما والازم عود الضمير غير اسم صريح في دلالاتها  
وهو خلا في الباب الثالث لم يصرح بان هذا الحذف جائز او واجب والمراد الاول  
فقد بين في الشذور الرابع قال ابن هشام قد عرفت قولها ويسبقون الاسم بعد ان نحو ان خير  
فخير اي كان فيهم خيرا وان كان معهم خيرا ومفهوم كلام الناطق ربما يقتضي ان ذلك لا يجوز  
وقد صرح في كتبه كلها بحجازه انتهى وهذا الامر وارد على قول الشذور وقد عرفت قولها اسمها  
الخامس ضم ابن هشام في الجامع الى مثل ان خيرا ولو خاتما مثل ولكن تصيد بن يديه وذلك وارد  
على الكتب الثلاثة **قول الكافي** ويجوز في مثلها اربعة وجه فيه امران الاول لم يبين  
ضابط ذلك وضبط في التسهيل جوار الرفع بان يحسن مع الحذف تقدير فيه او مع ان لم يصح  
تعين المضب الثاني لم يبين حواشيها ولا جود لضبط اول ودرج الثاني وعكس اضعفها كذا في شرح  
الكافية زاد ابن هشام في الجامع ونصبها ورفعها متوسطان وقد ذهب السوس الى انها مستكافيتان  
ودفع ابن عصفور الى ان دفعها خيرا من نصبها لقلة الضار فيه **قول الثاني** وبعد ان  
تعويضها عنها اذ كتبت فيه امران الاول لم يصرح بوجوب حذفها حينئذ وقد صرح به  
في الكافية والشذور وقد يؤخذ من قوله تعويض ما عني لا انه لا يجمع بين العوض والعوض الثاني  
زاد في التسهيل ان هذا الحذف وتعويض ما يكون ايضا بعد ان المكسورة بقله نحو اقل هذا  
او ما لا اي ان كنت تفعل عينا وعبارته والتمزم حذفها معوضا عنها ما بعد ان كثيرا وان قليلا  
وقد عرفت في الكافية هذا الموضع من مواضع حذف كان واسمها فقال وكان واسمها نوعين  
قالا امرعت الارض لو ان مالا لو ان نوكا لك او جمالا او ثلة من غنم اجمالا وعده ابن هشام

في الختام

الالفية  
قول

الشذور  
قول

باب ما ولايات وان اليه ما كانت  
بالسنة  
قول الكافي

قول

في الجامع من مواضع حذف كان والاسم والخبر جميعا فقال وحذفها وحذفها معوضا عنها  
ما في مثل انت د انفرم قال ومع معوضا في اقل هذا امالا وهذا هو الصواب وفي التسهيل  
ان هذا الحذف والتعويض لا يفعل مع ان المكسورة الا في هذا التركيب ولا يجوز اما انت  
مطلقا انطلقت **قول الثاني** ومن مضارع كان مجزوم محذوف نون له شروط احدها  
ان يكون الجزم بالسكون لا بالحذف ذكره في التسهيل والتوضيح هو وورد على الشذور  
الثاني والثالث ان لا يليه ساكن ولا يتصل بضمير نصب وقد ذكرهما في الشذور وذكر الثالث في  
الكافية الكبرى كنه خالف في التسهيل فصح عدم اشتراطه تبعاليونس الرابع ان يكون في حال  
الوصل فاذا وقف عليه ردت لوجودها السكت في الوقف كما مثل لم يح لكونه على حرفين ولم يك  
كذلك فردة ما حذف من الكلام ولي من اجتناب هاء مزيدة ذكره ابن خروف وتبع ابن هشام  
في الجامع واهمل من الشذور **قول الشذور** وحذف نون مضارعهما يوم اختصا به بكان ان  
لان الكلام فيها وليس كذلك بل الحذف جائز من التامة ايضا الا انه اقل وهذا لا يرد على قول  
الالفية ومن مضارع كان لا طلاقة **باب ما ولايات وان اليه ما كانت بليس**  
ذكرت الاربعة في الالفية والشذور ولم يذكر ابن الحاجب ان ولايات وكانه ذهب الى رأي  
من قال انها لا يعلمان ولهذا السار الى التسهيل في الالفية بقوله وقد يلي لات وان ذا العلامة ان  
ابن مالك عقد هذا الباب في جميع كتبه بعد باب كان لانه ملحق ببعض افعال وكذا ابن هشام  
في الجامع وعقده ابن الحاجب بعد ما في ان ولا التي لنفي الجنس وعقده في الشذور  
بعد افعال المقاربة فاق نواحيه الافعال على حده ثم نفي بالحروف وادرجه في القطر  
في باب كان من غير تمييز باب ولا فعل **قول الكافي** اسم لا هو المستداليه بعد  
دخولها قال الرضي برده عليه نحو ما زيد النظير غلام في الدار فان غلامه مستداليه  
بعد دخولها وليس باسم لها فلوزا الذي كان في الاصل مستداليه من الاعتراف  
**قول الثاني** اعمال ليس عملت ما فيه امران الاول قال ابن هشام قد يوهم انه حكم  
متفق عليه ونظيره في الايتام قوله في باب الحكمية والعلم احكيته من بعد في فامر بالحكم  
امر مطلقا وكان حقه بقيد الحكمين في البابين بالحكيتين ويقوى اليها بين المذكورين  
قوله في باب الموصولة وهكذا وعند طي سهر وكالتى ايضا لديهم ذات وفي باب  
الاستثنا وعن تميم فيه ابدال وفي باب ما لا ينصرف وهو نظير جثما عند تميم وفي باب



العدد والشين فيها عن تميم كسر انتهى وقد قيد بغير اهل الج في الكافية الشذور الثاني  
انه صدر الباب بما هنا وفي سائر كتبه وكذا اضنع الناس ان ابن هشام في الشذور فانه  
بدأ بلاث ووجه انها في لغة الجميع كما صرح به فيه وقال في تعليقه على الالفية انها اولى بحروف  
الاربعة في استحقاقها العمل لا اختصاصها بالاسم اذ لم يحفظ فيها الفعل بخلاف ما ولا وان لكنه  
وافق الناس في القدر والجامع فبدأ بها **قول الكافية والالفية** دون ان فيه امران الاول  
قال ابن هشام كان ينبغي ان يقدها بالواحدة بحوزة من الفافية الموكدة لما وقد قيدها  
بذلك في الشذور مع انه اطلق في القدر والجامع الثاني لم يذكر ما الزائدة وحكمها حكم  
ان في اشتراط الخلو منها عند عامة النحويين وقد اورد هذا الشرط ابو حيان لكن اجاب  
ابن هشام بان انما اختار في شرح التسهيل عدم اشتراطه ولم يوافق الجمهور على اشتراطه في  
شي من كتبه وكذا لم يلتزم ابن هشام في الشذور ولا في شي من كتبه بل نص في تعليقه على ارتضا  
ما اختاره الناطم فقال انه يستدل به السماع والقياس **قول الالفية** مع بقا النوقال  
ابن هشام يرد عليه مسئلتان الاولى ان ينتقض النفي بالنسبة الى معلوم خبره بالنسبة الى المخبر  
نحو ما زيد قائما لا في الاداء فان النفي في ذلك يصدق عليه انه قد انتقض مع ان المضى واجماع  
فكان ينبغي ان يقول مع بقا في الخبر انتهى وهذا اورد ايضا على قول الكافية او انتقض النفي  
بالاول ولا يرد على قول الشذور وشرط اعماله في الخبر الثاني ان يكون انتقاض النفي بكمية غير  
نحو ان يقول فيما زيد قائما ما زيد غير قائم فان المضى في ذلك واجب عند البصريين وجاز  
عند الفراء ولا يرد هذا على قول الكافية بالاول وعلى الشذور كما ينظر للمتا مل ثم ان الناطم اختار  
في التسهيل وسبيل المعظم جواز نصب الالباب بالاول وفاقا ليويس وقوله في العيان للكتاب  
او تقدم الخبر بطل العمل فيه امران الاول ظاهر انه لا فرق بين الطرفين في الجور وغيرهما  
وبذلك صرح ابن مالك في الكافية الكبرى فقال في رفع نحو ما زيد بما و موضع الجور ونصب  
زعماء في كافي نفي البيت عامة والمنعطف هناك على المنصوب ان يسل عطف  
وقال في شرحه من النحويين من يرى تعامل ما اذا تقدم خبرها وكان ظرفا او مجرورا  
وهو اختار ابن عصفور فنص على تضعيفه وصرح به ايضا ابن هشام في الجامع فقال بشرط  
ان لا يسبق اسمها بان ولا ما خبر مطلقا ولا بمفعول غير الطرف وما صرح به من منع تقدم الخبر  
الطرفي لا يكاد يعقل فان تقديم المفعول فرع تقدم العامل بل قد يقال عكس في الجوز ا

في الخبر

نفي قول

نفي قول

نفي قول

في الخبر والمنع في مفعوله كان اشبه بالصواب فان المفعول قد يمنع حيث يجوز العمل الا ترى  
ان مفعول خبره كان لا يقدم على اسمها مع جواز تقدم الخبر عليه الطرف في مذهب ابن ابي عمير  
الاعمال والطرف في موضع نصب وهو قول الجمهور وصحح الالفية و ابن عصفور والثاني  
الاهمال وهو في موضع رفع وهو قول لا خفي وصحح الناطم وابنه انتهى فاستعدنا من ذلك ان  
الجواز من الجمهور الثاني ان ابن مالك اختار في التسهيل وسبيل المعظم عدم اشتراط الترتيب  
وانه يجوز النصب مع تقدم الخبر ولو غير طرف ونسب لسيبويه **قول الالفية** وترتيب ركن  
قل ركن مع علم ولم يتقدم تنصيصه على تقديم ولا تاخير واجاب ابن هشام بانه علم  
من قوله في باب المبتدأ والاصل في الاخبار ان نحو الخبر ان توحوا في الخبر وحلاه بال الاستغناء  
ليشمل خبر المبتدأ وغيره فنسب اهل الثلاثة شرط اربعة ذكره سيبويه وهو  
ان لا يبدل من الخبر بديل مذهب بالاحتمال ما زيد شي الاشياء لا يعتاده وقد ذكره ابن هشام  
في الجامع **قول الالفية** ويستقر في جوار طرف كما بينت معناه اجاز العلماء امران  
الاول انه لم يصرح باشتراط عدم تقدم المفعول على الطرف اكتفا بالمفهوم ولم يصرح  
بالحاجب اصلا لا منطوقا ولا مفهوما فاحسن منها قول الشذور ان لا يليهن مفعوله وليس  
ظرفا ولا مجرورا الثاني مقتضى كناية الاجماع على جواز سبق المفعول الطرف قال ابن هشام  
وهو كذلك اذ لا يعلم فيه خلافا واقول في بعد اجرا خلافا فيه من تقدم الخبر الطرف وقول  
الكافية والالفية ورفع مفعول بل كن او بل من بعد منصوب بما الزم حيث حل فيه  
امران الاول قال ابو حيان وابن قاسم تاج في تسمية مفعولا وانما هو خبر مبتدأ محذوف  
الثاني قد يوهم كلامه تساوي بل ولكن وهو في بل مسموع وفي لكن بالقياس **قول الالفية**  
وبعد ما وليس جارا للخبر فيه امور الاول انه يشعر باختصاصه بالعامة فيه وليس كذلك  
قالا صرح كما في شي الكافية جوازه فيما التيمية وغيرها كما مقتضيه بان والمقدم خبره بشرط  
ان لا ينتقض النفي بالالفية شرط ليس ان لا ينتقض خبرها بالاول فلا يجوز ليس ركن  
الا خارج اشارة اليه الثالث قيدها بعضهم بان لا يقع في الاستثنا فلا يجوز قام القوم  
ليس يزيد الرابع شرط الخبر ان لا يكون ظرفا غير مشعر فكيف فانه لا يجوز دخول البافية عند  
البصريين واحاذر ابن هشام نحو ما زيد بحث بحسب الخامس شرط ايضا ان لا يكون كاف  
التسبية خلافا للكتابي حيث اجاز ليس بذلك قوله وبعد لا ينبغي حله على اخت ما و لولا الترتيب



مما نصير بهما في التسهيل قوله ونفي كان اعم منه قول التسهيل في فعل ناسخ وقد مثل في شرحه بقوله  
فلما دعاني لم يجدني بقعد **وللالتفات** في التكرار اعلمت كليسا في امور الاول لم يشرط  
سوى تنكير جزئيا واما ابن الحاجب فلم يشرط ولا غيره مع انه يشترط لها ما يستوطنها مع بقا  
المنفي وتأخير الخبر ومعه وقد ذكر ذلك في الشذور وقال في الجامع وشروطها مع ان ذلك كما مثل  
فدخل فيه شرط الخلو من ان الالف في التوضيح صرح باستثنائه وقال ان لا تزداد بعده افعالا  
وقال في تعليقه القياس اذا قلنا انها عملت للاختصاص **وهنا ليست كما التاني اختار التاني**  
في شرح التسهيل جوارها في المعارف تبع لابي جني وغيره الثالث ظاهره انما تعمل في كل لغة  
وفي الكافية والشذور تقييده بلغه اهل الحجاز كما وليس ذلك في شي من كتب ابن مالك ولا في  
جامع ابن هشام وقطع وقال في تعليقه اذا قلنا انه عملت للاختصاص لا يتقيد اعمالها بلغه  
اهل الحجاز وفي دهنه ان بعضهم قيدوها والقياس يقتضي خلافه انتهى وقال ابو حيان لم يصح  
احد بان اعماله لا عمل ليس بالنسبة الى لغة مخصوصة الا صاحب المغرب ناصر المطرد فانه قال  
بنو تميم لا يعلمونها وغيرهم يعلمونها وفي كلام الزمخشري اهل الحجاز يعلمونها دون طي وفي البسيط  
القياس عند بني تميم عدم اعمالها وحتم ان يكونوا وافقوا اهل الحجاز زعم اعمالها انتهى  
**قول الكافي** ولا رجل افضل منك هو مثال الكتاب وقد قال ابن ولاد ان الذي ثبت  
في نسخ الكتاب بخط الاخفش افضل منك برفع افضل وكذا قال الزجاج انها ترفع الاسم ولا تنصب الخبر  
ولسبه الى سيبويه **وللالتفات** وهو في الارشاد هو راي المشهور خلافه لكن ابن هشام  
وانقذه في القطر فقال لا النافية في الشرع وقال الرضائي ظاهر انها لا تعمل عمل ليس لانه اذا قياها  
ولم يوجد في شي من كلامهم خبرا منصوبا بالخبر ليس وما وهي في نحو لا ابرح ولا مستصرح لا التبريد  
انتهى **وللالتفات** وقد بينا في الامور الاولى ظاهره كلامه ان اعماله  
ان اقل من اعماله صرح في التسهيل ونادى ابو حيان فقال الصواب على ان عملت نشر  
ونظا ولا اعمالها قليل احدا لم يرد منه مريحا الى البيتان السابقان وليس في كتاب سيبويه  
ما يدل على سماعه من العرب بل قال في نحو اقاليل ولو ذهب ذاهبا الى ان لا لا تعمل لذنب  
مذهبا حسنا لان البيت والبيتين لا يبنى عليهما التواعد انتهى وتابعه ابن قاسم قلت  
المصنف جع في التقليل الى المورن احدها النظر الى من جازى في اعماله فان الجمهور من البصريين  
جوزوا اعماله منعوا ان وعزى المنع في ان الى سيبويه والثاني النظر الى اللغات فان اعمال

لا يعلمونها

ان اهل العاليه كما قيده بدا في الشذور والجامع وقد تقدم في كلام ابي حيان ترجيح ان اعماله  
بلغه الامور الثاني ذكره ان شرطا وشرطها في الشذور بقا النفي وتأخير الخبر ومعه وكذا في الجامع  
الثالث ذكره التاني ان ان لا تعمل الا في اسم معرفة عكس لا وان ما تعمل في المعرفة والتكرار السرايع  
اختار ابو حيان القول بان لا يعمل شيئا لانها لم تحفظ الا بالان بعد هذا باسم خبر متبينين  
وان ليس يجوز حذف اسمها فلو حذف اسمها كانت كذا قد تفرقت في الفرع فان لم يفرقوا في الفصل  
الخامس قال في شر الكافية لا تعمل الا في معرفة ظاهره وانما تعمل في تكملة **وللالتفات**  
وما لالت في سوى حين عمل ظاهره اختصاصه بلفظ الجين وهو احد القولين والثاني  
انما تعمل ايضا في مراد فو كاوان وساعة وجزم به في التسهيل وشرحه الكافية ولذا قال  
في الشذور ولا يعمل الا في الجين تكثره او الساعة او الاوان بقله وقوله وحذف ذي الرفع فتا  
والعكس قلت لم يصح بانه لا يجوز ذكر الحذف التبا بال مفهوم وقد صرح به في الشذور قول  
ولا تحين مناص قال في شرح الكافية ولا بد من تقدير الحذف معرفة لان المراد ان يكون  
الخبر الحاضر حينما يتوضون فيه وليس المراد ان يجرس حين المناس **باب افعال المقاربة**  
نعم ان ترجم الملائكة وفيه امران الاول ان في الترجمة بذلك تعليلها لان من افعال الباب  
ما هو للرجاء وما هو للشرع قلت وكان الاول ان يترجم بكاد واخواتها مناسبة لسائر  
النواحي الثاني قال ابن مالك في شرح العمدة في هذه الافعال ان تذكر في باب كان مساويا  
اياها في عدم الاستغناء بالرفع ولكنها فارقته كان بان اخبارها لا يكون الا افعال مضارع  
على التفصيل المذكور فلذلك افرد لها بابا واتفقوا على وضع هذا الباب في النواحي الا  
ان ابن مالك في العمدة وضعه قبل بابي التعجب ونعم وليس لمشاركه افعال الباب لتلك في الجود  
وعدم التعريف **قول الكافي** افعال المقاربة ما وضع لدنو الخبر جارا وحصولا او احدا  
منه الى اخره قال الرضائي الذي اني ان عسى ليس من افعال المقاربة اذ هو طمع في شيء غيره وانما  
يكون الطمع فيما ليس الطامع على وثوق من حصوله فكيف يحكم بدنو ما لا يوثق محصولة ولا يجوز ان يقال  
معناه رجاء دنوا الخبر كما هو مفهوم من كلام الجزولي والمصنف راي ان الطامع يطمع في دنو  
مضمون خبره بل الطامع مضمون حصول مضمونه مطلقا سوى برحي حصوله عن قرب او بعد  
مديده لقول عسى الله يدخلني الجنة واذا قلت عسى زيد ان يخرج فهو يطمع في افعاله لا في دنو  
في فعل اتفاقا وكذا في عدد طفق زيد يخرج انه سعى في الخروج وتليق اول اجزائه فلا يقال

باب افعال المقاربة

باب افعال المقاربة



ان يخرج قرب وذا من زيد الا قبل شروع فيه لان معنى القرب قلة المسافة فعلى هذا المفعول  
المقاربة التي هي موضوع لدنو الخبر الا كاد و مراد فاقه قاله لدنو الخبر جاحصولا  
او اخذ فيه ضبط لان نصب هذه المصادر على التمييز في الظاهر وهو يميز عن نسب فيكون فاعلا  
لدنو في المعنى كما في قولك بعجني طيب زيد علما اي طيب علم زيد فيكون علم الدنو جاحصولا ولدنو  
حصوله اولدنو الاخذ فيه وليس عسى لدنو جاحصولا بل لرجاءه على ما ذهب اليه وكذا طفق  
واحواله ليس لدنو الاخذ في الخبر بل على الاخذ فيه وان جعلناه على الحال من الخبر اي خرجوا او  
حاصلها او ما خوذ فيه على كلف فيه اذا لم يستعمل في مثل هذه المحتملات البعيدة لم يصح قوله جاحصولا  
لان الخبر في كان ليس جاحصولا بل هو قريب الحصول انتهى وقال البصري في المقاربة يختلف فاقه يكون المقاربة  
الفعل في الرجا عسى لان رجا الشيء دون منته لتقديره ينله وتارة تكون للاخذ فيه لان الشروع في الفعل  
يلزمه القرب منه وعبروا ان ما لك في شرح العدة عن افعال الرجا بالمقاربة للظنية وعن كاد ونحوه  
بالمقاربة لليقينية قوله فالاول عسى لم يذكر من افعال الرجا غير كاد وزاد في الالفية والتذور  
جري واحلولق وزاد بعضهم افعالا اخرى تزيده على عسري الا انها لم تسلم ولم يقد دليل على انها  
من افعال الرجا وهي محكية في كتابنا جمع الجوامع ووقع في سبيل المنظم ان اخلو ق من افعال المقاربة  
بمعنى الحصول ككاد وهو غريب يخالف لما في ساير كتبه قوله والماني كاد لم يذكر من افعال الحصول  
غيره وزاد في الالفية والتذور كرب وادوسك وقد ذكرهما ابن الحاجب من افعال الاخذ  
وساير ما فيه وزاد في التسهيل همل واولى وفي نسخة والم قوله والثالث جعل وطقق وكرب  
واخذوا وسك فيه امران الاول كد كد من افعال الشروع راي بعضهم والمتشور خلاصه  
وعده او سك سنالم افعالية لاحد الثاني لم يذكر من هذه النوع سوى ثلاثة او خمسة وزاد  
في الالفية والتذور ذاك وحلق في التذور ذهب واهل همل وما ذكره في التذور ومن ان همل  
من افعال الشروع لم اقف عليه لاحد فان المجزوم به في التسهيل والعمدة وشرحيهما وسبيل المنظم  
انها من افعال المقاربة بمعنى الحصول وكذا في الجوامع وتعالى في الالفية لابن هشام وزاد في التسهيل  
والجامع من افعال الشروع وزاد الرضا قبل وقرب وزاد بعضهم افعالا اخرى لم تسلم وهي محكية  
في جمع الجوامع تلبيس ما ذكره من تقيم هذه الما فاعال الى ثلاثة اقسام وهو الموجود في ساير  
كتب ابن مالك ابن هشام ووقع في تعليق ابن هشام على الالفية ما نصه وهي باعتبار معانيها  
اربعة اقسام ما يدل على الشروع وهي ما يدل على المقاربة وهي ستة وما يدل على القرب

وهو ثلاثه عسى واخرى واحلولق وما يدل على الرجا وهو عسى خاصة وقد يخص ان عسى شريكه  
عبارة وهو تقسيم غريب ولو قال ما يدل على الاشتقاق وهو عسى خاصة كان قريبا ولا يلتزم على  
في السبيل **قول الالفية** ككان كاد وعسى يوم استوادها في جميع الاحكام الا ما استثنى بقوله لكن نذر الى  
آخيه وليس كذلك فان هذا انما للحضيات كان في امور اخرى منها ان الخبر هنا لا يتقدم على الفعل اتفاقا  
وقد ذكره في التذور ولا يتوسط في راي ومنها انه يجوز حذفه ان علم وانما يتعين عود ضميره الى الاسم وقد ذكره  
في التذور فلا يجوز رفع الظاهر لاحساسه ولا سببا الا عسى فان خبره ما يقع السبب ومنه ان عسى تسند  
الى ضمير الشأن الا نذورا قال القاضي ليس بشور انما ذلك ان في افعال المقاربة الماني كاد وفي الناقصة الاحكام  
وليس منها ان كاد لا يواد عند الجمهور بخلاف كان **قول التذور** افعال ضميرها يستثنى عسى  
فان خبره يجوز رفعه نظرا بسبب **قول الالفية** لكن نذر غير مضارع لعدم خبر يومهم بحية على نذوره  
اسمية او ظرفا وليس كذلك قوله في الكافية الكبرى ومزود نذرا وفيه **قول الالفية والكافية**  
في عسى قد حذف ان قاله ابو حيان جمهورا البصر على حذف ان من خبر عسى ضرورة وظاهر كلام سيبويه انه  
لا يختص بشعرتيها في كاد وقد يدل ان خصه المقاربة بالضرورة تنبسط ظاهر كلام سيبويه  
ان المصروق باخيره المجدد منها وهو مذموم الجمهور والذي ذهب اليه سيبويه كما في التسهيل انه ليس بخبر بل هو  
منفروب على اسقاط الحافظ او تفهيم الفعل معنى قارب **قول التذور والالفية** وكعسى جرى  
قاله ابو حيان المحفوظ ان جرى اسم منون لا يشي ولا يجمع قاله الفيلسوف ان جرى بذلك اي حقق وقال ابن قاسم في  
شرح التسهيل ولكن ابن مالك ثقه وقال في شرح الالفية قل من ذكر جرى وقال ابن هشام في شرح التذور  
قد ذكرنا اصحاب كتب الافعال طريف والسر قس في التذور اعلمنا شعرا ولم بعدة ابن هشام في الجامع  
**قول الكافية والالفية** ومثل كاد في الالفية كرا طارده ان التحديد فيها اعرف به جزم ابن هشام في الجامع  
والتذور والذي في شرح الكافية ان الامر في فيها على السواء لم يذكر سيبويه فيها الا التجريد **قول الكافية**  
جعل وطقق وكرب واخذ وهي مثل كاد طارده جواز دخول ان من افعال الشروع نقله ولم اقف عليه لاحد  
ولهذا قال في الالفية وتوك ان مع ذي الشروع وجبا قولهم وطقق زاد ابن مالك في التسهيل وشرح  
الكافية في عسى وهو غير منصرف لم يذكر ذلك في ساير افعال الياء فادوم تصرفها وليس كذلك فكلها لا تشر  
الا ما يستثنى **قول الالفية** واستعملوا مضارعا لا وسكا وكاد لا غير وزادوا موشكا  
فيه امور الاول صرحوا بان مضارعه او سك اشهر من ما فيها حتى دغم الاصمعي ان ما فيها لم يستعمل  
الثاني ان اسم الفاعل من ادوسك ولم يحكم من كاد مع انه حكاية في الكافية الكبرى فقالوا استعملوا مضارعا



لاوشكا وكادوا حفظ كايذا وموشكا قيل وما في الالفية اصوب وان البيت الذي ورد فيه كايذا يصح وانما  
هو كايذا بالوجه قال في التوضيح الثالث ظاهر كلامه ان اسم الفاعل من اوشك ساو لشكا في استعمال  
وليس كذلك ففي شرايعة ونذرا استعمال اسم الفاعل من اوشك واذا ذكر منه استعمال اسم الفاعل من كاد فنقول  
الكافية الكبرى احفظ كايذا وموشكا احسن ثلاثا وبلفظ الحفظ الى الاقتصار على السماع وفي الجامع لا يشتم  
ويستعملها ولا وشكا ضاوي كثير واسم فاعل قليلا السراج كي ابو حيان الامروا فاعل التفضيل من  
اوشك قال اوشك بالجمجمة يقع وقال ياوشك منه ان يساورد قريته وحكي لاخفش مضارع مضارع  
لفظ والكي مضارع جعل جماعه اسم فاعل كوب وجزم بالثلاثة وبانه استعمال مصدر لفظ وكاد الخ  
ان قوله لا غير نحن فيما ذكره ابن هشام وسياق ما فيه من باب الاضافة **قول الكافية** تقول  
عسى زيد ان يخرج وعسى ان يخرج زيد فيه امران الاول لم يدرك في غير عسى وشكلا اوشك  
واضلوق الك ليم بين حكم المالك ان في هل هو من باب توسط الخبر او من كذا يقال ان الفعل  
عن اخرج من مومن جعل غني بانه ملتقى في المرفوع والثلاثة مختلفة وجوز الرضي ان يخرج خبر ويكون  
من باب الثاني **قول الكافية** بعسى اضلوق او شك قد يرد غني بان يفعل عن ثانيا فقد  
فيه امران الاول قال ابن هشام يحتمل ان يريد انها حينئذ ناقصة لكن سدت ان سدت  
الخبر ويحتمل ان يريد انها تامه ولكنهم التزموا كون فاعلها ان والفعل والاول مراده كما صرح  
في شرح التيسيل وقال ان المادى ان يحكم بنقصان عسى واما الثاني قيل قوله اوشك يصف  
الامر ليستقيم الوزن وفيه تقرير استعمال الامر منها وقيل هو ما في كذا اخر للمفردة **والثانية**  
وجرد عسى او اخرج خبرا فيها اذا اسم قبلها قد ذكرنا ليسا يسوا بل التجريد ايجاد نص عليه  
ورد وقال ابو حيان وقفت على من نقل ان التجريد لغة لقوم من العرب والحقاق لغة لغيرهم  
ونسب اسم القبيلتين ليس كل العرب تنطق بالفتين وانما ذلك بالنسبة الى تعيين انتهى **باب**  
**ان واخواتها اول الكافية** الحروف المشبهة بالفعل هي عبارة سبويه وقد نقل  
عليه المبرد وابن السراج بان الحروف جمع كثره وان الاولى التعبير بالاحرف واعتد عنه بانه  
من وضع جمع الكثرة موضع الفاعل وبانها جمع كثره باعتبار ما يعرض لها من اللغات والتعبير  
قولهم ان وان وكان ولكن وليت ولعل اتفق الثلاثة على عددها ستة والاول عددها  
خمسة كما في التيسيل والكافية الكبرى تبعا لسبويه والمبرد وابن السراج لان ان المفتوحة  
فرع ان المكسورة واورد في شرح التيسيل انه ينبغي ان لا يعد كان لان اصلها الى الكا

واجاب بانه اصل منسوخ لا مستغنى الكاف عن متعلق وعدا ان هشام في التوضيح سبعة فزا عسى في لغته  
بمعنى فعل وشرايعة ان يكون ضمير نحو قلت عسا ناكاس قال في حديثك حرفه فاقا للسرا في  
ونقله عن سبويه خلافا للمجهول في اطلاق القول **قول الكافية** خبران واخواتها هو المسند بعد  
دخول هذه الحروف قال الرضي حل في غير المحذوفان نحو حسنا في قولك كن رجلا حسنا غلامه في  
الدار فلوراد في الموضعين الذي كان في الاصل خبرا مبتدأ سلم قوله واجاز الفراء البيت زيد  
قايما كذا نقله ابن مالك ايضا عن الفراء ونقله ابن ابي عمير ايضا عن الكاسي ونقل عن الفراء انه يجوز  
في البيت ولعل وكان نصب الجوين ونقل عن بعضهم اجازة ذلك في الاحرف كلها وقال ابن سلام انه  
لغزدييه وقال ابن السيد نصب خبران واخواتها لغز قوم من العرب قوله وامر كما مر خبرا مبتدأ  
الاف في تقديمه قال الرضي يفارقه ايضا في انه لا يكون مفردا مستغنى صدر الكلام وفي التيسيل ان  
بالا تدخل عليه ام لا تدخل عليه هذه الحروف في ذلك كما ذكر الرضي قوله في تقديمه الا اذا كان  
ظرفا قديوم جواز تقديم الخبر الظرف على نفس الحرف ليس كذلك واخبر عنه قول الشيخ وروى لا يجوز  
تقديمه مطلقا ولا توسط الا ان كان ظرفا وعبارة الالفية مساوية لعبارة الشذوذ فان قلت  
قوله في قسمة الحروف لها صدر الكلام تدفع هذا التوهم قلت فما صنع في ان المفتوحة حيث قال  
سوى ان وههنا امور الاول **نية** في العدة على انه يجب ان يقدر العامل في الظرف  
بعد الاسم كما يقدر الخبر وهو غير ظرف الثاني فكيف بتقديم الخبر الظرفي وذلك في نحو ان  
في الدار صاحبها ذكره في الكافية الكبرى فقال وواجب تاخير كاسما يشتمل على ضمير ما  
مسند وصل وقال في شرحها هذا الحكم وان علم من باب المبتدأ لكن التيسيل على انه سيق  
في هذا الباب حسن لان اكثر الناس لا يستحضرون ذلك ولا يتفق مثل هذا الباب لا والخبر  
والظرف او مجروران انتهى الثالث لم يتعرض الثلاثة لتقديم معول الخبر الظرفي وكلام ابن مالك في  
شرح التيسيل والكافية مخرج بجوازه ونص غيره على المنع وهو مذهب الجمهور لاخفش المقاربة  
وهو اقربا عددها قدميه في باب ما السراج يخالف هذا الباب بان كان في انه يجوز هنا  
حذف الخبر اذا علم مطلقا عند سبويه ويجب حذفه اذا سده مسده او المصاحبة او جارا  
ومصدر مكرور وبعد ليت شعري اذا اردت باستفهام ذكر ذلك في الكافية الكبرى فقال  
ولليل جوز واحد في خبر وبعد واومع وجوب شتر كذا الذي يجوز ان زيد اسيرا سيرا وابن  
النضمي وامثرا ونحو ان اكثر اشتغال به وحيدا مكلف بالحال بعد ليت شعري المحذوف



وان لا يحذف الا ضروري  
لها احكامها

وذكر الاستفهام بعده حتم النفس تحالفا ايضا في ان الاسم هنا لا يحذف الا ضروري كما هو  
عصمور والسحاوي في شرح المفصل وجزم به في سبيل المنظم ومن هنا جوزه اختيارا خصة بضمير  
الشان غالبا السادس جوار الكوفيين والاختصاص بان قايما الزيدان دون ثني او استفهام  
والبصريون منعوه هنا كما منعوه هناك في الناطق واقى الكوفيين على الجواز في المبتدأ وخالفهم  
هنا في باب ظن وقرئ بان اعمال الوصف على الفعل فرع من اعمال الفعل فلا يستباح الا في موضع  
يقع فيه الفعل والفعل يقع في التجرد ولا يقع بعده ان وظن فلا يلزم من قيام الزيدان محور ان  
قايما الزيدان ولا ظننت قايما الزيدان ذكره في شرح التسهيل والكافية وهذا الامر قد يفتقر  
الي المستثنى من قول ابن الحاجب امره كما مر خبر المبتدأ ووجه الاستثنا انه لا يتصور الاغنا  
عن هذا الخبر بفعل سدم خبر المبتدأ الا انه لا يتصور هنا دخول النفي والاستفهام في الموضع  
لذلك **قول الكافي** كان للتشبيه عبارة ابن مالك في شرح التسهيل وابن هشام في الجامع  
التوضيح للتشبيه المؤكد زاد في الجامع والقطر او لظن وقال في المفتي اطلق الجمهور ان كان التشبيه  
وزعم جماعة ان لا يكون الا اذا كان خبرا اسما جامدا فان كان وصفا او ظرفا او مجرورا او فعلا  
فانها في ذلك كله للظن **قول** لكن للاستدراك زاد ابن مالك وصاحب السبيل للتأكيد نحو لو جاز زيد  
لا كرمته لكنه لم يجز فادت ما اكده لو من الامتناع وجزم به ابن هشام في التوضيح **قول** بن  
كلامين متغيرين معنى شامل للتقيضين والصددين والمخالفين كما قال الرضي ان المراد با  
لتعابر الثاني بوجه ما لا يتضاد الحقيقة وهو احد القولين والثاني اختصاصها بالاولين  
وظاهر كلام ابى حيان وابن هشام ترجمه قوله لعل للتبرجى زاد في التسهيل والاستشفاق والتعليل  
وكونها للتعليل راي الاخفش والكاسي كونها للاستفهام راي الكوفيين **قول الكافي**  
وهي ان افتح بصد مصدر سدمها فيه امران الاول ما ذكره من تأويل المفتوح بالمصدر  
قد ذكره النحويون ونازعهم السبيل فقال انما تؤول بالمصدر ان الناصبة للفعل لانها ابدا  
مع الفعل المتصرف واما المشددة فاما تؤول بالحدث لان خبرها قد يكون جامدا وهو  
لا يشعر بالمصدر لانه لا يفعل له ولا يرد هذا على قول ابن الحاجب في موضع المفرد الثاني  
لم يذكر مواضع الفتح بالتفصيل وقد قال ابن الحاجب ففتح فاعل ومفعوله ومبتداه و  
مضافا اليها وقالوا لولا انك لانه مبتدأ ولولانه فاعل وبقي عليه ان يقع مجروره بحرف  
فلو قال مجروره بدل ومضافا اليها ليشمل وقد قال في الوافيه وبعد ما يجزعا مالا او خبرا

عنهم

عن اسم مفعول ذكره ابن هشام وجامعة وسائر ما ذكره من كونها بعد حتى كبر المبتدأ به وما الظرفية  
او بمعنى حقا ولا جزم او نائية عن الفاعل فانه راجع لما ذكره قوامهم فاكس في المبتدأ هو شامل للواقع  
بعد ما يضاف اليه كحل حيث واذ وقد وعده في الشذور كما مستقلا وللواقع بعد الا واما  
الاسم صاحبتين وحتى المبتدأ **قول الكافي** وبعد التو شرط ان يكون محلا له كما قيل في  
الوافيه والشذور احتوازا من ان يقع بعده للتعليل فانها تفتح نحو اخضك يا قول انك دكي ومن قول  
الضمير معنى الظن فان فيها بعده وجوب **قول** وبعد الموصولة شرط ان تكون في اول الصلة كما  
صرح به في الوافيه والشذور ايضا احترازا من نحو جاز الذي في ظني انه فاضل ولم يذكر في الكافية  
من مواضع الكسر غير هذه الثلاثة وزاد في الوافيه والشذور اذ وقعت جوازا للقسم او في الجملة الحية  
وقبل اللام المعلقة وزاد في الشذور اذ وقعت اول الصفة والخبر بها عن اسم عين وهذا الثاني  
في التسهيل وما قبله في التوضيح واجل من الجامع والقطر فان جاز التقدير جاز الامر ان مثل  
من يكرهني فاني اكرهه واذ ان عبد القفا واللاما دم اقتصر من موضع الوجوب على الواقعة فالجواز  
واذا الفجائية وزاد في الوافيه والشذور نحو اولي اجد انه وضابط ان يقع خبرا عن قول  
وخبرها قول وفاعل القولين واحد وزاد في الوافيه ان يقع بعد قسم دون لام وزاد في التوضيح  
ان يقع في موضع التعليل او بعد واو مستوفى بمفرد صالح العطف عليه وزاد في الجامع ان يقع بعد القول  
العامل على الظن وزاد بعضهم ان يقع بعد هذا ومنذ قوامهم لجواز الامر ان بعد اد الفجائية  
قال ابن مالك في شرح التسهيل الكبير اوله لانه لا يجمع اليه تقدير **قول الكافي** او قسم  
لا لام بعده قل ظاهره تفيد وجوب الكسر السابق في كلاهما اذ وجدت اللام وهو مذهب  
الكوفيين الصريح وجوب الكسر اذ وقعت جوب القسم مطلقا واجاب ابن قاسم بان الكلام الاول  
على اطلاقه ومن يجوز الفتح عند عدم اللام يخرج من كونها جوازا للقسم لانه لا يكون الجملة ويجعلها  
معمولا فعل القسم باستقاط الحافظ قوامهم مع تلوها لخر انا ابن مالك في شرح التسهيل الكسر الحسن  
في القياس وكذا لم يجز الفتح في القرآن الاسبقا بان المفتوح **قول الكافي** دخلت اللام  
مع الكسورة على الخبر لانه شرط ان لا يكون متفيا ولا ماضيا متصرفا عاريا من قد وهذا ان  
الشرطان في الوافيه شرطان ذكره في الكافية الكبرى والتسهيل والجامع والقول بجواز دخولها  
على الجامدة ذكره ابن مالك تبعها لابن عصمور ونقل الصقار وابن السيد وابو حيان ان ذلك  
مذهب الاخفش والفراء الكوفيين والاندلسيين وان سيبويه منع من دخولها على الجامدة



ايضا **قول الالف** ونحو الواسط معول الخبر شرط ايضا ان يكون معول ما من شرط حال قد  
قال في الكافية للكبوك في التسهيل وهو وارد ايضا على قول الكافية وعلى ما بينهما ويختص بآراء وهو  
المعترض بين الاسم والخبر قد يكون شرطاً ولا يجوز دخول اللام عليه فيما نقله ابو حيان **قول الالف**  
واسم حل قبل الخبر كذا حل قبل معول الخبر الطرفي نحو ان فيك لزيد ما غلب صرح به في شرح الفقيه  
والتسهيل وقد شمل هذه قول الكافية وعلى الاسم اذا فصل بينهما وبينه تليها **الاول**  
دخولها على الخبر مشروط ايضا بتأخره وانما لم ينصب عنه اكتفا بان الاصل فيه التأخير الثاني  
اذا كان الخبر جملة اسمية جاز دخولها على من جزئها والا ولو ذكر في التسهيل الثالث هل يجوز دخول  
على المعول المتوسط مع دخولها على الخبر ايضا فيه خلاف مع ابن مالك وابو حيان الحواشي حكى ان زيد الكلب  
الى ابن واو المعنى ما هي اليه السير الى ابن معصومة لا يجوز دخولها عليها مقابل انما المعول  
في الجزاء السابع شمل المعول الطرفي والخبر مع المفعول به والحال به صرح ابن مالك وقال ابو حيان  
لم يسمع دخولها في المفعول به ولا الحال فينبغي ان يتوقف دخولها على المصدر والمفعول به  
ولا يتقدم عليه الا بسماع قال والمنع في المفعول به جزم صاحب البسيط وحكي الخلاف في الحال  
من غير ترجيح ونص الرجاجي وابن ولاء على المنع في الحال والجواز في المفعول به الخامس  
لا يجوز دخول هذه اللام على واو المصاحبة والحال السابعة من سد الخبر عند البصر من  
السادس يجوز دخولها على سوف الداخلة على الخبر خلافا للكوفيين ذكره في التسهيل وذلك  
لا يؤخذ من عبارته الالفية ويؤخذ من قول الكافية وعلى ما بينهما السابعة يدخل ايضا على ما  
الزائدة وحكي عليه ابن ابيان وان كلاما ليو فينهم وهو داخل في عبارة الكافية دون الالف  
**قول الكافية** ولحقها ما قيل على الواو ويدخل حينئذ على الافعال يستثنى ليت  
فان الالف جازية فيها مع ما لا يجمع كما قال ابن مالك في شرح التسهيل ولا يدخل على الجملة  
الفعلية الواو وكذا يستثنى من قول الالفية ووصل ما بدى الحروف مبطل انما لها وصرح بتثنيها  
في الشذور **قول الالف** وجاز زرع معطوف على منصوب ان المحققون كما ذكره في  
شرح التسهيل على انه حينئذ مبتدأ خبره محذوف لامعطوف على اسم ان وذلك وارد ايضا  
على قول الكافية جاز العطف على اسم ان المكسورة لفظا او حكما بالرفع **قول الالف**  
وقد سبق العمل به من باب الرجاجي وطائفة ومذهب سيويه والجمهور يقين الالف فيما عدى  
البيت وقد صحح ابن الحاجب كما يرى وجزم به في الشذور **قول الكافية** ولا اتركونه

مبني

مبني خلافا للمبرد والكسائي فيه امور **الاول** ان طوبى الكسائي الجواز مطلقا من غير تفصيل  
بهذا هو المنقول في كتب النحو وقد نبه عليه الرضي الثاني ان التفصيل مشهور عن الرازي عن المبرد وكذا  
في كتاب ابن مالك والمتأخرين وقد نبه عليه الرضي ايضا الثالث ان حكمية التفصيل كحكم الالف  
شروطها الاسم وقعت في شرح الكافية لابن مالك الذي في التسهيل وسبك المنظوم وكتب ابن حيان  
وابن هشام شرط اعرا بالاسم وبينها فرق جمع الرضي بينهما فقال فصل الفوا فقال ان حيا لا عرا  
اسم لكونه مبني او معرا ومقدرا لغواب جاز الرفع **قول الالف** وان كذا صح في  
التسهيل ايضا وقده في شرحه بان يتقدم ما علم او معناه وفي شرح الكافية اذا كان موضوعا  
موضع جملة نحو علمت ان زيدا منطلق وعمر وقد اعتمد ابن الحاجب هذا الشرط فقال  
على اسم المكسورة لفظا او حكما قال الرضي اراد بقوله حكما المفتوحة التي في حكم المكسورة محو علمت  
ان زيدا قايما وعمر وفاها لكونها من تقدير اسمين معطوف على علم شابهت المكسورة التي هي في تقدير  
الجملة قال علمت ان في التعبير بذلك نظرا لفظا لا تخبر بذلك كمن كونه في تقدير المفرد قال والذي  
دعا المصنف الى هذا التكليف انه راي سيوييه استشهد على العطف على اسم المكسورة  
بقوله تعالى واذن الاله وقول الشاعر والافاعلموا انا وانتم بغاه فلو لا ان المفتوحة بعد فعل  
القلب في المكسورة لما صح منه الاستدلال المذكور وبعض النحاة لما راي سيوييه استشهد  
بالمفتوحة قال المفتوحة حكمها مطلقا حكم المكسورة في جواز العطف على اسمها بالرفع والسيواني  
ومن تابعه لم يلتفتوا الى استدلال سيويه وقالوا لا يجوز العطف بالرفع على اسم المفتوحة مطلقا  
اذا لم ينو معها الابتداء بل يبي مع ما في خبرنا في تأويل اسم فاسمها ببعض حروف الكلم ونظر ابن  
سعيد صحيح انتهى وقال الشكوس مذهب الاكثر في المفتوحة المنع وهو الصحيح ونسبة  
صاحب البسيط الى المحققين كالفارسي وفي شرح التسهيل لابن قاسم ما اختاره ابن مالك في شرحه  
من الجواز اذا تقدم ما علم او معناه وهو اختيار ابن الحاجب وما قاله في شرح الكافية من  
الجواز اذا وقعت موقع الجملة هو اختيار ابن معصومة وعبارة الواو في موضع من عبارة الكافية  
حيث قال في سماعوا في ان بعد العلم اذا اصلها مكسورة في الحكم واختار ابن هشام في الجامع الجواز  
مطلقا وقيل الا ان سبقت ما بطلت الجملة **قول الكافية** وتحذف المكسورة فتلزمها اللام  
وجوز الفاعل وهو الفاعل في امور **الاول** ظاهر ان اعمالها حينئذ راجع او مساو لالفاظها  
وليس كذلك بل هو جرم وكذا قال في الالفية وحقت ان فصل العمل في التسهيل ولولا الحال



وفي الشذور فتلقى غالباً الثاني ظاهره نودم اللام مع الهمال وليس كذلك بل هو  
خامس بالهمال وكذا قال في اللغية ويلزم اذا ما فعل وفي الشذور مع الهمال اللام الثاني  
يستثنى من حاله الهمال ايضا ما اذا من اللام بالناقل فلا يلزم وقد ذكره في اللغية  
بقوله ربما استغنى عن البيت وهو مفهوم قول الشذور ويغلب السرايع  
ظاهره ما وافق للمشذو **او اعلمت** ويستثنى من ذلك اعمالها في الضمير  
فانه ممتنع فينادون المشذو الخامس شرط في التسهيل لدخولها ان لا يقع بعدها  
نفي نحو ان زيداً لن يقوم قال ابن قاسم وقد يستغنى عن هذا الشرط بما سبق في المشذو  
ويجوز دخولها على فعل من افعال المتبدا بشعر باطرا دخولها على غيره وليس كذلك  
بل الغالب انما تدخل على الفعل التاسع فاذا قال في اللغية والفعل ان  
لم يكنا سخا فلا بد من اليا بان ذي موصل وخصه في التسهيل بالماضي وقال في شرحه ما ورد  
من المضارع يحفظ ولا يقاس عليه ورده ابو حيان فقال انه ليس بصحيح ولا اعلم له  
موافقا انتهى واختار في التسهيل القياس على نحو ان قلت لسماء وفاقا للاختصاص الكون  
**قول الكافية** وتخفف المفتوحة فتعمل في ضمير شان مقدرا **امران الاول** يوم قول  
تعمل وجوب الهمال وهو جائز ولا واجب نص عليه سيبويه الثاني القول بالاسما  
الضمير الثاني من مشى عليه ابن هشام في القطر وهو راي ضعيف والجمهور انه لا يحدق  
وان اقد سيبويه في ان يا ابراهيم قد صدقت الرواية انك قد صدقت ذكره ابن قاسم  
في شرح التسهيل **قول اللغية** وان تخفف ان قاسما استكن قال ابن قاسم يجوز في قوله  
استكن وانما هو محذوف ولا استكن لان الضمير المنصوب لا يستكن واحذوف ايضا لا يستكن  
فيما ضمير تنسب قال في شرح الكافية وعلى كل حال لا يقع المذكور غالبا الا بعد علم او ظن  
او معناه وشذ ما سوى ذلك **قول الكافية** ويلزم ما مع الفعل السين او سوف او قد  
او حرف النفي فيه امران **المادة** شرط الفعل ان يكون متصرفا لغيره وان كان جاملا  
او دعالم يحجج الى ذلك وقد ذكره في اللغية والشذور والثاني راد في اللغية والشذور  
لونه في اللغية على من ذكر من النجاء وزاد في الشذور اداة شرط وزاد في الجامع رب  
قول ومحقق كان فتلقى على الاصح مع فيه الزمخشري في الفصل وقدما وله ابن يعيش  
على ان المراد بالالف ان يعمل في ضمير الثاني وغيره وخبره يكون مفردا او جملة وذلك كمد اخذ في

قول اللغية فتوى متصو لها وتابا ايضا روي ويورد عليها انه اذا كان خبرا فاعلا لزم فصل  
يلم او قد ذكره في التسهيل والجامع وزاد اذ لم قال ابو حيان ولم يسمع ويبلغ ان يتوقف **قول**  
**اللغية** وتابا ايضا روي في التسهيل وقد بوز اسمها في الشذور سوى في شرح الكافية بلس  
وبن اسم ان قاسم يشذو قال غيره ظاهر كلام سيبويه ان ذلك لا يختص بنسب لم يوصف  
لخصه لكن وقد تعرض له ابن هشام في الشذور فقال صلى الله عليه وسلم وجوبا وابن مالك في التسهيل  
فقال ومنع اعمالها مخفضه خلافا ليرنس والاخفش ابن الحاجب وفي اللغية فقال وان  
تخفف الفيتا عن الجميع كاعرف ويورد على حكاية الاتفاق خلافا ليرنس والاخفش في التخفيف  
لعل وقد تعرض ابو حيان وقال ان الجمهور على منع محصوها وجوزه الفارسي وقال يعمل في ضمير  
الشان محذوفا **باب لا التي تنفي الجنس** كذا ترجم النجاشي وقد تعقب الناطم  
في ملته على ابن الحاجب حيث ترجم بذلك وقال الاولى ان يقال لا المحولة على ان لان المشبهة  
بليس قد سمي لها الجنس فيفوق بين ابادها الجنس وغيره بالقرآن وتوقف ابن هشام في تعليق  
على اللغية بذلك وقد عبر في الكافية للكبرى والتسهيل بلا العامة عمل ان وفي الجامع بلا الناصية  
نفي الجنس ثم ان الاطابق على عقد هذا الباب في النواحي وعقده الناطم في سبيل المنطوق انما انشاء  
النداء بالواب بعد باب الاختصاص وقبل باب التحذير والا غيرا وكان وجهه ان اسمها للمنادي  
انه يبنى مفردا وينصب مضافا وشبهه **قول اللغية** عمل ان اجعل للا في نكرة قبله مورا لا  
ليس كما مر صرحا في اشتراطه تنكير الجزين وكلام ابن الحاجب اشذ انما فانه ذكر في الاسم كونه  
ولم يفرقه في النجاء وكل في باب فاحسن منها في الشذور ويحجب فكره كالاسم الثاني بقى من  
الشروط ان لا يتقدم الخبر ولذا قال في الشذور وتأخيرها ولو طرأ وان لا يفصل بين الاسم  
بفاصل ولذا قال ابن الحاجب بليها وهي احسن من عبارة الشذور شمولها الشرطين وان يقصد  
بلا المعنى العام اي الاستغراق وان يكون النكرة غير معموله لغرض الاحتراز من محو حيث بلا زاد  
ولا محو جباهم ذكره في الشرطين في التسهيل وبما وارده ان على الكافية والشذور وفي التوضيح  
شرطها ان تكون نافية ويكون النفي الجنس نافية نصا وان لا يدخل عليها جارا وان يكون اسمها نكرة  
متصلة بها وان يكون خبرا نكرة الثالث ظاهره انها الرافعة للخبر كما في ان وهو الذي صح  
في التسهيل وهو مذموم للاخفش صحيح مذهب سيبويه انه مرفوع بما روي به قبل دخولها قال  
ابو حيان ومحل الخلاف في حال التركيب اما عند عدمه في الرافعة بلا خلاف قول مفردة



جاءك او مكررة في التسهيل اذ لم تذكر فجعله شرطا وانما لا تضاف لان اشتراطه هناك  
لوجوب العمل وما يبين لبيان الجواز دون وجوبه قوله وركب المفرد فالحق ان قاسم فيه قصور  
يخرج عنه المشتري وبنائها على اليا وجمع المشتري السالم وبنائها على الكسر ويجوز الفقه قاله لوقالب  
وركي المفرد كالنصب لا جاد ولا قال في الكافية فان كان مفردا فمبني على ما ينصبه وفي  
الشدور الفقه او ناسبه ويرد على الكافية ان الفقه في نحو كلمات اربع من الكسر وقد نسب  
عليه في الشذور وفي الخصاص انه لا يجوز فتحه بصرى الا ابو عثمان نقله في التوضيح وبنى بعضهم  
الخطاف في ذلك على الخلاف في حركة المفرد على اعراب ام بنا في قال بالاول كسرا وبالنون  
وقد اوضحته في السلسلة واذا بنى على الكسر لم يثبت عند اكثرين وفي سبيل المنظم التزام  
والتونين وهو خلا في المشهور من وجهين وقد بنى على الالف في نحو لا وترات في ليله على لغة من جرى  
المشتري في كل حال **قوله الكافية** ومثله اب له الى اخره وافقه ابن مالك ايضا في  
اكثر كتبه على اختيار هذا القول والجمهور على قول سيبويه ومثني عليه في سبيل المنظم وفي السلسلة  
قوله بانثانية مفردا جعل لغة القصر والجمهور باللام هو انجر وعليه الفارسي وابن يسيون  
وابن الطراوه وهو المختار عندي لسلامته ما في القولين من تاويل وزيادة حذف ونسب  
ابن يسيون على ان المسموع من ذلك لا بالك ولا ما حالك وان لا علامي لك في لغة الخويون  
بالقياس وليس من كلام العرب ورد بان الديوري والسير في حليا ذلك سمعا والمفرد  
عند النحاة تحصيل المسألة بالاب والاشني والجمع على حده وعجم في التسهيل كل مفرد عليه  
مجرور بلام معلقة بمحذوف غير خبر فمثل نحو لا غلام لك ولا بنات لك قال ابن قاسم وادعا القرآن  
فيما هو الوجه وشرطا ايضا عدم الفصل من الاسم واللام لا يجوز الفصل بحذف الاعتراض نحو  
انا اعلم لك ويجوز بالنظر والمجور في القردة عند سيبويه وكذا حذف اللام قوله مثل قضية  
ولا انا حسن لها متاويل قال ابن مالك للحموس في تاويل العلم المستعمل كذلك قولان احدهما  
انه على تقدير اضافته مثل الى العلم ثم حذفه والنا في انه على تقدير لا واخذ من سميات هذا الاسم  
وكلا القولين غير مري اما الاول فلا التزام العرب بتجوده من اللام ولو كانت اضاف  
مثل صنوية لم يحج الى ذلك ولا اخبارهم عنه بحال في قوله بنكي على زيد ولا زيد مثل فلونيت مثل كل  
التقدير ولا مثل زيد مثل وهو فاسد واما الثاني فلانه يستلزم ان لا يستعمل ذلك الا علم  
مشتركة فيه كزيد وليس كذلك لادما القوام لا بصره كهم ولا مونس بعد اليوم واما الوجه في ذلك ان يكون

نفس  
الشدور

نفس  
قوله

قوله

نفس  
والا  
الكافية

نفس  
قوله

على قصد كاشي يصدق عليه هذا الاسم كصدقه على المشهور فضمن العلم هذا العلم وجعل لفظه  
ما ينافي ذلك **قوله الشذور والالف** في نحو لا حول ولا قوة ورفع وفقه الثاني زاد ابن  
الحاجب على ضعف قوله وفيه الاول والنصب الثاني في التوضيح وهو اضعفها حتى خصي نوس  
وجاءه بالفروقة وبنى من الستمية نصبها معا ورفع الاول والنصب الثاني وبها خاصا بالضرورة  
**قوله الالف** ومفردا نعتا لمشي على يد في الكافية قيد الفر فقال ونعت المبني الاول مفردا  
بليبه احتوازا من النعت الثاني فانه لا يبنى نحو لا رجل طريف عا قد يقال لا حاجة اليه لا قوله بل يفتي  
عنه **قوله الالف** وغير ما يلي غير المفرد لاس والنصب والرفع اقصد كذا حكم نعت الموب  
وقد صرح به في الشذور وشمل قول ابن الحاجب والافا لاعراب الا انه صرح في المرفوعات بخلافه  
فقال ليس بممثل النحاة لا ارتفاع خبر لا نحو لا رجل طريف محسن لانه في الظاهر صفة لا سم والافا  
ينبغي ان يكون ظاهرا فيما قيل له ويستفح اذ احال فيه احتملا ما مثل له واحتمل غيره على  
السوا واضحه منه اذا كان غيرا مثل له اظله وطريف في مثالهم في الصفة اظهروا في مثال لا علام  
رجل طريف لا يحتمل الا انجر لان المضاف المنفي بلاما يوصف الا بالمنسوب قال الرضي هذا الذي  
ذهب اليه من امتناع دفعه مذهب جماعة من النحاة وقد خولفوا فيه **قوله الكافية والالف**  
والعطف ان لم يتكرر لا احكاما باللمعة ذي الفضل انتهى فيه امران الاول اجاز في التسهيل  
والكافية الكبرى تبعالا لاختشفت في الضال في شرط المسألة ان يكون الموقوف تكرره فان كان  
معرفة يتعين الرفع وامتثال النصب والفقه كبرت لاس لم يكرر ذكره في التسهيل وهذه المسألة فالت  
الشدور وبنى عليهم جميعا حكم البدل والبيان والتوكيد اما البدل فان كان تكرره جاز فيه  
الرفع والنصب وامتنع الفقه لانه على نية تكرار العامل او معرفة تعين الرفع واما عطف البيان  
فيحذف الرفع والنصب اجريته في التكررات واما التوكيد فالمعنوك لا يأتي بها لان التكرره  
لا تؤكد به واللفظي دون فصل نحو لا ما وما باردا مجوز فيه التلافة كالنعت المفرد التالي كذا ذكره  
في الشذور وهو منقول ولم يذكر انما لم يكتبه فيه الرفع واستدركه عليه ابو حيان وغيره وفي  
التوضيح ان هذا من النعت لانه يوصف بالاسم اذا وصف والقول بان توكيد بان خطا قال  
والذي رحمه الله في حاشيته ووجه ان التاكيد اللفظي لا بد ان يكون مثل الاول وهذا  
احسن منه قال ويجوز ان يعرف عطف بيان او به لا يجوز كونها اوضح من المتبوع **قوله الالف**  
واعطى الامع بهزوا استفهام ما استحق دون الاستفهام قال ابن قاسم فيه مناقشة من و

نفس  
الالف



الحاج

احدهما انه اطلق فمثل التي للعرض وهي لا تعمل بلا خلاف كما عمل ان ولا عمل ليس لها نص في الفعل  
 قال ما ذكره ابن الكلب بن ابي القاسم التي للعرض تعمل عمل ان لم يعم ولذا استثنى عنها في الكافي الكبرى  
 فقال واعطى مع هذه استفهام في غير عرض ما بالاستفهام الثاني انه يشمل ايضا التحق  
 للمثنى والقول بانها تعمل عمل ان هذا تحليل وسببونه والاكثرين انها انما تعمل في الاسم  
 خاصه ولا تتبع اسمها على اللفظ ولا يلغى ولا تعمل عمل ليس وعما هذا مشي في اكثر الكتب  
 وعبارة التسهيل في غير محتم ولا عرض **والكافي** واذا دخلت السيرة لم تغير العمل  
 ومعناها الاستفهام والعرض والمثنى فيه امور الاول قد علمت في العرض والمثنى قال  
 ابن قاسم في شرح التسهيل ذكر ابن الحبيب انها اذا كانت للعرض يعمل ايضا نحو لا تزول وهو  
 خلاف ما نص عليه النخعيون وقد اشار اليه النبي قلت ابن الحبيب في ذلك تبع الزمخشري  
 وقد مشي عليه في سبيل المنظوم فقال وان اقرنت بهزمة الاستفهام او عرض او بمن الثاني  
 ببقا الاستفهام معها قليل جدا حتى اكلمه السليمان الثالث بقي لها معنى اخر هو اشارة  
 وهو انكار او التوبيخ والتعجب **والكافي** في تمثيل النجعة مثل غلام رجل طريف فيها  
 قال الرضي لا فائدة في ايراد الطرف بعد النجعة ولا معنى له ان علقناه بالنجعة ان يكون المعنى  
 ليس غلام رجل طريف في الدار وهذا معنى صحيح ومثاله ايضا طاهر بل الطريف في كون  
 صفه غلام رجل **الطرف** خبره ولو قال لا غلام رجل قائم فيها كان اظهر من جهة المعنى فيكون  
 فيها متعلقا بالنجعة قول وبنيهم لا يثبتون فيه امران الاول قال لا ندسي لا ادري  
 من اين نقله ولعله قاصه قال الحق ان بني عجم يحذفونه وجوبا اذا كان جوابا او قامت  
 غير السؤال داله عليه اذا لم تقم فلا يجوز حذفه اذا دل على بنوا عجم اذن كما هل انما في الجا  
 الايتان به وقال ابن مالك في شرح الكافية دغم قوم منهم الزمخشري والمجزولي ان بني عجم يحذفون  
 خبرا مطلقا على سبيل اللزوم الا ان الزمخشري قال وبني عجم لا يثبتونه في كلامهم اصلا وقال  
 المجزولي ولا يلفظ بالنجعة بنوا عجم الا ان كان طرفا وليس يصح ما قاله لان حذف خبره دليل  
 يلزم منه عدم الفائدة والعرب يحذفون على ترك العكس مما لا فائدة فيه قال السليمان  
 ينبغي ان يكون خلافا لاهل الحجاز وبني عجم فيما هو جواب سوال اما اذا لم يكن جوابا فلا  
 ينبغي ان يحذف اصلا لانه لا دليل عليه وانكر على المجزولي استثناء الطرف انتهى ولذا قال  
 في الشذور وبنيهم لا يذكر حينئذ واما استثناء الطرف فاوردته الرضي ولم يوجهه وجهه

فصل في الكافي

في الكافي

في الكافي

في الكافي

في الكافي

في المتن

في المتوسط بانه حديد يكون مخصوصا بالطرف والذي يحذف انها هو العلم كما موجود  
 ونحوه ووجه السيد الجاني في حواشيه على الرضي بان الطرف لا يبعث النجعة فلو حذفه  
 لزوم حذف النايب والمنسوب وهو مفروض الثاني لم ينفرد المحققون بذلك بل الطائون  
 ايضا لا يثبتونه نقله عنهم ابن مالك في شرح التسهيل وابن هشام في التوضيح قوله  
 ومحمد بن كثير اكثر ما حذفه المجازون مع النجعة الا انه لا حول ولا قوة الا بالله قال ابو حنيفة  
 في شرح التسهيل **قول الكافي** ومحمد بن الاسم في مثل ما عليك هو قليل بخلاف حذف النجعة  
 كما يوجد من التسهيل والكافي الكبرى ولم يتعرض للمسألة في المالكية والشذور **باب ظن**  
**واختار قول الكافي** افعال القلوب ظننت وحسبت وزعمت ورايت ووجدت  
 اقترع على سبعة وزاد في المالكية والشذور رخي ورد وجعل بمعنى اعتقد وهب وتعلم وزاد  
 في المالكية وفي التسهيل والكافية الكبرى والتوضيح في **قول الشذور** لا بمعنى ابرأت  
 في الشذور لامن الراي وفي التسهيل لا لايصاد ولا راى ولا ضرب به **قول الكافي** لا الراي  
 تبع فيه ابن مالك والفارسي قال ابو حنيفة وقد ذهب ابو حنيفة الى ان التي من الراي وهو بمعنى  
 اعتقد يتعدى الى اثنين ويدل له قوله راى الناس الامن راى رايه حوارح تراكن قصد  
 المخرج قولهم وخاك زاد في التسهيل لا لتعجب ولا لطلع احتوا را من خاك الرجل كثير وخاك  
 الفرس ضلع قولهم وعلم لا بمعنى عرف زاد في التسهيل ولا لعلم احتوا را من نحو علم علمه فهو علم  
 اي مشقوق الشفة العليا فانه لازم **قول المالكية** وجد زاد في الكافية لا بمعنى اصبت  
 وفي الشذور لا بمعنى حزن او حقد وفي التسهيل لا لاصابه ولا اسفنا ولا حزن ولا حقد فان  
 الاول يتعدى الى واحد والبواقي لازمة قولهم وحسب زاد في التسهيل لا لكون احترارا  
 من حسب الرجل اذا احمر لونه او ابيض فانه لازم قولهم وزعم زاد في التسهيل لا لكفالة  
 ولا رياسة ولا سمن ولا هزال فان الاولين يتعديان الى واحد والاخران لازمان قال  
 في التوضيح والاكثر في دغم وتوهم على ان او ان وصلتهما ونقل ابن مالك في شرح التسهيل  
 ذلك عن صاحب العين وزاد انها قد تقع على الاسم في الشعر **قول المالكية** مع عدد زاد  
 في التسهيل لا لحساب فانها يتعدى الواحد وفي شرح الكافية قل من ذكر عد في افعال  
 الباب ومن ذكرها ابن هشام اللخمي قال ابو حنيفة عدوها من افعال الباب مذنب  
 الكوفيين وهو الاظهر واختاره ابن ابي الوبيع وانكروها الصوريون **قول المالكية**



جاء زاد في الشذور لا بمعنى قصد وفي التسهيل لا لفعله ولا قصد ولا رد ولا سوق  
ولا كتم ولا حفظ ولا اقامة ولا يحل فان الآخرين لا زمان والنوادي متعدي الى واحد وفي  
شرحه اكثر ما يستعمل معادة بالمبا محو ديت به فان دخلت عليها هذه النقل تعدى الى  
واحد بنفسها والى ثان بالبا محو ولا ادراك به وقال ابو حيان عد في افعال الباب الكوفية  
وانكره البصريون ولعل البيت الذي استشهدوا به من باب التضمين فلا ينقاس ولا ينبغي  
ان يجعل اصلا حتى يكثر ولا يثبت ذلك كنت نادى محتمل للتضمن **قول الشذور** وجعل  
زاد في الالفية للدكا اعتقده التسهيل لا لتيسيره ولا ايجاده ولا ايجاب ولا ترتيب ولا مقارن  
**قول الالفية الشذور** وهو زاد في الجامع لابن الهيثم قال ابو حيان وعددها من افعال  
الباب مذهب الكوفيين والبصريون انكروها واضطرب فيها ابن عصفور فمر قال يتعدى الى واحد  
بدليل تنكير الثالث مرة قال يتعدى الى اثنين بدليل محسوس فذكره الا انه جعله امر من  
وصف التي بمعنى صير **قول الالفية** تعلم زاد في الشذور بمعنى اعلم احتراز من الامر من يعلم  
بمعنى تكلف العلم فانه يتعدى لواحد تالفي التوضيح والاكثر في هذا وتوقع على ان وصلته  
قوله والتي كصيرا قال في الشذور جعل وتخذ واتخذ ورد ترك وزاد في التسهيل صير  
ووصف غير منصرف واصار وكان وقال في شرحه الحق ابن ابي ماسد كان المنقولة  
من كان بمعنى صار وما حكم به جايوز قيا سا ولا اعلمه سموعا وقال ابو حيان انه ممنوع لان  
لان مذهب سيبويه ان النقل بالهمزة في المتعدي سماع وكان بمعنى صار بجري مجرب  
المتعدي فلا يكون النقل فيه بالهمزة **قول الشذور** ونخذ واتخذ قال ابن مالك  
في الكافية وشرحه لا بمعنى اكتسب فانما متعديا الى واحد تنبيه على ان الكافية الكبرى  
من افعال الباب سمع اداولها اسم غير سموع ونقل في شرحها عن الاخفش والفارسي وجزم  
في التسهيل فقال سمع المعلقة تعين ولا يخير بعدها الا بفعل دل على صوت ومن اختارعه  
ابن بابشاذ وابن الصانع وابن ابي الوبيع وابن عصفور ولكن الجمهور على خلافه وان الثاني  
حاله ونقل ايضا في الكافية وشرحها ان بعض الخداف من الخويس لم يمتحى بافعال هذا الباب فصر المعطلة  
في المثل وقال في شرح التسهيل الصواب ان يلحق بها وذهب ابن ابي الوبيع الى ان ضرب بمعنى صير  
يتعدى لاثنتين مطلقا مع المثل وغيره نحو ضربت الغنصه خلقا لا ومال اليه ابو حيان **وب**  
**الكافية** تدخل على الجملة الاسمية شرطها كدخول كان فلا تدخل على ما لا تدخل عليه ويستثنى

من  
قول  
الكافية

والله  
لهم  
قول

هنا

ما فيه الاستفهام فانها تدخل عليه وان لم يدخل عليه كان توام والعبارة لها فاصح  
يسد عنها في هذا الباب وان كانت بتقدير اسم معرود للطول وللضمير المسند والمسند اليه  
صريحا في المسئلة قال في شرح الكافية وهذا سببه بالاكتمافان يفعل بعد عسى قول الكلمة  
والالفية وخص بالعليق والالفاما من قبل **قول الشذور** ابن قاسم هو صحيح في الالفاما العليق  
فثبت ان فيه الاستفهام غير من افعال القلوب نحو عرف ونظر وتفكر وكذا سالك وابهر وما  
بعدها قلت ويشترك ايضا في الالفاما كان فان بعضهم ذهب الى انها في نحو زيد كان  
قام ملغاه لا رايده وفي شرح الكافية لابن مالك ما يساعده **قول الكافية** ومن خصائصها  
انه يجوز ان يكون فاعلها ومفعولها ضميرين شي واحد فيه امور الاول صورة المسئلة ان يكون  
الضمير ان متعللين فان كان احدهما منفصلا جاز في كل فعل نحو ما ضربت الاياه وقد نسب  
عليه الرضى الثاني يشترك في هذه التخصيص اي البصرية والحلمية بكثرة وعدم وفقد وجوب  
نقله في التسهيل والحق بها الرضى وابو حيان هب العلية خلافا لابن مالك حيث نزع عن ذلك  
فيما الثالث قد يشعر بغيره بالجواز فانه يجوز وصنع نفس مكان الضمير الاول وهو راي ابن بري  
والاكثر من على المنع تنبيه لم يذكر في الالفية من خصائص الباب سوى الاولين وزاد ابن  
الحاجب الثالث ورابعه ما في استدراكه في خامسه وهي سدان وحدها عن المفعولين ثم ذكر  
في ذلك ومثلا اورده في حاشية النسخ وفي الجامع لابن هشام ونختص قلبيا فهاكلها بجواز توسط  
الفعل بين مفعوليها وسدان اوان وصلتهما مسد بها **قول الالفية الشذور** ان تعلم يلزم الامر  
هو راي اعلم قال ابو حيان والصحيح انها تنصرف لان يعقوب حكى علمت ان فلانا خارج معيني  
علمت قولهم والعبارة للالفية وجوزوا الالف في المابتدافيه امور الاول قد يوسم ان الرواد بالابتداء  
وقوعه قبل المفعولين حتى لو تقدم عليه شيء او ما لا يجوز الالف وهو راي لبعضهم الجمهور على خلافه  
لكن الاعمال اربع ذكره ابن قاسم والحكم منصوص في الكافية الكبرى والتسهيل بدون حكاية الخلاف الثاني  
قد يوسم استواء الالف في حالتي التوسط والاختيار وليس كذلك فهو في التاجه اربع من الاعمال وفي  
التوسط مساواة كما صحح ابن قاسم وجزم به ابن هشام في التوضيح ان لست قال ابو حيان يجوز  
الوجهين مع التوسط والتاخير شرطان احدهما ان لا تدخل لام المابتداع الالف اسم نحو زيد قائم ظننت  
ولزيد ظننت قائم فانه حليل بجوز الالف والتاخير ان لا ينبغي نحو زيد منطلقا لم ينطلقا  
فانه حليل بجوز الالف فانه لا تغير سا الكلام على الظن المنقذ ولا يبطل هذا بقوله وما انا



لدينا منك تقول لان اداة النفي داخل في المعنى على ما بعد افعال الرابع اذا كان المفعول  
 الثاني فعلا وقدم نحو قام اظن زيدا فالذي صح في التسهيل وهو مذهب المصريين بقا الالف  
 على الجواز واوجب الكوفون في هذه الصورة وقال ابو حيان انه الذي يقتضيه القياس في الاعمال  
 مترتب على كون الحزن كانا مبتدا وخبر اوليا ههنا كذلك والالادي الى تقديم الخبر انفعلي على  
 المبتدا وبهذه الصورة وما سبق يحصل صورتان يجب فيهما الالف فيستغنيان من العلم ان الالف  
 جائز لا واجب كما سبق في الجامع والالف على التأكيد بشاره المصدر قليل ومع ضميره اقل والمصدر  
 المضاف للبيان مع غيره افعه وامثلها ريد ظننت طنا قايما وفي التسهيل والكافية الكبرى  
 كنه رجح الضعف والفتح الى التأكيد فالذي في الجامع من رجوعه الى الالف السبب بالابتداء  
**والالف** وانضمير الشاؤلام لا ابتداء في موهم الالف ما تقدمنا ظاهر وجواز تركيب ظننت  
 زيدا قائم على هذا التاويل وقد اجازة سيبويه عليه قال ابو حيان وجوزة لا يدرك على  
 الاحمال القياس وقد نص اخبر اوى على انه سمع قلت والذي يفهم من شرح الكافية منع قاس  
 وانه ان ورد سماع من ذلك اول ونص في التسهيل على جواز الالف المقدم بفتح قولهم والنزوم  
 التعليق يستثنى صورة فيها التعليق ولا يجب وهي ما اذا كان الاستفهام في المفعول  
 الثاني نحو علمت زيدا من هو فان المصعب في زيدا جائز هو الجواز كما قاله في شرح الكافية قولهم  
 قبل الاستفهام استكمل فعل الفعل بالاستفهام في نحو علمت اريد عندك ام عمرو واجب  
 بان هذا صورته الاستفهام وليس مراد الاستحالة الاستفهام عما اخبرانه علمه وانما الخف  
 علمت الذي هو عندك من هذين وقال بعضهم هو حذف مضاف والمراد علمت جواب  
 هذا الكلام وقال ابو حيان كلام العرب ثلاثة اقسام مطابقة للفظ للمعنى وهو الاكثر  
 وعليه اللفظ للمعنى نحو اظن ان تقوم فانه جائز دون اظن قيامك مع معناها واحد  
 لا احتمال ان تقوم على جرى اسناد بخلاف قيامك وغلبت المعنى للفظ ومنه ما نحن فيه  
 على باب المعنى وان كان اللفظ استفهاما وفي تذكروا في حيان كلام متوسط في  
 هذه المسئلة خاصة في الفتح القريب على معنى اللبيب وفي تعليق ابن هشام فان  
 قلت يرد عليه ارايتك زيدا ما صنع ورايتك زيدا ابو من هو فانه واجب  
 الاعمال قلت هو بمعنى اخبرني وليس من القلبية على انه استثناء في التسهيل  
**قوله الكافية** والنفي فيه في الالفية والشذور وبالاوان وكذا في ساير الكتب

والالف في قول

والالف في قول

قوله

قوله

قوله

**قوله الالفية والشذور** وان ولا فيه امران الاول زاد في الشذور في حوا  
 القسم وكذا في الجامع وفي التوضيح جواب قسم مفعول به ومقدور وتابع في ذلك الكوفون  
 وهو اختيار ابن عصفور والذي عليه المصريون خلافة كما يوضح من شرح التسهيل لا في حيان  
 ولذا اطلق في القفط وقد بسطت الكلام على ذلك في حاشية التوضيح المسمى بالتوضيح الثاني  
 قال ابو حيان عدلا من المعلقات في النحاس وابن السراج ولم يذكرها اصحابنا لام القسم  
 من المعلقات بل صرح ابن الدهان في العدة بانها لا تعلق ولذا لم يذكرها النحاة  
 في الكافية الكبرى ولا ابن هشام في الجامع **قوله الشذور** فعل تامع ما فيها الفارسي  
 وقد وافقه ابو حيان وقال في الجامع ومحصل يدرك قوله الواوكم اما الواو اذ كوها  
 ابن مالك في التسهيل واما كم وهي تجريه فلم ار من نص عليها غير المصنف لم ينعرض  
 لها في شيء من كتبه وذكر في شرح الشذور انه بعضهم نص عليها ويمكن اخذه من عموم  
 قولهم ان ماله الصدر يعلق وزاد بعضهم في المعلقات التي خبرها اللام قال ابن قاسم  
 في شرح التسهيل ويمكن انذارها تحت قولهم او قبل لام الابتداء وكذا نقله ابن هشام في  
 شرح الشذور عن جماعة من المغاربة فقال ان الطاهر ان المعلق انما هو اللام الا  
 ان ابن الجبار حكى في بعض كتبه انه يجوز علمت ان زيد قائم بالكسر مع عدم اللام وان ذلك  
 مذهب سيبويه فعلى هذا المعلق ان انتهى **قوله الالفية** ولما روى قال ابن قاسم  
 ينص على المدا لان الروي يستعمل مصدر الروي مطلقا حكمية او لفظية والمراد  
 راي الحكمية ونحوه في التوضيح **قوله الالفية** ولا يجوز هنا بلا دليل سقوط مفعولين  
 او مفعول ما جزم هنا من المنع في المفعولين مشي عليه في الترتيبه وابن هشام في  
 الشذور وهو احد المذاهب في المسئلة والثاني الجواز وهو مذهب اكثر النحاة  
 وصححه ابن عصفور والثالث الجواز ان افاد والمنع ان لم يفد ومشي عليه في الكافية  
 وشرحها وابن هشام في الجامع **قوله الكافية** ومن خصايلها انه اذا ذكر احدا  
 ذكر الاخر جزم ما جزم به من حذف احد المفعولين ولو ان ليل راي ضعيف وقد صحح  
 عصفور فقال حذف احد المفعولين للمدالة عليه قليل فلا ينبغي ان يفتى ان يفتى ان يكون  
 وقاسه على خبر كان ومشي عليه ابن هشام في الجامع والجمهور كما قال في التوضيح على الجواز  
 علمه ابن مالك في كل كتبه ابن هشام في الشذور وقوله الشذور والالفية وتظن اجعل نقول

قوله



ان ولي مستفهما به ولم ينفصل فيه امران الاول افتصر على اربعة شروط و زاد في التسهيل  
و شرحه ان يكون المضارع للمحال لا للاستقبال اكثره بوجيان و ابن قاسم و ابن هشام  
و تعليقه وقالوا لا يعلم لغوه زاد ابن هشام بل الظاهر من اشتراط الاستفهام ان  
يكون مستقبلا وقد جزم في الجامع باشتراطه و زاد في تعليقه ان من شروطه ان لا ياتي اللام  
في المفعول لانه يبعد عن الظن قال وهذا الشرط ذكره السهيلي و لم يذكر السهيلي و لم  
يذكره النجاشي و قواعدهم يشهد به الثاني ظاهر كلام الالف في جواب اعماله عند استيفائها  
الشروط وليس كذلك بل هو جائز لا واجب وقد صرح في الشذور الثالث اذا عمل  
فصل هو باق على معناه او ضمن معنى الظن خلافا للظاهر الثاني في ابن قاسم السراي  
شرط عدم الفصل لم يقل به الاسيبويه و لا خفش و اكثر البصريين و الكوفيين قاطبة على عدم  
اشتراطه قولها او معقول قال ابو حيان وكذا معمول المفعول على مقتضى الاصول نحو اهدنا  
تقول زيدا ضاربا **باب با علم و ادى قول الالف** الى ثلثة راي و علما عدوا اذا  
صار ادى و اعلم قال ابن هشام مراده بهما المتعديان لاثنين قبل المنزه المراه يقول  
وان تعديا لواحد البيت فيشمل قول راي التي بمعنى ظن و علم و الحكمة قاضا التي  
بمعنى علم فكلهم يذكروا و الحكمة ذكروا هو زيادة على النجاشي و الطنسية لا أعلم احد اذكارا  
ولا احفظ لها شاهد انتهى **قول الكاف و الالف** و ما لمفعول علمت مطلقا  
لثان و الثالث ايضا حقا سائل التعليق و الالف و هو الصحيح عند الجمهور و هو  
الصحيح وان كان الاكثر على منعه و صح السكوني من منعه و قال ابن ابي البريق لا أعلم  
خلافا في منعه و لنوع الحذف بلا دليل و هو مجزوم به في الشذور و هو الصحيح في التسهيل و ان  
مقتصر على الاول اما حذف الاول بلا دليل فالاكثر على جواز بشرط ذكر الآخرين  
و صح في التسهيل و مذموم بيبويه منع حذفه و حذفها و لا يجوز حذف الثلاثة جميعا  
عند عدم الدليل بلا خلاف و يجوز عند وجوده بلا خلاف **قول الالف**  
وان تعديا لواحد بلا يترفعان اثنين به توصلا او رد عليه ان علم بمعنى عرف انما حفظ  
نقلا بالصف لا بالمر و يجب بانه بناء على ما اختاره في شرح التسهيل من جواز النقل بالمترقب  
المستعد و احد قاسا وان كان خلاف مذموم بيبويه قوله و الثاني منها كافي  
انني كما فهو في كل حكم ذواتا استثنى التعليق فانه يجوز فيها و لا يجوز في باب

ما راي على قوله و ادى قول الالف

و ادى قول الالف

و ادى قول الالف

و ادى قول الالف

و ادى قول الالف

ك

ك قولهم و العبارة الالفية و كما دى السابق بنا اخبرنا حدث الباكا اخبرنا قال في شرح التسهيل  
لم يلحق سيبويه با علم و ادى سوى بنا المشهور تعديا الى واحد و الى غيره بحرف جر و البواقي  
الحقها الكوفيون و بعض المتأخرين و اخبرنا في شرح التسهيل ان لا يلحق بنا و اخبرنا في التقي  
با علم و جزم في سبيل المنطوق بالحق بنا و ابتادون الثلاثة و كما انه وقف مع نص سيبويه قال  
بعضهم نقل ان سيبويه الحق ابن ايضا و ما احسن قول ابن الحاجب في الوافية و اخبرنا و اخبرنا  
و ابا و اذ بنا و استحدث **باب الفاعل قول الكاف و الشذور** ما اسند الفعل  
او شبهه له و قدم عليه على جهة قامة به فيه امور الاول انه يخرج عن قوله او شبهه انظر في المحجود  
مع انها برهان الفاعل فذلك او معناه كما عبر ابن مالك في التسهيل شمله قال لكنه يرى ان الرفع المتعلق  
لاهما الثاني قال السهيلي كما ينبغي ان يزيد قيد اخر ويقول قد علم به حتى الاصل ليخرج مثل قائم زيدا  
قد اسند اليه شبه الفعل مقدما عليه و ليس فاعلا و اجاب الرضي بانه مؤخر تقديره و تقديره كما تقدم  
انتهى و قد ذكر هذا القيد في التوضيح الثالث قال في المتوسط ليعلم ان يقول من اراد بالفعل  
في قوله ما اسند الفعل اليه الفعل الاصطلاحي او الحقيقي الذي هو المصدر و اما ما كان فاعلا  
لان الفعل الاصطلاحي غير قائم بالفعل كما انه غير قائم بالمفعول و الحقيقة لا يحتاج معه الى قول و يمكن  
ان يجاب بان المراد بالفعل الاصطلاحي و الضمير في قيامه عايد الى مدلول الفعل السابق قال في  
المتوسط هذا الحد ينتقض ببعض الجواب نحو عجبني زيد حسنة فان حسنة اسند اليه الفعل على  
جدة قامة به مع انه ليس فاعلا قال و يمكن ان يجاب بان المراد السند اليه او الى من زاد في  
الشذور بعد قوله على جهة قيامه به او وقوعه منه و هي زيادة لا حاجة اليها لان القرب مثلا في قرب  
زيد قائم بزيد لانه صادر عنه السادس زاد ابن مالك في الحد وصف الفعل بالتمام ليجوز الحرف و بالنوع  
فانه صادر عليه انه اسند الفعل اليه و ليس فاعلا **قول الالف** الفاعل الذي كرمي الى زيد  
منه و وجه نعم الفتي احسن منه صنعة في الكافية حيث اتى بالحد في بيت فقال قائم مسئلة  
حلوزم سبعا يصوع الاصل فاعلا و سم و احتوز بقيد الحنوم من نحو و اسروا الجوى الذي ظلموا  
و قد قال ابن قاسم انه لا حاجة اليه كان الاسناد في ذلك انما هو الى الضمير لا الى الظاهر نفسه  
قولهم ان الفاعل مرفوع قد ورد عليه انه يجوز جره بالياء و من الرايدين و باضا المصدر و اسم وقد  
نه عليه بن مالك في التسهيل و الكافية و ابن هشام في التوضيح و الجامع و يجب بان المراد ما هو اعم  
من مرفوع اللفظ و المحل **قول الالف و الشذور** ان الفاعل لا يحد قبل استيفائها

او شبهه قال



صور احدها فاعل المصدر نحو ضربا ريدا او اطعام في يوم ذي سغبة قالن الفاعل فيه محذوف لا  
مضمرا ان المصدر لا يتحمل الضم كذا قالوه ومن نص على استثنائها هذه الصورة ابن هشام في الجمع  
والقطر وعندك انه في مثل ذلك تحمل ان الجاء اذا اول مبتدئ كاسد بمنع شجاع يتحمل كما مر  
في باب المتبدا فاعل المصدر الذي هو اهل المتق عند البعير وعند الكوفيين من باب اول على ان ضربا  
في معنى ضرب واطعام في معنى ان تقطع وهذا ما قبل مستحق فاعله الثاني فاعل الموشة  
المخاطبة او الجماعة الموكدة بالنون نحو ليتلون فاما ترون فان ضمير المخاطبة والجمع حذف لا لتقا  
السكينة كما نضوعه عند الكلام على اعداءه وعلى احكام نون التوكيد واعقلوا استثنائها هذه  
بصورة هذا الثالث اذا حذف فاعله استثنائها النائم في سبيل المنهزم وقد تعرض  
ابن الحاجب لهذه الصورة الرابعة فاعل الفعل به في التبع استثنائها ابن هشام في الجمع والقطر  
وفي استثنائها هذه نظرية ان الفاعل كذا الخامس نحو ما قام اليه هذه استثنائها  
ابن هشام في القطر السادسة قال ابن هشام في تعليقه اجمعوا على ان الفاعل لا يتعدد وانما  
يكون واحدا واما قولك صلحها رجل رجل فاعله تلتفقا الناس رجلا رجلا فهما في الاصل  
منصوبان على الحال على ادخلوا الاول فحذف الفاعل وايقما مقامه فلما ايقما مقام شئ  
واحد جعلوا كشي واحد فلم يتعاطفا وصار دفعا كما نرى رفع واحد لان رجل رجل بمنزلة قولك  
الناس مفضلين ونظيره هذا حلوا حامض لانها لما بمعنى امتنع عطفها وكان دفعا كرفع واحد  
وكان الضمير منها انتق وعلم هذا فيقال يجوز حذف الفاعل اذا قام مقامه حالان للتفصيل  
فليس في سبيل المنهزم هنا والفرق بين الاضمار والحذف يظهر بالتشبيه والجمع  
**قوله الثاني** فان ظهر فوق ابن هشام ظاهره فان ظهر الفاعل فهو الفاعل وهو فاسد وبذلك عليه  
والا فضمير اي والا يظهر فوضيحه الجرا كما تجزى اتحاده في كل وجه وان ورد نظيره في كلامهم اول  
كما اول وشعرى قال ويكن تحريكه على ما اجازوه من نحو ان قلت ريد قائم فهو قائم اي فاقلت حق  
قوله ويرفع الفاعل فعل اضمارا لانه لا يحتاج الى اضمار فلا يجوز ريد عمر واعلم  
ليصير لان اضمار فعل الغائب هو على طريق التعليل واضماره يستدعي اضمار فعل اخر لا للمعنى  
قاله يضرب فيكثر الاضمار وقد فصل في الكافية والسذور ما يضر فيه جوازا وجوبا **قوله**  
**الثاني** وسك بنيد ضار فيه امران الاول ظاهره جواز القياس عليه وهو انما يحرم  
وابن جني ورجحه ابن مالك وابن هشام في التوضيح والجمهور على انه لا ينفاس وشرط ابن مالك

جواز

قوله الثاني

قوله الثاني

قوله الثاني

قوله الثاني

قوله الثاني

قوله الثاني

بجوازه ان لا يلتبس بالنايب عن الفاعل فلا يجوز ريد عط في المسجد رجال على معنى يعط رجالا الى الثاني  
خرج صاحب البسيط على ان تقديره بالنايب ضاربه فوجهه الما فاعل قوله وتايت تلى الما هي  
قيد ابن الحاجب بالساكنه وكذا في التسهيل قوله اذا كان لا نبي قال ابن هشام اي لهذا الجنس  
ولا يريد التوجيه فان الانشيين كذلك قال فان قلت جمل على الجنس مدح للجمع ولم يحكم بخصه المفعول  
والمتن قللت قد بينت لغة فهو كما لاستثنا **قوله الثاني** فان كان ظاهره غير حقيقي  
فمنه في امران الاول ان التخيير هو التساوي مع ان اللاحاق في هذه الصورة ارجح  
الثاني ان يفهم اللزوم فيما عدا هذه الصورة وليس كذلك فان جمع المونث المكرر والظاهر  
الحقيقي المفصول المتصل مع نفع محوز فيه التوكيد قد بينت ذا في الالفية والسذور **قوله الثالث**  
**والكافية** وانما تلزم فعل مضمرة متصل او مفهم ذات حرة بولي اسم الجنس الذي واحد بالكتاب  
وبقوة وحامه فان الحق المسند اليه لزوما سوا كان ذكرا او انثى بلا خلاف قال ابن عصفور في شرح  
الابيات قال وهذا بخلاف الجمل فانه يجب ما يواد من المعنى **قوله الثاني** تانيث  
المسند اليه قد يرد عليه هذا وقد لما يرد اذا دخل التانيث على اسم من المعنوي واللفظي الا ان  
هذا الجمل لا يتجه ليل يرد عليه مثل قام طلحة وصورة جمع المذكر المكرر يرد عليه ايضا على كل حال  
**قوله الثاني** وقد بينم الفصل ترك الساني محو القاطن بنت الواقف ورج ابن عصفور  
ان الحذف في هذه الصورة ضعيف فقال ان قوام حضر القاضي امره ساد لا يقاس عليه قال ابن  
سيبويه ذكر ان ذلك في الواحد من الجمل قليل ثم قال وهو في الواحد من اقل فحضر القاضي  
امرأة قليل وانما يحسن ذلك في الجارى نحو قد كان لكم اية قال ابن هشام في تعليقه نعم ان عصفور  
المورد في اختصاص حضر القاضي امره بالشعر ونوع ابن مالك الزمخشري في اجازته في الشعر  
قياسا والنحاس منع في نحو حضر القاضي هذا ليل يلتبس المونث بالذكور واجازته في نحو حضره  
امرأه لانه قد عرف المعنى ففرق بين العلم وغيره وقوله **قوله الثاني** والحذف مع فصل بالافضل  
هو اختيار النظم والجمهور على وجوب الحذف في الشعر واختصاصه بالاثبات بالضرورة ورجحه  
ابن هشام في التوضيح وجزم به في القطر فقال وانما امتنع في الشعر نحو ما قامت اليه عند  
لان الفاعل مذكور محذوف ونقل في تعليقه عن ابن عصفور قال في شرح الابيات اذا كان  
المونث مقرونا بالافضل ويجوز ان يكون الازيدة فلا يكون لا يلحق الفعل علامة تانيث وسببه في  
المقرون حلهم الكلام على المعنى ما قام اليه عند ما قام احداه عند وسببه في المحذور على



انها لا تدخل الا فيما يورده السماع وعموم الجنسية وقد نلحقنا اللفظ الموتى قولا يكون  
 من نحو ثلاثة وقالوا بقيت الا الضلع انجوا شاع انتهى **قوله الالفية** والمحرف  
 قد ياتي بلا فصل ظاهر انه يقاس عليه وقد شرح في شرح التسهيل بان ذلك لغة ونازع ابو حيان  
 فقال انه شاذ لا يجوز الا حيث سمع وقال في التوضيح هو ردى لا سا من قوله ومع ضمير ذي  
 الجوار قال ابن هشام الصواب ضمير ما يجوز فيه الامران لو كان ظاهرا فدخل في ذلك قوله  
 فان اموات او دى بها فانه ضرورة عند النحاة كلهم قوله والسماع جمع سوى السالم  
 من مذكر كالتامع احدى اللين فيه امور الماوى شملت عبارة جمع الموتى السالم  
 وبه صرح في الكافية وشرحا وهو راي الفارسي والكوفي ومباركة الكافي في تلو هذا البيت  
 وفعل بصدات ونحوه على راي كعقل هند في التاجعلا وقال في شرحها كل جمع سوى جمع  
 المذكر السالم يجوز تذكيره باعتبار الجمع وتايشه باعتبار الجماعة وبعض النحاة يلبثون تايش  
 بصدات ونحوه لانه لفظ واحد انتهى وما جعله راينا لبعضهم هو مذموم ليس من وثنى عليه في  
 التسهيل وشرحه وجزم به ابن هشام في الشذور وسار كتبه نعم استثنى في التسهيل الجمع بالالف  
 وانا اذا كان مفرد الامم كظلمات ودرهمات فان له حكم المجازي الثانية الثانية  
 كما جمع المكسر فذكر اسم الجمع المذكور كقوم والموت واسم الجنس كقوله في التسهيل ونه في الشذور  
 على اسم الجمع الموت بقولنا والى الثالث استثنى من الجمع السالم بنون في المذكورات  
 في الموت فان حكمها حكم المكسر لتغير لفظ الواحد فيها فيجوز فيهما الاموران ذكره في التسهيل وشرحه  
 واتفق في الكافية وشرحا على استثناء البنين لانه حكم فيها الجمع الموت السالم حكم المكسر فلم  
 يحجج الى استثناء البنات تلبية لم يتعرض لثلاثة ثمانية الفعل المضارع وقد ذكره  
 في التسهيل فقالوا يساوونها في اللزوم وعدمه بالمضارع الغايية ونون الاناث الحرفية  
**باب المفعول** لم يترجم في الالفية بل ذكر بعض احكامه في ضمير باب الفاعل وبعضها في ضمير  
 باب النعت واللزوم وترجم في الكافية والشذور قولهم ما وقع عليه فعل الفاعل قال  
 الرضي يريد ما وقع عليه او جرى مجرى الواقع ليدخل فيه المفعول فيما ضربت زيدا واوجدت ضربا  
 واحدنت قفلا فافكانك او فعت عدم الضرب على زيد وكان الضرب شيئا او فعت عليه الامجاد  
 قالوا لا يوجب في رسم المفعول به ان يقال هو ما يعم ان يعبر عنه باسم مفعول غير متبني  
 من عامل المثبت او المفعول مثبتا وقال في الجامع المفعول به ما يصاغ له اسم مفعول تام من لفظ

عامل **قوله الالفية والكافية** وقد يحكى المفعول قبل الفعل فيه امور الاول قال الرضي هذا الحكم مختصا  
 بالمفعول به بل المفعولات الخمسة سواء المفعول لفعلة انما يستثنى صور الا يجوز فيها تقديم على  
 الفعل وذلك لان كان ان المشددة والمخففة او كان الفعل موكدا بالنون او صلة بحرف او مقرونا  
 بجامز او بلام الانداز او لام قسم او قد او سوف او تجبا وهذه الاخيرة في الالفية في باب النجاء  
 التي كما ساقى الثالث استثنى صور يجب فيها تقديم على الفعل وذلك اذا تضمن شرط او  
 استفهاما او اضيق اليها او نصبه جواب اما او فعل امر دخلت على الفاعل او كان او لم الخبرية  
**قوله الكافية والالفية** واخر المفعول ان ليس حذو امران الاول لا يختص بك تباينه عن الفاعل  
 بل عن المفعول ايضا فنص عليه الرضي فلا يقال عيسى ضرب موسى ليليا ليطن ان المتقدم متبني الثاني  
 ما ذكر من وجوب التاخير عند اللباس ذكره ابن السراج وتابعه الجوزي وابن عصفور والمتأخرون  
 ونازعهم في ذلك بن الحاج في نقده على الحوق بان سبويه لم يذكر في كتابه شيئا من هذه الاعراض  
 الواهية وبان في الجريه احكام كثيرة اذا حدثت طرائفها لا يقال باجتنابها كتصغير عمرو وعمر  
 فان اللفظ بها واحد مع انه لم يمنع وبان الاجمال من مقاصد العقلا لما لم يمنع من عرض فلا يبعد جواز  
 ضرب موسى عيسى لا فاده ضرب احدهما الاخر من غير تقييسه وبان تاخير البيان لوقت الحاجة  
 جائز وبان الرجاء نقل في قوله تعالى فاذلت تلك دعواهم جوار كون تلك سمها ودعواهم الجوار  
 قولها او اضمر الفاعل على غير محض قال ابن هشام يوتهم امتناع التقديم على الفعل في نحو  
 ضربت زيدا لانه سوى بين هذه المسألة وبين مد ضرب موسى عيسى وليس كذلك بل يجوز تقديمه  
 على الفعل وناخيره عن الفعل وانما يمنع توسط بين الفعل والفعل انتهى وهذا الصريح من  
 ابن هشام بما سبق عن الرضي من امتناع التقديم على الفعل في ضرب موسى عيسى ولم يتعرض في  
 الالفية لوجوب تقديم المفعول على الفاعل اذا كان المفعول ضميرا متصلا وقد ذكره ابن الحاجب  
**قوله الالفية** وقد سبق ان قصد ظهر فيه امور الاول صورة المسألة ان يكون المحصر  
 بالادلة يظهر القصد في احكامها ولذلك نقل ابن النحاس الاجماع على وجوب تاخير المحصور  
 مطلقا الثاني ما ذكره من الجواز والحالة هذه هو مدح الكسائي كذا نقله في الكافية والتسهيل  
 وشرحه وانما الكونين على منع السابق مطلقا ونقل ان الناباري وافق الكسائي على جواز تقديم  
 المفعول في احصاء دون الفعل فالذي غير الناباري كما بن قاسم في شرح التسهيل وابن هشام في التوضيح  
 ان البصريين والعزائي وافقوا الكسائي وابن الناباري على الجواز في المفعول وان طابقت



بذلك في الكافية حيث قال **الافهم** قبل وسع وجا الاشياء والواو الا انه يوهى استواء الاشياء والواو والواو  
فان الواو اورد اللغات الثاني في ابن هشام في الامطاح ويستعمل عاوجين احدها ان لضم شفتيك  
بعد الاسكان وتفتحها للفظ بالضم وهذا مختص بحال الوقف والثاني ان يحو بالضم نحو الكسرة وبالسا  
نحو الواو وهو المقصود هنا قاله ابن هشام بالاشارة للحركة والماحرف فلا وقال ابن قاسم يعني الاشياء هنا  
سوى الكسرة شيئا من صوت الضمة ولهذا قيل يسمي ان يسمي روماء به غير بعض القوافي وضم جاكوب قال  
ابن هشام لا ياتي ذكر الضم بسان هذه اللغة بل لا بد من التنبيه على حذف حركة العين وعلى انقلابها  
ان كانت ياوا وقل هذا قال **كوب** يعني على هذه الهيئة اعني مع كون العين انتهى فهو احسن  
من قول التسهيل وربما اخلص فاقول وان شكل خفيف ليس بجنتيب قال ابو حيان لم يذكر  
اصي بنا ولم يعتبر به بل جوزوا اللغات الثلاث وان حذف اللبس لذا نفى عليه سوية قال **الصحيح**  
المنقول من العرب فقد حكى دوا الرحمة غشا ما شينا وهو فعل لا يقال غشت القوم واذا رددت  
الى نفسك مختارة اسم الفاعل والمفعول والفارق بينهما تقديرى لا لفظي وفي شرح التبع للمها بادي  
لم يخف الالتباس في خفت اذا كان مبنيا للمفعول لان بينهما حاصل تقديرى وان لم يكن بينهما  
فرق لفظا قوله وما لبايع قد يروى نحو حب قال ابن قاسم ولكن الافصح فيه الضم وقال ابو حيان قال  
الجمهور لا يجوز الا الضم واجاز الكسر بعض اللوفين وهو الصحيح وهو لغة لبنى قيس وبعضهم يسمي  
من جاورهم قوله وما لبايع لما العن ثلثي في اختاره وانقاد وسببه يخلى هكذا نقله **ابن عصفور**  
والا بدى ايضا وقال **ابن جهم** من عده لخر قوله وبعه انما يكون في الثلاثي ولا يكون فيما زاد قوله  
وقابل من ظرف او من مصدرا وفيه منه قول الكافي الكبري وما صب من مصدرا وطف صوفا وخصما  
عن فاعل قد حذف وهو شرط ثالث وهو ان يكون ملحوظا بهما وراجع في المصدر وهو ان لا يكون مجرد التاكيد  
فلا يجوز ضرب ضرب لعدم الفاعل ولم ينبه في الكافية ولا الشذوذ على شي من الشذوذ وبعبارة القطر  
والجامع ما اختص وتعرف مطرف او مجرورا ومصدر وهو واقع لقوله في كسرة الالف في المصدر الثاني  
عن الفاعل لا بد من اختصاصه خطا لانه قد يكون المراد الابهام فينبوب قال تعالى فمن عفى له من شيء  
ما من نوع من النوع العفو وهو الصادر من كل الورثة وبعضهم انتهى قوله او حرف جر عبارة **ابن التسهيل**  
او جاز ومجرور وكذا الكافية الكسرى قال ابو حيان وما ذهب اليه من انها مع النايب لم يقل بل اهد  
بل قد ذهب جمهور البصريين ان المجرور وحده النايب وهو في موضع رفع وقد شغل عليه في الشذوذ  
فقالوا المجرور ومذهب الفران النايب هو حرف مجرور وحده فهو في موضع رفع وبعبارة **الكافية**

توافق

توافق قال **ابن التميمي** لما كانا حرف طانا المجرور اكتفى بذكره بفتح محيل على ما في الكافية والتسهيل **ابن عصفور**  
والجور شرطه انه لا يلزم الحرف الجار له وجها واحدا في الاستعمال كيدوب والكافة ما خص بقسم  
او استثنى وان لا يكون للتعليل كالبا واللام ومنه **ابن عصفور** اذا قلنا مجرورا كان  
للمفعول **الماح** انه لا يقام خبرا بل ان قلنا انها تعمل في الطرف والمجرور اقيم والاعين ضمير المصدر  
قوله والعبارة الكافية واذا وجد المفعول به تعين فهو مذهب جمهور البصريين وجوز الاخفش والكوفيين  
اقامه غيره مع وجود واختاره ابن مالك في كسرة الاسبكت المنطوق قال ابو حيان ونقل ابن الدهان عن  
الاخفش لذلك شرط وهو ان يقدم المصدر او نحو على المفعول به فان تأخر لم يجز الا اقامه المفعول به  
جزم الرضى قوله والعبارة الكافية فان لم يكن فالجميع سوله اختاره ابن هشام في الجامع تبعا لابن عصفور  
ان المصدر ادلاها واختاره **ابن عصفور** ولوية المجرور **قوله الكافية** وباتفاق قد ينوب الثاني من  
باب كسافها التباسا من نازعه ابو حيان في دعوى الاتفاق فان الفران كسان ذهب الى منع  
مطلقا وبان الفارسى منه اذا كان نكرة والاولى معرفة **قوله الكافية** ولا يقع النول الثاني  
من باب علمت هو ما صحى المجزوءى واخفراوى وصحى **ابن طلمج** و**ابن عصفور** و**ابن مالك** جوزوا فقال  
ولا انك منع اذا قصد ظهر وزاد في التسهيل وشرط اخر وهو ان لا يكون جملة ولا مجرورا لا طر فاقول  
الاول لم يذكر في الكافية الثاني من باب علمت وقد ذكره في الالفية وسوى ينسب وبين الثاني من باب  
علمت لكن اخذ فيه **ابن عصفور** المنع بخلافه في الثاني من باب علمت الثاني لم يذكر في الالفية الثالث  
من باب علمت وقد ذكره **ابن الحاجب** جزم به فيه بالمنع ونقل **الحضراوى** و**ابن البربع** الاتفاق على كسرة  
التسهيل تقتضى جوازها ونقل صاحب المختار عن بعضهم وجزم به **ابن هشام** في الجامع فقال ولا يقام المفعول  
الثاني والثالث الا ان كانا مفردين ولا الباس الثالث لم يذكر امعا الثاني من باب اختاره الجمهور على منع  
نيابة وجوز الفران تبعة في التسهيل **قوله الكافية** والمفعول له والمفعول معه كذلك فيما مران  
الاول كذلك فيه امران الاول كذلك الحال والتميز والمستثنى وجوز الكسرى اقامة التمييز الثاني  
قال في المتوسط هذا في المفعول له المنصوب اما الذي مع اللام فيجوز اقامته وهو الرضى بخلافه **باب**  
**استعمال العامل على المفعول** هكذا توجه في الكافية بما اضم عليه على لغة التفسير وذكره في المنصوبات **ابن عصفور**  
ان لا يشتغال يكون عن الرفع كما يكون عن المنصب فذكر عن التفسير ان مالك انه عقبتا يسمي عن الفاعل احسن  
واحسن منه صنيع الشذوذ حيث ذكره وبابا لثنا زع عقبتا لامل **قوله الكافية** ان يضر اسم سابق فعلا  
شغل عنه ينصب لفظا والحمل فيه مور قبل يخرج عنه نحو زيد مررت به فاذا الضمير لم يشغل الفعل عن نصب



لأنه لو سلب عليه لعل في محله الثاني في قوله ينصب لفظه أي الضمير تعبير غير صحيح لأن المضمر لا ينصب  
 وإنما ينصب محله وقد صرح بالحمل بعد ذلك ولا يصح جعل ضمير لفظه إلى الاسم السابق كما هو واضح  
 وإن جعلت السا في نصب بمعنى عن ويكون بدلًا من عنه بأعادة الحذف فيحمل ودكاه قلت الأولى  
 أن يجاب بأنه يسمي في نصب اللفظ مراد به الوصول بغير واسطه حرف جر إن قلت قال أبو حنيفة  
 لا يختص بالفعل قلت سند ذكر الوصف في آخر الباب السابع قال أيضًا يختص بالفعل لأن العمل  
 فيما قبله قلت سيمتبه عليه في قوله إذا الفعل بلا ما أن يورد البيت الخامس شرطه أن لا يكون  
 الفعل ضمير الاسم السابق مع كون الشئ متصلًا به متصلًا نحو زيد ظنه ناجيا بمعنى ظن نفسه يستلزم  
 حمل ذكر الفعل الذي هو عمدة مضمرة بالمفعول الذي حقه أن يكون فضلًا فلو كان الضمير متعلقًا  
 نحو زيد لم نضنه ناجيا إلا هو جازت المسألة لأن الفاعل في التقدير أحد لم يلزم التوقيف  
 المذكور **قول الثاني** فاسبق النصب بفعل ضميرًا حتمًا قيل حتم النصب وليس على الإطلاق  
 بل فيه التفصيل الثاني والجواب أن الحكم راجع إلى كون النصب بالفعل المضمرة على ما  
 أنه بالظاهر أو راجع إلى الاختيار وهو **قول الشارح** محذوف لم يسن وجوب حذفه  
 وقد بينه في الكافية والألفيه ما أشرفنا إليه قوله ما مثله المذكور يورد عليه أن المقدّر في مثل زيد  
 مررت به أو ضربت أخاه غير ماثل وهو جازت أو أمنت فاحسن منه قول الألفيه موافق  
 لشموله الموافق للجمع وأصرح منها قول الكافية لو سلب عليه أو مناسبه لنصبه إلى قوله أي ضرب  
 وحاو رت وأضنت ولا يست وقال ابن هشام في حواشيه قديتاني تقدير المماثل فيما يتعد  
 بالحرف وذلك فيما يتعدك تارة به وتارة بخوريد لم تكت له ونصحت له تقدير شكر ونصح أولى  
 قال وهذا ما عقل الخويون التنبه عليه **قول الثاني** ويجوز النصب بعد حرف الشرط  
 وحرف التخصيص حسن منه قول الألفيه والشذور أن تلاما تختص بالفعل لشمله طرف الزمان  
 المستعمل وخروج ما عنه وهي من حروف الشرط ولا يجزى النصب بعد ما ويرد على الثلاث  
 ما إذا تلا استنفاها ما بغير المنز فانه يجب النصب أيضًا ذكره في التسهيل **قول الثاني**  
 كان وحيثما قال في التوضيح تسوية النظم بين أن وحيثما مردود لأن حيثما لا يقع الاشتغال  
 بعده إلا في الشر ما في الكلام فلا يليها الأصرح بالفعل وأما أن فانه يليها الاسم في الكلام  
 إذا كان بعده فعل ما من **قول الثاني** أن تلي السابق ما بالابتداء يختص بالرفع التزم  
 أبه إذا كان الفعل تلي ما ن يرد ما قبل معولًا لما بعد وحد في القسم من الاشتغال

في شيء فان من شرط أن يصح تأثر السابق بالعامل وما خص بالابتداء لا يصح تقدير الفعل بعده وما لم يرد  
 الكلام يمنع عمل ما بعده قبله ولذا لم يذكر ابن الحاجب قال ابن الحاجب في حواشيه  
 ابن الحاجب كل ما صابه حيث لم يذكر هذا القسم لأنه لم يدخل تحت ضابط الاشتغال  
 قلت لم يذكر في الألفيه ضابط الاشتغال ولا شرط حتى يستغنى عن ذكره فلم يكن من ذكره بدله امتناع  
 النصب على الاشتغال في لم كان الأولى أن يصدر الباب بحرف ذلك كما فعل في التسهيل **قول**  
**الشذور** ووجب رفعه بالابتداء أن تلاما يختص به كما إذا الفجائية هو الذي جزم به ابن مالك  
 وذكر ابن الحاجب أن إذا الفجائية من مرجحات الرفع لأن من موجباته وهو الذي نقله ابن مالك  
 عن سيبويه وخلفه فيه وظن أبو حيان ابن مالك وقال إن الاختصاص قد نقل عن العرب في الفعل  
 بعد ما إذا كما مقرونا بقولان أجرت المقرون بقدر الجهد الاسم في دخول واو الحال عليه  
 قال محمل كلام سيبويه في إجارته للنصب على هذه الصورة الحاصلة وهي ما إذا افترن بعد انتهى  
 وبذلك يفيد كلام ابن الحاجب والفعل باجتناب مخوريد انتنضبه ومنذ عرو بضرها فيسويه  
 ونهتاهم لا يجيز أن النصب بمجال للفضل من العامل والمعمل باجتناب وهو  
 لا يعمل فيه فلا يضر وهذه قد تدخل في قول الألفيه إذا الفعل تلي إلى آخره ولا تدخل  
 في قول الشذور وتلاه ماله الصدر **قول الثاني** واختير نصب قبل فعل ذي طلب هو حسن  
 من قول الكافية وفي الأمر يتنوله النفي والدعاء والطلب بلفظ الخبر كالاولاد ضعيف ولا بد من  
 فاحسنه قول الشذور وكان المشغول طلبا لشموله المصدر مخوريد أصر به ذكره أبو حيان  
 نقلا عن البسيط **قول الكافية** وبعد حرف الاستنفاها مفعلة أمران الأول أنه يحمل راي  
 الاختصاص والإصرح اختصاص ذلك بالمنز كما في التسهيل وغيره ووجب النصب بعد ما يرد  
 الأدوات ولهذا قال في الألفيه وبعد ما يلاوه الفعل علب وفي الشذور أن تلاما  
 الفعل به أولى كالمنز وما الثاني شرط عدم الفعل فان فضل بغير ظرف أو مجرور  
 فالنختار الرفع خلافا للاختصاص ذكره في التسهيل وهذا وارده على الألفيه والشذور  
 أيضا قوله وحرف النفي فيه أمران الأول شرط أن لا يختص بالفعل فان اختص بالفعل  
 فان اختص به وهو لم ولما ون وان نصب وأصب لارج ذكره في التسهيل ولا يرد ذلك على الألفيه  
 والشذور الثاني شرط أيضا عدم الفعل كالمسألة قبلها ذكره أبو حيان في شرح التسهيل  
 الثالث ما ذكره الشذور من جحان النصب بعد النفي هو مذهب الجمهور قال أبو حيان

كأنه أدوات



كلمة مخالف لنص سيبويه فانه نص على ان الرفع فيه اقوي وغايته بين الاستفهام واختار  
 ابن الباديس استواء النصب والرفع وقال النكولون النقي متوسط بين الاستفهام والابتداء  
 فالرفع قريب من النصب فعمل على الابتداء النقيض ونقيضه على الاستفهام لا يخرج الواجب  
 الى حد النقي كما يخرج الاستفهام الى حد الاستفهام قولهم واذا الشرطية هو بنا على راي  
 الماخفش من جواز الماها الاسم نقله والاكثرون على انها تختص بالفعل فيجب النصب  
 بعدها قوله **والعبارة للشذوذ** واعطافا على فعله فيه امور الاول شرط  
 هذا الفعل الترف فلما يتبع النصب في فعل التبع نحو احسن برئد وعمر وتبره وفعل  
 المدح والرم نص عليه سيبويه ونبيه الناظم في كنهه لكن قال الرضي الظاهر ان الثانية اعتراف  
 للمعطوفه الثاني شرطه عدم الفصل وقد ذكر في الالفية لكن قولها على معمول فقلنا  
 ابو حيان خطأ محض قال ابن هشام عبارة **فاسية** لان العطف على معمول الفعل انما هو  
 على الجملة الفعلية وقد عبر في التسهيل بالصواب الثالث بقي عليهم صورتان يتخرج منهما  
 النصب مذكورتان في التسهيل ما اجيبه استفهام منصوب او مضاف اليه كقولك  
 في جواب بل بهم ضربت زيداً ضربته والواقع بعد سيبويه بالعطف على جملة فعلية محضت القوم حتى زيداً  
 زيداً ضربت اخافني هنا ابتداءه ولكن لما ولها في اللفظ معنى ما قبلها شابهت العاطفة  
 فنقلت ضربت زيداً حجة وعروضه بعض الرفع لزوال الشبهة بالعاطفة لانها لا تقع الا في  
 كل وبعض قال في شرح التسهيل قال ابو حيان ولم يعتبر سيبويه ولا غيره هذا الشرط وبقى  
 على الالفية والشذوذ صورة ثالثة ذكرها ابن الحاجب وهي ان يوصم الرفع وصفا محلا وهذه  
 الصورة مذكورة في التسهيل ايضا ونازع فيها ابو حيان بان سيبويه لم يعتبر ذلك مرجحا  
 للنصب بل قال جاز هذا على زيداً ضربته وهو عري كثر انما فرائعهم واسما محمود فهدى  
 بالنصب **قوله الالفية** وان تلي المعطوف فعلا مخبرا به عن اسم فاعطف مخبرا فيه امور  
**الاول** شرط ايضا عدم الفصل فاما قبلها ذكره في التسهيل الثاني في اسم في قوله المعطوف  
 ان زاد الاسم والافا المعطوف جملة الاستغفار باسرة الثالث حكم سببه العاطفة في  
 هذه الصورة الصا حكم العاطف نحو زيداً اتى القوم مع عمرو امويه ذكره ابو حيان واوردها في اسم  
 الرابع شرط العمل ايضا ان لا يكون المتعجب فانه يتخرج فيه الرفع نحو احسن زيداً وعمر ومرتبة  
 ذكره ابو حيان نقلا عن سيبويه مراعاة للكبري قول الصغرى لان هذا الفعل لزم ظرف

الالفية  
 قوله  
 قوله

واحدة فخالف الافعال الخامس حكم شبه الفعل في هذه الصورة حكم الفعل نحو هذا  
 ضارب عبد الله وعمر ويكرم ذكر ابو حيان ايضا السادس ما ذكره في تسوية الرفع والنصب  
 في هذه الصورة ذكره الجزولي ونقله في البسيط عن سيبويه ورجح ابو علي الفارسي الرفع  
 وقال بعض المتأخرين لم يصح سيبويه بانها على حد سواء انما ذهب الى ذلك الجزولي  
 والظاهر العمل على الصغرى لانها اقرب وهم كثيرين اعون الجواز وهذه الامور ايضا ورده  
 سوى الاولين والرابع على قول الكافية والشذوذ ويستوي الامر في مثل زيد قام زيد  
 وعمر اكرمه ومختصان بايوا دو هو ان لا يذوي كما ذكر ذلك في شرح الجزولي ان هذا المختص  
 فاسد بطلان العطف فيه محلو المعطوفين المبتدأ المعطوف على الخبر شرطه استكمال على الرابط  
 فالصواب التمثيل بقولك هند اكرمتها وزيدا ضربته عندها لكن من يعلق ابن هشام الحق عندي  
 قول الفارسي انه لا يحتاج الى رابط لان العطف انما هو على الاسمية وانما داعيت لفظ المتأخر  
 اذا نصبت تنبيه قال ابن مالك في كنهه الكافية تقديم واجب النصب ثم متخاره ثم  
 جازي على السواء مرجوحه احسن من صنع ابن الحاجب حيث قدم مختار الرفع ثم النصب ثم الجازي  
 ثم الواجب النصب لان الباب بيان المنصوب وهذا انما ورد على ابن الحاجب لانه ادخل  
 الباب في المنصوبات ولا يورد على الالفية ولا الشذوذ **قوله الالفية** فابيح افعل ودع مالم  
 يبح قال ابن هشام قيل انه حشو وليس كذلك بل اشار به الى ان النصب مباح ولا عليك  
 اذا استعملته لو كان مرجوحا ومراده بذلك التعريف بقول من قال ان النصب يمتنع  
**قوله الالفية** وفصل شقوب بحرف جر او باضافة كوصل بحري قال ابن هشام ليس مثله  
 من كل وجه فانه مفاير له من وجهين احدهما ان النصب في نحو زيداً ضربته احسن منه في زيداً  
 ضربته اخاه وهو في الثاني احسن منه في زيداً امرت به لوصول ضربت نفسه والثاني  
 ان الفعل المقدري في الوصل من لفظ الظاهر وفي الفصل من معناه لانه لفظ **قوله الالفية**  
 وهو كل اسم يعبه فعلا وشبهه مثل الفعل الجامد والمصدر والصفة المشبهة واسم الفعل والفعل  
 التفضيل والحروف المشبهة بالفعل ولا يصح الاشتغال في واحد منها فاحسن منه قول الشذوذ  
 واذا اشتغل فعلا او وصفا لا يخرج المصدر واسم الفعل والحروف واحسن منها قول الالفية  
 وسوفي ذا الباب وصفا ذاعل بالفعل ان لم يكن ماضيا حصل لا يخرج الصفة المشبهة وافضل  
 التفضيل واسم الفعل بمعنى الماض والواقع صلا لا نعم يرد على الفعل الجامد وقد استثنى

قوله



ابن النحاس في التعليق منه ليس فحور الاشتغال في الجمع المكثر من الاوصاف ثم قال المحط  
ان لا يجوز الجمع **تنبيه** اذا كان الاشتغال في الوصف نحو اريد انت ضارب  
فقد قدردان مالك اضارب ديد لا انت ضارب وهو يوم انه انما يقدر وصف  
كما اشتغل وصرح صاحب البسيط نحو ان تقدر بكل من الوصف والفعل **قول الشذو ر**  
اذا اشتغل فلا او وصفا ضمير اثم سابق عن نصبه يرد عليه ما اذا كان الشغل جلا بلسان الضمير وقد  
ذكره في الكافي يقول اشتغل عنه بضميره او متعلقه وبعبارة الجامع اذا اشتغل فعل او  
عن نصب اسم تقدمها بنصبها لضمير كالمشتغل او المنفصل بالجارا وسببه او الاجنبى سمع بما  
اشتغل على ضميره من اويان او تنق بالواو **قول الالفية** وعلقه حاصله يتابع اطلق التابع  
وهو مقيد بالنعت والنسب بالواو وخاصة في التسهيل وفهم اليها ابو حيان في شرحه وابن هشام  
في الجامع عطف البيان بخلاف النسب بغير الواو والبدل وقدره في التسهيل المعطف بالواو  
بان لا يعلق مع العامل تنبيهات **الاولى** يرد على الثلاثة ان كلامهم يوم اختصا بالاشتغال  
بالنصب خصوصاً الكفاية وليس كذلك بل يكون مرادهم ايضا بان يكون الرفع على الابتداء وعلى  
اضمار فعل وتأتي الاقسام ذكره في التسهيل والكافي الكبير وابن هشام في الجامع وعبارة في  
تفسير الراغب لضمير السابق را فعا كتنصير الناصب فيجب الابتداء في نحو فاد اريد كنت وتخرج  
في نحو نداء قام ويضعف في نحو انتم مخلوقه وتمتع في نحو ان امرء هلك واذا السمار انشقت  
الساني لم يصرحوا باستواء نصب الاسم السابق من الجملة التي انتصب بها الضمير وكلامهم يحتمل  
في استواء خلاف حكمه ابو حيان التسهيل وعدمه مذهب سيبويه والاختصاص يجوز نصب  
الضمير مفعولا به والسابق ظرفا ونحوه الثالث من شروط الاشتغال كما في التسهيل **باب**  
**تعدى الفعل وزوم** ادرج فيه في الالفية رتب الفاعلية ووجهه ان المتعدي منه ما يتعدى  
لواحد ولاثنين فاقضى ذلك **قول الالفية** علامة الفعل المتعدي ان اتصل بها غير مفعول  
قال ابن قاسم فان قلت ليس ان يستثنى ضمير ظرفي الزمان والمكان فانه يتصل باللام لضمير المصدر  
قلت لا يتصل حتى يتوسع فيه وينصب ذلك الضمير نصب المفعول فان قلت يرد عليه كوكبه فان الضمير  
خبر كان وهو ضمير غير المصدر لا يطلق على كان واخواتها انما افعال متعدية قلت انما ينبى  
على هذا الضمير وايضا فكان واخواتها مشبهة بالمتعدي وبما اطلق على خبرها المفعول الثاني  
وقال ابن هشام في سله التوسع لا يرد على الالفية لان قوله ان اتصل معناه ان تفعل ذلك

اذا شئت

الزوم

الالفية

الالفية

اذا شئت

والتوسع لا يتوصل اليه اذا شئت انما يقال اذا سمع قوله ولازم غير المتعدي صرح في انحصار  
الفعل في القسمين وانه لا ثالث لهما وقد قسموه الى اربعة اقسام انما انت ما لا يوصف **تنبيه**  
ولا لزوم وهو الافعال التي قضية ذكره **والسابع** ما يوصف بها لوجود الاستعمال لانه فيه  
كثير شكرو وصح ذكره في التسهيل وقد نه عليه الشذو ر قال ابن ابو حيان هذا النوع من الفعل  
قسم براسه لما توافيا في الاستعمال صار اصلا بنفسه وفيه كلام ذكره **قول الشذو ر** تارة يشكر ويصح  
وقصد فيه امران الاول ذهب جماعة منهم ابن عصفور الى انه لا يتصور ان يوجد فعل متعدي  
بنفسه تارة وعرف اخرى لانه محال ان يكون الفعل قويا ضعيفا في حال واحدة ولا المفعول  
محلا وغير محل للفعل في حين واحد فيلحق على ان الاصل تعدية بحرف جر ثم حذف توسعا وقال  
الطويبي الصغير دعوى الاستحالة باطله اذ يتصور ان يكون بعض العرب بخطه قويا وفضل  
بنفسه واخر ضعف عنه فتواه بالحرف ثم اختلطت اللغات وتداخلت الى في  
قال ابو حيان هذا النوع يتصور على السماع **قول الكافية** والمتعدي يكون الى واحد الى  
اخره ابط منه في التقسيم ما في الشذو ر **قول الالفية** وكلمة لزوم افعال السجاية الى اخره  
ذكر من الاشياء التي يستدل بها على لزوم الفعل سبعة دلالة على سجيته او عرض او نظائره  
او دنس ولو نه على افعلى واففعل او مطاوعا لواحد وذكر في الشذو ر ما دل على ادا  
محدث ذات او صفة ختبه او عرض وانفعل وفعل وفعل والذين وصفوا على  
وهذه كلها في الكافية الكبرى وعبر عن الاولين بما اقتضى تكون اوزاد وزن الفعل كازور واحمر وذكره  
في المعنى عشرين فزاد كونه على افعلى مع ما ذكره اكد اكد انما البعير او حصدا الزرع او افعلى كالوهد  
الفرح اى اربوه واففعل باصالة احدي اللامين كاحرجم واففعل كاحرجى الديك كاحرجى  
وهذان داخلان في قول الالفية والمضاهى اقعنا او استفعل وهو دال على التحول كاستخرج  
الطين او رباعيا يريد افيه كندرجم واخرجم والطان او يفيض معنى فعل قام نحو واصل الى في ذريتي  
او بدل على لون كحمر واظار او حلية كدع وكحل وسمن وهزل وعد في المفعى المطاوع لم يقد  
الى واحد مع انفعل وقال ان احدهما لا يعنى عن الاخر لان الاول علام معنوية والثاني لفظية  
ولان المطاوع لا يلزم وزن الفعل نحو ضعف الحباب وتضاعف وعلمت وفتعلم **قول الالفية**  
والمضاهى اقعنا يستثنى منه لفظان في قول الشاعر قد جعل النفاس يدعى اطرا ولسر  
يدى قال في المفعى ولا ثالث لهما قوله اطلع المتعدي لواحد قال ابن ابري قد ينطق



الفعل ومطابقه في التقدي كاستفتيته فافتا في واستنصحت مصححي ورده في المعنى  
 بان ذلك ليس من باب المطاوع بل من باب الغالب والاجابة وانما حقيقة المطاوع ان بدل الفعلين  
 على ثالث ويدل الاخر على قبول فاعله كذا الثاني **قول الشذور** او نقل كطرف يخرج عنه رحلكم  
 الطاعه اي وسعتكم وان سراطع اليمنى اي بلغ قال في المعنى ولان الثالث **قول الالف**  
 وعدلا زما بحرف جزم لم يذكر من المعديات غيره وزاد في التسهيل المزمع وفي اقتباس التقدي  
 التقدي بها خلافاً لمذهب سيبويه وجماعه انه قياس في اللانم سماع في المعدي وذكره ايضا تضعيف  
 المعنى بقا وفي قياسه ايضا خلافاً لخدم به ابن هشام في الجامع وضم اليه الفاعل كما سنبينه واستر  
 والتا فاستحسنه وذكره ابن ابي حيان في شرح التسهيل وزاد نقلاً عن بعضهم تضعيف اللام  
 نحو صفر جده وصفر ربه والعين حركة العين عند الكوفيين نحو شترت غير الرجل وشره الله  
 قال ولا يعرض من هذه الاربعة وزاد ابن هشام في المعنى صغره فعلت بالفتح افعلا بالهمزة لاقا  
 الغلبة نحو كرم زيد الى غلبته في الكرم وتضمنه فعل يتعدى كرجب وطلع عبد بالما تضمننا  
 مع مع وسع وبلغ واسقاط الجاء وتوسعا فبعت عشرة قوله وان حذف نصب للمخرج نقلاً قال  
 المصنف في شرح التسهيل يقاس منه ما كثر نحو دخلت الدار والمسجد فقا من دخلت البلد  
 والبيت وغير ذلك من المالكه بخلاف ما لم يكثر نحو جرة مكره ذهب الشام ومطرب السهل  
 والحمل قوله وفي ان ان يطرده قال في المعنى اهل الخويون هذا ذكرني مع نحو زعم في كذا كرمي  
 ان يكون في مصدرية واللام مقدرة والمعنى لان كرمي ولا يحدف معها اللام لانه لا تدخل  
 عليها جاز غيراً بخلاف اختصارها انتهى وقد ذكره هنا في الجامع قوله مع امن ليس ورع عليه انه جا  
 الحذف مع اللباس في وتغيبون ان تكوهن ادخل في وعن واجاب ابو حيان انه لا لباس  
 في الآية اعتماداً على القرينة فاجاب غيره بان الحذف لقصد الابهام ليرتفع بذلك من يرغب  
 في ما امن وجامع من يرغب عنهم لئلا يمتنع فقره قوله والاصل سبق فاعل معني قبل في التسهيل  
 وتقدم ما لا يحذف ما قدر بجزء في الجامع وتقدم ما هو مبتدأ في المعنى قوله ويطرم الاصل  
 لموجب عرى وتركه ذلك الاصل كما قد يرى زاد في التسهيل والكافية الكبرى ان الموجب للامر  
 نظير ما تقدم في الفاعل والمفعول معني باللباس والحصر والاتصال بالضم قوله وحذف فضله  
 اجز قال في الجامع وقد يحذف كضربت با انه وخرني زيدا قوله ان لم يضر حذف ما سبق  
 جواباً او حصر زاد في التسهيل والباقي محذوفاً عما لم يخبرنا وشره الاعداء زاد في الجامع

صبرني وضربه زيدا لم يظلم الا هو وها الذي اكرمه في داره قال والواقع منادى او رابطا  
 لغير اسمي قوله وقد يكون حذفاً ملتبساً كباب الاشتغال والنداء والاختصاص والتخدير  
 والاعراض والمثل وشبهه وقد ذكرها في الشذور وذاكرنا في الحجاب ما عدا الاختصاص  
 والاعراض **قول الكافية** واهلا وسهلاً قال ابو حيان انما يكونان فيما لمفعول به اذا استعمل  
 خيراً فان استعمل دعاء فمن المصدر **باب التنازع في العمل فوق الالف**  
 ان عاملان اقتضيا في اسم عمل قبل فلو اختلفت العمل فيه امور الاول شمل قوله عاملاً  
 واخواتها ولا يجوز فيه التنازع كما صرح ابن عصفور ولا يرد ذلك على ابن الحاجب  
 قال وان تنازع الفعلان الا انه يرد عليه شبه الفعل والوصف واسم الفعل فان التنازع يجري  
 فيه وعبارة الالفية شمله فاحسن منها **قول الشذور** واذا تنازع من الفعل وشبهه  
 وكذا عبارة التسهيل الثاني في شرط ابن عصفور كون العامل متصرفاً وكذا ابن هشام في الجامع  
 فلا يجوز في فعل التعجب وهو اختاره ابو حيان ونقل عن طاهر مذهب سيبويه كذا المصنف  
 جوزه في التسهيل بشرط ان لا ياتي من الفعل وسياق فيه من ذلك كما قال في شرح  
 الكافية الكبرى ان المراد بقوله اقتضيا لان المؤكد لا اقتضاه الثالث شرط في التسهيل  
 ان يكون العامل غير توكيد ورجح الرضي جوازه مطلقاً وصرح في البسط بمنع التنازع في  
 نعم وبئس ونقل ابو حيان الاتفاق على المنع في هذا التركيب ووافقه على هذا الشرط اليها  
 ابن النحاس وابن هشام في الجامع واستحسنه ابن البرقي وقال ابو حيان ولم يذكر اياً ثانياً  
 هذا القيد لصرح الفارسي بمقتضى عدم المنازعة وهذا ان الامر ان ارد ان على الكافية  
 والشذور السرايع يقتضي عبارة الالفية والكافية انه يكون في اكثر من عاملين وقال في الشذور  
 عاملان او ثلاثة وكذا في الجامع وعبارة السرايع وفي التسهيل عاملان فصاعداً قال  
 ومقتضاه انه يكون في اكثر من ثلاثة ولم يوجد فيما زاد على ثلاثة فيما استوفى انتهى قال  
 الرضي فلو قال الفعلان فصاعداً او تبهما لكان اشمل الخامس قوله في اسم قول اسم الحجاب  
 ظاهراً بعد ما يقتضي انه لا يقع التنازع في التقدي الى اثنين والى ثلاثة وهو راي لبعضهم  
 المحص في التسهيل والجامع الجواز ولهذا قال في الشذور ما لا يخرج من معمول فالتنكر  
 ابو حيان انما سمع فيما يتعدى الى اثنين ومن جوزه في التقدي الى ثلاثة قياسه ولم  
 يسمع نظم ولا ثراً باب التنازع خارج على القياس فيقتصر فيه على المسموع السادس



كلام الثلاثة يشمل جميع المعولات وجوباً في التنازع فيها رأى بعضهم والا فصح انه تنازع  
 في المصدر والمالك والتميز وقد يؤخذ الاخير من قوله ابعده والعمل القليل في ضمير ما تنازعا  
 لا سيما لا يميز ان كما اخذ ذلك ابو حيان من عبارة التسهيل السماع فيد ان الحاجب لتنازع  
 فيه بقوله ظاهره فخرج المضمير فلا يتنازع فيه قال في المتوسط سوا كان غايها ام في طلبها  
 ام معكلاً لا استواء الفعلين في الاضمار ثم قال وفيه نظر لجواز ان يقال زيد ضرب و  
 اهان وضرب واهانك وقال في انا قال ذلك ان بعض المضمرات لا يرفع تنازع  
 اذ يستعمل التنازع في الفصل في العامل لاخير مرفوعاً ومنصوباً لان التنازع انما يكون  
 حيث يمكن ان يعمل في التنازع فيه وهو في مكانه كل من المتنازعين والاول يستعمل عمله في  
 المضمير المتصل بالعامل الاخر لان المتصل بجاء اتصاله بعامل او بما هو لحرية ولا يتصل به  
 اخر واما المنفصل فان كان مرفوعاً نحو وما ضرب وما اكرمه الا انما يكون من  
 التنازع وكذا الظاهر الواقع هذا الواقع نحو ما قام وما قد لا زيد لانه اذا اضر في  
 احد ما قام كان بدون الا نحو ما قام هو اي زيد وما معه لا زيد العكس المعنى  
 لانه نفي للعامة عن زيد والمقصود اثباته له وحده او معها نحو قام الا هو وما قد لا زيد  
 فهو خلاف المستعمل في كلامهم وان كان منصوباً نحو ما ضربت وما اكرمت الا اياك  
 جاز ان يكون من التنازع وكذا المجزوء والمنصوب المحمل نحو قتلت وقودت بك فلهذا يجوز  
 التنازع المضمير المنصوب المنفصل والمجزوء ولا سيما اذا تقدم هذا المضمير على العامل نحو  
 اياك ضربت واكرمت انتهى وذكر مثله السمع وقال ان ذكره الظاهر احترازاً من مطلق المضمير  
 ليس بجيد وفي البسيط لا يتنازع فعلاً مستكراً ومخاطباً في عمل والمفعول المضمير لا على صورته  
 عند الفصل نحو ما قام ولا قد انا وما ضرب واكرم الا اياي ثم رأت ابن مالك في سبك المنظم  
 ذكر ايضا قيد الظاهر ثم قال في انا الباب ولا يتنازع في ضمير وما او هو مرفوعاً قام ولا  
 الا انت محمول على الحذف اذ لا بد مع اجمال احد الفعلين من ضمير غايه يمكن في المجرى وهو ضمير  
 مطابق للبارز وايضا لا بد مع كل واحد من مرفوع الفعلين في نحو هذه المسئلة من الما فلو سلمنا  
 الى الضمير المستكن لخلالهما فيفسد المعنى انتهى الثاني من قيده في التسهيل وتبعه في الجامع بكونه  
 بغير سببي مرفوع يستخرج نحو وغيره بمطول يعجب غيرهما لانك لو قصدت فيها التنازع لاسند  
 احدهما الى السببي والاخر الى ضميره فيلزم عدم الارتباط بالمستبد لانه لم يرفع ضميره ولا ما

التبس

التبس ضميره فيحمل مثل ذلك على ان المتأخر مخبر عنه بالعاملين قبله نجلاً في السببي  
 المرفوع فلا يمنع فيه التنازع نحو زيد اكرم وافضل اياه قال ابو حيان وهذا القيد لم يذكر  
 معظم النحويين ولا اشتراطه وانما ذكره ابن خروف وبعض المتأخرين التاسع قال ابو حيان  
 لا بد من اشتراط ان لا يمنع مانع لفظي يخرج محموله كانهن محروا في احد رقوم ولي يسبقه  
 الامعن الحرب قال فلهذه من اعمال الاول ولا يجوز ان يكون من اعمال الثاني  
 لانه حينئذ يكون مفسراً للمضمر الذي في ولي ولا مكي منعه ان يتخطاها الى تفسيره فانه  
 لا يتقدم ما بعدها عليها فذلك لا يفسر ما بعدها ما قبلها لان المضمير ياب من باب  
 كانه تقدم العاشر قال ابو حيان لا بد من الربط في هذا الباب فلا يجوز مني ضربه زيد لانه  
 رابط بين العاملين فلا يتم لان منزلة الواحد والواحد في الواجب في محاورتي ارفع عليه قطر كونه  
 العامل الثاني جواباً بالاول فهو متوسط به بمنزلة ان تقرب اضربه زيداً وكذا يمنع التنازع بالمعطوف  
 باو او نحوها مما لا يجمع بين الشيئين كقوله وهل يرجع التسليم او الكشف العمى ثلاث الا اني  
 والرسوم البلاغ الحادي العشر قلم ان الواحد من العمل استثنى منه ابن مالك في شرح التسهيل  
 فعل التعجب فجوز فيها التنازع ووجب اعمال الثاني في هذا من الفصل بين فعل التعجب ومحموله قال  
 ابو حيان وهذا احد ليس من باب التنازع لا بشرطه جواز اعمالهما شئت في التنازع فيه  
 وقد حوزه المبرد على اعمال كل منهما قال فان ورد بذلك سماع جاز ويكون هذا الفصل فصل  
 لا متزاج الجملتين في العطف فاذا ما يقتضي العاطف الثاني في عطفه في البسيط اذا كان  
 في اللفظ ما يرجع احد العاملين وجعل عاكس فانه عطف الثاني في محرف الاضطراب نحو ضربت  
 زيداً وجب اعمال الثاني في محرف لا نحو ضربت لا اكرمت زيداً والعامل الملحق نحو كان اري زيداً  
 ذاهباً وان لم يكن في اللفظ ما يرجع احدهما فالصريح يرجع الثاني والكو في الاول وبعض  
 النحويين يتساويان بعده لتعارض الترجيحان انتهى وهذا قيد حسن الثالث عشر  
 استحسن ابن مالك في شرح التسهيل قول الفراء ان العامل كلاهما قال فانه نظير قولك زيداً  
 منطلقاً عن مذهب سيبويه فان خبر المبتدأ بعده مرفوع بالمبتدأ او المعطوف عليه معاورد  
 ابو حيان بانه في المقيس عليهم به اسناد مطلقاً والى كل واحد من زيد وعمر وللقينيم  
 فعين الاسناد اليها المطابقة بخلاف نحو قام وقود زيد لصحة الاسناد لكل من الفعلين  
 الى زيد الرابع عشر محل الاتفاق على جواز اعمال الثاني اذا طلب الاول منصوباً فان طلب الاول



مرفوعا امتنع عند الكوفيين اعمال الثاني قوار من الاضمار قبل الذكر ثم الكسائي يوجب حذفه على الكا  
والفرايضه سوخرا وقد خرج بذلك ابن الحاجب حيث قال دون الحذف خلافا للكسائي وجاز  
خلافا للفراف في محو زى وضرت ريدا وما نقله عن الكسائي في جواز الحذف وهو الذي نقله عند  
الجمهور وقال ابن عصفور في شرح الايضاح هذا النقل عن الكسائي باطل هو عنده مضمون  
في الفعل مفرد في الاحوال كلها **قول الكافيه** فقد يكون في الفاعلية الى اخره قال الرضي في قسم  
رابع وهو الاتفاق في الفاعلية والمفعولية معا محو زى واكرم زيد عمر اقولم والعبارة **الكافيه**  
ويختار البصريون اعمال الثاني والكوفيون قال ابو حيان هذا الحكم عن الكوفيين تطايرت  
به النصوص على نقله عنهم وحكي ابراهيم النخعي عن بعضهم عن الكوفيين بخلافه دون اعمال  
الاول لان الكلام به اتم قال فلم اجد ذلك على ما حكى الثاني قال ابن مالك في شرح التسهيل  
اعمال السابق موافق لما اجمع عليه في اجتماع القسم والشرط فاجواب السابق منها معنى من  
جواب الثاني فليكن عمل السابق من المتارينين معينا عن عمل الثاني في **قول الالفيه** ذا اسره  
قال ابن هشام لو قال ذا اسره لكان جيدا لانا جعفر النحاس قال في شرح الابيات الاسره  
اقارب الرجل من قبل اسره قاله ايضا فالصريح والكوفيين مستوفون في ايهام ذا اسره بجمع  
الجماعه وانما الذي يناسب ذكر ان قولهم منصور بالحج قولهم والتزم ما التزمها قيل انه  
حشو وليس كذلك بل هو اشارة الى التزام مطابقه الضمير للمظاهر كاصح به في التسهيل ومنه  
عليه ابنه قال ابن قاسم ويكون المراد والتزم ما التزمها وهو العزم فلا يحذف بخلاف  
الفضل فيؤخذ منه جواز حذف ضمير المفعول معمولة الثاني وهو حسن انتهى **قول الكافيه**  
وحذفت المفعول والشذور ومحو منصوبه لا يختص ذلك بالمفعول والمنصوب بالمحور  
ايضا كذلك فاحسن منها **قول الالفيه** ولا تخي مع اول قداها لا بضم غير رفع قولهم  
والعبارة للالفيه بل حذف الزم هو مذهب الجمهور ومنه عليه في الكافيه وقاله في التسهيل  
فقال ان الحذف اولى لا واجب **قول الالفيه** ان يكون غير خبر يوم انه لو كان مفعولا  
اولا في باب ظن وجب حذفه وليس كذلك فلا فرق بين المفعولين في امشاع المحرور في يوم  
الآخر قال ابن الناطم فتوقال واحذفه ان لم يكن مفعولا حس وان لم يكن ذاك فافتر  
لنصب سلم من ذلك وتعقب ابن قاسم بانه لو قال يخرج عنه خبر كان فانه لا يحذف ايضا  
بل يوحى وهذا دخل في قوله خبر وتوقال بل حذفه ان كان فضلا حتم وغيره باخيره قد

التزم

شذور

قول الكافيه

شذور

قول الكافيه

التزم لا جاد وقد شمل الثلاثة **قول الكافيه** والشذور ان استغنى عنه وتعمل ايضا ما  
لو كان محصل الحذف الباس نحو استغنت به واستعان على زيد فلا يجوز حذفه ليلما يوجه  
ان المراد استغنت عنه ذكره في التسهيل وهذه الصورة لا يشتملها البيت الذي ذكره ابن قاسم  
**قول الكافيه** والظاهر لم يبين محل وقديت قول الالفيه واخبره والشذور اخره والتكلم  
تأخره مذهب الاكثر وخالفهم في التسهيل فقال انه اولى لا واجب **قول الكافيه** وان علمت  
الاول اضرت الفاعل في الثاني والمفعول على المختار فيه امران الاول لا يختص ذلك  
بالمفعول بل المحرور ايضا كذلك وقد شمله قول الالفيه واعمل المحصل في ضمير ما تا رعاه **شذور**  
**شذور** فيضم ما يتحاجبه الثاني ما رجه من وجوب اضمار المفعول هو مذهب الجمهور  
ومنه عليه في الالفيه والشذور ولكن رجع في التسهيل جواز حذفه وقيد به اذا لم يليس فلا يجوز  
في نحو ما لعني وملت اليه زيد حذف اليه ليلما يظن ان المراد وملت عنه **قول الكافيه**  
الا ان يمنع مانع فيظهر هو المراد بقول الالفيه والظاهر لم يكن التبيين ولم يتعرض في الشذور  
لهذا الاستثنا لان امر فيها ادى الى الاعمال في ظاهره وخروج المسله بذلك عن باب انشاع  
وقد ذهب ابن الطراوة الى ان الاضمار في باطن لا يجوز ومنه ما ادى اليه من صياغة طراويس  
للمضمر مسيس يعود عليه تك اذا قلت ظننته وظنيت زيدا قائما لم تعد الها على قائم لانه يضم  
وظننتي ذلك القائم المذكور وليس اياه لان القائم هو زيد وليس ليظن وظننتي زيد نفسه ورد  
بانه يعود على قائم من حيث اللفظ لا المعنى على حد قولهم عندي درهم ونصفه وقوله فسقي العضا  
والسلسه وان هم نسوه من جواحي وضلوعي ومالك ابو حيان الى مذهب ابن الطراوة فقال  
سقي الرجوع في هذا الى السماع فان سمع من باطن اشع ولا توفق في اجازته لان عوده على شيء  
لفظا لا معنى قليل ومحتمل للثاويل فلا يجعل له صلايقا من عليه وبني عليه المايل واما  
الرضي فاختر في مسلك الكتاب غير الظاهر فقال ان حذف احد مفعولي ظن غير ممنوع ولو  
سلم لم سلم وجوب المطابق بين الضمير وما عاد اليه اذا لم يليس المخالفه بينهما قال تعالى فان كان  
واحدة وقيله وان كن تساوا الضمير للاولاد فالاضمار قد ياتي على المعنى المقصود فيجوز ظننتي وظننتها  
اياها الويدان منطلقان وان كان ما عاد اليه مفعولا حواما للمسد وظننت وظننتي اياه الويد  
منطلقين قال الا ان في ذلك فتحا لحصول الفضل بالجانبين من الفاعل والمفعول والمسد او الخبر  
في الاصل انتهى شهورايت ابن مالك اختار ايضا جواز الحذف في كنهه سبيل للتقويم فقال



وجانز هناخذ واحد معولي يا بطننت لدلالة ما بعد عليه خلا فالقوم هذه عبارة **باب**  
**المفعول المطلق** ذكره ابن مالك في جميع كتبه في الفاعل الذي في العدة فلم يذكره مع بال  
اخره الى ذكر اعماله **قول الالف** المصدر اسم ما سوى الزمان من مدلولي الفعل فيه  
امور الاول قال ابن هشام يرد عليه المصدر وهو عبارة عما سوى المصدر في المعنى وخالفه  
بعلية كجاء وحدا وتجريد دون عوض من زياده في فعله كالفعل من اعتل الوضوء مع توا  
وقد قال في التسهيل المصدر ما دل بالامالة على معنى قائم بفاعل او صا در عنه حقيقة  
او مجازا وقال احتوزت بقولي بالامالة عن اسماء المصادر الثاني كلامه شعر بان المصدر  
والمفعول المطلق متزاد فان وليس كذلك بل بينهما عموم وخصوص من وجه فقد يكون  
المفعول المطلق غير مصدر كما يجاز مجزاه من اسم المصدر والماله وغير ذلك وهذا قد يرشد اليه قوله  
وقد ينوب عنه ما عليه دل وقد يكون المصدر غير مفعول مطلق نحو يعجنني ذهاك ولهذا  
قال في الشذور وهو المصدر الفضل فاحتوز عنه وقد يرشد اليه قوله لا تلطم بعد نصب وذكره  
له في قسم المنصوبات الثالث يرد عليه نحو قولك خلق الله السموات وخلق الله زيدا فان  
السموات ليس بمصدر وكذا زيدا وهو مفعول مطلق لا مفعول به كما انه عليه ابن هشام في  
المعنى وسبقه اليه المخرجاني وابن الحاجب وصاحب البسيط والفضية السبكى اليقين  
وقد بسط الكلام على ذلك في حاشية الفخ **قول الكاف** وهو اسم ما فعله فاعل فعل  
مذكور بمعناه في امور الاول قال اشرحو لا حاجة الى لفظ اسم وقول المصنف  
انه احتوز به عن ضرب الثاني في ضرب ضرب زيد مرد ودلانه ان كان المراد لفظه فهو  
لم يفعل فاعل الفعل المذكور لان فعل الفاعل هو الضرب لا ضرب ومدلوله الذي هو الضرب فهو  
مفعول مطلق فلا يحتوز عنه كذا قوله صاحب المتوسط ثم اجاب عنه بانه مفعول مطلق  
وانما يكون كذلك ان لو عبر عنه بلفظ الاسم اما اذا عبر عنه بالفعل فلا واما الذي فقره بانه مضمون  
وهو الضرب لم يكن داخل تحت يخرج لانه اذا فعل مضمون فلم يفعل الثاني قال في يخرج عن هذا الحد  
نحو ضربا فيما ضربت ضربا لانه لم يفعل فاعل المذكور هنا فعلا الا ان يقال ان في فرع الاثبات في مجز  
الثالث يرد عليه نحو مات موتا وفني فنا فان الموت ونحوه ليس المذكور لانه الحق اليه السرا  
عليه نحو اجبت جى والبغضت بغضى وكرهت كراهية على ان المنصوص في الثلاثة مفعول  
مع صدق الحد عليه قال في المتوسط فلوزاد قيدا اخر وهو ذكر بيانها استقام الخامس

اورد نحو ضربت ضرب الابر وقت قيام زيد فانه مفعول مطلق بالاتفاق ولم يفعل فاعل الفعل المذكور  
غيره واجاب النيل بانه هذا ومثله حلول عن المصدر المحدوف تقديره قياما مثل قام زيد وضربا  
مثل ضرب الامير الساسي الذي مذكور صفة فعل وقال النيل بل هو صفة فاعل لا يرد على الاول  
نحو سقيا ورعا فان فعل غير مذكور ونحو في المورد فاعل غير مذكور وليس هو المطلق ولا يرد على  
الثاني لان فاعله غير مذكور السبع اورد عليه سلا فاعله البتة كونه ونسبه ووبله **قول الالف**  
بمثله قال ابن قاسم يعني ان محل على الماثل في المعنى يشمل نحو يعجنني اساك تصديقا وفي التسهيل  
بمثله او قائم مقامه وادل بالثاني ذلك قوله او فعل قبل كان حصه ان يقيد به بالمنفرد بالخروج فعل  
التعجب وليس دعوى وتبارك ولعمري كان واخواتها فان الفارسى نفس على ان لا ينصب المصدر وان كان  
الخبر قام لها مقامه قال ابن هشام والجواب عن باب كان ان يقال العمل المصنف برى القول  
الاخر انها تنسب واما البواقي فوارد ولو قال او فعل بالاضافة لم يرد لانه معناه حينئذ  
وفعل ذلك المصدر فيعلم ان المراد فعله مصدر وذلك مقفود في الماثل قلت ولهذا  
قال في الكافي الكبير او التسهيل او فرعه وهو اسم واحضر شموله الفعل واسم الفاعل واسم  
الفعل والعناية للكافية قوله **وهو عبارة** العدة وليس ما تصرف واما ما تنصرف  
منصوبا به ويكون للتأكيد والنوع والعدد قال ابن الجوزي ايضا هو الغايد المصدر الثلاثة  
فايدتهى احديهما بيان الحالة كالوكس والعدة والجلية وفي الهيئات التي يفعل عليها  
الركوب والعود والثانية محي المصدر حال كاتيت ركضا اي ركضا واجاب ابن هشام  
بان الاول داخل في النوع والثانية في النوع او في التأكيد **قول الكاف** وقد يكون بغير لفظه  
نحو فقدت جلوسا ظاهرا ان الناصب الفعل المذكور وهو واحد الاحوال في ذلك وعلى المبادر  
والبرود والسيروا في صحاح ابن مالك الذي عليه سبويه والجمهور وصح ابو حيان ان الناصب فعل  
من لفظ واختار الفارسي وابن جني التفصيل فان اريد به التأكيد عمل فيه المفعول الظاهر لانه من  
قبيل التأكيد اللفظي ان اريد به النوع عمل فيه الظاهر لانه معناه **قول الالف** وقد ملوت  
ما عليه دل كجد كل الجد وانجدل فيه ابهام واجال وتفصيله ان المصدر المؤكد هو  
عنه ثلاثة اشيا مراعاة فقدت جلوسا وملاقيه في الاستفاد كانه كمن الارض ساقا واسم مصدر  
عمر علم كاعتلت غلا والمصدر المبني بنوب عنه ثلاثة عشر نوع كرجوع الكهف وقرو وصف  
كما ذكره كبريت كيموت الكاف وميته سور والة كضربه سوطا وكل كحركل الجرو وعص كضرب

والثاني

والا

منه



بعض الفرب وضمير كلا اعني احدا واسم اشارة كضربة ذلك للفرب ووقت كقوله الم انتم  
عيناك ليل ارمدا وما الاستفهامية كما يقرب زيدا وما الشرطية كما شئت فقم ذكر هذه  
عشر في التسهيل وعدد كضربة عشر ضربات ومرادف كالك سحر سري والفرح الجدل وهذه  
في الكافية الكبور وزاد ابن هشام في تعليقه بهم كني به عنه نحو ولا تقروه شيئا وقد ذكره  
في الشذور وزاد بعض المتأخرين اسم المصدر العلم كبنوه وفجريه فجاء وفي شرح التسهيل ان  
اسم المصدر العلم لا يستعمل بكونه ولا بمتبني **قول الالف** والعبارة لها والكتابة  
وسر واجمع غيره وهو في العدد بلا خلاف وفي النون على قول وظاهره سيبويه ان النون لا يثنى  
ولا يجمع وصحح الثعلبي ونسب ابو حيان على ان التقسيم اصل قليل من الجمع وان الاحسن  
ان يقال مثلاً فمت يجمع من التثنية وقال ابن هشام في تعليقه الذي اقول لا يثنى المصدر والجمع  
الا ان كان محدودا وان المبهين للنوع وكذا كل مصدر نوعي فانه يثني التوكيد وزياده وهو  
صالح للوحده فافوقه كما ان المصدر المذكور كذلك وذكر السهيلي ان قولهم اختلاف الاقوال فانها  
لا تحذف على الحقيقة لان الافعال حركات الفاعلين والحركات متماثلة لدوائها لكن  
الاختلاف راجع الى تعقبت الافعال المتقدمة لا الى نفس المصادر فتقولك العلوم والا  
والعلوم انما هي المعلومات والامور المتشغلبها والمحييات في النوم **ول الكاف**  
وقد حذفت الفاعل استثنى منه ابن مالك في كافيته والفيته عامل الموكدة فقال وحذف عامل  
الموكدة مشغ وعلة في شرح الكافية بان الموكدة يتصدهب تقوية عامله وتقوية معناه وحذفه  
مناف كذلك لكن لم يثنى ذلك في التسهيل ولا شرحه ونا رغبه ابنه فيما علق به قوله ووجوب  
سماعا نحو سقيا ونعيا الى اخره وفيه امور الاول ما ذكره من ان هذا النوع سماعي فهو  
سبويه وذهب الاخفش والفرابي الى انه يقيد بشرط افرادة وتكثيره فيقال فربا وقتلا  
واختار بعضهم التفصيل وهو القياس فيما له فعل من لفظه ولم يمنع فيما لا فعل له الثاني قال  
الرضي الذي اري ان هذه المصادر واما لهما ان لم يات بعدها ما يبينها ويعين  
ما تعلقت به من فاعل او مفعول اما بحرف جر او باضافة اليه فليست مما يجب حذف  
فعله بل يجوز سقاك الله سقيا وهدت جدوا وشكرت شكرا واما ما بين فاعله بالاضافة  
نحو كتاب الله وسنة الله وحنانك ودوايك وحرف جر كلف ساكنه سحفا لك او  
نفعوله بالاضافة كقرب الرقاب وسبحان الله وبليك وسوديك او حرف جر نحو كذا لك

ونحو ذلك

ونحو ذلك وشكر لك وهد لك وعجبا منك فيجب فيه حذف الفعل قياسا والمراد بالقياس  
ان يكون هناك ضابط كل بخلاف الفعل حيث حصل ذلك الضابط والضابط بها ما ذكرنا  
من ذكر الفاعل والمفعول بعد المصدر مضافا اليه او بحرف الجر لبيان النوع احتراز عن نحو  
وكروا مكرهم وسعي سعيها انتهى وما ذكره ليس رايه محضه فان الثاني خاص يرجع الى اختيار  
القياس وهو احد الاقوال السابقة واما الاول فهو اوفق عليه فالسلبون ان قلت كيف قال سبويه  
ان جدوا وشكروا لما يظهر فله ولا شك انه يجوز ان يقول حدث الله جدوا واحده جدوا والجواب  
ان سبويه انما تكلم في هذا الذي هو نفس الحمد اعني الذي هو صفة الانثى للمجد هو لا يظهر فله  
الفعل اورده المعتز انما هو محض الخبر عن الحمد لا نفس الحمد وان قلت قال ابن عصفور  
لا يستعمل ابداء واحده او شكروا الا ان يظهر الفعل على الجواز ولا يلتزم الاضمار الا ان يضم  
اليها لا كقوافل سبويه ذكر الثلاثة مجتمعة جدوا وشكروا كقوافل وجهه انما جرت مجرى المثال فالتزم  
فيها ما التزمته العرب انتهى وهذا شرط اخر في وجوب الحذف فهو وارده على المصنف من  
كونه لم يذكر كقوافل ولم ينبذ على ان الشرط اجتماع الثلاثة ولم يثبت احد من شرح المقدمة على ذلك لعدم  
اغتنابهم بالنقول الرابع لم يذكر لهذا النوع ضابط وقد اشار اليه في الالف حيث قال وحذف  
حتم معات بدلا من فعل قول وسنما وقع تفصيلا لا ثم مضون جملة متقدمة قال ابن مالك لا يثني  
عن هذا التطويل لعلة جملة قوله وسنما ما وقع مشبها بعد ثني او منع في داخل على اسم لا يكون  
خبر عنه او وقع مكررا قال ابن مالك كان يثني عن هذا التطويل ما وقع خبر الاسم غير مكررا او محصور  
**قول الالف** كذلك دوا التشبيه بعد جملة شرطها كما في التسهيل ان يكون مشتملا على اسم يفعاله وعلى  
صاحبه وان يكون ما استعملت عليه الجملة غير صالح للعمل وان المصدر مشعرا بالحدوث وقد ذكر  
ذلك ابن الحاجب سواخيره وعلل ابن مالك ان الية بالمثال كعادته قولها بعد جملة قال ابو حيان  
لو كان المصدر ينضم سنا وامنويا فيلجئ مجرى الجملة او المفرد فيه لفظ نحو زيد له صوت صوت  
جارا واجعلت صوتا مرفوعا بالجر وراى كراى له صوت صوت جارة **قول الكاف** علا جارة  
كونه شعرا بالحدوث احتوا من قوله ذاك الحكماء قال ابن مالك فلما ورد تطورا باده لمن  
ادراك الامور المهمة لان المراد بحد امره على جاري قال ابن هشام فاصله انه اريد الحقيقة  
وخبر بالرفع والمجاز وجب نصب قوله وصاحبه هو شرط الاختيار والنصب لا يجوز فانه يجوز  
على ضعف لان الصوت مثلا في قولك فيها صوت جار مستلزم مصوتا فكانه مذكور قوله



مررت بزبد فاذا صوت صوت هما وقال ابن هشام في التمثيل ان ما كان بقوله لزيد صوت  
حار اولى لان ذكر الجملتين لا فائدة له لان مررت لا مدخل له في التمثيل قال الا ان مثال ابن الجار  
عندي اولى له لانه مررت على ما صر الصوت وحذوته بخلاف لزيد صوت فانه اخبر عن  
الامر الثاني له فحقه عندي ان لا ينصب قال الا اني لم ارا احدا اشترط ما اشترطته ويرد عليهما  
مع امران الاول ان المنصب عند اجتماع الشرط وغير متيقن بل يجوز الرفع على الصفة ان كان  
نكرة وعلى انه خبر مبتدأ محذوف ان كان معرفة وعلى انه خبر مبتدأ محذوف هذا الوجه المنصب  
او الرفع مسأله فاختار ابن خروف الاول وابن عصفور الثاني ان الرفع ينقل عن طائفة من  
ان المصدر منصوب في هذا المثال بقوله صوت الجملة الاسمية بمعنى الفعل والفاعل في صوت  
لانها تدل على المصدر الحادث وعما من قام به ذلك المصدر وهذا وجه قوي انتهى وقد بينه  
ابو حيان لما قاله الرضي ورد فقال فان قلت فما الداعي الى ان تنصب بقوله صوت  
حار وهذا نصب بقوله صوت فاجواب انه لم يردنا بصوت انه يعالج ويجوز حتى ان يكون  
بمعنى ان يصوت وانما اريد به ما يسمع مفعلا لان الفعل ولا سلف لفظ الفعل في الامر والامر  
حتى يعمل وانما يراد به ما هو ناشئ عن التصويت انتهى وقد ذكره الفارسي ما هو ابلغ  
من ذلك قال لا بد من افعال على لان صوت حار غير صوت زيد فلا يصح كونه عاملا في فعل لو  
قبل مررت به فاذا يصوت صوت الحار لم يكن صوت الحار منصوبا بصوت هذا لان  
صوت فعل الرجل فلا يكون فعل الحار مصدر الفعل وغيره ولكن تضمن فعلا سوى الفعل الظاهر  
كما فعل ذلك في قولهم لصحك لمع البرق قال والتقدير في مثالنا صوت يصوت صوت حار  
ويصوته على معنى نظره اظهار صوت الحار محذوف اظهار استغناء عنه بعلم المخاطب ان صوت  
الرجل ليس صوت حار وهذا جواب لقولك على اي هيئة يخرج صوته فقال المحجب  
على هذه انتهى قوله نحو زيد قائم حار د ابن مالك هذا التمثيل فانه لها محتمل غيره  
فالصواب هذا اني حقا وهذا اخي حقا فانه محتمل البنوة والثنى واخوة النسب واخوة  
الاسلام قوله نحو بئسك وسوءيك قال ابو حيان لا يستعمل سعدك وحده بل تابع لبئسك تنب  
بقي من الصور التي يجب فيها الحذف قياسا الواقع في توبخ حوذا وساد قد حذرتنا وك اطر بها  
ولنت تيسرنا وقد ذكره في التسهيل والكافية الكبرى **باب المفعول له**  
كذا وضعه ابن مالك وابن هشام واخوه المحجب بعد المفعول فيه والاول نصب لانه

مصدر

مصدر ولهذا قال بعضهم انه ينتصب انتصاب المصدر ووجه الرضي ضيق الكافية بان اجتماع الفعل  
الى الزمان والمكان استدراجا الى العلة قولهم والعبارة للشذوذ المصدر الفعل الحديث شاركه  
في الزمان والفاعل فيه امور الاول ما ذكره من اشتراط المشاكلة في الزمان والفعل قال ابو حيان  
انه من اشتراط المتأخرين كما علم ولم يشترط ذلك سبويه ولا احد من المتقدمين الثاني في بقى من شروط  
ان يكون على غير لفظ العامل فلا يقول اجللتك اجلا لالك نص عليه سبويه وغيره قال ابن هشام  
واشترط ان يكون عليه معنى عند العلم ان السلي لا يعمل بنفسه الثالث زاد بعض النحويين  
في الشروط ان يكون غير نوع الفعل ليخرج نحو جازيد ركضا فانه اذا قصد ان يكون باعيا على الفعل  
فلا بد من اللام التكرار شرط في العدة كونه ظاهرا قال في شرحهما فان كان ضمرا فلا بد من اللام  
محمدا كحيث له اني امس شرط بعضهم ان يكون من افعال النفس الباطنة لا افعال الجوارح الظاهرة نحو  
حيث خفا ورغبة ولا يجوز حيث قرأه للعلم وقالا لا تكفر وضر بالزيد واعتمده السيلي  
خلا فالمرجح فانه عند مصدر كذا نقده عنه المجردى وقد يعقبه ابن عصفور فقال انه وهم عليه  
والذي يرد الرجح انه منصوب بفعل ضمير من لفظ واجب الاضطرار كذا نص عليه في كتاب المعاني  
له وقال ابن مالك في شرح التسهيل نسبة بعضهم الى الرجال انه قال بانتصابه نصب المصدر ليس  
بصحيح عنه بل مذهب سبويه قال ابو حيان هو خلافا لنقل ابن عصفور ايضا فجعل عنه نقول ثلاثة مختلفة  
**قول الثانية والشذوذ** ويجب في مفعول فقد شرط ان يحرق في العدة الا ان يكون اوان صليها  
زاد في شرحها فلا يجب حرف التعليل معها نحو حيثك ان رغبته وانك رغبته في وجبتك الساعان وعندك  
احسن لان ان قد اطر فيها جوارا لا استغناء عن حروف الجر في هذا الباب **وقول الثانية**  
**والشذوذ** ويجب في مفعول فقد شرط ان يحرق في العدة الا ان يكون اوان وصلتها زاد في  
فلا يجب حرف التعليل معها نحو حيثك ان رغبته وانك رغبته في وجبتك الساعان وعندك احسن  
لان ان اوان قد اطر فيها جوارا لا استغناء عن حروف الجر في هذا الباب **قول الثانية والكاف**  
باللام زاد في شرحه اوانياها قال في شرح العدة والباء والكاف **قول الثانية** المفعول له  
فيه فايده وهي الاشارة التي جواز تقديم المفعول له على عامله **قول الشذوذ** وتوز فيه يوم ان جميع  
صوره منسوبة وليس كذلك وقد بينت في الاولية فقال وقل ان يعجزها الجود والعكس في منصوب الذي ينبغي عليه  
المضاف والمران فيه عا سوا كما ذكره في التسهيل والعدة **باب المفعول فيه**  
كذا قدمه ابن مالك في جميع كتبه على المفعول مع الا في العدة فاجره عنه والاول نصب لان المفعول فيه



يختلف في كونه قياسا ولا يصل القليل بواسطة الواو بخلاف غيره فاستحقى التأخير **قول الكافي**  
هو بافضل منه مذكور قال النحيل ما ادي في هذا الرسم شيئا لم يفهم من قولهم المفعول فيه لان الـ في المفعول فيه يعني  
الذي فصار التقدير المفعول فيه هو الذي فاعله هو المفعول فيه **قول الكافي** انظر وقتا  
ضمنا في اطراد في الاول قال ابن هشام قد جاء بظروف من غير اسم الزمان والمكان كقولهم احققا انك  
ذا هب جهم راى انك ذاهب الى حق وفي جهم راى وهذا ايضا وادعى الكافي والاشدور قال  
ابو حيان مذهبنا في سببه ان خفا في المثال المصنف على الطرف حتى ان اسم زمان ولا عدد ولا هو قائم مقام  
وان سببه به من حيث انه اسم معنى كان الزمان يعني وانما شغل على المحقق كاشمال طرف الزمان على ما وقع  
فيه ومثله قولهم غير شك انك قايما وطائيا انك قايما واستعمال هو النوع طرفا متوقف على السماع انتهى  
الثاني قال ابو حيان النحويون يقولون ان الطرف على تقدير في وانما قرأ المصنف من قولهم لانه يلزم من ذكر التضمن  
والمتضمن وجود بعض الطرف لا يتقدم عنده لئلا يكون ذلك لئلا يجوز في عليه وانه يتلفظ به فكم من مقدار  
لا يتلفظ به نحو الفاعل في امرئ قال ثم انه يعارض بان المتضمن لا يجمع بينه وبين المتضمن الا مركب  
ان حلا شرطية او الاستفهامية لا يجمع بينهما وبين اداة الشرط ولا الاستفهام والطرف يجوز جمع مع في  
نحو جئت يوم الخميس وفي يوم الخميس يدل على بطلان التضمن قال وقد عد المصنف في موضع اخر يعني  
في شرح الكافي بقوله مقاديرها معنى في قرار من ذلك وكذا قال السلي لو كان على التضمين في لبي و لم يجرها  
معها وانما على تقديرها والمقدور يجوز اظهار ذلك قال ابن النظم لا حاجة الى قوله باطراد لانه  
اقي به احتراز من المنصوب على التوسع نحو دخلت الدار وهذا اخراج ضمن بقوله فيما لا منصوب  
نصب المفعول به لا الطرف قوله مقدار الم بين جوار ام وجوبا وهو قيمان واجب التقدير وذلك  
في خمس صور اذا وقع صفة او صلة او حالا او خبرا او نكرة او جمع صفة او سرية فيه والباقي يجوز ان يفرد  
ذلك ايضا على قول الكافي وينصب لتعليل مفعول انه ذكر الاجرة في قوله وعلى شريطة النفس والصورة  
مذكورة في الكافي الكبرى هنا وكذا في سبك وزاد سادس وهو المثل وما يوفقا والبنين وزاد ابن هشام  
في مغني سابعه وهو ما اذا وقع الاسم الظاهر نحو عندك زيد قولهم والعبارة الثانية وكل وقت قابل  
ذاك استثنى منه في كنهه على الحاجبية منذ ومنذ **قول الشذور** او مكان جيم او مقدار مقدار  
ظاهره ان المقدور ليس اخلا في الجهم وهو ما صحه الشلوسن وابو حيان وانه هو بنية بالهم وصحبه الفارسي انه داخل  
فيهمشي عليه ابن مالك فقال في منها نحو الجملات والمقادير وما صيغ من الفعل ويرد ابن مالك وحده انه  
جعل ما صنع من الفعل من الجهم قال ابن القاسم والظاهر انه من المختص من الجهم كما نفى عليه غيره وهو ظاهر

كلامه

كلامه في شرح الكافي حيث جعلت فيهم قلت ولا خلا فيه بين النحويين وقد صرح صاحب المقاصح  
بأنه يخص بنية بالهم ويذهب جعل قولك وما معطوفا على بهم لا على الجملات فيندفع الاعتراض  
وعلى هذا سميت في شرحي ويرد عليه ايضا انه جعل الصوغ من الفعل وانما هو من المصدر والكد الاعتراض  
قوله كرى من رعى ويرد عليه ما عايناهما حصر المكان في ثلاثة انواع وزاد في التسهيل رابعا فقال  
او جارا وما طرادا وحرك ذلك قال في شرحه وذلك صفة المكان الغالبة نحوهم قريبا منك وشرفي المسجد  
ومصارف قامت بقمضا فليها تقرير نحو قولهم هو قرب الدار ووزن الجمل وزنيه والمراد باطراد  
ان لا يختص بنية بعامل ما كاختصاص طرفية المستحق من اسم الواقع فية انتهى قوله وفي العدة والصالح  
من المكان فادل على مقدار كيد او عا جبهه كما م او سبه جبهه كيد او عا الواقع فيه موافقا في اصل اللفظ  
فرا وشبهه اجمعه وكذا زادها في سبك المنظوم فقال وفيها اسم جبهه كما م وظلها اول شيه في السماع  
ومكان ونص عليها ايضا في الكافي فقال من ذاك اسم الجملات جمعا وما نصا هيها كيد ومعا وقد مر  
لذلك انما حاجب في قوله وفهمهم بالجملات الست رجل عليه عند ولدي وشبهها لانها معاد لفظ مكان لكثرة  
وما بعد دخلت على اللامح ويختص بايرادات الاول قال في المتوسط الاكنة المبهمة غير الجملات الست  
كثيرة فالأدلي ان يقال تعريف المبهمة انه مكان له اسم تسمية به بسبب امر غير داخل في سماءه كخلف فان تسميته  
بذلك كون الخلف في جهته وهو غير داخل في سماءه والعين ما كان سببا مردا في كونه كالداء فان تسميتهما بذلك  
بسبب الحايطة والسقف وغيره وكما دخل في مسمى الدار انتهى ولا شك ان من مروف المكان غير الجملات الست  
وغير لفظ مكان ما جبهه وجهه واقطار البلاد في الفاظ ذكر ابن مالك وابو حيان في شرح التسهيل الثاني  
لم يتعرض لذلك المقادير بالنية ولما صيغ من الفعل ولما جرى مجراه باطراد الثالث ان الفرائض عن  
النوب انهم عدوا الى اسمها الاماكن والبلاد دخلت وذهبت وانطلقت قال ابو حيان وهذا وان لم يحفظ  
البحريون فالنواظرة فيما ينقل فيرد ذلك على تخصيص المصنف الحكم بدخلت **قول الشذور** وتولم دخلت  
الدار على التوسع بهذا مذهب الفارسي وطائفة ان دخلت متعدي في الاصل مجرد في الجروهي في الاونة  
حذف شيئا عا فان نصب على المفعول به والذي ذهب اليه سيبويه والمحققون انه منصوب على الظرف  
تشبهها له بالهم ولذا قال ابن الحاجب على اللامح فاشار الى خلاف الفارسي قوله ويجوز قولا  
حينئذ ام بعد نافع بعض العلماء في الاستشهاد بهذا البيت فانه من قول الجان ولم يس عن بيتهم  
ولا فاضحتهم واجيب بان العرب تناشدوه ورووه في الحجة يقولون لا يقول الجان **قول الكافي**  
وشرط كون ذلك مقبلا ان يقع طرفا لما في اصله مع اجتماع قال ابن قاسم فان قلت نخرج عنه نحو سرية



جلوس مجلسك لان العامل فيه اصله لا يشي فاجتمع معه في اصله قلت هذا وان لم تشمل عبارته فقد  
 ان المصدر يعمل على فعل قوله وما يورى طرفا وغير طرف فذاك وتعرف فانه ان صح يقول مثل ذلك  
 في المصور وقد ذكره في سبك الخطوط فقال بعد ذكره لكونه لثوب او نوع او عدد فان لم يلائمه هذا الاستعمال  
 فمتصرف وان لادنه فغير متصرف قوله ظرفية او شبهها قال في شرح بود خول حرفا بحر وليس له  
 كل حرف جر من هذه كما صرح به في التسهيل قوله وقد ينوب عن مكان مصدر وذاك في طرف الزمان  
 يكتوفيه امور الاول قال في شرح الكافية بوم من باب حذف المضاف اليه مقامه الثاني  
 شرط ذلك ليس او مقرر قال في ايضا الثالث قد ينوب عنه اسماء اعيان نحو لا اكلمك الفارطس  
 اي مده غيبتهما والفرق بين الشمس والقمر والنجوم ايامه بقاها او طولها ذكره في ايضا السرايع  
 قال الشاطبي ليس في كلامه ما يدل على ذلك عنده مقيس او مسموع ولا يؤخذ الاول من كثرة ولا الاول  
 من تقليد وقد لصوا على ان ذلك موقوف على السماع وفيهم من قاسم من قد وكسره السماع في الاول والقياس  
 في الثاني **باب المفعول في قول الكافية** هو مذكور بعد الواو ولصاحبه مفعول فعل اورد  
 عليه نحو جاريه وعمر ومعه واجيب بان المراد المصاحبه الحاصلة من الواو وهي ضا حاصلة من مع  
 والا كما انت مع الواو تكرار **قول الثاني** منصوب تالي الواو اي التي تقى مع ما اخذ من المثال  
 وقد صرح به في الشذوذ فقال هو الاسم الفضل الثاني في الواو والمصاحبه وزاد ابن عصفور في الحد كان يعطوفا  
 وقد اعتمد في التسهيل وقال الشاطبي انه يؤخذ من الالفية من المثال وفي العمدة هو الاسم المذكور فضله  
 بعد الواو ويصح غير متبعه وقال حترزت بولي عن متبعه من نحو خرجت عملا وما وقال ابو حيان  
 اشتراط الجمهور في تالي الواو وان يصح عطف فلا نصب محتمك وطلوع الشمس مفعولا معه لانه لا يصح فيه  
 العطف كما قاله الاخفش وعلقا حمل النجسين بالقبول وفيه كمال السيرة في والفارسي وابن جني وادعي فيه  
 ابن الباشر واللاجع وخالف المصنف في التسهيل فلم يشوط قوله بما هو الفعل وشبهه شروط ان يكون فيه  
 معناه وحروفه وقد صرح به في الشذوذ فلا يعمل فيه المعنوك كالمشاوره والظرف على اللاحه لكن عبارة العلامة  
 مسبوقه او متضمن معناه وحروفه في معناه دون حروفه قال في شرحه والسبوقه متضمن معنى فعل دون حرفه  
 مالك وزيد قوله وبعد ما استفهام او كيف نصب بفعل كون مضمير بفعل العرب فيه امور الاول  
 قال ابن هشام فقام به وجوب نصب وفيه تفصيل الثاني ما انت وزيد فلم واما في ثان زيد وعمر  
 فمبنى واما شاك وزيدا ففيه تردد فصيل بوجوب نصب وهو قول الاكثر واجاز الكاسي والمصنف  
 الحذف قلت المصنف لم يرد موضع وجوب نصب انما اراد موضع جواره بل موضع قلته بدل قوله

نصب

وقف لله تعالى

نصب بعض العرب يعرف ان الاكثر على خلافه وهذا قال في التسهيل ويحكم النصب عند الاكثر في نحو مالك وزيد  
 وما شاك وعمر واما ان مضمرا قبل الجار فان الجور وظا به ارجح الدطف وربما نصب بفعل مقدر بعد ما اوجب  
 رامن مضاف او قبل خبرها هي نحو ما انت والسير وكيف انت وقد صرح من تريب واما ان توي والجمعة  
 وانا وياه في الحاف وقال في العمدة وويلق بعد مرفوع فعل محذوف بعد استفهام بكيف او ما وزمان  
 بضاف الى الجملة وقال في الكافية ان خلا من فعل او معناه فاجنب النصب وقد ترا من بعد ما استفهام  
 او كيف لا يضر فعل الكون او بعد زمن تعرف ان المذكور هنا هو الذي قلته هناك وان المارح فيه ترك  
 النصب فضلا عن وجوبه نعمم برود عليه صورة الوجوب فضا بطها كما في شرح التسهيل ان يقع ما المستفهم  
 بما على سبيل الامار قبل ضمير مجرور باللام او بالياء او ما يودي ما يوديه انتهي وعلم بذلك ان كيف ليس  
 في ذلك مدخل الاخر الثاني انه اطلق انما فعل الكون فشمع الماضي المضارع مع كل من ما وكيف وهو نصب  
 الجرد ووافقه ابن طاهر والدين نص عليه سبويه ان يقدر مع كانت بلفظ الماضي وكيف يكون بلفظ المضارع  
 وقال به السيرافي وابن ولاد وابن جرد وقرؤا بان حال الكمار ولا يكون الماعل ما وقع وكيف للسؤال  
 ولا يكون الماعل ما لم يقع الثالث برود عليه الصورة الثالثة التي زاد في كتبه المذكورة وهو اوقع بعد زمان  
 مضاف الى جملة قوله اذ ما كان قومي والماعل كما الذي قال سبويه التقيد برزمان كان قومي والجماعة الى الجملة  
 واما الرابعة التي زاد في التسهيل فتفرد بها اخذ من حديث عايشة كان النبي صلى الله عليه وسلم ينزل عليه الوحي وانا  
 وياه في الحاف اي انت وياه قال ابو حيان ولا يعتمد على ذلك فان الآثار وقع فيها النسخ كثير من الرواة  
 ولم يثبت ان هذا اللفظ عايشة **ول الكافية** فان الفعل لفظا او جازا العطف فالوجان قال  
 في المتوسط شكل نحو ضربت زيدا وعمر وافانه جاز فيه العطف انه لم يجر غيره اسمي شمس ظاهره جواز  
 الوجين على السوي وليس كذلك بل العطف كما صرح به في الالفية وسياتي ما يستثنى منه ارجح قوله  
 وان لم يجر العطف لعين النصب مثل جيت وزيد الذي ذكره ابن مالك في شرح الكافية والعمدة انه  
 يجوز في هذا المثال وفي اذهب وزيدا الوجان والنصب ارجح قوله وان كان معنى وجازا العطف  
 اعبر العطف نحو ما زيد وعمر وما جزم به من تعين العطف راي لبعض المتأخرين حكى ابن مالك  
 في شرح العمدة وقال انه ليس بصحيح والمشهور جواز الامر من وجان العطف كما نص عليه سبويه  
 ولا يخفى ذلك في الجور بل ضمير الرفع ايضا كذلك نحو ما انت وزيد بالوجين قوله والاعين نصب  
 نحو مالك وزيد او ما شاك وعمر واتخاذ ابن مالك في هذين المثالين جواز الجر قوله  
 لان معنى ما يصنع لم يقدره احدهما واما النصب عند سبويه والجمهور فكان مضمرة قبل الجاز



او بمقدار لا يس منويا بعد الواو عند السرا في وا بن خروف بلا بس مقدرا  
والعطف انما يكون بلا ضعف حتى يستثنى منه ما اذا كان الاول ضميرا او كذا فان الوجهين  
في جازي ان على السوا كما نقله ابو حيان وما اذا اختلف فوات المعية المقصود نحو لا يغير الله  
واللبن فان النصب فيه ايج وما اذا كان فيه تكلف من جهة المعنى نحو فكرتوا انتم وبنى ابيكم  
مكا في الكليتين من الطي فان العطف وان حسن من جهة العطف لكنه يودي الى تكلف في المعنى  
اذا يصير التقدير كونوا انتم وليكونوا هم وهو خطأ في المقصود ذكرها بين الصورين في  
التسهيل وشرحه والآخر في كافي والعهد ولكن حمد قوله بلا ضعف على ما هو اعلم من جهة  
اللفظ والمعنى معا فتدرج فيه الصورتان قول والنصب ان لم يحز العطف بحسب  
هو على رايه واجمهور كما تقدم على انه لا يجوز الا في مكان يقع في العطف حقيقة او مجازا انه  
عليه ابو حيان قوله او اعتقد انهما دعامان لنصب في امور الاول قال الشاطبي ظاهره  
التحيز في كل سلة لا يوضع فيها العطف وذلك غير صحيح بل ما بعد الواو اذا لم يكن عطفه  
على ثلاثة اقسام قسم تبين نصبه على المعية كقولهم سيرة على الطريق فمثل هذا لم يحك احد  
على الاضمار ولا يوضع فيه المعية اذ لا يوضع مع وضع الواو نحو علقمتا تبنا وما باردا  
وقسم يجوز فيه الامران نحو فاجمعوا امركم وشركا ولم قاله يمكن الجواب بانه لم يرد تنوين  
الوجهين في الاقسام كلها بل قصد الفصل على هذين الوجهين يخرج حكمها اذا كان في قسم  
يحمل التحيز والتنوين والمعنى انما يستعمل في العطف نوعان نوع يحذف فيه الاضمار لان المعية  
فيه ايضا مستترة انتهى وعبارة التسهيل فادالم يلقى الفعل بتالي الواو جاز النصب على المعية  
وعلى الاضمار الفعل اللاتي ان حسن مع موضع الواو والاعراض الاضمار وهذا عين ما قاله  
الشاطبي الثاني ما ذكره من الاضمار مذهب جماعة وذهب آخرون الى انه لا ضرورة الى  
اظهار واو الثاني معطوف الاول من عطف المفردات على تفصيل العامل الاول  
مع تيسر به على المتعاطفين لانه يجوز في العطف ما لا يجوز في الاضمار وهذا  
القول صحيح ابو حيان قال والذي يدل على التضمن ويقع بطلان الاضمار انه وجد  
في كلامهم ما ادعوا اليه لا يوجد وهو مثل علقمتا تبنا وما باردا قاله طرفه لها سبب  
نزع به الماء والشجر وقال اخر عليه منفع من تراب وخندك وضمير منفع معني  
ستر فكانه قال عليه ستر من خندك قال واو اكانوا عطفوا ما لا يدخل في العامل

لا ينفصل

لا ينفصل ولا غير كقوله تكلف براح ثوبه وبروق اذ الرباح تكلف الثوب لا البروق وانما  
عطفها على الرباح لا لتبنيها بها لعطفها ما يدخل ضمرا ولي واخوى قال وما يضعف  
مذهب الاضمار انه جامنة ما هو محفوظ بعد الاضمار كقوله شراب البات وخر واقطر فلو اضر  
واكان اقط كان فيه حذف المضاف ولم يبق الثاني مقامه مع انه لم يتقدم له ذكر في اللفظ  
وهو غير سائغ وانه جامنة ما هو محفوظ كقوله فلما زعت سببا عقيمت فرها  
في مامون وابقل تشيب في المالا في البيت فان اضرمت وزعت في باقل كان من قبيل نبت  
في المالا في البيت فان اضرمت وزعت في باقل كان من قبيل صرعا فاك الله انتهى وقال ابن  
الحاجب العوب تستغني باجدة العقلين وعطف متعلق الاخر عليه كانه شريك في اصل  
المعنى اجزا احدا المتقاربين مجرى الاخر الثالث ظاهر كلامه ان هذا النوع يقيس  
وهو راي الاكثرين وضابط ان يكون الاول والثاني مجتمعين في معنى عام **باب الاستثنا**  
كدا وضعه هنا في الالف وفي اكثر كتبه ووجهه انه مناسب للمفعول بعد من حيث الالف  
وصل في كل منها بواسطه حرف وذكره في العدد قبل المفاعيل ولا وجه له وذكره ابن الحاجب  
بعد الحالك والتحيز وكذا ابن هشام في الشذوذ والقطر الجامع ووجهه ان الحالك منصوب به  
على التشبيه بالمفعول في قوله وبالطرف في اخرفنا سبب ابلاوها المفاعيل والتحيز مشا للمالك  
فوليه فلم يبق الا ما خيرا **استثنا** والتعريف بالاستثنا عياره سيمويه فمن بعده وفي القواعد  
في آخر كتب النافخ وعبر في التسهيل بالمستثنى وكذا ابن الحاجب والشذوذ لان الكلام في المنصوب  
والمنصوب نحو المستثنى **الاستثنا** **قوله الكافي** فالمتصل يخرج من متعدد لفظا او تقديرا  
بالواو اجزا بها والمنقطع المذكور بعد غير مخرج فيه امور الاول قال السبلي افر دكلا برسم  
وجهما فمن الشرح برسم واحد فقال هو المذكور بعد الواو اخواتها وفي التسهيل هو المخرج حقيقة  
او تقديرا من المذكور او متروك بالا او ما يعنهاها فالمنقطع يخرج تقديرا وذكر ابن السراج  
ان الاستثنا اذا كان منقطعا فلا بد ان يكون الكلام الذي قبله لا قدر ك على ما يستثنى  
الثاني قال ابو حيان قوله الحجج وقوله النجاة الاستثنا اخراج ليس بجيد فان المستثنى  
ادخل تحت الاسم الاول ولا تحت حكمه فيوصف بالافراج اذ لو دخل ما مع اخره البتة  
فما صطلح ذلك ان يقال المستثنى هو المنصوب اليه بعد الاداة مخالفا للمنصوب اليه  
الثالث قال ابو حيان لا يستوي المتصل والمنقطع في المادوات فان الافعال التي يستثنى بها



لا تقع في المنقطع وهذا وارده ايضا على قول الالفية واسترنا صا بليس البيت وعلى الشذو  
 الا ان يورده على الكافية استدراكا بالشعر كقول المذکور بعد **قول الالفية** ما استنت  
 الامع تمام كلام تمام موجب واقتصر في الكافية على موجب لان التفرع لا يقع فيه الثاني ظاهر كلامه  
 ان النصب بالالف هو الذي اختاره في التسهيل وغيره الى سيبويه ونازعه ابو حيان فقال ان الذي  
 نص عليه سيبويه ودفعه عن جمهور ان نص استثنى ما في الكلام من فعل بوساطة الما ومع السراي  
 والفارسي وابن عصفور وابن ناسد والريزي والابدي وابن الياسين وابن الصايغ وابو جعفر  
 بن الريز والشوكي ونسبة للمحققين انني قلت والذي اختاره انه باستثنا الفصحى لازم  
 الاضاحية لانه لما لم ينال اللفظ به وهذا عند الجمهور والرجحان الثالث ظاهر كلامه  
 تعين النصب عند جميع العرب لانه حتى ابدال في المنفى والمنقطع والمقدم ولم يحاك في الحجب  
 وليس كذلك بل ابدال فيه ايضا حكمها ابو حيان وخبر عليهما قرره السراي لانه لا قيل  
**قول الالفية والشذو** احب اتباع ما اتصل فيه امران احسنه قول الكافية ونحوه ابدال  
 لانه لا يدري من الاتباع احوال ام عطف كما يقوله الكوفيون لكن نه ابو الحسن بن الصايغ  
 هنا عا د قيقه فقال لو قيل ان ابدال في الاستثنا قم على حد ث ليس من تلك الابواب التي عنت  
 في باب ابدال كان وجهها وهو الحق وحقيقة ابدال هنا ان يقع موقع الما وبديل  
 مكانه وبذلك يندفع الاشكال بان ثبات ابدال ان لا يخالف ابدال منه وهو يخالف  
 الثاني استثنى في التسهيل صورتين الاولى المتراخي فان تحت رقبه النصب نحو ما ثبت  
 احد في الحجب ثباتا يقع الناس الا زيدا ولا ينزل على احد من بني تميم ان وافيتهم الا قيسا  
 لانه قد ضعف التشكل بالبدال لظول الفصل بين ابدال والبدال منه وجزم به ابن هشام  
 في الجامع كمن قال ابن حيان وهذا لم يذكره اهلنا بالثانية ما رده به كلام يضر الاستثنا  
 كان يقول القائل قام القوم الا زيدا وانت تعلم ان الامر بخلافه فتقول د ا عليه قام  
 القوم الا زيدا فتشفيه حقا ولا ترفع لانه غير مستقل والمستثنى ابدال مما قبله في حكم الاستقلال  
 وجزم به ايضا في الجامع قال ابو حيان وهو ايضا لم يذكره اهلنا الا ان عصفور حكى نحوه  
 عن ابن السراج ورده واستثنى المصنف ايضا في شرح التسهيل صورة ثالثة وهي ما اذا كان الكلام  
 او لا على التمام ثم عطف الاستثنا فانه ينصب كحديث يحتل خلاصها ولا تعصد شوكتها فقال  
 العباس الا اذخر فقال الا ذخر وهذه الصورة صرح بها جماعة منهم ابن السراج وهذه الصورة

الام

المستثناة

الالفية

فيها

والثاني

والثاني

المستثناة وارده على الكافية ايضا وتقي صورة رابعة وهو ان يردف الاستثنا بصفة  
 المستثنى منه نحو ما في دار زيد رجل الا اياك صا فان الما في هذه النصب عبر المجرور  
 وسبويه على اختيار ابدال واختار النافي في شرح الكافية انها مستكافيا على السوا لاني لكل واحد  
 منها مرجح **قول الكافية** واذا تعذر ابدال على اللفظ فعلى الوضع نحو ما جاني من احد الا زيد  
 ولا احد فيها الا عمر وما زيد بشي الاشياء لا يعنه الى اخره ذكر ثلث صورته المجرور وعن الراية  
 واسم لا الجنسية وخبرها الحجازية والذي في التسهيل ذكر الصورتين الاوليتين وذكر بدل  
 الثالثة المجرور بالالف الزائدة واوردها لئلا ما زيد بشي الا بشي الما مع به وبطله بان البيا  
 لا توار ولا شك ان الذي ذكره المصنف في الثالثة واضح في نفسه الما الي لم رقف على من مادركه  
 هنا لا سيما ابو حيان مع كثرة جمعه وتعبه نعم ذكر المحض راوي ما ياب عنه فانه قال في سلة  
 لا احد فيها الا عمر وعملوه بان ما بعد الا تعرفه موجب ولا تقبل في ذلك فان قيل فلو كان تكررة  
 فهل يجوز انصل نحو رجل في الدار لا رجل من تميم او لهما قلنا قد كان يجوز لولا ما راجع  
 ان لا تقبل في الواجب فذلك لا يجوز ابدال على اللفظ هنا لا في معرفة ولا تكررة قال  
 وهذا الوضع ما استفد به نظري ومباحثي ولم استفده بتعليم ولا من كتب القوم انني  
 وهما ايراد اخر ذكره الشوكي واما ب عنه فقال ان قلت كيف يكون في عمرو ولا احد  
 فيها الا عمر وبذلك احد وانت لا يمكنك ان تجعل محل فاجواب ان هذا انما هو على توهم  
 ما فيها من احد الما واد الما مع واحد ولا شك ان هذا يمكن فيه ابدال والتقدير  
 ما فيها الا عمر وقال ابن عصفور الصواب ان تجعل عمرو بده من موضع لا احد فانه رفع على  
 الا من موضع احد وحده وحينئذ يكون عمرو مبتدأ خبره محذوف والتقدير لا احد فيها  
 الا عمر **قول الكافية والالفية** والعبارة لها وعن تميم فيه ابدال وقع شرط ان يصح  
 انما وع من المستثنى منه فان لم يصح وهو كل منقطع لا يجوز فيه تفرع ما قبله لاسم الواقع  
 بعدها نحو ما راد الاما نقص وما يقع الا ما ضربت النصب واستنع ابدال عند تميم وغيرهم  
 ذكره في التسهيل وشوحي وقد تعرض الشذو لهذا الشرط فقلت فتميم شجر اتباعه ان صح التفرع  
 وعبر في سبك المنظوم عن هذا الشرط بقوله واجاز التميميوز ابدال المنفصل ان امكن جعله بعضا  
 بوجه ما قال في شرح التسهيل ويلحق بهذا اتباع احد المتبنيين الا في نحو ما قال في ريد الا عمرو وما  
 اعانه اخوانه الا اخوانه وبما من امثلة سيبويه والاصل ما اتاني احد الا عمرو وما اعانه



احد الاخوانه فجعل مكان احد بعض مدلوله وهو زيد واخوانكم ولم يقصد النفي بذاتها  
بل كوا توكد ان بقتطها من النفي **قول الالف** وغير نصب سابق في النفي قد ياتي واذا  
الكافية والشذوذ فانها لم يذكر في المقدم الا للنصب كمن رجع قول الكافية على الاكثر الى المنقطع  
والمقدم معا فيفيدة بل والى الموجب ايضا فيفيدة تلك اللغة التي استرنا اليها ويرد على  
الالفية ان غير نصب هو لا يتبع المفسر بالبدل ورفع المقدم على هذه اللغة ليس  
بل هو بدل منه والمستثنى منه الموصوفون لان التابع لا يتقدم متبوعه نص عليه  
سبويه وحزم به في التسهيل لكن اورد عليه بن خروف انه بدل الكثر من القليل والوجه  
يقع بدل كل من بعض وهو غير معهود واجاز ابن عصفور بانه من موضع العام موضع  
انما يكون بدل شي من شي كما قال الشيخ احب رما حبيبت ابدا فابدل ابدا بما  
حيبت وهو انتم منه وبقي امرا اخر وهو ان ظاهر كلام الالفية قياس ذلك وهو راي  
الكوفيين والبغداديين ومنع البصريون واقتصر وافيد على السماع وصحح ابن عصفور  
**قول الالف** وان يرفع سابقا لما بعد يمكن كما هو الماعدا فيه امور الاول  
ان التفرع شرط ان يكون بعد نفي او شبه فلا يكون في الموجب في الاصح وهذا وارد  
على الشذوذ ايضا وذكره في الكافية فقال وهو في غير الموجب ليقيد بما خبرني  
الا زيد الا ان يستقيم المعنى محورات اليوم كذا وهذا الذي ذكره من  
في الموجب عند استقامة المعنى جعل ابن مالك في شرح التسهيل في معنى النفي لانه بمعنى  
لم اترك القراءة اليوم كذا ومثله عدت الا زيدا والذي يمكن ان تذهب اليه ان  
الموجب اذا امكن تعلقه بعام محذوف جاز ان يرفع لما بعد لا فيعمل فيه ما لم يكن  
ذلك العام مرفوع بالفعل كجوريت الامن ذما مك التقدير مرت من دما كل احد  
الامن ذما مك وقد جاني محمن ذلك في اشعار المولدين وينبغي ان لا يقدم على تجوز  
ذلك الاسماع من العرب انتهى الثاني انه شرط في التسهيل لكون ما بعد الالف محجوب  
العوامل قبلها بشرطين احدهما حذف المستثنى منه والثاني ترفع العامل لما بعدهما وبمعنى  
التفرع انه يستعمل بالعمل فيه واحترز بالشرط الاول من كوما قام زيد كاعمر فان  
العامل مرفوع للعمل فيما بعدهم لا يكون المستثنى منه محذوف لكن العامل لم يرفع لعدم  
لانه قد شغل بزيد واقتصر في الالفية على الشرط الثاني وفي الكافية والشذوذ على الشرط

الاول

فمن  
قول الكافي

سب  
قول

سب  
قول

سب  
قول

بغير  
غير  
غير

الاول الثالث ان التفرع يكون تجمع المعجولات لا المصدر المؤكد فلا يكون  
وهذا واورد على الثالثة **قول الكافي** وهو في غير الموجب وفي الكافية الكبرى وهو  
لا يريد الا بنفي او كني معتقد يرد عليه سلم وهو الموجب الذي لازمه نفي كل ولو لا  
محلول القوم الا زيد اكرمته ولو كان معنى الا زيد فان المبرد ذهب الى جواز  
التفرع فيه وبخالفه غيره لان التفرع يدخل في الجملة الاولى وهي ثابتة  
والجواب خارج عما دخلت فيه **قول الالف** والنقح الادوات توكد لم يتبين ما يقع  
بما بعد ما بعد العاقلها وحكم المبادي ان هم اعناوه وعن الاول والا فاعطف بالواو  
قوله وان تكرر التوكيد مع تفرع التأثير بالعامل في واحد ما بالاستثنى وليس عن نصب  
سواه منعه قال ابن قاسم قيل عبادته غير وافية بالمقصود من ثلثة اوجه احدها امر بترك  
التأثير بالواو واحد علم انه لا ينصب على الاستثنا ولم يعلم ما يفعل به والثاني ان الحكم الذي  
ذكره انما يكون اذا لم يمكن استثنائه كل واحد من متلوه فان امكن جعل كل واحد محجوبا بما قبله  
مخوما قام الاحوتك الارثد الثالث ان قوله عن نصب سواه منعه معن ليس كذلك بل  
اذا رفع الما اول جازر مع بعده اذا قصد بدل البدل قاله الجواب عن الاول انه قد  
علم ان العامل المرفوع شغل به ما تقدم في الثاني ان كلامه في تكرار المانع اتحاد المستثنى  
منه وعن الثالث انه اذا جعل بدلا كانت الالف توكيد وليس من هذا القسم بل هو مندرج  
في قوله والخ الماذن توكد قلت المقترض والجيب فيهما ان العايد اريد به الما وانما اريد  
به العامل السابق المرفوع ومع كلامه في العامل يورث في واحد **قول الالف** واستثنى  
محجور بغير معربا بالمستثنى بالانبا قيل ظاهره اتحاد جهة نصب وهو المشهور لكن  
صح في شرح التسهيل ان ناصبها العامل قبلها على الحال وفيها معنى الاستثنا **قول الكافي**  
واخراب المستثنى بالاعلى التفصيل حاله في جواب فانه يجوز فيه دفعها لكن في الصفح  
على البدل قوله حلت الاعلى في الصفح اذا كانت تابعة لجمع من غير محصور لتعذر الاستثنا  
وصعق في غيره في امور الاول ظاهره ان الوصف بالايراد يراد به الوصف الصانع  
قال البوصاني وهو المفهوم من كلام الاكثرين لكن بعضهم انما يعنون بذلك عطف البيان الذي  
ظاهره ان الوصف بالما وحدها وليس كذلك انما هو لهما مع تاليها نص عليه في التسهيل وليس بها  
وحدها ولما الثاني وحده كما لوصف بالحار والمجور وصرح به ابن السيد وغيره الثالث

مما لا

مطلب



قوله اذا تابعه بجميع زاد في التسهيل تابعا لابن اسراج اوسب جمع نحو ما جاني احد الاريد الرابع  
قوله مكسور قال في التسهيل تابعا لابن السراج او موقوف باللام الجنية الخامس قوله  
غير محصور شرط تفرد به لم يذكره احد وقد قال في المتوسط انه لا حاجة اليه لانه احترازه  
عن العدد والجمع لا يطلق على الاعداد كما هو نص عليه في باب العدد السادس ما اشترط  
من تعدد الاستثنا عكسها عليه المحصور فانهم شرطوا الوصف بها صلاحية الاستثنا  
نص عليه في التسهيل وغيره وقال ابو حيان لانه كالمجمع عليه والمسلط بسوطة في حاشية الخفي  
وكذا ما افرقت فيه الان غيره **قول الالف** وسوى سوى سواء اجلا على الالف والفرج جلا  
فيه امور الاول في علة غيره رابعة وهي المدح كسر لعين فكاهها ابن الجار في شرح الالف  
ابن عطاء و ابو حيان وابن هشام في الجامع الثاني ظاهر كلامه انه يستثنى بالثلاثة وهو  
ظاهر كلام الاخفش ولم يخل سيبويه الا بالمكسورة وعليها افتقر في الشذور وفيها في الكافية  
المهدودة وقال ابن عصفور لم يرب منها بغير الاستثنى الماسوي المكسورة فان استثنى  
ما عداها فبالقياس عليها ان لم يرب ما صح من مراد فيها بغير في الامر اب ساير  
وجوهه وان لا يلتزم فيها المنصب على الظرفية صحي ايضا في الترتيب وبالغ في نفيه في  
شرح التسهيل وقد قال ابو حيان انه لا سلفه في ذلك الا الرجاء والذى نص عليه  
سيبويه والبصريون الصارف لا يتم في الالف شعروا من عليه ابن الحاجب قال ابو حيان  
ولا حجة لان ما كنت فيما اوردته من الشواهد لان الايات منها محل ضرورة وسيبويه  
مصرح بتصرفه في الشعر والاحاديث لا يجمع بها على ايات التواعيد المحوية لما قرر غير  
مرة واقرى ما استدله به ما حكاه الفراء من قول بعض العرب انا الى سواك وهو من  
الشذور بحيث لا يقاس عليه ان كلام الفراء كما يبدل على قلته انتهى وقد وافق ابن مالك  
البصريون في كتابه سبيل المنظوم وصرح بضعيف القول بانها كغيره وذهب طائفة الى انه يستعمل  
طفا كبيرا وغير ظرف قليلا واختاره ابن هشام السراج مفارق سوى غير في امر ان المستثنى  
غير قد يحد في نحو ليس غير بخلاف سوى فان سوى تقع صلة للموصول وحده في الفصح  
بخلاف غير قولهم ليس ولا يكون قد توهم انهما اذا بان اذ تحللا للاستثنا وليس كذلك  
بل هما الناقضان والمنصوب خبرهما **قول الالف** الشذور والعبارة له ونحلا وعدا  
وحاشا لمخصوص او منصوب يساوي الامر في الثلاثة وليس كذلك فالنصب اكثر في خلا

وعلا

قوله الالف

قوله الالف

قوله الالف

قوله الالف

قوله الالف

وعدا والجراك في حاشا وقد بينت ابن الحاجب **قول الالف** وانحرار قد يرى  
هو راي الجوهري والمجمر على تعين النصب ولذا لم يذكر في الكافية والسذور قوله وحيث  
جراهما حرفان كما هما ان نصبا فعنان قال ابو حيان لوزم زاعم انهما حال الجراسان  
جراهما بعدهما بالاضافة لغيره وسوى لم يكن يبعد وكذا لو قيل انهما حال النصب حرفان  
نصاحدا على الاسمالا لانهما متوافقان بغير لم يبعد ولا حجة في اتصال كون الوقاية  
بهما على الفعلية لان لون الوقاية قد اتصل بالحرف نحو انتي وليتني قوله ولا تصح ما قال في  
التسهيل وبما قيل ما جاقوله وقيل حاشا وحاشا ظاهره ان هاتين اللفتين في حاشا  
الاستثنايه وليس لهما في حاشا التي هي اسم بمعنى الفقريه والبراءة من السوء  
تنوب وتلما اللام قال ابو حيان وقد مر صرح الصغار بان حاشا لا تستعمل في الاستثنا  
تنسب لاهل الملاحة من ادوات الاستثنا بيد وتختص بالاستثنا المنقطع كما  
ذكر في التسهيل ولما حكى الاستثنا بها الخليل واهملوا وسيبويه ايضا شرط المستثنى  
منه وهو ان يكون تلمزة بهمة ذكر في التسهيل والجامع **باب الحال** **قول الالف**  
الحال ما بين ههه العلة والمفعول لفظا او معنى فيه مورال اولك يرد عليه المؤكدة فانها  
قسم الجنية ولم يات بما يدخلها وقد سلم من ذلك قول الشذور وسف ففله مسوق لبيان  
صاحبه او تأكيد عاملا او مضمون الجملة قبل ونص عليه من اقسام الحال الموطية ولا يرد عليه  
المقدرة والحكمة لوجوبها الى ما تقدم بعسم قال في المغني يشكل عليه قولهم في جازيد الشمس  
طالع ان الجملة الاسمية حالها لا تدخل الى مفرد من ههه فاعل ولا مفعول ولا هي مؤكدة  
وقد اورد لها ابن جني على معنى جازيد طالع الشمس عند مجيئه في الحال والنفق السبين  
محررت بالدار قايما ساكنها ورجل قائم علمانه وقال ابن عمرون هي موله بقولك منكرا ونحوه  
الثاني يرد عليه الحال الجنية ههه المتدرا وفي سبيل المنظوم الحال ما ذكر لا يقاء معنى فيه  
من دليل ههه فاعل او مفعول ومضافا اليه او مخبر عنه او خبر قوله وزيد في الدار قايما  
وهذا زيد قايما قال في المتوسط لقايل ان يقول هما غير مطابقين للمقصود لان زيدا  
ليس بذي الحال والالتزم اختلاف العامل في الحال وصاحبه لان العامل في زيد هو الابد  
وفي الحال معنى الفعل الذي هو الظرف والتنبيه او الإشارة وذكر غير جازيد ويجازي  
الحال غيره المستثنى في الظرف وفي اسمه واسم **قول الالف** الحال وصف ففله منتصب

مطلوب

مطلوب



فيه امور الاول قيل ان هذا التعريف غير مانع لانه يعمل النعت واجاب ابن القيم  
بفتح نصب لازم النصب فيجوز الثاني النصب حكم هو لا يدخل الحد ودلالة انما يعرف بحكم  
عليه فافذ فيه وورواجب يمنع ذلك بل انما عرف بعد معرفته كونه مفعولاً بالثالث اورد  
على قوله فافذ انه قد لا يجوز حذفه نحو ضرب زيد اقاموا اذا بضمه بفتحهم جبارين وما خلقها  
السموات والارض وما بينهما لا عين رأت ولا سمع سمع وان ذلك غرض السرايع اورد على منتهى صباه  
قد جربا بالارادة كما ذكره في الكافية والتسهيل والعموم **قول الشذور** وحقها ان يكون  
اكره منتقله مشتقه هو في التفكير صحيح واما الاشتغال فقال لا لازم على الاصح وقد صرح بذلك  
في الالفية فقال يغلب لكن ليس مستحقا ويرد عليه ان ذلك خاص بالجنب اما الموكد فتكون منتقلة  
وغير منتقلة بكثره بل قيل ان الشبوت شرط فيها ولم يتبعه في الكافية ذكر الاشتغال والاشتغال  
ونه ابو حيان على انه لا يختص المشتق من المصدر بل المشتق من الالف غير المصدر كذلك يجوز  
اظهار اي طويل الاطفاط وطين سحر ونعاب مشتق من الحز والتسليم **الالفية**  
وكثيرا يجوز في شوقي مبدى تاؤل لا تكلف كعبه مداكنا يد ايد وكر يد اسدي  
كاسد اقترع على ثلاثة مواضع الدال على شوقي على مفاعله وعلى التشبيه وزاد في التسهيل  
ما دل على ترتيب كما دخلوا رجلا او اصابه الشئ نحو هذا اخا نك حديدا او فرعية  
نحو هذا احد يدك خاتما او نوعيه نحو هذا بشر الطبيب منه رطبا او وضعها نحو شرابا سويا او  
قد رتب مضاف كوقع المضطرعان عدلي عميران مثل وزاد في الكافية ما دل على فصل  
على غيره كاحد طفلا احمل من على كظلا وما دل على يقسم كاقسم المال انلا شافا مجموع  
انني عشر سورة قوله ومصدر شكر حال يقع بكثره قال ابو حيان انه ينقاس لا الكثر  
دليل لا قباس وليس كذلك وقد اجمع البصريون والكوفيون على قصره على السماع ونقل عليه  
في الكافية وسبك المنظوم والتسهيل واستثنى ثلاثة انواع يقاس منها الاول انت الرجل  
عالمنا والثاني كوزيد يهز شرا والثالث اما علما فعالم ثم رجع في شرحه ان الاخير ينسب  
به كالحال ورجح ابو حيان ان الاولين نصب على التمييز ففع هذا الاستثناء قولهم  
والعبارة للشذور ان يكون صاحبها معرفة هو داي الجمهور لكن سيبويه يجوز كونه بكرة  
قيا سائلا شرط ولم يستثن ابن الحاجب شيئا سوى ما اذا تاخروا استثنى في الفية  
ما اذا اخصص او سبقه نون او شبيه وفي الشذور ما اذا كان عالما او خاصا وزاد

الالفية

الالفية

الالفية

في التسهيل

في التسهيل والجامع ما اذا كان الحالك حله مقرونة بالواو نحو على قومه وهي خاوية او كان الو  
على خلاف الاصل نحو هذا خاتم حديد اشارة فيه معرفة نحو هذا رجل وعبد الله منطلقين و  
نارح ابو حيان في الاخير بان المشهور نصب على التمييز قوله وسبق حال ما جرف جرفه ابو  
امته فقد ورد فيه امور الاول قال ابو حيان محل الخلاف الجوز جرف غير زيدا ما الجوز  
بالواو فيجوز تقديمه عليه بلا حذف واستثنى في العمدة ونشرها الرايد الممنوع الحذف والقليل  
نحو احسن يزيد مقبلا وكفى بوعسا فانه لا يجوز التقديم على المحجور به الثاني قال ابو حيان  
هذا الذي يخالف فيه الناس من اجازته لا مستند له الا قوله تعالى وما ارسلناك الا كفاية  
وهو يحتمل ان يكون الحالك من كاف ارسلا كمن الناس واذا طرق الدليل لاحتمال سقط بسم  
الاستدلال وقد وافق ابن مالك على تصحيح المنع في كتابه سبيل المنظوم الثالث صرح في المنظوم  
بان التقديم يجوز بضعف الرابع بقى عليه المحجور بالاضافة والرفع والمنسوب فاما الار  
فلا يقدم عليه الا ان كانت الاضافة غير محضنة كذا ذكره المصنف في شرح التسهيل وتعليق ابو حيان  
بانه ليس ما اضافته غير محضنة يجوز تقديم الحالك عليه نحو هذا مثل هند ضاحكة وان منع التقديم  
في الاضافة المحض فزع عن جواز الحالك منه وليس كل ما اضافته محضنة يجوز مجي الحالك منه  
قال في اصلاح الكلام ان يقال يجوز تقديم الحالك من المحجور بالاضافة اذا كانت في تاويل الرفع  
او المنصب وهو اني هشام في الجامع منع التقديم مطلقا فقال في مقدمه على صاحبها ان لم يكن  
محجور بالاضافة معنوية اتفاقا او لفظية على اللاحق وكذا صرح ابن مالك في شرح العمدة اما  
الاخران فيجوز التقديم عليها مطلقا عند البصريين ما لم يمنع مانع كالحصر نحو وما نرسل المرسلين  
الابشرون زاد في العمدة او بكرة منصوبا مكان اوليت او فعل او فعل تعجب او ضمير استعلاء  
بصلة ال او بفعل وصل به حرف الخامس يجب تقديم الحالك في سورة وذلك اذا اقترن  
صاحبه بغير مطالبة نحو جاريد هند اخوها او جاشقاد العر صاحب وزاد قوم ثانية  
وهو ما اذا كان صاحب الحالك محصورا نحو ما قدم مسرعا الحاريد وهذه الصورة جزم  
بها في الكافية الكبرى وشرحها سورة ثالثة ورابعة فقال ويجب ايضا تقديم الحالك  
على صاحبها وعاملا في نحو اما مسرعا فحيت وفي نحو ثمة فحلتك بصر الطبيب منه رطبا  
ويرد ما عدا الثاني على قول الكافية ولا على المحجور في اللاحق **قول الشذور**  
وناقى من الفاعل ومن المفعول بوجه انها لا تأتي من المبتدأ وهو داي الاكثرين

الالفية



لكن مذهب سبويه ايضا تاتي منه وصحح ابن مالك **قول اللغوي** **والشذور** والعبارة لم  
من المضاف اليه ان كان المضاف لبعضه نحو لم اخيه ميتا او كبعضه نحو مله ابراهيم حنيفا  
نارح ابو حيان في هاتين الصورتين وقال انه لم يسبق ابن مالك الى ذكرهما احد ولا حجة  
فيما استدل به لاحتمال ان حنيفا حال من مله او من الضمير في اتبع قال ومثل هذه القادة  
لا تثبت بحال او مثالين مع الاحتمال انما ثبتت هذا باستقرار اجزائها ليس في  
حتم يحصل من ذلك الاستقراقا نورا لكي يغلب على الظن ان الحكم منوط به انتهى قلت رأيت  
في ختاوي نحوية لابن مالك نقل هاتين الصورتين عن الماخض **قول اللغوي** والحال  
ان ينصب بفعل صرفا او وصفه اسبغت المصرفا في تزقيهم فيه امور الاول قيده في التسهيل  
بان لا يكون لغتا ولا صلة بال او حرف مصدري واللامقرونا بلام الابتداء او القسم ولا مقتد  
مقدرا بحرف مصدري ونارح ابو حيان في النعت وجعل بدله ما اذا لزم منه عود ضمير على  
متاخر وهذه كلها وارده على مفهوم قول الكافي ولا يقدم على العامل المعنوي ويختص  
بايراد وهو ان مفهوم التقديم على المنفصل الجامد وافعل التفضيل وليس كذلك وقد اختلف  
عنه في اللغوي وفي صورة اخرى يمنع فيها التقديم وهي ان يكون الحال مملوءا بالواو  
ابو حيان مستدركا على التسهيل الثاني فيجب تقديم الحال على العامل وذلك في  
الصورتين المذكورتين عن شرح العهد الثالث لم يذكر في اللغوي العامل في الحال مقصودا  
بالذكر انما ذكر ضمن سلك التقديم عليه **قول الكافي** يستثنى من الفعل كان واخواتها  
وعسى فلا تعمل في الحال على احد القولين وصحح الثاني شرطه ان يكون هو العامل في صاحبها هذا  
مذهب الاكثريين وصحح ابو حيان وخالف ابن مالك وشعر ابن هشام في الجامع قوله ولا يتقدم  
العامل المعنوي بحال الطرف يوم انه اخراج للطرف من العامل المعنوي وانه يجوز  
تقديم الحال عليه فانه من جملة عوامل المعنوية وليس كذلك ولا هو مراد المصنف انما اراد  
جواز تقديم الطرف نفسه على عامل المعنوي فالسلك لبيت من باب الحال البتة  
**قول اللغوي** لبيت قال ابو حيان ما صح المصنف من ان لبيت ولعل تعمل في الحال  
صحح الزنجشيري وابن عصفور والصحيح لا يعلمان في حال ولا طرف كان وكان ولكن قوله  
ونذر نحو سعيد مستقر في حجر يشير الى توسط الحال بين المتبدا والخبر والظن في العامل  
فيها وقد دمج في التسهيل الجواز لبعض ان كانت الحال اسما صريحا ونقره ان كانت

ظرفا

والشذور  
واللغة

الظن  
واللغة

والشذور  
واللغة

والشذور  
واللغة

ظرفا او مجزورا ودمج ابن هشام في الجامع الجواز مطلقا **قول** ونحو زيد مفردا النفع من  
عمر ومعناه استجازا لاني يعين فيه امور الاول انه يوم اختصاه بهذه الصورة وهو  
ما اذا اختلفا لذاتان والحال ان ليس كذلك الذاتان نحو هذا بشر الطيب رطبا او  
الحال وليس كذلك نحو زيد مفردا النفع من عمر ومفردا فالحكم كذلك ولا يختص المسألة ايضا بوقوع  
افعل التفضيل خبرا بل لو وقع حالا او وصفه كان كذلك كحور رات يزيد اجبت كذلك اجبت  
ما تكون وبرجل اجبت كذلك اجبت ما يكون كذلك كذا ذكره ابون حيان وليس في المثالين توسط  
افعل بين حالين كما ترى ان في ظاهر كلامه جواز تاخير الحالين عن افعل لانه انما حكم بجواز التقديم  
دون الوجوب وهو رأي لبعض المعاصرين والذي ذكره الجمهور ان التقديم للاولي في مثل ذلك  
واجب وبه جزم في العمدة وعلى الماوال بشرط ان يلى فعل الحال الاول مفضولة عنه من الثاني  
نحو هذا الطيب امر ائمة رطبا قال ابو حيان وهذا الرأي حسن في القياس لكنه يحتاج الى  
سمع الثالث الحق الناطق في شرح التسهيل بافعل التفضيل فيما ذو التشبيه فقال انه قد يتوسط  
بين حالين فيعمل في احدهما متقدما وفي الاخرى متاخرا لقوله انما قد انعم جميعا فانامد ابراهيم  
ولان خبر بقاونا راعى ابو حيان بان افعل التفضيل انما جازا لا اعلى فيه في حالين لانه باب عاملين  
واداءات التشبيه ليست كذلك فالصواب والنصب الاول باضمارا اذا كان قوله والحال قد يحذف  
لمعروف اعلم وغير مفرد لم يسبق اذا تقدم صاحب الحال والحال لا يكون المتقدم من الخالي المجزور  
على انه يكون للمتاخر من الحالين المتقدم من الاسمين وفي التمهيد عكسه وهو المحذور عند حجب  
**قول الكافي** ويجب في الموكدة مثل زيد ابوك عطوفا اي حقه وشرطها ان يكون مقورة بمضمون  
جملة اسمية لم يذكر مراد الموكدة بمضمون الجملة وبقي على الموكدة لعاملها وهي اللغوية  
والشذور والموكدة لصاحبها وهي في الشذور وقد قال في المغني ان النحويين اهل لوها  
وذكر ابن مالك في مثال زيد ابوك عطوفا انه من الحال الموكدة لعاملها باختلاف اللفظ  
قال لان الاب صيا لا عمل فلا حاجة الى تحلف اضمارا على قوله والعبارة للانية ان نوكد بها قال  
ابن مالك في التسهيل شرطها ان يكون خبرا وهما معرفتين جامدتين جمودا محضارا في الشرح وان  
يكون الحال بلفظ ادال على معنى ملازم او تشبيه بالملازم في تقديم الفعل به قال ابن قاسم  
والتعريف يفهم من تشبيهها موكدة لانها انما نوكد شيئا قد عرف والجمود من ذكر انما نوكد  
جملة لانه اذا كان احد الجزئين مستقفا وفي حكمه كان عاملا فيها وكانت موكدة لعاملها لا بمضمونها







والفعل والشيء وأجيب بأنه ذو التصريف نورا سيقا **قول** **التدوير** أو اجمال نسبة  
 قال أبو حيان في سماع لان الجملة لا تتميز انما تتميز بعد ما مفسر الما انطور عليه الكلام الذي  
 قبله من جهة أنك اذا قلت تصيب زيد عرقا ان المتصيب من زيد شي ففسر بالعرق فقد  
 اشترك في ان كلامهما يفسر بهما غير ان الذي يفسر عن تمام الاسم به ملة مذكور بل هو  
 مفهوم من مضمون الجملة انتهى ولهذا قال ابن الحاجب ما يرفع الابهام المضر عن ذلك  
 مقدرة او مذكورة ثم قال أبو حيان ويجوز ان يأتي بعد كل كلام منطوق على شيء بهم  
 الا في موضعين احدهما ان يودي الى اخراج اللفظ عن اصل وضعه نحو اد هنت  
 زيد الا يجوز نصب زيد على التمييز اذا اصل اد هنت برئت فلو نصب على التمييز  
 لادي الى حذف الجار والقرام التنكير في الاسم ونصبه وبعد ان لم يكن منصوبا وهذا  
 كله اخراج اللفظ عن اصل وضعه فلا يجوز قياسه على ما يوقف ما ورد من ذلك على  
 السماع والذكي ورد منه امثلا الا نأما وتفقاً زيد شحما الاصل من الماء ومن شحم  
 والثاني الى تدافع الكلام نحو فرب زيد رجلا لا يجوز نصب رجل تفسير الما الطوى عليه  
 الكلام المتقدم من لهما الفاعل اي ان الضارب ليس امرأة ولا فرس مثالا لان الكلام  
 مبني على حذف الفاعل فذكر تفسيره الى اخره متدافع لان ما حذف لا يذكر **قول**  
**الالفية** كبر ارضا وقصير برا ومنون عسلا وقرما لم يذكر المفسران سوى المقادير  
 وبقي عليه شبهها استفادة خبرا وهي سماء على المفسر مثلها زايد او العدد من  
 احدى عشر الى الماء والفرع نحو خاتم حديد او الثلاثة مذكورة في الكافية والشود  
 الى ابن الحاجب جعل العدد من المقادير فقال مقدرا غالبا اما في عدد وهو  
 راي لبعضهم منى عليه الابدى وابن الصانع والذي لاكثر من منهم الفارسي  
 وابن مالك ان العدد قسم للمقدار لا قسم منه ذكره أبو حيان وقال ابن هشام  
 في تعليقه يظن كثيرا ان العدد من المقادير ليس كذلك لانهم يرون به ما لم يضاف  
 المقدار اليه وذلك لا يصح في العدد وقال صاحب المديح العدد وان كان بعد  
 الا انه ليس له له يعرف وفات ابن الحاجب ايضا لم الاستفها حجة فانها  
 ليست عدد بل سوال عن عدد وقد ذكرت في التدوير وفات الثلاثة مفهم  
 التسمية نحو لنا اسما لها شيا ومثل احد ذهب والغريبة نحو غيرها ابلا وقد ذكر

هشام

شور

نفس

ولالكما

شور

هشام في التسهيل وقال أبو حيان كون التسمية مغايرة للمقدار مذهب الفارسي  
 وقد عدي سبويه من المهادير وقال الصايغ هو سبويه بالمقدار قال ابن عصفور  
 و قول الفارسي اولا لانا انما تريد بالمقدار ما صح اضافة المقدار اليه لفظا او نية  
 ومثل لا يصح فيما ذك **قول** **الالفية** وبعد ذي ونحوها اخر اذا اضيفتها شي  
 في التسهيل والعدة ما دل على امثلا نحو ممتلى ما فلا يضاف لانه في تقدير الاضافة  
 اي ممتلى النواحي قال ابن هشام ويمكن دخوله في عبارة حمل لقوله اضيفتها على الاضافة  
 لفظا او تقدير لكن أبو حيان يارعه في ذلك وقال انه من تمييز الجملة لانه تميز المفرد  
**قول** **الكافية** ان كان سميون او لون تسمية جازت الاضافة فيما فيه نون الجمع والمصح  
 به في التسهيل والعدة وسلك المنطوق وجواز كالتسمية نحو حشوه وحجوده واورده  
 النبل لكن قال أبو حيان ايج ان مثل هذا من تميز الجملة لا المفرد ومثل عشرين  
 ونحوه لا يضاف فصح كلام الكافية الثاني ظاهره امتناع الاضافة في بعض وجهها لانه  
 لا تنوين فيه وقد صرح ابن مالك في شرح العدة بجوازه وجعله مافية تزيين مقدور لكن  
 هذا الصانع غير ان ما لك من تميز الجملة الثالث ظاهره ايضا امتناع الاضافة  
 في المضاف وهو كذلك لانه اذا اغني التمييز عن المضاف اليه صح حذف المضاف  
 الى التمييز نحو زيد اشجع الناس رجلا فنقول اشجع رجل ذكره في التسهيل والى ذلك اشار  
 في الالفية بقوله والنصب ان كان بعد ما اضيف وجبا ان كان مثل ملئ الارض حيا  
 فهو مقيد بالحيا ومن من منازع أبو حيان في مثل اشجع رجل وقال ان رجلا فيه  
 ليس هو الذي كان في اشجع رجلا لم يكن هذا تمييزا البتة وانما هو اسم مفرد قيام  
 مقام الجمع واكتفى به عنه والمعنى اشجع الرجال فليس يتميز الا بشيخ الما تركي انك تقول  
 اشجع رجل قلبا واحسن رجل وجما فلو كان تمييزا لم يوزن بعده بتمييز اخر اذ لا يتعد  
 التمييز شيئا في الالفية اشار بالمثال فاحسن منه قول الكافية الكبرى مصرها  
 بالحكم والنصب ثم بعد ما اضيف ان لم يكن عما بالمضاف قد قرن تسميات  
 الاو ك يقول المضاف في مثل خاتم حديد على النصب وقد ذكره ابن الحاجب  
 الثاني بتعين المضاف اذا اريد بها التاللات التي تقع بها المقادير نحو سمن  
 سمن وقصير برا وذراع ثوب يريد الرطلين اللذين يوزن بهما الثمن





الذي يكال به البر والماله التي يذرع بها الثوب ذكره في التسهيل والمخافة قال  
ابن هشام وانما يذكره في الالفية لانه ليس يتميز فان الاضافة مع الاسم لا من تتغير  
الاضافة فيما ميز بواحد منه ما لم يتغير تحميه بالتبعية كحبيب رمان وغصن بجان  
ومره نخله وسعف مقل ذكره في التسهيل الثالث قال ابو حيان انما يجوز ان يضاف  
الاسم في الافراد والمقادير اذا انفردت الاضافة فان لم يتغير لم يجر لان النصب في هذا  
الباب ضعيف لكونه في خامس رتبة من الفعل فلا يتكلف الاعتناء بتعذر الاضافة  
**قول الالفية** والفاعل المعنى النصين بافعلا مفعلا كانت اعلا منزلا وبعد كل  
ما اقتضى تعجبا مبركا كرم ياني مكراما فيه مورد الاول هذا ان عند المصنف  
من تميز المفرد لا الجملة كما صرح به في التسهيل ونازع ابو حيان بان المشهور انما من  
تيميز الجملة وقد شئ على ذلك ابن الحاجب والنازع ابو حيان في قوله الفاعل  
المعنى ما من مثل فعل التفضيل ريد ان كانا واحدا حسن وجهها وما لا ووجهها ليس  
فاعلين في المعنى اذ لا يتعدى كثر ماله ولا حسن وجهه لاكثر وحين لا دلالة  
لها على الاكثرية والاحسنية التي هي معنى افعال ولم تكن العوب فعلا بل على هذا  
المعنى فليس لنا لفظ فعل ينضم معنى افعال التفضيل وقال ابن هشام اعلم انه  
لا يريد بقوله الفاعل المعنى ان هذا النوع محمول على الفاعل كما فهم بعضهم لانك  
اذا قلت حسن وجهه لم يفد التفضيل قطعا فكيف يكون محمولا عن قولك احسن  
وانما يكون التميز هو المنسوب اليه ذلك المعنى والتحقيق ان التميز في هذه الباب  
محمول عن الاضافة فالاصل وجهه حسن فمحمل المضاف تميزا والمضاف اليه مبتدا  
فالفصل وارتفع بعد ان كان متصلا بمحور الثالث لم يتعرض المصنف لتفسير الجملة  
التي وقد خصه في التسهيل بالضميمة بعد جملة فعلية مهملة النسبة تشمل المحول عن الفاعل  
وعن المفعول وخرج عنه المحول عن المبتدا كاحسن وجهها وغير المحول فلم يدرك فارسا  
فما عنده من تميز المفرد كما تقدم قال ابو حيان ولا نعلم له سلفا في هذا الاصطلاح  
وقد وافق الجمهور في سبك المنظوم **قول التثنية** ما محمول عن الفاعل المابدي و  
النايب عنه نحو ضرب رندا ظهر او لظنا وفجرت الارض عيوننا قوله او عن المفعول  
نحو وفجرت الارض عيوننا كما ذكره اكثر المتأخرين وجزم به ابن عصفور وابن مالك

واكره

واكره المابدي وقال هذا القسم لم يذكره النحويون واكره ايضا السلوين وقال  
عيوننا في الالفية حال معذرة لا تميز اي صارت عيوننا بعد التثنية كما عسر خرا وقال  
ابن ابي البريعة بن بدل من الارض على حذف الضمير اي عيوننا او نصب بغير الحذف اي  
لعيون هو قوله او عن غيرهما او غير محمول بقي قسم اخر ذكره ابو حيان وهو النسبة بالمنقول  
نحو امثلة الماء ما ونعم ريد رجلا ووجه الشبه ان امتلا مطاوع ملا فكان الما اصل  
هلا الما الماء ثم صارت تميزا بعد ان كان فاعلا تميزا **قول الكافية** الما ان يكون  
استثنى في التسهيل صورة اخرى وهي ما اذا لزم افراد المميز لافراد مفعاه كوكريم الرزيلة  
اصلا اذا كان اعطلم واحدا لانه لوجع او بهم خلافا لاصول وفيه ان الافراد اولى  
من المطابقة في مثل فاني طوبى لكم عن شيء من نفسه نفسا وانه محتج في مثل نطف ريد ثوبا بابا  
لفوات بمعنى الجمع المقصود وهذه الصورة قد توفد من قول الكافية الا ان يقصد لانها  
**قول اللامية** واجد بمن ان شئت غير ذي العدد والفاعل المعنى فيه ايورد الاول  
بقي عليه المحول عن المفعول فانه لا يجوز ايضا جره بمن اورده ابن هشام وغيره قلت  
جوابه انه لم يتعرض في الباب لذكر المحول عن المفعول فانه لا يجوز ايضا جره  
بمن اورده ابن هشام وغيره قلت جوابه انه لم يتعرض في الباب لذكر المحول عن المفعول  
فلم يدخل في عبارته ولهذا ذكر هذه المسألة في التسهيل في افر فصل التميز عن المفرد قائلا  
وجوز اظهار ما ذكر في هذا الفصل انه لم يميز عددا ولم فاعل المعنى ومثل الثاني في نثره  
بمثل فعل التفضيل نعرف انه لم يقصد المحول عن الفاعل ولا المفعول الثاني اورده عليه  
البحر بعد العدد في مثل عشرون من الدراهم واجيب بخوجه عن التميز بدليل تعريفه  
الثالث قال ابن الناطم اطلق منه الجرح في الفاعل المعنى وهو مقيد فانه يجوز جرح بمعنى في  
تعجب وسببه نحوه درهم من فارس ونعم المؤمن رجل واجيب ابن قاسم بان هذا من تميز  
المفرد والمقيد والمنقول عن الفاعل لا يكون الا تميز جملة قلت ليس كما قال لما تقدم تقريره  
من ان مراده بان الفاعل المعنى بما كان بعد افعال التفضيل كما صرح به في شرح التسهيل  
وهو المذكور في قوله والفاعل المعنى النصين بافعلا مفعلا وبذلك تبطل ايراد منه  
ايضا وقد جمع في الكافية بين الفاعل المعنى وبين المحول عن الفاعل فقال واجد بمن ان  
شئت تميز سوى معدود او ما الفاعل عليه اقتضى ونحو نفس من طيب نفسا حنينا



ثبت راسا ففصح ما قورناه **قول الالف** والفعل ذو المقرب نزا سيقا  
 فيه امور الاول ان هذا مذهب المازني والمبرد والجرجسي وصرح بتصحيحه في التسهيل  
 والعمدة ووافقوه البوحيان ولكن الجمهور في الوقف على خلافه وقد افترقوا في سبيل المنظوم  
 ولهذا قال ابن الحاجب والملاح لا يتقدم على الفعل خلافا للمازني والمبرد ويورد عليه اطلاق  
 الفعل فانه جريان خلافا في الجاء وليس كذلك فان التقدم عليه ممتنع عليه بالاجماع كما  
 نقل في شرح التسهيل المازني قال البوحيان يستثنى من الفعل المتصرف كفي فلا يجوز التقديم عليه  
 بالاجماع لا يقال تامر كفي يزيد ولا شهيد كفي بانه الثالث قال البوحيان لم يذكر الناطم الوصف  
 لان رده ان المنتصب بعده من تميز المفعول لا الجملة فلا يقدم عليه البتة وقياس من يرى ان من  
 تميز الجملة ان يحركه بحركى الجوى في جواز التقديم وفي تعليق ابن هشام يقتضى القياس  
 اي يحركى الخلاف في الاسم المشتق كحوانا طيب نفسا ولكن لم اراهم ذكره انتهى **النسب**  
 فانت السالمة ذكر حذف التميز والمميز وما جاز ان دليل ذكره البوحيان في شرح التسهيل  
**باب حروف الجر** حذفت ابني الحاجب ولا تحتاج الى حذوها لانها محصورة  
 بالحد قوله حروف الجر ما وضع للاقتضاء بفعل او معنى الى ما يليه وفي الواو ما يقتضى  
 بالافعال معنى قادر لما يليه فهو حرف جر فيه امور الاول قال السلي يداخل في هذا التعريف  
 واو مع والافى الماستثنا الموجب فانها وضعت للاقتضاء بمعنى فعل الى ما يليها الما في ظاهره  
 انما سميت حروف الجر كذلك اي لكونها تجر معنى الفعل لما يليها وبصرح في شرح الواو وتسمى عليه  
 السلي وغيره قال الرضى والظاهر ان قيل لها ذلك لانها تعمل اعراب الجر كما قيل حروف النسب  
 وحروف الجر الما لست بمنص بالواو وبه قوله بالافعال معنى فانه غير منتظم لان المراد بالافعال  
 الاتصال وهو متعدي بنفسه فكان الصواب ان يقال ما تقتضى الافعال وانما دخلت الباء في  
 الكافيه لان المصدر عامل ضعيف تجوز تعويته بالحرف ثم ان كان قوله معنى متميزا لمحو والتقدير  
 يقتضى معنى الفعل الى ما يليه وزد عليه يافيه معناه من ثم الفاعل ونحوه وادبه هذا ما صرح به في  
 الشرح والكفا فهو في غاية البركة لانه حذف العطف والضمير المضاف اليه والتقدير ومعناها  
**قول الالف** هاك حروف الجر وهي من الي حتى خلاخا ساعدا في عن على  
 حذ مند رب اللام كي واو وما والكاف والباء ولعل ومتى وبقي على الثلاثة حروف  
 لعنا نقل الفواوين الانباري الجبهها ولولا اذا تلاها ضمير جر فانها حارة له عند سيبويه

وقد ذكر

وقد ذكرنا ابن مالك في كافيه وها التنبية ونهه الاستفهام ونهه القطع اذا جعلت عوضا  
 من حرف القسم مع الظه فان الاخفش وجماعه قالوا ان الجر بها لا بالحدف وقواه ابن مالك في شرح  
 الكافيه وصرح في التسهيل مقابل وعند الرجاء والرياني ايمن في القسم حروف جر وشذ في ذلك وعيد  
 وعد بعضهم منها من ويمن مثلين في القسم وجزم في القسم حروف جر سبيل المنظوم وذكر الفواوين  
 قد تجزى الزمان وقال الاخفش بل حرف جر بمعنى من والصحيح انها اسم وجعل ابن مالك سيد  
 حرف جر والاصح انها اسم يستثنى بها وقال مع حرف جر والاصح انها حرف حرف فخر  
 الجواب اتفاق واختلاف من اكثر من ثلثين حرفا الما في الجر لعل لغة عقيل وذكر ابن الحاجب  
 انه ساذ وقد استشكل رفع الجر بعد ما على هذه اللغة نحو لعل ابي المغوار مثل قوس واجاب  
 في البسيط بان محلها رفع فيقول لعل زيد قائما كما تقول كسكسهم كما نكثت زيد  
**قائم** قال ابن قاسم في شرح التسهيل فيكون على هذا زائده وان لم تكن زائدة فيشكل  
 الثالث الجر بمعنى لغة هذيلي وقوم يعني ثم كنى استعمالا لان احدهما ان يكون بمعنى وسط  
 فها اسم لا حرف جر وقد حكى عن دخول في عليها في قولهم جعلته في متى كى اي في وسط كى  
 والاخر ان يكون بمعنى من قال ابن جني وهو متى الاسم وكان حرفا جر من اذ معناه اي ترفعت  
 من متى تج اي من اوسط الج قال ولا ينكر ايضا ان يكون حرفا لمن فعد الناطم لها في حرف  
 الجر دعوى لا دليل عليها كذا قال الرضى الشاطبي ثم اجاب بان الاكثر من النحاة واللغويين  
 على حرفيتها حليلد وهو احد احتمالي ابن جني السرايع يختص بك بما الاستفهامية  
 وان المضمر وصلتهما وقد ذكره في الشذور ويزاد عليه وما المصدرية وصلتهما ذكره ابن  
 مالك في شرح الكافيه وقال انه دو اغراية قال ومعناه التقليل قوله ابن ابي حبيب  
 والكاف لم يقيد بالظاهر وهي مختصة وقيدت بذلك في الالف والشذور قوله  
 وواو القسم انما يكون عند حذف الفعل لغير السؤال مختصة بالظاهر لم يذكر منه في الالف  
 الا الاخير وهو كونه مختصة بالظاهر وذكر الباقي في تسهيله زاد في شرحه وغيره انها  
 بدل من الباء ونقله البوحيان عن الجمهور والمراد بالسؤال الطلب قوله والباء مثلها  
 اي انما يكون لغير السؤال عند حذف الفعل زاد ابن مالك في شرح وغيره انها بدل  
 من الواو وذكر ابن الحاجب انها ساذ وقد استشكل رفع الجر بعد ما على هذه اللغة  
 نحو لعل اي المغوار مثل قريب واجاب في البسيط بان محلها رفع فتقول لعل زيد قائم



كما تقول بحسبك درهم كانك قلت زيد قائم وقال ابن القاسم في شرح التسهيل فتكون هذه  
 زائده وان لم تكن فتشكل قوله باسم الله تعالى زاد في اللغية ورب وفي الشذور ورب  
 الكعبة وظاهره انه قيد ولذا اقتصر عليه ابن مالك في شرح الكافية لكن سمع تروى وثالث حرو  
 تحياتك **واللغية** بالظاهر اخصص البيت قال الشاطبي يرد عليه حاشا وخلافان  
 الفارسي نص على انها حتى لا تجوز ان المضمر الان يدعي الشاطبي خلاف ذلك لانه الشد  
 في حاشا اني سلم معذور فيمكن ان يدعي مثله في ظلا اذ لا مانع قول ورب للتسهيل  
 هو قول الاكبرين قال صاحب البسيط كالخليل وسيبويه وعيسى بن عمرو ويونس وابي زيد  
 وابي عمرو بن العلاء والاعشى والمادي وابن السراج والجرمي والبيروني والوجاج والفارسي  
 والرومي وابن جني والسيدي والضمير وحمل الكوفون كالكسائي والفرافري وسعدان  
 وهشام ومنشئ عليه ابن مالك في سبيل المنظوم وقيل للتكثير ووجه في التسهيل انها للتكثير والتسهيل  
 لها نادر جزم به ابن هشام في المعنى والمختار عندي عنك وهو انها للتسهيل غالبا  
 وللتكثير نادر وهو قول ابي نصر الفارسي ووجه ابو حيان انها لا تملك على واحد  
 منهما وانما يفهم ذلك من خارج وفي المسألة اقوال اخر حكاها في جميع الجوامع **قوله اللغية**  
 وما روي من محروبه فتى تروى قليل مثل قول ابن الحاجب وقد يدخل على مضمر يتميز بكرة  
 وقوله التسهيل وقد تخرضه اذا تفسيره لما حرم **الشذور** وروي ورب للضمير غيبة  
 قليلا ولنتكثير اقال ابو حيان وما ذكره من القلة وما ذكره في بعض من الشذور ليس كذلك  
 والنحويون اوردوا ذلك على سبيل التجار وانهم فصيح لا شاذ ولا قليل الا ان عني بالشذور  
 شد وذا القياس وبالقلة بالنسبة الى جروا الظاهر المكره لانه اكثر من جروا المضمر **قوله**  
**الشذور** بمضمر عسيه قليلا ولنتكثير اظا به ان هذا الضمير موصوف وهو الذي هو ابو حيان  
 وغيره وقيل انه نكرة ونقل عن سيبويه قول ابن الحاجب يتميز بكرة شرطها ان لا يفصل عنه  
 وان تكون منصوبة وحاجزا شذوذ اقول ابن الحاجب لها مصدر الكلام وفي الوافية  
 ورب للتسهيل لا نوفمبر في وجوب تصديرا وهو مجزوم به في التسهيل وغيره  
 ولا ذكره في اللغية والكافية الكبرى قال ابو حيان ان عني انه يلزمه تصديرا اول الكلام  
 فليس يصح فانما رفعت خبره الان لان الخفض من التسهيل في قوله اما دي اي ربه واحدا  
 اخذت فلا قيل لذي ولا اسر وقوله تيقنت ان رب امر رجل خائبا ابن واخوان

على ان يعلق به في شرحه لا يوجد في كلامهم في البيت روي عن رجل عالم وان عني انهم تصديروا

نحال

نحال امينا قول مختصه مكره موصوفه على اللاحق وفيها محرورها بصفة مكره مع اني ملك في  
 التسهيل انه لا يلزم وحذف محرورها قال ابو حيان وهو ظاهر من سيبويه والاول اختيار المتأخر  
 وحكي الخلاف في سبيل المنظوم بلا ترجيح قال ابو حيان ومحل الخلاف في النكرة المحرورها  
 اما اذا جرت الضمير وفسر نكته فلا يشترط وضعها بلا خلاف لاستغناءها عنه بما دل عليه  
 الاضمار من التخييم قوله وفعلها ماض محذوف غالبا وفيها وفعلها ماض وحذف العمل اما كون  
 فعلها ماضيا فصح ابن مالك في التسهيل انه لا يجب وانه لا يجوز كونه حالا ومستقبلا وكونه ماضيا  
 اكر لكن المشهور الاول فان كان المصنف يجهل الى ما اختاره ابن مالك كان قوله  
 غالبا راجع اليه والى المحذوف معا واما كون الغالب حذفه فهو راي الفارسي والجرولي و  
 مذهب سيبويه والخليل انه نادر وقال بعضهم واجب وقال اللوح الاصمعي في الحن وفي امرئ  
 وهوان المسكتين بناء على انها تتعلق كسائر حروف الجر وهو اللاحق وقول الجمهور قال  
 الرمازي وابن طاهر لا يتعلق بى **قوله اللغية** كذا كها ونحوه اني طاسن اختصاصه بضمير الغيبة  
 والجرأة انه قليل كدخول رب عليه لا خاص بالضرورة وصرح بذلك في التسهيل فقال قد دخلها  
 على المضمر الغائب المحرور قليل قال ابو حيان واصحابنا خصوه بالضرورة واطلقوا المضمر  
 ورووا دخولها على ضمير المتكلم والمخاطب والمرفوع والمنصوب وسلم من ذلك المالا والاول  
 قوله في الكافية وبضمير الغيبة كان حفضا في الشعر قولها والعبارة لاني الحاجب في الابتداء والاشين  
 والتعبير وراية في غير الموجب خلافا للكوفيين فيه امر الاول اطلق ابن الحاجب  
 المابتداء فتمله زمانا ومكانا وغيرهما وصرح بالماضي في اللغية والبصريون انكروا كونها للزمان  
 قال ابن مالك في شرح الكافية وغير مذهبهم هو الصحيح وكونه في غير الزمان والمكان  
 نص عليه سيبويه ومثله بقوله تعالى انه من سليمان وقد مشى ابن مالك على راي البصريين  
 في كتابه سبيل المنظوم فقال ولا يستداهها الزمان خلافا للكوفيين الثاني جزم في اللغية بانها  
 لا تزداد الا في نفي وشبهه قول البصريين ومنشئ عليه في سبيل المنظوم ووجه قول الاعشى في التسهيل  
 وشرحه ولم يصح في الكافية وشرحها شيئا الثالث المراد بشبه النفي والاستفهام قال قال  
 في الارشاق وشرطه ان يكون بهل دون سائر الادوات وفي الخلق هل بالهمزة نظر وطاير عبارة  
 شيخه الرضا الشاطبي الخاق فقال المراد بشبه النفي النهي لان محمول نفي الفعل والاستفهام  
 لانه يفهم هذا المعنى من حيث انه يستدعي الجواب بالنفي ولذلك لا يدخل مع كل ادات استفهام



كانين ومتى وانما يدخل مع هل او ما يكون سلبا بما يستدعي في الفصل وليس بشي وبما يستدعي  
انتهى وليس بشي يجاب بالنفي غير هل الا انهم السداس نفي من معانيها التقليل ذكره في كفايته  
والفصل والمجودة والاستعلاء والظرفية والاشتمال كما في معنى الباذر كما في التسهيل وذكر في اللغوية  
بعد ذلك ويذكره ابن الحاجب وزاد بعضهم معنى عند وربما وزاد في سبيل المنطوق القسم وهو  
على قول من عد من في القسم فاللام خلافة الخامس شرط في زيادتها ان يكون في غير جوب  
وذكره وزاد ابن هشام في المعنى شرطاناما وهو كونه فاعلا او مفعولا به او مبتدأ قال واهله  
اكثرهم فيلزمهم زيادتها في الخبر والتمييز والحال وهم لا يجرون ذلك وقال الشاطبي لا بد من  
شرط ثالث وهو ان يكون النكرة يرا دلها العموم فان لم تكن كذلك لم يرد فيها فلا يقال  
ما ريد من قائم ولا ما هذه من رجل ويجوز دخولها على المبتدأ والفاعل والمفعول قال وقد سقط  
هذا الشرط بعض المحققين منهم ابن عصفور وهو فعل موضع القياس ومن اعنى به ابن ابي الربيع  
السادس قال الشاطبي قوله وزيد يقتضي انه تصور على السماع لانه اني به كذا بصيغة الماضي ذلك  
انما يصدق على العرب فانهم الذين زادوا مع انه قياس مطرد ولو اراد زيادة القياس لقال  
يزان او نحوه وما يعطى معناه القياس قال ويجاب بانه اراد ان اهل القياس من النحاة زادوا  
**قول اللغويين** لانتها حتى ولام والى فيه امور الاول ظاهره ان الثلاثة على السواء ليس  
كذلك بل الى امكن فيه من حتى وكذا لا يقال المبتدأ ويغير بعض الفعل شيئا واما اللام  
فأضعف منها لان الاكثر يكره بناء على ان كل حرف لا يخرج عن معناه الثاني شرط حتى ان  
يكون مجزوا عما قبلها او ملحقا به جزم ابن مالك في شرح الكافية وفي سبيل المنطوق فما  
في شرح التسهيل وشرح فصح عدم اشتراط قال ابو حيان والجمهور على اشتراط الثالث شرط  
ايضا ان يكون غاية لما قبلها خلافا للكوفيين فعلى الاشتراط يجب الرفع في غيره على انها حرف  
ابتداء نحو التعجب حتى الحرييس زيدة ذكره في التسهيل وشرح الرابع اطلاق الانتها فمثل  
الزمان والمكان وغيرها وهو كذلك فهو اصوب من تعبيره في من الخامس لم يذكره الى حتى  
غير هذا المعنى وزاد ابن الحاجب فقال والى الانتها ويصح مع قليلا وحتى كذلك ويصح مع كثيرا  
وفسره بان المراد دخول ما بعدهما فيما قبلها وهذا لا يحسن ان بعد معنى زيدا انما هذا  
بيان الحكم الغاية معها هل يدخل او لا نعم باقى الى يجمع مع متخوذة عن الغاية وعما ذهب الكوفيين  
وطائفة من البصريين وذكره ابن مالك في كفايته وزاد فيها ان يكون بمعنى عند وزاد في التسهيل

ان يكون

ان يكون التبيين من والظرفية وبمعنى اللام وزاد الاخفش والباء والفرا ويكون زائدا  
السادس ما ذكره ابن الحاجب من دخول الغاية في الى على قلة وفي حتى بكثرة بيان بيان للواقع  
فان اكثر ما ورد منه الى يدخل وحتى بالعكس ولم يبين ما الحكم عند الاطلاق وفيه اربعة اقوال  
اصحها يدخل مع حتى ولا يدخل مع الى فاحسن من عبادته في الكافية قوله في الواو فيه الى  
حتى لانها ثم مع ظهور معناها حتى مستمع فانه صرح بالدخول في حتى دون الى **قول اللغويين**  
واللام للملك وسببه يندرج فيه الاستحقاق والاختصاص لانه مثله في شرح الكافية بل هو الشرح  
للغرض لكنه في التسهيل جعله مفاير الملك قال ابن هشام يستغنى بالاختصاص عن ذكر الملك  
والاستحقاق ومثله بامثلة الثلاثة ويرجح ان فيه تقييدا للاشارة الى وعلى ذلك جري ابن الحاجب  
فقال واللام للاختصاص لم يذكر الملك ولا الاستحقاق ولكن فرق بعضهم بين الاستحقاق والاختصاص  
بان الاول اخص اذ هو ما شهدت به العادة وقد يخص الشيء بالشي من غير شناعة عادة اذ ليس  
من لازم البشر مثلا ان يكون له ولد فوله في تعديده ايضا ذكره في كفايته ومثله في شرحها بقوله فرب  
من ذلك ومثل ابنه فلو كنت قلت له كذا ولم تذكره في التسهيل ولا شرحه بل فيه ان اللام في الالب  
للمسألة الملك وفي المثال للتبديع قال ابن هشام والى عندى ان تمثل للتعديده نحو ما افرغ  
زيد العمر وما افرغ به بكر وقال الشاطبي لم يذكر احد من المتقدمين فيما اعلم بهذا المعنى  
لللام قال ايضا فان التعديده ليست من المعاني التي وضعت الحروف لها وانما ذلك امر لغوي  
مقصوده ايضا ليعمل الدجلا لا يستقل بالوصول بنفسه الى الاسم فيتعدى اليه بواسطة  
وهذا القصد شئت كفيه جميع الحروف لانها وضعت لتوصل الافعال الى الماصا قال واقرئ  
ما بعد ذره عنه ان يقال اراد بلام التعديده اللام التي يلحق مفعول المتعدي الضعف لحقه  
وهي التي تسمى بالتقوية قال وذلك في اربعة مواضع المتأخر والغرض والمبني للتعدي نحو ما افرغ  
زيد العمر والنايب عنه حرف لهذا اذا دخله تعجبا واستغناء قوله وزائدة **قول اللغويين**  
وزيد عبادته في الكافية وزيد في مفعول ذي الواحدة ان بالسبق او تفرغ عامل من قال  
في شرحها وزاد اللام تقوية لعامل ضعف بالتأخير او يكون فرعاً كالوصف ونحوه ولا يفعل  
ذلك الامتنع الى واحد انتهى وخط اللام الزيادة بلام التقوية والصواب انما ثلثتان وان  
الزيادة هي التي تزداد من المتضايفين نحو لا ابا لزيد وبين الفعل والمفعول نحو ردف  
لكم وبذلك مثل ابن الحاجب في الشرح ومثلي عليه في سبيل المنطوق فقال ولتقوية العامل



للتعدي والتأكيد معنى الاضافه قول ابن الحاجب ومعنى من القول لم يذكر احد سواه او  
 ذكره هو في الواقع وجعلها غير بعد القول بالتبليغ وفهم ابن مالك للتعليل قوله ومعنى الواو في القسم  
 المتعدي لا يختص كقولها المتعدي بالقسم بل يكون في غيره وهي المتعدي في النداء فيالك من ليل كان  
 بخبره وقد ذكر ابن مالك في سبك المنظوم فقال والتعدي في قسم وغيره تنبيه بقى معانيها  
 التعليل وسببه والنسب والتبليغ والتعدي والصيرورة وكونها بمعنى عند والى وعلى ومع من  
 وبعد ذكرنا في التسهيل والارتشاف وزاد في سبك المنظوم والتاريخ قولها والنظر فيه يستثنى  
 بيا وفي لم يذكر نفي معنى غير النظر فيه وذكر بعد في السببية راد ابن الحاجب وبمعنى على قليلا  
 وفي الكافية الكبرى وفي الاستعلاء والمصاحبه وفي استعانة لها مناسبة زاد في التسهيل  
 والمقايسة وبمعنى من والى وفي كونها تقع زائدة ثلثه اقوال ثالثها في الشعر والاختيار  
 قولها وقد يبين ان النسب بالبا استغنى فيه امران الاول جمع بين السببية والاستغنى  
 هنا وفي سبك المنظوم ولم يذكر في كافيته سوى الاستعانة وكذا ابن الحاجب قال في الرضى  
 لان السببية فرع عنها مندرج فيها وعكس في التسهيل فذكر السببية دون الاستعانة  
 قال في شرحه بالسببية هي الداخلة على صلا الاستعانة عن فاعل فعلها مجازا نحو  
 فخرج به من الثمرات فلو قصد سناد الاخراج الى الها وقيل انزل ما اخرج من الثمرات  
 رزقا لهم وحسن لكنه مجاز والآخر حقيقة ومنه كثبت بالقلم وقطعت بالسكين فانه يصح  
 ان يقال كتب القلم وقطع السكين يصح والخو يرون عن هذه البيا بالاستعانة وان  
 على ذلك التعبير بالسببية من اصل الافعال المنسوبة الى الله تعالى فان استعمال السببية فيها  
 مجوز واستعمال الاستعانة فيها لا يجوز انتهى قال ابو حيان وما ذهب اليه من ان بالاستعانة  
 مدرجه مدرجه في بالسببية قوله لا تفرد به واصحابنا في قوانين بالسببية وبالاستعانة  
 فقالوا بالسببية هي التي تدخل على سبب الفعل نحو مات زيد بالحجر وبالجوع وحجت بتوفيق  
 الله وبالاستعانة هي التي تدخل على الاسم المتوسط بين الفعل والمفعول نحو كتبت بالقلم  
 وبريت بالسكين وختضت الما برجلي اذ لا يصح جعل القلم سببا للكتابة ولا السكين  
 سببا للبري ولا الرجل سببا للخوض بل السبب غير هذا الثاني قال الشاطبي تبا نه بقدر  
 يقتضى ان السببية في البيا في قليل وهو مسلم واما البيا بالسببية فيها مع  
 شهر كثير لا يوصف بالقله تنبيه ذكر في الكافية والتسهيل في معانيها التعليل

قال

قال في شرحه وهي التي تصح بوصفها اللام غالباً قال ابو حيان فلم يذكر اصحابنا وكانه  
 والسبب من واحد قولها ومن قال الشاطبي لم يعين اى معنى مرتفع موقعه اهو المبتدا  
 وغيره او الجميع والثاني ليس بصحيح والاول فيه اباس وبينه في التسهيل اذ قال ومن  
 التبعيضية فكان الواجب ان يقتضيه بخاصها قولها وعن اطلاق طاهرة الخ لا تختص  
 بالسؤال وبه صرح في شرح الكافية والمفهوم من كلام ابى حيان ان الكوفيين وهم الذين يسمون  
 هذا المعنى على انها مختص به تنبيه بقى من معانيها ان ياتى بمعنى على ذكره في التسهيل والى  
 ذكره في المعنى والكاف ذكره ابن هشام الخضر اوى قول ابن الحاجب وزايدة في الخبر  
 في الاستفهام والنفي قيا سيا وفي غيره سماعا مثل محسبك زيد والعلى سده المراد بغيره الخبر الموجب  
 والابتداء والى اشار بقوله محسبك زيدا على ان سنجنا العلامة الكافية يحتاج ان محسبك خبر  
 مقدم لانه محط الفائدة ثم رايته لابن مالك وعلمه بان زيدا مفعول ومحسبك نكرة لانه مما لا يتكرر  
 بالاضافة الا ان سنجنا بما اذا كان الموصوف به بل نقول به في مثل محسبك زيدا والمفعول والى اشار  
 بقوله النقي سده وقد ذكره وقالوا في قوله تعالى ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة ان البيا للالة او السببية  
 والتقدير ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة قال في المعنى وكثرت زيادتها في مفعول عرفت ونحوه  
 وقلت في مفعول باليتعدي لاثنين وبقى انها تزداد في الفاعل ذكره في التسهيل وتقدم في باب في الحال  
 المنفي عاملا ذكره فيه ايضا وخالفه ابو حيان ولول ما اجه به وفي التوكيد بالنفس والعين  
 ذكره فيه ووافقه ابو حيان وغيره وعبارته في سبك المنظوم وتزداد جوارا في الخبر كما سبق وفي الفعل  
 به وفي انه فاعله وفي فاعل كنى وهو مفعول على راي وربما ريدت في المبتدا والخبر والموجب  
 قوله والبا اعم منهما في الجميع اى في القسم تدخل مع الفعل وحذفه والظاهر وغيره والخبر والطلب  
 لم يذكر في الالغية ومعنى في وعن وزاد في التسهيل والمصاحبه والتعليل وموافق من والبا زائدة  
 في المعنى والاستدراك نحو فلان فاسق على انه لا يباس من رحمه الله قوله وعن المجاوزة زاد  
 في الالغية ومعنى على وبعد وفي التسهيل والبدل والاستعانة والتعليل والنظر فيه زاد في المعنى  
 ومعنى من والبا و فرق بين البيا يكون والاستعانة تنبيهان الاول قال الشاطبي وقع و  
 موقع بعدد البيا موقع اما ان يكون بالياء كنيابه واورب عنها من غير ان يغير معناها وكنيا  
 ياتى اياها واما عن الفعل واما ان يكون على انها تقييد معناها بنفسها ان عن هو الموديع  
 لمعنى بعدد والبا بمعنى والبا بمعنى مع وحديث يلزم ان يكونا اسمين لا حرفين اذ الحرف لا يودي

معنى



معنى الاسم ولا يلزم ان يوادف وهو حرف بل اذ ادى معناه صار اسما ولذلك صار عن  
وعلى الكاف اسما لاداءت معنى الاسماء في قال في التسهيل وتراذ عن وعلى السا  
عوضا وقد تراذ على دون تعويض وقال في سبك المنطوق في من ولا تراذ عند الاكثر مال ابو حيان  
وماد به اليه من ان عن وعلى تراذ ان ليس بجمع وقد نزل سيبويه على ان عن وعلى لا تراذ ان لا عوضا  
ولا غير عوض قولهم اسما والكاف للتبعية وراية قال في التسهيل ان امن للبس اذ في الاسم  
والعليل وذكره في الكافية الكبرى وقال في شرحها ان دلالتها على كونه قال ابن هشام وهو الحق  
لكن لفاه الاكثرون ولم يذكر في التسهيل وفيها قول ثالث انها بعيدة ان كفت بما وسمي عليه  
في التسهيل ورده ابو حيان زاد في التسهيل الاستعلاء والسيراني وابن الجوزي والمبادرة اذا  
اتصلت بما نحو صل كما يدخل الوقت قال في المعنى وهو غير جدا فاقولهما واستعمل عبارة  
اسما الوافية واسم حرف فاجز في سبك المنطوق فتح وورما جات فاعلا وعبارة التسهيل فيجوز  
اليها وفي الكافية وقد يرى اسما فاعلا او مستدا اذ الجوار باسم او حرف فلا تراذ ابو حيان  
وتراذ اسم كان ومنعوه قال في ذلك دليل على انها تقع اسما في الاختيار وهو رأي الاكثر  
والفارسى والذي عليه سيبويه والمحققون انها لا تقع اسما ضرورة وتناول قوم ما ورد من ذلك  
على حذف الموصوف قولهم او كذا عن وعلى كذا الى ومن ومنى وكى فاما عن فانهما بمعنى  
جانب وعلى بمعنى فوق والى بمعنى النفع ومن بمعنى بعض اذا وقعت منعولا ذكره الرخشي  
والطبري ومنى بمعنى وسط وكى يختص من كيف كما قيل في سوف سو قوله لدخول من وفي الالفية  
من اجل داء عليهما من دخل فيه امران الاول ظاهره انها لا يجوز ان يغيرها وهو كذلك  
وسمع خبر عن يعلى في قوله على عن بمعنى رب الطرسح الثاني في ظاهر عبارة ابن الجايب  
انها لا يستعملان الا مع الجرهما فلا يقعان ايضا فاللهما ولا مسند من قولهما واحتصن  
ومند وما فيه امران الاول لا يرد من تفسيره بكونه غير مستعمل الثاني قال الشاطبي  
ما ذكره من تخصيصهما بالزمان هو ظاهر كلام سيبويه لكنه مشكل على رايه فانه اختار في التسهيل  
جوزا اضافتهما الى المصدر كوما دايته من قيام زيد قال ويجا بان جند على تقدير  
الزمان الى مذكر زمان قيام زيد فلم ينفك عنه اما لفظا واما تقديره وفي تعليق ابن  
هشام عبارة الالفية تقتضي ان اسميتها لا تنقيد محالة دخول من عليها لانه جعل  
ذلك شاهدا عليها لا ضابطا لها والامر كذلك فاذا قلت زيد على السمع واست

عن البلد

عن البلد احتملا الاسمية والحرفية واداد خلصت من تعينت الاسمية وكثير فلفظ في هذا  
انتهى الى التسهيل بقى عليه ان يذكر في علما فعلا واجاب ابن هشام بانها لا تكون فعلا عن لفظ  
على الحرفية من غير تغيير النسبة لان اصلها علو فغيرت بينهما في الاول ما ذكره هذه الحرف  
من المعاني هو منسوب الكوفون والبصرون على انه ليس لكل حرف الالفية واحد وهو الابتداء  
لمن والاشياء الى والالتصاق بالياء والاستعلاء والاستعلاء على والجاوزة لعن والاختصاص  
لللام ولا ينوب حرف يقاس كما ان احرف المضى الجزم كذلك وما اودهم ذلك قولنا ويلل به  
اللفظ او يقيم معنى فعل يتعدى بذلك حرف او على اليانية شذوذ والآخر يحمل الالف  
سواء عند غيرهم ولا شذوذ وهو اقل نقصان فان قيل الاولى الحافظة على تعليل المعاني وردتها  
الى اقل مما يمكن بناء على قاعدته لتعليل الماوضع فالجواب ان هذا معارضة لجملة على الطاهر  
وهي قاعدة معتبرة الثاني قال الشاطبي حافظة الحاجة في هذا الباب على تفسير معاني هذه  
الحروف حتى انها صارت اكثر مما يذكر فيه وصارت الاحكام المتعلقة بها في القياس  
اعلية بالنسبة الى تفسير المعاني ولا شك ان هذا وطبيعة اللغوي لا النحوي فذكره في النحو  
تخليط قال والجواب ما قاله ابن سيدة ان حرفا المعاني في الجملة ما يحتاج في ادراك صفات معانيها  
الى قياس ونظر كما يحتاج في سائر ابواب النحوي القياس والنظر بخلاف الاسماء والافعال  
قولهما ومند ومنه اسمان حيث رفعوا او وليا الفعل كذا اذا وليا الجملة على الاسمية  
قال ابن قاسم فلو قال او وليا الجملة نحو مذكرا كان احسن وقد شمل ذلك قوله في كفاية  
ومند ومنه اسمان حيث رفعوا في اضافته كما قد وقع فانه قد شرحه على انه يضاف  
الى الجملة الاسمية والفعلية وفيه التصريح بانها حينئذ طرفان واما في الحالة الاولى وهي اذا  
وليها اسم مرفوع فمستدان ما بعد خبرا او طرفان خبر ما بعد ما قولان جزم بالاول في سبك  
المنطوق قال ابن قاسم ورثا فلي وفي الالفية اشارة اليه بقوله رفعها فانهما لا يرفعان ما بعدهما  
الا اذا جعل خبرهما لان المبتدأ رفع الخبر في الاصح واختار في التسهيل قولنا ثالثا انها طرفان  
مضافان الى فعل مقدرا رفع ما بعدهما جازي اي حيث لم يحفظا ولكنه لما كان عدم حفظهما  
سببا لارتفاع ما بعدهما سبب مبالغة الرفع بهما قال قوله ومند ومنه لزمان الابتداء في الجملة  
والنظر فيه في الحاضر احسن من قوله في الالفية وان جازا في مضي فكيف هما وفي الحضور معنى  
في استين لانه صرح باختصاصهما بالزمان وبان المراد بمعنى من الابتداء وقد صرح به في التسهيل

عن البلد



وغيره وزاد انها يكونان معنى من والى معا فيدلان على الابتداء وقصص اولائها والضابط  
 انها ان دخلت معرفة ما في معنى من او حافر في او كثره في والى نحو ما رايته منذ اربعة ايام  
 تلييه قال الشاطبي بقي في كلام الالفية اعتراضات احدها انه اخره انه منذ علمك  
 وحين وانما في الاول اسمان وفي الثاني معنى من وفي وليس في ذلك دليل على انها حرفان  
 اد الاسما المتضمنة معنى الحرف والى عليه وليست بحرف فكان من حقها ان يصرح بانها حرفان  
 وجوابه ان ذلك علم من عدها في حروف الجداول الباب الثاني انها ليس على وجهين  
 فقط بل على ثلاثة اوجه يكونان فيه اسمين لا غير ووجه حرفين لا غير ومختلفين لهما وذلك اذا وقع  
 ان وصلتا نحو ما رايته منذ ان الله خلقني فهذا يحتمل ان يكون فيه حرفية جارية وان يكون اسمية  
 ما بعد في موضع رفع الثالث ظاهره ان الوجهين المعنى رفع ما بعده ووجه سوا في الاستعمال  
 وليس كذلك بل جازم عند اكثر من الرفع وبذلك العكس لان الاسمية اغلب على مذ من الحرفية والحرفية  
 اغلب على مذ قولها وبعد وعن ويا ريد ما فلم يعنى عمل قد علما ظاهره ان السلاط  
 في سوا في عدم الكف وليس كذلك في التسهيل ان الساكنة كقوله لهما قد يرى وانت حطيب  
 وعبارته ويراد ما بعد الكاف كانه وغير كافية وكذا بعد رب والباء هذه وفي سبب المنظم ان من  
 كلف وعبارته وتقرن ما برب والكاف ومن فتكلمين وظاهره ان الثلاثة اولها رتبة على سوا  
 وليس كذلك بل الغالب في رب والكاف والكف وفي الباقي عدمه ولم ار من ذكر كف عن واختار  
 ابو حيان ان الكاف لا كلف اصلا واول الواو من ذلك قوله وتلقها ما فتدخل على الجمل الاسمية  
 والفعلية لكن الغالب ايلواوها الفعلية المصدرية بماضي وايلواوها المستقبل والاسمية  
 قليل وقليل منوعان ومثلها في ذلك قيلها الاسمية والفعلية صرح بنقله ابو حيان في الارشاد  
 عن صاحب النمايه وذكر في شرح التسهيل انها لا تدخل على الاسمية وليس كما قال وقوله واولها تدخل  
 على النكرة الموصوفة اصرح من قول الالفية وحذف رب فخرت بعد بل والفا وبعد الواو  
 شاع في العمل لكنه معلوم ما تقدم ان رب لا تدخل الاعلى التكرات وقوله الموصوفة تقدم ما  
 وقد يفهم من قوله واولها انها ليست العاطفة وانها واو بمعنى رب علما علما وهو راى المبرد  
 والجهمود انها العاطفة وان الجهمود مقدرة ما بعد ما فعبارة الالفية حسن من هذه الجهة  
 نعم وتشعر بان الحذف بعد الفا وبل سوا وكذا قول الشذور وذلك بعد الواو وكثير الفا  
 وبل قليل وفي التسهيل بحرف بعد الفا محذوفه كثير او بعد الواو اكثر وبعد بل قليلا ومع التجدد

ونازعه ابو حيان في كونه كثير بعد الفا الا ان اراد بالنسبة الى بل والحق صاحب الكافي بهما  
 ثم نقله ابو حيان ولم يستحق الشاطبي فنفاه قوله وقد جرسوى رب لدا حذف بعضه  
 يرى مطردا بهم البعض المطرد وذكر منه في الكافية والتسهيل مواضع الاول اعظم  
 الجلالة في القسم دون عرض لكثرة الاستعمال الثاني بعدكم الا استفهاميه اذا دخل عليها  
 حرفا بحر الثالث بعد لا نحو اجزاء اسم خير السرايع المعطوف على خبر ليس ما لا يصح  
 لدخول الباء نحو بدا الى الى مدرك ما مضى ولا سابق شيئا اذا كان جابيا الخامس  
 في جواب ما تضمن مثل المحذوف نحو زيد في جواب بمن حررت السادس في المعطوف  
 على ما تضمنه بحرف متصل نحو وللطيار محروى والجنوب مضارع السابع في المعطوف  
 على ما تضمنه بحرف منفصل بلا نحو ما لمح المحب خلد ان لا يحرق ولا حبيب رانه فيجبر ا  
 الثامن في المعطوف على ما تضمنه بحرف منفصل بل نحو حق زيد او عمرو ولو احدهما  
 التاسع في المقرون بالضم بعد ما تضمنه نحو حررت يزيد فيقول اريد ابن عمرو  
 والعاشر في المقرون بصلاب بعد نحو حيت بدرهم فيقال فيصلاب يد ينار الحادي عشر  
 في المقرون بان بعده امر ربانهم هو افضل ان ريد لو ان عمرو الثاني عشر في المقرون  
 بالفا الجوازه بعد حكي يونس حررت برجل صالح ان لا صالح قطعها ونازعه ابو حيان  
 في غالبها وقال الذي يقاس عليه بالقسم ولم تقط فائدة قال ابن هشام في شرحه على الشايب  
 اعلم انهم يستعملون غالبا ونادرا وكثيرا وقليل ومطردا لا يتخلف والغالب اكثر  
 الاشياء ولكنه يتخلف والكثرة دونه والقليل دونه والنادر اقل من القليل فالعشرة  
 بالنسبة الى ثلثة وعشرون غالبا والخمسة عشر بالنسبة اليها كثيرة لا غالب والثلثة  
 قليل والواحد نادرا فاعلم بهذا مراتب ما يقال فيه كثير وغالب ونادر وقليل  
**باب الاضافة قوله** المجزورات هو ما اشتمل عليه علم المضاف اليه ذكر  
 المطر نظر الى لفظ ما قال ابن مالك في نكته وفيه من الدور ما في المرفوعات والمنعوبات  
 قوله والمضاف اليه كل اسم نسبي بواسطه حرف جر لفظا وتقدير اذ فيه امور الاول  
 اور ذلك ان اسما الزمان يضاف الى الافعال فكان الاولى ان يقول كل اسم غائبي  
 جوابه ان الاضافة الى الافعال بنا وبل المصدر الثاني قوله واسطه حرف جر الى اخره صرح  
 في ان حبا والمضاف اليه الحرف المقدور وهو راى الزجاج وابن البادشاه قدس

الاسماء



سبويه والكثر ان جاره الاسم المضاف وهو الصحيح وقد جزم بذلك في التسهيل وسبك المنظوم  
ولا ذكر للمسلم في المانعة وقد اشرنا اليها في مختصرها بقولي بعد ذلك في اضافة الصفه المعروفة بال  
ان كان جمعا او متنى او وصل بالثاني او باداته اخرج على الثالث كلامه صريح في ان المضاف اليه  
هو الثاني وان المضاف هو الاول وكذا قول التسهيل المضاف هو الاسم المجعول كخبر الاسم  
قبل منسوب اليه فاضله وهذا مصطلح سبويه وقيل عليه وقيل يجوز في كل قولها ثوبا  
تلى الماعراب او تنوينا ما تضيف حذف فيه امر ان الاول لا يختص بالتنوين بالظاهر  
فكذلك المقدور فيما لا ينصرف صريح به في شرح الكافية الثاني زاد في التسهيل وقد يراد منه ان الثاني  
ان امن اللبس كراهه لا عدو له عدة في الكافية وحذف تا الثالث منه قد يراد في كل فاعرف  
بها ولا يرد وظاهره انه سماعي لا يقاس وجعل الفراقيا سا قولها والنون او في اذا لم يصح  
الذاك واللام هذا لما سوي دينك فيه امور الاول انهم موضع كل فيها وكذا في  
الشدور بينه ابن الحاجب فقال وهي ما يجمع اللام فيما عدا جنس المضاف وطره او يجمع  
من في جنس المضاف ويجمع في شئ طرته وهو قيل وقال ابن مالك في شرح الكافية من مضبوط  
يكون المضاف بعض المضاف اليه صحة اطلاق اسمه عليه بخلاف ما لا يجمع كوزيد زيد على الصحيح  
خلا فالابن كيسان والسيراني اذ جعلوا اضافة كل وبعض يجمع من ولم يفرقا بين ما يطلق فيه اسم  
الثاني على الاول وما ليس كذلك وقد اشار الى ذلك قول ابن الحاجب في جنس المضاف فانه  
اعتبر الجنسية لا الجزئية قيد زيد وان كانت جرة كثن ليس زيد جنسا لها فلا يصدق  
على الريد اسم زيد فلا يكون يجمع من ومثلهما ابن مالك في سبك المنظوم او يجمع من ان كان  
الاول نوعا او وصفا مود لا بنوع الثاني الاضافة يجمع في اغفلها اكثر النحويين قال في شرح الكافية  
وهي بانه في الفصح بالنقل الصحيح قال ابو حيان في شرح التسهيل ولا اعلم احدا ذكره غير ابن  
مالك وما استدلل به مولفك قد ذكره ابن الحاجب كما ترى وعبد القاهر كان نقله هو في  
الارتشاف الثالث ظاهر كلامهما وكلام الشذور ان اللام لا تقدر الا حيث لا يصح من  
ولا في وليس كذلك فني شرح الكافية يعني السلام هو الاصل ولذا حكم به مع صحة تقديرها غير  
نحو عنده ومع صحة تقديرها دون غير ما نحو دار زيد بهذه عبارته وما مثل به الاول  
لفظا تقدم السوابق قال ابو حيان الذي اذ صلب اليه ان الاضافة تقدير الاختصاص انما ليست  
على تقدير حرف ما ذكره ولا على بديته وان جهات الاختصاص من تعدده بين كل جهة فيها لا

ونقل ابن قاسم هذا الكلام عن ابن الصايغ في ثبوته عنه نظر فان ابا حيان وهو تلميذه نقل عنه في  
شرح التسهيل انه ذهب الى ان الاضافة يجمع اللام على كل حال واكثر اضافة من الخامس تحتل التقدير  
المذكور بالاضافة المحضة فلا يقدر في غير ما ذكره ابو حيان في شرح التسهيل قال ودسبغهم الى انما  
تقدر يجمع اللام لظهوره في نحو فعال لا يريد مصدق لما معهم ورد بعد اطراده اذ لا يسوغ في الصفه  
المسببة ونقل الشاطبي القول بالتقدير فيها عن ابن جني والشوئبي قال لا بد منه وتناول لظاهر  
كلام النحاة قال لان الحذف اذا كان بالاضافة فلا بد من تقدير ان الاصل ضارب لو زيد حتى يكون  
في كلام نوع الاضافة وان قدرا الاصل ضارب لم يكن هناك اضافة اصلا وانما يكون فيه المعنى  
الذي يقتضي الاضافة مفعولا والاضافة هناك فلا يسيل الى الحذف فاذا اردت التحفيف اذ حلت  
في اللام يجمع اضافة الصفه الى المفعول بواسطة اللام ثم اضيف بالصفه الى المفعول اضافة تحفيف  
لا تعريف فحذف اللام والتنوين لذلك قال وهذا من ابن جني بسببه غلب جدا قل من يعرف قدده  
او يلقى له باله انتهى كلام الشوئبي قال الشاطبي وهو من التسميات الحسنه السادس قول الشاطبي  
والنوصح في ان الاحرف المذكورة مقورة وصرح بذلك الجوزي وقول ابن ابي عمير اللام ويجمع  
من او يجمع في غير في التسهيل وسبك المنظوم وبينهما فرق لابن درستويه روي عن ابن مالك  
بانه يلزم عليه ان يكون كل مضاف مكره لانه لا يغير ثوبه الخزعولام زيد على معنى لا تبقى لمرة  
فدل على ان الاضافة ليست على معنى حرف واجابوا بانه لا يلزم ما قاله ابن درستويه الاول  
قيل انما على تقدير من وتقدير اللام لان المقدور كالتأنيث وهذا يعرف ان التعبير بالمعنى  
اسد قولها واخصص اولها واعطاه التعريف بالذي تلافى فيه امور الاول ان فيه الجمعا  
فاصرح منه قول ابنه وتفيد تعريفها مع المعرفة وتخصيصها مع الكثرة قال ابن مالك في نكتته وقد قيل  
الاضافة الى المعرفة ما تعينه الصفه من زياده الوضوح كقولك جاريد بالثاني استغنى في الشذور  
نقال الا ان كان المضاف شديدا لاهام كغيره ومثل وحذف او موضعه مستحقا للكثرة كوصفه كم  
نانه وقصتهها لك ولا اباك فلا يعرف وكذا في التسهيل وعبارته ما لم يوجب ما ويله بنكره  
وقوعه موقعا لما لا يكون معه معرفة او عدم قبوله تعريفها لشدة ايهامه كغيره ومثل وحسب  
وفي سبك المنظوم الا ان يكون المضاف غير قابل كمل ونسبه ونحوه ضرب بمعنىها وغيره وحسب  
ولا يهيك ولا في معناه وفي ذلك بحاث اصدان ما ذكره من ان عدم التعريف في  
هذه الشدة ايهامها هو راي ابن اسراج السيراني والشوئبي ونسب سبويه والبريد



ان السبب في تنكير ان الاضافة فيها اضافة تخفيف فينوي فيها التنوين لا اضافة تنوين كما في  
اسم الفاعل لانهم التروا التخفيف فيها ولا يلتزموه في اسم الفاعل تأنيبا ان هذا النوع  
من الاسم واحد في السماع قال ابو حيان قال المسموع غيرك ومثلك سببك وحدك وتربك  
وحجرك وكفك وحبك وكافك وهك وهذا غيرك وكوك مثلك الكاف  
والرفعها يعني حبك ثلثها يستثنى من عدم قبولها التعريف ما اذا لقين المغاير والمماثل  
سواء جسد وقد استشاه في سبك المنظوم فقال اون عين وجه المماثل والمغاير قبل شل  
وغير التعريف والتخصيص وفي الكافية فقال وغير هذا الوصف اذا اضيفا الى موصوف  
انما اوصيا ان لم يكن لازم الابهام بقر السماع في الابهام كعين ان لم يكن بين اثنين  
تافيا كالصعب غير البين وغالب حسب ومثل مع ضاهما التثنية فيها الزما وعبد  
بطنه مليا تكرا وداعيا واحدا جرى كل رب ابن واحدكم شاة وسلماء بتثنية حكم  
الامر الثالث قال ابو حيان نقيم النحوس الاضافة الى التخصيص والتعريف ليس يصح لانه  
من جعل النظم قيدا لان التعريف تخصيص فهو قسم منه لا قسم له والاضافة اتماما لتعريف التخصيص فقط  
لكن اقوى مراتبة التعريف فاذا اضيف الى موصوف اكتسب التخصيص تمام من الاضافة الرابع صل  
اضافة الحمل التعريف لانها في تاويل المصدر المضاف الى فاعله او التخصيص لان الحمل كركي  
حيما لان لصاحب البسيط ومثل الى حيان الى الثاني وقال ابن قاسم الظاهر الاول  
قول ابن الحاجب والعبارة له والسذور وشرطها تحريك المضاف من التعريف مثل بال  
والغية وكذا قوله في الوافيه وشرطها ان لا يكون معرفة فلو حسن من مفهوم قوله اللغوية ووصل الى  
بدل المضاف قوله وما اجازة الكوفيين من الثلاثة الاقواب وكنهه من العذر ضعيف  
قال ابن مالك في نكتة تمسك البصريون في منعه بالقياس لانه من باب المقادير فكما لا يجوز  
لا رطل زيت لا يجوز هذا وجوز لانه نقل عن العرب قوله واللفظية ان يكون مضافا  
لمعوم لها ثمة امور الاول يرد عليه اسم التفضيل فانه مفعول ومع ذلك اذا اضيف فاضا  
معنوية على الاصح وكذا على قول الشذور في حسن من قول اللغوية وان يشابه المضاف يفعل  
وصفا فان قلت المثال تخصيص وهو قوله شل ضارب زيد وحسن الوجه قلت يخرج على  
هذا اشتراك المبالغة الثاني ان الوصف اذا قصد تعريفه بان قصد الوصف به فهو غير

اصح

اختصاص بزمان دون زمان تعرف ذكره في المعنى ويستثنى منه الصفة المشبهة فلا يتعرف بها خلافا  
لكونيه ذكره ابو حيان الثالث ذكر ابن مالك في نكتة على الحاجب ان اضافة الصفة الى  
معوم لها قد تفيد التخصيص ايضا فان ضارب زيدا خص من ضارب قال ابن هشام وهذا  
سهو فان ضارب زيد اصل ضارب زيد لا ضارب فقط فالتخصيص حاصل بالمعول قبل الاضافة  
لم ينفرد ابن مالك بما ذكره فقد سبقه اليه ابن الصايغ واجاب بما ذكره ابن هشام ابو سعيد بابي  
تيج ان طبعه قال الشاطبي وهو جواب وافق قوله والعبارة لابن الحاجب وهي معنوية ولفظية وعبارة  
الشذور غير محضة والاضافة ظاهرة انه لا ثالث لها وقد اثبت في التسهيل فيها ثالث وهو سماه  
شيئا بالمحضة واسطة وهو اضافة الاسم الى الصفة والمسمى الى الاسم والصفة الى الموصوف والموصوف  
الى القيام مقام الوصف والموكل الى الموكل والملقى الى المعقبة والمعقبة الى الملقى قال ابو حيان ولم  
يسبق اليه احد بل للمخافة في هذه مذهبان احدهما انها محضة لا بها لا سمعت بالترك ولا يقع  
بعد رب ولا تدخل عليها ال ولا مقرر من فصله لضمير ينوي فيها والى في غير محضة لانها في التقدير  
الانفصال من حيث ان المعنى لا يصح الا بتكلف حوزة عن الظاهر وابن لما راي لها اعتبارا ان  
جعلها واسطة قولها وذي الاضافة اسمها لفظه زاد ابن الحاجب ولا يفيد الا تخفيفا  
في اللفظ وفي الكافية فهو مضاف للفظ وفعل للفعل وحلت الالف من ذلك قلت في حتمها وسم  
ذي الخطية تخففه قول الشذور في حذف ال ومن المضاف الى اذا كان صفة مقترنة بالحرف او  
مضافة لما فيه الكذا اذا كان مضافا الى مضافا فيا ل وقد ذكره في اللغوية ولم يذكره ابن الحاجب  
ايضا لابن مالك في كفايته وفي ان يكون مضافا الى ضمير هي في مرجع على اللاح كقول الوداد  
المتحفة صفوة ذكره في التسهيل وقد ضعفه ابن الحاجب فقال وضعفوا ههنا الى ابن  
وعبد ما قال ابن مالك في نكتة لم تضعف الية لان عيدها مضاف الى ضمير ما فيه الالام واللام  
فكذلك حكمه وشمل قوله مفعول مقترنه بالحرف المشي وجمع المذكور السالم واقتصر ابن الحاجب على الاول  
فهذه حسن قولها وبما السب ثمان اول لسلطان كان الحرف موهلا فيه اورد  
الاول بقى شرط ثان وهو ان يكون المضاف بعضا او بعض من المضاف اليه ذكره في  
التسهيل فيخرج نحو اعجبني يوم الجمعة وجا عاشورا فان حذف اليوم لا يحل بالكلام ومنع ذلك  
لا يجوز فيه الثاني يكتسب ايضا بالتدكير بالشرطين المذكورين ذكره في شرح الكافية  
والظرفية والمصدرية وجوب التصدر وتقدم انه يكتسب التعريف والتخصيص وذكر ابن الحاجب



ان الاضافة اللفظية تفيد التخصيف وسياقي انما تكسب البناء فلهذا عشرة امور يكسبها الاسم  
بالاضافة حسن من عبارة الالفية قوله في الكافية قد يجعل المضاف كالذي له انصف في بعض الذي  
التيه الثالث ابوحيان اتيانه برجا يشعر التعليل وهو كذلك لان الماصلا والافصح التذكير الا  
في صورة واحدة وهو ان يكون المضاف كذا فلا فصح فيه التانيث كقوله خاد عليه كل عين  
نزه قولها ولا يضاف اسم لانه متحد معنى اوضح منه في قول ابن الحاجب ولا يضاف موصوف  
الى صفته ولا يضاف الى موصوفها ولا سم مماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص قولها واوليها  
اذا ورد قال ابن قاسم ظاهر كلام التسهيل ونثره انه اذا وجد اختلاف اللفظية صححت  
الاضافة بلا تاويل وهو منسب الى كوفي قلت كنه جزم بخلافه في سبيل المنظم قال وقد لاقت  
فيما اوتهم ذلك الى موصوف لا يتن خلافا لكتوفيين قولها وبعض الاسماء يضاف ابداء فياهام  
وذكر بعد ذلك وحد ولي ود والى سعدي وجبت واذا واذا وكلت واى ولدين ومع غير  
وقبل وبعد وصبت واول ودون والجمرات الست وعلا وزاد في كافيته فصارى وجارى  
ولدى وعند وبدي وسوى ودو والوا وفروعها والقلم اذا زالت ضمة وارا وحدا  
وكل وبعض والاب وسبحان وزاد في التسهيل اعم وفروعها ومعراة وقدرك الله  
ومعديك الله وعود ويد في قولهم رجع عوده على يديه ومعا دله ورجانه وحنايله وحول  
وحوا الى وسط قولها وبعض ذاتا بابت لفظا مفردا فيه ايهام والمراد بذلك كل بعض  
واى وقيل وبعد واخواتها وغير ومع واذا وثل وثل وتلها ويستثنى من كل ما اذا وقعت  
نعت او تأكيد فلا يجوز قطعها عن الاضافة لفظا قولها وبعض ما يضافا حتفا امتنع ابلاوه  
اسما ظاهرا حيث وقع كوحدي ود والى سعدي وسند ايلا يدي للبي في امور الاول  
ما ذكره من شد واذا ضافة لبي ليدى نازع فيه ابوحيان وقال انه باطل وان سبويه نص  
على انه يقال لبي زيد وسعدي زيد وساقه ساق المطرد وقال شيخ الرضى الشافعي ما ذكره  
من شذوذه يفهم انه لا يقاس عليه وانه خاص بالشيخ وليس كذلك بل هو كثيرة الاستعمال لكنه  
باليدى قال والدليل على كثره استعماله قوله صلى الله عليه وسلم اذا دعا احدكم اخا فقال لبيك فلا  
يقولن لبي يدك ولا يقل اجابك الله بما يحب فظاهره ان ذلك كان عادة العرب اذا دعيت  
احدست ولولم يستمر عنه لم ينهم عنه وهذه عادة فيما اعتاده من الاقوال المخالفة  
للشروع ثم قال والجواب اننا لا نسلم ان الحديث يشوب كثره ذلك وانما فيه دلالة على انه سمعه

او بلغه

او بلغه انه قيل فيحتمل ان يكون كلمة قيلت على غير عادة فتكون من النادر والشاذ وان سلم انه اعتد  
في الاستعمال فلا يلزم خروجه عن الشاذ لان الشاذ عند النحاة على اقسام شاذ استعمالا قياسا وعكس  
وشاذ فيها معا فيكون من الشاذ قياسا استعمالا قال وقد يقال ان النظم لم يعتبر حيث كان الحد  
الحلى عن استعمال فصار القياس على ما سمع ممنوعا قال وهذا من غرائب العربية ان يمنع من القياس مانع  
نوعى وكفى له نظائر كما المنوع من تنبيه اسمائه تعالى وجمعها وتصفيرها وان كان القياس يقتضي  
ذا انتهى قال في شرح التسهيل يستثنى من اضافة الى المضمم مضمم الغائب في شاذة ايضا وان  
فيه ابوحيان الثاني عند القاطن حانك وهذا ديك وجو اليك الثالث لم يذكر عكس ذلك  
وهو ما امتنع اضافة الى ضمير هو على راي الكسائي والنحاس والزميدى ودفعه والاولى في  
الاجزاء الجوارى في الاول عند المتأخرين المنع وقد ذكره ابن الحاجب فقال ولا تضاف الى مضمم  
ولا تقع والذي يقيم كلام ابوحيان ان الجمهور ما عد المذكور على الجواز والمخارعة في سبيل المنظم  
ومنها ذو ولا تضاف غالبية الا الى ظاهر ومنها ال ولا يضاف غالبية الى ضمير **قوله الالفية**  
والزمو اضافة الى المحمل حيث فيه امران الاول زاد ابن الحاجب في الاكثر لغيره ما نذر مراعاتها  
الى فرد وقطعها عن الاضافة الثاني قال ابوحيان شرط الجملة المضاف اليها حيث ان تكون خبرية  
وان تكون اسمية مثبتة او فعلية ضمنية مثبتة او مفارقة مثبتة او متعقبة لم اولا قولا واذا فيه  
امر ان الاول قال ابن هشام يفتي ان يعقده بان لا يكون الاسمية فعلية معجزة فعلمنا ما ضفنا قال  
في شرح التسهيل ان اذ زيد قام فقيم لان مدلوله اذ وقام بالنسبة الزمان واحد وقد اجتمعا  
في كلام فحسن الفصل بينهما الثاني قال ابوحيان شرط الجملة المضاف اليها ان لا تكون شرطية فلا  
يقال انكر اذ ان ثانيا يكرهك ولا اد من بانك بكرهك الا في ضرورة الشعر ففهم انه شرط في الاضافة  
وفي هذه ما وتعليل التنوين بها والاول صحيح والثاني قولها وان ينون يحتمل افراد اذا لم يضاف  
يشنخى العلاج الكافي في ذلك اذ يجوز ان يقطع عن الاضافة ويعوض منها التنوين وقالب في  
قوله تعالى وان اطعمتم نساءكم انكم اذ انتم نساء وان لم يقطع عن الاضافة فيقول به احد من النحاة  
وقد اعترف الشيخ بانه خالف فيه النحاة اجمعت قولها وما ما ذابيعه كاذب صفا جوارا اطلق  
هنا في التسهيل فيشمل الاضافة الى الاسمية والفعلية بل صرح بذلك في الكافية فقال اضيف  
للمجهولين قال ولا يضاف ابوحيان الى كل جملة بل المستقر في ذلك الجمل لا ابتداءه المسبوق  
بلا الصغرية اما ولا العاملة على عمل ليس جلا على الفعلية وفي التسهيل وسبيل المنظم وبرج في شرح

وحوليك ص







واسم الظرف ويطلق عليها جوارا انتهى قال ابن هشام وهو حسن ويؤيده الاجماع على انه يقال  
 في البدل كيف انت صحيح ام سقيم بالرفع ولا يبدل المحرف من المنصوب قوله وقطعنا في المنفى قوله  
 وعوض المستعمل فيه امور الاول قد يراد منه في التسهيل قوله فلم ارعاهما  
 عوضا اكثر منه الثاني من المبنيات وقد يعرب اذا اضيف الى العارفين او اضيف اليه  
 نحو ولولا بئيل عوض في الثالث قد يخرج عن الظرف فيستعمل فيما ذكره ابن السيد ونظم ابو حيان  
 في شرح التسهيل قولها ونقل فتح وكسر لكون متصل قال ابن قاسم ما مرتبان لا مفعولان بل عارضا  
 فتح ومن بناهما على السكون كسر لالتقاء الساكنين والذي شرح عليه انها عارضا في حالة السكون  
 وبه جزم الشاطبي وعبارة اذا اتصل مع الساكنة العين ساكن بعد فالمنقول عن المسلمين  
 فيها وجهان الفتح للمتابع والكسر على اصل التثنية الساكنين ثم قال فان قيل لم حملت على حالة  
 التثنية وهذا قلنا قلنا لانها في اللغة الاخرى موزونة وحركة الاعراب لا تختلف مع الساكن انتهى  
 قولها واضم بناء غير ان عدت ما لا اضيف ناديا ما عدما وقال ابن الحاجب واجرى  
 مجراه لا غير وليس غير وقال في الشذور اذا حذف ما يضاف له وذلك بعد ليس فيه امور  
 الاول شرط ان ينوي معنى المضاف اليه فان نوى تنظير دون معناه اعرب صرح به في  
 شرح الكافية الثاني ذهب الاخفش وغيره الى الاعراب في هذه الحالة والاضاوانه من باب  
 حذف المضاف اليه وترك المضاف على حاله بلا تنوين لمعنه قال في شرح الكافية وليس هذا  
 المذهب ببعيد انتهى قلت وهو المختار عندي لما سبق في اي كما اجمعا على ان ضمها جند  
 مع التنوين وفتحها معه او دون حركتها اعراب الثالث شرط ابن هشام حذف مضافها  
 ان تقع بعد ليس قال في شرحه على الشذور وما يقع في عبارات العلماء من قولهم لا غير لم تنكح  
 به العرب فاما انهم قاسوا على ليس لوقالوه سهوا عن شرط المسئلة وقال في المغني قولهم  
 لا غير لحن وليس الامر على ما قال فهدا ابن الحاجب قد ذكر وقوعها بعد لا ايضا لم يذكر في التوسل  
 سواء وقد ذكر وقوعها بعد لا ايضا ابن السراج في الاصولي والسيرافي في شرح الكتاب  
 و ابو حيان والزمخشري في المعصل وتبعه شارحوه وغيرهم قال الرضي لا يحذف منها المضاف اليه  
 الا مع التنوين كقوله استعملها بعد ما ومما ورد فيه وقوعها بعد لا قوله جوارا به نحو اعتمد  
 نورينا لغيره سلفت لا غير تل قولها فاعربوا نصبا اذا ما تكررا قبلها وما من به  
 قد ذكر في امور الاول قوله نصبا ناقص فانها جبر كما في شرح الكافية وقد

فاحسن

فاحسن منه في الكافية واعربوا ايضا وقلت في الوافيه وان تكررت الضمة واجرا الثاني وما من بعده  
 كذا ما قبله وهو غير وعبارة الوافيه شاملة لتلك الثالث ظاهرا في هذه الحالة تكررات وهو  
 الصحيح وقال بعضهم بل عارفا بنسبة الالف لكتفا اعربت لانه جعل بالحرف من اثنين عوضا من اللفظ  
 بالمضاف اليه قال في شرح الكافية وهو عندي قول حسن السراج شملت عارضا على به صرح قال ابن قاسم  
 بالظن نصبا موجودا ولما يلي المضاف ياتي خلفا عنه في الاعراب اذ اما حذف فانه امر الاول  
 شرط من اللبس كما في التسهيل وغيره الثاني محله ايضا في سائر الاحكام كالتذكير والتانيث والتثنية  
 اذا كان مثلا وغيره وقد قال في الكافية عقيه وفي سوى الاعراب قد ينون ما بقي وقلت في الوافيه  
 محله في الحكم وسبب المنعوم يجوز حذف المضاف ان امن اللبس يقوم مقام المضاف اليه في الاعراب  
 وفي قيامه مقامه في غير ذلك وجهان ومعناه انه يجوز ان يبقه عنه فيه وتركها ان لم يستعمل  
 ان امتنع استبدالها في الحكم اعرب اعراب المضاف قيا ساد الاسماء في قيد بذلك اطلاقه  
 هذا السوابق من شروطه ايضا ان لا يكون المضاف اليه جملة لانه حينئذ لا يقبل الاعراب فلا يضاف  
 المضاف واقام الجملة المضاف اليها مقامه الخامس قد حذف متصايفان وثلاثة ويبقى المضاف  
 اليه الا جبر فيحذف كذا ذكره في الكافية والتسهيل قال الشاطبي وذلك يوضح من كلامه ههنا  
 بطريقة صناعية لان المضاف اليه الثاني يضاف الى ما يليه فيصدق عليه انه مضاف في قولها  
 و بما جوارا الذي ابقوا البيت قال ابن هشام التسهيل بالنسبة الى السماع لا القياس فانه  
 اولى في القياس من عدم الجريان في بقاءه دلالة على المحذوف قولها لكن بشرط ان يكون حذف  
 مما لا حاجة عليه قد عطف لا يتعين ذلك بل لو كان مقابلا له كفي نحو تريدون عرض لاني والله  
 يريد الاخره ذكره كذا و شرط في التسهيل ان يكون العطف متصلا او منفصلا بلا دون غيرها  
 والله ان نقول الشرط قليل لا يقاس عليه قال ابو حيان وظاهر كلام ابن عصفور انه لا يشترط  
 العطف لا متصلا ولا منفصلا ثم الجواب في اصل المسئلة بالشروط المذكورة اي الفراء والسيرافي  
 والجمهور على المنع مطلقا والاقتصار على السماع قال الشاطبي وظاهر كلامه انه عند فقد الشرط  
 يمنع القياس وهو الصواب خلاف رايه في التسهيل اجازته قولها ويحذف الثاني  
 ويبقى الاول البيهقي قال في التسهيل وقد يفعل ذلك دون عطف قال وهو في  
 الاسماء القصة قليل وفي الاسماء النامة الدلالة كثير قوله بشرط عطف واذا والى  
 من الذي لا اضفت الاول كذا كذا بان يكون المحذوف منه معطوفا على ما اضيف



الى مثل المحذوف كحديث الجباري عن ابي بزرغ غزو نافع رسول الله صلى الله عليه وسلم غزو  
وثناني ذكره في التسهيل قولها فصل مضاف به فعل بالنصب مفعولاً او ظرفاً اخر فيه مور  
الاول لا يخفى ما فيه من العقاده ووضح منه قولي في مختصر اللغية مفعولاً او ظرفاً اخران يصلان  
عاملاً المضاف عن ثانياً تلاً الثاني ما جزم بحوازه من الفصل بهذين هو راى الكوفيين وقد صح في  
غالب كتبه ووافقه ابو حيان والبصري على انه لا يجوز الا في الضرورة الثالث مثل النظم  
في ذلك الجور وقد صرح به الكافية قولها ولم يعيب وصل عين وفي الكافية وباليمن قد اتى  
احتيا را هو راى الكساي ولم يذكره في التسهيل ولا سبك المنظوم وزاد في الكافية الفصل بما قاله  
والفصل بما اعتقروا ذكرها في التسهيل ايضا قولها واضطراراً وجداً باجني كذا  
بمفعول المضاف المرفوع فان الفصل به ضرورة وان لم يكن اجنيصاً ذكره في الكافية ويفهم من قوله  
ما نصب قولها او بنعت في الكافية تابع وهو اعلم قوله او نداء مثله في شرح الكافية بقوله  
كان يردون ايا عصار يد حاردي بالجمام اي كان يرد ويريد ما اعصا قال ابن  
هشام ويحتمل ان يكون ايا هو المضاف اليه على لغة القصر وزيد عطفيان فالاحسن  
تمثيل ابي حيان بقوله وفاق كعب خبر منعك من كعب وزاد في التسهيل الفصل بفعل ملغى  
وزاد ابو حيان في شرحه مفعول من اجله وزاد ابن الانباري الفصل باشارة وعلى هذا  
اعلام ان شاء الله اخيك **فصل في المضاف الى المتكلم قولها** اخر ما اضيف ليا  
اكثر اذ لم يكن مقتلاً كالصحيح في ذلك المقتل الجاردي مجراه كدو على ولهذا قال ابن الحاجب  
الصحيح والحق به في الكافية اذ لم يلحق ينقص ويقصر في سبك المنظوم ان لم يكن حرفه  
يتحرك قول ابن الحاجب واليا مفتوحة او ساكنة اختلف في الاصل فقيل الفتح لانه حرف واحد  
وقيل به التثنية ثم سكن تخفيفاً وقيل السكون لانه الاصل في البناء والماضي الحرف على حركة تعدد  
الاجزاء وهو منقود في المتصل بغيره حكاهما ابو حيان في شرح التسهيل بلا ترجيح قال ابن قاسم  
يجمع بان الاصل اول اذ هو اصل في كل مبني والفتح اصل ثان اذ هو اصل ما هو على حرف  
واحد قلت وبالمال اعني كون الفتح اصلاً هو جزم ابن مالك في سبك المنظوم ونكتة على  
الحاجب ولم يذكر السبيل في التسهيل على جملة نيب لا يعنى فتح اليا وكسر باءل يجوز فيها  
فتح كسر المثلثة وفتح وقبلها الفاء ذكره في الكافية لكنه في التسهيل حص ذلك بحالته النداء وقد بان  
يكون الاضافة تقتضيه فان كانت غير محضة فلا حظ لها في غير الفتح والسكون لانها حينئذ

في نية الانفصال فلم تكن كجاء الكلمة ونقل في الارتشاف هذا المقيد من ثعلب وابن الجاني لما  
ذكر في التسهيل من تخصيص ذلك بحال النداء عقبه بحالته في غيره فقال وربما وردت التثنية  
في غير هذا وذكر مثله في سبك المنظوم فقال وفتح اليا وهو الاصل وتكن وان نودي المضاف  
حار ايضا حذفها وقبلها الفاء وربما ورد الوجهان في غير هذا قولها ويدغم اليا والواو  
وانما ندغم الواو بعد قلبها قال الشاطبي وسهل اطلاق ذلك للعلم به كما يطلق عامة النحويين  
الا دغام في الحرفين المتقاربين من غير ان يصحوا بقلب الاول حتى يصير مع الثاني ميلين  
تسما قولها وان ما قبل واو ضم فأكسره قال الشاطبي صوابه انما ما قبل قال ويجاب  
بان القاعدة في التثنية انه اذا عرض في الكلمة اعلا لان جاد البد وباء ولها وباء اخرها  
فهد من البد وباء ولهما قول ابن الحاجب وفتح اليا للسكينة هو الفصح الشائع  
وفيه لغة قليلة تكسر ذكرها في الكافية فقال وكسرت اليا مدغماً فيها روى كذاك بولف  
وما قوى قولها والعبارة للالغية فيها اكثر والقاسم قال ابو حيان يستثنى الف  
لداو على والى الاسمين فلن العلف فيها اكثر واشهر اللغات بل ادعى صاحب التمسيد  
اتفاق اللغات عليه قولها والعبارة لابن الحاجب وهدى بقلبها غير التثنية  
يا فيه امور الاول كذا في جميع كتب ابن مالك نقلها عن هذيل قال ابو حيان وقد ذكر سيبويه  
هذه اللغة في كتابه ولم ينسبها الى هذيل وحكاها عيسى بن عمر الثقفي عن قريش الثاني  
ليس المراد هذيلاً توجب القلب بل تجوزه وتجوز الادغام ايضا ولا يرد هذا على الالغية قال  
في الارتشاف يحتاج الى جمع قول ابن واجاز المبرداخي وابي اختاره في التسهيل وقال في  
سبك المنظوم فقال ولا يجوز دلالات اب واخويه خلافاً لابي العباس وجعله في الكافية  
زهاه قوله واخوته انه يجز ذلك في حم وهن ولم اره مصر حابه عنه بل الذي يفهم في شرحي  
التسهيل والكافية ان النقل عنه في آب فقط فانه قال في شرح التسهيل ولم اجد شاهداً  
على ابي كس اجيزه قياساً على ابي كما فعل ابو العباس قوله ويقال في الاكثر وفي كذا ابن مالك في  
الكافية والتسهيل وغيرهما قال ابو حيان وعبر ابن مالك يروي ان ثبوت اليم في الاضافة مطلقاً  
لا يجوز الا في الضرورة **فصل** في الجر بالمجاورة ولم يتعرض له في الالغية ولا كذا ابن الحاجب  
وذكر في الشذور على صغره قوله الثالث المجور بالمجاورة وهو شاذ ان اردوا الشذور مخالفة  
القياس فصحيح وان اردوا سموه لما يقاس عليه فهو راى انما والمجور على خلافه قول نحو هذا



خرب وقوله يا صاح بلغ ذي الزوجات كلهم وليس منه واسموا بروسكم وارجلكم اشارا  
الى النعت والى التاكيد وباللغات المعنى الى عطف النسق وقد اجراه بعضهم فيه قال  
المصنف في الشرح ولا يستغنى في القياس المحقق على الجواز في عطف البيان لانه كما عرفت والتوكيد  
في مجاورة المتبوع قال وينبغي امتناع في البدل لانه في التقدير من جملة اخرى فهو مجزئ تقدير  
وكذا قال ابو حيان لا تعلم احدا اجراه في البدل ولا يحفظ من كلامهم وهل تختص في النعت بالمفرد  
قال الخليل نعم وسيبويه لا بل يجري في المشتق قال ابو حيان وقيل في الجواز في الجمع وقال قوم يختص بالكره  
وهو ضعيف **باب افعال المصدر** هكذا ترجم في اللامية وذكرنا باب افعال المصدر ايضا قول  
ابن الحاجب والشذور المصدر اسم الحدث الحادي على العقل قال السبكي يخرج عنه شلوح وليس  
فانه لا فعل له مع انه مصدر فاما ان يريد مطلق الفعل والعقل المستقيم من المصدر فان اردنا  
دخل فيه المفعول له نحو ضربته تاديبا لثاني خرج منه شلوح وافه ولغه وان اراد بالجاري  
على الفعل كونه متضمنا لمخرجه من مثل جلبت سقاء قال الجاردي في كلامهم يستعمل في  
يقال هذا المصدر جار على الفعل اي اصله ما حدا اشتق منه ويقال اسم الفاعل جار  
على المضارع اي موازن له في الحركات والسكنات ويقال الصفة جارية على شئ اي ذلك  
الشئ صاحبها اما مبتدأها او موصولة او موصوفة والاولى صيانية لعدم ان الالفاظ المبهمة  
وتوالت اسم الحدث الذي يتقوى منه الفعل كان صلاتا ما على المذهب ليمر به انتهى قوله  
تفعل المصدر الحق في العمل فيه امور الاول انه يقتضي افعالا عمل تبيينها بالفعل وليس كذلك  
قال في شرح الكافية يعمل المصدر عمل فعله لا شبهة بالفعل بل لانه اصل والفعل فرع ولذلك يعمل  
هو اداة المضي او الحال او الاستقبال بخلاف اسم الفاعل فانه يعمل شبهة بالفعل المصدر  
فانه لا يشترط كونه مالا او مستقبلا فالاحسن قوله في الكافية كفعلة المصدر اعمل وقول ابن الحاجب  
والشذور يعمل على فعله الذي يستثنى من كونه كفعلة ان فاعله يجوز حذفه بخلاف فاعل الفعل وانما اذا  
حذف فاعله لم يعمل على الاصح وان لا يتقدم مفعوله عليه خلافا لابن السراج وانه لا يرفع الثاني  
عن الفاعل على راي فانه لا يجوز حذفه باقيا مفعوله على الاصح وانه لا يفعل من مفعوله يتابع  
فهو مستصحب وقد ذكر ابن الحاجب الثلاثة الاول **وذكر في سبك المنظوم** الاول والثاني  
فقال اذا كان فاعلا لا يلزم ومفعوله هل فلا يقدم الثالث **اورد السبكي على قول** لا  
ويعمل ماضيا وغيره ان المصدر لا يصح ان يكون للمحل وهو عامل لانه يعمل عاملا اذا قدر ان

والفعل

والفعل وان لا يكون للحال فنفي ان يكون ماضيا ومستقبلا فعلى هذا الوقت عجت  
من ضرب زيد عروا وان يجزئني وهو مخالف للمنتقل وقد شبه عليه رضي فقال وانما  
قدروه بان الفعل كونهما اشهر واكثر استعمالا وهم بعضهم لذلك فحن انه لا يعمل حالا  
لتعذر تقديره بان حمله ماضيا او مستقبلا او مجزئ او مع اللفظ يقتضي انه في المجرى  
على السوا وليس كذلك بل عمله ماضيا اكثر ثم منونا ثم مع الكذا في المار تشاف نقلا عن القوا والى  
حامم واختاره وفي الشذور افعالها مضافا اكثر ومنونا القيس وبالك ضعيف وهو قريب منه  
وقال ابن الحاجب واعماله باللام قليل ولم ينسب على المنون ودم الفارسي والشلوح ان اعماله  
منونا اقوى وزعم ابن عصفور ان اعماله مع ال اقوى من اعمال المضاف في القياس وانكر  
الكوفيون اعمال المنون وذهب الكوفيون والبغداديون وابن السراج وغيره من البصريين الى انه  
لا يجوز اعماله مع ال ودفع قوم الى انه قبيح وقوم الى انه عاقبة ال الضم جار اعماله  
والا فلا يجوز وهو راي ابن دهور راي ابن الطراوة وابن طلحة واختاره ابو حيان ومثل المعاقبة  
بمثل انك والضرب للمسي اي وضربك تخيبه قال ابو حيان لا تعلم خلافا في ان ال  
في هذا المصدر للتعريف الا ما ذهب اليه صاحب الافصح انه بمعنى ان يدعى زياتها  
واذعي ان المصدر المنون ايضا معرفة قولها ان كان فعل ال او ما حل محله في امور الاول  
ذكره الشرط ايضا في الشذور ولم يذكره ابن الحاجب وذكر في التسهيل وشرحه ان ذلك ليس شرطا  
بل الغالب ان يكون كذلك قال ومن وقوعه غير مقدر بذكر قول العرب سمع ابي زيد يقول ذلك  
ووافقه على ذلك صاحب البسيط ورده ابو حيان وقال المشهور ان تقديره بذلك شرط وقال ابن  
هشام قد يورد على هذا الشرط ان الذي بال لا محل محلي والحوار انه محل قال معك كالحسن  
الثاني ان ذكره زاد بعضهم ولم يذكره الاكثر ولا هو في سبك المنظوم وعليه السبكي بانها مختصة  
في حروفها فان الاخفش يرى انها اسم وحده الى العايد بخلاف ان وبانها لا تختص بالفعل  
بل تدخل على الجملة الاسمية وان تختص بالفعل وقال ابو حيان انما زيدت لتعذر يعا بالي المحسن  
منسوب ان لا يكون حالا وهذا الكلام ذكره ابن الدهان ورده ابن النجار بان ما الذي للحال  
ما انما فيه من ان له ان المصداقية كذلك واجاب ابن ابيان بان الغرض ان لا يقدح بحرف مصدري  
لا ينافي الحالك بخلاف ان فانها شافية الثالث ضم في التسهيل اليها انه المحقق  
من البنا كقوله عملت بسطك المعروف خبر يد اي ان قد بسطت قال ابن قاسم وذكر ما يعنى

الاجام



فانها يصح وقوعها بعد العلم قلت وقال في الكافية فيها يصح حذف مصدر في محمدا  
فمثل الثلاثة السوايح لم يقدر سيمويه في الباب الا لان المشددة ناصبه ضمير ان في تقدير  
في المحقق انه ضرب وفي قسميه انه ضرب الخامس ذكر ابن الحارثي شرفا غير المذكور  
وهو ان لا يكون مفعولا مطلقا ثم قال بعده فان كان مطلقا فالعمل للفعل وان كان بديا منه  
فوجهان فقال السلي قد اجاز واخر بترك ضربا عمر وخالد اقال والضابط في كونه عاملا  
تقديره بان والفعل وهو محم ههنا اذ التقدير ضرب ترك ضربا مثل ان ضربت عمر وخالد  
هذه المسئلة جازية بالاتفاق ذكرها ابن السوايح في الاصول قال قد صرح ابن جني وغيره  
باعتمال وج وهو مفعول مطلق بلا خلاف وقال في المصدر انما ثبت به الفعل اذا كان يتقدر  
المصدر والفعل وذلك اذا لم يكن مفعولا مطلقا لانه لا يصح حينئذ تقديره بان والفعل اذ ليس  
ضربت ضربا او ضربا شديدا ضربت ان ضربت واما قوله ضربت ضرب الامير اللص فالمصدر العاقل  
ليس مفعولا مطلقا في الحقيقة بل المفعول المطلق محذوف تقديره ضربا مثل ضرب الامير اللص انتهى  
وقد صرح به ابن مالك باعتماله في الكافية فقال كذا سبق تشبيه نوى كانه ضرب الحالم  
الصل الغوى قال ابو حيان من غير ان ينقل في المصدر ما ذكره في النهاية ان قلت انبتك ركضا  
ان توعدت على مذهب البصري ان ركضا في معنى ركض جاز اعلمه بقوله انبتك ركضا فوسى اي ركضا  
فوسى وان توعدت على قولي الكوفي ان التقدير ركض ركضا لم يجوز اعلمه لانه يكون كضربا  
السادس بقي لاعماله شروط اخر احدها ان يكون مفعولا تاما لانه ان لا يكون محدودا بالآلة  
تامة ان يكون مفردا لا شئ ولا مجموعا ذكرنا ثلثة فقال وهل المصدر المحدود ومصدر فادق التوعد  
وذكر الاول في سبك المنظوم وهو ان في التيسيل ولم يشترط فيه الثالث بل جاز فيه اعماله مجموعا  
وهو اختيار ابن معصود واخا ابو حيان استعمله وخالف ابن هشام فقال القول بان المصدر  
لا يعمل جمعا لبعده عن ان عمله محمل ولا ينافي جمعه رابعها ان يكون مكبرا ذكره في الارشاف قال الشافعي  
ونحوه عن المصنف ان الشرط الذي ذكره يقع عن الاربعة لانه معها لا يدل على معنى ان والفعل  
او ما والفعل قاله على ان ضمير المصدر لا يسمي مصدرا حقيقة كما لا يسمي ضمير العلم علما ولا ضمير اسم الجنس  
اسم جنس قول ابن الحارثي وان كان بديا منه فوجهها اي يجوز ان يكون العمل المصدر والمفعول المبدل  
منه صرح في الكافية بالشرح بان احتار كون العمل المصدر لانه قاهر مقام الفعل وصار نسيانها  
وقال ابن مالك في سبك المنظوم وان محذوف المصدر وقال ابو حيان اختلف في العامل في المعول فله

سيمويه

سيمويه والافخش والفرا والرحاج والناوسي انه المصدر ونفسه وذهب المبرد والسيدي وجمعا  
الي انه الفعل المضمير انما نصب المصدر وحجج الافصح ان الناصب له فعل غير لفظة المصدر كما لازم  
وتحوه وبنى على خلاف في تقديم هذا المعول على المصدر فمن جعل العمل للفعل اجازة ومن جعله  
من غير لفظة منه ومن جعل المصدر اختلف في منعه بنسبه يخارق بهذا النوع من المصدر في سيمويه  
احدهما انه يتحمل الضمير الثاني انه يجوز تقديم منصوبه والمجوز يرتفع تعلق به صرح الامير في التيسيل  
وقال في الكافية وبه لا من لفظة فعله يرد في العمل المصدر وهو مطرد في الامر والدعاء والاستفهام  
وجزء الفعل في الكلام والسبق في معول هذا المعول كذلك رفعه ضمرا استقر قوله  
ولاسم مصدر عمل فيه امور الاول ان اعلمه راي الكوفيين والبغداديين وانكره البصريون  
الثاني ان يحمل ذلك في غير الذي والعلم اما الاول فيعمل باجماع واما الثاني في لا يعمل باجماع  
وقد سلم منها قول الشذور واسم ما نقل عن وضعه الى الحديث كالكلام والثواب وانما نقله  
الكوفيون والبغداديين واما نحو ان مصاصك الكافر حسن مجاز باجماع لانه مصدر وعكسه  
محو في روجا لا يعمل باجماع وقوله لانه مصدر قال في الشرح وهو في الحقيقة مصدر وانما سموه اجزاء  
اسم مصدر تجوز اذ قال ابن المصنف اسم المفعول الصادر من الفاعل كالضرب او التقيام بذاته  
كالعلم سمسما الى مصدر واسم مصدر فان كان اوله يما مزيده لغير مفاعله كالمضرب  
والمجده او كان لغيره ثلثي كالفعل والوضوء فهو اسم المصدر والافعال المصدر وقال  
ابو حيان الثاني عندنا مصدر قال واسم المصدر يقال باصطلاحين احدهما  
ما يتقاسم ساوه من الثاني على فاعل او مفعول وفيما زاد على صيغة المفعول منه فهذا النوع  
لا خلاف لعلمه في جواز اعماله وحكم حكم المصدر في تقسيمه الى مضاف ومنون وذو الـ  
وجميع الاحكام المذكورة له الثاني فان كان اصل وضعه لغير المصدر كالثواب والقطا والذهن  
والخز والقوت والكلام ونحوها اسما احدتين مواد الاحداث فهذا هو الذي  
فيه فانكره البصريون اعماله واعمل الكوفيون والبغداديون واستثنى الكسائي من ذلك  
ثلاثة الفاظ فلم يعملها والخز والقوت وولاهن انتهى ولم يذكر ابن مالك في الكافية  
اعمال اسم المصدر بالكلية الثالث قال الشافعي الوارد في اعمال اسم المصدر كونه مضافا  
ولم يات فيما احفظ منونا ولا معرفا بالـ ولم يات النائم في تنبيهه بمثال الا انه قال في  
التيسيل ان اسم المصدر يعمل عمله وظاهره اعماله في جميع احواله قياسا والادع محقق قوله وبعد



جرحه الذي اضيف له كمل او يرفع عمله فيه امور الاول ظاهره ان اضافته الى الفاعل المفعول  
سواء ليس كذلك بل ان حذف الفاعل واضافته للمفعول كثير وان ذكر قيل ولم يقع في القواف  
الاقول تعالى ذكر رحم ربك عبده ذكر يا برقع عبده وذكر يا ولله اقال ابن الحاجب وقد يضاف الى المفعول  
وفي الشذوذ للمفعول ضعيف لكن يرد عليهما ان ذلك خاص بما اذا ذكر الفاعل فاما ان حذف قيل  
ولا يضاف الثاني ايضا واللفظ فيكمل برفع ونصب معا الثاني ليس التكميل بذلك لما بل يجوز الحذف  
قولها ومن راعى في الاتباع المحل فحسن فيه امور الاول مدحها للكوفيين طائفة ومذهب سيبويه وعقيل  
انه لا يجوز الا على اللفظ وفصل ابو عمرو فاجاز في العطف بالبدل ومنع في المغت والتوكيد وعلى الاول  
اختلف فقالت الطائفة الاخيرة بالاتباع على اللفظ وقال اللوفيون هو كذلك الا ان يفصل بين التابع والتابع  
بشيء فيستويان نحو عبيد بن ربيعة وعبد بن ربيعة في الاتباع للمفعول على المحل عند الكوفيين بشرط  
ذكر الفاعل ولا يجوز حذفه الثالث يتعين الاتباع على المحل بلا خلاف اذا كان المفعول المضاف  
اليه ضمرا نحو عبيد بن ربيعة وعبد بن ربيعة في الاتباع على اللفظ لا في ضرورة ذكر في الارشاد  
السابع يجوز اذا حذف الفاعل واضيف للمفعول واتبع على المحل بالرفع على تقدير المصدر كقوله مصدري  
موصول بفعل مبني ذكره في الكافية **باب اعمال اسم الفاعل** هكذا ترجم في الالغية وفيه  
اعمال اشبه المبالغة واسم المفعول قول ابن الحاجب والشذوذ وهو ما استحق من فعل ان قام به  
بمعنى الحدوث على راي السيرافي ان الوصف لشيء من الفعل المفعول من المصدر وسبويه والجمهور  
على ان الوصف ايضا مستحق من المصدر وقد اوله الرضي وغيره بان المراد بالفعل المصدر لان  
سبويه يسمي المصدر فعلا وحده قال الاولي ان يقول لما قلنا ان المفعول امره يذكر بلفظ ولعل  
قصد التعليل قال وهذا الحد لا يشمل جميع اسما الفاعلين نحو زيد مقابله عمرو وانا بقرب من فلان  
او مفعول منه ومجمع به لانه هذا الاحداث ليست بين الفاعل والمفعول لا يقوم باحدهما معينا  
دون الآخر قال ابن مالك في التحفة قوله على معنى الحدوث ليس بل اذ مر فان نحو مستقر وكاتب  
ودائم اسم فاعل وليس فيما معنى الحدوث وفي سبك المنطوق هو الاسم المشتق ان فعل مقصود به  
الحدوث وفي شرح الكافية ما صيغ من المصدر رموزا للمضارع ليدل على فاعله غير صالح للاضافة  
اليه قولها ان كان مضية بمفعول شرط فيه امران الاول شرطه هو خاص بنصبه المفعول اما  
الفاعل فانه يرفع اذا كان يرفع الماضي ايضا ضمرا بلا خلاف للمفعول وظاهر اعطاء كلام  
سبويه ومذهب ابن جني والاشوليين واكثر المتأخرين انه لا يرفع الثاني قال ابن مالك

في التحفة

الاولى

قول ابن

في التحفة عند قول ابن الحاجب يشترط بيع الحال والاستقبال الماضي الكلي به الحال كذلك مثل  
وكلمهم باسط ذراعيه بالوصيد ورد مثل ذلك عليه هذا قولها او حرف نداء لم يذكر في الكتاب  
ولا التسهيل وقال ابن المصنف المسوغ للاعمال فيه اعتماده على حرف هذا لانه ليس بالاستفهام  
والبقي في التفسير من الفعل قولها او نقيضه كذا في الشذوذ راعى من قول ابن الحاجب او ما قال  
ابو حيان سوى النفي الصريح والمؤول نحو غير موضع نفسه عاقل قال ابن مالك في التحفة كذا داة استفهام  
اسما كان او حرفا وكل اداة توكيد قولها او جازفة وفي الشذوذ راعى موصوف كذا اذا حاد لا ذكره  
في الكافية ولم يذكره ابن الحاجب ولا المصنف لدخوله في قوله والماعتماد على صاحبه وكذا اذا حاد  
صلة لكن ذاك خاص بالالف واللام وسنذكره قولها وسنذكره في الشذوذ واعتمد على محض  
عنه وفي الكافية الكبرى او سبق الاخبار وقال في شرحها يتناول خبر المتبدا او خبر كان وتأتي  
مفعول نل فافهم انه لا يكتفى بكونه خبرا لان مع تناول اللفظ له وقد صرح في الارشاد ان اجاز  
بعضهم الاعتماد على ان فقط فاجاز ان قايم بدين على ان قايم اسم ان ودين الخبر وليس الصريح  
المبصر من قال ووقعه مفعولا ثالثا لا علم في من **قول ابن الحاجب** والاعتماد على صاحبه قال  
ابن مالك في التحفة الاعتماد على شيء من سببه ايضا كان كفاعل المصنف الجارية على غير من له تنبيه  
بقي منه اعماله ثلاثة شروط لم يذكرها الثلاثة احدها ان يكون مكبوا فلا يعمل مصغرا خلافا للكسائي الثاني  
ان لا يكون موصوفا وبوخرم مفعولا خلافا للكسائي ايضا كما ذكره في التسهيل والكافية وعبارته فيها  
ولم يجر اعماله منعون ولا مصغرا الا الكسائي وهو الاول في سبيل المنطوق وادعى الاتفاق عليه فقال ولا يعمل  
اذ اجاز لتمامه وعرف لوني به وذكر الاول في سبيل المنطوق وادعى الاتفاق عليه فقال ولا يعمل  
مصغرا بالاتفاق وليس كما قال فالخلاف ثابت كما نقل عن الكسائي ونقده ابو حيان عن جميع الكوفيين الا  
الفرا قال تابعهم النحاس في فصل ابن عصفور فقال ان لا يستعمل المصغرا ولم يلفظ به مكبرا اجاز  
اعماله والافلا الثالث ان لا يجري الجواب فان جرى مجراها لم يعمل يقول هذا صار رب  
زيد واخره قال الشاطبي نزع عليه سبويه ولا اعلم فيه خلافا **قول ابن الحاجب**  
فان كان للماضي وجبت الاضافة معه قال في التحفة الا ان يكون محكية الحال قال وتو قال المفعول  
كان اولى لان قيل قبل وبعد وحينئذ مصافات معه قوله خلافا للكسائي قال في التحفة مدح  
الكسائي قوي لانه سلب الفعل بان يفتى وان لم يبق لفظا وقولهم ذهب سبويه المضارع لفظا قلت  
واذا كان للمبالغة كذلك وقد اعمل وقد اعمل قد اعمل على انه قاسم في وهو موجود في الماضي قوله

هي

مجري



فان كان معمول اخر فيفعل بقدر قال في التحفة التقدير تكلف والاصل عدمه قولها وان تكن صلة  
فوق المضي وغيره اعمالا قد ارتضى وقال ابن الحاجب فان دخلت اللام استوفى الجميع ظاهره اسم  
لاضاف في ذلك وقد صرح بذلك في شرح الكافية فقال لا خلاف في اعماله جليل وتبعه ابنه وليس  
كذلك فقد حكاه في التسهيل والارتشاف والاصل بثباته اقول قال الجمهور يعمل مطلقا وقال الرماني  
يعمل باضيا لا حال ولا مستقبل وقال الاخفش لا يعمل اصلا وفي عبارة الالغية التفرع بان الالف  
موصولة وهو الصحيح وقال الاخفش حرف تعريف وعبرة ابن الحاجب والشذوذ لا يفيد ذلك  
**قول ابن الحاجب** وما وقع منه ثلثا لغيره بضم واو وفتحة وضم واو وحذف واو  
الاول اما تضاع اشتر المبالغة من الثلاثي دون غيره غالبا فاحسن منه قول الالغية عن فاعل  
بدليل فان صيغة فاعل لا يكون الا من الثلاثي والضمي في قول ابن الحاجب منه راجع الى اسم الفاعل  
المصوغ وغيره ظاهره استواء الصيغ الخمسة في العمل وليس كذلك فان فاعل وعمل اعمالهما  
قليل بل خالف فيهما اكثر البصريين وقد صرح بذلك في الالغية فقال وفي فاعل قل اذا وفعل  
وفي شرح الكافية اكثر ما سمعنا لانها في قولهم ثم فاعل ثم فاعل ثم فاعل ثم فاعل  
اقل من فاعل فكثيره ذلك يرد عليه الالغية ايضا ويحذف قول الشذوذ فعال او مفعال او مفعول  
بكثرة او فاعل او فعل لعله فان ظاهره استواء الثلاثة الاول واستواء فاعل وفعل وقال  
ابو حيان قال ابن طلمية هذه المثل تتفاوت في المبالغة فزوب مثل كثر منه الفروب  
وفعال لمن صار له كالمضاعفة ومفعال لمن صار له كالماله وفعل لمن صار له كالمطبيعة وفعل لمن  
صار له كالمعاودة ولم يتعرض لذلك المتقدمون الثاني قال ابو حيان الذي اختاره القياس في فعال  
ومفعال ومفعول والافتقار في فاعل وفعل على المسمى الثالث الحق ابن وكلا هذه الاول  
فعل بكسر الفاء وتشديد العين نحو زيد شرب الخمر وطبع الطعام وتبعه ابن حروف والحق غيرهما  
فعلا بالضم والتشديد كوضا وحسات ذكرهما في الارتشاف **قول الالغية** في كثرة يعمل ان يواد  
بها كثرة العمل بمقابلة قوله قل اذا قال ابن هشام ويؤيد ان في بعض نسخ بكثرة ويحتمل ان يريد بها  
الزيادة على التكثير والمبالغة وعلمه شرح ابن فاسم عبارة الكافية وقد يصير فاعلا فعلا بكثرة او  
عبارة ابن الحاجب اصرح في ارادته ذلك من عبارة الالغية ولا بد منه فان هذه الصيغ لا تعمل  
المذكور الا اذا دللت على المبالغة بخلاف ما اذا وردت للنسب او الجرد والوصف  
لكريم وشريف قولها فيستحق باله من عمل عبارة ابن الحاجب مثله وهي احسن ثمونها

جميع الاحكام والشروط اتفاقا واختلافا فاعلم يستثنى ان ابن طاهر وابن حروف اجازا اعمالها  
ماضية بدون اللام وان لم يجزوا ذلك في اسم الفاعل قولها والعبارة لابن المحلجة المثني  
والجمهور مثله نقل صاحب التيسير وابن ابي البريق عن سيبويه والجيلي وجماعة النحويين انه لا يعمل الا  
المفرد او الجمع المكسر واختار ابن هشام عكسه وهو اعمال المثني والجمع السالم دون المكسر لعدم  
الجران فيه ولعمارة في السالم قولها والنصب بذات الاعمال واخفض فيه امران الاول  
ظاهرة استواء الامرين وهو راي الكسائي وظاهر كلام سيبويه ان النصب الذي من الجر ينقل اليومي  
ثم قال فيظهر ان الجر من النصب الثاني تحت الاضافة فيما اذا كان المفعول ضميرا متصلا به كوزيد  
ملكك وهذا ان ملكاك وهذا راي سيبويه والجمهور وقال الاخفش وهذا محذور ان يكون  
في موضع نصب وزال التنوين والنون لاضافة الضمير للمضافة واجاز ابن هشام اثباتها  
نحو هذا ضاربيك وهذا ضارباك قولها واخراد والنصب تابع الذي انخفض  
فيه امران الاول هو خاص بنى الاعمال لان الكلام فيه فتابع الذي انخفض باضافة ما لا يعمل  
بما يجوز فيه الاجراء في حمل كلامه جميع التوابع وهو ما اختاره في شرح الكافية الجمهور على انه  
لا يجوز الا في السق خاضه **قول ابن الحاجب والشذوذ** اسم المفعول ما استق  
من فعل لمن وقع فيه ما تقدم في حد اسم الفاعل قال الرافعي وسمى اسم المفعول مع ان اسم المفعول  
مع ان اسم المفعول في الحقيقة هو المصدر اذا مراد المفعول به الى اوقعته عليه فحذف  
حرف الجر فصار الضمير مفعولا واستعمل لان الجار والمجرور كان مفعولا مالم يسم فاعلا قولهم  
والعبارة لابن الحاجب وامره في العمل والاشتراط كما مر اسم الفاعل فيه امران الاول قال  
الرضي ليس في كلام المتقدمين ما يدل على اشتراط الحال والاستقبال في اسم المفعول لكن  
المتأخرون كابني علي ومن تبعه صرحوا باشتراط ذلك في اسم الفاعل الثاني قال ابن هشام  
انفرد اسم المفعول بجوز اضافته الى مفعول بخلاف اسم الفاعل وقد استثنى ذلك في الالف وسائر  
كسبه واكره ابو حيان وقال البيضاوي في مثل مضروب الظهر من دفع بين نصب وقال الرضا الشافعي  
هذا امر اعقله النحويون فلم يذكره هنا وغيره من تواليه واتي هنا نقله في شعر بقلته ولم ينفرد  
بها في التسهيل قال وما هنا احسن قال ثم اعيا بجوز هذه الاضافة بشرط ان يكون اسم المفعول  
من مفعول واحد فلا يجوز من لازم ولا من متقدر الى اثباته او ثبوتها وان تعذر ثبوتها  
وتبينها في غير الحدود ذكرهما في التسهيل قال وكما يجوز هذه الاضافة بجوز فيه النصب







يرد ذلك على قول ابن الحاجب وهو ضارب على مضاربة وقد لا يرد التحصيص بالمال  
 بل يرد جميع ما ذكر في الالفية في المصادر في غير المجية اما المسمى فيا في قياسا من الثلاث على  
 مفعول ومفعول غير عاقل في المفعول وقد ذكره ابن الحاجب **قول ابن الحاجب** ويجوز المصدر من  
 الثلاث الجوز على مفعول قياسا مفعول كالمفعول ومفعول بمعنى منه المثال الواوي فانه ياتي مفعول بالكسر نحو  
 موعده ومفعول قوله واما مكرم ومعون غيرهما فان كان قال السبعة غيره ففي دعوى انه لم يجر غيرهما  
 نظر فقد جاء مكرم وميسر وما لك يعني الرسالة واوراد ابن هشام الاخيرين وقال قوله ولا غيرهما لانيه  
 عاملة على ليس او ان فالجاء مفعول و اخطا السيد في قوله انه مبتدأ خبره محذوف عما اذا اهلست  
 وجب تكرارها ولو لم يجر جعلها المكرومة ومعون قال ابن هشام وفيه يجوز بالنسبة الى اصطلاح اهل  
 العربية لانهم يسمون هذا النوع اسم جنس لا جمعا قوله واما ما جاء على مفعول كالميسور والمجود  
 والمقبول فقليل قال ابن هشام قيل ومنه المفعول والمخلوق والمقصود قل كان ينبغي ان يؤخر هذا  
 وما بعده عن قوله ومجوز الى اخره لئلا يفصل بين التاملان لان هذا شاذ وباب ذخر مفعول  
 وفعله لم يرد كجسده وفعله لخصيه كجسده في غير ذي الثلاث بالتا المسره فيه اورد الاول  
 انما يلحق التا للدلالة على المرة في الالفية المقيمه دون السماعيه فان كان مصدرا في قياسا  
 او سماعيا لم يفت الاغلب في الاستعمال نفعه يسويه وغيره التي في محل في التاماني وغيره  
 في المزمور والخصيه اذا لم يكن بنا المصدر العام على ذلك الوزن فان كان دل عليها بوصف  
 والخصيه نحو حورهم واحدة واستغاثه واحده ونشرة عظيمه والتا في وارده على قول ابن الحاجب  
 وما عداه فعمل المصدر المستعمل نحو ناخذ فان لم تكن تان دفعا وقد شبه على ذلك في الكافية تعالى اذا لم يكن  
 من قبل مستغاثه وما كرمه وكالا رادة فالوصف يبدى المرة نعم يرد عليه مثل ذلك في الهبة  
 الثالث قال ابن هشام الذي يظهر لي ان يحكى كده بما فيه تا وليس على فعله ولا فعله نحو ان يرحل  
 الى فعله وفعله للدلالة على المراه والخصيه ولا يحتاج الى الصفه اذ لا الباس **فصل**  
**في بيان ان الالف في الالفية** لم يرد في الالفية وقد ذكرها ابن الحاجب قوله فعمل فيه تحقه  
 نحو حطان ومدايه قوله ومن مكنسوها والمالك كمنسوب وموعده في السيد المثال الواوي  
 الذي حذف فاه في المضارع لانه الثاني بمنزلة الصحيح فيقال فيقط بالفتح ولذا الواوي الذي  
 لا تحذف منه في المضارع كالمجول وقيدته بانك في الكافية بان يكون واوا وليست واو متصله  
 يخرج كالمجول من وليت الارض ايضا الاولى وهو المحر وذاك يؤخذ من قول ابن الحاجب

وقال ابن الحاجب في قوله واما المسمى فيا في قياسا من الثلاث على مفعول ومفعول غير عاقل في المفعول وقد ذكره ابن الحاجب قول ابن الحاجب ويجوز المصدر من الثلاث الجوز على مفعول قياسا مفعول كالمفعول ومفعول بمعنى منه المثال الواوي فانه ياتي مفعول بالكسر نحو موعده ومفعول قوله واما مكرم ومعون غيرهما فان كان قال السبعة غيره ففي دعوى انه لم يجر غيرهما نظر فقد جاء مكرم وميسر وما لك يعني الرسالة واوراد ابن هشام الاخيرين وقال قوله ولا غيرهما لانيه عاملة على ليس او ان فالجاء مفعول و اخطا السيد في قوله انه مبتدأ خبره محذوف عما اذا اهلست وجب تكرارها ولو لم يجر جعلها المكرومة ومعون قال ابن هشام وفيه يجوز بالنسبة الى اصطلاح اهل العربية لانهم يسمون هذا النوع اسم جنس لا جمعا قوله واما ما جاء على مفعول كالميسور والمجود والمقبول فقليل قال ابن هشام قيل ومنه المفعول والمخلوق والمقصود قل كان ينبغي ان يؤخر هذا وما بعده عن قوله ومجوز الى اخره لئلا يفصل بين التاملان لان هذا شاذ وباب ذخر مفعول وفعله لم يرد كجسده وفعله لخصيه كجسده في غير ذي الثلاث بالتا المسره فيه اورد الاول انما يلحق التا للدلالة على المرة في الالفية المقيمه دون السماعيه فان كان مصدرا في قياسا او سماعيا لم يفت الاغلب في الاستعمال نفعه يسويه وغيره التي في محل في التاماني وغيره في المزمور والخصيه اذا لم يكن بنا المصدر العام على ذلك الوزن فان كان دل عليها بوصف والخصيه نحو حورهم واحدة واستغاثه واحده ونشرة عظيمه والتا في وارده على قول ابن الحاجب وما عداه فعمل المصدر المستعمل نحو ناخذ فان لم تكن تان دفعا وقد شبه على ذلك في الكافية تعالى اذا لم يكن من قبل مستغاثه وما كرمه وكالا رادة فالوصف يبدى المرة نعم يرد عليه مثل ذلك في الهبة الثالث قال ابن هشام الذي يظهر لي ان يحكى كده بما فيه تا وليس على فعله ولا فعله نحو ان يرحل الى فعله وفعله للدلالة على المراه والخصيه ولا يحتاج الى الصفه اذ لا الباس

اولا ومن المنقوص **قول الالفية** هكذا تخرج في الالفية  
 وفي الالفية اسم المنقوص وذكر ابن الحاجب في الكافية والالفية في الالفية على انها تقدمت **قول الالفية**  
 كفاعل اسم فاعل الى قوله ويستوي الفاعل في الالفية على هذا ما واذن كلها اسم فاعل وليس كذلك  
 بل اسم الفاعل منها ما كان يرد في الباقي صفات شبيهة فاحسن من قولك ان الحاجب وضع في المثال  
 المجود على فاعل ثم قال في الصفه المشبهه وصيغتها مخالفة لصيغة اسم الفاعل على حسب الجمع كخنتي  
 وصعب وشديد واجاب ابن قاسم عن الالفية بانه يطلق اسم الفاعل في اللغة كثيرا وفي الاصطلاح  
 كل وصف شارك الفعل في ماده حروف الاشتقاق وكان غير الفاعل كذلك لا يخفى هذا لانه في مقام يمينين  
 صيغ كل منهما فلا بد من التمييز ويخص بان الحاجب اوردت الاول انه جعل صيغة الصفه  
 مخالفة لصيغة وهو راوي الرمنشري وغيره وورد ابن مالك بانها قد تاتي مثله موازنة للمضارع  
 صرح به في التسهيل وقال وهو ازنتها المضارع قليل ان كانت من ثنائي ولا رده من غيره واشار اليه  
 بقوله في الالفية بعد ذلك بظاهر القلب وقال ابو حيان لا التفات لقول من زعم انها تاتي على فاعل فانها  
 جاءت عليه ومنه ضامرا كشيخ وساهم الوجه وحاصل الذكر وحاصل اللون وظاهر الفاعه وظاهر  
 العرض وشالها من غير المثالي منطلق للسان ومطهر القلب ابن قاسم وتقال ان يقول ان تاملوا  
 منبسط او منطلقا وكما سماها مجوز على المضارع اسما فاعليا قصد بهما التثبوت فتوالت في الالفية  
 الصفه المشبهه وليست بصيغة شبيهه الثاني انه قصر على السماع مع ان البعض التواعيما فليس  
 قال الرضوي قد جات من الالوان واليعون قياسه على الفعل وقد ذكر ذلك في الالفية واذن في قياسه  
 الثالث قال ابن هشام فذلك اسم تقول مع الكسر وذلك في التصغير كقولك مكرمك مكرم  
 وفي مصطفى مصيف وهذا حليل كاشتراك نحو مشتراك في فعل اللازم قياسه  
 فعل وفعل وفعلان نحو اسرو نحو صديان ونحو الا جوف فاشارة الى الاول الى الاعراض  
 وبالمثل في الالوان والباطن وبالمثل في الالوان واليعون ثم قال وفعل اولي  
 ففعل وبه عمل وصرح في التسهيل بانها مقبلة ان فقال ومن استعمال القياس منها لعدم السماع فهو  
 مصيب وقال في شرح الكافية الوصف من فعل الذي كتر حتى كاد يطرد على فعل ويقال قال السامي  
 واختم ان فعلا في قليل وكذا فعل في التسهيل جعل فعلا من الكسر وفعلا من الفيل والالف عند الالف  
 بالعكس **قول الالفية** والجمل والفعل جعل قد يقال له حقوقا لا يستطاع وليس كذلك بل احتراز  
 عن جعل الذي فعله جعل بالفتح يقال جعل الشحم اعمدا وهو جعل ومحمول كجرح ومجروح



**قول ابن الحاجب** ومن غيره على صيغة الفاعل يقع ما قبل الآخر قال في التحفة  
بعض النسخ ببدل يقع العيني ويرد عليه سرور ومشتراك وشبهه فانه اسم مفعول وليس  
مفتوح للعيني **قول اللانبي** وان فتح منه ما كان اكثر صاد اسم مفعول كمثل المنظر وفي اسم  
مفعول الثاني اطرد زنه مفعول كانت من قصد فيه امور الاول قال ابن هشام هذا  
كله ان لم يستغن عنه بغيره قالوا استغنى او يقولوا منفع او مسعود من اسعد الله ولم يقولوا  
سعد استغنوا عن مفعول اسعد الله في لغة غيرهم الثاني قال ابن هشام وقد ورد على قوله  
زنه مفعول ببيع ومكيل ومقول لان ذلك ليس مفعولا على قول الاخفش ولا على قول اللانبي  
نقلا عنه ذو فيل زاده في الكافية وفعل كرم وفعل يقبض قال في شرحها وكل ذلك محفوظ لا يقاس  
عليه باجاء وفي التسهيل وليس قيسا خلافا لبعضهم فيض على الخلاف وقال في شرحه وجعل بعضهم  
فما ليس فعل بمعنى فاعل ثم انما تنوب الثلاثة عنه في الكلام لا العمل كما صرح به في التسهيل خلافا  
لابن عصفور **باب الصفة المشبهة باسم الفاعل** هكذا توجع في اللانبي وقال ابن هشام  
وجه تسميتها مشبهة الفاعل كما سمى الفاعل واسم المفعول في لغاتنا وتجمع وتذكر وتوث بخلاف  
افعل التفضيل وليس المراد انها مشبهة بالفعل كما غلط ابن مالك في التحفة انتهى وقال الجوهري  
المفعول المشبهة باسم الفاعل المنقري في العمل واختلوا اذ ارفع ما بعدها ففعل هي شبه  
باسم الفاعل كما انها اذا انتصب او انجر وهوطا بر كلام ابي الفتح واختار الشلوبين  
وقيل بل الرفع يحلها على الفعل ولا يكون شبهة الا حالة النصب في الجر وهو اختيار ابن عصفور  
والفرق انه على القول الاول يجوز مررت برجل قائم ابوه ليس ويجوز على الثاني وفي شرح الكافية  
لان ما لك شبهت باسم الفاعل في الكلام على مفعول وما هو له وفي قول الثاني والجمع والتشبيه  
بخلاف افعل التفضيل وفي سلامة بنيتها عن عروض تغير خلافا لاسم المبالغة **قول ابن الجح**  
ما استق من فعل لازم لمن قام بها على معنى الثبوت ومثله قوله في سبك المنقوش ما استق من فعل  
لازم مقصودا بثبوت معناه قال الرضي الذي اراده ان المصنف المشبهة كما انها ليست موضوعة  
للاستمرار في جميع الارضية لان الحدوث والاستمرار قيدا في الصفة وللا دليل فيها  
عليها فليس يصح حسن في الوضع الا وحسن سوا كان في بعض الارضية او جميعها ولا دليل في  
اللفظ على احد القيدين فمن حقيقته في القول المشترك بينهما وهو ان تصاف بالحسن كبن  
لما اطلق ذلك ولم يكن بعض الارضية اولى من بعض ولم يخبر فيه في جميع الارضية كما حكمت

بثبوت

بثبوت فلا بد وتوقعه في زمان كان الظاهر ثبوت في جميع الارضية الى ان تقوم قريته على تخصيص بعضها  
كما تقول هذا كان حسنا ففقه او هو الان فقط حسن فظهوره في الاستمرار ليس وضيفا انتهى وقال  
ابن مالك في التحفة ورد على قوله على معنى الثبوت نحو دايما وثابت ولازم فانها بمعنى الثبوت وهو اسم  
فاعل فيرد هنا على الطرد كما وردت هناك على العكس قال الرضي لا ينبغي خروج عن هذا الحد ففعل  
فعل وموثقا هما والصفات التي لا تجرى على فعل كالمنسوب نحو قرشي الاباب اشعري العقيلة  
وكذا قول التسهيل هي اللانبي ففعل لانها ما تاتيها معناها كحقيقها ونقد رابع انها من الصفات  
المشبهة قال فلا ولي حد اللانبي قول اللانبي صفة استحسن جرفا على معناه قال في شرح  
الكافية انما يضبطها ضبطا جامعا ما نفا ما ذكرته من الصلاحيه للاضافة الى ما هو فاعل في المعنى  
وهو اني ضبطها بالدلالة على معنى ثابت لان ذلك غير لازم لها واللام من عرض وطرا وموثقا وبمثابة  
ورلها لوزن المضارع لانه ايضا غير لازم وقوله استحسن جرفا على شعربان اسم الفاعل قد نص  
الى فاعله ولكنه ليس بحسن وقد تقدم منعه وفي شرح الكافية هذا اسم الفاعل لا يصح ان يضاف  
الي ما هو فاعل في المعنى فان كان فيه معنى شيء من انبئيه العراض صرح الاضافة الى الفاعل والتحق با  
لصفات المشبهة كبسط الوجه ونطق اللسان فانها بمعنى طليق ونحوه وقال المصنف لا يسوغ  
ذكر في اسم الفاعل لان من اللسان ففعل يجوز على ضعفه في الكلام نحو كات وقال ابن قاسم  
ليس بهذا اطلاقه بل يقال اذا قصرت ثبوت اسم الفاعل قاله كان من غير متعده مل معاملة الصفة  
وساعت اضافته الى ما هو فاعل في المعنى نحو زيد قائم الاباب بالرفع والنصب والجر على حد الحسن الوجه  
فان كان في متعده مجزى فذلك عند الاخفش وصح ابن عصفور بدليل قوله هو حديث عهد بوجه ونقل  
المنع عن الجمهور وان كان من متعدي واحد نحو ضارب الاباب فذلك عند المصنف بشرط المنع  
وقال للفارسي وذهب كثير الى منعه وفصل قوم فقالوا او حذف مفعوله اقتصارا جاز والافلا  
وهو اختيار ابن عصفور وابن ابي البريق والسماح يوافق قوله ما راجع القليل ظاهرا وان ظاهرا وان  
كان من متعدي الى كثير من واحد لم يخرجها كما لصفة قال بعضهم بل خلاف وقال الشافعي في حد اللانبي  
دوران استحسان اضافة الصفة الى فاعلها متوقفة على تحقيق انضمامها وقد اخذه في تعريفها  
وسبقه الى هذا الاعتراض ابن الناطم ورده ابن هشام بما قاطعون المنع في زيد ضارب  
وبالجواز في زيد محمود المفاصد وقام الاباب وحسن الوجه ولا يتوقف ذلك على ما ذكر قال الكوفي الحد  
نظر من جهة صدق على نحو قائم ابوه ومحموده مقاصده في حاله الرفع فانه يصدق عليه انه وصف المصنف



ليس جزاء الفاعل مع به مع انه ليس صفة شبيهة لان قولها وصوغها من لازم قال الشيخ  
 اجاز في التسهيل صوغها من المتعدي بشرط ان يقصد به الثبوت بحيث لا يكون في اللفظ تعديا بشرط  
 ان ليس و اجازة الفاعل مطلقا فحصل ثلثة اقوال قال وفي اللغية اسم قولها الحاضر قال ابن  
 قاسم ليس قولها الحال شرطي عملها ولكن وصفا كذلك كقولها دالة على الثبوت والنبوت  
 من ضرورة الى ان فصارته هنا اجود من قولها في الكافية والاعتمال واقتضا الحال شرطان في صحة  
 ذي الاعمال وفي الشذور وتختص الى الحال في شرحه واعني به الماضي المستمر الى زمن الحال ولم  
 يذكر ابن الحاجب قولها وعمل اسم فاعل المعدي يرد عليه ان نصب اسم الفاعل على المفعولية ونصبها  
 على التسمية بالمفعول وقد صرح به ابن الحاجب والشذور اذ انه في التكره على التميز بقولها  
 على الحد الذي قد حو الى اسم الفاعل من الاعتماد لم يذكره ابن الحاجب ولا الشذور ولا بد  
 وقول ابن الحاجب وتعمل على فعلها اشد في الابدان كقول ابن مالك في شرح الكافية اولم يذكرها  
 كان ذكره ثم كافيا لانها في اسم الفاعل في اوجه الى الاعتماد منه قولها وسبق ما تعل في محس قال  
 ابن قاسم كان اولي ان يقدم على قوله وعمل اسم فاعل البيت لانه تنتمى الزروق لكن بيان شرط عملها  
 من قواعده بيان عملها فلذلك اخبر عنه قولها وكونه ذا سببية وجب وفي الشذور وبالعمل  
 السببي اورد عليه امران الاول انها تعمل في ضمير بارز متصل ولا يطلق عليه سببي اجيب  
 بان المولد به غير اللاجبي الثاني انه يستعمل المرفوع والمنصوب والمجذور وهذا الشرط خاص  
 بالاجبيين اما مرفوعا فيجوز ان يكون سببيا وغيره تنبيه ذكر في اللغية بينها وبين  
 اسم الفاعل فزعم الاول انها تكون الامر فعل لازم وذكره ابن الحاجب ولم يذكره في الشذور  
 الثاني انها لا تكون غير الحال الثالث لم يذكرها ابن الحاجب وذكر ابن الحاجب  
 في قواعده ان لا تكون موازنة للمضارع فوهم فادفع والنصب وجوه في السببي اما  
 اذا عملت في ضمير فان عملها فيه ان باشرته وطلعت من اليجر بالاضافة كجوررت برجل  
 حتى الوجه جميله ونصب ان فضلت او قرنت بحرف يشي عنها الناس ذرية وكرانها وزيد  
 الحسن الوجه والجميله **قول ابن قاسم** والرفع على الفاعلية زاد في الشذور او بدله قال  
 في شرحه من ضمير مستوفى الصفة **قول الشذور** وتنبيه مقبها او تميز الاول اذا كان معرفة  
 والثاني اذا كان نكرة وقد صرح به ابن الحاجب وقال بعض البصريين يجوز كون المقرون  
 بال والمضاف الى المقرون بها تميزا قال ابو حيان وهي ترعة توفية قل

وقد جزم به ابن الحاجب في الوافية فقال وارتفع على الفاعل والنصب ابدا  
 ميمزا واجور مضيفا مسعدا وقبل نصفه على السببية وقيل بالفرق على التوجيه  
**قول ابن الحاجب والشذور** والجر على الاضافة بل هي من رفع او نصب قولان السبيل  
 على الاول والثولين واكثر اصحابه على الثاني **قول الشذور** لان كايال وهو حال  
 منها يرد عليه ما اذا خلا منها ولكن اذا اضيف لما فيه ال فانه يجوز الجواز ايضا وقد صرح به  
 في اللغية فقال ولا يجوز لهما مع ال سمي من ال ومن اضافته لتا لهما ويرد عليهما ما اذا  
 خلا من الاخرين لكن اضيف للضمير هو في مرجعه فانه يجوز ايضا كما صرح به في التسهيل  
 وتقسيم مسابا لهما ان الصفة باللام مجرورة ومفعولها مضافا وباللام مجرور عنها فذه  
 ستة والمفعول في كل واحد منها مرفوع ومنصوب ومجور ومادة ثمان عشرة ذكرها  
 ابن مالك في شرح الكافية ستة وثلاثين لان المضاف يشمل المضاف الى ما فيه ال والي الضمير  
 والي مضاف الى الضمير الموصوف قبل وتحتاج الى سماع ومثاله حررت باموأة حسن وجبه  
 جارية جميلة انظر فالانف مضاف الى ضمير الوجه والوجه مضافا الى جارية والجارية مضافا  
 الى ضمير الموصوف وزاد في شرح التسهيل ان يكون مضافا الى مفعول صفة اخري او الى موصول  
 او الى موصوف لشبهه والمجور يشمل الموصول والموصوف وما سواهما وبذلك كملت  
 الاقسام ستة وثلاثون حاصله من مرتبة ستة وهي الرفع والنصب والجر ومع ال ودونها  
 في احوال المفعول الاحد عشرة المذكورة ثمانية في المضاف وثلاثة في المجور وقد شمل ذلك  
 قول اللغية فارتفع بها والنصب وجرع ال ودون ال منصوب وما اتصل بها مضافا  
 او مجرورا وقلت في الوافية فارتفع بها والنصب وجرع ولا ذلك وذا اضافة وما خلا وتختص  
 بالانفية ابواب وهو انه لم يرد به بين اقسام الجائز فاشعربا بها مستوية وليس كذلك بل تنقسم  
 الى حسن وقبيح ومتوسط فالحسن ما فيه ضمير واحد والقبح ما عرى عن الضمير والمتوسط ما ذكر  
 الضمير الا ما صرح بنبهه وقد ذكر فيه ابن الحاجب فقال ما كان ضمير ان حسن وما لا ضمير فيه  
 قبيح وقال ابن مالك في الغنص بل ما فيه ضمير ان ضعيف وما لا ضمير فيه قبيح وهو اضعف منه  
**قول ابن الحاجب** اثنا منها محتجبان الحسن وجهه والحسن وجهه هو على تقسيمه وعلى  
 ما في اللغية يزيد المحتجبان نحو الحسن وجهه اب والحسن وجهه ابسه وضابطه ان يكون الضمير  
 بال فخلوا المفعول من ال والاضافة الى ما فيه ال والضمير ما فيه قوله والافقيها



ضمير الموصوف فتوث وتثني وتجمع قال في سبك المنظوم ما لم يمنع من المطابقة مانع  
**باب التعجب قول ابن الحاجب** افعال التعجب ما وضع لانتشا التعجب قال الرضي لكونه في قسم  
الافعال لا يلتصق بنحوها هيكل ولله دره وبالك رجلا ونحوه بل ينتقص بنحو قوله الله  
ونحوه فانه فعل لا نشاء التعجب وليس بحض الدعاء الا ان يقال ان هذه الافعال ليست موضوعة  
للتعجب بل استعملت لذلك بعد الوضع قال ولما نحو تعجبت وتعجبت فهو وان كان فعلا فليس  
قولهما والعبارة لابن الحاجب وهي صيغتان ما افعل وافعل به قال الشاطبي هذا المحصر  
مردود بان في كلام العرب صيغ كثيرة تقتضي من معنى التعجب ما يقتضيه ما افعل وافعل به  
واجاب بانها لا تدخل تحت ضابط ولا قياس والمراد هنا ما ينضبط وقياس **قول النافيه**  
اوحي ما فعل قبل مجرور ربيا وتلو افعل انصبته شرط المتلوه ان يكون مختصا بالتحصيل في القاء  
**قول ابن الحاجب** وما مبتدأ بخلاف وعن الكسائي انه لا موضع لها من الاعراب وهو  
قوله وموصوله عند الاخفش من احدا قوله وله قول ثان كقول سيبويه وقال ثالث انها كره  
موصوفه وافعل صفتها والجرح حذف وذهب الزواجر ودرستويه الى انها استغفاميه وابعده  
خبر قال الرضي وهو قوي من حيث المعنى لانه كما نه جبل سبب حسنه فاستفهم قوله وبه فاعل  
عند سيبويه مفعول عند الاخفش قال في شرح التسهيل ولو اضطررنا الى حذف الياء منه  
الرفع على الاول والنصب على الثاني **قول النافيه** وحذف ما منه تعجب استخ ان كان  
عند الخلف معناه يصح قال في شرح الكافية لا تحذف الياء بعد افعل الا مع مجرور بشرط  
ان يكون سبوقا تاخر مفعول المذکور واورد عليه انه اطلق على الاسم متعجباً منه ومن  
التعجب منه فعلة لانفسه واجاب ابن المصنف بانه حذف المضاف واقام المضاف  
اليه مقامه وفي بعض النسخ وعليها شرح الشاطبي ان كان عند الخذف معنى يتضح واورد  
تقديم التمييز على الفعل والاكتر على منعه **قولهم** والعبارة للملغية وصحهما  
من ذي ثلاث في امران **الاول** اي من فعل ذي ثلاث فلا يصاغان من السمع الاسد وذا  
وقد صرح به في الشذور النخز را دابن الحاجب والشذور مجرور وكذا في سبك المنظوم  
اي فلا يصاغان من ثلاثي مزيد وهو غير افعل وفاق واما افعل فالذي صحه ابن مالك  
ونسبه الى سيبويه والمحققين انهما يصاغان منه قياسا مطلقا ومذهب الاخفش  
والمازني والمبرد ومن تابعهم انه مسموع وهو ابن عصفور والتفصيل فان كانت

مترته

مترته لم مجرأ وغيره جاز قولها صرفا لم نذكره ابن الحاجب ولا الشذور ولا بد منه  
وفي تقييده بكامل التصرف احراز من نحو يدع ونذر ولم يذكر ابن الحاجب شرط كونه  
قابلا لفعل ولا تاما ولا غير منفي ولا مبني للمفعول ولا بد منها وذكرها في الشذور  
الا الاول وبقي شرط اخر لم يتعرض له اللطائف وهو ان لا يستغنى عنه بالصيغة من غيره  
مخو قال من المقابل فانهم لا يقولون ما قبله استغنى بقولهم ما اكثر قابلية وما انومه  
في ساعة كذا كما قالوا تركت ولم يقولوا دعت نص عليه سيبويه وذكره في التسهيل  
وبقي شروط مختلفة فيها والصحيح عدم اشتراطها وهي ان يكون فعلا بالفتح  
اصلا او نحو لا وان يكون واقعا وان يكون دائما **قول النافيه** وغير ذي صفة  
يضاهي اسهلا قال ابن هشام مراده بالوصف وصف غير التفضيل وتوقا  
وغريه او تميز خالص من كل اشكال وكان ضبط الحكم محل العلة فانه يرد على عبارته  
على قلبه فهو اعلى القلب وفي التثنية كان في هذه اعلى فهو في الآخرة اعلى فان كان  
الاولى صفه كما هو والثانية افعول تفضيل وكذا مال ابو عمر والاولى دون الثانية  
**قول ابن الحاجب** وليس يكون ولا عيب قال في الخف ليس كذلك مطلقا في كل عيب  
قال الجمل والخل واليال وشبههما عيوب وبني منها قوله لان منها افعال غيره  
هذه العلة هي التي اختارها في شرح التسهيل وقال انها اسهل من تعليل الجمهور بان  
احق ما يضاف منه ان يكون تلاميا محضا واصل الفعل في هذا النوع ان يكون على افعول  
قولهما والعبارة للملغية واشد واو اشد او شبههما يخلف ما بعض الشروط عدما  
ومصدر العادم بعد ينتصب وبعد فعل جره بالياء يجب انما يصح ذلك في كل فعل متصرف  
شبهت مصوغ للفاعل ذي مصدر مشهور فلا يمكن في غير متصرف لانه لا مصدر له ولا منفى ولا  
مبني للمفعول حتى يوقى صله بحرف مصدري نحو ما قرب ان لا يفعل وما اشد ما قرب  
ولا بما مصدر له مشهور حتى يجعل بالياء نحو ما اكثر ما يزيد السواد ما لا يقبل  
الفصل فمثل ابن الناطم بقولك ما اجمع موته وقال ابن هشام لا يتعجب منه الستة  
**قول ابن الحاجب** واجاز المازني الفصل بالطرف وطا برة تضعيف وفي الالفية  
حكاية الخلف بلا ترجيح وفي سبك المنظوم ور بما طرف على معولها وفي شرح الكافي  
والصحيح الجواز لثبوت ذلك عن العرب وفي شرح التسهيل ليس يمنع ولا ضعيف وبات



في الشرحين المذكورين في نظر ذلك والاجتهاد له ونقله عن الحوفي والرجاج والفاري  
وابن حروف والسلبين وأنه قال هو الصواب والمشهور والمنصور ونسب الصمري  
المنع الى سيبويه والحق أنه لا ينص فيه قال في شرح التسهيل ومحل الجواز ان يتعلق الطرف  
او الجوزور بفعل التعجب فان لم يتعلق به نحو ما احسن بمعروف امر امتنع الفعل بلا خلاف  
قال ابو حيان ومحل المنع ما اذا لم يتعلق بالمعول ضمير يعود الجوزور فان تعلق به وجب  
تقديمه بلا خلاف نحو احسن بالرجل ان يضيق وما اخرى بذى اللب ان يري  
تبيينها ست الاول ظاهر كلام ابن الحاجب هنا وكلام اللغوية ان الفصل  
بالنظر وجاز فيها الفعل والفعل به وبه صرح ابن مالك في كتيبه كلها واحسن الى الحاجب  
في الوافية فحسبها فعل فقال والنون واصورته وقد فصل بالطرف في ما المارئي ثم انقل  
وصرح في شرحها بذلك فقال وقد اجاز الخبر في الفصل بالطرف في ما الثاني  
جاز اكره في الفصل بالمصدر والحال وابن كيسان ان لا يكون او صححوها وذلك يرد  
نفي ابن مالك الخلاف في شرح الكافية في انشاء الفصل وفي شرح التسهيل ما يقتضي جواز  
بالمنادي الثالث لم يتعرض الفصل بين ما والفعل ومذهب البصريين أنه لا يجوز الا مكان  
الرأيدة فقط وقد ذكره في سبيل المنظم والكافية هنا **باب نعم وبئس وما جرى مجراها**  
هكذا ترجم في اللغوية وترجم ابن الحاجب بافعال المخرج والذم قوله وما وضع لانشاء مخرج او  
ذم قال الرضي وذلك انك اذا قلت نعم الرجل زيد فاما تنشي المخرج ونحوه بهذا اللفظ  
وليس المخرج موجودا في الخارج مما جاز ان منه مقصودا مطابقة هذا الكلام قد  
على جودته الحاصل خارجا قول اللغوي لمن يشه بولوده وقال نعم المولودة والله اي  
بنعم المولودة ليس كذلك بل في المخرج اذا لا يمكن تكذيبه بل هو اخبار بالجوذة التي  
حصلت لحصولها في الخارج ليست لحاصل ففوات اخروه الخبر وكذا انشاء التعجب  
والانشاء الذي في كم الخبر ورب هذا عاينه ما يمكن ذكره في تمثيه ما قالوا من كون هذه  
الاشياء للانسان قال ومع هذا قل في فيه نظر اد يدرك ذلك في جميع الاخبار انك  
اذا قلت زيد من عمرو لا ريب في لونه خبر اذا لا يمكن ان يكذب في التفضل وتقال  
انك لم تفضل بل التكذيب انما يتعلق بافضلية زيد وكذا اذا قلت زيد قائم  
فموجب بلا شك ولا يدخل التصديق والتكذيب من حيث الاخبار اذا لا يقال

لكن

قول اللغوي

لك اخبرت او لم تخبر لانك اوجدت بهذا اللفظ الاخبار بل يدخلان من حيث  
القيام ويقال ان القيام حاصل او ليس بحاصل وكذا قول ليس بنعم المولودة بيان  
ان النعمية اي الجودة المحكوم بتبوتها خارجا ليست ثابتة وكذا في الدعوى في لم ورب  
انتمى قولهم وبئس وفلانا وابن مالك في الكافية فقال فعلى الاسمين على الاول  
وجعل نعم وبئس فاشارة الى خلاف في اسميتها وهو مشهور قال في شرح الكافية  
زعم القوا واكثر الكوفيين انها اسمان لدخول حرف الجر عليهما وهذه طريقة اصحاب  
الخلاف والطريقة الثانية وجوزها ابن عصفور انه لم يقل احد باسميتها وانما الخلاف  
بعد الاسناد الى الفاعل فالبصريون يقولون نعم الرجل وبئس الرجل جملتا فعليتان على  
اصلاهما وقال غيرهم بل هما اسمان محكيان نقلا عن عدة اصحابها وسمي بهما المدح والذم  
كتبا بظن شرا ونحوه قولهما والعبارة لابن الحاجب وشرطهما ان يكون الفاعل  
معرفا باللام او مضافا الى الموصوف به كذا لو كان مضافا الى المضاف الى الموصوف به ذكره  
في التسهيل وعبارة ابن الحاجب احسن من قول اللغوية لما قد رتبها لانه لا يكفي ان يكون مضافا  
الي الله او الذي على الصحيح وبما مقرونان بال كنهها ليست للتعريف نعم قال في  
شرح التسهيل لا يلحق ان يمتنع في الذي قولهما والعبارة لابن الحاجب او مضمرا ميمزا  
تلك منصوصه في امور الاول شرط هذا التمييز ان لو خرف فلا يقدم على الفعل وان  
يكون قابلا لال يفسر بمثل وغيره ففعل التفضل لانه خلف عن فاعل مقرون بها  
فاشترط صلاحيتها لها وعبر ابو حيان عن ذلك بان تكون مبتدئا للموع الذي قصد به  
المدح والذم وان لا يكون فيه معنى المفاضلة وان يكون نكرة عامه فلا يجوز نعم شما هذه  
الشمس لانها تفرد في الوجود ويجوز نعم شما شمس هذا اليوم قال ابو حيان ولا يشترط  
افضاله بنعم على الصحيح الثاني حكمه اولا يبرز في تشبيه ولا جمع عند البصريين وتلحقه  
الثا اذا فرغ من ذكره في شرح التسهيل ومنع ابن ابي البريق وجوز خطاب الامرين  
ويؤيد الاول قوله فيها ونعم الثالث نص سيبويه على ان هذا او قال في الكافية  
والعلم والتمييز اعني عنه في بها ونعمت فلذا اكتفى **قول اللغوية** وجمع تمييزه فاعل ظهر  
فيه خلاف عنهم قد اشتهر في الكافية والتسهيل وشرحهما الجواز ومذهب سيبويه  
المنع وفصل قوم فقالوا ان افاد التمييز معنى لم يفده الفاعل جازوا الا فلا قولهما



و ما ميز وقبل فاعل في نحو ما يقول الفاعل القول الذي ضلعه هو راى سيبويه كما نقله  
عنه في شرح الكافية واعلم ان ما في هذه عشرة اقوال و مرجعها الى اربعة احدها انها نكرة  
منصوبة على التمييز الثاني انها فاعل الثالث انها المخصوص الرابع انها كانه فاعلا  
القايلون بالاول فاختلوا على اقوال اربعة موصوفة بالفعل بعد ما والمخصوص  
محذوف وهو مذهب الاخفش والزجاج والفارسي في احد قوليه والآخر مختبري وكثير  
من المتأخرين الثاني غير موصوفه والفعل بعد ماضية المخصوص محذوف الثاني مختبر  
والمخصوص ما اخرى موصولة والفعل صلة لما الموصولة المحذوفة نقل عن الكسائي والقايلون  
بالتالي اختلوا على اقوال الاول انها اسم معرفة تامة لا تقتصر الى صلة والفعل بعد ماضية  
منه المخصوص نقله المصنف عن سيبويه والكسائي الثاني موصولة والفعل صلتها والمخصوص  
محذوف ونقل عن الفارسي الثالث موصولة والفعل صلتها وهي فاعله يكتب بها  
وبصلتها عن المخصوص نقل عن الفارسي السراية مصدرية ولا حذف الخامس نكرة موصوفة في  
موضع رفع والقايلون بالتالي قالوا انها موصولة وهي المخصوص وما اخرى محذوفة  
والقايلون بالاربع فقالوا انها كلفت كما كفت قل وصارت تدخل على الجمل الفعلية فان وليها  
اسم فاقوال الاول انها نكرة منصوبة على التمييز والفاعل ضمير المرفوع بعد ما ما هو المخصوص  
الثاني معرفة تامة وهي الفاعل الثالث ما ركبت بين الفعل فلا موضع لها من الاعراب والمرفوع  
هو الفاعل قال ابن قاسم فقول الالفية وما ميز ما دق على ثلاثة اقوال وقوله وقيل فاعل  
صادق على خمسة الا انه ان الظاهر انه اراد الاول من الثلاثة والاول من الخمسة لا قصاره  
عليها في شرح الكافية ويندرج في كلامه ما اذا اولها الفعل وما اذا الاسم ثم ما رجع هنا  
وفي الكافية من القول الاول خالفه في التسهيل فذهب فيه الى انها فاعل وانها معرفة  
تامة قال الشاطبي واهل ذكر من وهي مثلهما في ذكر انها لا يكون معرفة تامة بل اما موصولة  
او نكرة موصوفة او غير موصوفة قولها ويذكر المخصوص بعده ظاهرا انه لا يجوز تعدد المخصوص  
**قول الالفية** بعد ذلك وان يقدم شعريه كفى البيت فانه صريح بالمتقدم غيره وكذا في سبك  
المنظوم ويذكر بعد الفاعل مع انه يجوز صرح به ابن عصفور والناظم في التسهيل نعم كسب  
تاخره عن التمييز عند البصريين فقوله مبتدا زاد ابن الحاجب ما قبله غيره وهو الصحيح وقيل  
خبره محذوف المبتدا قال ابن البادس لا يجوز سيبويه ان يكون المخصوص بالمدح والذم لا مبتدا

واجاز

قول ابن الحاجب

واجاز كونه خبرا جماعا منهم السيراني وابو اعلی قال في شرح التسهيل والاولى  
قول سيبويه عندي متعين لصحة في المعنى وسلامته من مخالفة اصل بخلاف الثاني فانه يلزم  
ان ينصب له دخول كان عليه وفي سبك المنظوم مرفوعا بالابتداء على الوجود وخبره ما قبل وفي تعليق  
ابن هشام ان المخصوص مبتدا او خبر له في نعم العبد حذف جملتين الجملة التي فيها المخصوص  
وجمله السؤال انما عبيد حد فمات حروف الجواب قال ثم انما محور في المخصوص ان يكون مبتدا  
او جمعا اذا تاخر فاما اذا تقدم فيتعين كونه مبتدا قال ولا يرد ذلك على الناظم فانه اعرب  
بذلك المتأخر حيث قال بعد قوله وان يقدم شعريه كفى البيت قال ابن هشام الحق ان المخصوص  
في مثل ذلك مذكور لا محذوف وان العرب تارة توخره وهو احسن ليحصل المدح عموما  
ثم خصوصا وتارة تقدمه واما القول بالحق فلا قال وهذا مواضع غريب يسأل عنه  
ومبتدا تقدم على خبره وكان الاحسن ان يتأخر قال قال ثم لينظر في اي موضع ورد  
من كلامهم مثل ريد نعم الرجل فاما مثل نعم العبد وقد تقدم ذكر النبي صلى الله عليه وسلم  
فلا ينفع في جواز ذلك كما جمل ان وقوعه اوله كان بطريق العرض ونحن فاطعون بانه لا بد  
من تقديمه هنا فاما ان يجعل معتمدا بالانقياد في تلك الجملة وتذكر محل نظر ان لم نقل العرب  
انتهى **قول ابن الحاجب** وشرطه مطابقة الفاعل الى في المعنى لم يذكره في الالفية ولا يندس  
وفي شرط آخر وهو ان يكون اخص منه لا عاما ولا مساويا وثالث وهو ان يكون معرفة وقربا منها  
بالخصيص ذاك الثلاثة في التسهيل وذكر في سبك المنظوم الاول والآخر فقال ولا يكون الا حدا  
مختصا غير مباين للفاعل في المعنى قولها واجعل كيبس ما قال ابو حيان الاحاجر بافرا  
بالذكر لانها افرا باب فعل الذي ذكره بعد اذ وزنها فعل وذكرها ابن الحاجب ولم يذكر  
باب فعل قلت في سبك المنظوم وفيه خلاف والتفق على الحاق ساير سرانته وهذه  
نكتة افرد بها بالذكر قولها واجعل فعلا من ذي ثلاثة كنع فيه امور الاول مراده كنعم  
في المدح وبس في الذم فاكثري باجدهما الثاني شرط ان يكون فيما ينبغي منه صرح به ابن عصفور  
وخطاب في الترييح واستدركه ابن هشام قال خطاب فان اراد به من الرباعي فصاعدا  
او اطلاقا والعاهات واستغنى ما فعل الفعل فيقال اشك الجحيزه واشك الانظار  
وانطلاق الثالث المراد انه كنه في العمل اما المعنى فلا لان في فعل زيادة يعجب  
الرابع قال ابو حيان وسواء في ذلك فعل مصوغا ومجولا ولا يؤخذ ذلك من كلامه



قال ابن هشام كان ينبغي ان يقول المتاصل والمحول لا نه ليس في كلامه اشعار بان يحول ذلك  
ان تحول غير فعل الى فعل وتجريد هذا المجري بل اذا ثبت لنا فعل له بهذا الحكم قال فان قيل  
فانه قال مستحلا فتعبد الى فعل فاجاب انه لا قرينة تصرف للاطلاق الى هذين القسمين  
وانما المتبادر ان للاطلاق احكاما نعم ان كنع في سياير احكامها قال فان قلت قوله من ذي  
ثلاثة يدل على انك تبنيه منها قلت نعم الا انه يخرج عنه ما وضع على فعلا اصلا ولم يحول  
عن ذي ثلاثة فاما ما قلت ورد عليك ثم اختار اعني ابن هشام هذا التفسير في موضع  
اخر فاجاب عن ما وضع على فعل اصلا بان مراده ان الشرط هو كون الاصول ثلاثة غير نحلة  
لاصل اخر والوايد في الاصل او في الحال لا كون الكلمة على فعل في الاصل الخامس  
قال ابو حيان نص النخاة على العرب شئت في ثلاثة افعال فلم يحولها واستعملتها  
استعمال نعم وبليس وهي علم وجعل وسمع ومن النحويين من اجاز فيها الضم واستدرك  
ابن هشام هذه الثلاثة فاورد لها على عبارة الالفية السادس اذا كان الفعل معتل  
العين لزم قبلها الفا فتقول في حسن حسن القول والبيع قال الرجل ريد و باع  
الرجل ريد فان كان معتل السلام وهو على فعل وفعل فالجمهور يحولها الى فعل فتظهر الواو  
وتقلب البا واوا نحو خشو ورمو وقال الكسائي بل نقر لجواز ما الرجل ريد ولعل الرجل  
بكر السابع قال ابو حيان اكثر النحويين على ان الفعل المذكور ثبت له احكاما نعم وبليس فقط  
ودهب الاخفش والمبرد الى انه يجوز الحاقه ببا التعجب حرفا عليه بالبا نحو حسن  
يزيد رجلا وقال ابن هشام قوله مستحلا اي مطلقا ان اراد الاطلاق بالنظر الى الاصول  
اي على كل حال لزم قول الفارسي اي فاعلمها لا يكون الا كفعل نعم وبليس والحق انه  
يجوز تجريد المعنى التعجب فلا يلزم ذلك كقوله وحق به بكاهها وقوله وجب بها مقتولة  
حين تقتل وهذا قول الاخفش وهو المختار وان اراد في جميع احكامها ملازمة فاعلمها  
لكونه احد الثلاثة فيلزم المحذوف قال والذي تحذر ان يوهى الاطلاق بالنسبة  
الى فعل اصلا او تحولا فلا يلزم محذوف **قوله الالفية** وشمل نعم حبذا فيه امران الرابع  
انما مثلها حب لكن اراد يلبس على ان حب بمنزلة نعم هي المقرونة بها الثاني ليست مثلها  
سواء في حب زيادة اشعار بان المحذوف محبوب واقرب من النفس بخلاف نعم ذكره في شرح  
التسهيل قولها وان تردد منها فقل لا حب ذا قال ابن قاسم وفيها ايضا زيادة على

بليس

والثاني

والثاني

بليس على حد ما ذكره في حذو قال ابو حيان ودخول لا على حبذا لا يحلوا من اشكال  
لانك ان فرغت على ان حبذا كلمة فعل واجب ذافاعله فلا ينبغي ان يدخل عليه لان لا تدخل  
على الماضي غير المتصرف ولا على المتصرف الا بقله وان فرغت على انه كلمة اسم فكذلك لانه ان قدر  
منصوبا بها لم تصح لان النصب على الهوم محلا وجعل وهو هنا مخصوص او مرفوعا فذلك  
لوجوب تكرار لا حينئذ في اللاحق قولها واول ذا الخصوص لم يبين اعرابه وبينه ابن  
الحاجب فقال واعرابه كاعراب مخصوص نعم وذكره في التسهيل وسبك المنظوم قال  
في الكافية وربما استغنى بالتمييز عن مخصوص حبذا القول من فطن ولو عندنا غير اسقينا  
فحبذا ربا وحبذا ربا تنبسي بين مخصوص حبذا ونعم فروق احدها لا يتقدم  
بحذاف مخصوص نعم ثانيا لانه لا فعل فيها النواسخ بخلافه ثالثا اعرابها خبر مبتدأ محذوف  
اسهل منه في باب يعلمان مصعبه هناك نشأ من ذ خول نواسخ الالفية عليه وهي لا تدخل  
هنا قاله في شرح التسهيل ربا بها انه لا يجوز ذكر التميز اولى واكثر بخلاف مخصوص نعم فان تاخير  
التمييز عنه نادر **قوله ابن الحاجب** ويجوز ان يقع قبل النحوص وبعده تمييزا وحال انكرة  
لحوان اعرابه تمييزا وحالا وفي سبك المنظوم وقد يكون معه تمييز وحال عما مله حب قلت الذي  
في الارشاف اختلف النخاة في هذا المنصوب فقال الاخفش والفارسي وجاء من البيريين  
حال فقط وقال ابو عمرو وابن المعتز يميز فقط وقال قوم ان كان شتقا محال والامتنع قال  
ابو حيان والذي يظهر انه ان كان جازما فتمييز وان كان شتقا فان قصد التكلم بالمباغزة  
في صدر المحصوص بوصف محال وان لم يرد به بل يبين جنس المبالغ في مدحه وفي البسيط انه  
منصوب باضمارا اعني لا حال ولا تمييز وهو قول غريب ثم الاولي عند الفارسي تاخيره وعن  
ابن مالك تقديمه وقال ابن خروف الاحسن تقديم التمييز على المحصوص وليستويان على الحال  
وقال ابو حيان الاحسن ان يلي التميز او يوفق المحصوص وكذا الحال ان كانت الاسم الاشارة  
نحو حبذا ركبها ريد فان كانت من المحصوص فالاحسن ان يليه **قوله الالفية** وما سوي  
وارفع يجب او في بالبا قال في شرح التسهيل وهذا الاستعمال جائز من كل ثلثا في مضمون  
معنى التعجب قولها ذا الضمام الحاذق في سبك المنظوم وكذلك كل فعل مراد به المدح وفي  
شرح الكافية مثله وفي التسهيل ولذا كل فعل حلقى العايراد به مدح او تعجب فمخصص في الفعل  
او عزم في المعنى وفي الارشاف ما كان على فعل اصلا او تحولا يجوز نقله الى العين الى الفا

تقديم



اذا اريد به مدح او ذم كان فاوه حروف صلق كحسن وجب او لا كضرب فان كان  
مضعفا واسند الى ما يمكن انما الفعل له لم يجز النقل انتهى **باب افعال التفضيل**  
هذا امران احدهما كذا فعل في التسهيل والكافي وسبيل المنظوم فقصد بينه وبين المعجب  
او لم لا شتر اكها فيما بينه وفي المعنى ايضا لا فاده كل منهما التفضيل في المحكوم به ولم  
ينسب على ذلك احدنا شيئا كذا عبر الناطم بافعال التفضيل في كتابه وعبد ابن الحاجب  
باسم التفضيل قالوا وهذا التبعيل حسن ليشاؤك خيرا وشرا وليس هذا بشي لا ينص  
بوزن الفعل في الاصل وان كان حذف منها والذي يظهر لي ان ذلك مناسب للتعبير  
باسم الفاعل واسم المفعول وبهذا يرد على المعجز واي في قوله لو صح ما ذكر في خروشر  
من الاصل لما كان في تلك الترجمة فائدة وهذا قال ابن هشام من عبر باسم التفضيل  
اجداه لقولهم اسم الفاعل ومن قال الفعل التفضيل احترزه عن الفعل في نحو اكل كل وغو  
احمر ونحوه وغير سيمويه عنه بالصفة وهو مناسب للصفة المتشبهه وبينهما من الاشهر ان  
الضعف في العمل **والحاجب** ما اشتق من فعل الموصوف بزيادة على غيره وهو الفعل  
فيه امور الاول قال الرضي ينقص بنحو فاضل ورايد وغالب قال ولو احترز عن  
مثله بان قال ما اشتق من فعل الموصوف بزيادة على غيره فيه اي في المشتق منه لا ينقص  
بنحو طائل اي رايد في الطول على غيره والاولي ان يقال هو المبني على الفعل لزيادة حصة  
في المشتق منه انتهى قلت لا يرد عليه ما ذكره لا بالجعل الضمير في قوله وهو فعل راجع  
الى ما في قوله ما اشتق منه والمعنى هو ما اشتق من فعل الموصوف بسبب زيادة له على غيره  
اي في الفعل المذكور بقرينه السياق وذلك ما اشتق هو افعال فلا يرد عليه فاضل ونحوه  
فقال الامر الثاني فيه في المتوسط وغيره قوله وهو افعال بقوله غالبا يخرج بنحو خيرة وشرا  
حاجبه الى ذلك لما تقدم الثالث قال ابن مالك في النخبة يرد على ظاهر المذهب المبالغة  
فانها استقت لموصوف بزيادة على غير ما لكن يخرج قوله وهو افعال فلو قال لم يرد السؤال  
اليه الرابع قال في المتوسط هذا الحد يشكل بنحو احلك الشاتين وابل الحياتين لانها  
غير مشتقين فعل قال المعجذ واني وفيه نظر لان معنى قوله احلك الشاتين اشدهما  
اكلا فيجوز ان يكون مشتقا من قولهم احلك الجراد والارض اذا اكل ما عليها كذا في الصحاح  
كاشتق احصر بين الاختصار بحذف الروايد وكذا ابل الحياتين فيكون مشتقا

من الابل

من ابل الرحلي بالكسر اياه فهو ايل اي حاذق بمصلحه ايل كذا في الصحاح انتهى قلت  
الثاني لا باس به والاول صيغ تصريحهم بان نحو ما احصر من الاختصار مفعول لا يجوز  
القياس عليه كما تقدم واكمل على انه وارد لذلك على سبيل السند وروى من مطبق الى ما هو  
اضيق منه لا يمكن تقييد الحد بقوله ما اشتق غالبا فلو راد المتوسط على هذا القيد هنا  
لكان صوابا فان قلت هل يرد هذا على قول الالفية صيغ من مصوغ منه للبحر افعال  
للتفضيل فانه صريح في انه لا من احده من فعل تعجب قلت لا فان هذا امر بالنص في القياس  
لاحد اسم التفضيل قوله وقد جاء للمفعول قال في النخبة هذا اشتق قلبه وهو كثير بطر اللبس  
امالانه لم يستعمل المصنوع للمفعول نحو هب وسقط في يده وعن بكرا واما القرينة نحو اسفل  
من ذات المحسن **قوله الالفية** وافعل التفضيل صلة ابدا تقديرها ولغظا بمن ان جردا  
فيه امور الاول مقتضى قوله صلة انه لا يفصل بينها وبينه وليس على اطلاقه بل يجوز الفصل بمفعول  
افعل كالمطرف والتميز ذكره في شرح الكافية وتلوها اتصل بها ذكره في الارشاف ولا يجوز في  
ذلك ان في انما يكثر تقدير من في الخبر ونقل في الحال والنعته ذكره في الكافية فقال وفي نعت ندرجته  
وشاع لدليل في الخبر قال ابو حيان وتشمل الخبر خبر المبتدأ وكان وان وثاني ظننت وبابه الثاني  
افكان افعال مبنيها مما يتعدي بمن جاز الجمع بينهما وتقديم ايتهما نحو زيد اقرب من عمرو من كل  
خبر ومن خبر من عمرو والذي بمن مؤد مذكر لا غير كذا المضاف للمكرة جامدة او مشتقة وقد ذكره  
في الالفية والسند وقوله فاذا اضيف له معنيان احدهما وهو الاكثر ان يقصد به الزيادة مطلقة  
يضاف للتوضيح فيه امران الاول هذا خاص بما اضيف الى معرفة الثاني ذكره له قسم ثالث وهو ان  
يؤول بالافتصايل فيه من اسم فاعل او صفة ذكره ابو عبيدة واجازة المبرد قيا سا قال في التسهيل  
والاصح قصره على السماع قال في شرحه ومع ما سمع منه فالمشهور فيه التزام الافراد والتذكير قال  
وقد يجمع اذا كان ما هو له جمعا لقوله اذا غاب عنكم السود العين كنتم فاكرا ما وانتم ما اقام اليه  
قال واذا جمع افعال العادي المجزوءة من معنى التفضيل جاز ان يثبت فيكون قول ابن هشام كما صرحي  
وكبري من فواقيها صحتها قوله ويجوز في الاول والمطابقة هو الاكثر واخبره ابن مالك ايضا وقد  
ابن السراج ومن وافقه الى التزام الافراد وفي الاول اختلف في الاصح فقال ابو بكر بن الانباري  
عدم المطابقة افصح وقال ابو منصور الجواليقي المطابقة افصح **قوله السند** المعرفة فالوجه ان  
محله اذا قصد به الزيادة على من اضيف كما ذكره ابن الحاجب وفي الالفية والافتح المطابقة **والسند**

بالفعل

قوله

قوله

قوله

قوله



وان يكن تلو ان استفهما فلما كن ابداهما اي وجوبا قال في شرح التسهيل لان  
الاستفهام له الصدد ذكر اصل هذه المسئلة الفارسي في التذكير وهي من المبالغة المفعول  
قال ابو حيان وقد منع الفارسي من ذلك في الحليات فقال لا تفعل فوة الفعل فيعمل  
فيما قبله الا ترى انك لا تجز من انت افضل ولا من افضل انت تتقدم الجار عليه لضعفه  
ان يعمل فيما تقدم قال واذا وقع فيه الخلاف من الفارسي فينبغي المنع حتى يسمع مثل هذا التركيب  
على العرب وان كان القياس يقتضي جوازه قال ابن هشام وبقي على الناظم ان يقول او يتلو  
خو زيد افضل من غلام من وقد ذكره في العدة فقال ويلزم تقديمه الى المفعول ان يفهم استفهاما  
واضيف الى منضمته قولها ورفع الظاهر بوزن يقتضي ان ينصب وليس على اطلاقه وقول ابن الحارث  
ولا يعمل في حظه يقتضي ان لا ينصب كما لا يرفع وليس على اطلاقه ايضا فاحسن منهما الشذور ويعمل  
في تميز وحال وظرف وفاعل متر مطلقا ولا يعمل في مصدر ولا مفعول به مطلقا ولا فاعل  
ماغوظ به وفي الوافيع لم يرفعوا الساطرا فافلا وهي كالا لفيه وفي تعليق ابن هشام ان قول  
الا لفيه ورفع الظاهر بدوهم ان رفعه الضمير مطلقا مطرد وليس كذلك بل يشترط ان يكون  
منفصلا **قول الشذور** الى في سلك المحل فيه ايهام وكذا قول الالفية ومن عاقف كثيرا وكذا  
قول الكافي مالم تره قد جعلنا مخلصا من ان يجاب بين من وبينه باجني مقرون فاحسن  
قول الحاجب الا اذا كان بشي وهو في المعنى بسبب مفصل باعتبار الاول على نفسه باعتبار  
غيره متفقا الا ان فيه طولا فاحسن منه قول في الوافيع الاسباب الى مفصلا متفصلا عليه من  
وجين موصوفه المنفي تاتي اثنين الا ان فيه مع الاول تعقيد او قلاقه فاحسن منه ان يقال  
الا اذا ولي نقيا وكان مرفوعا مفصلا على نفسه باعتبار رعا وقال ابن مالك في التحفة  
ابن الحاجب قلقة ولا سهل ان يقال الا اذا كان بشي مفصل على نفسه باعتبار رعا لين او  
وقتين متفقا قولها كلن تروي في الناس من رفيق اولي به الفضل من الصديق هذا المحقق  
من اصل مثال المسألة لان الاصل ان يقع بالظاهر بين ضميرين او لهما الموصوف وتأتيها  
لظا هر نحو ما رايت رجلا احسن في عينه كحل منه في عين زيد وقد يحذف الضمير الثاني وتدخل من  
اما على الظاهر نحو من كل عين زيد ومحل محو اصل اولي به الفضل من ولاية الصديق ثم صار  
من فضل الصديق ثم من الصديق وقد ذكر ابن الحاجب صوت الاثبات والحذف ودخوله على المحل  
فقد وزاد به يجوز الحذف من المتأخر ويقدم بالعود اليه ضمير المحرور نحو ما رايت كعين زيد احسن

فيها

اول المحل

الظرف والمجرور

الشدور

البدو

ابن الحاجب

فيها الكحل **قول ابن الحاجب** لانه بمعنى حسن قال في التحفة فيه نظرا لانه لا يصح ان يقول ما رايت  
رجلا احسن في عينه الكحل من عين زيد تنبيه قال ابن مالك لم يرد هذا الاستعمال الا بعد  
ولا باس باستعماله بعدني واستفهام فيه معنى النفي نحو لا يك غيرك احب اليه الخيرة اليك  
هل في الناس من رجل احق به الحمد منه بحسن قال ابو حيان والاولي الاقتصار على مورد  
السمع ولا يقاس عليه لان رفع الفعل الظاهر على سبيل الشذوذ قال عفا ان الحاقا ما ذكر ظاهر  
في القياس وقال ابن هشام في تعليق الالفية ظاهرا كلام الناظر وغيره ان رفع الظاهر مخصوص بالنفي  
وليس المحل في المفتاح على ان الاستفهام كذلك **باب اعمال الطرف والمجرور**  
لم يذكره في الالفية ولا ابن الحاجب وذكره في الشذور اعلم اني رايت الظرف والمجرور في اصطلاح النحويين  
كما لفقير والمسكين في اصطلاح الفقه اذا اطلق احدهما شمل الآخر اذا ذكر اقل كليهما وذلك نظرا  
منه اليامن والاسلام والشرك والكافر **قول الشذور** السابع والثامن الظرف والمجرور والمعتدان  
بمعنى ما يعتمد عليه الوصف من النفي والاستفهام او صاحب الجرا او الوصف زاد في الشرح والمعنى  
او لم يوصف قال وانما يكون ذلك في الوصف اذا كان صلة له وما ذكره من كون المرفوع بعدهما  
جديدة فاعلا هو احد المداهنييه ونقله في المعنى على الاكثرين ورجح ابن مالك جواز كونه مبتدأ  
مخبرا عنه بهما مع ان المادج الفاعلية والمذهب الثالث رجحان الابتداء والرابع وجوابه  
وما ذكره على الفاعلية في كونها العامدين فيه نقله في الشرح عن المحققين وفي المعنى انه المختار  
واختار ابن مالك ان العمل للمفعول المحذوف مع اعتراؤه بان الضمير مستتر في الطرف قال في المعنى  
وهذا انما يقص فان الضمير لا يستكن الا في عاملة **باب التوابع قول ابن الحاجب**  
التوابع كل تان باعرب بيتين جهة واحدة في امور الاول قال ابو حيان التوابع محصورة بالعدي فلاح  
الي رسم ولا حد ولذلك لم يجد جمهور النحويين الثاني قال السبلي ينبغي ان يريد لفظا او محلا ليندرج  
فيه مثل قام هو لا العقل فان سابقه ليس معرا لفظا بل محلا لكن كيف ما قد لا يدخل يا ايها  
الرجل فان الرجل معرا لا عراب سابق لفظا ولا محلا اما اللفظ فظاهرا لان متبوعه مبني واما المحل  
فموضوعه التابع مرفوع وايضا فان قوله ثبتت حسا يدانا ما الثاني في معرب سابقه من جهة  
واحدة وليس من التوابع لانه ليس تأكيديا لفظيا ولا صفة ولا بدلا ولا بيانا ولا شقا ومنه ما يقوم  
ثلاثة قاله والجواب عن الاول ان حركة الماداي تشبه حركة المعرب ولان البتة في عارضا  
ومن الثاني انه في تقدير لفظ واحد الثالث انه قوله من جهة واحدة صريح في ان العامل في التابع هو



في المتبوع وفي ذلك خلاف في تفصيل الجمهور ان العامل في النعت والبيان والتاكيد هو عامل المتبوع  
 ومذهب الخليل وسيبويه والافاض الجرحي واكثر المحققين كما قال ابو حيان وهو الصحيح والاكثر  
 على ان العامل في البدل مقدر من لفظ الاول قال ابو حيان وهو المشهور وقيل العامل فيه الاول  
 بطريق الاصل وهو راي الجبرود واختاره ابن مالك وقيل هو العامل بانه عن المقدر والصحيح ان  
 العامل في النسق هو الاول بواسطة الحرف وقيل العامل في نفسه وقيل مقدر بعده هذا المتبوع  
 وعندي انه لو قيل العامل في الكل هو المتبوع كما ان المستداعا في الجبر والمضاد عامل في  
 المضاف اليه لكان مذهبنا قويا السرايع عددها لكافية والثانية الاربعة فادرج عطف البيان  
 وعطف النسق تحت العطف وفي الشذور وابن الحاجب جمع فصلهما وكذا في التسهيل  
 وسبك المنظوم وعدة غيرهم تتباعد جعل التوكيد اللفظي قسما للمعنى الخاص بداني الالف  
 بالنعت ثم النسق ثم التوكيد البدل ثم البيان وفي الشذور بالتوكيد ثم النعت ثم البيان ثم البدل  
 ثم النسق وكذا في التسهيل وسبك المنظوم بالتوكيد ثم النعت ثم البدل ثم البيان ثم النسق  
 كل ذلك خلاف الصواب كما قال ابو حيان بل الصواب ان يقدم النعت ثم البيان ثم التاكيد  
 ثم البدل ثم النسق كما اذا اجتمعت في التبعيه رتبته كذلك كما قال في التسهيل وكذا في  
 الارتشاف منع قول **الالف** يتبع في الاعراب الاسماء الاول في امورا حدها قوله الاسماء  
 ان بعض التوابع قد يتبع غير الاسم كالبديل والتاكيد اللفظي والنسق فاحسن منه قول الشذور  
 يتبع ما قبل في الاعراب الثاني اشارة بقوله الاول الى وجوب تقديم المتبوع وتأخير التابع وقد  
 استثنى صاحب الاربعة ما اذا كان الوصف كاشين او جماعه وقد تقدم احد الموصوفين  
 فيجوز تقديم قول الشاعر ابي ذاك غمي الاكرمان وحاليا واجاز الكوفيون تقديم النسق  
 بشرط ان يكون العطف بالولد وزاد ابن هشام او الفاء او ثم او واو لا يودي الى وقوع حرف  
 العطف صدر او ان لا يودي الى مباشرة غير متصرف وان لا يكون المعطوف مخفوضا  
 والبصريون يقصرون ذلك على ان الضرورة بهذا الشرط لانك قلت قال ابن هشام استثنى  
 من قوله يتبع في الاعراب امر ان النعت المقطوع والمجوز على الجواز **باب النعت**  
 هكذا عبروا قال ابو حيان وفي عبارة اللوفيين وعبارة البصريين الوصف والصفة  
**قول الف** فالنعت تابع مما سبق بوسمه او بوسمه ما به اعتلق فيه امورا الاول  
 الشاغل البدل والبيان داخلان في هذا التعريف ولا يجزئ من ذلك قوله بوسمه لان الوسم

والا

نور

بالنعت

والا

لنوع بالصفة المشتقة تقع بالاسم الجاهل الذي يودي بضم الاول ويبيّن له ان الاسم على اطلاقه  
 مساه واطلاقه على سماء وسم له به فالك وجه ان المراد بالوسم المصدر اي بان اسم الاول يسمى انت  
 اذا اجريت الحامد على الاول وانما ثبت باسم اخر او سم لا انك وسمت الاول بما يعرف به انت  
 قال ايضا لا يصدق هذا التعريف الا على النعت الباني خاصة هو الموصوف والتحصيل لانه الذي  
 اتم الفائدة واما ما جئ به لمجد او ذم او توكيد او لرحم فلا وجوب من وجهين احدهما ان نعت  
 البيان هو الاصل فاقصر في التعريف عليه وما عده فرع وتابع وعلى هذا انما يقرر ابن قاسم  
 والاني قال وهو الاول ان ما عدنا نعت البيان مثله في كونه فيما سبق فكن كعب العقد لا التكليم  
 قد يقصد التعريف بزيد مثلا من حيث انه احتوي على خلال واو صاف يمدح بها او يذم فان نعت  
 بها اتهم من تلك المعرفة المتقدمة الثالث قال ابن هشام قد يقال يخرج عنه مررت برجل قائم  
 عمر وفي داره او برجل قائم وعنده فان هذا متعلق بالاجنبى لا بالسبي وذلك لا يخفى على اللاد  
 وبعد المتعلقين باسم الموصوف **وليس ابن الحاجب** وقد يكون مجردا للثاء او الزم او التاكيد قال  
 ابن مالك في التحفة يكون ايضا السرايع وهو الرحم وقد ذكره في الشذور وادى في التسهيل وشعره  
 ان يكون للتعظيم كقوله ان الله كثر ان من الاولين والآخرين وللتفضيل مجررت برجلين عربي وعجمي  
 للابهام نحو تصديق بصدق قليلة او كثيرة قوام والعبادة للالفية فليعطف في التعريف والتكثير ما  
 لما تلافيه امران الاول استثنى ابن المصنف من المعادف بلام الجنس فانه يجوز نعت  
 بالكرة المخصوصة مجررت بالرجل خبر منك او منك واجبت ان الخليل يوي لوقف خبر على تقدير  
 ال ولا خفي يوي تكثير الرجل على زياده ال **وقال الناطم** عندي ان اسهل من ذلك الحكم  
 بالدليله وتقرر ان يتبع والمتبوع على ظاهرهما الثاني يشترط في نعت المعرفة ان لا يكون اخص  
 منها عند الجمهور بل اعم او مساويا وقد ذكره ابن الحاجب فقال الموصوف اخص او مساو  
 وجه ابن مالك تبع الشلوين وغيره جواز نعت الاسم بالافضل قولهم والعبادة للشذور وامره  
 في الافراد والتذكير واضدادهما كما فعل يستثنى منه ان الوصف مجرور بكسره مسند الى السبي  
 المجموع مجرور مرت برجل كرام علما به بل هو اولي من الافراد كما ذكر في التسهيل ولا يرد  
 في الفعل وقد استثناه ابن الحاجب بقوله ويجوز بعد علما به وحيث جرت المطابقة فظهر  
 ان لا يمنع مانع كما في حرج ونحوه واعمل ما **قول ابن الحاجب** ولا فضل ان يكون مشتقا  
 وغيره اذا كان وصفا لغرض المعنى قال ابن مالك في التحفة الاولى ان يقول وحقه ان يكون



شتقا او في معناه **قول الالف** وانفت مشتق كصعب ودرج اور وعليه ابنه  
ان المشتق ما اخذ من لفظ المصدر للدلالة على معنى منسوب وذلك شامل لاسماء الزمان  
والمكان والآله ولا ينعى بشئ منها فلو قال وانفت بوصف مثل صعب ودرج كان اولى  
واجاب الشاطبي بان اشار اليه بالمثلين واجاب ابن القسيم بان اراد بالمشتق كما قال في شرح  
ما كان اسم فعل او اسم مفعول او احد مثله او صفة مشبهة او افعال تفضيل ويجمعها ان يقال  
ما دل على فاعل او مفعول به متضمن معنى فعل وحروف هذه عبارة ولا مشاحنة  
في الاصطلاح ومثله قول الشذور ومشتق او مود به قوله وشبهه كذا ودي قال  
ابن هشام ينبغي ان يفيد ذلك بالنعى الذي سمى المنعوت فلا يجوز برجل ذي مال الجوه  
نص عليه ابن الجباز وعليه فيه جمعا بين مجازين وان الوصف بالجاء مد شاذ فيقتصر  
على مورد السماع قولها ونعتوا بحله منكر ا قال صاحب البديع هو بالجمله الفعلية اوتي منه  
بالاسمية ويورد عليها الطرف والجور فانه نعت بهما وليسا داخلين في الجملة قولها فاعطيت  
ما عطيت خيرا اي من العايد وحذف الواو ولكن قال في التسهيل ان حذف العايد في التحليل  
وفي الصفة كثيرة وفي الصلة اكثر وهذا ايضا يورد على قول ابن الحاجب ويلزم الضمير قولها  
واسمع القاع ذات الطلبيات هره انه لا يمتنع الاخبار بالظلية وهو راي الجمهور وخالف  
ابن الانباري وقيل يقدر واختار شيخنا الكافي راي الجمهور ان زيد مجرد الارتباط والاشارة  
ان زيدا تبوئه قولها ونعتوا بمصدر كثر فهو غير مطرد على كثرة عند الجمهور ولذا لم يذكره ابن  
الحاجب والشذور ثم محل ان لا يكون في اوله يسم زايده فان كان كسيرا لم ينعت لا باطراده ولا غيره  
**قول ابن الحاجب** والمضمر لا يوصف به ولكن استغنى عن ذلك اشتراط كونه مشتقا او ما في  
معناه ومثله اسماء الشروط والاستفهام ولم يخرجيه وما التعجيب والاني وقبل وبعد وكل يعمل  
في الابهام والمصدر الذي للطلب وفاعل لم ييسر **قول الالف** ونعت غير واحد  
اختلف فعاطفا فرقه فيه امور الاول يختص العطف في هذه المسئلة بالواو ومن بين  
الحروف الثاني يستثنى عن ذلك اسم الاشارة فلا يجوز تقديره نعت فلا يقال مرت  
بجهدن الطويل والعصير نص عليه سيبويه وغيره قال الزيايدي وقد يجوز ذلك على البدل  
او عطف الثالث قال في الارتشاف الاختيار في النعت المختلف اذا وقع العطف  
السرايع قال في التسهيل لغلب التذكير والفعل عند التفریق اختيارا وفي غيره

وجوبا

والا

شذور

قوله

والا

وجوبا قولها ونعت معنوي وحيد على وعمل اتباع بغير استثناء فيه امور الاول لا بد  
من الاتحاد في العمل من ان يحذف جنسه ليخرج ما اذا دفعا هذا على الفاعلية وهذا على  
الابتداء او لضم هذا على المفعولية وهذا على الطرفية او جاز هذا محرف وهذا باضافه  
الثاني لا بد من توافق المتبوعين في التعريف فلا يقال صاني رجل وجاني زيد العاقلان  
ولا عاقلان يلزم من نعت النكرة بالعرف او العكس وان لا يكون احدهما اشارة فلا يجوز  
جاني هذا وجاني عمرو العاقلان لما يلزم من الفصل بين المبهم ونعت **قول الالف**  
وان لغوت كثرت البيت حكم المفرد في ذلك فيما ياتي حكم المتقدمة خلافا لمذهب انه لا يجوز العطف  
الامع لعدد النعوت قال الشاطبي وجعله الثاني في النعت وبما مع قوله قلت هو راي الجمهور من اهل  
التوافق وزعم بعضهم انها كما فلا ينعى روي الا حيث انفار ويا قولها واقطع او اتبع ان كان  
معيبا بدونها **قول الشذور** يجوز قطعه ان علم متبوعه بدو نعتي متبوعه فيها الاتباع  
ايضا الاول لغت التوكيد الثاني ما التزم استعماله بعنا كوطعت السعري العجور الثالث  
نعت اسم الاشارة فالحاصل ان الشرط ان يكون النعت المذموم والذم وان لا يكون خاصا بمن جرت عليه  
ونفي شرط داخرو هو ان لا يبنى المتكلم كلامه على ذكر الصفة وانما بدو له ذكره بعد شروع في التكلم  
فيخرجها مخرج الجواب على سوال فيقطعها على ما يقدر السؤال فان ابتداء كلامه قاصدا  
ذكر الصفة او لا يبنى بد من الاتباع لان بناءه على ذكره او لا يقتضي اجماعا عليه والعطف  
تقيده تلك اذ هو مقتضى الاستيناف لان الصفة مع القدر نصير جملة مستقلة لا موضع لها  
من الاواب قال الشاطبي وهذا الشرط بغير ان يكون وهو ظاهر المعنى فلا ينبغي اجماله ثم اجاب  
بان ملاحظ ذلك وطهه البياضي لا الخوي وبقي شرط خاص نعت النكرة وهو ان يتقدم نعت  
آخر والالم يحذف اختيارا قولها او بعضها اقطع معلنا يحتمل ان المراد اذا تعين  
بدونها جاز قطع ووجب اتباع ما افتقر اليه وعليه شرح ابنه ويؤيد اذ تعين بدونها كلها  
جاز اتباع البعض وقطع البعض وهو الذي قال الشاطبي وغيره انه الظاهر وعلى كلا التقديرين  
يشترط في ذلك حوز تقديم المبيع وتأخير المقطوع فلا يجوز الاتباع بعد القطع على ذلك با وجه اخر  
انه يستلزم الفصل بين النعت والمنعوت بجملة اجنبية الثاني ان طباع العرب تاتي الرجوع الى الامر  
بعد الانصراف عنه الثالث انه يلزم عليه التسفل بعد الصعود والتمسك بعد الكمال لان القطع  
البلغ في المعنى المراد من الاتباع اعتبارا لتكثير الحمل قولها وارفع او انقطعت مضرا مبتداء



او ناصيا لن يظهر فيه امران الاول لم يعين المقدر وهو في المرح امدح وفي الذم اذ  
وفي التخصيص اعني الثاني يستثنى من لزوم الاضا ونعت التخصيص فانه يجوز فيه الاظهار  
قولها وما من المنهوت والنعت عقل يجوز حذفه وفي النعت نقل شرط كثره حذف المنهوت  
ان يعلم جنبه اما باختصاص المصنف به نحو مرت كتاب وصاهل او بمصاحبه ما يعنيه نحو  
ان اعمل سائفاست وان يكون النعت صالحا لمباشرة العامل بخلاف الجملة وشبهها فلا تقوم مقام  
الا ان يكون المنهوت بعضا قبله من مجرور عن نحو وان من اهل الكتاب الا يؤمنن به ومن ادون ذلك  
وحكي ما فيها مات حتى رايته بعقل كذا قال ابن مالك او مجرور عن كونه لوقلت ما في قومها لم اسم  
نصليا في حسب ويقسم والافزوره **باب التوكيد** ابن الحاجب التوكيد تابع مقررا  
من المتبوع في النسبة او الشمول كذا في الشذور ايضا قال ابن مالك في التحفة البدل في نحو مرت  
يقومك او لم واخرهم صغيرهم وكبيرهم تابع بقدر امر المتبوع في الشمول وليس بتوكيد وقال في  
الكافية التوكيد تابع لقصد به كون المتبوع على ظاهره **قول ابن الحاجب** وهو لفظ معنوي قال  
في التحفة الباب للتوكيد المعنوي فلا حاجة لذكر اللفظي قوله والمعنى بالفاظ محصورة قال في التحفة  
فانه عليه وجع وذكرهما في كل كتبه وقال في اللطيف قوله والمعنى بالفاظ شرح الكافية اغفل اكثر  
الخو من جميعا ونه سبويه على انها بمنزلة كل على معنى واستعمالا وقال في شرح التسهيل ذكرت  
مع كل جميعا وعامة كما فضل سبويه واغفل ذلك اكثر الخو من سهوا او جهلا **قول الالف**  
بالنقل او بالعين لا اسم لها فيه امران الاول قال الشاطبي ظاهره انه لا يجتمع بينهما لا بآخيه  
باو وليس كذلك ثم اجاب بانه للاباحة واذا جمع بينهما وجب تقديم النفس الثاني قال ابن  
هشام المراد بهما الحقيقة والافلو قلت ارفقت زيدا نفسه او طرقت زيدا عيسه لم يكن تأكيد  
بل بدل بعض من كل قولها واجمعها باعلان تبعها ليس واحدا فهو احسن من قول التسهيل  
جمع قلته فان عينا تجمع على اعيان ولا يوكد به وظاهره انه لا يجوز في المشي اللاتيان بهما الا شيئا  
بهما متنيين والآخر كذلك قال ابو حيان وهم بدد الدين ابن الناطم يجوز ذلك ولم يقل به احد من  
الخو من قال ابن قاسم بل قال ابن اياز في شرح الفصول فقال ولعله نيباها لما دلت ابو حيان  
لا يقيم لابن اياز ولا بعده من الخااة وايضا فهو متأخر عن بدد الدين ابن مالك لكن قال  
من هو اقدم منه وهو ابن معط فقال في الفينة كثر في نفسيهما عينيها وما لما شي سوى كلامها  
ومن نقله عنه الشاطبي في شرحه ثم قال ويقع في بعض النسخ بالافراد قولها وكلا اذكر في الشمول وكلا

بالشمول

والا في

والا في

والا في

والا في

والا في

كلا

كلتا جميعا بالضم موصلا ظاهره انه لا يجوز اضافتها الى ظاهره وهو كذلك لكن جوزه في التسهيل وشرحه  
فقال وقد يستغنى عن الاضافة عن الضمير بالاضافة الى مثل الظاهر الموكد بكل قوله يا اسمة الناس  
بالضم ورده ابو حيان بان كلاهما هي بمعنى الكاملين لا توكيد وفي التسهيل ايضا انه قد يستغنى بكلامها  
عن كمالها وكليتها وجعل ابن عصفور من تذكير المونث للضرورة حلا على المعنى كانه قال بقرينة  
الشخصين وقم من قوله في الشمول انه لا يوكد بها الا ذوا اجزاء يقع افتراقها حاسا او حكما وقد  
صرح به الحاجب واما كلا وكلا فاجاز المحموران يوكد بها ما لا يصلح موضعه واحد نحو  
رايت الرجلين كلاهما واختصم الرجلان كلاهما فيه والاختار المصع لعدم احتمال لرفع  
التاكيد قولهما ودون كل قديحي اجمع المختار كما قال ابو حيان خافا للجمهور جواز التاكيد  
ناجم دونه كثير افضحا لكثرة ورود ذلك كقوله تعالى لا غنى عنهم اجمعين وان جهم لم يعد  
اجمعين وفي الحديث ذكر سلب اجمع فصلوا اجلسوا اجمعين لا يقال عليه دليل المصع وجوب  
تقديم كل عند الاجتماع لان النفس تحت تقديمها على العين اذا اجتمعا ويجوز التاكيد  
بالعر على الافراد **قول ابن الحاجب** واكتع واشبع وابضع اهلها من الالفية وظهر  
العبارة تقديم اتباع على ابضع والامور بخلافه بل يجب تقديم ابضع على اتباع واختار ابن  
في التحفة والتسهيل جزاء الابتداع بها سب بعد اجمع وهو راي ابن عصفور واختاره  
هشام في تعليقه ولم يبين الثلاثة اذا اجتمع النفس والعمر وكل واحوته المقدم ومقدم  
النفس ثم العمر ثم كل وما بعده **قول الشذور** ولا توكد التكررة مطلقا لم يتعرف للمسلم  
ابن الحاجب وزاد في الالفية انه يجوز اذا افاد توكيدها وهو راي الكوفيين والاشعريين واذا  
في جميع كتبه **والالف** واغن بكلمتا في مشي وكلا البيت ظاهره ان ما عدا ذلك من كل  
وعامة وجميع يستعمل في المشي والمجموع لان كلامه فيما تقدم عام خصوصا انه ذكر في التسهيل  
بواز الاستغناء بكل عن كلا وكلا اورد ابو حيان وقال انه يحتاج الى نقل وسما للعب  
قال الشاطبي فلو قال وفي الشمول بالضمير موصلا حص ما ثني كلتا وكلا وعمر ما ثني  
كل ونقل وطلع واجمع والضمير متصل بالتخلص من ذلك وقد سلم منه قول ابن الحاجب  
والثاني في المشي كلاهما وكلتا هما والباقي لغير المشي قولها ولا بعد لفظ ضم متصل  
الامع اللفظ الذي به وصل كذا الخو وفي امران الاول قال ابن هشام كذا  
ايضا الموصولات لا توكد الا باعادة الصلة الثاني يعني عن ذلك الفصل بينهما



على ما اختاره في التسهيل وشرحه بقوله لبث شعري هل ثم هل الهم قال ومنه الفصل  
 بالوقت كقولك لا ينسك الاشياء ما انما احدها قولها ومنه الفصل الذي  
 قد اتصل الكذب كل فيما اتصل قد يشوبان الضمير المنفصل لا يؤكد به فيكون  
 في نحو قولك رايتك اباك ورايته اياه بذكر لا تؤكد وهو راى سبويه وابتاعه  
 واختاره في التسهيل وشرحه والنوادر قول الكوفيين انه يؤكد لا بذكر لان نسبة  
 النهوب المتصل من الصفات المنفصل لنسبة المرفوع المتصل في نحو فقلت انت المرفوع يؤكد  
 باجماع فكذا المنصوب قال ابو حيان ومراده بقوله باجماع انه يجوز لا انه سعي احروا تحت  
 انت بدلا **باب عطف البيان** قول ابن ابي حبيب تابع غير صفة بوضع متبوعه زاد  
 في الشذور او يخصه وقد علمنا قول الالفية وحقيقته القصد به تنكسفه وادخله  
 يستغنى عنه بقوله شبه الصفة وان في زيادة ذلك ظللا لا نهتم التوكيد اذ يصدق عليه انه تابع  
 شبه الصفة فانه مبين لقصد المتكلم لانك اذا قلت قد مر الاصل احتمال ان يكون  
 القصد قدم جنبه او خدعه او رسوله او جاء القوم احتمال ان يكون الجاء بعصم فلم  
 يبين اذا قصد المتكلم من قصد اللفظ فلما قلت نف او كلم ارتفع ذلك وانكسفت  
 حقيقة القصد بالتوكيد قال ابن ابي حبان والاعذار عنه انه لما قال شبه الصفة كان التعريف  
 غير تام اذا شبه الصفة يقع من وجوه منها الاستقاق فيبين المراد بما رده وقد عرفت  
 الصفة انه سعي ما سبق برسمه فيبانه من جهة تعين المتبوع ورياحه حتى لا يختلط بغيره  
 وعطف البيان من ذلك البيان العلوم والتوكيد ليس كذلك وانما يبان به بآراء جهة الحقيقة  
 من جهة الجواز **قول الالفية** فاولية من فاق الاول ما من وقت النعت وفي قال  
 ابن هشام يجب في البيان ان يكون كالمبين في الافراد والتعكير وفروعها وليس ذلك داخلها  
 في كلامه لانه احواله على النعت وذلك غير لازم فيه والفاء في اول البيت للتفريع فانه  
 كالنعت يجب ان يعطى ذلك **قول الالفية** فقد يكون متكررا وفي الشذور وتبعه في الالفية  
 من عشرة المنقول عن البصريين واكثر النحوس ان عطف البيان لا يجري في التكرار وانما  
 يكون في المعارف قال في شرح الكافية وغيره وليس بشي بل هو مرجوح قياسا  
 وسماعا اما القياس فلان الحاجة اليه في التكرار اشد من الحاجة اليه في المعارف  
 لشدة ابهامها ولان النعت يجوز فيه ذلك فكذا عطف البيان واما السماع فقال تعالي

توقد

عطف البيان

قول

توقد من شجرة مباركة زيتونة وسقي من ماء صديد او كفاية طعام ساكن فيه طعام ساكنين  
 وقد اشار الي وجه القياس بقوله كما يكونان معرفتين قال ابن هشام ثم ان هذه مسألة اخري  
 دفرعه على كونه كالنعت فيجب عطفها بالواو دون الفاء **قول ابن الحاجب** وفصل من البدل  
 لفظا قال ابن مالك في التحفة اي لا معنى فانه لا يفارقه في المعنى دائما اذ المقصود في البيان  
 هو المتبوع وفي البدل هو التابع قوله في مثل اناس التارك البكري بشر فيه امور الاول  
 صابط هذه الصورة ان يكون المتبوع معروفا بال مجرورا باضافة صفة معروفة بها والتابع خال  
 منها واستدرك عليه ابن مالك في التحفة صورة ثانية وهي ان يكون المتبوع منادى مفعولها والتابع  
 منصوب بمؤد معرف نحو ما عظام لها وقد ذكر هذا في الالفية ولم يذكر فيها وفي الترتيب غير ما بين  
 الصورتين وزاد في التسهيل ثالثة وهو ان يقرن بان بعد منادى نحو يا زيد الحارث ويا اخانا  
 الحارث وقد ذكرنا في الشذور واستدرك ابو حيان وغيره صور اخرى الاولى ان يضع المنادى  
 المضموم باسم الاشارة على واي البصريين كذا على الشاطبة وعلى غيره بانه يلزم هذا الاسم الاشارة من غير  
 صنف وهو احسن الثانية ان يتبع المنادى المضاف باسم الاشارة نحو ما عظام زيد وهذا  
 الثالثة ان يتبع وصف في النداء المنون نحو يا ايها الرجل زيد لانه لو كان لا كان غير منون  
 الرابع ان يتبع وصف اسم الاشارة في النداء نحو يا هذا الطويل زيد الخامس ان يتبع  
 وصف اي بمضاف نحو يا ايها الرجل غلام زيد فلا يكون بدلا لانه ليس في تقدير جملة  
 السادسة ان يكون الكلام منقتر الى رابط ولا رابط الى التابع على انه بيان نحو هذا ضرب  
 الرجل اخاه واعرب بدلا لرب كذا لا رابط لا يكون في تقدير جملة ثانية سابعة  
 ان يضاف فعل الى عام ويتبع فسمي ذلك العام ويكون المنفصل احد قسمي ذلك العام نحو زيد افضل الناس  
 الرجال والنساء فلو اعرب الرجال والنساء بدلا لكان في تقدير زيد افضل الرجال والنساء وهو  
 يسوع الثانية ان يفضل مجرور اي الرجلين زيد وعمرو افضل فلو اعرب زيد وعمرو بدلا لكانا  
 في تقدير اي زيد وعمرو افضل وهو ممنوع لان بالاتصاف الى معرفة مؤدرة التاسع ان يفضل  
 مجرور كل نحو كل اخوك زيد وعمرو قام لما تقدم في اي قال الشاطبي بعد ذكره ولعل ثم مواضع اخرى  
 من السمع وقد شمل هذه الصورة كلها الا السادسة **قول الشذور** ان لم يمتنع اجلا له  
 محل الاول الامر الثاني استنفصل ابن هشام في حاشية التسهيل ما عطف به المذكورة بانهم ينفقون  
 في التثنية لا ينفقون في الاول ويل وقد جردوا في انك انت كوت انت توكيد وكونه بفتح

نحو يا زيد هذا لانه لو كان بدلا لكان على تقدير هذا لانه لو كان بدلا لكان



لا يجوز انت الامر الثالث قال ابو حيا ما عدا هذا المواضع لحي البيان فيه متشككا فثارة مع  
مخو جا ريدا بوخر و تارة مع البه ل مخو جا ابو محمد وتارة مع التاكيد مخو ريت زيدا ريدا  
وقال ابن مالك في شرح الكافية عطف البيان يجري مجرى النعت في تكميل متبوعه و ينفارقه  
في ان تكميل شرح يتبين به لانه على مع في المتبوع او سببيه ومجرى التوكيد في تعونه ولا  
وينفارق في انه غير متبوع الا طرح **قول** **الشعر** نصر نصر اجعله من البيان تبع فيه الاكثر وقال  
ابن مالك الاول في عدي جولة توكيد لفظيا لان عطف البيان حقه ان يكون للاول زيادة وشرح  
وتكرر اللفظ لا يتصل به الى ذلك وسبقه اليه ابن الطراوة قال ابن هشام في المغن وفيه نظر  
لان اللفظ المكرر اذا اتصل به لم يتصل بالاول انما كونه بيا نال كافي من زيادة الفائدة مخو  
يا ريدا ليعلم ان اليعلات ويا يتم يتم عدي وقال في تعليقه قال النحاة شرط عطف  
البيان ان يكون التالي اشهر من الاول وقال في المقرب اشهر من الاول او مثله  
ليدخل نحو نصر نصر اقر قال فان قلت لم لا اشتراط كما اشتراط ابن عصفور والزمخشري  
والجواني كون عطف البيان اوضح واخص قلت كالتعريف بهم اشتراطا كونه دونه في ذلك  
فان قلت كيف يعرف الشيء وتبليغه ما هو دونه قلت التعريف بالنضمام الى الاول  
لان التعريف جعل منه نفسه فافهم **باب عطف النسق** هذه ترجمة الكوفيين  
وسيبويه اما ترجمه بيا بشركه **قول** **الكافية** بال بحرف متبع عطف النسق فيه  
امور الاول قال ابو حيان لا يحتاج عطف النسق الى ما لا ينافي له تابع بادوات محصورة  
وذلك وارد على ان الحاجب ايضا حيث حد وسلم وسلم من ذلك الدوران في قال ابن  
قدورد عليه نحو سبح اسم ربك الاعلى الذي خلق قسوى والذي قدر قهوى ونحو ذلك من النعوت  
المقتضية بحرف العطف قال والجواب ايضا انما يحكم بها بالاعراب من جهة العطفية لانه  
جهة النعتية وهي اعطفت على النعت الاول بتعيد الصفة المعنوية فان قلت المعطوف  
على الشيء يوجب من جهة كالمعطوف فاعلا يوجب فاعلا وكذا المعطوف على الصفة يوجب  
صفة فلا اعتراض من جهة قلت المعطوف على الفاعل يقال رفع بجمله على الفاعل الذي استند  
الفاعل اليه ولا يقال انه فاعل وانما يوجب معطوفا بالاجماع يعني بقولنا المعطوف  
على الشيء مثله انه يجب له لا يمنع عنه ما يمنع عنه لا اذ يسي باسمه انتهى الثالث  
قبل قوله بحرف يخرج عن الحدود فلا فائدة في قوله متبع واجاب ابن قاسم بان فائدة اخراج

موردت بعصمور اي اسد فانه تابع بحرف لكنه ليس متبع **قول** **الكافية** فالعطف مطلقا بواو ثم فا  
حتى ام او مشى على ما صح في شرح التسهيل والعهدة والكافية من ان ام و او يشتركان لفظا ومعنى مع  
نقله في شرح الكافية ان اكثر المصنفين يجعلونها مما يتبع لفظا لفظا دون معنى وقال ابن قاسم فان  
قلت اطلق في ام و او يتبع ان يقيد بها بان لا يقتضيا اضرابا فانما حديد لشر كان لفظا لا معنى كما  
ذكره في التسهيل وشرحه قلت ولانها على الاضرب قليلا فذلك لم يتعوض لها قولها واتبعت لفظا فقلت  
وكذا لكن فيه امران الاول واقربنا وفي اكثر كتب الاكثرين على عدلكن من حروف العطف وخالفهم في التسهيل  
فقال ليس منها ولكن وفاقا ليلونس وفاقا في شرهه من عنده حرف مستدر اك لاحرف عطف فان وليها  
مفرد معطوف فعطفه بواو قبلها ولا بد قبل المفرد من الواو نحو ما قام سعد ولكن سعيد ولا يراد  
زيدا ولكن عمرو ولو كانت عاطفة لا استغنى بها عن الواو كما استغنى بل وغيره بواو بوجه من  
التجوين من نحو ما قام سعيد لكن سعيد فمن كلامهم لا من كلام العرب ولذلك لم يمثل سيبويه في امثلة  
العطف الا بكون وهذا من شواهد امانته وكما عدلته لا بجر العطف بها غير مسبوقه بواو وترك التمثيل به  
ليلا يعتقد انه ما استعملته العرب ومع هذا ففي نفي المفرد الواقع بعد ولكن اسكال ولانه على ما قررته  
معطوف بالواو مع انه مخالف لما قبلها وحق المعطوف بالواو ان يكون موافقا لما قبلها فالجواب ان يجعل من  
عطف الجمل ونفيهما معاملة كانه قال ما قام سعد ولكن قام سعيد لان الجمل المعطوفة بالواو يجوز كونها  
موافقة ومخالفة للموافقة فقام زيد وقام عمرو والمخالفة نحو قام زيد ولم يقر عمرو وانهم وقال  
ابو حيان مذهب اكثر النحويين ان لكن لا يكون عاطفة الا اذا لم يدخل عليها الواو واستعماله بكون اذا  
وقع بعده المفرد لفظا وتقديرا بغيره ولو لم يسمع من كلام العرب وانما قاله النحويون بالقياس على بل  
وام محووها محراها اجزا كما لا يلزم لم يتعلوها بواو بحذف بلا الا حرا ل في قال ابن هشام  
ان قيل والواو في عطف الجواب يتبع لفظا فقلت هي مشتركة في المعنى قطعا لان العطف في مثل وارحلكم يا  
انما هو على الوجه وكذلك ناسبت في العطفية وبين ما يليه في الاعراب تقدير الولا استعمال اللاحركة  
المناسبة ونظيره الحمد بكسر الدال **قول** **الكافية** فالواو يجمع مطلق احسن منه قول الشذور لمطلق الجمع  
ابن هشام قال في المعنى قول بعضهم ان معناه الجمع المطلق غير سديد لتقييد الجمع بتعيد المطلق وانما  
هي للجمع لا بتعيد **قول** **الكافية** فاعطف بواو لاحقا او سابقا في الحكم او مصاحبا موافقا خبر على ذلك  
في اكثر النسخة وقال في التسهيل ان الواو تنفرد بكون متبوعا في الحكم محتملا للمعنية برجمان والمناخر كثره والتقدير  
بعله قال ابو حيان هذا وليس مذهب البصريين ولا الكوفيين بل هو قول ثالث خارج عن القولين فيجب



**قول الكافي** واخصص معا عطف الذي لا ينفخ متبوعه ليريد كوما اختصت به الواو وسوا  
ثلاثة احكام هذا وما قبله وهو احتمال معطوفها للبعاني الثلاثة وعطفها على عامل مضمرة على عامل طار  
بجمعها ينفخ واحد في قوله اخر الباب وهي نفوذت بعطف عامل من الـ قد نفخ بعوله وبقى ما  
به الواو واحكام كثير قال في العمد وتنفوذ الواو بعطف مالا يستغنى عنه ويعطف بسبب على اجنبى  
استغال وغيره ويعطف ما تقدم الاول او رادفة ويعطف معول مضمرة على معولها به وكذا فصل  
معطوفها بظرف او عدل ويجوز تقديرها مع معطوفها على المعطوف عليه ضرورة ويجوز اتباع  
الجواز على الجواز ويجوز حذفها ان امن اللبس وما لا يابها بعد كنى او نبي وما لا يابها اما مذكوره  
غالبه اذ ان مقتضى في المعنى والقوا لها بلكن ويعطف العقد على النيف في العدد ويعطف الصفا  
الموقع اجتماع منعوتها وعطف ما حقا للتنبيه والجمع تولها واحصص بقا ما ليس صلة  
قال ابن قاسم اعم منه قول التسهيل وينفوذ بتسوية لاكتفا بضم واحد تضمن جملتين من صلة وصفه  
او خبر شموله است سائل سجد بها الفاهذه احدها انتهى ووجه شموله لست ان الضم قد يكون  
للصلة او الصفة او الخبر او في المعطوف على كل من الثلاثة وفي التسهيل ايضا انها تنفوذ بعطف منفصل  
على جمل متضمن معنى تولها بعضا حتى اعطف عبادة الكافية الشافية بعضا وشبهه حتى اعطف  
على كل وغاية ذاك اجعلوا وفي التسهيل المعطوف حتى بعض متبوعه او كبعضه وغاية له في زياده او نقص  
وهذا الاول ايضا على قول ابن الحاجب ومعطوفها جواز من متبوعه **قول الكافي** وحتى  
شبهه الى للترتيب تبع فيه الرخصي والذي صحه ابن مالك في كتبه انها كالواو ولا تقتضي ترتيبا  
قال في التسهيل ولا تقتضي ترتيبا على الاصح وقال في العمد ويعطف حتى ما دل عليه الاول  
ينضمن وسببه ما هو غاية فيما سبقه من تعصى او زياده دون نوصى لترتيب وقال في الكافي  
ونحو حتى قبل تور ولم يرتبوا بها في لف من رعم وقال في شرح التسهيل والعمد والكافية حتى في عدم  
التعرض للترتيب كالواو في يكون المعطوف بها مصاحبا وسابقا وزعم بعض المتأخرين انها تقتضي  
الترتيب وليس بصحيح وقد ادعى ما لا دليل عليه وفي الحديث كل شئ نقضا وقد رخص في العمد والكافي ليس  
في القضا ترتيبا وانما الترتيب في ظهور المتعصية ويجوز ان يقال حفظ فلان القرآن حتى  
سورة البقرة وان كانت سورة البقرة اول ما حفظ او متوسطا حفظه انتهى وقال ابن التوحي  
في شرح الكافي وما حتى في بمنزلة ثم في الترتيب والمجمل وقيل بمنزلة الواو والاول اظهر لانه يشترط ان  
ما بعده جازما قبلها فلو لم ينفذ الترتيب للزوم جواز تقديم الشئ المتأخر عليه وقال ابن عصفور

كالواو

كالواو وفي افاده الجمع من غير تعرض فيه لترتيب ولا سلة قال وما ذكره الرخصي من انها  
تقتضي الترتيب انما عني به انها تقتضي ان المعطوف بها رتبة من المعطوف عليه ان يكون عا  
نه ولم يرد انها تقتضي الترتيب في المعنى الذي استدل بها **قول الكافي** والعبارة لها والتذور  
وام المتصلة لازمة لاهمة الاستفهام قد تحذف اذا فهم المعنى وقد شبه عليه في الكافي استدل  
ابن القواس **قول الكافي** وبانقطاع ويمنع بل وقد ظاهره موافقة لكسائي وحاشا المنقطعة  
عندها بمنزلة بل وما بعده ما مثل ما قبلها ومذهب البصريين انها لا تقيد ببل والهمزة مطلقا  
وقد مشى عليه ابن الحاجب وقال ابن القاسم انما تقتضي في الكافي على ذكر بل لا اقتضا المنقطعة  
الا ضرب لازم وليس اقتضا وها ملازم **قول السذور** يمنع بل وقد تضمن معنى ذلك على الهم  
ظاهره ان ذلك اقل من عدم التضمن والذي في شرح الكافي لابن مالك عكسا ذلك فانه قال ولا بد  
في المنقطعة من معنى الا ضرب والاكثر اقتضاهما مع الا ضرب استفهاما وقد يتوحد بها الا ضرب  
وقال في نظم الكافية ومع الاستفهام افر باخلفت ولا تقطع عرب وقد يرى كبل لافرا سواك  
خيرا وفي شرح العمد المنقطعة بعد استفهاما وقد تقيد الا ضرب وحده **قول الكافي**  
والعبارة لها والتذور خيرا فمسم باو الى اخوه قال ابن هشام في المعنى التحقيق ان او  
موضوعه لاحد الشئين او الاشياء وهو الذي يقوله المتقدمون وقد عرج الى المعنى بل والى  
الواو وما يقية المعاني فستفاده من غيرها قال من العجب انهم ذكروا ان او تقيد هما  
ومثلا بالثلاثين المذكورين لذلك انتهى ولهذا اقتصر ابن الحاجب على قوله واو واما  
احدا من فيهما **قول الكافي** ومثلا وفي القضا وفي الثانية فيه امور الاول يستغنى  
من معاني او السابقة ورودها بمنزلة بل ويمنع الواو فلا تشاركها الثاني في شبه هنا على ما  
صح في سابق كتبه من ان اما ليست لعاطفة حيث لم يجعلها مثلا او مطلقا بل في العقد فقط  
ولذلك لم يذكرها مع حروف المعطف اول الباب وهو راي يونس وابن كيسان وابو علي  
ومذهب اكثر النحويين كما نقله في شرح الكافي من انها عامة مشى عليه ابن الحاجب واما صاحب  
التذور فوافق ابن مالك ولم يتعرض للذكر بالاشبه وقد نقل ابن عصفور اتفاق النحويين على انها  
ليست بعاطفة وانما اوردوها في حروف المعطف لمصاحبتها وقال المحضراوي في الافصاح كان  
سيمويه توسع فجعل العطف لا ما لما كانت صاحبة المعنى ومخرجة الواو عن الوجود المتأخرها  
عاطفة مجازا ما قبلها فلو لم ينفذ الترتيب للزوم جواز تقديم الشئ المتأخر عليه وقال ابن عصفور

**قول الكافي**







الى كونه مقصودا مقصودا اليه ذهب جارا منه قال فلهذا وانه احتراز من المعطوف لانه وان  
 مقصودا فليس مقصودا دون المتبوع فيه نظر الى المعطوف بل مقصودا بالنسبة دون المتبوع  
 للاضراب عن الاول **قول الكافية والشذور** والعبارة بدل كل قال ابن مالك في شرح  
 ذكر المطابقة الاولى من قول بدل النحوس بدل الكل لا هنا عبارة صالحة لكل بدل بيا والي المبدل  
 منه في المعنى بخلاف العبارة الاخرى فانها لا تصدق الا على ذي اجزاء وذلك غير مشروط بالاجزاء  
 على صحة البدلية في اسماء الله تعالى انتم وقد عبر في التسهيل بعبارة الناس وقال في شرحه  
 حزنتم على عادة النحوس والعبارة المجيدة ان يقال بدل بوافق وقال ابو حيان عبر  
 بعض اصحابنا بذلك لقوله بدل الشيء من الشيء **قول الكافية** بدل الكل والبعض معترض من حيث  
 ان كلا وبعضا لا يجوز اذ خالف عليهما عند الجمهور قال ابن جالون في كتاب ليس يغلط كثير من  
 النحوص باذخالف الالف واللام على كل وبعض وليس من لغة العرب لانها معرفتان في نسبة  
 الاضافة ونذكر نزل الفرقان قال وعز الامم قال قرات ادب ابن المقفع فلم اذ فيه لنا الا  
 الاقوال العلم اثر من ان يحاط بالكل منه فاحفظوا لبعض قال في ذلك حفظا لانها معرفة ان لا دخلها  
 القال وشمل ذلك قبل اي يد قال وكان بعض النحوس يبعد وقد اجاز ذلك فقال فيه الشاعر  
 فقي در ستوى الى حفظ اخطا في كل وفي بعض وقولهم والعبارة للالف او بعضا او باليشمل على قوله  
 الاول قال في شرح الكافية شرط اكثر النحوس في بدل البعض بدل الاشتمال ضمرا عايدا على المبدل  
 منه والصحيح عدم اشتماله لكن وجوده اكثر من عدمه انتهى مع انه مشع على الاشتراط في التسهيل الثاني  
 قال في شرح الكافية شرط بدل الاشتمال ان كان فم معناه عند الحرف وحسن الكلام على تقدير  
 نحو اعجبني الحاربه حسنا لان الحسن مشتمل عليه ذكر الجارية اشتمالا فصيحا للبدلية فانه يفهم معناه في  
 الحذف مع كونه لاقتضاه على مقتضى حسن في الكلام بخلاف اعجبني ريدا اخوه فانه لا يفهم الاقتضا  
 عنه وهو امر جري ريدا فريسه وانه وان فهم معناه في الحذف لا يحسن التكلم به فلو ردد مثل هذا كان  
 بدل غلط الثالث اختلف في المشتمل في بدل الاشتمال فقول هو الاول وقيل هو الثاني  
 وقيل هو العامل والى الاول ذهب في التسهيل فلم يخل عبارة عليه السراية قال ابو حيان  
 شرط اصحابنا في بدل العامل والاول البعض ان تورد المسألة الى اصلها الذي اختلفت  
 بان يظهر العامل في البدل فيصير الكلام جملة من جازت المسألة والا امتنعت فعمل هذا يجوز عند  
 زيد انه لا شك لو قلت جذعت زيدا جذعت انه كان لاكتفا بكل واحدة من الجملتين

قول الكافية  
 والشذور

والشذور

والشذور

والشذور

سابقا

سابقا ولا يجوز قطعت زيدا نفسه لانه لا يقال قطعت زيدا وانت تعني انك قال فعل ما ذكره  
 اصحابنا لا فرق بين بدل البعض وبدل الاشتمال في شرط صحة الاستغناء بالمبدل منه على المبدل  
**قول الكافية** واللفظ يتولى عليه بدلان احدهما بدل الاضطراب وقد ذكر في الاخير والشذور  
 الفرق بينهما ان بدل الاضطراب ما يذكر متبوعه بقصد وبدل الغلط ما لا يذكر متبوعه  
 عن قصد بل غلط الثاني بدل النسيان زاده ابن عصفور وغيره وقد ذكره في الشذور  
 ولم يذكر في الالف لانه ادرجه في شرح الكافية في بدل الغلط وقال ابن القاسم ان ادرجه  
 في بدل الاضطراب اقرب بينهما است الاول قال ابو حيان الذي ينبغي في بدل  
 النسيان ان يوتي سبل المقتضية للاضراب وقد نبه على ذلك في الشذور وضم اليها بدل  
 الاضراب فقال والاحسن عطف هذه الثلاثة سبل الثاني قال ابو حيان بدل الغلط  
 لا يوجد في كلام العرب لانها لا تخطأ ب الاءوردي في التوضيح بعد اخباره بانه متى يطلب  
 ذلك في الكلام والشعر فام يحده وانه طالب به علوه فلم يعرفه قال الجوهري على سوء حفظه هذا الضرب من البدل  
 في كلام الله تعالى ولا في شعره ولا في كلام مستقيم وانما ياتي في لفظ الغالب الثالث قال ابو حيان  
 ذكر بعضهم بدل كل من بعض نحو لقيته غدا وبأولم الجمعية لا يكون طرفا ثانيا لان العامل يعمل  
 في نوع من المعلومات الخافي فاحده منه لا على طريق الاتباع فهو بدل من عدد يبدل  
 كل من بعض ولا يكون غلط لان الشيء لا يكون في كلام القوم بل في بعضه ومنه قوله كافي غدا  
 البين لو لم يحلوا اسهي قلت واثبات هذا النوع هو المختار عندي وقد جاءت له شواهد  
 من التنزيل وهو قوله تعالى فاوليك يدخلون الجنة ولا يظلمون شيئا جات عدن بدل  
 من الجنة وهو كل من بعض **والكافية** اذا كان نكرة من معرفة فالغيت هذا هو مذهب  
 الكوفيين والبصريون لا يشترطون ذلك وعجب من قول المصنف كيف قال فهم فانه خالفهم فانه  
 قل ان يخرج عن مذهبهم والسبب في ذلك ان الرخصة اختار الاشتراط في الفعل المصنف  
 تابع له واختار ايضا عبد القاهر الجرجاني والسهيلي وابن ابي البريق واما ابن مالك وابن  
 هشام فمذهب البصريين **والكافية والشذور** ومضمين ومختلفين هذا مذهب  
 البصريين ومنع الكوفيين في ابدال المضمين الطاهر ووافقهم ابن مالك في التسهيل وهذه  
 وشرحيها وقال ان محو ابيك اباك تأكيد لا بدل واما رابت واما وانت رايدا انا ان  
 فلم يستعمل في كلام العرب لا نظما ولا نثرا ولو استعمل كان تو كيدا انتهى



**قول الكافي** ولا يبدل ظاهر من مصر يد الكل يستثنى منه ما افاد معنى الاحالة وقد ذكر  
في اللغوية والشذور لم يتعرض الثلاثة لموافقة في التذكير والافراد ضد ما قد قال ابن مالك  
في شرح العدة ينفرد بذلك الكل بلزوم موافقة المبدل منه في الافراد والتذكير وضادهما  
فان قصد التفصيل جي باحاده معطوفا بعضها على بعض وفي التسهيل يوافق بذلك الكل في  
التذكير والتانيث وفي الافراد وضديه ما لم يقصد التفصيل **قول الكافي** وبذلك المضم  
المضمر الي هو اقال ابو حيان كان ينبغي ان يوصف الى هذه المسئلة الشرط فانها  
تغيرها فانها اذا ابدلت من اسم شرط فلا بد ان يدخل على المبدل ان الشرطية قولها  
وبذلك الفعل من الفعل كن يصل البناء يستغن سايعن فيه امران الاول  
يستثنى من ذلك بدل البعض فلا يكون في الفعل بالاتفاق ذكره في البسيط واقره ابو حيان  
الثاني قال ابن الناطم في قوله يستغن انه بد الاشتمال لانه الاستغناء يستلزم معنى  
الوصول قال ابن الحاجب دفع يستغن حالا كيعو كقول متى تاته نغشوا الى صوته ان  
**باب التنداء الكافي** باعها وايا وهما مذهب الجرد والخرم للقريب  
فيه امور الاول هذا الذي ذكره مذهب الجرد ومذهب سيبويه ان الهمزة وحدها للتقريب  
المصفي وعندها للبعيد متافئة او حكا ومشي عليه في اللغوية وسائر كتب قال ابو حيان  
متفقا عليه الذي يظهر من كلام العرب ان ما علم الحروف وانها تستعمل للتقريب والبعيد  
الثاني ذكر ابن السكيت ان ههنا بدل تم هزة او يا وبلعه وتبعه ابن الخشاب  
فقط هذا حقا مستقلا وهو وادد على اللغوية الثالث ذكر ابن الصايغ في حاشية المفع  
ان التنداء بالهمزة قليل في كلام العرب وليس كذلك فقد تتبعته داو ادين العرب وطفت لها  
بكثر من ياته شاهد وقد شردتها في حاشية المفع السراج زاد في اللغوية ايا بالمد وفي التسهيل  
اي بالحدة ايضا وقال في شرحه لم يذكرها الكوفيون وهما عن العرب الذين ينعون لبعضهم  
ورواته القول مقبوله قال ابو حيان قد حكى لاخفش في كتابه الكبير **قول الكافي** ويجوز حذف  
حرف التنداء مع اسم الجنس الى اخره من المشتبهاة اسم الله جل جلاله فانه لا يجوز حذف  
حرف التنداء منه اذا اودي ذكره ابن مالك في الكافية والتسهيل والعدة وشرحها وعيارة الكافية  
وما مع الله ومضمر لزوم **قول الكافي** ومضمره استثنائه ايضا في سائر كتب التسهيل ولا حاجة  
اليه لانه يوثق جوار نداءه ولا خلا ان ضمير المتكلم والغائب لا ينادى واما ضمير المخاطب فالصحيح

قول الكافي

قول الكافي

قول الكافي

قول الكافي

باب التنداء

قول الكافي

ابن

في اللغوية

فيه المنع قال ابو حيان في المارشاف وقال ابن عصفور الاسماء كلها منادى الى الصرا  
اما ضمير الغيبة والتكلم فاما حقا فان حرف التنداء لا ينفى الخطاب ولا يجمع بين حرف التنداء  
او ضمير الخطاب لان احدهما ينفى عن الآخر فلم يجمع بينهما الا نادرا في الشعر انتفى وقد اصاب  
ابن الحاجب حيث لم يتعرض لاسبابه **قول الكافي** وذلك في اسم الجنس والمثارة قل  
ومن كمنعه فانصر عما ذله هذا اختيار لمذهب الكوفيين وقد اختاره ايضا في الكافية والتسهيل  
وشرحهما فصرح بانه قليل وانه يماس عليه وزاد في شرح العدة فقال ان حذفه فيها متوسط  
بين الكثرة والقلية فيتعقب بذلك على ما في اللغوية واما ابن الحاجب فمضى على مذهب  
التبصر بين كعادته وانه ممنوع مطلقا وبها فعل ويستثنى من اطلاق اللغوية اسم الجنس  
المعين نحو يا رجلا خذ بيدي فانه لا يجوز الحذف منه وانما الذي جوزه الكوفيون وتبعهم  
المصنف عليه الحذف من اسم الجنس المعين نحو يا رجل صرح به في الكافية وشرحه واستثنى  
من جواز تندا اسم الاشارة ما الفعل بكاف الخطاب فانه لا يجوز نداءه صرح به السيرافي  
وغیره **قول الكافي** وشذ اصبوح ليل واقيد مخنوق واطرق كروا قال ابو حيان الذي  
سهل ذلك انه على مثال معروفه كتردودها في حرف تخفيف قولها وقد حذف  
المنادى لقيام القرينة ذكره ايضا ابن مالك في التسهيل وزاد قبل الامر والدعا وقال ابو حيان  
الذي يقتضيه النظر لا يجوز والذي ولم يتردد بذلك سماع من العرب فيقبل بكل موضع يدعي  
فيه فنه الحذف وابقا الحذف يسوغ ان يجعل الحذف للشبه ولم يكونوا يجوزوا فاعل التنداء ثم يجوز  
بعده تتعلق التنداء والمنادي فان ذلك اجماع كثير والمادى في ذلك كالمضروبات  
التي تحذف عاملها وجوبا نحو اياك والشر وريد اضرته وكلما وتمر ولا يجوز حذف  
شي منها وايضا فيا تى التنداء ليست حرف جواب كنع فلا يجوز حذف الجمله وتعلقها والتاما  
قال وقد استثنى ابن مالك فقال في شرح التسهيل كان حق المنادي ان يمنع حذفه لا يحذف  
قد حذف لزوما فاسم الاشياء التي حذف عاملها وصارت هي بدلا من اللفظ كاياك في  
التحذير وكسقياله في الدعا الا ان العرب اجازت حذف المنادي والتمت في حذفه ساما  
دليلا عليه وكون ما بعده امرا ودعانا لان الامر والداعي الى توكيد اسم المامور والمدعو بتفهم  
على الامر والدعا فاستعمل التنداء قبلها كثيرا حتى صار الموضع منها على المنادي اذا حذف  
فاحسن حذفه ذلك انتهى نقول ان العرب اجازت حذفه دعوى يحتاج الى دليل يوثق



عن ذلك او نص عدي اي حذف النادى واحترت لحذف النذا وما ذكر من الدليل  
تلفيق هر باني واستقر لا يسوع انتهى **قول الالف والكافيه** والعبارة لها ويبنى  
على ما يرفع لها به زاد في التسهيل ولم ينادى قال في شرحه نزلت في ذلك على نحو ما سكران  
حالا استعماله الا في النذا **قول الالف** والواضع ما يوقبل النذا زاد في العلة  
او كان محكي وفي شرحها المبني على صحة مقدرة ما كان مبني قبل النذا كقولهم وسبويه  
او كان محكي كبرق خمره او تابط شرا قولها والمفرد المكرر والمضاف وشبهه النصب عادهما  
خلافه قال ابن القاسم فان قلت كيف قال عادهما خلافا مع ان في بعض ذلك خلافا ذهب  
الماني الى انه لا يتصور وجود النكرة غير المعتل وذهب لعلي بن جواد ضم المضاف الى  
للالف واللام نحو باحسن الوجه قلت اما الاول فخطا في وجهه فسمي في حكمه واما الثاني فجوابه  
ان مراده عادهما خلافا في صحة النصب ولم يختلفوا في صحته وانما اجاز بعضهم الضم في بعض المواضع  
اسم وقد تخلص بن الدين ابن الوردي من هذا الايراد فقال في تحفته المفرد المذكور والمضاف  
وشبههما النصب عادهما خلافا على لعلي بن جواد ان وضع مثل جميل الوجه صريح **قول الالف**  
**والكافيه** والعبارة لها والعلم الموصوف بان مضاف الى علم اختار نسخ فيه امور الاول  
كل هذا فيما اعراه ماما اعراه مقدرا نحو يا عيسى بن مريم فانه لا يقدر فيه صحة بدل الف  
او لا فائدة لحداده ابن مالك في التسهيل وشرحه الثاني شرط المسئلة ان يكون اسما متصلا  
بالموصوف فلو فصل نحو ياريد الفاضل امتنع الفتح ذكره في التسهيل وغيره وهذا الايراد يخص  
بالكافيه لان قول الالفه وبلى الا بن علما عليه عليه الثالث حكم اسم كالم ابن ذكره في الكافيه  
والتسهيل وشرحه العلة السرايع لم ينسب في الالفه على الوجهين وقد صرح في الكافيه  
بان الفتح هو المختار وهذا مذهب ابن كيسان ونقله صاحب البسيط من البصريين وقال المير  
الفتح اجوده وظاهر كلام الشافيه الكافيه موافقه فانه قال والعلم المفتوح قد يقع في الالف  
بن حنفى فتعبره بعد ثبوته بالنسبة الى الضم واما كلام شرحهما والتسهيل والعلة  
وشرحه فانه لا يؤخذ منه ترجيح واحد منهما ان عرفها بغيرها ليعجز الضم والفتح كالفيه  
**قول الالف** والضم او انصب ما اضطرار نويا لم سن الادراج الامر الوجهين وقد اختلف  
فيه فاخترنا التحليل وسبويه الضم والوجه بن عمر الجوسي والميرد النصب  
وقال ابن مالك في شرح التسهيل عندي ان يقال الضم دارج في النكرة المعينة نحو ياريد اخذ

والالف

والالف

والالف

والالف

والالف

والالف

والالف

والالف

بيدي

بيدي لا ستواها جيل في التنوين فلم يبق بينهما فارق الا الضم وقال ابو حيان هذا  
الاختلاف اوردته ابن مالك انه في الاختيار في الجواز واوردته ابن عصفور في شرح الجمل  
على انه في الجواز وان ذهب الى الاختيار على الضم لا يجوز النصب ومن نصب لا يجوز الضم  
وقال الصحيح مدني سبويه قال ابو حيان ويدل على ان الاختلاف في الجواز لا في الاختيار  
قال سبويه ولم يسمع عربيا فقولهم يعنى النصب مع التنوين وقال ما انه زاد في الالفه الجمل المحكية  
فقال يا رجل منطلق اذا سمى به نص عليه سبويه وزاد الميرد ما سمى به من وصول مصدره بال  
نحو يا الذي قام يسمى به قال ابن مالك في شرح التسهيل وهو قياس صحيح وزاد ابن سعد ان الضم  
النسبة به نحو يا كلبه حبيب وبلاسد شدة قال ابن مالك ايضا وهو قياس صحيح لان تقدير  
يا مثل الاسد ويا مثل الخليفة لتقدير دخول يا على غير الالف **فصل في الكافيه**  
ان كان كاسن كالحسن فكما للجل والكامي غرو وقال ابو حيان مكانه هذا التفصيل عبرة بذكره  
هكذا في الاصول لابن السراج فاما التي كالمقتضى للمقرب فانه ذهب فيه الى اختياره  
الى عمرو واصحابه وذكر سبويه في كتابه ان اكثر ما سمع في ذلك من القرب الرفع ولهذا قال في الاصول  
ورفع يدقا قال ابن القاسم والخلاف انما هو في الاختيار والوجهان يجمع على جوازها **قول الالف**  
والوجهان معصوب ال شرطهما ان يكون خبره كافي التسهيل والعلة **ول الالف** والعبارة قال ابن  
الصانع شرطت اي باسم الاشارة ان يكون اسم الاشارة منعوتا بما فيه الالف واللام **والوجهان**  
وهو المسموع من لسان العرب قال البيت الذي ابن مالك وابن عصفور جوازها بها زادون  
وصف خموية نادر في غاية الندور سعي ان لا يبني عليه فاعده نسب قال العلة  
ايها الثالث كافي في التذكير قولها و **قول الكافيه** كافي في الصفة قال في العلة في وجوب  
رفع النصب واقرانه بال الالف في وجوبه **والعبارة** لها ولكن في مثل  
يا يتم سم عدي الضم والنصب قال في الكافيه الشافيه وقال ابو حيان ان الضم اكثر في لسان  
العرب **فصل** في المنادي المضاف الى ياء التكلم واجعل منادى صان ليعرف  
كعبد عبد عبد عبد عبد في امور الاول اطلق جواز هذه الوجة كما اطلقه اكثرهم  
وقدره في التسهيل باضافة التخصيص حذرا من اسم العامل نحو ما مكرى فانه لا يجوز فيه سوى  
السكون والفتح من غير حذف ولا قلب الثاني قال في شرح الكافيه حذف الياء اكثر من ثبوتها  
ساكنه اكثر من ثبوتها متحركة وقبلها الف اكثر حذف الالف والبقاء الفتح دليل على

بيدي



الثالث نقل عن الأكثر منع الجود هو حذف الالف اكتفا بالفتح وانما اجازة  
الاختصار والمادني والنفادسي فتبعهم المصنف ولهذا يذكره ابن الحاجب ولا يذكر  
ايضا ثبوت الياء متحركة السرايع قال في شرح الكافية اذا كان في شرح الكافية اذا احرقت  
الياء المتكلم ياء مشددة كني قيل ياء ياء بالكسر او ياء بالفتح لا غير قولها والفتح والكسر  
وحذف الياء استمر في ياء ابن ام ياء ابن عم لامفر الكسرا جود ويؤخذ من عبارة الحاجبية  
**قول الالف والكافية** والعبارة لها ويا ايت ويا ايت فتى وكسر قال ابن مالك  
في شرح الكافية وكسرها اكثر من فتحها **قول الكافية** وبالالف دون الياء قال ابن مالك  
في شرح الكافية وقولهم يا ايت الالف هي الالف التي يوصل بها الم آخر المادني اذا كان  
بعيدا او مستغاثا به او مندوبا وليس بد من ياء المتكلم كما في حسن تاويلا ستغاثان  
ياء المتكلم لا يجمع هذه الياء فلا يجمع بد لها **فصل** في اسماء كونه النداء **الالف**  
واطراد في لب الالف وزن باحاثا قال ابن مالك القسم شرط ان يكون من ثلاثي كالنوع الذي  
يليه وقد صرح به في التسهيل وشرحه وشرح الكافية ونبه عليه في الشذور قولها والكافية  
والاخر هكذا من الثلاثي شرط ان يكون مجزأ من التسهيل والعبارة تاما منصرفا كامل النقص  
ذكره ابو حيان وابن قاسم وهي وارده على الشذور بالشرط التام فانه نبه عليه قولها  
ولانض الغاربه على انه يقاس بالشروط السابقة ونقله في البسيط عن سيبويه  
**باب الاستغناء قول الالف** اذا استغثت اسم نادى حفظا باللام مفتوحا  
قيل يرد عليه ثلاثة اشياء احدها انه اطلق قوله نادى حفظا باللام مفتوحا فاهم انه يجوز نداء  
بغير ياء وذلك غير جائز فان لا ينادى الا بياء والثاني انه قال حفظا باللام  
النجيم وليس بلازم وانما هو اكثر ويجوز ان يجاب في اخره بالفاء معا فية اللام كما ذكر في اقربا  
وان جرد من اللام والالف ويجعل كالمنادي المطلق يجوز ياء ذلك اقل من الجاهل ان شاء فيه وقد  
ذكر الثلاثة في الكافية الثانية ان قال مفتوحا ونم موضع كسرية وهو مع ياء المتكلم نحو  
واجب عن الاول بانه يرشد اليه بعد ان كررت ياء غير الجاهل الثانية بانه تعرض لها في آخر  
ويصلها وعن الثالث بان كسر ما قبل ياء المتكلم معلوم ووجوده في كل موضع قولها وفي سوي  
ذلك بالكسر انما من كسرة من المستغاث من اجله ما اذا دخلت على الضمير فان اللام  
معها الامنع الثاني **باب النديم قول الالف** والعبارة والكافية وفتن المندوب

فصل في الترخيم  
بالياء

نقل

توال

توال

بالاستغناء

قول الالف

توال

بالياء  
فصل في الترخيم

صله بالالف قال ابن القيس فان قلت اطلق هذا وقيد في التسهيل بان لا يكون في اخره الف وها  
كعب الله دحاهه قلت اطلاق هذا موافق لاطلاق النحوس وصرح بعض المغاربة بكونه وشي عليه  
معنى في التسهيل قولها وواردها سكت قال في شرح العمدة الامع الالف فان لها بالحق في الوصل  
لكسرة على اصل النفا الساكنين ومعجمه تشبيها بجهاء الضمير والذي في شرح الكافية ان ذلك ليس ضروريا  
**باب الترخيم** قولها ترخيم احذف آخر المادني شرطه ان يكون مستغاثا ولا مندوبا  
صرح بذلك في العمدة وترخيمها دون سائر كسرها واستدركه ابو حيان على التسهيل وقد ذكره ابن الحاجب  
في كافيته على اختصارها قولها والعبارة لها والكافية وحوزه مطلقا في كل ما انت ما لها قال  
في شرح الكافية لا يشترط فيه اللبس وعدم الاضافة وقال ابو حيان ينبغي ان يقيد بان لا يكون  
ما لازم التدا قولها والذي قد ردها بخلافها وضرب هو مذهب غايه النحوس واجاز سيبويه  
ان يرضى بان يبعد حذف المبالغة من لم يراع المبالغة المحذوف فيقال في حادثة وارطاه باحار  
ويا ارطاه قال ابو حيان ولو ذهب ذا ذهب الى ان الموت يجوز في ترخيم وجهان احدهما  
حذف الياء وهو اكثر والاخر بكل فيها بما قبلها كالحذف في منصور كان قوله **الالف**  
والحذف في او وبها افتح تفي قال ابن هشام هذا يشترط ان لا يكون دالين على معنى فان كانا  
بدلان لمصطفون ومصطفين فلا خلاف فيما قال وكنت اجيب عنه في وقت بان هذين  
ليس قبلهما فتح في الحقيقة انها قبلها سكوت وهو الالف المحذوفه ثم رايت لا يتم هذا التعقب  
لا مسلمين لمصطفين في انه لا خلاف في حذفه ولا يقال فيه ذلك **قول الالف والكافية**  
والعج احذف من مركب قال ابو حيان لم يجز شي من ترخيم المركب تركيب روح في كلام العرب وانما  
قال النحويين بالقياس **قول الالف** نقل ترخيم جمله وذاعروا نقل المصنف في جميع كتبه عن  
سبويه انه روى ترخيم الجمله عن العرب وقال لا يلتفت الى منعه قال ابو حيان  
وهذا غير صحيح فلم ينص سبويه على ترخيم ولا تعلم خلافا عن احد من النحوس ان المحكي لا يرضى  
الاماتوهم هذا الرجل على سبويه وقد ذكر ذلك في كتبه وليس بصحيح انتهى وقد شئى الى  
على المنع كالحذف قولها وان نونت بعد حذف ما حذف فالياء في استعمالها فية الف  
منقضاء ان لا يغير منه شي ويرد على اطلاقه صورتان مما كان مدعوما في المحذوف وهو بعد الالف  
نحو ما تصاد وما يحاج فانه يرد اليه حركة التي كانت قبل الادغام فتحة او كسرة او ضم فاما كان  
ساكن في الاصل كالحذف بالحركة بالفتح ذكر في شرح العمدة وما حذف لواء الجمع نحو قاصون فانه يرد



اليه ما حذف منه لزوال السبب عند الأكثرين واختار في التسهيل عدم قولها والتزم الاول  
في كلمة عبارة العدة وشرحها يلتزم فيما لم يزم منه ليس كلمة أو عدم النظر كطليان قولها  
ما للذات يصح قاله ابن هشام قال لا يحتاج فيه ان يقول ما يصح لترجيح الذات قال ابن هشام  
والصواب ما قاله الناطم ويحتمل زبدك عن مثل الكلام **باب الاختصاص قول الالف**  
**والشذور** والعبارة له واما فيلزمها ما يلزمها في الذات قال ابو حيان ويستثنى  
وصفها باسم الاشارة فانه لا يجوز هنا لا يقال على انها العقبه فصرف وسوكان اسم الاشارة  
مقتصر عليه ام موصوفا باسم الجنس وفي الكافية الشافيه وشرحها ان انفا هذا كما ياءها  
**قول الشذور** مضافا الى سبويه انما الاسماء دخول في هذا الباب معوفلان ومعشورال  
فلان واهل البيت وقال ابو عمرو والعرب نصب في الاختصاص او سماء واولا  
غير ما سمي فلان وال واهل ومعشور **باب الحدود والاعراض**  
قال ابن هشام عادة النحاة يقتضي ان يقدم الاعراض على الحدود كما يقولون نعم ويسى لما  
يعكسون بمدنون بالاحسن معي ويقول الناس الوعد والوعيد والوهاب والعقاب  
وتحو ذلك ولا يولى طاعهم تعكسه **قول الالف** الامع العطف او التكرار قال ابن قاسم  
ظاهر عبارته الكافية وشرحها يقتضي عدم لزوم الاضمار مع التكرار فيما تاب عن اما من الاسماء  
النحاة الى ضمير الخطاب كحوراسك راسك ليع انه داخل فيما دللت عليه عبارة الالف من  
وجود الاضمار وقد صرح ابن الناطم بوجوب الاضمار فيه موافقه لعبارة الالف قولها واشد  
اياه وايه اسد قال ابن القاسم لغرض منع القياس عليهما وطاهر كلاهما في التسهيل جواز القياس  
على اياه وايه اسما **الافعال والاصوات قول الالف**  
ما تاب عن فعل كشتان عن فعل قال ابن هشام بقي عليه ان يزيد في الحد ولم يتاثر بعامل يخرج الحروف والاعمال  
فانها نايبة عن الفعل ولا يستقل وهذه الاسماء ملئت عن الفعل في المعنى والعمل انتهى وذكر ابن قاسم  
اشا الى الامر بن بقوله كشتان وصه فهو تيسل يتم به الحد وهو كقولهم في الكافية نايب فعل غير  
ولا فصل اسم الفعل قلت وعبارته في العدة كل اسم لازم اليها به عن فعل دون تعلق بعامل وقال في شرحها  
ان تصدير الحد بذكر الاسم يخرج الحرف قوله ما كان بمعنى الماخر والماضي بقي عليه ما كان بمعنى المضارع  
وقد ذكر في الالف والشذور فان قلت هو قليل قلت والذي بمعنى الماضي ايضا قليل ثم رأت ابن هشام  
اورد ذلك على ابن الحاجب وقال كانه من النسب التي تقول في فعليل بناء الماسما لافعال انه لو توهمها

في الالف والاصوات

في الحدود

باب الحدود والاعراض

في الالف

اسماء الافعال والاصوات

في الالف

موقع

موقع المبني فلا يثبت عنده كونه في موضع مضارع ولا الاعراب وهذا ليس بشي لان كون اسماء الافعال  
موجودة بمعنى المضارع لا يشك فيه وهو يدل على بطلان علمهم انتهى قال في الالف والاصوات  
عليها افاد في العدة وشرحها ان الفعل ينقسم انما ما اخر الى مؤنذ والى مركب تركب من مجزئ  
وهلم حركتها ويعلم ان الخفض مصدرين قال ابن هشام قياسه والنصب لان المصدر لا يمكن ان يعمل  
الخفض بل لا تعلم الا وهو عامل للنصب فيها ولما ينون عنه من عمل لها قال ابن قاسم ينبغي  
يقال غالباً كما قال في التسهيل احترازا من اعيان فافعالهم محط لها معول وفعلها يتعدى  
قولها والزم بتا النوعين قال ابن هشام يحتمل ان يعود الى نوعي الصوت او الى اسماء  
الافعال والاصوات وهذا اتم فايده والاول اقرب حظود الى الباب قلت ما اراد ال  
النا في كما افصح بذلك عن نفسه في شرح الكافية بعد ان فرغ من ذكر الاسماء الافعال  
عقد فصلا في اسماء الاصوات وتكلم عليها وقال في اخره وكل ما بعد من ذال الباب مستوجب  
البناء لالاعراب وقال في الشرح اشرب نقولي وكل ما بعد من ذال الباب الى باب اسما  
الافعال والاصوات فانها كلها مبنية **باب نوى التوكيد قول الالف**  
يؤكد ان افعل ويفعل ابدا اذا طلب فيه الاول قال ابن هشام ان قيل لو قال يؤكد ان فعل الطلب  
كان اولى لانه يدخل فيه الامر والدعاء والافعال المضادة الاله على الطلب في كل  
الاعلام من اول الاعراب انه يدخل هذين النوعين الامر والمضارع وان الامر بلا شرط والمضارع  
بشروط وهذا اولى من معرفة الشي على تلك الكيفية الاول قال ابن هشام يرد عليه  
قولك للعاطس يرحمك وقوله تعالى والمطلقات يتربصن وتعدن لكم ما اوقع فيه الخبر  
موقع الطلب فانه بعدد فعلية انه يفعل اما اذا طلب ولا يجوز تأكيد فلو قال يفعل للقرن  
انتهى واستفهام وعوض وتمن ولا هم احركا قال غير كما كان اولى انتهى وبذلك عبر ابن الحاجب  
وفاته الدعاء والتخفيف وقد ذكرها ابن مالك في شرح الكافية **قول الكافية** ولزمت  
في مبييت القسم زاد في الالف اشتراط كونه مستقبلا وبقي شروط اخر ان لا يفتر بقدر ولا  
محرر تنفيس ولان لا يتقدم عليه ما يتعلق به من جاز او غيره نحو ان نعم او قلت  
لا الى اسم تحشرون ذكر ذلك في شرحها **قول الالف** انه كس بعدد لشبهها بلام القسم واجاب  
ابن قاسم قلته بالنسبة الى المواضع السابقة فلان في قوله كس يعاقلت لكن في تنوينه بالهم  
ولاشي لان التوكيد بعده ضرورة عند الاكثرين او جاز بقرينة كما هو راي المصنف مجلدا

امران



ما كان التمييز بينهما قولها المراد الثانيه قال ابن هشام ولم يحجج الى تفيد هالاه قد علم  
من قوله اذا طلب اطراد التوكيد بعد الالفية تنبيهه اهل في الالفية بوضع الاطراد فلم  
يبين اللازم والاكثرين وغيرهما وقد ذلك ابن الحاجب بقوله ولزم في مثبت القسم وكذا  
في مثل اما تفعلين وقلت في النفي قوله ولم يقع حقيقة بعد الالفية امران الاول  
ما قال في شرح الكافية الى مذهب ابن يونس من جواز وقوعها بعد بها وقوله الثاني  
اذا كان بعدها ما يدغم فيه نحو اضربان ليعان فقال ابو حيان يمكن ان يقال يجوز لها  
على مذهب البصريين لكن ينص بعضهم على المنع قال ابن قاسم وقد صرح سيبويه بمنع ذلك  
**قول الالفية** وبعد فتحه اذا تعوق قال ابو حيان نظره ان دخولها في الوقف خطأ  
لها فلا تدخل بمعنى التوكيد ثم حذف ولا يبقى دليل على المقصود الذي جاءت له **فصل في**  
**التنوين** كذا اصنع ابن مالك في الكافية والتسهيل عقد للتنوين فضلا في اخرون في التوكيد  
واسقطه عن الالفية وقد ذكره ابن الحاجب **قول الكافية** التنوين نون ساكنة تتبع حركة  
الاخر لا لتأكيد الفعل فهذا احد مسطوول والحدود يطلب فيها الاختصار وقد قال بعضهم  
يكفي في حد التنوين نون تثبت لفظا لا خطا قولها وهو للكتلين والعوض والمقابل والترم  
اراد المصنف بذكر هذه الاقسام التنوين الخاص بالاسم فالخاص بالالفية الاول دون  
الترم وان اراد اعم من ذلك ورد عليه التنوين الغالي فانه من اقسام التنوين وهو مشترك  
بين الاسم والفعل والحرف كالتنوين وقد ورد ابن القواس والجواب عن المصنف ان التنوين  
الغالي لم يرد الا العرو يضون وقد انكره السرافي ووجه زاده ووافق ابن مالك على ذلك  
وقال ابن هشام في توضيح الحق ان تنوين الترم والغالي نونان زيدا تاتي الوقف كما زيد  
نون ضيق في الوصل والوقف وليست من انواع التنوين ثبوتها مع الالف وفي الفعل والحرف  
والخط والوقف ومخاضا في الوصل وعلى هذا لا يرد على من اطلق ان الاسم يعرف بالتنوين  
الامر من جهة انه يسميها تنوينين اما باعتبار ما في النفس الامر فلا انتهى قولها ويجوز  
من العلم الموصوف بابنه كما الموصوف بابن وذلك وكرد ابن مالك في شرح الكافية  
قال في النون ثبت في غير النون اوجان حكاهما سيبويه فقال هذه ههنا ثبت عرو سمع  
ذلك من صرف ههنا واما النعت يثبت في النون فلا انتم **باب في التنوين**  
عبارة الكافية الشافية باب ما ينصرف وما لا ينصرف وهو من النسب لغيره كالباء

والمبني

والمبني والتكررة والمعرفة والتذكير والثانيه وفي تعليق ابن هشام ان قيل كان مقتضى التثنية  
ان يذكر باب ما لا ينصرف في علم التثنية لانه نظري ذات الكلمة لها باعتبار تركيبها مع تنوين  
غيره بل يقول هذه العجيلة اعلم وزن الفعل علم فاستحققت ان لا يدخلها تنوين قلت  
هو مخالف لاجماع النحاة مع ان الحكم بالمشاع التنوين انما هو باعتبار الوصل واحكام الوصل  
في الاحكام التركيبية وحكم فيه بنها بالكسرة وحلف الفتح عنها وهو حكم تركبي  
فالاحكام ثبوتية وصلواتها هو وجود العطف الحكم الطاري عنها من الوصل وكما انما  
في الاحكام كافي اما ما قوله وحكمه ان لا كسر ولا تنوين التثنية خاصة وهو المسمى بغير  
كما افصح به في الالفية حيث قاله الخرف تنوين اتى مبينا معنى يكون الاسم امكنا اما غيره فانه قد  
يدخله تنوين العوض في جواز والمقابل في سلمات يسمى به وعرفات **قول الكافية والالفية**  
والعبارة لها وزيد افعلان في سلم حوان ترى بنا فثبت حم شرطية في العدم وشرطها  
شرطا ثانيا وهو اتصاله الوصفية احراز اما عرضت فيه الوصفية كقولك مرتت برجل صغوان  
قلبه اي قال ولم يذكر هذا الشرط في الكافية الكبرى ولا شرحتها وقد علم له ابن هشام في الشذوذ  
وقال وشرطا ثانيا للصفة اتصالا عدم قبولها التا فاستحققت بغير دليل وان يعمل وزيد  
منصرف فلله دره **قول الالفية والكافية وان فيه والتسهيل** بقيا بل اخرين ولا بد منه  
احراز اخر اخرج جمع اخر اجمع اخر فافهم صفة وقد ذكر هذا القيد في الشذوذ **قول**  
**الالفية** ووزن مثني وثلاث كما مر واحد لا دمع فليعلم يقتضي انه لا يستعمل ما زاد على الاربعة  
مع انه سمع محمدي وعشاد ومعه كما ذكره في الكافية الشافية والعدم وشرهما وقال في شرح  
العلم وشرهما اجاز الكوفيين والرواج خاس وسداس وسدس وسباع وسبع وثمان  
ومثنى وتسع وثمان واثنا عشر والاف في خاس لان محمدي سموع وسبع ولم يستعمل مفعول  
وغير المحمدي لا واستعمل فعال فجمعت بينهما في الخ لوجود احد ما قياس على اجتماعهما في واحد  
والثنين وثلاثة واربعة وعشرة محلا صوغ مفعول فعال عالم يضع منه احدهما انتهى وقال  
ابو حيان الصحيح ان الينام سموعات من واحد الى عشرة وحكي البناء ابو عمر واليباني وحكي  
ابو حاتم وابن السكيت من احاد الى عاشر ومن حفظ حجة على من لم يحفظ انتهى قولهم والعبارة  
للفيه وكن الجمع شبه مفعلا او المفاعيل يمنع كافلا قال في شرح الكافية الجمعية ليست بشرط  
بل كل ما كان على وزن هذين الوزنين يمنع صرفه وان فقد الجمعية لكن بشرط ان لا يكون بعد الالف

والالفية  
فصل في التنوين

قول الكافية

التميز

والالفية

والالفية

والالفية

والالفية

باب في التنوين



بامشدة لم توجد قبل الالف لحواري وان لا يكون الالف عوضا من احد ابي النبي كما في  
وان لا يكون الكسرة عارضة كقواني **قول الكافية** واذا حرف فلا اسكال قال ابن مالك ثبت  
صرفه عن العرب وقال ابن قاسم نقل الاخفش ان بعض يعرفه في الكثرة **قول الكافية والشذور**  
والعبارة لم يوجد في نحو همد وجهان زاد في الالفية احق ونعت كلامهم بما اذا فانه حشد  
لحكم فيه المنع لظهور التاء في همنده وبقا عليهم الساي كبد وفيه الوجهان ايضا ذكرهما  
سيبويه قال ابن قاسم وظاهر كلام الناطم ان المسح فيه احوذ كما في همد قلت لانه قال في شرح  
الكافية اذا سميت امراده سد ونحوه مما هو على حرفين حاز فيه ما جاز في همد ذكر ذلك سيبويه  
**قول الكافية** التانيث ما لا احسن منه **قول الالفية** بها لانه يخرج كحوبنت واخت عليين  
لرجل فانها يعرفان عند سيبويه واكثر النحويين ولا يستفاد ذلك من عبارة ابن الحاجب  
قولها ويحرك الوسط هو احد الاقوال في المسئلة والصحيح كما قال ابن مالك ان الثاني يعرف  
مطلقا سواء حرك وسطا او سكن وعبارة في شرح الكافية وكذا ان ثلاث ساكن الالف او  
متحركا فانه تنصرف تولا واحدا في لغة جميع العرب ولا التفات الى مرجله فاجمع مع السكون  
ومحتم المنع من الحركة لان الالف سبب ضعيف فلم يؤثر بدون زياده على الثلاثة قال ومن صرح  
بالفاجحة الثاني مطلقا السيرافي وابن برهان وابن خروف ولا اعلم لهم من المتقدمين مخالفا في  
شرح العمدة اذا كان العلم بالجمعي تلاثيا يتحرك الوسط فالصحيح انه يعرف كما يعرف الساكن  
الوسط ذكر هذا السيرافي وابن برهان ولا اعلم لمن قبلهما في هذه المسئلة قوله ولا يلتفت  
الى من جعل حركة وسطه مقام حرف رابع ثم اطال في تعليل ذلك قوله وزن الفعل شرط  
ذكرها ابن مالك في كافيته وشرحها ان لا يكون لادما احتراز عن نحو امي وان لا يخرج بالتعبير  
الى هو للاسم من محو وقل **قول الالفية** او غالب قال ابن قاسم قول التسهيل او ما هو  
اولي احوذ من التعبير عنه بالغالب لان المراد به كما في شرح الكافية ما كان الفعل اولي به لكثرة  
فيه كاتمد واصبح ولم واما لان زيادة بدل على معنى في الفعل ولا بدك على معنى في الاسم  
كافلك واكتب فان نظايرها يكثر في الاسماء والافعال لكن انهم من فعل بيدي على معنى في الفعل  
ولا يدل على معنى في الاسم فكان المفتوح ما جدهما من الافعال اصلا للمفتوح لهما من الاسماء انتهى  
وذلك عبر به في الشذور والكافية قولها وما يصير علما من ذي الف زبدن لا لحاق فيليس تنصرف  
هذه العلم لم يذكرها في الكافية والشذور وشرط الف الحاق ان يكون مقصورة مكلا والمحدود

فانها

ضمة  
والكافية

قول الكافية

فوق الكافية

قول الكافية

قول الكافية

قول الكافية

قول الكافية

قول الكافية

قول الكافية

قول الكافية

قول الكافية

قول الكافية

قول الكافية

قول الكافية

قول الكافية

قول الكافية

قول الكافية

قول الكافية

قول الكافية

قول الكافية

قول الكافية

قول الكافية

فانها لا تسمع قولها والعلم امسح صرفه ان عدل كلف التوكيد صرح في ان المانع في فعل التوكيد مع العدل  
العلمية وهو خلاف ما اختاره في شرح الكافية فانه قال ومن المنوع للعدل والتوليف جمع  
تواضع فاما تعريفها فبالاضافة المنوبة فان اصل رايت السار رايت النبا جميعا كما يقال  
رايتهم كلهم فحذف الضمير للعلم به واستغنى بنسبه الاضافة وصار جمع لكونه بلا علامة مملووظ  
بها كما نه علم وليس يعلم لان العلم اما شخصي واما جنسي فالشخصي مخصوص ببعض الاشياء  
فلا يصلح لغيره المجنسي مخصوص ببعض الاجناس فلا يصلح لغيره وجمع بخلاف ذلك فالحكم بعلمية  
باطل وذكر في شرح العمدة مثله سوا وقال في التسهيل المانع له العدل مع شيئا للصفة في باب جمع اعرفه  
فنه سلفا للصفة من المنوع للعدل ما جعل علما للعدل الى فعل في الذوات كعدرو  
فحكم حكم عمر عند سيبويه قال ابن مالك وهو احق من عمر منع الصرف لان عدله محقق وعمر غير محقق  
قولها وهو نظير حيثما عند تميم قيل انما هو عند بعضهم واكثرهم يصلوا بين ما اخره والحصافينو  
على الكسرة وبين ما ليس اخره راقنوه من الصرف كما ذكره في شرح الكافية والعمدة ولا يرد ذلك على قول  
الكافية وباب قطام لانه مثل ما ليس اخره راء **قول الكافية** وخالف سيبويه الاخفش في مثل احمر  
قال ابن مالك في شرح كافيته خالف سيبويه الاخفش مدة ثم وافقه في كتابه الاوسط والكفر  
المصنفين لا يذكران الا مخالفة وذكر مواضع اولي لانه اخر قوله **قول الالفية** والصرف  
قد لا ينصرف هذا خلافا ما عليه اكثر البصريين وكذا لم يذكره ابن الحاجب وانما هو مد  
الكوفيين والاخفش والفارسي ورافقم المصنف على اختياره تنبذ من تقتضي صرف  
ما لا ينصرف تصغيره اذا زال به احد السببين كهمير وحديد وكوفي التسهيل وشرح العمدة  
**باب اعراب الفعل قول الالفية** ارفع مضارعا اذا مجرد من نائب وجازم  
كتسعد فيه اشارة الى ان عامل الرفع فيه هو مجرد من النائب والجازم وافصح منه في تلك قوله  
في كافيته مجرد من ما يصلح جازم رافع فعل كاجل صاحبه وهو الذي مني عليه فيها وفي جميع كتبه هوند  
الفاوخرم به ابن هشام في الجامع واما جمهور البصريين فقالوا انه ارفع بوقوعه مع الاسم قال  
ابرهان ولا فائدة لهذا الخلاف **قول الكافية والالفية** وكذا في الشذور والمصدرية وهو  
حسن لا بد منه يخرج الجازم والعبارة للالفية لا بعد علم كواعب ايضا في التسهيل قال ابوهان وفيه  
قصود لا خصوصية للعلم وكان ينبغي ان يقول ما لم فعل كحقيق نحو علم او بغيره وتحقق او ما  
ذلك ما يدل على التعمق لهم والعبارة لها والتي من بعد ظن فانصب بها والرفع مع فيه امور



الاول قال ابو حيان لا يخص ذلك بلفظ الظن والذي قوره اصحابنا ان الفعل المتقدم على ان كان  
فعل شك في الناصبة للفعل او فعل بنفس في المحقق من المتكلم او فاعلا مستغلا للشك اليقين  
كقننت او عاريا عن استعمالها كما حنت فيجوز اذ ذاك وجها الثاني في عبارتهم مركبة  
في اختصاص الوجهين بالظن وبعبارة التسهيل وينصب بان ما لم يكن علما او ظنا في احد الوجهين  
شرح اسه على انه يعود الى الظن قال في نسخة عندي عوده اليها فقد جاز اجراء العلم في ذلك تجري  
الظن فان كان الاكثر في كلام العرب ان ان التي تلي العلم لا يكون الناصبة للمضارع انتهى وعلى هذا  
قيد ذلك عليهم لكنه قد ذكر في التسهيل بعد ذلك انها قد تجري بعد العلم مجزاها بعد الظن لتأويله  
وعلى هذا فلا يرد لان العلم المذكور رجع بالتأويل الى معنى الظن فدخل في قوله من بعد ظن ثم قال  
ابو حيان في التسهيل في احد الوجهين ظاهرهما الفخا وجها على السواء وليس كذلك بل الاكثر في ان العرب  
اذا كانت بعد افعال الشك ان يكون ان الناصبة كقوله احسنت الناس ان يركوا او ما كونهما المحقق  
من المتكلم فهو قليل في كلامهم قلت وبعبارة الالفية ساله من هذا الايراد حيث بدا بالنصب ثم جاز الرفع  
لكن عبارة الكافية والشذور كعبارة التسهيل بل اقرب الى الاستعداد الى الاستواء في عبارة التسهيل  
فان سبق بظن فوجها الثالث ذكر في التسهيل انها قد تجري بعد الحرف مجزاها بعد العلم لتبع المحرف  
وهذا قد يرد على الثلاثة لانه لم تقدم لها لفظ الظن صورة العلم المون له السوابق ذكر في التسهيل  
ايضا انها اذا دخلت من العلم والظن قبلها ولها جمل ابتدائية ومضارع مرفوع لكونها المحفظة  
او محولة عليها او على ما المصديري وهذا قد يخالف ما تقدم نقل ابو حيان له انها في هذه الحالة يجوز  
فيها الوجهان كالتي من بعد ظن الخامس عبارة العدة وبان غير المحفظة والتفسير والزيادة ولا بد  
من هذه القيود لا خارج الثلاثة وقد احرز عنها صاحب الشذور حيث قال ان المصديري لم يجز في  
الالفية والكافية سوى عن المحفظة خاصة قولها وبعضهم اهل ان جملا على ما اختار حيث استحققت  
علما قال ابن القاسم ظاهره ان اهلها مقيس وكلامه في شرح الكافية يدل عليه قلت كيف وهو قول في  
كافية وشذور بعد ان حيث استحققت نصب بها فاعرف شذوذه وبقي **قول الكافية** فان ختمت  
بما في معنى القول لم يذكر لان التفسير غير هذا الشرط وذكر ابن هشام في المعنى خمسة شروط ان سبق كلمة  
وان تبارعا جمل وان يكون في الجمل السابق معنى القول وان لا يدخل عليها جاز وعبارة في  
في هذا الشرط ان لا يتعلق بالاول لفظا فلا يكون معمولا ولا منبئية على غيرها قال وكذلك في التفسير  
في قوله تعالى واخر دعوانهم ان الحمد لله رب العالمين لانها واقعة خبر مبتدأ ولا في كسب اليه بان لم يأتها

معمولا

معمولا بحرف الجر وان هشام استغنى عن هذه العبارة باستطراد ان سبق بحرف قولها وان مع لما ولو  
مع القسم قلت مع الكافية فيه امران الاول ظاهره استواء الاولين في الكثرة وهو ظاهر  
كلام التسهيل ايضا لكن في شرح الكافية ان الاول مطرد والثاني قليل وثالث شاذ الثاني  
بني من مواقع زيادتها بعد اذ ذكره في شرح العدة دون سابق كسبه وتبعه في المعنى **ول**  
**الالفية والشذور** اذن ان صدر ما حرك قول الكافية اذ لم يعتمد ما بعد ما على ما قبلها واشتد  
في التسهيل ما اذا وقت بعد ذي خبر يجوز ريدا اذن يكره فقل انه يجوز فيه النصب  
على فله كما اذا وقت بعد العاطف لكن تعقبه ابو حيان بان هذا الوسط بين الشرط اختيا  
وليس مذموم للبصر بل مذموم انه يتختم الالف كما يتختم اذ الوسط بين الشرط وجوب  
والقسم وجوابه وجبند لا تورد هذه الصورة على الكافية والشذور وتورد على الالفية بنا  
على اختياره نعم وافق في شرح الكافية البصر على تختم الرفع **قول الكافية** وكان الفعل  
متقبلا بتي شرط اخر وهو كونه متصلا غير موصول بالالفية وقد ذكره في الالفية والشذور **قول**  
**الالفية** او قبله الامن لم يذكر فاصلا غيره وبني شرط اخر يجوز الفصل به وهو لا الفية وقد شبه  
عليه في العدة فقال او فصله قسم او لا وقال ابو حيان في شرح التسهيل لا يجوز ان يفصل بينهما  
مسمى علمها بالالفية ولا الفية خاصة لان القسم ما كد لربط اذن ولا لم يعقبها فاضله  
في ان فذلك في اذن اسى وقد اغفل استثنى هذه ايضا في الكافية الشافية وفي شرحها  
وفي التسهيل على كسرها وبني لها ابن هشام فاستثنى ما في الشذور على صفر حجة فاحسن جدا  
ولم يستدر لها ابن قاسم على الالفية في شرحه على استدراكاته ولقيت صورة اخرى لم يذكرها في  
من كسبه سوى شرح العدة قال وكذا لا يستغنى عن النصب اذ ادى ما دن بعد قوله حكيت به نحو  
نقل للفايل اذ روى اذن اكرهك **قول الكافية** اذا وقت بعد الواو الفاء الوجهين  
احسن من قول الالفية والكافية الشافية وشرحها والتسهيل من بعد عطف لا بهما انها  
تقع بعد كل عطف وليس كذلك فانها تختص بهذين الحرفين كما ذكره في العدة وشرحها ولا  
ذكر للمسلم في الشذور رونا امران الاول اطلاق العطف وقد قيده ابو حيان بما اذا كان  
معطوفا على ما لا يجزى من الاعراب فان كان معطوفا على ما لم يحل من الاعراب لغير الاعراب  
بحوان يردك واذن احسن اليك بحزم احسن لا غير ذلك ريد يقوم واذن يكرهك او قد  
العطف على الخبر فليس الاعراب الثاني ظاهر كلامهما استوى الوجهين وليس كذلك بل الالفية الجوز



في لسان العرب كما صرح به ابن مالك كتيبه وعبارة في الكافية الشافية وان تلاها بعد حرف العطف  
فادفع وان ينصب كضعف **قول الشذور** ونضار بعد ثلاثة من حروف الجر وهي كي كوكيلا يكون  
دوله سقطت هذه المسألة الى الكافية ولا بد من ذكرها قال ابن قاسم ام سلمة انما علم على كي الجارة  
بل ظاهرا كلامهم هذا موافق لقول ناصبه بنفسها اجماعا ذكرها مع النواصب ولم يذكر لها غير ذلك  
وقد ذكر لها في الكافية وغيرها الخالين **قول الكافية** وبعد نفي كان اورد عليه ان لم تعيدها  
بالناقصة مع انه مختص بما دون التامة وان يومئذ يعم شموله لكل نفي مع انه ما من ما وله دون ساير حروف  
النفي من لن ولا وما وان نص على ذلك ابو حيان في شرح السهيل واجاب ابن قاسم عن الاول بان  
استعمال الناقصة كذكرها في باب الخواشع فتوجه كلامه اليها ولعله جلد عند عدم التقييد عليها  
وعزائي في بان لم يكن مندفع في قوله نفي كان لان المراد نفي الماضي ولم يعم الماضي ان من النحوس من يري  
انها تترك لفظ الماضي دون معناه وعزائي لث ان قوله نفي كان شمل كل ما ف بل شمل كل ما ينفي الماضي  
بحسب ان لاها تختص المستقبل وكذلك لا فان نفي غير المستقبل بها قليل واما لما قالها وان كان  
تنفي الماضي يدل على اتصاله نفيه بالماضي فلم قال واما ان في معنى ما واطلاقه بشملها  
وفي استثنائها نظر بل الظاهر ان لام الجود تقع بعد النفي بها يدل على ذلك قوله غير الكسائي وان  
كبرهم لنزول سنة الجياك ونص بعضهم على ان اللام في قراته لام الجود انتهى وادفع من عبارة **الان**  
**قول الشذور** او جوده نحو ما كنت اولم كن افعول وعبارة شرح العدة لا الجود وهي الواضحة على الخبر بعد  
ما كان اولم يكن **قول الكافية** ولام الجود لا تليد بعد النفي كان شمل قول السهيل اللام الموكلة لنفي  
خبر كان وقد قال ابو حيان الذي ذهب اليه الكوفيون ان الفضل الواقع بعده هذه اللام خبر كان واللام  
وهو الذي صرح به هذا المصنف يعني ابن مالك قال وتتركب من قوله مذهب ولم يقل به احدا كما نزع ان كان  
الافعال وان نصب لها وزعم ان الفعل خبر وهذا ليس بقوله بمرى ولا كوفي وذهب البصريون الى ان خبر كان  
محدوف وان هذه اللام جعلته بذلك الجرا محدود فان الفعل ليس بخبر بل المصدر المنسك من ان  
المصدر به والفعل المنصوب بها في موضع خبر واما مذهب الكوفيين ان الفعل في موضع نصب على انه خبر قال  
وقد اخذ من ذلك بدر الدين ابن المصنف خير شرح كلام ابنه في هذا الموضع فقال سميت موكلة بضم  
بدونها اذ تنويف ما كان زيد ليفعل ما كان زيد ليفعل لانها زائدة اذ لو كانت زائدة لما كان  
الفعل بعد ما وصحح واما في اللام الاختصاص دخلت على الفعل لتقدم ما كان زيدا بعد ما او  
لان ليفعل ولذا قال سيبويه انك اذا قلت ما كان زيدا ليفعل اي ما كان زيدا لهذا الفعل فلان لم يختص

بالاسما

بالاسما انتهى **قول الكافية** كذا ك بعد واو اذ الصيا في موضعها حتى كذا غير الصيا في الكافية والعدة  
غير في السهيل بقوله بعد واو او موضع الواو والحي ان او لان وبه عبر ابن الحاجب في الكافية  
وابن هشام في الشذور وقال ابن المصنف في شرح الكافية يريد حتى التي بمعنى الى فقط يصحح بالي  
والوزن موافق له على ذلك انتهى ولم يصحح ابو حيان في شرح السهيل على ذكر معنى كي واوضح ذلك  
في شرح المعنى فخور ما شا وعبارة وكوفي او بمعنى الجمع عليه وكولها بمعنى حتى مما التوزد بالوفيين  
وموضع ثابت حتى تارة بمعنى الى وتارة بمعنى كي **والكافية** او شرط معنى الى ان اهلك كوكيها  
بمعنى الى وهو الجمع عليه وهو مذكور في الكافية والشذور ونسب اليه قال ابن مالك في شرح الكافية  
تقدير الادوية في موضع او تقدير لخط فيه المعنى دون الاعراب والتقدير الاعرابي للترتيب على اللفظ  
ان يقدر قبله او مصدر بعده ان ناصبة للفعل وها في تاويل مصدر معطوف ما وعلى المقدور  
قبلها فتقدم لا منظره او تقدم تكون انتظارا وقدم وتقدم لا قلن الكاف او ليسم تكون  
قله او اسلام وكذا كوكيها في غير ما **والكافية** وبعد حتى زاد ابن الحاجب بمعنى كي او الي وكذا ذكره  
ابن مالك في العدة ونحوه في الكافية الشافية ولم يذكر ذلك في الشذور واسمعا سهدم قوله بعد ثلاثة من حروف  
الجر ثم قال وحتى تعلم انه الجارة لا الابداسه وعبارة السهيل وبعد حتى المواقف الى اوكي الجارة  
او الى ان فزادنا قال ابو حيان في ترجمه واحترز بذلك من جهة الابداسه فانها تارة وفي شيئا مما ذكره  
قال والذي ذكره معظم النحويين في معنى حتى اذا نصب ما بعدها انما يكون للمغايرة او للتعليل في موضع  
على احد هذين المعنيين واما ان يكون بمعنى الان فيكون للاستغناء فذكره هذا المصنف قال وقد اعسانا  
ابن المصنف عن العرب على ابيه في ذلك فانه قال البيت الرقي استدلس به ابوه على ذلك وهو قوله ليس  
من الفضول سماحه حتى يجود ومالك قليل وادى انك لوجعلته الى ان مكان حتى لم يكن المعنى فاسدا  
انتهى وقال ابن هشام واذ احتمل ان يكون حتى فيه لغاية بلا دليل في البيت على ان حتى بمعنى الان انتهى  
وقال ابن هشام في المعنى حتى الداخلة على المضارع المنصوب ثلاثة معان مرادفة الى ومرادفة كي  
التقليدية ومرادفة الاني للاستثنا قال وهذا المعنى ظاهر من كلام سيبويه في قوله في تفسير قولهم والله لا  
افعلن الا ان الفعل المعنى حتى ان تفعل وصرح به ابن هشام الحصري وابن مالك وتقدم ابو البقاء في  
في وما يعلم من احد حتى قوله والظاهر في هذه الآية خلافه وان المراد بمعنى الغاية نعم هو ظاهر فيما  
استدله ابن مالك من قوله وليس لعطال البيت وفي قوله والله لا يذم سبي باطلا حتى اسر ما كما وتعالى  
لان ما بعد ليس غاية لما قبلها ولا سمعا عنه انتهى **قول الكافية** وتلوه حتى حالا او مودلا



به افعلن شرطان ذكرهما النظم في التسهيل وابتها في المعنى احدهما ان تكون فضلة فلا يجوز  
عاقبها فلا يجوز في سرت حتى يطلع الشمس ولا في ما سرت حتى اذله الا النصب وقد ذكر ابن  
هذا الشرط حيث قال وتجب السبيل في ان يكون فضلة فلا يجوز الرفع في نحو سرتي اذله  
لان لا تنفي المتبدل بخبر بل معنى النصب وزاد في التسهيل شرطا اخر لم يذكره في المعنى وهو ان يكون  
ذا عمل صالح لا يتبدل وذلك اذ لم يجعل ما بعده غاية لما قبلها لان الغاية هي حرف الجر وحرف  
الجر لا يليه المتبدل او الجر فلا يليه الفعل المرفوع قولها والنصب المستقبلا راد في التسهيل او ماضيا في  
قولها وبعد الجواب في او طلب محض فيه امور الاول شرط الفاعل ان يكون للشيء وقد ذكره  
في الكافية والتذوق وذكره ابن مالك في ما يركب وكر ابن قاسم ان ذلك يوجد من قوله جواب في  
بعد فقد جمع بين اللفظين في التسهيل فقال بعد فالسبيل جواب الامر الثاني لم يقيد النفي  
بكونه محضا في شيء من كتب سوى هذا وتبعه في التذوق واطلق في الكافية الثانية فقال وبعد فاء  
جواب في او طلب بان وختم ستر الفعل النصب وزاد في التسهيل والعهد فصرح في غير النفي وعبارة  
التسهيل او النفي محض او ممول وعبادة العهد الفاء والواو والموسم سعي محض او ممول  
وقد يقال لا شاقص بين هذا الكتاب وان المقصود في كل غير المقصود وهذا بيان ذلك انه قال  
في شرح الكافية ان النفي الذي ليس نفيها خالصا لجواب له نحو مات الا تاتينا فتحذنا وما تنزل  
تاتينا فتحذنا وما قايم فيا كل الا طعامه وقول الشاعر وما قام بنا قايم في بدينا فنطق الا بالتي  
هي اعرف وقال في شرح العهد النفي هو والحول ما تاتينا فتحذنا وما قل الصادك في  
عليك اسمي فعلم من ذلك مراده في كلا الموضعين فانه لا يماثل بينهما واما بوجيان فيجز كيف يشرح  
قوله في التسهيل او ممول فصره بالنفي الداهل عليه اداة الاستفهام نحو لم تاتينا فتحذنا  
وبالنفي المنقوص بالابعد الفاعل المثال والبيت السابق ثم تعقب ذلك بان النصب في الصور  
جائز لا واجب وبالنفي المنقوص بالابعد الفاء نحو ضرب ديدا لاعم فينصب وتعقبه بان النصب  
فيه لا يجوز ثم نقل عن ابن المصنف انه فسر بما دل عليه من غير ونحوه نحو غير قايم الزيدان ففكر  
ثم تعقبه بان هذا لا يسمى نفيها حولا بل هو موجب ممول والنفي لان التأويل هو صفة الكلام  
عن ظاهره وما له الى ما وضع له كقول الامام قاله انما يصدق النفي الممول على ما لا يتقرر  
المنقوص بالابعد الساتين ثم ساق كلام المصنف في شرح الكافية ثم قال فاما المستلذان  
الا وليان فصواب وانما ما قام زيد فيا كل الا طعامه فخط لان النفي اذا نقص بالابعد الفاء

هذا النصب

جاء النصب نص على ذلك سبويه لابي الفضل الصغار خالفوا الكوفيين في غير ما جازوا به النصب  
لان معناها النصب وذلك انما غير ان فاعل مك فان معناه ما اناب فاعل مك قال الصغار وهذا  
لا يجوز لان غير اجمع النصب لهما لاسم واحد ما لا يك تقدر بعد المصدر فتقول لكن كذا وما يكون  
كذا وغيره لا يتصور فيها ذلك لان ما بعد ما اسم فلا يفضل بينهما ويحدس شي اخر لان في ذلك ازالة لوضعها  
ثم قال ويرد على قول المصنف او ممول مسله ما زال زيد تاتينا ففكر مك فهذا في في الصورة  
ومعناه اليجاب بقدره زيد اما تاتينا كثيرا ففكره وكذا باقي الافعال التي صورتها انها منفية  
وهي موجبة من حيث المعنى ثم قال واعلم ان التعليل المراد به النفي فالنفي في نصب ما بعد الفاء نحو قلما  
ما بعدا محمد ثانيا اسمي فاحصر من شرح الى حيان والنظام لم يشم العهد للمصنف فمما رايته نقل  
عنه شافي موضع من المواضع والذي كثر حركته ان الذي اراده ابن مالك في التسهيل بقوله ان النفي هو  
ينصب جوابه ما ذكره في شرح العهد من مسله فلما وعيد وان كان مسله غير علم مذهب الكوفيين في البصر  
فمؤخر اما كحاج فذهبهم وان الذي عنه في الاغنية هي المسائل المذكورة في شرح الكافية مسله المنقوص  
قبل الفاء وبعد الفاء مسله ما نوال وان كان نوزع في مسله المنقوص بعد الفاء وابن المصنف بما  
شرح كلام ابنه في التسهيل من كلامه في العهد او ما سمعه منه مشافهة في الدرس وقال ابن هشام  
في تعليقه اشترط ابن مالك خلوص من النفي والا ترفيه نظره لان خلوص النفي يخرج التقرر نحو اقل  
يسود في الارض فيكون وخلوص الامر ما ان يرد به من حيث المعنى فالاشياء الدالة على الامر تسمى  
في افادته وان اراد ان لفظ شرط كونه فعل امر فخلوص لا يقتضيه ذلك اذ ذات اللفظ لا يكون فيها  
خالصا ثم انه يخرج المصدر نحو ضربا زيد واكرمك قاله عندي ان النصب بعد هذا او نحوه لا يمنع  
بل هو باج منه بهذا الامر الثالث يفسد الطلب ما محض فليس من وجبت كونه لم يعدد انواع الطلب  
وكونه افهم ان القيد راجع الى كل انواعه وانما هو خاص بالامر والنفي والدعا وعبارة التسهيل جوابا  
لامر او نهي او دعا يفعل اصل ذلك وعبارة العهد تعقل طلب صريح وقال ابن هشام النصب بالاجود  
به شرط سببية الفاء وان لا ما بعد على مبتدأ محمول ببال السوابغ الواو فينطق وهذا ان  
الشرطان عامان وينتفي شرط ان يكون خالصا من شوب الايات فيجب الوقوع في وذكر الامثلة  
الاربعة التي تقدمت في شرح الكافية والامر شرط وهو ان يكون بالفعل وما بعد النفي والامر لا يشترط  
في شي الرابع قيد الاستفهام في العهد بقوله دون تقرير قاله في شرحها واحترزت به من كوالست  
صاحبنا فان معناه انت صاحبنا فليس جواب منقوب وقيد في التسهيل بقوله لا ينقض الفعل



فان نقص وقوعه لم يجز النصب نحو ما ضرب ريدا فيما زيك لان النصب قد وقع قال ابو حيان وهذا  
وهذا الشرط لم ادا حديثا وذكر ابن المصنف ان اناه افترى في ذلك باي على الاعمال  
الخامس قال ابن هشام الاجوب التي تنصب في جوابها تقول انما ثمانية واحتمرها ابن مالك  
فقال سيق النفي والطلب واحتمرها ابن السراج فقال في واحد غير الايجاب السادس  
قال ابن هشام الحق بالاجوب الثمانية اشيا فقال احدا ما يجمع عليه والتقليل كقولنا يا يديها  
فهم ثمانية وفي نظم الكافية وحل التقليل ونسبه على نفي راي قوم فضلا قال وهذا قد فهم الخلل  
في ذلك وليس مراده فانه نفسه نقل فيه الاجماع الثاني التبرجي وقد ذكره في الالفية الثالث  
التشبيه كقولك اجبرنا فنقطك السوايح الحصر بانما نحو قوله كن فيكون الى من الاستفهام  
يلعل فهمه الرابع قال ابن الكوفون حاشية السادس قد اذا قصد بها النفي كما في ابن سيدة وقد  
ذكره في التسهيل ما عدا الخامس قال ابن هشام وعندي ان التقليل شرط ان يقصد به النفي فلو لم يقصد  
به الاحقية فلا ينبغي ان يكرر الفية لانه حليل ايجاز قال ولعل هذا مراده وكذا شرطه  
التشبيه وهو من قول ابن مالك واد الكوفون اجزا التشبيه مجرى النفي انتهى **قول السدور**  
او طلب بغير اسم الفعل في علمه ان يستثنى الطلب بالمصدر نحو سقيا ورعييا وبلغت الخبر نحو رحم الله  
ريدا فيدخل الجند ذكر ابو حيان وفي شرح العمدة احرزت بذكر الفعل من الاسماء المهمة احرزت  
او تهيأ نحو اياك والشروع نحو اللهم عوذك فهدوه ومثلها ليس لها جواب منصوب واحرزت يصح  
من فعل معناه الطلب ولفظ لفظ غير كونه تعاد والمطلقات يترتبها ووقفنا الله ثم راي ابن هشام  
قال في تعليق الحق ان المصدر الصريح اذا كان للطلب نصب ما بعده قال في سبع ان تعقيد الخلاف باسم الفعل  
ما لم يظهر نقل بخلافه يعرف فهداه شئ في شرح السدور على ما هو الرابع عنده **قول الفراء** والياء  
ان يكون قبلها امر او نهي او استفهام او نفي او عن او غرض فيه امران الاول محاج الى بعد الامر  
والنفي والاستفهام والنفي بما تقدم في كلام الالفية والسدور وما زيد عليها الثاني قال ابن التوا  
ادرج الدعاء في قسم الامر والنهي ولم يذكر التخصيص ولا بد من ذكره قلت كانه ادرجه في العوض  
قولهم والواو كالفاء قال ابو حيان لا اخفض النصب ما بعد الواو وبعد الدعاء والعرض والتخصيص  
والرجاء فلينبغي ان يقدم على ذلك لا سماع قولهم والعبارة للالفية وبعد غير النفي جوا اعتمد في تعليل ابن  
هشام قال في تفسر في اعرابه واظهر من كلام ابي حيان لم يستثن النفي في النفي ولم يصح ان يستثنى  
ايضا لو التي للتمي في نحو فلان لنا كره فيكون فيكون على اسم حال فعل عطف قال ابن قاسم اطلق في الفاء

ولم يصح

ولم يصح الحذف الواو والفاء ثم واو وقال ابو حيان لا يجوز ذلك في غيرها وقد نص على ذلك في  
السدور تعلم نصب ان تاما او محذوف قال ابن هشام ظاهر الوجوب واشكل عليه القراء بالرفع في  
او يرسل والجواب انه حشد مستأنف لا يعطف على الاسم **باب عوامل الجبرم**  
الكافية والسدور وللام الامر ولا هي المعنى وعليه لام الدعاء ولا في الدعاء وهما داخلان في قول الالفية  
ولام طالبا **قول** فلم انقلب المضارع الى الماضي دون لفظه وان الاصل يفعل فدخلنا عليه ومرفعا  
مضارعه الى المضارع وبقي اللفظ على ما كان عليه ومذهب سيبويه ان لم ولما يصرفا لفظا في الماضي المضارع  
دون معناه لانه جعل لم نفي فعل ولما قد فعل ثم قال قال الهما بنا والصحيح مذهب سيبويه بدليل انك  
اذا ما قضت قيام زيد فقام قال زيد قلت لم يقيم زيد وان قلت قد قام قلت لما يقيم والمناقضة انما  
يكون باذخا للنفي على ما اوجه الذي قصدت مناقضة كلامه الاتي وانه لو قال زيد قائم فارد  
مناقضة ما لقلب ما زيد قائم فدخل ذلك على ان لم ولما دخلت على الماضي وعبر باللفظ واليضاف  
مرفعا للتعبير في لم يقيم ولما يقيم الى جانب اللفظ او يمين مرفعا الى المعنى لان الحافظ على المعنى اولى وليست  
كذلك كما انها حاشية للمعاني قال في ذلك قبل فاصلا صرقت التفسير في مثل ان قام زيد الى جانب اللفظ فاعتقلا  
ان الاصل فعل لكن الارادة غيرت اللفظ الى المعنى والجواب ان الوجوب لذلك ان الشرط يطلب معنى الاستقبال  
وجب ان يعتد مرفوعا بمعنى فعل اليه ولم يكن بغير معنى المضارع ولم يحج الى جعل اداة الشرط عليها فلا يكون لصر اللفظ  
موجب وليس كذلك ولما فاما لا يصح بعد ما صيغة فعل فوجب ان يعتد انما غير ما صيغة فعل الى ان  
يفعل انتهى قولها وتختص لا تستغرق وجوز حذف الفعل بخصيص ايضا بانها لا تقتضي اداة شرط ولا يكون  
منفيها الا قويا من الحال ويكون متوقع الثبوت بخلاف في المعنى **قول السدور** وما هو من غير ظاهر  
انها مستوية وذكر بدر الدين انهما اعم مرما قولهم والعبارة له وثانيهما جوابا وجزا قال ابو حيان  
التمية بهما مجازة في الجرا هو الفعل الموصوف على فعل اخر ثوابا او عقابا وهو مفقود لكنه لما كان هذا  
الفعل مرتبا على فعل اخر شبه الجزم به وانما يسمى جوابا لانه لما زعم عن القول الاول صادكا لموجب  
التي بعده كلام السائل **قول الالفية** وما ضيق او مضارعتي يلقيها او متى لقين ليست الصور على حد  
سوا فقال في التسهيل وكون فعل الشرط ما ضيق وضعا لصاحبه احدهما او كلاهما او مضارعتي يلقيها  
او متى لقين ليست الصور على حد سوا فقال في التسهيل وكون فعل الشرط ما ضيق وضعا لصاحبه احدهما  
او كلاهما او مضارعتي دون لم اولى من سوي ذلك وفي العمدة وكون الشرط ما ضيق او مضارعتي كثر ونحو  
بتقديم الماضي متوسطا وتباخيره قليل وقال ابو حيان لصو ان الاحسن ان يكونا مضارعتي لفظا

والجزم

والسدور

والفراء

والنفي



تأثير العمل فيها ثم ما ضيق للمشاكلة في عدم التأثير ثم ان يكون الاول تابيا والموجب مضارعا الى ان  
فيه الخروج من المصنف الى المأخوذ من عدم التبرؤ ما عكس فاجمعه بحدوده بالضرورة واختار المصنف  
تبع الفاعل جواز ذلك في الاختيار قولها ويرفع بعد مضارع ودهن ومن جزم في التسهيل والعهدة ونشرها  
بانه خاص بالضرورة ومنتج عليه في الشذوذ وفي الكافية الشافية ونشرها بانه قليل ولم تحذف بالضرورة واورده  
قوله طلمح بن سيمان انها تكونوا يدرك الموت ومباراة الكافية وفعل رفع بعد شرط خبرا والشرط مضارع الا  
لمصطلح قاله وقد توهم بعض ان قوله لا يجرم كيدهم من ذلك وليس يصح بل يوضحة اتباع اصم الضاد والفعل  
مجرور بغيره **قول الالف** واقرن بها جوبا جوبا لجعل شرط لان او غيرهما لم يجعل احسن من عبارة  
غيره قال ابو حيان وهذا فان كان في ضبط ما تدخله الفا وسوكلما لا يصح ان يدخل عليه او الشرط  
قال وهذا احسن واقرن ما دخل عليه بعض ما بنا من بعد اذا ما تدخله الفا موضع انتهى **قول الشذوذ**  
وقد يكون واحدا من هذه زاد ابن مالك في العهدة او معروبا برعا وعبارة ابو حيان في شرح التسهيل او  
مصدرا مرت قوله ما ضيق المعنى مفهومه انه لا يجوز اقترانه بالماضى لفظا للمعنى قال في شرح التسهيل  
الا في وعد او وعيد فانه حينئذ يعامل معاملة الماضى **قول الكافية** بعد قد اما طامره او مقدرة  
كما في التسهيل وغيره قوله وان كان مضارعا مثبتا او منفيا بلا فالوجه ان طامره انه اذا اقرن  
بالفاحشيد وهو احد الوجهين المذكورين يبقى على جزمه وليس لك بل تعين رفعه ثم اذا رفع فقال  
ابن مالك في شرح الالف ينبغي ان يكون الفعل خبرا مبتدئا ولو لا ذلك الحكم بزيادة وجزم الفعل لان الفاعل يكون  
حسب في خبرا مبتدئا فقد برأ سقوط لكن الرب التوحيث دفع المضارع بعده فعلم انها غير رابدة وانما  
حسب داخل على حسبك مقدر كما يدخل على المبتدأ مخرج به وقال ابو حيان يمكن ان يقال الربط  
الجملة الشرطية المصدر جوبا بها بالمضارع يكون باعريين احدهما جزم المضارع والاخر بالها ورفعه لانه لو رفع  
ولم تدخل الفاعل لنتوهم فيه انه على انه التقديم كما قال السجوي في قوله ان قام زيد يقوم عمرو فيكون اذا كان  
للمربط طريقان ولا يحتاج الى تكلف الاضمار في كل مكان وخصوصا تكلف الضار الفعلة او السان اذا لم يكن  
ان يعود الضمير على سابق **قول الالف** وتختلف الفا اذا مضاجه فيه امورا احدها ان يكون ذلك خاصا بالجملة  
الاسمية كما في الكافية الشافية والتسهيل وقد ذكر هذا التوحيث في الكافية والشذوذ الثاني شرط الاسمية  
ان يكون غير طلبية احتياطا احترازا من نحو ان يصح زيد قوله وان اطال فسلام عليه فلا يجوز اقتران  
ذلك ونحوه باذا ذكره في التسهيل الثالث شرطها ايضا ان لا يدخل عليها اداة تلي فاذا دخلت  
الفاوا امتنع اذا كان ان يقع زيد فاعلم وقايم ذكره ابو حيان في شرح التسهيل والارثا في السراج

شرطها

قول الالف  
قول الشذوذ  
قول الكافية

قول الالف

شرطها ان لا يدخل عليها ان فان دخلت تعينت الفاعل ان يقع زيد فان عا قاييم ذكره ابو حيان  
الخامس عبارة التسهيل وقد سوب اذا وكذا في شرح العهدة ذلك شرطه الربط باذا وان ذلك دون  
الفا وعبارة الالفية لا تعني ذلك السادس قال ابو حيان المنصوص بقطره في الكتب على الاطلاق  
في الربط باذا ولكن السماع انما ورد في ان وحده من ادوات الشرط الجازم فيحتاج في ابنايت ذلك  
في غير ان من الادوات السماع قاله كذلك جاب جواب اذا باذا انجي بانه قال تعالى فاذا امس به من شاة  
عباده اذا هم يستبشرون وهذه الامور ما عدا الاول وادوة على الكافية والشذوذ ايضا وقد جزم ابن  
في الجامع بما اشار اليه ابو حيان فقال في يجوز ان يجعلها اذا انجي بانه اذا كان جملة اسمية والاداء **قول الالف**  
والفعل مرت بعد الجواز ان يقرن بالفا او الواو بتسليط من قولها وجزم او نصب لعلها ترفا او واو ذكر  
في الشذوذ والصان ان الجزم قوي والنصب ضعيف وفي شرح الكافية نحوه وزاد في العهدة ونشرها تبعا  
للكوفيين ثم قولها انه بالجلتين اكسفا قال ابو حيان لا يلزم ان يكونا مذكور بل يجوز ان ولو كانا جزم  
محدودا **قول الالف** والشرط يعني عن جواب قد علم والعكس قد باقى ان المعنى فهم فسر ابو  
الاول قال ابو حيان اطلق الحذف فلم يس ان ذلك في ان وحده او عام في سائر الادوات  
ولا احفظ جاز فعل الشرط محذوف فابعد غير ان ولما الجواب محذوف ايضا بعد غير ان الا ان المصنف قد  
انشد بيتا في شرح الالفية زعم انه حذف منه فعل الشرط يعني حتى الثاني قيد في بعض النسخ التسهيل  
حذف الشرط بان سعي ملائمة اذ قال ابو حيان ومفهومه انه اذا كان مثبتا او منفيا لم يلزم  
حذفه قال وهذا ليس بصحيح بل قد يحذف وهو مثبت للدلالة عليه قال وذكر ابن عصفور في تبعه  
شبهة ابو الحسن الا يدى انه لا يجوز حذف فعل الشرط في الكلام الا بشرط يعولن لام الفعل المحذوف  
وليس يسي فان لا ماقسه وليس عوف من الفعل الاتري انه يجوز الجمع بينهما اهني وقد اعتمد هذا القيد  
صاحب الشذوذ فقال ويجوز حذف ما علم من شرط بعد والاولا قال ابن مالك في العهدة فقال او شاة  
حذف الشرط في نحو افعل وان لا يلزم وقال في شرحه وكثير حذف الشرط المنفي ملا الثالث انما يحذف  
اذا كان الشرط بلفظ الماضى والمضارع المحذوف بلم ولا يجوز ان يكون بصيغة المضارع الا في الشعر هذا  
مذهب البصريين وجزم به في التسهيل وذكره في الشذوذ وقال وجواب شرطه ماضا السراج لم يتفرق  
هو ولا صاحب الشذوذ وحذف الجلس وابقاد الاداء وقد ذكر في التسهيل والعهدة الشافية  
ان ذلك جائز بعد ان وحدها ثم انه جعل في العهدة ونشرها نادرا ولم يسمه في الكافية الشافية بنى ذكر  
في شرحه عن السير في انه جائز في النثر وذكر في التسهيل انه خالص بالضرورة قال ابو حيان ونهج



حي ذلك ابن عصفور قال ولم يصح غيرهما على ان ذلك ضرورة بل اطلقوا الجواز اذا فهم ثم نقل عن ابن  
الانباري انه جوزه في غير الضرورة وبعبارة الكافية والشرط يعني جواب ان بين والعكس بلا بعد  
ان وهذا افيد من بيت الالفية حيث تضمن ذكر السبيل الثالث **والشذور** وبحرف ما علم من شرط  
وجواب ظاهره انهما على حد سواء وليس كذلك بل حذف فعل الشرط اقل من حذف الجواب نص عليه في شرح الكافي  
واشار اليه في الالفية بقوله والعكس قد يأتي **والالفية والشذور** واحذف لدى اجتماع شرط وقسم  
ما اخوت لا يشرط ان يكون ملحوظا به بل لو كان مقدرا فكذلك وقد ذكره ابن الحبيب يستغنى عن الشرط ولو لا فانه  
يتضمن ذكر جوابها تقدم او تاخر انص عليه في الكافية وشرحا والتسبيل وهو وارد على ابن الحبيب ثم ان الذي  
قوله ابن الحبيب ان الجواب السابق اذا كان هو القسم فان كان السابق الشرط جازا الامر ان كسبه ما اذا ائخذ  
ذو خبر ولا اعلم له موافقا بل المنقول حتى ما يركب ان يجب في هذه الحالة كون الجواب شرط وحذف  
جواب القسم **والالفية** وان تواليا قبل ذخير فالشرط مطلقا ذكر في التسبيل انه يعنى في الكافية  
والشذور انه جائز قال ابن قاسم وليس في كلام سيبويه ما يدل على تحتم و ذكر ابو حيان ان ابن عصفور  
حق الجواب للمتقدم وقال حرة يجوز الامر ان تولها ورجا بعد قسم شرط بل ادى خبر مقدم كذا  
في التسبيل ايضا قال ابو حيان وهذا بعض الكوفيين ومنهم الغراء واما البصريون فلما يجوز ذلك عندهم بل الحكم  
للسابق انتهى وقد ذكر في شرح العمدة ان هذا خاص بالضرورة فقا ولا يستغنى بجواب الشرط المتأخر عن جواب  
القسم المتقدم ولا يكون ذلك الا في الضرورة **فصل في الالفية** لو حرف شرط قال ابو حيان في شرح التسبيل  
المصنف على انما حذف حرواها ان لا يطلقون عليها انها اداة شرط اذا كانت بمعنى اذ لان الشرط عند تخم  
بالاستقبال **والالفية** ونقلا ما وصفا مستقبلا لكن قال بد الدين ابن المصنف اكثر  
المحققين انها لا تستعمل في الماضي ذهب قوم الى انها في غالب الاحكام لا تدل على انها قد تأتي للشرط في المستقبل وما كوا  
به لا محذور فيه لان غاية الفية ان ما جعل شرطا فهو مستقبل في نفسه او بعد ذلك لا ينافي امتناعه في ما مضى  
لا امتناع غيره كحج الى اخرج لو عا عهدها من مغارة الى غيره فذلك لم يجرم بها لان دخولها على المضار  
على خلاف الاصل **والالفية** والعبارة لها ويلزم ان الفعل لفظا او تقدير في التسبيل نحوه قال ابو حيان في  
شرح شرطه كلام المصنف وكلام ابنه ان يجوز ان يليها اسم موصولة لعامل محذوف يقصره ما بعد فتقول  
لو زيد ضربته لآدمه فيكون بمنزلة ان الشرطية بل قد صرح بذلك قال في شرح الكافية وفي الاختصاص بالفعل  
كان قال وهذا الذي ذهب اليه قد قال غيره وليس بمذهب البصريين قال ابن عصفور لا يلي لولا الفعل  
ظاهرا ولا يليها مضمر الا في الضرورة او في ناد كلام وقال ابو الحسين الصايغ البصريون يعرفون بالشرع لولا

والشذور  
والالفية

والالفية

والالفية

والالفية

والالفية

ولقد قدم كما كرسك على الفصح ويجزونه شاذ على انهما دخل مثله في ان قوله تعالى وان احد من المشركين استنكر  
فموسى اب الاستغفار اسمى قال ابو حيان وظاهر قوله تعالى قل انتم تعلمون خراين رحمة ربي يدل على جواز  
لوقام زيد لا تركتكم فيكون حجة لمن اجازته لكن تأوله ابو الحسن على بن فضال المجاشعي وغيره على انه محاذ  
فيهما واشباههما وانتم تأكيده فذلك الاسم المحذوف او الاصل لو كنتم قد فدت كما وحدها وانفصل الضمير الذي  
هو الاسم منها لما حذف العامل انتهى والحلان مذهب جمهور البصريين التفرقة بين ان ولو فان يليها الفعل  
ظاهرا او مضمرا في الاختيار ولو لا يليها مضمر الا في الضرورة ومن ثم قيل لو انك بالفتح لانه فاعل انطلقت  
بالفعل مرفوع مطلق ليكون كالعوض فاذا كان حاشية التحدرو هذه المسألة من مشايير السبيل التي خالف فيها  
المصنف مذهب سيبويه والجمهور ووقع فيها التخصيص في الفصل وقال اكثر المتأخرين من التعقب عليه قال ابن  
مالك في شرح الكافية وزعم التخصيص ان ابن لو وان محب مقدرا وهو خلاف ما ذهب اليه سيبويه فابن سيبويه  
شبهها في مشابهة ان على سبيل الشذور بان تصاب غدوه بعد لدن وان الواقع بعد لوفي موضع رفع  
الا بتدا وان كانت لا تدخل على متبدا غير ما كان عدوه بعد ان ينتصب وان كان غير ما بعدها محسرة على  
انه ولي لو اسم مرفوع بالا بتدا في قوله لو بعد ما حجب لسبب كالعصيان بالما د اعتصا دك  
وذلك وجد من النظر وهو ان لو عالم يصح غالبا لا فعلا ما ضيا وهو كاذم البين لم يكن عالم سكبها  
سبيل ان في الاختصاص بالفعل بلا فية بذلك على ما شرحتها ان كثيرا وعسا سره غيرها قليلا وقد  
حمل التخصيص اذعاءه اضا ريب بين لو وان على التوام كون الخبر فعلا ومفعلا ان يكون اسما وكان  
معنى فعل محلولان زيدا حاضرا وما مضى شاع رابع في كلام العرب كقوله تعالى ولو ان ما في الارض من  
شجرة اقلام وكقول الشاعر لو ان حامد رك الفلاح اذكره طاعب الرياح وكقوله لو ان ما انصب على  
معلق يعود تمام بعد ما ما واد عودها وكقول **والالفية** عصفوره لحسبتها حربية برعوا عبيدا  
وارنيا اسمى وقال ابو حيان مذهب ان الواقع بعد لومبتدا ولا يحتاج الى خبر لا نظام الكلام بعد  
لم يحج الى ذلك في ظننت زيدا فاما وذهب المجرى الى انها في موضع فاعل فمعد لو سببهم قال  
ولذلك صح ان لا بها واقصه موضع اسم مفرد وكلا القولين فيه خروج عما استقوا ما ما ذهب سيبويه فلانه  
قد رما بعد ما وهو لا يليها الا بالفعل ظاهرا وقد وليها مضمرا قال وقد قال بعض شيوخنا سيبويه  
اولى لانه ليس فيه اشارة لا حذف وفي مذهب غيره الاضمار بالفعل فادعا ولا دعاه  
اصلا لم يلقظه والعرب لم نقل لو سبب ان زيدا قائم وزعم السيراني انه لا بد ان يكون خبر ان الواقع  
بعد لوفعلا قال بعض اصحابنا ذلك على وجه العطف السيراني ولصاحب المصنف هذا مذهب الجمهور

توالالفية



انتهى وقال ابن هشام في المعنى موضع ان بعد لو عند الجمع دفع فقال سيبويه بالابتداء ولا يحتاج الى  
صلتها على المسند والمسند اليه وقيل على الابتداء والخبر محذوف وذهب الجوزي والراجح الى انه على الفاعل  
مقدر به ها الى ولو سب ورج بان فيه العاء لو على الاختصاص بالفعل قال الرخشي ويحكيون خبر ان  
فعلا ليكون عوضا عن الفعل المحذوف ورده ابن الحاجب وغيره بقوله تعالى ولو ان ما في الارض من حجر  
اقلام وقالوا انما ذلك في الخبر المستقيم لا الجامد كالذي في الآية وفي قوله ما اطلب العيش لو ان الغني محرم  
سوا الحادث عنه وهو معلوم وزاد ابن مالك في قوله هو لا بانه قد جاء اسم مستقفا لقوله لو ان احياء ليست  
قال وقد وجدت اية في التنزيل وقع فيها الخبر اسما مستقفا ولم تنبئ لها الرخشي كالمستقاة  
لعان ولا ابن الحاجب ولا ما منع من ذلك ولا ابن مالك والمالما استدلت بالشعر وموقوله تعالى يودوا  
لو انهم يادون في الاعراب ووجدت اية الخبر فيها وهي لو ان عندنا ذكر من الاولين لكنا انتمى وتعقبه  
البد والد ما مني بان هذه الآية صحيح ناسخا لغيرها لو فيها للتمني كالمشروط والكلام في الشرطية ثم رآه  
الرحليني مسبوقة بما قاله قال ابن التراس في شرح الكافية لا يجوز ان يكون خبر ان بعد لو المفعولا  
في الاكبر ان امكن اما اذا لم يكن يكون اسما كقوله تعالى ولو ان ما في الارض من حجر اقلام لانه لا فعل بمعنى  
اقلام صح تصح مع قولها ومنهم من لم يلتزم ان يكون خبرها فعلا وان امكن لانه يصح ان يقال لو ان زيدا  
ذاهب ككرمه كما يصح لو ان زيدا اخول ككرمه وفي التنزيل لو انهم يادون في الاعراب فاتي بالاسم  
مع امكان الايمان بالفعل وهو بدو الجواب عن الآية اوله في الشرط انتهى وابن القواس  
يوسموا انشد ابو حيان بسا الخبر فيه جاز ومجور وهو فعل امرى القيس ولو ان ما اتبع لادى معيشة  
كفاي ولم اطلب قيل من المال  
اما الفصل الثاني في التسهيل قال ابو حيان ولا ينبغي  
ان ينسب الي ذلك لا معنى الفصل ليس بلازم لها بل قد يحى حيث لا فصل تقول اما زيد فنطلق وقال  
ابن قاسم لم يذكر كثير من النحويين لها غير هذا المعنى وقال بعضهم هي اخبار حصص معنى الشرط وقال ابن  
في شرح الكافية اما فيها معنى الشرط والفصل وقال ابن هشام هي حرف شرط وتفصيل وتوكيد اما انما  
شرط فتدليل لزوم الفاء بعده واما التفصيل فهو عا لب ما بها وقد باقى لغير تفصيل اصلا نحو اما زيد  
واما التوكيد فقل من ذكره ولم ارض احكم شره غير الرخشي فانه قال فايده اما في الكلام ان يعطيه فصل  
كلام يقول زيدا ذاهب فاذا قصرت توكيد ذلك وانه لا محالة وانه يصدر الداء ب وانه غير وانه  
عزيم قلت اما زيد فذا هب ولا كذلك سيبويه في تفسيرهما كين من شي فزيد ذاهب وهذا التفسير يدل  
بما يدر بين كونه توكيدا او انه في معنى الشرط  
اما كما يمكن من شي قال هذا التاويل حيث  
كلها

صلاحيه

صلاحيه القيس والافا ما حرف فكيف يكون معناه شرط ولا جازا مراد اقاله من حيث المعنى لان  
مقوله الحرف متباينه لمقوله الاسم والفعل فيسجل المرادفه ولا في يكن ضمير يعود على جميعها لانها اسم شرط  
ولان في جملة الجواب ضمير يعود على اسم الشرط وذلك منتزعي اما فقال وقال بعض اصحابنا لو كانت شرط لان  
ما بعده متوقفا عليها وانت تقول اما عالم فام ذكرته انت ولم تذكره بخلاف ان قام زيد ومتوقف على قيام  
زيد واجيب بانه قد يحى الشرط على ما ظهره عدم التوقف عليه قوله داس قد انى وقوله ومركب المعنى بالمتن  
رصد فاحي وفات بها العرب وقوله وان بك حقا ما فانهم كرام اذا ما اليك تنوب اما ترى  
ان منه موجود كان كان ما اناه حقا ام لم يكن لكن يخرج ذلك على اقامة السبب المقام المسبب الا ترى ان المعنى مركب  
وانت واما لا احسد وبسبب ذلك ان لي بنا وكذلك ان يك احد امر اهل المارنيه فاما لا اعطه فاني غير  
وذكرت بان يك حقا ما انا فاني خير كرام وقوله انا ما عالما فعالم بالمعنى حقا تذكره عالما فذكرت قوله عالم  
فلا يكون ذكره حقا حتى يذكره بعد تفصيته معنى الشرط وانا بوجهها من باب الشرط واصلها ولوها قال ابو حيان  
هذه الفا جان في اللفظ جارئة عن قياسها في رابطة بين جملتين لا عاطفة مفردة على مثله قال في التعليل  
المصنف لزوم الفاتيا ويلها ما يك ليس بجيد لان جوابها ما يك لا يلزم فيه انها اذا كان صالحا لا راحة الشرط  
والفا لانه بعد اما كان ما دخلت عليه صالحا لا راحة الشرط ام لم يكن الاتري يجوز ما يكن من متلى لم انا  
به وجميع ذلك في ما لم يح ذكر الفا فتقول اما كذا فلم ابال به فذكرت ذلك على دخول الفاء ووجوبها  
ليس لاجل اف اولها ما يكن قال ابن قاسم ويؤخذ من قوله لتلوها انها لا يجوز ان يتقد رالف اكثر من اتم  
واحد لم قلت اما زيد طعا ما لم يا كل لم يجوز وقد نص عليه غيره وكذا ما الفصل بينهما وس من فعلها المازم  
نحو اما رحك ربه زيدا فاضرب لم يح ذكره ابو حيان **قوله** وحذف دى الفاعل في من قال ان  
قاسم لم ينب على ذلك في الكافية ولا في التسهيل وهذه من زيادة الالفية قلت وينبغي ان يتوقف في قول  
ذلك فانه اقرب به ولم يذكره احد من النحاة غير وانا اخذه من حديث اما بعد ما بال رجال وقد اثنى احد  
احكام نحوية لم يتيق اليها من الاحاديث وبالغ ابو حيان وغيره من المتأخرين في الرد على سبب ذلك وقالوا  
الاحاديث ليست مقطوعة بانها رويت بلفظ الرسول صلى الله عليه وسلم بل هي حرويه بالمعنى دواه الاعا  
والمولودون والماون فلحنوا فيها فلم يزلوا يستدل احد من النحاة المتقدمين على ان تفاعله  
نحوه بما ورد في الاحاديث **قوله الكافية** حير ما حيرها هذا منه اختيار بخلاف الجوزي وذهب  
سيبويه والمجور ان الفاعل اذا كان طرفا ان مجورا او حال او مفعولا فهو مفعول لا لما ينضم من  
معنى الشرط والفعل المحذوف ولما بعد الفاء وكذا اذا كان ما بعد الفاعل غير جازي التقدم نحو اما اليوم

مصدر

قوله



فان في ذاهب لان الخبران لا يتقدم عليهما فكذلك معموله فان كان الفاضل والحال هذه فمفعولهما  
محو اما زيد فاني ضارب امتنع من المفعول المجهول اذا لا يجوز ان يكون العامل اما لا ينصب المفعول  
الصريح ولما بعد الفاعل لان معمول خبران لا يتقدم والمبرد اجاز وجعل اللام عمل المجر والمصنف في ذلك  
والاصل ان الرابع عند الجمهور من الاقوال الثلاثة التي حكاه المصنف هو القول الثالث المفضل  
مع حصة الطرف والمجرور والاصل والمفعول له مفعولات لا مطلقا وهذه الضمة لا بعد قولنا رابع  
وانما في تفسير محل الخلاف والقول الثاني الذي حكاه المصنف انه معمول الفعل المحذوف مطلقا هو  
الكوفيين عدوا ذلك الى الاسماء المربعة وصورها ما **قولنا لا لافية** اذا امتنع بوجود هكذا  
عبارة الناس بالدال وبه عوفي العمدة وشرحها وعبر في التسهيل بوجوب بالوا واسمعه ابو حيان  
وعبر في شرح الكافية بنسب **قولنا لا لافية والكافية** التخصيص قال في شرح العمدة لما حصل فلان  
فلانا على الشيء اذا رغب في فعله وخدمه من تركه فاذا قيل خصصته به لتشد يدك على تأكيد الحب  
والمبالغة في التحريض فلو كان قبل حروف التخصيص لا حروف المحض **قولنا لا لافية** الا الى المحضة قال ابن  
قاسم في حرف عوض وذكره لهما مع حروف التخصيص يحمل وجهين احدهما ان يريد به انها تكون للعوض  
في بعض المواضع لا مطلقا لانه ذكر في غير هذه المواضع انها تكون للقرض والثاني ان يكون ذكرها مع ادوات  
التخصيص لتأكيد المعنى في الاختصاص بالفعل لا في التصور ولها العرض انتهى قلت الذي دعي ان قام  
الي ذلك قول النظم في الكافية اشافيه واذا ذكر الافي كالا ان بها عرض قصد وخصها بالفعل حيث ما يورد وتولها  
في شرحها والحق مجرور التخصيص في الاختصاص بالفعل لا في التصور وبها العرض لكنه في السهل قال فقد ذكر  
حروف التخصيص الاربعة وقد نفى عنهن لو والاشهره ابو حيان مقرأ عليه واصل ذلك عبارة  
في العمدة فانه ذكر الحرف الاربعة ثم قال والثاني لبعض مواضعها وقال في شرحها حروف التخصيص  
خمسة فذكر الاربعة ثم قال ما نصه ومن حروف التخصيص عند سيبويه الاربعة الصالحة وضمتها لهما  
كقوله تعالى لا تتقون وقول الشاعر الاربعة اجزاء الله خيرا اراد الله الا يورثني قال الاحمر  
يقول في مواضعها من الاستفاحية ومن المقضية مسما ومن المقضية بوسما ومن التي تقصد  
بها التقويس ومن الواردة بمجرور الاستفهام عن النفي ثم قال بعد فالاحرف لمقضية كخصها  
محصاة بالافعال مستحقة للتقدير انتهى فلما سئلت من هذا التصريح وقد جمع ابن هشام ايضا في  
المعنى بين ورودها للعرض والتخصيص وذكرها في الجامع من ادوات التخصيص وما ابن الحارث  
فلم يذكر في الكافية بل انتم على الاحرف الاربعة **قولنا الكافية** النسبة الالهية ذكر كونها للاستفهام

والا  
والا  
والا

مع ان فيها اشهر لكن عبارة المعنى تدل على تصوير ما في الكافية فانه قال المصنف خمسة اوجه احدها  
ان يكون للتنبيه فدل على تحقها بعدها وهو المعروف فيها حرف استفهام فيثبتون  
ويعلمون معناها واذا فادتها التحقير من جهة تركها بالمرء ولا يهزم الاستفهام اذا دخلت  
على المعنى افادت التحقيق كواليس بقادر اسى واقول ان كلام المحققين المعنى محروس من وجهين  
احدهما ما زعمه ان هذه مركبة والمنقول خلافة قال ابن في شرح الكافية اما المقصود بها العرض  
مركبة من لا والمرء واما الاله المستفهم بها فغير مركبة ولا مختصة هذه عبارة الثاني في ظاهر كلامه  
ان التنبيه والاستفهام متلازمان لا ينفك احدهما عن الاخر حيث جعل التنبيه معناه والاستفهام  
مكانها والمنقول خلافة ذلك قال ابن مالك في التسهيل وقد يعرى النسبة الى الواو اما بالاستفهام  
قال ابو حيان في شرحه في قوله وقد يعرى استعار بالقليل يعني ان الاكثر ان يكون للاستفهام مطلقا سواء  
قصد مع ذلك النسبة او لم قصد اسى فانت ترك كيف صرحا بانها معنوية مستقبلة وان الاستفهام  
قد ينفك عن النسبة وان كونها للاستفهام اكثر من كونها للنسبة وذلك بما يقوى الاعتراض على ابن  
الحارث قال في احوال المعنى الاكثر الاشهر واقتضاه ما فيه قليل ثم رآيت ابن جني قال في خصائص  
منع الادلة قولنا اننا قد كان كذا وقول الله سبحانه وتعالى الا انهم يتنون صدورهم قالوا هذه  
فيها سببان للنسبة واصلح الكلام فاذا حاصرها يا حصلت افساحا لا غير وصار النسبة  
فيها لما دونها وذلك نحو قوله تعالى لا تسجدوا وقول الشاعر الا باسنا بوق على قلل الحمى لهك  
من برق كريم وله وما نال فيها جميع ما كوفي الا قوله وها زاد في التسهيل ويا قوله واي انيت  
بعد الاستفهام ضعفه ابن هشام في المعنى وعده من تفردات المصنف والذي ذكر الناس  
انها كنم سواء قوله واجعل التصديق المجزئ في التسهيل في وافر ابو حيان وزاد فيها لا يجي  
بعد الاستفهام وضعفه ابن هشام في المعنى ورجح القول بانها كنم سواء ولذا اجزم بذلك  
في خبر لم يحل فيها خلافا على ما جزم به المصنف قوله وما مع اذ وثية وى وابن وان شرط  
يراد ايضا مع ايمان سوطا ذكره في التسهيل قال ابو حيان ورجع بعضهم انها لا تراهمها وليس  
بصحيح اذ قد جاء السماع بذلك قال فاي ان ما بعدك به الراجح قولك ولا مع الواو وبعد النفي  
قل من ذكر هذا ولهذا لم يورده ابن هشام في المعنى في امكان رايده لا وقد تعقب بعضهم بانها  
تفيد حسدا معنى على طريق التاكيد فلا يكون رايده فانك اذا قلت ما جاني  
زيد وعمر افادت نفي الحكم على جهة الابعاج حكاه ابن القواس في شرحه قوله وقلت

والا  
والا







البانية المفروب الوجه ريد ولا يجوز الربى من الوجه ريد **باب العدد**  
الكافية اسماء العدد ما وضع حكمية احاد الاشياء قال ابن القواس لو اقتصر على ما وضع حكمية الاحاد  
لكان كافيا **قول الكافية والالفية** والعبارة لها ثلاثة بالثاني للعبارة في عددها احاد مكره  
محل ذلك اذا ذكر فان حذف حاز حذف النامع المذكور ومنه حديث من صام رمضان واتبعه  
ست من شوال ذكره ابن هشام في الجامع ويستثنى ايضا ما كان لفظه مذكرا ومعناه مؤنثا  
وبالعكس فانه يجوز فيه الوجهان وقد ذكره ابن الحاجب **قول الالفية** والمحرم وجهها  
بلفظ قاله في الاكثر فقيه في العدة وشهرها بما اذا كان المعدود غير الحائض فان امارد وقد شبه عليه  
ابن الحاجب فقال الى في ثلثة الى تسعة وكان قياسه ما باب او مصل وهو استثنائهم لما يكره  
نعم يود عليه انه اطلق الجمع ولا بد من تقييده بالقله كما في الالفية ويورد عليها مع انه يحكم كونه  
تكسيرا واصح التفسير وان كان للقله فلا ايضا فاليه غالب الا ان اهل غيره او جاوره ما اهل  
او اقل او استعمل غيره واستثنى في شرح الكافية والعدة من قوله بلفظ قل ما اذا اهل  
ومن اقل او استعمل غيره قل او جمع القله فانه يضاف الى جمع الكثرة **قول الالفية**  
وصر العشرين للمسيح بواحد اجماعا لبعضهم ان يقال عندي عشرون دراهم لعشرين رجلا  
فاصلان لكل واحد منهم عشرين قال في شرح التسهيل وهذا اذا كانت دعك الحائض اليه فاستعمله  
حين وان لم يستعمل العرب لانه استعمال لا يفهم معناه ولا يجمع محرم عشرين وبانه في غير هذا النوع انتهى  
قولها ويجز قد حذف ذكر في التسهيل اذ ذلك لغيره ضعيف لم يجمع القياس عليها ان كانت ضعيفة  
**قول الكافية** وفي ثمانية عشرة فتم اليها وجا ساكنها وحذفها شاذ فبقية النون بقية لغة رابعة وهي حذف  
اليها وكسر النون ذكرها ابن مالك في الكافية السافيه وشرحها وعبارة وافق او اسكن ما عاى عشرة او  
احذف اثر فتحه او كسره **قول الالفية** وان يود بعض الذي منبني تضاف اليه هذا المذهب  
الجمهور واختار في التسهيل اعمال بن دون ثالث وما بعده قال لان العرب يقول بدست  
الرجلي اذ اكسب اليه منها اذ اقيمت قال في التبيين لهذا المعنى عذر لان له فعلا ومن قال  
ثالث ثلثة لم يعذر لانه لا يفعل **قول الالفية والكافية** والعبارة لما ولقول واحد عشر  
احدى عشر على ان في خاصة قال ابن قاسم قد اجماعا في سبويه وجماعة من المتقدمين على الاول  
ايضا قياسا لاسماها فيقال رابع عشر ثلثة عشر وانما اجابته بمرط الاضافه ولا يجوز ان ينتهيا  
بعده وكذا ذكره ابن القواس وسبب الكثرة الكفاية **قول الالفية** وان سبب حادى احد عشر

باب العدد  
والالفية  
والكافية

قول الالفية

وكذا

قول الكافية

قول الالفية

قول الكافية

قول الالفية

بقي

بقي سورة ثالثه وهي الاقتصار على المركب الاول ماها ساوه وورد بما عرّب وذكر ابن القواس  
في هذه الصورة انه حذف العشر من الاول والصد من الثاني وبه جزم ابن هشام في الجامع  
**تفسير** قال ابو حيان اما عشرون وسائر العقود الى التسعين والمانه والالف ولم يسمع  
العرب ما اسم الفاعل منها لم يقولوا عاشر عشرين ولا ثالث ثلثين ولا رابع اربعين والقياس  
ينفصل لا يقال منه ذلك الا ما سمع لان الاشتقاق من الاسماء الحائضه لا يقال من ثلثته والذكر  
ذكر من ذلك هذا عاشر عشرين وقال اللكسائي يقول هذا الجمر العلس عشرون وقياسه الثالث  
ثلثين والرابع اربعين الى اخره وقال سيبويه والفرا الجمر العشرين وهذه الودقه العشرون  
على معنى سادس عشرون فحدث القام وقال بعضهم يقول هذا مئتم عشرين وقياسه الثالث  
ثلثين والرابع اربعين الى اخره او ذلك عشرين وهذا ليس بشي لانه يلزم نفسه او يكمل نفسه  
وقال ابو علي في العقود كلها هو الموقى كذا وهي الموقية كذا القولك الموقى عشرين والموقية  
عشرين وقال بعض اصحابنا الصحيح ان هو كمال العشرين او عام العشرين او باقى باسماء  
العقود فنقول العشرون والثلثون والاربعون الى عام العقود انتهى **باب كم وك**  
**وكذا قول الالفية** مبر في الاستفهام كم كم مثل ميزت عشرين قال في التسهيل  
والعمد ان هذا اجازة الانفصال في الاختيار وذلك بخصوص الانفصال بالاضطرار  
**قول الكافية** فكم الاستفهامية بمنزلة منصوب قال ابن مالك في كنهه ويجوز جزم  
اذا دخل على كم حرف ذكر هذه الصورة في الالفية قولها والعبارة للكافية وانجزة مجوز  
شرط الاتصال فان فصل نصب جملة ما الاستفهامية ذكره في البسيط والعدة والكافية  
والشافعية وشرحها قولها مفرد ومجمع قال ابو حيان تشعرتساوى الامرين ونهل النخيلون على الافرن  
اكثر وانهم من الجمع **قول الالفية** كغفرة او ما به قال ابو حيان يشعروان سبب الجمع والافراد هذا  
التشبيه لهما وهو مخالف لما نقل عن المحوس في ذلك لان ابا علي الفارسي وجماعة قالوا جرت  
في تشبيهها بالمفرد مجرى ثلثته واربعا لانه كان معناه التكمية فاصيف الى المفرد كما ان الثلاث  
والاذني مضافان الى مائة وهو مفرد ومن اضافها الى الجمع فها قول من قال ثلاث سنين ولو كان  
كانت اضافتها الى المفرد اقص من ثلاث سنين وقال ابن كيسان واخرون سبب ذلك سببها برب  
فكما ان رب ناره نجر المفرد ونارة نجر الجمع اجريت مجراهما قال فيمكن ان لم يقصد بالتشبيه بيان  
بل الحكم فقط **قول الالفية** كم كاي وكذا في تعليق ابن هشام قيل كان حقه ان يقول كم كم انجزة

شرا



من استعمل العرب كتابا انما للتكثير والزيادة فالتدوير

يعني كما اذا صنع في الكافية الشافية والتسهيل قال والجواب انه لما وقع التردد حملناه على علم التي  
هي اوتب مذكور وايضا انهم يزعمون ان كم الحزبية اصل للاستفهامية والرد الى الاصل لا الى اللزوم  
انتهى وقال ابن قاسم فذهب الناطم الى ان كان قد سيقم بها مسد لا بقول ابي لابن مسعود  
كاس لقر سورة الاحزاب قال وموصول المخون على انها لا تكون الا خبرية وقال ابو حيان لم يزل  
المصنف دليلا على انها تستعمل بها سوي هذا الخبر وقد تقدم لنا الكلام معناه في ان محالها النجاة  
في ابواب الواعد الخونية بما ورد في الاشارة وهكذا الوتر وغيره وقال ابن قاسم انما اراد اننا نظم  
التشبيه في الولاية على كسر عدد منهم لا في جميع الاحكام لان كان لا يحفظ لها كون يميزها جميعا  
ولا يجر محرف ولا اضافة قال ثم ظهر التشبيه فيها للتكثير وبصرح في غير هذا الموضع ونوع  
في ذلك فان الذي يظهر انما لم توضع للتكثير قلت والذي يارعه في ذلك ابو حيان قال الذي يظهر انما  
لم توضع بل هي بهم في العدد سواء كان كسرا ام قليلا ثم قال ابن قاسم وفاء قوله وكذا انها تستعمل  
كما به عن العدد هي مفردة وقد قال بعضهم لا يحفظ فيها حينئذ الا لو كانا مكررة بالعطف قال  
وفي التسهيل ورد كذا مود او مكررا بل او قال وذلك يدل على ورود الامر ولم يذكر انما شاهدوا  
نازع ابن خروف في افرادها وزعم انه غير مستعمل في كلام العرب انتهى وقوله وليتصا لم يرد  
او به مثل من نصفيه امر ان الاول طاهره استواء الاخران والمصرح به في التسهيل ان الاكثر  
جوه من بعد كان الثاني ان الجرمين يكون في تميز كذا والمصرح به في الكافية الشافية اختصاصه بكما  
وعادتها والنصف ممر بها ويقترن من بعد كان غالبا بلفظ من وقال في شرحها ممر كان لا يكون  
الاصحوبيا وكذلك ممر كذا واكثر وقع ممر كان مجرورا عن الجنسية وفي تعليق ابن هشام قوله  
من فيه نظير من وجهين الاول الاول انه اخره وحده التقديم بالنسبة الى كيان لما قدمت من ان  
الاكثر في تمييزها الجرمين فاجزاه بعد ذكر انه ينتصيه هم مضعفه وقلته لا سيما وقد افترق بغير  
وقوله نص في انها لا تذكر مثلكا الا فيما كان ضعيفا او قد قال بعضهم با مشاعره وانها رخصا  
الثاني انه ذكر في التسهيل ان كم مفرد عن كذا يكون تمييزها مجرورين وقال في شرحه واما كذا  
فلم يميزها الا منصوبا ونص في بعضا على ان التمييز مجرورين بها بن وان صواب وليس كذا  
انتهى **قوله الكافية** وكنت وذيت الحزبية فيه امر ان الاول الما على كلمة من من  
عن الحديث مكررا قال ابن مالك يكتفى عن الحديث كيت وكيت اوزيت وديت بفتح  
اباء وكسر والفتح وقد يفتح الباء وتشدد الياء الثاني قال ابن مالك ايضا قد كني عن الحديث

بكذا وكذا

وقف الله تعالى

بكذا وكذا **باب الحكاية** قال ابو حيان وابن هشام هذا الباب معقود بالحكاية  
باي ومن واما حكاية الجملة فانما يكون بالقول وتذكر في باب ظن قال ابن هشام وهذا الثلاثة  
في ادوات الحكاية **قوله الفية** احك باي مملوكوا السفيه امور الاول شرط ايضا  
ان يكون مذكورا نص عليه في التسهيل الخيب قال ابن هشام في التسهيل ان ابا علي على الله  
جمع في المصول عنه او في صفة الصالحه قال وحكاية صحيح مبرور فيه او صا لوصفه ومثل الاول يقام  
تنون فيقال انون وساب فيقال ابات ومثل الثاني يقام رجال فيقال ايون لا تترك قول  
قام رجال صالحون قال ومنقضي هذا ان رايت حيرة لا يقال فيه اسى وعندى حيرة لا يقال  
ايون قال ولم يسترط ذلك في الخلاصة لم يصح في اي يكون الحكاية واجبة او جازية ونقل ابو حيان  
عن الافصح ان من الجوس من اجاز ترك الحكاية في باب اي واجاز الاستيفاف على الابد  
قال مالك لو اظهرت الخبر قلت اي مكررت قولها وقضا احك ما لمكود بان قال ابو حيان  
هذا ما عليه اكثر العرب ومن العرب من يعرف بالرفع والنصب والمجر حكاية ابن كيسان في الحكاية  
قولها ومثل سان الى اخره محل التشبيه عند كون المصول عنه مبني فلو كان متعاطيا في كان يقال اي  
رجلا وامرا فانه يحكى بقولك من ومنه قال ابو حيان وهل يجوز ان سى ولعلب المذكور فيقال  
سسى كما يقول ضربت امرئ في رجل امره حمرا يحتمل ان يجوز الحاقه ويحتمل ان لا يجوز  
لان العقد في الحكاية الامسسا ب قال وكذا اي فيها الاحتمال لان فيقال في المثال  
المذكور ادالم انا وانه بالعطف وسواء في الصودتين اتفق اعراب المحكى ام اختلف قولها  
والعلم احكيته من فيه امور الاول فيه في التسهيل العلم المبني في المشترك الاشتراك فيه  
قال ابو حيان في شرحه فما سعى فيه بقي الاشتراك لا يجوز ان يحكى الثاني قال ابن مالك  
حكاية لغة الحجازي قال ابو حيان من موصفي ان الحجازي يوجبون الحكاية والمنقول  
ان الحجازي يرفعون على كل حال كلعل غيرهم وقد تكون اعراب ونونهم لغتون ولا يحكون  
والاعراب اقيس على حكاية لا بها لا يتصور الا بخروج الخبر عما عهد من الرفع ولذلك يجز الحجازيون  
الاعراب فيرجعون الى اللغة الحجازية اليمينية ولا يحسنون حكاية اصلا الا لث يشتر في حكاية  
العلم ان لا يكون موصوفا بغير ابن مضاف الى علم ذكر الناطم في الكافية وشرحها والتسهيل قال  
ابو حيان وليستطو ايضا ان لا يسمع سابع مسان او بكيد او بدل فان اسع بعطف ففي جواز حكاية  
خلاف محكى في التسهيل وشرح الكافية من غير ترجيح وظاهر عبارة الكافية ترجيح جواز حيث

المفرد



قال والعالم المشترك مع غير العلم بالعطف يحكى بعضهم وام بلم وعبارة شرحها واختلف في  
حكاية العلم معطو فاعلم غير علم او معطو فاعلم غير علم بعضهم اجازوا بعضهم نحو قولك من سعيد  
وابنه لمن قال رايت سعيدا وابنه ومن غلام زيد وعمر وقال ابو حيان الفرق بين العطف و  
سائر التوابع على القول بالجواز وفيه ان ليس فيه بيان للمعطوف عليه بخلاف قولها ان عريت  
من عاطفها اقرن قال ابو حيان يستغنى عن ذلك نوع ذكره في البسيط وهذا اذا اردت ان تجلي  
اشين علي بن كلاب حد وكردت من مع الثاني فانك تدخل العاطف على من قولك لمن قال رايت  
زيدا وعمر من زيدا وعمر ولا يبطل دخول حرف العطف على الثاني الحكاية لانه انما يبطل في الاول انتهى  
**باب الحكاية ساقط من الحكاية الكافية والتدوير الشافية والتسليم** كان احسن  
لانه لا ينظر قول العرب والمبني والتكررة والمعرفة والمقصود والممدود ولهذا ترحم من الحجاب المذكور  
المؤنث **قول الالف والكافية** علامة الثانية نافية امران الاول قيل انما هي الحفا والحفا  
سلك في الاصل فاقا ابو حيان وقال هذا غيره قوله سيبويه في باب الترخيم انما كان الحذف للها  
في الوصل اللزم وقوله في باب النسب وهذا سببه بالتوابع لم يحدوها طمحا قال وانما يجوز سيبويه  
في لفظها وقد نص على ان الثانية بالها وانها بدل منها في ابواب الفقه وفي حروف الباء  
قال واما الها فتكون بدلا من الثانية التي يوثق بها التام في الوقف الثاني قال ابو حيان لا يلزم  
ما كانت الثانية ظاهره ان يكون مؤنثا حتى يعطى حكمه في الاجازة عنه والوصف وعن ذلك بل في ذلك ينصل  
وذلك ان ما في نحو بال الثانية فاما ان يكون مدلوله مذكر حقيقة فهو مذكر كطلمح وحسره اسم رجل  
فيقول قام طلمح ولا يوثق لظن الى اللفظ وان كان مدلوله مؤنثا حقيقة انت كفا طمة وعابته هذا  
فيما اصابه المذكر من المؤنث فان لم يسم فهو مؤنث سواء كان مدلوله مذكرا او مؤنثا كتمه وقلمه قال  
ولهذا وهم من سئل عن علم سليمان لانت ذكر ام انني نقلا كانت انني بديل قوله نقلا قالت غلمه وانت فلم  
تعلم ان قاعدة اللسان العربي انه اذا عجز المؤنث من المذكر ما فيه بال الثانية مما فيه بال الثانية انما يعجز  
معامله المؤنث سواء كان المدلول سديرا او مؤنثا قال وقد استحسن هذا الجواب منه منع اهل العربية  
مثل المختصر وغيره واوردوا ذلك في محبان المحب جملة منهم بلان العرب وان كان مدلول الاسم  
الذي فيه الثانية ليس مؤنثا حقه ولا مذكر حقيقة فهو مؤنث على كل نحو حسنه واخره اسمي **قول الالف**  
والالف مقصورة او ممدودة قال ابن القواس سيع المصنف في ذلك مذهب الاخفش في قوله ان الحذف  
على الثانية فالعلامات عدده ثلاث ومذهب سيبويه انها علامتان فقط **الف والالف** والهمزة التي في محراب

يد لسن الف الثانية وقال ابو حيان في شرح التيسيل ذهب ابو القاسم الزجاجي الى ان الهمزة  
الممدودة هي علامة الثانية وهو قول الكوفيين ذهب الاخفش الى ان الهمزة والالف معا  
للتاينث ورد بان لا يوجد في كلامهم مؤنث كحقيق والهمزة ذهابا الى ان الثانية انما علامتا  
الالف والها التي سلكها في الوقف واما الهمزة فانهم عند سيم بول من الالف وذلك انهم لما  
ادادوا ان يؤمنوا ما اخره الالف بالالف لم يمكن اجتماعهما لهما فالتفتي ساكنان فابديت  
المنطوقة الدالة على الثانية هزجة لهما بهما والقلب كل منهما الى الآخر في بعض المواضع وكان  
الاخره احق بالابدال لسطرهما والافقوى التفسير قال وزاد الكوفيون في علامة الثانية  
الالف المحدودة فيما تقدم والها في نحو بكت واجب والالف والها نحو سلمت والنون الثانية  
في نحو هن والكسرة في انت والها في هدي وزعم هشام ان الثانية في هدي انما هو بالكسرة في ازال  
انتهى **قول الالف** ويعرف التقدير بالضمير الى اخره فيه امران الاول قال ابو حيان يريد فيما  
لا صرح لانه هذه المسئلة المذكورة الدالة على تايث الاسم لا يحتاج اليها في كل اسم لانه علامة التايث فيه  
اذا كان الاسم مؤنثا بالفتح لم يحدج اليها في كل اسم لانه علامة التايث فيه بل اذا كان الاسم مؤنثا بالفتح لم يحدج  
اليها فيه الى اللفظ الثاني قال ابو حيان الاسم الذي لا يكون فيه علامة اما ان يكون حقيقي التذكير او  
حقيقي التايث او مجازا فالاصل فيه التذكير نحو عود وجايط ولا يوثق شيء من ذلك الا تصورا  
على السماع وبانه اللفظ محذور وسمي وان كان حقيقتهما فاما ان يمتاز فيه المذكر والمؤنث ام لا ان  
امتاز فيؤنث وان اردت المؤنث كمنذ ويذكر ان اردت المذكر كزيد وان لم يميز فان الاسم اذا ذكر  
مذكر سواء اردت به المؤنث ام المذكر كبر عوث فولها ونحوه قال في التيسيل كوصفه او اشارته اليه او عدده  
او جموعه على مثال كمنص كمنص المؤنث او نعت فيه زاد في العمد وبالحج وبالحاك وزاد ابو حيان في وقا  
بال الثانية لعل نحو الكسرة الفة قولها ومنه قيل لقتيل ان اسع موصوفه غالبا لما تنفع فيه امور الاول  
قال ابن هشام لا يواد بقوله ان اسع موصوفه الموصوفه الصاعى بالموصوف المعنوي كالك في نحو هذا سبل  
لا يلحق التامع ان قسلا خبر لاعت الثاني قال ابن هشام ما عللوا به من الالباس فيما اذا حذف الموصوف  
نحو رايت قتيلا وانت تريد المؤنث موجود في بقية الصفات اذا قلت رايت صبورا سكورا ونحو ذلك  
ولم يفرقوا فيه بين المجري على موصوف وعدم المجري عليه فان كان مألوف في فعل بالقياس فالجميع سواء  
فان كان مستند سم السماع وهو الظاهر فلا اشكال الثالث قال ابو حيان انهم قول المصنف انه  
اذا حذف الموصوف لحقت الساو ليس على اطلاقه بل قد يحذف الموصوف وباني عاين ان يوصو







عند الإطلاق محدود وان كان المصنف مثله بكسور في اواخر الكتب المتداول المقصود  
 انما يسمى مقصورا لانه قصر عن الاعراب اربعين والقمر المحبس وفيه نظرين وجهين احدهما ان ذلك يستند  
 على المضاف اليه المتكلم الثاني ان فيه ما يستوعبنا قضية الممدود فلا ولا ان يقال لانه لا يمد ولا  
 بمقدار ما له من اللين ولان الف قد حذف التنوين او ساكن بعده فمصر الاسم والممدود بخلافه  
 لانه يمد في الوقف الالف قبله كما تمد حروف المد المنطوق بها ولا يحذف الف كما يحذف في ذلك الرضي  
 والي وردى وبن شام وغيره **قول الالف** اذا سمع استوجب من قبل الطرف س قال قاسم  
 فان قلت استوجب ليس بجيد لانه يقتضي ان شرط ذلك يلزم محله فلا يكون عليه الفع وليس كذلك بل هو كافيه  
 كما في التسهيل قلت معناه استوجب في القياس وان كان السماع ورد في بعضه بخلافه وكذا قوله وما استحق  
 قبل ارف الف قولها لعل وفعل قال ابن هشام كان حقه وفعل بالواو وعطفا على قوله كالا  
 قال وكانه تقدير وكفعل محذوف العاطف **قول ابن الحاجب** من ساء الفعل  
 قال ابن شام قد يعترض عليه بانه كسر نحو مضروب وقد نص في باب التفسير على انه استغنى  
 غير كسره قال الجواب ان ذلك في مضروب ونحوه مما هو مصنف ونحوه بناء على علمه في فاض الاصطلاح  
 عليه وليس يصح قوله كالعش والصدى والطوي لان نظائر الحول والعطش والوق طارة  
 انه لف ونشر رتبته فيكون العطش نظير الصدى والفرق نظير المطوي وبه مر في الشرح قال الجواب وردى  
 وهو سهل الصدى نظير العرق تقول صد كعرق فيوزق والطوي نظيره العطش تقول طوي  
 فهو طمان عطش فهو عطفا وقد ذكر في شرح المفصل على الصواب قال قالوا الى ان يكون المال  
 في المنع لعا وسر غير مونت قوله وانوبه شاذ قال في الشرح لان المفرد ندى بالفتح قال في شرح المفصل وكان  
 القياس المذكور اعلمه لكن في شرح الهادي انه قيل جمع ندى على ندى كحل وحل ثم على انه به كسا وكساه  
 فلا يكون انه به جمع المقصور ولا هذا مفردا فعلة **قول الالف** وقصر في المد اضطراب الجمع عليه امران  
 الاول في دعوى الاجماع نظر فان الفراء منع فيما له قياس يوجب مد نحو فعلا الفعل والكسا كما منع في غير  
 المضرب فقال لا تكاد العرب فقصر محدودا في رفع ولا جروا جابا بن قاسم بانه مجمع على جواز في الجملة  
 وان وقع الخلاف في بعض المواضع التي قال ابن هشام فيستثنى منه عندي منه ذلك نحو سوا قالوا  
 فيه سوى بالضم والكسر مع القمر فيهما وجوبا في المقصود وجوزا في المكسور حيث فتحوا مد ولا غير فليس  
 لك ان تفتح وتقصر للمضرورة لان لك في ذلك مندوحة بان تقرأ وتكسر فلا يقع لك جواز الكسر وخروج عن اصلها  
 كذا رايه بخطه في حواشي ابن المصنف قلت انما يحتاج الى استئذان ذلك ونحوه على راي من يقول انه يجوز في الشعر

والالف  
 في الشعر  
 في الشعر

والالف  
 في الشعر  
 في الشعر

والالف  
 في الشعر  
 في الشعر

والالف  
 في الشعر  
 في الشعر

المندوح

المندوح وان كان عنه مندوحة بان تقرأ وتكسر لان نفس الشعر ضرورة وجوزا في الشعر ضرورة وجوزا في الشعر  
 وقيل ان لا يجوز الاحتمال مندوحة عنه وعلى ابن مالك فعل هذا يجوز لا يحتاج الى استئذان قولها  
 والعكس بخلاف اكثر البصريين على المنع مطلقا وجمهور الكوفيين على الجواز مطلقا وصحح ابن حروف  
 ولاد وزعم ان سيبويه دل على جوازه في الشعر بقوله وربما مدوا فقالوا ما سيبويه قال ابن ولاد وربما مد  
 الالف قبل اخر المقصود كزيادة هذا اليا وفصل الفرافا جازما لا يوجب تقصره كالعسا ومنع  
 جازما لموجب كسري والظاهر الجواز مطلقا وعليه اكثر المتأخرين **بسم** شد قصر الممدود وكسر  
 معتد من التسهيل لم يذكر فيه على جملة **باب التنبيه والجمع قول الالف** كذا اليا اصل الف  
 والجامد الذي اصله كتي في غير ذلك تعقب الالف قال ابن قاسم هذا الذي جزم به هذا مندوح سيبويه و  
 مذهب قوم الى الالف الاصلية والجحولة ان اهلها وبه جزم في الكافية قلت وعبارته بعد قوله كتي كذا الذي  
 الله بصرا في موضع ما كان الى اسما قادرا وقالت في شرحها وان كانت الالف ماله قلت يا وان كانت  
 بلالا منها كالف مدي او غير ذلك من مدي واحيلة كالف مدي او صارت باي موضع ما كالف الى  
 ولم يصرح على ذلك في بقية كتبه قولها ونحوه عليها كسا وحيا بواو ومعه فديفهم استواء والاهرين ليس  
 كذلك عند احدها ما سيبويه فنص على ان اقرار الف فيهما احسن وان القلب في الثاني اكثر منه  
 في النقطية عن اصله اشترأهما في القلة واما المصنف فنص في الكافية وشرحها على ان اعلال  
 نحو عليها راجع عن تصحيحه وتصحيح نحو كسا وحيا راجع على اعلاله وبه جزم ابن هشام في النزهة  
 قولها فان حذف من المقصور في جمع الى اخره قال في قاسم كان ينبغي ان يشبه ان بالمنقوص من حرف  
 الجمع على حذف الحسي فيضم ما قبل الواو وكسرها من السا قولها وان جمعت بها والفاء قال ابن قاسم فان  
 قلت ما حكم الممدود والممدود اذا جمع بالالف والفاء قلت كحكمي اذا اسما فان قلت لم ذكر حكم  
 المقصور اذا جمع بالالف والفاء ولم يذكر حكم الممدود وكلما هما موافقة في التنبيه فكان حقه ان يذكر  
 ذكرهما استغناء بما تقدم في النسبة او يكررهما معا قلت لما كان حكم الممدود في جميع النسخ واحدا  
 لم يذكره استغناء بذكره في النسبة بخلاف المقصور فانه التنبيه في احد الجمعين ووافقه في قول الالف  
**قول الالف** واذا جمع بواو مدي فله عرات بالفتح والاسكان اختيار احدا من احدهما اعلالا  
 بكلامه كطسان والافرنبة الصفة كاهلات ولم يستثن اكثرهم هذين النوعين **قول الالف**  
 ان المعتل العين في فعل وفعل ونحو المعروف في هذين انما هو اسكون حاصه كما في فعل المعتل العين ونحوه  
 ابن مالك حيث قال في الالف والالف العين قال في شرح الكافية احترزت بالالف العين من المضاف

والالف  
 في الشعر  
 في الشعر

والالف  
 في الشعر  
 في الشعر

والالف  
 في الشعر  
 في الشعر

والالف  
 في الشعر  
 في الشعر



كسمة وكلمة ومن المفضل كونه وديعه وصورة وقال ابن قاسم في شرح الالفية ذكر ابن الجبار في صورة  
الفتح ونسب اليهم وفي الافعال هو بل يقول مات بالفتح اسمي فان كان المصنف ارد له دليلا  
فقد فعل كما قال في فعله وهذا ليس سوى ثم انه لا يمتنع معه في فعل **جمع التماس**  
اعلم ان طائفة من النحاة لم يتعرضوا له في كتب النحى واصحابها في ذلك وان اختلفوا في علمته فمنهم من علم  
بالسنة العامة فسدت في كل شيء الا في المجموع فلم يجمع الى السنة عليها لان النحاة انما وضع للاصلاح ما  
فسد في السنة وعلما هذا الحبري في شرح الملحمة ومنهم من علم بان المجموع بابا كل ما مجموعه  
الى السماع ولا توجد بقياس فكان الاولى بها كسمة اللغة التي يذكر فيها المفردات ومعانيها وسه  
عقب كل مفرد على جمعه وهذا هو الصواب قال السيد ركن الدين الاسترلابي في شرح التامية  
اعلم ان اكثر الجمع موقوف على السماع الا ان نقص المجموع سالت في بعض الاولاد فيذكر الفاعل منهما  
وقال ابن هشام في تعليقه اكثر المجموع محتاج الى سماع الاولاد منها ما يغلب فمعلم به حتى لا ينكر اداسم  
ولسنا نعلم في الضرورة واما ما يطرد منه فلا علم به فائدة ظاهره وقال ابن قاسم قال بعض  
المؤخرين اكثر المجموع سماعي لكن منها ما يغلب فيذكر الغالب ليجل عليه ما لم يسمع جمعة سمي ولقد اصاب  
السيد جمال الدين ابن هشام حيث لم يفتقر له بابا في التمهيد الا انه ذكر في آخر باب التمهيد القاعدة  
القياسية في جمع المحسوس واما في من حذف وترجم وحسن ولقد ابدى من ذكره لان امر قياسي وعلم  
ان الحاجة في هذا الباب طريقتان احدهما ذكر الجمع وما هو مفرد له والآخر في ذكر المفرد وما هو  
جمع له فقد سلك ابن مالك الطريقة الاولى وابن الحاجب الثانية وهي طريقة سبويه واكثر النحاة **قول**  
**الالفية** مجموع قلته قيل كان المناسب ان نعبر بها القلة لان جموعها هنا عا اربعة الفاظ واما  
موردها فكثير فالكثيره ههنا بهذا الاعتبار قولها والعكس حاكما لصفي اعترض على هذا المثال  
بانه قد حاله جمع قلته وهو اصف فالاولى التمثيل برجال جمع رجل وقلوب جمع قلب وفرد اجمع طرف كما  
صنع في شرح الكافية قولها الفعل اسم جمع عينا افعل قال ابن هشام يرد عليه امران احدهما المفضل الفا  
كونت وذكر وروى وهم فانه لا يطرد فيه افعل بل هو شاذ جدا كقولهم وجه واوجه والاخر المضعف  
كحد وحد ودب ودر وسوق ومن وقد فهذا الايات في افعال وسلكن واكن وكسا ما يستغنى  
بدهص انه اكثره فيه من ان يسهل القلة حدود وودود وقود ووقوق ومن نحو جمع القلة فيه ارباب  
واحداد وقلت وقد شبه الناطم على استئناس هذين في الكافية وشرهما وقال ابو جيان ان الثاني  
قد لا يرد على قوله عينا ان كان عني بالصحيح العين ما لم يكن معتلا ولا مضاعفا فانه اصطلاح

سحق اصحابنا قولها وعد الاحرف قال ابن هشام لا فائدة له مع قوله وللرباعي قاله وكان شيخنا  
حكى عن هذه الاعتراض بانه ذكره في لغتهم متوهم انه يشترط ان يكون عني بالصحيح العين على  
الرباعي والعناق في حسن حركته فلما قال وعد الاحرف كانه ما كانت قاله والجواب عندي  
ان تالما ينبت لا بعد بها النحوى اذ حروف العنة لونها لا ترى انه قال في الباب قبل محسنا  
بالا او مجردا بقوله والسلام العين التالفي فكانه خاف هناك ان يتوهم ان الرباعي المحسن بالسا  
راية على الاربعة كذلك ويقال في ذراؤه اذ رب ويسلك ذلك فلما اتي بقوله وعد الاحرف اذ نفع هذا اليوم  
بانه انما احتمل دخول المحسنة ونحوه في قولنا التالفي بعد عينا فكيف يدخل بعد ذكر لفظة العدد تكرر او تالما  
ثم انما ذكر هذه الضرورة النظم بدليل انه لا يحترز عما ولا عا فانه يتجمل في نظاير هذه السلسلة قولها وغير ما  
افعل فيه فطر من التالفي اسما بافعال يورد فيه امران الاول قال ابن هشام سوى في الظاهر من انواع  
ما لا يطرده في فعل غير فعل في محبة على افعال وذلك على اقسام متغايرة المراتب فمنها ما يحبه على افعال  
لازم وذلك فعل حوال والبال ومنها ما يحبه غالب وذلك في نحو سمي ولسب وعيد وعطف وعنب وطلب  
وملق وعدد ومنها ما يحبه على علمه ياد وذلك المفضل العنة نحو ما وصان واختلفوا فيما فاده بمنزلة نحو انظ  
او واو ونحو سمي هل يجوز قياسه فالمراد اجازته وخالفه الناس الثاني قال ابو جيان لو ذهب ذهب الى اعتبار  
انواع في فعل الصحيح العين كان قد ذهب مذهبنا حسنا لكثرة ما ورد منه قولها نحو احر وحر اذ امران  
والاول قال ابن قاسم مصدا فيما فعله فعله مضافا لاس كما مثل او مفردين لما نفع في الحلفة كرجل احر و  
وامرأة زلفا وعدا وان كان مفردين لما نفع في الاستعمال خاصة نحو رجل الى وامرأة عمر او لولمعو  
اعرج ولا ليا في اطراد فعل في هذا النوع خلاف وقد نص في شرح الكافية على اطراؤه وفي التسهيل على  
ان فعلا على التمثيل فدخل فيه ما شبه المتالين في الوصف والوزن فان خص كلامه المتقابلة بلين بخصوصية  
الثالث لم يستقم بخروج المفردين لما نفع فينبغي التعميم اسمي الثاني قال ابن هشام مستثنى من قولنا ان فعل  
الذي موسى فعلا مطردا فيه فعل اجمع وواسع واسع والنظم فافهم الرنوا في جمعا جمع السلامة ولا محذور  
يكسوها في المذكورة قاله ولم يستثنها الناطم لقلتها قولها وفعله جمعا سعل يدي قال ابن قاسم  
لوقدم هذا على قوله فعل نحو احر وحر الكان النسب اسواى جموع القلة وقال ابن هشام فان قلت  
ما معنا قوله سعل يدي وليس ان لفظة مجموع غالبها يتوقف على السماع فكيف خصص هذه من  
قلت المراد هذا موطن فسق قولها وفعل الماسم رباعي الى اخره فيه امران الاول قال ابن قاسم شمل ذو  
الالف ما اوله مفتوح ومكسور ومضموم وهو كذا في الاولين واما الثالث فني شرح الكافية ايضا







بقوله او المصنف باطل لانه ليس له الاسم واحد وحده فاعلم وان كان اراد بفعلا ان المتصرف  
من وجهين احدهما منع التصرف والثاني انه لا موند له الا واحد وهو فلا قاله في الجواب  
ان مراده جنس فعلا وذلك نعم المصنف والمخبر والمصرف وانما مراده لانه علم وفيه الزيادة وهو  
مثل عثمان وسلمان قولها وتقول فعل كقولك خصصنا قاله بن هشام هذه عبارة  
لا صلاح لها لان الخصوصه والعلمه متضادان ولا يمكن ان يقول ههنا ما قلناه في قوله با  
الابتداء ويجعلونها لها حذف الخبر حتى قولها كقولك يطرد في فعل اسم مطلق في مراد الاول  
اطراد في فعل بالغ شرط بان لا يكون كذلك ايضا كقولك وبان لا يكون مضاعفا كقولك  
مقبل اللام كمدى ذكر هذه الشروط في الكافية وشرحها والتسهيل الثاني قاله ابو حيان ذكرها  
الافصح ان فعلا وفعله في جمع فعل الصحيح العين في الكثرة كالفعل في القلة لانه يجب ان يتوقف ههنا  
والجواب عنها انها جميعه العرب منها فان لم يحفظ منها واحد نظر في باقي ما ذكر من المصنف المجموع قال  
جمع على واحد منها او اكثر اسع في ذلك ما سمع فان لم يوجد جمع واحد من هذين على التمييز ويرجع الى  
ما سمع غيرك ومن حفظ جمع على لم يحفظ الهى قولها كلام منهم قاله بن هشام لم يعد بعد  
الاطراد فعلم ان فيه غير مطرد بخلاف ما قيل قاله بن هشام قلت هذا الذي ذكرته باطل اذ لم ان لا يكون  
هنا مطرد او ات خبير فعلم ان الامر ليس كذلك قلت انما جعله غير عقيد للاطراد لم ان لا يكون هذا  
مطردا في مثل هذا السياق وهو ان تصيب بالنفس على طرده فيبقى هو غير مخصوص عليه الى هاوزول  
ذكر الذي كان يتبادر الى الذهن عند الاطلاق انتهى وقاله بن قاسم المعلوم من هذه العبارة انه لا مطرد  
لانه لم يذكر في هذا النظم على الا المطرد وقد شد فقول وفي غير فعل لك هذا وشهود ووصال  
وصيا ولم يتوقف ذلك فظهر ان مراده ذكر المطرد وقاله بن قاسم المصنف ولم يحفظ فقول فاعلم  
ولذلك قاله في فعل ايصاله فقول ولم يعد باطرا فاعلم انه مخصوص في اسم ومنه اختلافهم في فهم  
هذه العبارة ما تضمن وقع النظم في هذه المسئلة فانه نص في الكافية على ان فعلا في فعل يقل وذكره  
في شرحها وزاد وتقصيرا سماعه وذكر في العمدة وشرحها انه مقيس وذكر في غير هذا الكتاب انه نقل وان  
يقصر على سماعه قاله قهوان نصان متعارضان وذكر ابن هشام ان الذي في المقرب والجرولية  
انه مقيس وصح ابو حيان في الاشارة واذ قلنا باطرا قد شرط ان احدهما ان يكون اسما والثاني ان  
لا يكون مضاعفا كقولك في التسهيل قولها وقل في غيرهما قاله بن هشام عليه ايراد ان احدهما انه  
كان الظاهر ان يقال وقل في غيرهن ليدخل فعال مع فاع وجوز في الكثرة والاضاعل مع غيرهما في القلة

الثاني

الثاني انه قد نص اوله على ان فعلا في الغالب يأتي على فعلا في قوله في غيرهما كالنص في الثالث  
وهو انه دخل في قوله غيرهما فعل صحيح العين كقولك خبر بان واخره وخوان ومقتضاها انه قليل وما ذكره  
في شرح الكافية كقوله في العمدة وشرحها في التسهيل ان ذلك من المقيس قولها وفعل اسما وفعل فعل  
غير فعل العين فعلا ان شمل فيه امورا جدا ذكر في شرح الكافية ان فعلا الوصف الجارى مجرى الاسم كما  
لاسم في ذلك كعبد وعبدان الثالث قاله بن هشام المطلق المصنف فعلا وفيه فعلا خاصة بالاسم  
فانهم ان الامر فيها اطلق عام وليس كذلك بل بشرط اجمع المجمع قلت وقد صرح باشرط ذلك في جميع  
في التسهيل وشرح العمدة الثالث زاد في التسهيل وشرح العمدة الثالث زاد في التسهيل وفعل  
بالكسر كرس ودوبان والذي في شرح الكافية فعلا قليل وقيل بين ابوحيان نصه في ذلك والذي في العمدة  
وشرحها موافق لما في شرح الكافية قولها وكقولكم وحمل فعلا قاله بن قاسم قد فعل المذكر في شرح الكافية  
بان يكون فاعل وقاله في التسهيل مع فاعل او مفعول او مفاعل نحو سمع وجليس فيلزم ان يحمل قوله  
في شرح الكافية على ان المراد معنى ان المراد معنى اسم الفاعل مطلقا شمل المثاني وغيره قواس  
كذا الخاصها هل في التسهيل بقوله مما دل على صحة هذا ودون فعال او مفاعل  
مخصص كلامه ههنا بذلك ولا يلزم كل مضاه بكل وزن لانه في شرح الكافية والعمدة مخصص  
ذلك بفاعل وحده وذكر ان فعلا مقصور على السماع لتساقي كلامه فيه قولها فاعل الى اخره قاله بن  
ابن هشام ذكر المصنف في غير هذا انه يطرد ايضا في جميع فوعله كصومعه ودومعه قلت هو في الكا  
وشرحها واما في التسهيل فلم يعد الا فاعل بل ذكرها بطا مجملها فاعل فاعل لغير فاعل الموصوف  
به مذكر عامل مما صه الف زيادة او واو غير ملحقه كحاسي واحترز بالمفيد الاخر من كوجود قولك  
تقول حرايق لون الواو قولها بفعال اجمع فعاله وشبهه دانا او من اله فيه امورا الاولى  
قاله بن هشام هو في فاعل فلم يأت في اسم جنس فيما علم لكن مقتضى القياس ان يعلم موند كسعايد اسم  
امراء وقاله ابو حيان لا يحفظ فاعل في فاعل اسم جنس حتى يذكر مع الما واذ ان الما بعد ان سمى  
موند سعيد جارجعه على سعايد قيا سا قلت ولهذا قاله في التسهيل العمدة لفعليه وفعاله  
وفعاله وفعاله وفعاله وفي شرح العمدة فعاله وفعاله وفعاله وفعاله وفعاله وفعاله وفعاله  
في الكافية وفعال اجمع فعاله فعيله فعاله وفعاله كذا فقول وذى الحسن لا ما انا كروا  
السا جعلنا وفي فعل وفعله يقل اذا اسما بينهما مع فعل الثاني قاله بن قاسم شرط ههنا  
الحمل المجردة من التا ان تكون موند فلو كانت مذكورة لم يجمع على فعال الا نادرا قلت وهو مذكور في







ان بعض العرب يقول اناسين وطراس على الاصل وانه قد ثبت لنا انهم لا يقولون في حتى وكر  
 حافي ونواكي فكذا في النسي الخامس قال ابن شام قد يعرض بقولهم ميري ومهاري وهذا اولى  
 من الاعتراض باناسي والجواب ان المهري في الاصل يعرب الى ميره فسله ثم كثر استعماله حتى  
 صار اسما للجنس من الابل فالبايل في الاصل للنسب الحقيقي ثم كثر استعماله بانيه حتى يصير النسب  
 منيا او كالنسي فيعامل الاسم معاملة ماله وليس ينوبه بالقول ميري ومهاري السادس قال ابن  
 قاسم ذكر في التسهيل ان هذا الجمع ايضا علما ووقا ووجا واد وكه في صح او عذر السابع قال ابن  
 قاسم هذا اخر ما ذكره في هذا النظم من مجموع تكسير الثلاثي المجرد والمزيد فيه غير الخلق والتسمية  
 بها وجلتها احد وعشرون ناسا قال ورد في الكافية الرابع اسه فاعلى وفعلها وفعل قلت  
 اما فاعلى فقد قدمت التمس عليه فرسا واما فعلها فذكر في العمدة ونزجها انهما متصوران على السماع  
 كعبيد وطوار وتواد قول السافيه وباب توب على ابواب قال السيد ركن الدين يوهيم ان باب  
 توب وسيف لا يجمع على افعال وليس كذلك واجاب الجارودي بان المراد باب توب فهو  
 يعمل العين سواء كان ولوبا ام باما قولها وجار تاد في غير باب سيل قال السيد لو قال وجاد  
 في باب توب دون باب سيل كان اولى قال الجارودي ليس بصحيح فانه ايراد الاشارة الى نحو  
 كلاب وكعاب ووراح ويقال قولها وليس بكسر الهمزة او رد عليه انه اوردته رجله  
 بفتح الواو فلا شك انه ليس بكسر بل اسم جمع لان فعلا ليس من الالف المجموع لكن لا يتوهم انه جمع  
 رجل نعم الجيم بل يتوهم انه جمع رجل وحديد كوجه لا يورده هنا واو اوردته بكسر الواو فانه جمع  
 لانه يقال ثلاث رجل بفتح ثلاث رجال وهذا صيبيويه انه فعل من اسه فعل ولم يذكر انه  
 ليس بكسر فعلم انه حري في ذلك على مذهب صيبيويه وقال الجارودي انما ايراد المصنف فعلة بفتح  
 الفاء وسكون العين وقد ذكر ابن المراكب الجار في شرح الدرر ان فعلة لم يكسر عليه الا اسم واحد  
 وهو رجل ثم اشار الى انه لم يوجد هذه الصفة تكسيرا عن ابن السراج فانه جعلها تكسيرا لرجل يعني  
 فاراد المصنف التمس على خلافه قولها وفعل بفتح فعمل بانه فعل قال السيد ليس على اطلاق  
 بل اذا كان فعلا لا يجمع على فعل كطبيع وحليب وتبذير ومحصن وفعل ورجم قولها واخلقا  
 اختار المصنف مذهبنا الى على الفارسي ان حلفا جمع حليف لا سعادات ان يجمع فعل  
 على فعلا قال ابو علي وادى ان صيبيويه لم يسمع حليفه اسمع الا ان يقول بهذا القول وقال ابن  
 يسهون ان لم يسمع صيبيويه حليفه فقد سمع من قال حليفه حلفا للمعنى وانا ويل قال ابو حيان

فقد فقالوا فقبره وفرا ولم يقولوا سفها وسفها وسفاه فهذا بمنزلة حلفا وحلايق قال  
 ولم بات هذا الا في هذين الحرفين قولها وخوسر ابون وحسبون وسون ومصريون ومكرمون  
 استغنى فيها بالتصحيح قال السيد وغيره كما ينبغي ان يقول وكل ما اوله ييم زائدة من الصفات  
 يستغنى بتصحيحه عن تكسيره الا مفعلا الخاص بالموت ليشمل نحو معلم معلم ومعلم اسير في التسهيل  
 وبعض التصحيح عن موازن معقول والمشد العين من الصفات والمراد اوله ييم مضموم  
 الا مفعلا ومفعلا يحذف الموت قال ابو حيان سبعة هذا الشكل مما يهويهم وفار وعين ولام  
 في الاوزان التي تختص بالموت فوجدته على وزن مفعول وعلى وزن مفعول وعلى وزن مفعول وعلى  
 وزن مفعول فالاول امرؤه كعقب اى كهاب وسبب ومعجبه فهوهم وسلسلس باب الحد  
 والثاني نحو مفضل ومرضع والثالث نحو امرؤه ملازمة للخصوص وناقته ملوح ظاهرة والسراج  
 نحو حادم يسمعها ولدها وحمله موقرة والخامس رضى بحمل قال ففقهه جمع التكسير ولا يقع عنه  
 جمع التصحيح وهو ما اوله ييم ويختص به الموت وانما كان كذلك لانه لا يقع بجمع بالالف والسا  
 من صفات الموت الا ما كان تانيته بالما نحو مكرمه وضاربه قولها وكسر الحاء مستنكر قال  
 في التسهيل ونفي عنه غالبا التصحيح قولها يحذف خامسة قد يحذف رابعة اذا كان سدا عما باليد  
 لفظا او نحو حبان عليه في الالفية **قول الالفية** والهمزة والسا مثله ان سبقا قال ابن شام قد  
 يورد عليه اسم حواسم اى فان الهمزة ليست اولى بالبقاء بل لا يجوز ابقاؤها لم علم من ان الجمع لا يكون  
 فيه همزة مكسورة والهمزة في الجميع مقطوعة قولها والفاء لا الواو احرف ان جمعت ما يحذفون قال ابن  
 هشام وسئل عن سبب حذف هذا النون قول النزهة ورادمان من ذوالثلاث تسعس تصديق  
 محذوف اليم مع ان الالف في هذا المال ابقاؤها وحذف السين وهو مذهب صيبيويه وذلك داخل  
 في قول الالفية واليم اولى من سواه بالبقاء فانه شامل لصورتين وقافية وهي مستند وخلاصة  
 وهي حله معفسس قول النزهة ولا يحذف هذه قبل الاخر احسن منه قول الالفية مالم يكن  
 لينا فان الماحيان قال انه يعم ما كان حرف مد كصنور وقنديل وسراج وما كان حرف  
 مد كهرق وفردوس وبارة النزهة لا يشمل الثاني ثم ان شرط عدم حذفه ان يكون راء  
 كما صرح به في التسهيل ويؤخذ من عبارة الالفية قال ابو حيان فلو كان غير راء اما بالاكفاء  
 فرو سميح وقد كسر او خامسا كسميعور وحسبوهج فانه يحذف وهذا الاخر اعني الحاء  
 وارد على عبارة النزهة واشتراط الزيادة المذكورة في الالفية وبارة النزهة فلما يرد شرط



في الجملة وشرحا فيه ان لا يكون مدغما فيه ادغاما اصلها فان كان كذلك حذف فيقال في  
مصور ومصاص ولا مصاوي واغفل هذا الشرط في ساير كتب ولم ينب عليه ابو حيان في شرح التسهيل  
ولا غيره وان صح اعتباره فهو وارد على الالفية والقرصه معا قولها ولا فاصله دون مفصوله كون  
منطلق قد يشوب ان الفصل بالتقدم كما في مثاله ولا يختص به بل كما يكون ايضا نعم عنا حذف  
غيره كآخر حرف في الضعيف في العدي قول الثاني في دحور عمرا الى اخره استثنى من ذلك جمع وتمر  
فانما جمعان قال ابن مالك في شرح الكافية قد حكم سيبويه بالجمعة على جمع وتمر وهي النجم بجملة  
الرطب فانه يقال فيه هذا الرطب وهذا رطب قول الثاني فيه وكحور ادهطه صلى الاصح  
ادهط واشد وقاصح مفتوح في ادهطه فيكون ادهطه قاله ابو حيان قولها واحاديث  
قال السهيلي هو جمع احد وانه بمعنى حديث فوجع على القياس وزعم ابن حروف ان احد وانه انما  
تستعمل في المصاب وهي الدواهي لاني في معنى الحديث الذي يجمع فبلغ ذلك السهيلي يقال ما  
اقل حفظه هلا الرجل وهذا بيت يحفظ صبيا ان المكتتب من الحواريات البصيص وود  
اداما العصب احد وانه لو عيدها وفي الصحاح الاحد وانه ما يحرب به قولها وليا اناك  
ابو حيان هو جمع ليلاء معردا استعمال بمعنى ليله قليلا فبادت الليالي على اعادة هذا التعليل  
قولها وامكن قول المبرد وهو من جمع الترخيم كتصغير الترخيم بخلاف الزيادة ولا يحتاج الى  
تقدير اسم اخر هذا تكسيرا لانه ذلك قياس شاذ وقال ابو حيان يحتمل عندي ان يكون  
مكان اصلية ويكون وزنه فعلا ويكون هذا الجمع له مقياس وذلك بان يجعل اشتقاقه من مكانة  
بهي مصدر بكن الرجل فهو يمين ولما كان الموضع حلا للممكن عليه واللسان فيه سمي مكانا  
قال وهذا اولى من ادعاء الزيادة في الميم وجعله مفعلا من الكون لانه اذا ملكت الالة  
لم تعد الى الزيادة قولها وقد جمع الجمع فيه امور الاول قال ابو حيان لا خلاف  
ان جموع الكثرة لا تجمع قياسا واختلفوا في جموع القلة فمنها من لا يجمع في ان ينقاس وقال  
الجرمي والسيراني لا ينقاس ولا يجمع الا ما جمعوا واخاره ابن عصفور الثاني في استثنى  
في التسهيل المواردن معا على ومعا على او فعل او فعل كدرهم ودانير وقضا دونه فان هذه  
الاربعة لا يجمع لاجمع اصلا الثالث اذا جمع الجمع نظر الى ما يشبهه او يقاربه من المفردات فجمع  
ما يجمع عليه ذلك المفرد فيقال في قوم اقوام كحوض واحواض وفي مصران جمع مصر مصاير سلطان  
وسلاطين وفي عقبان وعقابين وسراطين وفي اعتمد عايد كاسود واساويد الرابع

قل

قال السيد والجاد برودي اعلم ان جمع الجمع لا ينطبق على اقل من تسعة كما ان جمع المفرد على اقل من  
ثلاثة الامجاد اولم ارا احد من ائمة العربية المتبحرين فيما ذكره ولا الجمع الذين شرحوا الك في بل  
رايت في كلام ابى حيان ما سألني ذلك فانه قال وجه جمع الجمع ان ينزل الجمع على قطع وينزل منزلة  
الواحد ثم يجمع قولها نحو كاليث وانا عيم وجاميل وجماليات وكلامات وسوبات وحررات  
وحررات في امور الماوس اعلم ان ابى حيان قد جمع ما سمع في جمع الجمع في الاختيار والفروقة  
فقال ادني ورد في الكلام قولهم ابدوا باء واطب واطب واسا واسام واسا واره واسا واره  
واسا  
ومهران ومهران وحشا وحشاشين وجمال وجمال واعطية واعطيات واسقية واسقيات  
وسوب وسوبات وحوال وحواليات بنى ثامم ودور ودورات وعود وعود وموجب و  
صوابات يوسف وجد ايد وجد ايدات وحم وحمات وطرق وطرقات وحرر وحررات  
والضا والاض وهي ما دعي من الشيايب قال فهذا ما جمع من الجمع في الكلام والمفردية ووطيوطا  
واسم وسواوسب ونعم وقول عرب ومعن ومصر وحش وحش وعطاسف وسب وولي وداير  
وعايد وما حبه وحديده وحار وطيروا وحرور لصوقا واما ما حيا في الفروقة فاعباب ورايات  
وايامنونا واما منون واما كسون وعقاس وعراسين انتهى ولم يذكرنا ذكر المصنف جمع الجمع  
انه بعضهم مثل ما صال فانه جمع اصل واصل مع اصل لكن الجمهور المذكورة قال الشبلي كاحراف احدا  
قال جمع الجمع غير الزجاجة وابن عزيز **باب التصغير** هكذا ذكره واورد في التسهيل  
عقب التكملة واحاد وفصل في ان فيه بينهما باب التنب وليس مجيد لان التكملة والتصغير  
احوان وحرمان وحرمان من واحد وسمعا دعي فكثر من الاحكام ومحال في كل  
منها على الاجزاء فلهذا جرت عادة النحوس ما تلا احد هما الاخر والغالب اعمهم  
يقومون التكسير وفيهم من تقدم التصغير ثم يورد التكسير عقبه كاس عصفور  
وابن الحاجب قدم التصغير وفصل بينه وبين التكسير كما ذكرنا **قول الشافعي**  
ليد على قليل ليست فائدة التصغير منحصرة في التعليل بل ذكره ابو حيان غيرها  
وهو التحقير والتقريب اما الزمان السني او مكانة او لمزلة وزاد الكوفيون التعظيم  
وزاد بعض المتأخرين المحسنة قولهم والعبارة المشافيه فالتمكن بضم اوله وفتح ثانيه  
وبعد هاسا كنه ويكسر ما بعد لو كان له وله بالتكسير يصفوا كعرا ب او ثانيه مفتوحا



التكميل

ليس من قبيل المنقوص فكيف سلبه وان اراد السطر فليس نظير المنقوص الا في مطلق  
لان المنقوص فكيف يرد اليه ما حذف منه وهذا لم يعلم منه وهذا لم يعلم له محذوف فيروى  
فلا يؤخذ اذ انك من كلامه قلت لكن في الجملة فيه افادة الحكم الثاني الوضوح بما في قولنا في  
والاسم على حرفين يود محذوف في قولنا التزهة ومحذوف الثاني فانه لا يبعد ذلك بوجه وفي شرح  
الكافية اذا لم يعلم للتأني ثالث وقصد تصغيره وتكسيره الحق باب دم فخر فليس  
او الحق بالثلاثي المضاف المحذوف بعضه كان ينعني ان ذلك هو تصغير من سمي به فلذلك  
بعض اصحابنا اذا سميت بما هو في الاصل على حرفين الثاني منها حذف وحكت على تلك اللام  
المحذوفه بانها اكثر ما يحذف من اللامات ونفس ابو الحسن الا ندى على ان ما اصل حرفا  
ولا يعلم الناصب منه يرا فيه بالان اكثر المحذوفات كثيرة كذلك ابن واسم ويدوم قال  
ولم يذكر اصحابنا في نحو هذا الا انه يجعل المحذوف منه حذف حرف على ولا واحدا ولم يذكر  
الحاقه بالمضاعف الا ابن مالك انتهى وفي شرح الكافية اذا كان المحذوف حرفا في لغة وحرفا  
اخر في لغة وصورتا مارة يرد هذا كقولك في تصغير سنة سنين وسينه قولنا في  
وعبد قال ابو حيان ويجوز ابوالواو المضمومة همزة فيقال اعبيد قولنا في  
والواو الثالثة معاوية قال ابو حيان اذا اصغرت معاوية على قول من قال اسود قلت معاوية  
او على قول من قال اسيد قلت معاوية محرم ما حرم في عطا وورده متبعة لان اللام ليست  
ادى اليها الثالثة قال الشاعر فاما معبد من ابيه عن او معي بعقد او بعهد اسم والمصنف  
جزم بالقول الثاني لانه لا يفهم قول الشافعية فان اجتماع ثلاث يالات حذف  
الاخير شيئا على الا ففهم قبل الصواب ان يقول باجماع لانه لا خلاف في ذلك قلت وهذا المثل  
هذه اللفظة المخشري في الفصل الذي اخذ المصنف منه منه وتاولة الجار يروى  
على انه اشار به الى الخلاف الثاني في احوى قال السخاوي في شرح المفصل اعلم ان الحذف حال  
اجتماع اليات انما يكون اذا كانت بالتصغير او لا والا فافك نقول في حبه جسيم وفيه  
منه وهذا ايضا لا يرد على قول التزهة وحذف اليات وقد احسن ابن مالك  
حيث قال في العدة وحذف لها ثاني يان ولها فاختلفت عبارته هل المحذوف الي  
الاخيره او الوسطي قولنا في وقاس احوى احوى عيو عيسى يصرفه فقال ابو عمرو واخي  
الشيخ علم الدين السخاوي في شرح المفصل اعلم ان نقل مذهب ابو عمرو وابن العلاء في هذه

المسألة

المسألة قد وقع فيه تحليط عظيم والذي قاله قال ابو عمرو واحي كما قالوا احوا والسيوية  
حاذ هذا القيل في عطا على هذه بحاية الجوهرى وكذا قال غيره قاله من باب جوارى  
باب الحركة مسعة فحمل القنوين عوضا من المحذوف وعلى هذا القائل عن ابي القاسم اقال  
والفرق بين هذا وبين جوارى ان جوارى عن نقص عن فاعل وليست فيه زيادة المضارعة  
كما في اخي الا ترى ان جوارى في حاله لا ينصرف لتمامه وعلى الحكاية الاولى عن ابي عمرو  
وابو علي وانه يقول في عطا على جمع بين ثلاث يالات بيان التصغير واليا المتقلبة عن الالف  
الاصلية قال ابو عمرو ولا يكره ذلك قال وكذلك يقول في ك وفي احوى قال ولا يبعد  
من حذف المطرقة لاجتماع ثلاث يالات انتهى قال ابو حيان وقد نظم هذا الخلاف في ارجوزة  
احمد بن منصور فقال  
وشله فعصفون الاحوى على احوى كذلك الاحوى  
وان تود تصغيره ادغاما ففيه حذف فاضف العمام فواج عند بعض الناس سنوا وليس بالقياس  
وغاب ما قد به اليه عليهم في الخوسيوه واخار قول يونس اخي من غيره ترفق وكذا في  
قال ابو حيان قوله بالنون كما لم يظهر معنى له انه تنويه ويجعل من باب اعم كانه قلل الادغام اذ يقول  
احيوت **قولنا الالف** والشافعية والعبارة لها يصير الترخيم محذوف كل الروايد فيه احمل ان الاول  
قال في العدة ونزال عنه تا الماينث من الروايد المراد فيه ان يحذف في تصغيره وذكر في  
في التسهيل وشرح العدة انه لا يد في هذا التصغير اذا كان الموت وهو عار من الهام الحاقها  
اياها وتوزاد على الثلاثة قال ابو حيان الا الصفات التي للموت كخص وطلب في حايض  
طالق الثاني كما لم تصغير الرجيم ولم ينعزل له الثلاثة قوله سم والعبارة للتزهة وراجع  
الموت الثاني يافيه امور الاول زاد في التسهيل والكافية والعدد وشرحهما والموت الربا  
المقتل الثالث والرابع فانه لا يصح الما باليا كالثلاثي نحو سامة الثاني زاد في التسهيل والكافية  
وشرحهما ما زاد على ثلاثة وحذفت منه الف تانيث خامسة او سادسة فيلحقه التعوض محو  
جباري وجبوه ولعيوى ولصغيره الثالث استثنى في العدة وشرحهما من الثاني ما استعمل  
وصعوبه ليصنف وجود ونحوهما فانه لا يلحقه ويختص الشافعية والتزهة بايراد وهو انه  
من الثاني ما حصل فيه ليس الجاق الى كاسم الجنس نحو سم وبقر وحل ويط وكا للبضع العشر  
وصارون العشر من اسماء عدد الموت التي هي ثلاثة احرف فانه اصغر من لا يلحقها الثاني  
وقدس ذلك في الالفية قولنا في ويرد جمع الكثرة الى اخره قال السيد بشكل بمثل سكارى



وحرفانه ليس له جمع قلة ولا يجمع مفردة بالواو والنون ولا بالالف والتاء قلت لا اسكال تقلد  
 نص ابن مالك في كسبه كلها وابو حيان في شرح التسهيل على انه لا يشترط في هذه الحالة ان يكون حاء  
 يجمع مفردة بالواو والنون ولا بالالف والتاء لان التصغير يجمع الجمع فما كان مذكور عاقل  
 رده الى القلة او الى التصغير بالواو والنون سواء كان مفردة يجمع بهما ام لا قال ابو حيان  
 ينقل في سكارى جمع سكرى سكران في رحل رحل حمير حلون احقرمون وما كان كسوت  
 عاقل او غيره او لمذكور غير عاقل رده الى القلة او الى التصغير بالالف والتاء مطلقا وتعين  
 التصغير بالالف والتاء مطلقا وسبق التصغير في النون في فاقد جمع القلة وهذا امر  
 لا خلاف فيه ويجوز للسيد ليف خفي عليه مثل هذا ثم اتى الجار بردي ايضا وافقه وقال يمكن ان يقال  
 اعلم بسببه انه علم ما ذكره في الكافية مثل ذلك يجمع جمع السلافة فيكون هنا ثم يجمع جمع السلافة محمولا  
 على ما يجوز جمعه مع السلافة انتهى وليس الامر كذلك بل هذا دهرول عن المنقول في المسألة وهذه  
 الما واشباهها سرعت في كسبه على شرح الجار بردي سميتها باطراد الما وورد في جواشي  
 الجار بردي وقد اجاد ابن هشام حيث قال في النزهة وورد جمع الكثرة قلة مفردا فصيح  
 وعلمون واوتدب ودويرات في كلام ودور مثل يهذين المالكين ومن المعروف ان علاما  
 يجمع اذا كان بكرا بالنون والواو ودار الما يجمع في حال التكليس بالالف والتاء ولا ملك ان المسألة  
 من الوضع بحيث ان ابن عقيل ذكرها في اول شرح الالفية حيث قال ان اسم الجنس لا يجمع بالواو  
 والنون كرجل ثم قال نعم ان صفاته يجمع بها فيقال في رجل رجلون ولا شبهة في ان الذي يتصغر  
 لتأليف تأليف كتاب يحتاج قطعا الى سعة النظر وكثرة الاطلاع وادام الكسوف والمطالعة  
 ولا لعمري فيما هو يصدره العدد القليل من الكتب **قول الالفية** وصفوا شذوذ الذي التي  
 وذاع الزرع منها واتي قال ابن قاسم معترض من ثلاثة وجوه احدها انه لم يبين الكيفية بل طاهر  
 توهم ان تصغير ما تصغير المتكسر والثاني ان قوله مع الفروع ليس على عمومته لانهم لم يصغروا جميع  
 الفروع والثالث ان قوله منها واتي يوهم ان في يصغر كما يصغروا وقد نصوا على انهم لم يصغروا  
 في الالفاظ الموشة الا التاء وهو المعنوم من السبيل الى سبي وقال ابو حيان في شرح التسهيل قال سبب  
 اللاتي لا تحفروا واستعوا جميع الواحد المحقر واجاز الاخفش تحقير اللاتي واللاتي والتصغير  
 مذهب سبويه لانه لم يثبت ذلك عن العرب ولا لفصحة قياس لان قياس هذه الاسماء ان لا  
 فتصغر العرب منها شيئا وهذا فيه مع مورد السماع ولا سعة اه ثم قال بعد ذلك والتصغير

لا يجوز تصغير اللاتي ولا اللاتي ولا اللواتي استغنى بجمع اللباس عن ذلك ثم قال بعد ذلك  
 ولم يصغروا من الالفاظ الموشة سوى ما ذكرنا تصغير ذي وتي وهي هذه استغنى بتصغير نا او  
 خواف من اللباس بالمذكر لوصف وادي ودهي وده انتهي قول الشافعي وخالف بالاسارة  
 والموصوف قال السيد نوهم ان جميع اسماء الاسماء والموصولات تصغر وليس كذلك قال واما  
 لا يصغر من النوعين من ما ودد والطاير ودد بعد ما الاستغناء به وبنا وبنا وثم تولها  
 اورند اخرها الف يستثنى من ذلك الممدودة فان مذهب المبرد انه يرا دانه يرا دانه فيها الف  
 قبل الممدودة لا في ليلا يصغر الممدود موصودا والرجاج اخر على منطه الباقي وعلافيه ادى الى عود الممدودة  
 قولها واللباس قد يوهم انه تصغير اللاتي وهو راى الاخفش وابن مالك ونقدم ان سبويه  
 نص على انه جمع اللباس قولها ورفضه التصغير الضاير الى الف والباب لم يستوف ما رفضه تصغير  
 وقال ابو حيان في شرح التسهيل لا يصغر الاسماء الموشة في السا ولا الاسماء المصغرة ولا غير  
 وسوى وسوى بجمع غير ولا البارحة ولا المس وعند ويصغر بجمع عسيه ولا الاسماء العاطلة على  
 الفعل وفي تصغير اسم الفاعل مع علم خلاف ولا حرك ولا الاسماء المختصة بالنفي ولا الاسماء الواقعة  
 على ما يعظم شرعا وكل ولا بعض ولا اى ولا الظروف غير المتمكنين بحركات مرة ولا الاسماء المحكية  
 ولا الاسماء المشهورة كالحجر وصفر وباقيها بلا خلاف في الجمع ولا الاسماء السبعة والاختار وما فيها  
 على مذهب سبويه واختاره ابن كيسان ومذهب الكوفيين والمادني والحراني جواز تصغير الاسماء السبعة  
**باب الشب** قول الشافعي المنسوب المحقق اخر ما شذذه ليدل على نسبة  
 المحرر عنها قال الجار بردي اعترض بعض الناس رحن على هذا التعريف من وجهين الاول  
 انه يقتضي ان يكون المنسوب اليه لان الذي الحق اخره بامتدده هو المنسوب اليه لا المنسوب  
 لان المنسوب هو المركب من المنسوب اليه ومن الياء المتددة والثاني ان الذي الحق اخره بامتددة  
 لا يدل على نسبة الى المحرر وعندها لا يها واحدا قال والجواب عن الاول انه لا يصدق على المنسوب  
 لا يدل على نسبة الى المحرر عن الياء فانه هو المحرر عن الياء وادام ليدقق ما ذكر في توليف  
 احدهما على الآخر فكيف يكون احدهما هو الآخر وعن الثاني من الظاهر السنين ان المراد بالحق  
 باخره بامتدده والمركب اليه فقط فظهر انها ليسا واحدا قال ثم اعلم ان اعتراضه  
 الثاني يدل على انه يوهم ان الصغير في قول ليدل عايد الى الحق الذي يفهم من  
 الحق الى قرى بالياء وان قرأ بالياء فهو عايد الى الياء المتددة اي ليدل الى الحق والياء



المشودة على نسبة الحق الى الجود عن الياء انتهى وقال السيد قبل التعريف المذكور تملف ما  
يساويه في المعرفة والجماله لا سيما على نسبة قال ويمكن ان يجاب عنه بأنه يعرف المنسوب  
المصطلح بالنيابة اللغوية فاليلزم ما ذكرتموه لأن النسبة اللغوية معلومة **قول اللغوية**  
والعبارة لها والتأنيده ومثله ما حوله الحرف قال ابن هشام فان قلت من قال في عمى وحرف  
الالف كما يحذف الياء لان الف مع الياء بمنزلة الياء من قلت لا نص على ذلك ابو علي  
وذلك لا يفسد الحكم ان الذي يحذف واو منقول لا يحذف ييم من حيث حذف الزايد  
في مورد ان قال ولا لك ان تقول كان مقتضى القياس ان لا يحذف اذا نسب الى كرسى  
لان الاصل ان يبقى المنسوب اليه ولكن كونهما توالي يات وهذا المعنى مفقود في مثل ما  
اذا اسما الف قال فان قلت ما ناب عن الفصل بفصل بدليل مردت محو رجب فلت الفصل  
في اجتماع الياءات لا في وجود الياءات في الكلمة غير مجتمعة فافهم الفرق فهذا ما قلنا فهو من يلزم  
علم النحو انتهى قولها فعلها واو وجد بها حسن لسان على حد لسان سوا بل الحذف هو  
المختار كما قاله في الكافية وشرحها وقد شبه عليه ابن الحاجب بقوله ويحذف غير هاكل  
وقد جاحلوى واصرح منه قول النزهة وجلي افصح من جلي وبقي ما قام المله لها  
في حالة القلب محو فصلها بالالف فيقال حبلاوي وقد شبه عليه في الشافية **قول اللغوية**  
شبهها المحقق والاصل ما لها وللاصل قلت سمي قال ابن هشام بوجه ان الف المالحاق ليس كذلك  
يكون كالف التانيث في ترجيح الحذف لانه يقتضي قوله ما لها وقد صرح في الكافية وشرحها بان  
القلب في الف المالحاق الرابعه اجود من الحذف كالأصلية لكن ذكر ان الحذف في القلب شبه  
من المنقلبة عن اصل كان الالف المالحاق شبه الف التانيث في الزيادة وشبهها بالأصلية  
في انها بازاء حروف اصل قول النزهة ولكل الجبار في ملهى توهم التساوي وليس كذلك  
بل الرابع القلب كما في اللغوية لها الأصلية قول الشافية وملهى توهم وجوب القلب وليس  
كذلك بل مختار ويجوز الحذف فعبارة اللغوية اجود من عبارة ما قولها وتقلد الالف  
الاخيرة الثالثة والرابعة المنقلبة واو قال السيد كان من الواجب ان يقول الملاحق المنقلبة  
التي اخير المالحاق لانه لم يذكر حكمها فيما بعد قولها وباب مجي جاعل نحو وحكى كبرى واسم قائم  
في هذا النظر لا سيما اذا واما محسافا وجه قوي قول النزهة ولكل الجبار في نحو فاض بوجه  
التساوي وليس كذلك بل الحذف اجود ولذا قال في الشافية ومحرف الرابعه على الافصح كقائ

وفي اللغوية

وفي اللغوية والحذف في الياء اربع اخرون قلب **قول اللغوية** والعبارة لها والتأنيده واول  
ذا القلب انفا حاقا قال ابن قاسم اعلم ان فتح ما قبل سابق يحذفها وذلك انه اذا اريد المنسوب  
سبح ونحوه فتحت عنه كما يفهم عن عرفا اذا فتحت الياء الفالحا كها وانفاج ما قبلها فيصير  
سبحي مثل فتى ثم تعلب الف واو كما تعلب الف فتى فقد ظهر بهذا ان الياء لا تبدل واو الا  
بواسطه قول الشافية وبفتح الثاني من نحو محر والدليل على باب ايل ايضا وهو مذكور  
في اللغوية والنزهة قول النزهة وفتح حوا را نحو تعلب بوجه ان الفحة مقيس بالمعروف  
فيه انما هو المكسور وان الفحة شاذ فيسمع ولا ينقاس هذا مذهب الخليل وسيبويه وحزم بن  
مالك في شرح العمدة فقال فان كان المكسور العين رباعيا لتعلب لم يفتح عينه الا بفتح الياء  
وعن المبرد انه مطرد وذهب الجوزي الى التوسط بين القولين وهو ان المختار ان لا  
يفتح قال بوجيان وهذا مخالف لقول سيبويه في انه ساق قول المبرد انه مطرد ولما اختار  
الكسرا انتهى ولهذا قال في الشافية محلا على على الافصح قول الشافية قول مرمى طاهر  
استواءهما وليس كذلك بل افصح مرمى وقد صرح به في اللغوية **قول اللغوية** والنزهة  
والعبارة لها اوريا دق تفتية اوجع قال في شرح الكافية انما يلزم الحذف في المنسوب اليه  
من المبني والجاري مجراه كاسين وجمع السلاحة المذكور والجاري محو كعتر بن اذا عرب  
بعد التسمية بما كان يعرب قبلها فاما اذا جعل نونه حرف اعراب واعرب بالحر كاس  
فلا حذف وقد شبه ابن الحاجب على هذا بقوله الا على اعراب بالحر كات قول الشافية  
بشرط صحة العين والنزهة غير معقل قال ابن قاسم لا بد من تقييد المعقل بصحة السلام لان الشرط  
بمجموع الامر من فلو كانت اللام معتلة واللام معتلة ايضا نحو طوبه وحده فانه يقال طوبوك  
وحوى كالصحة العين قلت وهذا القيد مذكور في التسهيل والعمدة وشرحها واثار اليه  
في اللغوية بالملك حيث قال وعموا ما كان كالطويلة فمثل بما وهو معتل العين صحة اللام العبارة  
للتأنيده ومن فعله غير مضاعف لم يذكر فيها اسم اسم الشرط الثاني المذكور في فعلية وقوله وهو  
صحة العين وقال ابن قاسم هو شرط فيها قال ولم يذكر ابن المصنف في شرحه عنها الا شرط  
عدم التضعيف مع ذكر الشرطين في فعلية بالفتح باحل في ففيلة بالضم بشرط اني قلت ابن المصنف  
معدور في انه راياه وغيره صحه انه ذلك ذكره في ففيلة وقوله شرطين وفي ففيلة شرطا واحدا  
قال بوه في التسهيل يقال في ففيلة فعلا وففيلة فعلا لم يضاعف او يقل ففيلة مع صحة لانه



كعبارة التسهيل الا انه اسقط الشرط الثاني من قوله وقال في شرحها واورد فعليه فعلى وفي  
فعله وفعله فلو كان مضاعفاً عن ذلك سمي باليه من فعله مقل العين مع اللام فيكون  
انتهى ففعله عبارات الساطم في كتيبه نصيحه في اختصار شرط صحة العين فعمله وفعله دون فعله  
وعلى ذلك حريت عبارة ابن الحاجب وابن هشام ولو كان عندهم استواء الاوزان الثلاثة  
وخلط في ذلك شرطين لمجوعاً منها ورجعوا الشرطين اليها فان كان احدهما فضلاً او فاعله واعادوا  
الشرط فيها الى الخلفتها بما في نقص احد الشرطين راجعاً الى الاوزان الثلاثة وخلط في ذلك  
والدليل على تخليطه انه شرح بذلك عبارة التسهيل وهي لا تعطي ذلك بل تعطي خلافه كما ترى  
ولو كان على ما سب من ذلك والدليل على تخليطه انه شرح بذلك عبارة التسهيل وهي لا  
تعطي ذلك بل تعطي خلافه كما ترى ولو كان على ما سب من ذلك والدليل على تخليطه انه شرح بذلك  
الكتاب فاعتبره كما جرت عادة من ذلك فلو لم يذكر شيئا من ذلك وانما اورد موردياً  
مدلول الكتاب واوله صريح في خلاف ذلك وهو ما يركب المصنف وغيره دليل انه  
حصل له في ذلك وهو كسبية فلم وعبارة الجار يودي هنا ولا يشترط في فعله صحة العين لان  
حرف العلة اذا تحرك وانضم ما قبله لا يسقط الفاعل بل يلزم المحذور وبوافقه قول ابن مالك  
في شرح الكافية واستغنوا من حذف الياء فيما صوغف او كانت عينه واو كحله وطول لانه  
لو حذف الياء لما لعل جلي وطول فاستنقلوا فكذلك المصنف فلما فضل وتصحيح الراوي  
مفتوح ما قبلها صريح فيما استرنا اليه وبان لعله قولهم والعبارة للتثنية والياء الماوي  
عزل وصح استغنى ابو حيان من فعل ما كما نحو كسي تصغير كسي فان النسب اليه كسي ساس شديداً  
قال ولا يجوز غيره وعلة ذلك انه اجتمع فيه ثلاث ياءات التصغير والياء المنقلبة التي هي لام  
الكلمة فحذفت الياء المفعلية عن الالف وادغمت ياء المصغير في الياء الاخرى وبقي كسي  
كاحي فاذا دخلت ياء النسب كسي لا يجوز ان يحذف احدى الياءات الساكنة لان  
حذف ياء المصغير لم يجر لها بها معنى والمعنى ان وان حذفت الياء الاخرى لم يجر لها معنى  
الى الاعاليين في موضع لانه قد حذف منه الياء المنقلبة عن الف كما مع ما يلزم فيه من كسبية  
التصغير وهو لا يحذف فلذا التزم فيه فصل قال وما كان مثل الكسبية تصغيره نسب اليه  
فانه لا يحذف اسماً انتهى **قوله اللغوية** والنزهة والعبارة لها وصحها في محو راي  
واجب كذا في شرح الكافية وذكر فيها في التسهيل العلة وشرحها وجهين احدهما التصحيح

منه عليه ابن الحاجب وقال ان كانت اصلية بسب على الاكثر كمرأى قولها انت في  
فالوجهان ككسوى وعلاى الخارج في الاول الاقارو وفي الثاني القلب وقد صرح به في  
النزهة قولها وباب سقايه سقاي بالهمزة قال في التسهيل وقد جعل واو قال ابو حيان وهو  
ويقال سقاي بابدال الهمزة واو وقد محس السيد فقال لوقال في النسبة الى سقايه لم سعد  
لان الهمزة تقلب واو فلم يستحضر النقل لكن اصاب في المحجج قولها وباب راي ورايه راي  
راي ذكر في التسهيل ثلثة اوجه احدها النسب اليه على لفظه بالياء والثاني في ابدال الياء  
والثالث ابدال البدل من الياء واو قال واجودها الغرض قول الثاني والمراتب  
الى صدره احسن من عبارة اللغوية والنزهة لانه كما قال ابو حيان تدخل تحت النسبة الى الواو  
وحيت وشبهها من المركبات فقال لولا تخفيف الواو وحيت يحدف عجزها ولا يدخل ذلك  
في قول اللغوية والنزهة وانسب لصدور جله وصدور ما ركب حوها وعبارة الثلاثة اسهل من قول  
التسهيل ويحذف لها عجز المركب لانه كما قال ابو حيان ايضا يدخل تحتها ما لو كان المسببه  
اكثر من كلمتين كان يسمى رجلاً يخرج اليوم زيد فانك لا تحذف العجز فقط بل تحذف ما زاد على الجذر  
والاول اضافة مهذوة بان واو في النزهة او **قوله اللغوية** والنزهة وما يعرف  
بان في راد في التسهيل والمعدة محققاً او تقدير اقل في شرح المعدة واشتد العقوي تقديرها  
الى الكسبية والاعلام اولها دوكان او ايلها معرفة باو اخر تقديرها نحو بكري وكلاعي في ابي بكر  
وذي الكليل **قوله** قال ابو حيان المراد به هنا المضاف الذي يكون علماً او غالباً لا المضاف  
على الاطلاق فان مثل علام زيد اذ لم يكن علماً ولا غالباً لم يعرفه بالاضافة وليس بمجوعه معنى  
مفرد بنسب اليه كما بن الربيع وامري القيس فانما نسب الى زيد والاعلام فيكون اذ ذاك من  
نسب اليه الى المفرد لا الى المضاف لان كل منهما بان على معناه قوله الثاني وسائر كتبه ان جعل  
النسب فيه الصدر مالم يحذف قال حطيس الى الثاني ومثله في شرح الكافية والمعدة لعبد شاذ  
قال فيقال فيه ساقى وشي عليه في النزهة وقد ارد السيد وتبعه الجار يودي ثم قال  
والعائد است يقول لا سلم ان الثاني في عبد مناف ليس بمقصود فان ما قاله اسم منهم وقد  
قصه المضاف اليه واصيف اليه **قوله اللغوية** وحذر رد اللام ما ضعه حذو فاقال ابن  
قاسم هو مفيد بان لا يكون معتل العين فان كانت عينه معتلة وحذبه كما في ككافية وشرحها  
والتسهيل وان لم يحذف في النسبة والجمع كساه وذي على صاحب فيقال ساس وودوي

قوله اللغوية



وذا فادسا در على الشافيه وقد نبه عليه في النزهة قولها في جميع المتصحح قال في قوله  
 لدر جمع تصحيح المذكور وقد اقتصر في التسهيل على الجمع بالالف والياء قلت وكذا اقتصر عليه ايضا  
 في العمله وشرحها وشرح الكافية قولا في الصواب حيث قال في حقه مصححا او تنسبه وكذا عبر  
 ابن هشام في النزهة بقوله اجمع موت قول الشافيه وان كانت لانه صحيحه والمخذه ف  
 غيرها لم يرد ما مل ما حذف منه الفاء والهمزة وقال ابو حيان ومستثنى منه ما حذف وهو  
 مصعب كرب المحض من رب محذوف الياء الما الى الساكنه فانك اذا سميت به ونسبت اليه ردت  
 المحذوف فقلت بربي لا تعلم ذلك خلافا وقد نص عليه سيبويه **قول الالف** وحق محذور بهذا  
 ترفيه قال ابو حيان عبارة الجوزي ما وحسب حصره في التنبيه والجمع وجب رده في  
 النسب وما لم يجب جاز فيه الامران ان قال وهو احسن لا يرد او ما فيها الوجهان  
 في النسب مع انه ورد فيهما الورد في التنبيه لكن في الفصح فاذا علق الامر بوجوب الورد  
 في التنبيه وعدم وجوده لم يدخل فيما يجب رده في النسب لان ردهما الشافيه والنزهة  
 وحكمه انه ان كانت لانه صحيحه لم يحرك الا الضاعف على ما تقدم تأييده وان كانت مقبله  
 خبر وهذا القسم لا يفهم عبارة الشافيه لانه ذكر ما يجب فيه الورد وهو المحذوف اللام  
 والثاني شرطه وما يتنوع فيه وهو الصحيح اللام حذف فاه او عينه وذكر ان ما سواي  
 ذلك يجوز فيه الاحران فيدخل فيه ما حذف عينه وهو فعل اللامين مع انه مما يجب  
 الورد لانها يجوز فيه الامران فيكون واردا عليها وقد اورد بعض شراحها وقال  
 كان ينبغي ان يقول وما كان على حرفين والمحذوف لام مما اعتلت عنه واحتربا  
 والجمع بالالف والياء والمحذوف عين او فاما ما اعتلت لانه ورجب رده **قول الالف**  
 ونفع عينه التزم قال ابو حيان يستثنى الضاعف المحذوف العين فانه لا يفتح عينه  
 بل يود ويزعم كما تقدم في بني قلت وقد نص في شرح الكافية فقال فلو كان ما امله  
 السكون مضاعفا فلو كان ما امله السكون مضاعفا ردا اليه بانها فاكراهية لفك المضاعف  
 فقال فلو كان ما امله السكون في رب بربي لا يقال بربي نص عليه سيبويه قول الشافيه  
 وادبوا الحسن يكن ما امله السكون قال ابو حيان قد رجح الاخفش في الاوسط الى مد  
 سيبويه وذكره سماعا عن العرب **قول الالف** وضاعف الثاني من ثنائي ثانيه ذل  
 فيه امران الاول قد يفهم ان الذي نأيه حرف تصحيح لا يجوز لتضعيفه بسواده بل المراد

الالف

الالف

ساكنين

الف

انه اذا كان لينا وجب لتضعيفه وان كان غيره جاز التضعيف وعدمه الثاني اذا كان  
 اليين الفاضل عفت ولبدلت الثانيه حمزة ويجوز حملها فيه وجهان اقرادها والاخر  
 ابدالها واو وان كان ماضوعفت ثم يعمل بها عملا محي من قبل الثانيه واو فيقال في صوي  
**قول الالف** والشافيه والعبارة لها والجمع يرد الى الواحد قال ابن مالك في شرح  
 والعمله هذا اذا كان له مفرد يستعمل قيا سا كان او غيرهما فان كان واحدا محملا  
 نسب اليه على لفظه وقد يرشد الى ذلك قول النزهة لمفرد حيث اضاف اليه **قول الالف**  
 ان لم يكن واحدا بالوضع ينبغي ان يجعل شاملا للصورتين المذكورتين في شرح الكافية والعمله  
 وجهها ما اذا ردت عن المحمية نقله الى العلمية كما تار وما بقي على الجمعيه وجري مجرى  
 العلمية كالانضاري وعبارة الشافيه اصرح في افاده ذلك من عبارة الالفية قول الشافيه  
 وله محي مقال في اخره زاد في الالفية وفعل والثلاثه سموة مقسمه عند سيبويه  
**التفاسات** هو في الشافيه والنزهة وقد سقط من الالفية قول الشافيه وفي نحو  
 يم قاف عين ما بني لعدم التركيب قال بعض الشراح فل عليه ان قوله اذا كان اول  
 الساكنين غير لازم فانه لا فرق بينه وبين ما اولها حرف يصحح نحو عدد همد  
 حمل قلت لا يروى علمه بهذا فان ذلك لعقد حاصر بالمسح التي قبل هذا كما طاهر من العبارة  
 قول الشافيه واولها مدة حذف الاول ان كان نون توكد حقيقه او  
 تنوينه قبل من الواقع بين عينين وقد ذكرهما في النزهة ههنا وزاد في التسهيل او نون  
 لان قولها وحرك الثاني المضعف يرد عليه ان تحريك الثاني يكون في غير المضعف  
 ايضا وضبط في التسهيل بان يكون اخر كلمة وهو احسن واعم من قول الشافيه الا في انطولوجم  
 بلده وفيه ولم يرد لا يدخل محم حولين وكيف وامس وايم وهند ونحو ذلك داخل  
 في عبارة التسهيل قول الشافيه والاصل الكسر قال في البسيط هو قول المحققين قال ويحمل ان يقال  
 الاصل في الالتفات محركة بل يقتضيه وجود التحريك خاصة وحسن الحركة يكون لوجوده محضا  
 قولها وكا اختيار الفتح في نحو الم الله قال ابو حيان ذكر ابو الحسن ان الكسر فيه جاز على الاصل  
 ولم يسمع احد ضياء الكسر ولا قرعته وقال سيبويه اما الم الله فلا يكثر له نهم لا محذور في الف والوصل  
 بمنزلة غيره وقول النزهة ونهض فقط في الم الله امور وقول الشافيه والنزهة واختاره  
 في نحو احسوا القوم عكس لاسطعما في احسوا القوم لغة والله وفي الفتح كما هاتفي



والكافية وشرحها وقراها يحيى بن اسحق اشترى والاضلالة بالفخ قول الشافعية  
جواز الضم في الآخرين ممتنع قولها بخلاف رد القوم على الاكثر في التسهيل ان الفصح في  
هذا الكسر يجوز فتحه نقله ولم يحكم فيه الضم وعبارة ولا يضم قبل ساكن بل كسر وقد يفتح  
نقل ابو حيان في شرحها بضم الضم فذكر سيبويه انه ليس من كلامهم والقياس لا يبعده لانه  
كالفتح في عدم مراجعته الاصل وهو قليل حكاها ابن جني قول الشافعية والضم في خوده هذا قد  
البصر من وراى الكوفيين جواز كسره وفتح ايضا نقله عنهم صاحب الافصح وبه جزم  
نقل في فصحى وابن مالك في التسهيل وقال ابو حيان انه ظاهر قول سيبويه موافقه ما ذكره  
نقل قول الشافعية والترجمة والعبارة لها ومن الناس ارجح من اكثر عكس من اسهل  
امور الاول قال ابو حيان لا يختص ذلك بثلاثة التعريف بل الى الخليله وللام الذي  
ومعه لذلك الثاني ذكر في التسهيل ان الكسر مع اللام اصل من لفتح مع غير اللام فلما  
في العلم على حد سوانك الشافعية ايضا ان نون من قد تحذف مع اللام والاولى حيان  
شرط وهو ان يكون اللام ظاهره غير مدغمه فيما بعدها وذكر في شرح الكافية ان ذلك كثير في الشعر  
واورد منه ابو حيان عدده شواهد ثم قال وهذا يدل على جواز حذف نون من لا يبقا  
بالالف واللام خروا حسنا وحذفها لا قليلا كما قال ابن مالك ولا مخصوصا بضرورة  
كما ذكر ابن عصفور وغيره من النحويين قال ولو تتبعنا وواو ابن العرب لا يجمع من ذلك  
شي كثير فكيف يجعل هذا قليلا وضرورة بل هو كثير ويجوز في سعة الكلام وطال ما بنى النحويين  
الاحكام على بيت وسيتبين كيف لا يبنى جواز حذف نون من عندنا التقيا بها بلام التعريف  
الظاهر وقد جاز منه ما لا يحصى كثيره انتهى **باب الاستدراك** اذا ترجم في الشافعية  
ووضع من باب التقاء الساكنين وباب الوقف وهو احسن من صنع الالفية حيث ذكره  
في اخوه بحسب الزيادة وترجم عليه فصل في زيادة همزة الوصل وكذا صنع في الكافية الكبرى  
وزاد في الترجمة وغيره من همزة القطع ولم يخالف ترجمه الالفية في هذه الكتب الا في هذا  
الباب لاصل مناسبة لباب الوقف **قول الالفية** والعبارة لها والشافعية وهو لفعل ما  
احتوى على اكثر من اربعة يلدن منه ان يكون الهمزة في اعراف اعرافه واستطاع استطاعه  
همزة وصل وليس كذلك قال السيد ويمكن ان يجاب بان المراد اربعة حروف وحيد فلا يرد  
لان اصلها اداق واطاع قول الشافعية وفي صنع امر الثلاثي اورد عليه السيد وغيره

خاص

خاص بما يمكن ثاني مضارعه واسما محرك مضارعه فالاول الامر فيه متحرك نحو قف  
قل ويح ورد وكان سمي ان يقيده بذلك وهذا يرد على قول الالفية وكذا من الثلاث  
كاحسن وامض والتفد وقد لا يرد لان المثال قول الالفية وخصصه ومن عاده  
اعطا الحكم بالمثل وقد صرح بالتقييد في الكافية الكبرى فقال كذا من ثلثي اذا  
خالف ثم وقع رد هذا **قول الالفية** هو ال كذا في امران الاول كيف يجمع هذا مع ما  
في كسبه في باب المعرف باداة التعريف من ان يحملها حرف تعريف وان همزتها همزة قطع  
لا تخرج وصل الثاني زاد في الثالث في التعويض للام التي هي بدل من ال في لغة في فقال في  
التعريف ويمم **قول الالفية** ويبدل همزا في الاستفهام لوسهل طاره انما على احد سواء  
وليس كذلك بل الاول هو الافصح وقد صرح به في الشافعية وقال ابن مالك في شرح الكافية  
ابدالها الفاء في اللغة الموجود لها في التلاوة المرضية قول الشافعية انما يبعد ما كذا  
اصليه فانها نضم قال في شرح الكافية قال في الالفية اللام من اللفظ لا اتصالا محلها  
بها والموت محو اعدى جاز في المخرج الوجهان فاجودها قولها وكذلك للام الامر في سكونها  
عارض يفهم ان الاصل فيها الكسر وهو الذي شئ عليه ابو حيان في شرح التسهيل وجزم ابن  
في شرح الكافية بان الاصل فيها السكون وان سكونها بعد الواو الفارحوع الى الاصل  
دوام تقوية وقد بسط الكلام على ذلك في حاشية الفصح قولها ولم يفضوا ويجوز ان يمل  
هو قليل ان جعل قليل خبرا عن الامرين وعليه شرح السيد وغيره فهو متعذر فان ابا حيان  
اكر على بدو الذين ابن مالك وغيره بمن قال ذلك وقال في قري به فيها لا يوصف بقليل ولا  
قلت والاولى عند في عبارة الشافعية ان يجعل قوله لعضوا عطف على مدخوله كسبه وشبهه  
الهي وهي ولم يفضوا ولم الكلام هنا ويجعل قوله ويجوز ان يمل هو مستداجره قليل ذلك  
يندفع الاعتراض ولا اسك ان المصنف قصد ذلك لامر من احدهما انه معدود من جهة  
الواو لا هو لذلك امام قراه الثاني انه زاد فيه لفظية محو للاشعار بالاستيناف والقطع  
عاقبه ولو اراد عطفه كما لدى قبله لقال وان يمل هو لتاسق ما تقدم او كان يريد نحو قل  
فقول ويجزم يفضوا للاشعار بانه اول الاستيناف فلا جا بهذه العبارة علم ان هم  
يفضوا معطوف ويجوز ان يمل مستأنف ومتى حمل احدان الما لفاظ كلها متعاطفة كانت  
وهذا فاحش لا يها يكون حديد داخله في حرسه فيكون قوله غير مستقيم مع شئ قبله ثم راي



الجاء بردي شرح على هذا الذي قررته فانه بعد اى ادى الكلام على المشهات قال واما  
 محوان سمل هو سمل بغير تاء ما وخص القلبي وهو محاسبه **باب الوقف**  
 قول الشافيه الوقف قطع الكلام عما بعدهما قال شارح هذا الحد غير صحيح لانه قد يوقف  
 على ما ليس بعده سمل ولا يصدق حينئذ قطع كلامه عما بعدهما اذا كان بعد هاشي بان كل  
 كلام يعرض فانه لا بد وان يكون بعده كلام آخر من جنسه او من غير جنسه فاذا قطع الكلام  
 عما بعدهما كيف يقال كان له وقف **قول الالف** تنوينها انرفعه اجعل الفاول  
 الشافيه وابدال الالف في النون قال ابن قاسم يستثنى من النون المسطره كان موتا  
 ثالثا فانه يونسه لا يبدل بل يحذف وقد وردت على الشافيه السيد والجاء بردي قلت  
 قد بينهما عليه في اثنا والباب حيث قال في الالف في الوقف تانيه الاسم ما جعل وفي  
 الشافيه وابدال التانيه الاسميها فافهم ذلك عن استيناف بها هنا والذي  
 الجاء ابن قاسم الى ذلك انه رآى الناطم بادر الى ذكر الفيدتها في كتابه العمدة فقال  
 ما لم يكن تنوينها بلا فتح طاهرة في غير ما تانيه فيبدل الفاء ثم يرد على الشافيه محواها  
 وايضا فان التنوين فيه يبدل الفاء ولا يدخل في عبادته لانه مبني فلا يقال فيه منصوب  
 ولا يرد ذلك على الالف لقوله انرفعه لان الفتح شمل لفتح الاعراب وفتح البناء في شرح  
 العمدة ويورد على الالف انه لا يبدل من يقيده بغير المقصود كما قيده في العمدة بفتح طاهرة وقال  
 في شرحها شملت بذلك على ان الاول في حواريات في ان يعتقد كون الالف الوقف  
 عليها هي الالف التي يعذر فيها الاعراب لا المبدل من التنوين اذ لو كانت المبدل من التنوين  
 ثم على في سدي في قوله حمزة والكسائي ولم يغير بها روي في قوله وقت الوري ياسعد  
 حكما ويدفلس الى ادريك سمعي وقال في شرح الكافية لا يوقف على المقصور من  
 الاسماء الا بالالف متونا كان او غير متون لكن في النون ثلاثة هذا نصب احد هاتين  
 سيبويه وهو الحكم عليه في الرفع والجر بان تنوينه محذوف دون عوض وان الوقف على الالف  
 من نفس الاسم والحكم عليه في النصب بان تنوينه ابدل منه في الوقف الفاء لوجوب الصحيح  
 مذهب الحنفي ان الالف الموقوف عليها في المقصور لا يكون ابدال الالف التي هي من  
 نفس الاسم مرفوعا كان او مجرورا او منصوبا وهذا المذهب اقوي من غيره واقوية تنوين  
 الرواية بالالف وقفا والاعتداد بها روي وبذلك التنوين غير صالح لذلك وهذا الذي

بالالف

قول الامام

حكاي

حكاي ابن وهان من ابي عمرو والكسائي هو اختيار السيرافي وبه اقول انتهى تلك ابن قاسم وهذا  
 الذي اختاره المصنف مع كونه مخالفا لمذهب سيبويه ومخالف لما عليه معظم النحوس فانهم  
 ذهبوا لما ذهب اليه سيبويه **قول الشافيه** يخالف الوقف والمجور في الواو والياء على  
 الامح قال شارح هذا غير ملتزم تمام المواد من بيان الوقف على النون من المرفوع  
 والمجور وفي غير الماصح بابدال فانه لم يثبت على اكثر من انه يوقف على النون المرفوع والمجور  
 في غير الماصح بابدال تنوينه ولو اتي الرفع والجر والفتح خلافا لابدال فينوبهم  
 بقا التنوين ولا يبدل الحذف ام لا واجاب السيد بان ذلك معلوم من قوله قال لا سكا  
 الجرد في المحرك قولها ويلها قلب كل الف بمنزلة ضعيفه وكذلك قلب الالف في نحو هلي  
 بمنزلة السيد في هذه العبارة نظرا لان قوله وقلها وعن ذكر المنزلة في قوله وكذا قلب الف  
 نحو حلي بمنزلة قال الجاء بردي ويمكن ان يقال عدل الى هذه العبارة لانه لو امكن ليقول  
 وقلب كل الف بمنزلة لاحتمال يتوهم متوهم ان المواد هي الالف تكون ناسبة حال الوصل  
 الف التنوين لم يكن ناسبة في حال الوصل ومنشأ ذلك التوهم استبعاد ان التنوين اذا  
 في الوقف الفاء اقل الالف بعد ذلك بمنزلة وهو ظاهر وايضا لما كان يبدل ان الف  
 حلي ينقلب واو كان يتوهم انه يختص بهذا المخرج من قوله كل الف فلذلك افرد بها  
 بالذكر اسى **قول الشافيه** واحذف لوقف في سوى اصطرار حمله على الفتح في الماصح  
 اور وعليه بن قاسم انه ذكر في التسهيل انه قد يحذف ضمير الف العامة بنقولا فتحتها  
 الى ما قبلها اختيار القول لبعض على والكراهية ذات الكومك الله به قال واستكمل  
 قوله اختيارا فانه يقضي القياس عليه وهو قليل قولها وغير ذي التنوين بالعكس قال  
 ابن قاسم هذا غير مجرور ومجرب ان يقال المنقوص غير المنقوص غير النون اربعة  
 انواع الاولى ما سقط تنوينه لدخول الف فهذا كما تصحح حواريات القاضي فيوقف  
 عليه باثبات الياء وحماها واحدا فان كان مرفوعا نحو هذا القاضي او مجرورا نحو  
 بالقاضي ففيه الجواز والحق اثبات الثاني سقط تنوينه للمذاخي بالقاضي بالتحليل  
 بخلاف في الاثبات ويونس حصار فيه الحذف ورجح سيبويه مذهب يونس لان المبدل  
 محذوف ورجح غيره مذهب التحليل لان الحذف مجازا ولم يكن مخرج بالكتابة الثالث  
 ما سقط تنوينه لمنع الصرف حواريات نصبا فيوقف عليه باثبات الياء السرايع

الثالث



ما سقط تنوينه لما ضا فم مح قاضي بكه فادا وقف عليه جاز فيه الوجهان الجائزان في المنون  
قال وقد علم بانقور ان كلام الشافعي معتبر من وجهين احدهما ان عبادته غير ملة لغيره  
الانواع وليس حكمها واحد والاخر اذا اطلق العبارة فيشمل المنصوب مع انه متعين  
كما ذكر في الكافية وشرحها انتهى وذلك وادى ايضا على عبارة الشافعي وعندى ان  
باللغة في دفع الاعتراض الثاني ويجعل قوله وغيره في التنوين اي ما لا ينصب حواله على  
البيت الذي قبله ويكون قوله في ذلك البيت مما لا ينصب سائبا للعرض من المنصوب بحالته  
اي حاله التنوين وعدمه وان الحكم بحريان الوجهين في الحالتين معروض في غير المنصوب  
منها عنوان الراجح في وجهين مختلفين واما عبارة الشافعي فانه لم يتعرض عن ذكر  
المسئلة لا سيما ان المنصب لا يعلق جوارا لحذف والالفاظ التي اكثر في الفقه عكس  
لكنه ذكر في اوائل الباب ابدال الالف في المنصوب المنون وهذا يضرب قوله هنا عكس قاض لم  
يذكر ما قصد به السبق الاخر لا هنا ولا في لفظه الباب فهو وارد عليه لا محالة وهو الابرار  
الذي اورد على الالف في عبارة اللغوية في اللفظ بالعبارة وعبارة الشافعي لا يقبل ذلك  
والحاصل ان الابرار على الشافعي استدلاله وادى عليها بالنسبة الى كل من سبق واحد السقين  
قبل الدفع لتقدم ما تقدم به اول الباب فهو راج الى اللفظ بالعبارة والسبق الاول اصله في  
بالنقد في صورة المسئلة واما وادى عليها بالنسبة الى السبق وقد قبل الدفع بالعبارة وعبارة الكافي  
البري وقف على المنصوب غير المنصوب منونا بحذف باسبب نصب وقد سأل الرد والرم  
اذا ما عينه او فاه قد اخذ او سوى المنون اجعل عكس ما له وما يصح منصوبها قال في شرحها  
لما هذا الاطلاق يوهن تناول المنصوب بنعت على ما يرفع ذلك الابهام والعلوي وكما  
لصحيح منصوبها **قول اللغوية والشافعية** والعبارة لها وانما تنبأ في نحو ما سوى اتفاق  
واشار بذلك الى ما حذف عينه من المنقوص وبقي عليها ما حذف فاه وحكم كذلك كما  
ذكره في الكافية والعمدة قال في شرح الكافية وان كان المنقوص بحذف العين كمن او محذوف  
الف كنيف علم لم يوقف عليه الا بالورد في شرح العمدة اما الذي حذف فاه او عينه فلا يجوز  
ان يوقف عليه الا بالانبات اليكس اذ اسمي به وري **قول اللغوية** وغيرها التامين  
من محذوف الى اخره شرط جواز ما بعد الكون ان الحركة غير عارضة كما قبله بذلك  
في العمدة قال في شرحها فان كان الوقف عليه قبل الوقف ذاهوكه عارضة فهو بمنزلة

فلا يوقف عليه الا بالكون المحض كيو من و اقربت الساعة وقد نه على ذلك في التامين  
قولها والعبارة للالفية وقف مضعفا باليس ههنا او عيلان انهما محركا قال ابن قاسم  
زيد شرط رابع وهو ان لا يكون منصوبا سنويا قال وقد يحتاج الى هذا الشرط لان المنصوب  
المنون اذا ابدل تنوينه الفاعل لم يكن الحرف الذي قبل الالف موقوفا عليه انما هو الالف والكل  
احكام الموقوف عليه **قول اللغوية** كان تحريك الخطا واعتذر عليه بان يقتضي نقل الحركة الى الواو  
واليا وليس كذلك بل حكمها حكم الالف في منع النقل اليها فلا يقال بان صحح وبذلك عي  
بالف فيه وقال ابن قاسم ان عبارة اللغوية او لا تنافي في شمل الحرف المدغم فانه يمنع تحريكه فلا نقل  
انه واثر المدغم الواو والي لان الامتناع قد يكون للتعذر وقد يكون للاستقبال **مسئلة**  
قال ابن قاسم محور النقل شرط رابع وهو ان يكون النقول منه صحيح فلا ينقل من نحو غزو وهذا  
وارد على اللغوية والشافعية معا **قول اللغوية** في الوقف بانما ينث الاسم ها قد جعل قال في شرح  
الكافية ويجوز عندي ان يوقف بها على رتب وممت قيا ساع على قولهم في لالت **الاول اللغوية**  
وليس صفا في سوى ما كع او كع مجرورا اقصر على المحذوف الفاعل وحكم المحذوف العين مثل كره لم يره  
ذكره في العمدة وشرحها ونه عليه في الشافعي قال ابن قاسم فان قلت فضل يجب زيادة المعاني في  
معنى اتقى سعي لان محذوف الفاعل ظاهرا التسهيل الوجوب لا بد جعل الطائمان لمحذوف عليه  
او فاه وبقي محذوف وطاهر قوله في شرح الكافية ويجب الحاق هذه الهاء في الوقف على  
ما كان من الافعال على حرف واحد او حرفين احدهما زائد ان زياده الهاء لا يجبي في قوله على  
ثلاثة احرف ولكن الامر مندفع في كلامه لانه على حرفين احدهما زائد قال ابو حيان لم يجوز  
لصاع على الوقف على هذه الكلمة والذي يقتضيه النظر عندي ان يكون الوقف بالهاء اختصارا  
لا وجوبا لانه ان حذف فاه فان تا افعال لازمة للفعل وهذا الحرف عارض شاذ وليس  
بمحذوف فلم يلتفت قوله ان لا يتوكل مع ما فان ركبت معاه لم يحذف الالف نحو ما ذيلومضي وقد  
اشارة اليه في التسهيل **قول اللغوية والشافعية** والعبارة لها وجاز في حاشية والام وعلامة  
قال في شرح الكافية والوقف بالهاء اخره في قياس العربية **قول اللغوية** وفصلها بغير تحريك  
بنا او لم تشد في الحداد استحسن قال ابن قاسم فان قلت هذا البيت معتبر وجهين احدهما  
ان قوله وصلها بغير تحريك بنا ادم يقتضي او وصلها بحركة الاعراب قد تشد ايضا لان الاعراب  
غير تحريك بنا ملائم اذ هو يشمل نوعين الينا غير الدام وتحريك الاعراب والنا في قوله في الحداد



استحسن يعقضي موافقه احسان ايضا لها بحركة الماضيه لانها من تحريك المدام قلت  
اما الاول فليس يلزم واما الثاني فظاهره اللزوم وقد استثناه فقال ما لم يكن المبنى  
ما ضيا باب الاله **قوله الثاني** والصابرة يا مفتوحه لحدود جكي هذا كان  
اولى لان الاله منقلب عن يا قولها بخلاف جاك وهاك قال السيد لقايل ان يقول  
تذكر حتى هذا كان اولى لا حاجة الي قوله ذلك لانه يعلم من قوله الصابرة يا مفتوحه  
**قوله الثاني** وهكذا بدل عين الفعل قال بن قاسم مفهومه ان بدل عين الاسم لا يمال اذا  
كان عن اليا وهو ظاهر كلام سيبويه وفي المفضل انه يمال انتهى قلت وقد شئ في  
الثانيه على يمال تنعالم المفضل وعبارته شرح الكافيه اصرح في المنع من عبارة  
الالفيه فانه قال الالف المبذله من عين يمال باطرا ان كانت في فعل وكسره الى اخره  
**قوله الثاني** كواما في الثاني والثانيه واليا انما يوثق عليها يد عليه انما يوثق اذا كانت  
بعد الالف ايضا كما ذكره في التسهيل والكافيه وشرحا بشرط ان يكون متصل بها نحو بايع  
وعبارة الكافيه وقبل تا الف يما او بعدها وفي شرحها ومن اسباب اماله الالفه تقدمها  
على ما كما لم او تاخيرها عنها الى اخره قال بن قاسم ولم يذكر سيبويه اماله الالف  
للتاخيرها وذكرها ابن الدهان وغيره **قوله الثاني** في نحو سال وسبيان راد في الثانيه  
او يفتن مع بها كهما اذ به قال بن قاسم ولم يقيد به هنا ولا في الكافيه وقيد في التسهيل  
بان يكون الاله نايبه وقيد غير بان لا يكون قبل الاله ضمه نحو هذا احسبها فانه لا يجوز فيه  
الاله قلت وقد شئ على هذين العيدين السيد ركن الدين فقال او يفتن ثانياها  
واولها غير مفهومه **قوله الثاني** وفيه **قوله الثاني** وفصل الاله كلا فصل بعد قدرهاك من عمله  
لم يصد قال بن قاسم لم يذكر في الكافيه وشرحا اماله نحو صاحب المفضل واما قوامه يريدان  
ينزعها ويضرها فذوالذي سوغه ارا لها خفيفه فلم يعقد بها قال بن قاسم  
ثم انما لم اطلق في قوله وفصل الاله وقيد غيره بان لا ينضم ما قبلها فانه لا يمال كما تقدم  
مثله في الي قولها والعارة للالفيه وحرف الاستعلاء كلف مظهر من لسوا والى اخره قال  
ابن قاسم هذا تصحيح بان حرف الاستعلاء والوغير المذكوره يمنع الاله اذا كان سببها  
يا ظاهره فقد صرح بذلك في الكافيه والتسهيل ولم يميله وقول الزمخشري ان حرف الاستعلاء  
في غير باسطاب وخاف مانع من الاله ظاهره في موافقه وقال ابو حيان لم يجز

قوله الثاني

الهم

ولا

قوله الثاني

في

في الباء وانما يمنع من الكسرة فقط **قوله الكافيه** مانع ما قبلها محله ما لم يكتس او يكن بعد كسره  
ذكره في الالفيه ونسب عليه السيد ويعلم المذكوره بعدها المستعليه وغير المذكوره قال السيد  
في عباره نظرا الى انها توهم ان الواو المذكوره بعد الالف تعلى المستعليه بعد كما في فعلها  
وهي قبل الالف وليس كذلك فان الواو المذكوره بعد الالف تعلى المستعليه بعد الالف فانه لا يمال  
بحرف فاروق ومعارف ولوقال وتعلى المذكوره بعد الالف المستعليه قبلها وغير المذكوره  
كان اصوب **قوله الثاني** ولا يمل بسبب لم يتصل قال بن قاسم يستثنى من ذلك الفها  
التي من ضمير الموصوف في نحو لم يصبرها واو وحسها فانها قد املت بسبب مفصل اي في  
كلمه اخرى قال وذكر غير المصنف ان الكسرة من كانت منفصلة عن الالف فانها قد يمال  
لا جليها الالف وان كانت اضعف من الكسرة التي معها في الكلمه قال سيبويه سمعنا  
يقولون لو يمال ما فاما الواو الكسرة يشبهه بالكلمه الواو فليس كلام المصنف **قوله**  
**الثانيه** **قوله الثاني** ولا يمل ما لم يمل ثانيا يستثنى فيه ما عرص بنا وه عموافيه  
والفعل الماضي فاي يمال مع انه غير تمكن قولها والعبارة للالفيه والفتح قبل كسرا وفي طرف  
انرفيه امر ان الاول قال بن والعيارة شرط ان تكون الفتح قبل راء وواو وهاه وان مراده  
ان يكون متصل كما مثل على هذا الوصل بينهما لم يمل وليس ذلك على اطلاقه بل فيه تفصيل وهو  
ان الفاصل من الفتح والراء ان كان مكسورا وساكنة عرنا فهو مفتقر وان كان غير ذلك  
منع الاله فمال الفتح في نحو اسرو في نحو عر لا في نحو عرص على ذلك سيبويه ونسب الناظم  
على ذلك في بعض نسخ التسهيل وشرطه ان لا يكون لا وليس اشتراط على ذلك فصح فانه يسوي  
يدكر ما له فتح الطاء في قولهم رايت حيط رباح وذكر غيره انه يجوز اماله فتح العين  
في نحو الفرد ولعله انما حصره الطرف لكثرة ذلك فيه الثاني قال بن قاسم اهل من ثرو  
اماله الفتح لكسره الراشطين ان لا يكون على ما نحو العين وان لا يكون بعد الواو حرف  
استعلاء نحو السرف فانما لا يمال لان نص على ذلك سيبويه قولها والعبارة الثانيه وقد عمل  
ما قبلها الثانيه كذا ما قبلها المبالغة ونحو كعلمه نيه على بن قاسم ونسب في الثانيه على ان  
ذلك حسن في نحو دجوه ونوع في الواو محكوره ويتوسط في الاستعلاء نحو حقه وذلك فائدة رابده  
على الالفيه **قوله الثاني** اذا ما كان غير الالف قال بن قاسم فان قلت لا حاجة الى هذا القيد  
لان ذلك كلامهم فيما كان مفتوحا وهو قبل الاله والالف لا يقبل الفتح قلت هو كذلك ولكن



على شمع اماله ليل يتوهم ان هاتين يوسع اماله الالف كما يوسع اماله الفتحه  
**تنبيه** باب الاماله وباب الوقف ساقتان من التوضيح والتشديد وقد ذكرنا  
 الوقف وحده في الجامع مع انه يحذف للسوفيه شي من ابواب التريف فكانه عندكم  
 على النحو وكذا منع ابن مالك في العده الا انه ذكر فيها من ابواب التريف باب التنبيه  
 والجمع السالم وباب جمع التكميل وباب التصغير وباب السب **باب التريف**  
**قوله** التريف علم باصول يعرف بها احوال لانيه الكلم التي ليست باعرا في نفسه  
 امور الاول او ددعله ان يخرج عن هذا الحد اكر ابواب التريف وذلك لان المرعي  
 يخرج عن اصول يعرف بها نفس لانيه الماضيه والمضارع والمصدر والامر والصفة  
 ولا يلزم من معرفه احوال لانيه معرفه نفس لانيه وقد بحث عن اصول يعرف بها احكام  
 لا تعلق لاسيما لانيه ولا باحوالها كالوقف والقلب والاسكان ويجوز ان لا  
 والادغام وتخفيف المصروف في الاخر وهذا الاشياء لا تعلق لها بنفس لانيه ولا باحوالها  
 لانه لا يعتبر في بناء الكلمه حالات الحرف الاخير بخلاف ما اذا كان في غير الاخير فانها  
 حقيقه من احوال لانيه واجيب عن الاول بان الماضى والمضارع وغيرهما احوال  
 عارضه لللانيه مثلا اذا قلت طلبت باضي فوقك طلبت بنا وماضي حاله عارضه له كالقلب  
 والادغام العارضين لقال فالمراد من الماضى والمضارع والمصدر فهو ما تارة لا مرصد  
 عليه وعن الثاني انا لانتم انه لا يقال لحوال الحرف الاخير انها حالات اللانيه لانه  
 يطلق على احوال بعض النبي انها احوال ذلك النبي قال السيد عبيد الله وبهذا يسقط  
 اعتراض من قال انه لا حاجة الى قوله ليست باعرا بيا على انه لا يعتبر في بناء الكلمه حالات  
 الحرف الاخر وقال ابن الحاجب في شرحه انما قلت باحوال ولم اقل بانبيه كما قال  
 بعضهم ليل يرد احكام الوقف وبعض احكام الادغام وبعض احكام النفا السالكين فانها  
 من التريف ولا يرجع لانيه الكلمه لان الوقف على ريد بالسكون او بالروم ولم يضرب  
 الرجل واضرب لكر ان لا يرجع الى علم بنفا كلمه قال ولما كان قوله يعرف بها احوال  
 يدخل فيه علم الاعراب لان اللانيه يكون على حاله باعتبارها اخراج علم الاعراب بقوله التي  
 ليست باعرا بيا قال ابو حيان وما قاله ليس بشي لان التريف انما هو علم باحكام الكلمه  
 حاله الافراد دون حاله التركيب وما ذكره من الوقف بالروم ولا سيما من انما يكون الا في

التركيب

التركيب وكذلك لم يضرب الرجل فاضرب لكر انما ذلك من الاحكام  
 التركيبية فليس من علم التريف قال وما ذكره اخر بنا على ان التريف كلما  
 يرجع الى الاعراب وليس كذلك بل هو مختص بالاحكام التي يلحق الكلمه  
 حاله الافراد قبل جعلها جوب كلام وعلى ذلك بني اصحابنا الكلام في التريف  
 قال فاحاصل ان احكام الكلمه على قسمين قسم يلحقها حاله التركيب وقسم حاله  
 الافراد فالاول نوعان نوع اعرابي ويسمى علم الاعراب ونوع غير الاعرابي يسمى  
 الاول علم الاعراب تغليب لاهل القسمين والثاني نوعان ايضا نوع يتغير فيه الصيغة  
 باختلاف المعاني نحو ضرب وبصر وب و تضارب واضطرب وكما تصغير والتكبير  
 وبناء الالكات واسما المقادير وغير ذلك وهذا عادة النحاة تذكره قبل علم التريف وان  
 كان منه وقسم يتغير فيه الكلمه لا باختلاف المعاني كالنقص والابدال والقلب والنقل  
 وغير ذلك انتهى وقال البري ما ذكره المصنف فيه نظر لان معرفه اللانيه وحوال اللانيه  
 كلها بما مقصود بان في علم التريف اذ علم التريف ليس مقصورا على معرفه احوال اللانيه  
 حقه اذ ذكرت الاحوال فقط يتم الحد بل معرفه نفس لانيه ايضا من التريف كونه الماضي والمستقبل  
 والامر والنهي والفاعل والمفعول وما يقال علم اسم رابعي محمده على زنه فعال وكلمه كان  
 الماضي على زنه افعل كان مصدره على زنه افعال والمصدر اليمعي من غير الثاني على زنه افعل  
 وغير ذلك مما يطول ذكره فان خلد ذلك كله من ابواب التريف وليس راجعا الى معرفه احوال  
 اللانيه بل معرفه نفس لانيه فثبت ان قوله احوال الكلمه ليس شاملا ايضا لخروج اكثر ابواب  
 التريف عن الحد كما توكل ويشهد على ذلك ما به هذا الخطا قوله بعض احكام الادغام وبعض  
 احكام النفا السالكين لانه يعلم من كون البعض راجعا الى الاحوال كون البعض الاخر  
 راجعا الى اللانيه اذ لو لم يكن راجعا اليها لكان امارا راجعا الى الاحوال وهذا فاسد  
 لاستلزامه كون الكل راجعا الى شي غير الاحوال او الى اللانيه وهو ايضا فاسد لا يختص  
 علم الفرق فيما هو راجع الى معرفه نفس لانيه وما هو راجع الى معرفه احوالها وايضا دخول  
 البعض مطلقا يستلزم خروج البعض سوا كان راجعا الى احد الامر من ام الى شي غيرهما  
 وعلى كل تقدير يكون الحد مختلفا لا يقال يجوز ان يكون معرفه نفس لانيه مندرجه تحت  
 معرفه احوالها كما جعله بعض الشارحين جوابا مما لا نقول اذ كان معرفه نفس لانيه

تنبيه  
قوله  
باب



لا يستتبع معرفة احوالها معرفة نفسها لان الالبانية ذوات والاحوال اعراض ومن عدم  
كون الذوات مستتبعه للاعراض يلزم اجوريه عدم جواب كون الاعراض مستتبعه  
للذوات ولعمري بان الحد الذي زيفه خبر من حده لانه اشبع الاعراض وبوجاهة العكس  
فان قلت يلزم من تصور صفه التي تصوره الاحوال قلت يلزم العلم بما هيته وحقيقته  
مثاله الوقف على ما جدد لا يستلزم معرفة كونه جمعا وكونه جمع تكسيرا وكونه عارضا  
فعلال وغير ذلك وانما يستلزم تصوره فقط والتصرف معرفة احوال الالبانية لا تصورها قال بعض  
الراعيين بنا على ما ذهب اليه المصنف يسعي ان يقول بعض احكام الوقف ايضا في بعضها  
راجع الى البنية ايضا وهو الوقف بتضعيف الآخر في كونه جوهري وهو وهم لان التضعيف  
والاسما في كونها عارضا فيكون للبناء بعد كماله سواء وليس لزيادة الحرف ونقصانه مدخل  
في نفس البناء ولو لم يكن للزيادة مدخل لبس للنقصان مدخل ولا قابل لهذا السعي  
وقال الجارودي اورد على هذا الحد ان زيادة قوله احوال وان افاد ما ذكره المصنف  
في شرحه لكنه حمل من وجه آخر لانه يخرج به معرفة البنية الكلام لانه لا يلزم من استناد المعرفة  
الى المضاف استنادها الى المضاف اليه بل يسعي ان يكون معلوما قبل ذلك كما حقق في  
موضع فيلزم ان لا يكون البنية الكلام موادها وجواهرها فلا باس بخروجها اذهبي من  
مباحث اللغة ومن التعريف وان اريد وهي منه قال وجوابه ان يقال ان اريد بالبنية  
الكلم موادها اذهبي مباحث اللغة وليست من مباحث التعريف وان اريد ما يطرأ  
من الهيات والاحوال فنفس احوال البنية الكلام والاضافة فيه كما في قولهم سحر اراك  
فمع قوله احوال البنية فالكذا ذكره لكن التحقيق في هذا الموضع ان يقال المراد بالبنية  
الكلم هي الالفاظ باعتبار حروفها وحركاتها وسكناتها الموضوعات لها باعتبار كونها  
مادة للكلم وباجوال الالبانية هي العواض التي تلحقها بحسب كل عرض واذا كان كذلك فلا بد  
من بداهة قولنا احوال لينطبق الحد على علم التعريف ويخرج عنه ما ليس منه اذ معرفة  
الالبانية ليست منه فانما هو علم بقواعد تعرف بها احوال الالبانية التي يعرف بها الناس  
والمصادع والامر والنهي الى غير ذلك مما سياتي فان جميع ذلك راجع الى احوال الالبانية  
لا الى نفس الالبانية بل عليه قول المصنف فيما بعد واحوال الالبانية قال ويظهر ذلك  
من هذا التحقيق ان الشارحين ارادوا بقوايم ليلوا يورد عليه بعض احكام الادغام

بعض احكام التقا الساكنين حيث قيدوا بالبعض ان البعض الآخر الراجع الى الالبانية  
ليس من التعريف ولا باس بخروجه ليس يستقيم لما شئوا بالادغام في نحو سد وسد  
وفتح القاف وسكون اللام من انطلق ولا حظ في من التعريف فان ارادوا ان ذلك البعض  
سكان داخل في هذا العلم فاد قوله احوال ليدخل البعض الاخر ايضا هذا التركيب لا يفيد  
ذلك لما عرفت ان اسناد الشيء الى المضاف لا يقتضي الاسناد الى المضاف ولا يندفع  
هذا بما قبل كل اصل يعرف به حال البنية الكلم يعرف به البنية الكلم لانه ممنوع والاضا يلزم علم  
هذا التقدير دخول جميع مباحث اللغة فيه انتهى وقال التوليدي منعها على قول  
الجارودي لكن التحقيق اني اخبره هذا الكلام يلوح منه انه جعل جميع التعريف  
من الاحوال واستدل عليه بقول المصنف بعدها واحوال الالبانية قد يكون للحجج  
الى اخبره حيث جعل جميع ذلك من الاحوال الالبانية وهو ايضا وهم لان الفرق بين الادغام  
في الكلمتين وبينه في الكلمة الواحدة لا يردده زاد وكذا كون الاول من الاحوال  
والثاني من الالبانية لا يخلو وكيف يكون علم صوغ الكلم وعلم الوقف عليها بعد صوغها سوا  
والحق ان جعل جميع الابواب داخل تحت الاحوال ورحص كلام السيوخ براه  
بعض بحجج مجرى المكابر المار الثاني قال البيهقي واعلم ان الاسكان واد على  
حده مع قطع النظر عما ذكر من النظر لانه قالنا قلنا التي ليست باعراب يخرج علم النحو  
عن صدى علم التعريف وهو لا يخرج عن حده بحال لان قوله التي ليست باعراب يدل  
على كل حال هي من جهة الاعراب خارج عن حده وعلم النحو ليس بمختص في الاعراب  
بل مباحث البناء ايضا من جملة قيد في حده كل بحث فهو من جهة البناء فثبت انه  
دخل في حده بعض علم النحو وعنده مفاير لعلم التعريف فلا يكون حده ما لفا وهو اورد  
على الحد الذي هو قد منه ايضا اذ كل من طلب التمييز بين علم النحو وعلم التعريف  
يرد عليه هذا فيعلم ما ذكرنا ان الحق هو ما عليه المتقدمون فانهم لم يميزوا بينهما  
وعليه سيبويه في الكتاب فانه ذكرها بلا فصل وتعيين وسموها مع علم النحو قال فقد اجماع  
من هذا الاسكال لبعض الشارحين يامر من احدهما انه قد يقال هذا كتاب الاعراب القرآن  
وان كان مشتملا على ذكر البناء ايضا وتنزيل لفظة النحو لا يبوله ليست باعراب يخرج بحث



المبنيات ايضا والحاصل من لفظ الخو هو غير شديد لان هذا الاطلاق  
فيه تجوز وهو في الحدود غير جائز والثاني قول المصنف ان الحق بمقتضى في  
الاعراب اذ المراد في الخو وهذا لا يصلح للدفع لانه يستلزم التحكم وبيان انه قد  
ذكر في الكافي بعض ما بحث التصرف مثلا في الجمع والتثنية وغير ذلك وبعضها  
في الثاني فالحكم يكون بعضها من الخو وبعضها من الصرف حكم لا عنى سند هذا وان  
جعل الصرف جزء من الخو لم يلزم هذا التحكم ولكن حمل الحد لا محالة فان قلت  
يلزم ما ذكرتم خلط علم بعلم اخر الذي هو المودى الى الجبره المنافية لحصول  
العلم قلت كان يلزم هذا لو كانت المغايرة بينهما ثابتة ولا يمكن ثبوتها لما قد اسلفناه  
فالحاصل ان علم الصرف بعض علم الخو فان قلت اليس قولهم علم التصريف شعرا بانه علم برأ  
مغاير لعلم الفقه فكما ان الفوايض جزء من الفقه كذلك الصرف جزء من الخو وكما انهم  
صنفوا فيه كتابا بآراء صنف النحاة في الصرف كتابا بآراء وهذا لانه لما كان  
البعض اهم للمبتدئ فصد والتصنيف مختصرات فيه تقديمها لما هو اليق  
بفهم المبتدئ والحق في جانب الرخص حيث جعل التصريف من جملة علم الخو فبعضه  
المختص من يقسم من الاقسام الثلاثة اوردته في بعض مكانه وبعضه شامل للتصنيفين  
او الثلاثة افرده وسماه بالقسم المشترك انتهى الامور الثالث قال الزيدى لقايل  
ان يقول قد يكون العلم بالجرى اعنى مثل الكلام في كل وخذ وعم وقل وغير ذلك علم  
الصرف فلا يكون الحد جامعاً قاله الجواب ان الشاذ الخارج عن القياس الكلى  
في كل بحث يكون قليلاً جداً والناظر كعدم الرابع قال الزيدى ايضا لقايل ان يقول  
ذكر احد الامرين من الابنية والكلام زيادة بلا فائدة اذ لو قال يعرف بها حاله لا ينبغي او  
احوال الكلم كان كافياً قاله الجواب ان الابنية اعم من الكلم اذ قد يكون الكلم وقد يكون غيره  
فالاول اعم من الثانية فلم هذا اذا ضاها الى الثانية واما فائدة ايرادها فاني ان يعرف  
المستفيد من اول الامر انه يستعمل ان في الاصطلاح في الكلمات كما يقال هذا البناء  
موجود النظر وذلك معذور النظر الى مس قال الزيدى ايضا لقايل ان يقول التي ليست  
باعراب امر عدى ولا يصلح شئ من الامور العدمية مقفوما للاهور الموجودة في الامور

المتقودة

الذي منه

الذي

المتقودة الحقيقة اما في الامور الاعتبارية فيحج فانه قد حصل معرفتها والثاني  
ان المواد يقولنا التي ليست باعراب المتنازعة عن الاعراب اذ هو المقصود قطعاً ولا  
ليس امراً عدياً فيصيح ان يكون فصلاً السادس قال الجارودي ذكر بعض الفضلاء ان  
ههنا حد فلا بد من تقرير علم التصريف علم باصول قال وفي نظر لان النظر لا التصريف  
علم بعلم خاص بالفقه والخو ولا حاجة الى هذا القيد واذا قيل علم التصريف او علم  
الخو مثل يكون ذلك من باب اضافة العام الى الخاص ولا حاجة ههنا الى **قول التصريف**  
التصريف محمول الصفة لغرض لغوي ومعنى هذا الحد اخذه من شرح الكافي في باب مال  
وهو مغاير للحد الذي ذكره ابن الحاجب فان هذا حد للتصريف الذي هو فعل  
المصرف وذلك حد للتصريف الذي هو علم على العلم ذوي القواعد المقررة فلم  
يتوارد الحد ان محدود واحد **قول الثاني** حرف وشبهه من الصرف يرى وما  
سواها بتصريف حرى فيه امور الاول قال ابن هشام قد شذ عن هذا الضابط  
الموصولات واسماء الاشارة في باب التصغير ثم اورد قول ابن جني قد دخل  
التصريف في الذي واللى وذوا وذوي ونحو ذلك ما يدخل التحقير واستعمل استعمال  
المصرف وليس كذلك بالكبير قاله وقد جاء بعض المبنيات سماه جولييك لانهم  
يقولون ان كان اذا قام نحو قط لانها من قططت الشئ لا ترى ان لا افعل قط بفتح  
فيما انقطع من الزهد الثاني قال ابن هشام ايضا نصوا على ان الف ابانة وذكر يحتاج الى  
الاعتداد واحاصل ما يجب به ان الالف ليست من الاسم كما ان هاء السكت في لم اذا  
قلت له ليست من الكلمة فلم يقع الحكم على المبني بشئ من التعريف الثالث قال ابن هشام  
ايضا اعترض ابن هشام الحضاوي على قوله علم لا بد التصريف في الحروف بان يسوي  
ذكر الالف اذا سميت بغير قلت علوان في التثنية لانه من علوت وبانه قد جاء الحدف  
في سوف وان ورب والقلب والابدال في عن وغيره قال وهذا القول مردود على  
فانما لم تفعل فيها ذلك لبعده التسمية واما التحفيف الذي ذكره والابدال الذي ذكره  
فشاذ ونحن انما منعنا دخول التصريف فيما يقاس على ان بعضهم قال في سوف انهما  
ليستا منقطعتين بل هما حرف تنقيس لم يستعلا الا قليلا الرابع قال ابن هشام  
ذكر غير المناظم ان التصريف لا يدخل في الاسماء الجعمية التي يعميها شخصه كما سواههم

قطعت مع



واسمعي فلينبغي استئناؤها ايضا قال واقل ان المعجزة يصغر وتكون  
تنبأ اليها فاستئناؤها فاسد وهذه الامور الاربعة هي على قول النزهاء وتعلقه  
الفعل المصروف والاسم المتمكن الخامس قال ابن هشام لا يدخل التصريف في الفعل الجامد ينبغي  
ان يخلط المحرور من كلامه ويقال ان اسماء المحرور في المحرور وان كان اذا علقوا احكاما  
بما اشبه المحرور لا يتبادر الذهن من هذا اللقب بحسب اصطلاحهم الى غير الاسماء  
المنقولة في البناء انتهى وهذا لا يورد على عبارة النزهاء لقوله الفعل المصروف قال ابن  
هشام كان اللاتي في الظاهر ان يذكر في هذا المقام ما يدخله التصريف فيسمى ما عدله  
لا يدخله التصريف لا ما سمي دخول التصريف فيه وهذا واضح لكنهم عدلوا عن ذلك لكثرة  
وسبب اصنافه بخلاف ما لا يدخله التصريف لا ما سمي دخول التصريف ونظيره قوله صلى الله  
عليه وسلم وقد ما سيل يلبس من الثياب فقال لا يلبس القميص ولا العمام ولا السراويل  
ولا البرانس ولا الخفاف فالسؤال ويقع بما يلبس الجواب وقع بما ليس لانه اسميل في الضبط  
للسايل واقل كلمة على المجيب قال وهذا لا يتأتى في كلام الناطم لا بد ذكر السببين ما يدخله التصريف  
وما لا يدخله اسمي وقد شئ في النزهاء على ما ذكر اوله الا انه اللاتي **قول الثاني** وبالله  
الاسم الاصول ثلثة فيه امور الاول قال الزيدى فان قلت مثل ذاك وما اسما الماصول  
ولست بثلاثة فلا يستقيم قوله وابنية الاسم الاصول ثلثة قلت المراد بقوله الاسم الاصولية  
انتم وقد قيد في النزهاء الاسم بالتمكن فلم يرد ذلك عليه الثاني بدل المصنف بذكر ابنية  
الاسم قبل الفعل نظر الى انه اشرف وبدأ في النزهاء بالفعل في الفعل في فرع في الاسماء كما ان  
العرب تعلق ذلك اصل في الاسماء فرع المافعال فبدأ في كل باب بما له الاضافة فيه وهذه الثلثة  
من محاسن النزهاء فلهذا رتبنا ههنا ما كان اعوضه على الدقائق واحسن تصرفه في التصنيف  
حتى في مختصراته الصغيرة فلقد حوى هذا المختصر ان الشذور والنزهاء من الدقائق  
والملك في كثير من المواضع ليس مثله في الثانية ولا في الكافية بل وفيهما في بعض المواضع ما ليس  
في التيسيل والمفصل كما شرط الثمار في التلاني الذي يبنى منه فعكس والاصالة في الوصف الذي  
على وزن فعلان **قول الثاني** وابنية الفعل ثلثية ورباعية قال الزيدى ولو قال الالف  
الاصول للاسم ثلثية ورباعية وخماسية وللفاعل اولياها كما اشد اي لينصب قوله الاصول  
على النوعين ويستغنى عن تقديره فيما غيره **قول الثانية والنزهاء** وان يرد فيه فاسقا

ولا الف

الف

ففيه  
ولا الف

الف

الف

الف  
ولا الف

قال في

قال في شرح الكافية الاسماء ما ثبت او باي النسب او علامة تشبيه او علامة جمع لان  
هذه روايد فقد رده انقصا لها **قول الثاني** وسقط فعل هو احد القولين في المسألة  
والقول الثاني انه يستعمل لكنه قليل لانه جار منه دل وريم ووعمل وبهذا اجزم في الكافية  
ورجحه ابو حيان وغيره وحكي ان ههنا في النزهاء القولين من ترجيح **قول الثاني**  
وجعل الدليل منقولاً قال الزيدى في هذا الجواب نظر لانه النقل من الفعل الى الاسماء  
الاعلام معهود واما الى الاسماء الاجناس فنعم معهود واجاب عنه ابن قاسم بان السير  
ذهب الى او النقل في الاسماء الاجناس كما جاز في الاعلام قولهما والمحدثان سب على داخل  
المعنيين وقال الزيدى فيه نظر ايضا لان الدخا في الكلمات معهود واما في الكلمة الواحدة  
فيعيد قال واخبرني ان يحكم عليه وعلى الدليل بالسور ولا يحتاج الى كلف ان ابن الحارث  
سبع في هذا التحريم ابني حتى فانه قال فربما بعض اسوار والسماء ذات الحبل ووجهها  
انه اذا دان يفرأ بكر الحاء ووجهها الى القراءة المشهورة فنطق بالمضمومة قال ابن  
مالك في شرح الكافية وهذا التوجه لو اعترف به من غير القراءة اليه لدل على عدم الضبط  
وراده التلاوة ومن هذا شأنه لم يسمع منه لا مكان عرو من امثال ذلك لانه في  
توجيه فان حكاه ابن هشام لم يسمع منه لا مكان في النزهاء وهو انه كسر ذات  
ولم يقيد باللام الساكنة لان الساكن حازر غير حصين وهذا احسن **قول الثاني**  
ولا ثالث لهما سبع في ذلك جماعة من اهل اللغة والتصرف قالوا لم يأت على فكل بكسرتين  
الا اصل وكسر وحكي الورد في غيره ان البهر من اجمعوا على ذلك وقد استدرك خفاط  
اللغة عليهم الفاظ اخوكا بن حالوه وابن فله وعثرها وجمعها ابو حيان في الارشاد  
وهي بلص اسم لطاير واطل المحاضرة واما ان ابدى ولود ولا فعل ذلك ابدالاً وعمل  
اسم بلد وولد لغة في الوند ومشتط لغة في المبسط وحسن لغة في الدبس واول لغة في الاثر  
وهو خلاصة السنن وحك لغة في الحيك وحلح وحلح اسم لغة الصبيان وخبر لغة الانسان وحط  
وخرج واحط وحجن رجح للعم وحط رجح للغير وعثر لغة كناية للفحك واحط لغة في واحد  
لغة لعل احدى اى قوية واحط رجح للابل وقد بس كل لفظة من نادر من ايم اللغة  
في كتاب ومنهم من ياول كلام الثاني على انه لا ثالث لهما في جواز الاسنان وقد قال  
وهذا البعض حق ومنهم من قال هذا تصحيف واما اراد المصنف ايد بالبدال لا ابدو

ولا الف

الف

ففيه  
ولا الف

الف

الف

الف  
ولا الف



بلد اى ضخم وقال لا ثالث لهما اى فى الصفات لان فعلا بكسرهما لم يحى صفة الا فى هذين  
 اللفظين قال الجار بردي وهذا التكلف ردى وقال البردي انه تصنيف ثم قدر الجار بردي  
 ان الحق ما ذكر اوله من متابعه المصنف لمن حضر ما ورد من فعل فى اللفظين وان هذه النقطه  
 المرفقه لم تثبت اوهى فصيح قلت ويورد هذا التقدير ما فى شرح المفضل قال كسيويه فعل  
 بكسر الهمزة والعين قليل قال ابن ابراهيم فى الاسماء غيره وابو الحسن فعل بكسر الهمزة على انه قليل  
 فانه لم يأت به الماخذ واحده لم يستدرك عليه سوى اطل وبلد خاصه وقال ابن قاسم فى شرح اللغينه  
 فى الاستدراك على ابن فعلا مستعمل لا يحمل لورود كسيويه بنا فعل لفظ واحد وهو اطل  
 اسى **قول الشافيه والنزهه** والعبارة لهما وللنقل التلاني اورد ان قال ابن مالك  
 فى شرح الكافية قد جرت عادة النحويين ان لا يذكروا فى ابتداء الفعل المجرد فعل الامر ولا فعل الم  
 بسم فاعلم ان مذهب البصريين ان فعل الامر ينزل فى نفسه اشتقاقا من المصدر ابتداء كما اشتقاق  
 القاضى والمضارع منه ومذهب كسيويه والمازنى ان فعل الم يسم فاعله مع ان مذهب  
 البصريين ان فعل ما يسم فاعله اصل ايضا فكان ينبغي ان ينعى على هذا اذا اعدت صيغة الفعل المجرد من  
 الزيادة ان يذكر للرباعى ثلاث صيغ للماضى المصوغ للفعل كدحرج وصيغته منصوعا  
 للمفعول كدحرج وصيغته للامر كدحرج الا انهم استغنوا بالماضى المسوغ للفعل عن الآخرين  
 لغير انهما على سنن مطرود ولا يلزم من ذلك انتفاضا لهما اسى والتصد سباق هذا الكلام انه  
 نقل فيه ان مذهب كسيويه ان الفعل المبني للمفعول اصل فعل هذا يكون اصول الماضى التلاني  
 المجرد اربعة وقد شئى على هذا فى اللغينه فقال وردد محو صمى لكن تعقب بان هذا انما هو معروف  
 عن الكوفيين والجرى والذى ذهب اليه البصريين ان قول الشافيه كان مجرد عن فعل كسر عليه  
 اوضحت ظاهره المحرر فى ذلك وانما جاز ان فى كل مضارع فعل وهو ما ذهب اليه ابن عصفور سوا  
 اشهر احد المايرين ام لا ففعل هذا مجرد فى ضرب الضم وفى فصل الكسر وذهب ابن مالك الى ان  
 ذلك خاص بما لم يشتهر احد الآخرين وقال ابو حيان الاول ان لم ينقل احد الامرين فتعلق  
 التحيين بالنقل والنقل وعبارة الناس فى ذلك لم تسرع وقال بعض وقال بعض شراح الشافيه  
 انما لم يتعرض ليكون لفظا لانه من الظواهر قال والاولى ذكره ليكون الكلام وافيا بالمراد قولها  
 حرف خلق غير الف قال السيد فى عبد الالف من حرف الخلق نظر وقال الجار بردي لا حاجة  
 الى قوله غير الالف لان الالف لا يكون اصلا فى فعل الا ان يعتبر المنقلبه ايضا فيزيد

قوله والنزهه

قوله الشافيه والنزهه

قوله الشافيه والنزهه

يمكن

يمكن تمثله كلامه بان يقال معناه ان الماضى المجرد المفتوح العين ان كان عينه اوله  
 حرف خلق يفتح عين مضارعه وهو اعم من ان يكون حرف الخلق فيه اصلية منقلبه فلو لم  
 بقيد بقوله غير الالف لورد محو قال ودعا فانه لا يجوز فتح غير المضارع فى مثله **قول الشافيه**  
**والنزهه** ولزموا الضم فى الاحرف بالواو المنقوص بها قيد بما فى التسهيل بان لا يكون  
 احدهما حلقا احتراز اى محو محاجا ما به وقالوا ايضا محى وكسه كما قالوا محو وعوه  
**قول الشافيه والنزهه** والكسرين هما بالياء قيد فى التسهيل الياء اللام بان لا يكون عين  
 غير خليفه احتراز اى محو ما وهى وسعى ويسعى ورعى ويرعى وكفى **قول الشافيه**  
 ومن قال طرحت الى قوله او من التداخل اسكر السراج هو الجواب قال الجار بردي هذا  
 لانه ان ثبت بالياء فالماضى والمضارع منه والافلا يثبت التداخل لكن لو ثبت طي الطوح  
 بكسر الهمزة فى الماضى او لم يثبت اطم بضم الفاء فيه لتحقيق التداخل قال البردي ما ذكر المصنف  
 فيه تعسف لم يطرح يحتمل كونه واويا ويا سا فكون مع بطوح الاول ومع بطح الثانى  
 اذ الاصل هو اى الماضى والعاء يرفع لو كان الماضى المحقق باسمه مع الغير الكلام فى تحقيق هذا  
 اسى وقال السيد القول بان طاح يطح ما به من اللف المتداخل عنه من قول طح  
 وسهت لم يكن عنده متداخلا بل ساذ فان قال به فهو من الاخوف وكذا ان قال غيره  
 وحينئذ لا يكون ساذ اول متداخلا قال على التداخل لا يتصورها هنا لان صورة الماضى  
 على اللغتين واحدة انتهى قولها ولم يضمنوا فى المثال سكت محو فعل وشرح شارح  
 على انه يلتزم وفيه الكسر وصرح به فى النزهه فقال ويلزم الكسر اوى الف وكذا فى التسهيل  
 لان مالك قال ابو حيان والتزام الكسرين مشروط بان لا يكون عينه اوله حرف خلق فاحسب  
 نفعه وسبب وقوع يقع والايراد فى هذا على النزهه متحتم لا محالة الا قال وكبر الفتح فيه  
 مضارعه لحق العين او اللام ويلزم الكسر اوى الف وهذا صريح فى عدم مراعاة هذا الشرط  
 بخلاف عبارة الشافيه فانه لم يصرح بالتزام الكسر وانما بقى الضم وهو نفي صحيح ثم يحل المفهوم  
 على ما صدر به المقالة والباقي منه الكسر والفتح فى الخلق فيكونان فيه وهو المطلوب فى كل  
 حال قولها وجاء الكسر فى شدة ونهله وسهت وسهت راد ان مالك فى شرح الكافية ولم يصرح  
 بمعنى بكسره راد الجار بردي نصه **قول النزهه** والضم فى عينه قال فى الشافيه لا يابى  
 وعدت ولعب وذهبت يفتح الواو الف والياء الف واللام **قول الشافيه**

قوله الشافيه



وباب المعاملة سمي قال ابو حيان يطرد بناؤه في كل فعل ثلاثي تام تصرف **قول اللاتية**  
**والثانية** ولا يحاورد مريد الفعل سبه راد في التسهيل الاحرف التنقيص او يا التثنية  
او نون التوكيد قول واستحسان فعل الفعل من السكون فالجاء شاد وقيل يستفعل من كان فالجاء  
كناشي قال اليزيدي كان المناسب ان يورد هذا البحث في باب ذكر الزيادة اذ هو في تعدادها  
لا في نفس الاصل والوايد **قول الثانية** وتنقسم الى صحيح ومعتل الى اخره قال اليزيدي  
لم يتعرف لذكر المضاعف والمهوز فكانما عنده من قبل الصحيح وهو خلاف ما عليه الجمهور  
و ايضا لا شك في ان لهما احكاما مخصوصة فلا يجوز عندهما من الصحيح كما لا يجوز عند المعتل  
من الصحيح اذ لهما احكام مخصوصة فان قلت الصحيح عند تنقسم الى ثلاثة اقسام فليكون  
اصطلاحية وحده ولكل ما اصطلح عليه ولكن يكون فيه الخفاف المذكور اسى قولها فالمقتل بالها  
الى اخره قال اليزيدي في هذا الاطلاق نظرا لانه مخصوص بالثلاثي لان المعتل بالها واللام اولى  
في الرباعي كوسوس او سمويه لغيرها مطروفا وان كان وجه التسمية فيه موجودا بل سمي مطرلا  
وليه ان سماه جازا ذلك ما اصطلح عليه ولكن الكلام في انه ليس بمنقول قال واورد عليه  
بعض الشارحين انه لم يذكر المعتل بالها والعين كواد وسب وكانه يخطئ باله بهذا وجوا  
انه لم يذكره لتدوره اذ هو في بيان اللاتية لا في بيان التواد **قول اللاتية** وعلى ذلك  
والنزهة ودرهم قال الجار بردي في ثبوت فعلك بكسر الف بحيث لا ندرهما معربا  
بحقل زيادة الها كما يقوله ابو الحسن وقال اليزيدي في جوابه ولكن ان لا يسلم يعرف درهم  
ولا زياده بها مطع وعلى تقدير التسليم بقوله فعلك مخفف الامرين احدهما عدم ايجاز  
اصلة في ذلك لورود نلهم وهجوع الثاني ان الملحق يستدعي وجود الملحق به لا محالة وقد  
تحقق الملحق نحو عدم فيكون الملحق به متحققا اسى واورد ابن قاسم في شرح اللاتية بحث  
الجار بردي ثم قال قلت اما قلت يتم هذا لو لم يكن لهذا الوزن مثال يلبس عمر هذين  
الماين وليس كذلك بل ذكره الى امثلة غير هذين منها هجوع وبخيل ارضا رباة لها وريثور  
ويلم اسم رجل وقيل هو الشيخ المسن ويقال الطويل ذكره الجوهرى ملجا بالفاء والحاء  
المحملة وقال هو المسرة قال وقد ذكرناه في باب الحاء ان اليم زائدة قال فان قلت قال  
الاصمعي ليس في الكلام لعل الاداء هم وهجوع فحصر قلت قد زاد غيره ما تقدم ذكره فان  
فعل تقدير ثبوت هذا الوزن فتميله بذكرهم ليس بجيد له الوزن لا سب بالمعرب قلت ذكر

بعضهم

اللاتية

تورات

واللاتية

بمعاني اللاتية

بعضهم ان الاسماء العجمية على ثلث اقسام قسم عبرية العرب والحقه لكلامها فحكم ابنتها  
الاصح والرايد حكم الاسماء العربية الوضع كادهم وقسم تركوه غير معبر فما الحقوه باسمه حلاهما  
فلا يعتبر فيه ما يعتبر في الذي قبله كواجرو وقسم تركوه غير معبر فما الحقوه باسمه كلامهم لم بعد  
نحو خراسان ولا يسمى به فلان اسى قال الفقيه فعمل والنزهة محدب وليس فرع محدب انما  
لهذا الوزن مذهب الاخفش انه ليس بصل بل هو فرع على ففعل بالضم مع محصفا وقد  
نبه على ذلك في السانية واما ابن مالك فاضرب كلامه وما و ابو الاخفش وقال في  
كافسة وقيل وقال في شرحها وقيل ففعل كطلي وهذا المثال صحيح من جهة النقل ورواه  
واصل الكوفة لكنه لم يثبت في شيء مما نقلوه وفتح الهمزة فيه فتح له من وعرو وطوقا في التسهيل  
وتفريع ففعل اظهر من اصله وقال الجار بردي الحق مذهب الاخفش لما ذكرنا من استدعاء  
الملحق به وقد ثبت قولهم مالى عند داي سد ومثله سورة والوال على اللاحاق فيها عدم ال  
عام وجا على الباء والاداء على اللاحاق فيه ثبوت ففعل ليكون ملحقا به اسى وقال شارح  
اخر يد على قول الاخفش اتفاق الروايع وهما من التفات في اللغة قال في حلها  
على باب صادل وهو مذهب البصريين واختار ابن مالك تبع الفراء والفارسي انه فرع من  
اللاتية حسد لان حسد لا مفرد فصر معه على المفرد اولى **قول اللاتية** وما عاير للريد  
او النقص اسى قال ابن قاسم كان ينبغي ان يقول او التدرج لان مثل طومة مخالف للاوران  
المتكودة ولم يلزم الى الزيادة والى النقص لكنه اورد في التسهيل وما خرج عن هذه المتفرقات  
ومزيد فيه او مخدوف منه او اسية الحرف او مركب او اعجمي **باب معاني اللاتية**  
كذا ترجم في النزهة وذكرنا في السانية من غير ترجم واسقطها من اللاتية السانية مع فعل بها  
كثيرة اصحاب حيث اجماعا ولم يوردوها في النزهة فقال العللة المقابل نحو كره واصابته  
اصلة محلة او باله كحس او عمل به كركه او عمل محذورا كحدا او احذ منه كسل الما او يعنى  
عليه اسيا قال في التسهيل فهو معنى فعل الجمع كحس ونظم وكس وعنى والتفريق كقسمة  
وفضل وعزل والما عطا كمدك وذهب والمنع كحس وحسن وعصم والاند اللدع وخرج  
وكلم والعللة كقهر وقمع وقصر والدفع كدار اودع والتحك كغلب ومرف والتحك كرجل  
ودهب والاستقرار ككن وقطن والسير كرمل ودرج والسير كجأ ومحمد والسير كسوط  
وقط والرى كقذف ورحم وصرع والاصطلاح كغزل ونسج والتصرف كبكي ومرح



وصهل قال النزهة وفعل فعل بامل الى اخره زاد في التسهيل او اظهاره كالحج الشجرة اذا  
خرجت على الجها وهي مالا من قضاها اول ما ثبت قلب الث فيه وافعل للتعدي اخره  
زاد في النزهة كالتمهيد والكثرة وجعله دكرا وبلوغ عددا وزمان او مكان ومطاعه  
فعل وزاد في التسهيل والاعانة كاحلبه والاعانة ثانيا في كاذب مع انهم واقم حلف  
وهذان فانما النزهة **قوله الثاني** وفعل للكثرة الى اخره زاد في النزهة والتمهيد  
ومع فعل كباعدت الشيء اي ابعدته والاعانة عن فعل كواريت الشيء اي اخفيته وعن فعل  
كعاسي وبالي به وباركفيه قولها وشاكرته قال اليزيدي في التسهيل به بطراد فقال ان يقول  
الشركة في شادته ليست بمستغارة من المفاعلة بل من اخرها الكلمة التي هي السين والروا الكاف  
اذ هي مدلول الكلمة قولها او شاعرية قال اليزيدي ايضا نظرا لانه اراد به انه بمعنى العلم بالحكم  
بكونه لا رعا غير شديد وان اراد به انه بمعنى انشا الشعر فذلك ايضا لان الشعر مقول الشاعر  
ومفعوله فيكون متعديا ايضا قال ويمكن ان يجاب عن هذا بان هناك الفعل المتعدي المحرف  
ومفعوله نسا استسا قرب من الملازم يكون متعلقة بالمعدوم كقولك فلان يعطي ويعطى ويصل  
ويقطع وهذا الاعتبار يجوز ان يكون شعرا جازيا بحركة اللام قولها وبمعنى فعل نحو سارت قول  
انهم يدكرون في معاني الابنية ما هو بمعنى الابنية ما بمعنى فعل موجود ايا في فاعل مثلا موافقا  
في معناه والحوادث بالثاني ان لا يكون فعلا موجودا ولكن حافا على بمعناه والمصنف قال ويعني  
فعل فخصه ان ياتي بمالك يكون فعل فيه موجودا والمالك الذي ذكره وهو سارت في بادي  
الراي انه لما اعني عن فعل لا لما جاء بمعناه لان من السفر غير مشهود وقال اعترف بذلك  
المصنف في شرح الفصل فقال ليس بمفعول ثانيا في لفظ السفر بمعناه فمثل به كما في معلنة  
لكن تعقبه الجار يردى بان الجوهري فعل سوت اسف سفورا اذ اخرجت للسفر فانما سافر  
وقوم سفر مثل سافرو سفر صاحب وصح انتهى ومن الامثلة الخلية لذلك حاورات التي بمعنى حرة  
وواعدت زايديا بمعنى وعدته **قوله النزهة** ونفا على لما ستراك الى اخره زاد في ان فيه  
وبمعنى فعل وزاد في التسهيل والاعتناء عنه نحو ساف وبارك **قوله الثاني** لما ركبته  
اعني فضاء قال اليزيدي ليس بحسن ولو اقتصرت على قوله لربك لكان احسن اذ معلوم ان الشاكر  
لا يتحقق في الواحد وانما اخرجهم ان يذكروا العرين في باب فاعل للمتمتع المذكور قولها نحو شاكر  
قال اليزيدي يود عليه ما ورد على قوله شاكرت **قوله الثاني** ويعمل لطاعة فعل الى اخره زاد

والنزهة  
قوله الثاني

والنزهة  
قوله الثاني

قوله الثاني

والنزهة

قوله الثاني  
قوله الثاني

والنزهة

قوله الثاني

في

في النزهة كالتمهيد والصير ورهوه التيسير بامل ويجوز فعله وزاد في التسهيل الا عينا  
فعلك لتعلم وعن فعل كنوم اي قال يا ولياه اذ المعروف في اختصار الحكاية فعل كاي وهل لا  
والعمل في سميها استقوت كعدى وتضج وسحر ويعني اذا فعل كل واحد من الغدا والتضج  
والسحر والعشا وفيه تيسير قال اليزيدي اعلم ان ابواب المصنف فائدة هذين الباب  
اي باب تفاعل وتفعّل ليس في موضوعه اذ هو في بيان فائدة بل الموازنة لفظية قال في  
شرح الفصل حرف للمالحاق هو الذي ليس بمعنى وصفت الكلمة به له تما فائدة اساسا  
فوائد غير الملحق بان في ذلك فكان الاول ان يورد هاهنا بعد بيان الرباعي المريد فيه اذ هو ملحق  
والمالحاق به لها حرج قال فان قلت لا شك ان البابين يفيدان معا مخصوصة فليست بحكم  
بكونها ملحقين قلت هذا واراد على المصنف اما على الترخي فلا يرد شي من هذه الامة  
تقول بعدم افادة حرف المالحاق لا اتحاد المصدرين فلا يعرض للمفادة ولا بعد منها **قوله**  
**الثاني والنزهة** والعبارة لها والفعل لطاعة فعل الى اخره زاد في التسهيل ويعني  
كتاب الما وانساب وفعل زاد في التسهيل كطفت النار وانطفأت والاعانة عن فعل  
كانطلق بمعنى ذهب وادرب في النزهة اي عن دخلها وعن ان فعل كالحج اراد الى الحجارة  
وكان حقه كاحدواهم واعرف واسا ركنتم استعنوا عن فعل **قوله الثاني**  
وامعول للمطوعة الى اخره زاد في النزهة وموافقه فعل وزاد في التسهيل وموافقه ال  
كما عتصم بمعنى استعصم واحصى بمعنى اسحق وموافقه كقدر واقتدر وفعل كسمع واستمع وفعل  
كقرب واقرب والاعانة عن فعل كاستلم الحجر والحجر الرجل ولعل الفعل بنفسه كاضرب  
واستاك واستشط والتحل وادهن اي فعل هو بنفسه دون غيره هذه الالفاظ والتجارب  
واصطفى وانتقى **قوله الثاني** والمفاعلة نحو احسروا واختصموا قال السيد لوقا للتفاعل  
كان لوى وقال اليزيدي في بعض النسخ ويعني تفاعل وهو الصواب وفي بعضها والمفاعلة وهو  
لان المفاعلة بمعنى التفاعل قد يكون لا بمعنى المفاعلة لا تقول ختمت ريد عمر كما تقول  
خاصمه بل اختصما كما يقال تخصما قال وقول شارح ولوقا التفاعل كان اولي ليس بقدر  
لان الما ولوه انما يطلق اذا كان جازيا منفصلا ولا جازيا متصفا فاما ما خطا وفي شرح الجار  
نحوه وقد عرفت في النزهة بقوله وموافقه تفاعل  
الى اخره زاد في النزهة والاتحاد والعاء التي بمعنى ما صنع منه ومطاعه افعل ومفعله

فعل

ملحق

قوله



تفعل وافعل وزاد في التسهيل عد الشيء بمعنى ما صنع منه نحو استعظمته اي حسيته عظيما  
 وموافقه افعل كما حصد الزرع واستحصدوا اي قن الانسان واستحصدوا الاعناق عن فعل  
 نحو استحيوا واستأثروا عن فعل نحو استخرج اذا قال الله وانا الله را جعول او الاصل  
 رجع كما من وصل وسخ قولها وللحقول الى اخره في بعض الشروح كان ينبغي ان  
 يقول والمسيبة لا للحول فان الظن ليس بالجمع والجمع بالمسير  
 ومنه استسبح العزاي سمعت بالسن وفي شرح السيد ان اريد تحويله الى صيغة  
 المستحق فالاولى ان يقال للتشبيه وان اريد ما استسبح الطير تحول الى الحرف فانه  
 يكون للتحول حمصه ورده اليزيدك بانه قد يكون للتحول الحمصي وللحقول غير  
 الحقيقي والاخير منزل منزلة الاول فلا حاجة الى لقب جديد لاجل هذا المعنى  
 تنبيه قال الجارودي ذكر المصنف ان مزيد الثلاثي خمسة وعشرون ولم يبدل  
 معنى الثمانية وشبهه انه ليس في اللاحق زيادة معنى غير المبالغة الا في تفعل وتفاعل  
 فتوك المحقق غيرهما ومن غير المحقق وافعل وافعال وافعول وافعول اذ ليس لها  
 ايضا معنى غير المبالغة وقال اليزيدك لم يذكر المصنف فايذة باب افعول وقاية  
 المبالغة والتكثير قال واما فايذة باب افعل وافعال وافعول فلم اجدر من ان  
 الكتاب يدل عليها وقال المبدئي افعل وافعال مختصان بالوان والعيوب وافعال  
 ابلغ من فعل ويمكن ان يكون في كل المبالغة اذ زيادة اللفظ كونه غالبا انتهى وقد ذكر  
 ابن هشام في النزهة فوائد الثلاثة فاعل وافعال للالوان وافعول للمبالغة لا حوس  
 والصيرورة كما حوقف وموافقه استفعل كما حلولته وفي التسهيل ومنها الالوان  
 افعل غير مضاعف العين ولا معتل اللام دون شذوذ وقد بني عينة الف وقد يدل  
 على محالته على عيب حسي وربما طوع فعل وقد يدل على غير لون وعيب وافهام العرو  
 مع الالف كثير ويدونها قليل ومنها افعول للمبالغة والصيرورة وقد يوافق اسف  
 ويطاوع فعل وافعول سامعتصب انتهى وقال ابن عصفور افعل مقصور من  
 افعال لطول الكلمة ومعناها واحد بدليل انه ليس شئ من افعل الا يقال فيه افعال  
 لانه قد يقل احدى اللغتين في شئ وكبر الاخرى في حرف الالف من احسن واسن وسود  
 واكروا الثبات في اسهاب وادها م اكبر ولم يسمع في او قد اسرع وان عدى الى الكف

بالزيادة

والا

ال

والا

والا

والا

والا

وافعول

وافعول اي حزمه الى افعل ويجوز في القياس افعال وهو ايضا لا يتعدى اصله الذي مضى  
 قال ابو جيان وما ذكره ابن عصفور من ان افعل مقصور من افعال هو مذموم الجليل **باب**  
**الزيادة** كذا ترجم في النزهة وترجم في الشافية ذوالزيادة وادرجه في اللغية في باب  
 التمرير من غير ترجم **قول الالف** والمجروان لم يلزم فاصل والوني لما يلزم الراي مثل  
 يا اخذت قال ابن قاسم فان قلت هذا التعريف غير جامع لمخرج ما يسقط من بعض النسخ  
 وهو كوا ولعد ولعد غير ما ينع لدخول ما يلزم وهو رايد فلا يصح حدا ولا علامة لان شرط  
 العلامة الاطراد قلت الاصل اذا سقط لعله فهو مقدر الوجود بخلاف الرايد والرايد اذا لزوم  
 فهو مقدر السقوط **والالف** تفنن فعل قابل الماصول في وزن قال في شرح الكافية والمعنى  
 من سكتات الحروف ما استحق قبل طر التعريف المجازية باعلا او ادغام فلذا يقال  
 في وزن معد مفعل لان اصله معدود وهو مفعول النظم ووافق التكل في الاصل **الطوق**  
**الف** ويعبر عنها بالفا والعين واللام قال اليزيدك لقايل ان يقول الضمير في قول  
 عنها راجع الى الالف والمبالغة موصوفة بالاصالة فيجب ان لا يكون الالفية المراد فيها بالفا  
 والعين واللام وهو باطل كانه خلاف ان مثل ضارب وزنه فاعل وهو ما رند فيه ولانه ينافي  
 له ويعبر عن الرايد بلفظ ادا الرايد لا يكون في عداد الاصول قطعلا استحالته صيرورة  
 الرايد اصلا والاصل رايد قال والجواب ان المراد بالتعريف بالفا والعين واللام انها  
 تقع في مقابلة الحروف وهذا معنى الرايد الوزن والرمح لان البناء الاصل لا يوزن واذ  
 لا يقع مقابلا لاصل لا احد حروف فعل سواء كانت الاصول خالية عن الزوايد ام لم يكن  
**قول الالف** وزايد بلفظ كتنى قال في الشافية الا المبدل من ما لاقتعال فانه بالفا  
 والالمحور لللاحق او العره فانه بما تقدمه والثاني مذكور في الالفية بهذا في قوله وان  
 يك الرايد ضعف اصله فاجعله في الوزن ما للاصل **قول الف** فانه بما تقدمه قال  
 اليزيدك كان المستقيم ان يقول بما تقدمه من الحرف الاصل قال قد راد هذا العيد  
 في السرح ولا بد منه **قول الالف** واحكم بتا صل حروف ستم ونحوه والخلف في كل  
 فيه امران الاول ظاهر كلامه انه لا خلاف في القسم الاول مع ان فيه خلافا اشاليه  
 بعضهم الثاني لم يسن اراج من الخلاف الذي حكاه في القسم الثاني وفي شرح الكافية ايضا  
 اصل عند البصريين الا با اسحق الزجاج وعند ابي اسحاق ان الصالح للسقوط رايد وعند

بالزيادة

والا

ال

والا

والا

والا

والا



الكوفيين يدل من تضعيف العين واختار بدل الدين ابن المصنف مذهب الكوفيين  
**قول الثاني** مع انه يتبع طهر ارقم البزدي فيه نظر لان التصاد امر معنوي وهو  
لا يوجب بين الضدين اتحاد بناهما لفظا كما في الحياه والجماعات شلانا لا يقال ربهما  
واحد لان احد ما ضد الاخر فالاحسن في مثل هذا الموضع الاستدلال بغيره الاوزار  
والجمل على الغالب منها قولنا ويقول القلب الى اخره قال البزدي حاصل الكل راجع  
الى امر واحد وهو الاشتقاق المحقق وهو مطرد في الجمع اذا انما يعرب به في الحقيقة  
ولو ذكره وحده لم يرد عليه شيء وكان احسن في الاستدلال واكثر قولاها وقله استعلا  
قال البزدي فله الاستعلاء اذا كان كذلك اللفظ اعتبارا اياي يكون حروفه غير  
منسوبة لسعها ولفظ المصنف لا يعطى هذا المعنى **قول الثاني** فالف اكثر من اصليين  
صاحب زائد قال في السانية الاولى وهذا القيد في نفسه صحيح لان الالف  
لا يراى اوله لانه لا يتغير عولان الالف لا يكون ساكنة فلا يمكن وفوقها لا يتبدل فذلك  
لم يرد عليه في السانية والنزهة **قول الثاني** واليا كذا والوا وان لم يقع كما هما في يوي  
ووعو عا فيه امور الاولى شرط الوا والصدر مطلقا فانها لا تواد اولها وقد نبه على ذلك  
في الثاني والنزهة الثاني في شرط اليا ايضا ان لا يصدر وبعدها اربعة اصول فانها جند  
اصل لسعور ما ن تصدرت وبعدها ثلثة اصول فهي زائدة وقد نبه على هذا الشرط  
في النزهة بقوله ولا يراى يقول ما يقدر من باقى محاور اربعة كسعون ولهذا الشرط  
شرط وهو ان لا يكون المجاور اربعة جاريا على الفعل فانها جند زائدة ليدخرج وقد بين  
الاحمران في السانية بقوله واليا زيدت مع ثلثة احرف فصا عدا الثاني اول الرباعي  
الا فيما جرى على الفعل الثالث قال ابن هشام فان قلت استغنى يويوا ووعو عا مع انه  
قد علم من قوله واحكم تباهل حروف سمي ان ما شانه كونك لا يحكم عليه بزيادة قلت دفع  
توهم تخصيص ذلك باطلا فها انتهى والاول قد نبه على شرط مستغنى عنه لتقديم ما يرد  
عليه واصل شرطين لا يبد منها فلو قال بول ذلك واليا كذا والوا وان لم يقع مصدر  
سبق اليا والوا وولد بشرطين اما الوا وان لا يكون او لا يكون في كل روا اما اليا فان لا يكون  
في اول رباعي الاصول غير المضارع ولا في مكرور وان اصبحت اليها وان يكون مع ثلثة اصول  
فهي ثلثة شروط وان جعلها اعنى الثلاث الاصول محل التزاد ثم تكلمت على الشرط شرطان

قول الثاني

قول الثاني

الف

الف

الف

انتهى

**قول الثاني** ومفكده اسم وميم سبقا ثلثة تباهلها تحقفا فيه امور الاول كان عليه ان  
يقول ثلثة فقط كما عرفت في السانية والنزهة فخرج ما سبق اربعة كاسطيل ومرحوس  
الثاني قال ابن هشام كان مقتضى اسمها به محو نوو ووعو بعد سبعة سلم  
سمي ان يسمي بها مومو الثالث قال ابن هشام ينبغي ان ينص على اليم التي في اول  
المتى من الفعل الفاعل او مفعول او مصورا وزمان او مكان زائدة سواء كان بعدها  
ثلثة اصول وان التمرة تبع في اول الفعل مرند ولو كان بعدها اكثر من ثلثة اصول ولا  
سبعة قوله في باب ذكر ابنيتهما وفهم زيد قد سبقا لان هذا موطن الحصر قلت  
عليه مثل ذلك في النزهة وقد نبه على ذلك في الثاني في اليم فقال واليم كذلك مطردة في  
الحي ركا على الفعل الرابع قال ابن هشام فان قلت يرد عليه نحو مرعوفان سمي اصل لقولهم  
لون كمرعوف مرعوف قلت الاشتقاق وهو القامى المعدل الذي لا يدفع حكمه ونحن انما ذكرنا  
هذه الضابط للذي عدم الظفر بالمشهور من الدال على الاصله وعرها وان كان  
يدخل فيها ما علم اشتقاقه اوله من اول الاسر على ذلك غير نظر فيتحقق معروفيه  
الاشتقاق فلا يلتفت فيه الى الضابط لعموم قوله فيما مع الحرف ان يلزم فاصل البيت  
وقال في بعض كتبه اذا علم الاشتقاق ولم الاله الحاس قال ابن هشام اعلم انهم  
قالوا ان اليم مزينة في انما وانتم وضربكم وضربكم علامه والواحد قال والذي  
يظهر لي ان هذه نحوها ينبغي ان لا يولد لان اليم بها بمنزلة الكاف في ادراكك من  
انها حرف وصيغ الدلالة على معنى مختص بدون ما لحق من الكلام **قول الثاني** والعبارة  
لها والنزهة بواك هن اخر بون الف اكثر من من لفظها رد في السانية مقتضا  
الحكم بربا دها سوا قطع باصالة الحروف التي قبل الالف كلها وليس كذلك فلو قال اكثر  
من اصليين كان اجود **قول الثاني** والنون في الاخر كما لم فيه امور الاول قال ابن رستم  
على قوله كالحرف ما تقدم من شرط القطع باصالة الحروف كلا وقد سوى في الكافية وشرحها في  
اشتراط ذلك ان في قال ابن قاسم يشترط الربا دها اخوان لا يكون من باب حمان وهذا يوجد  
من قوله واحكم تباهل حروف سمي الاول الثاني قال ابن قاسم شرط بعضهم زائدة فها شرط اخر  
وهو ان لا يكون في اسم مضاعف الاول مصنف الثاني كزمان فانها فيه اصلية ووزنه تعاك  
والى هذا ذهب الثاني في الكافية وشرحها الى ان لا يذهب سبويه ان نونه زائدة وفي تعليق

عصم



ابن هشام زمان يوم اصله لثبوتها في قولهم مريم للنفقة الكبيرة الرمان وان كان سبويه  
ذهب الى زيادتها ونزهة الثلاثة رايده على النزهة الثالثة قال ابن هشام بعض  
المصنف من موطن زيادتها اول الفعل المضارع والمطامع كواكسوا وحررهم  
وقد ذكر في باب فيه والنزهة وعبارة النزهة او كانت في الحال او مرة ومن احسن  
وهي عبارة الكافية الكبرى فقال وكذا بعض النحاة واليا المبد وبها والمضارع فيما زيد  
فيه المفعول واليا ونقص اليا في التشبيه وجمع يصح المذكور قولهم والعبارة للتشبيه  
ونالها سكتة زاد في التسهيل معلوكه احتراز امر المدغم نحو محسن فوزه ففعل وقال البصري  
الذي اذهل به ان المؤن زينة وفذنه ففعل وبخص بالثانية في اخره وهو ان يكون بعدها  
حرفان احتراز من ان يكون بعدها حرف او اكثر من حرفين وقد صرح بذلك في النزهة  
فقال او توسطت النون الساكنة اربعة والياء في الالفية بالمال قال الالفية والتا  
في الثانية سلكه ابن جني في سرائر فصاعده عليه وقامت وعندي ان ما قامت ونحوه لا يعرف في  
هذا الباب لانها كلمة مستقلة قايم بنفسها بخلاف ما صلب فالفها جازا كلمة ولهذا جعلها  
العرب قال والثانية اعم من ان يكون في مفرد او جمع ككلمات ويدخل في ذلك السا  
في ريب او كسب ولات قولها والمضارعة قال ابن هشام ولم يعد من حروف المضارعة  
في الزيادة الما ليا ولا فرق بينهما وبين غيرها ونحو استفعال قال ابن هشام ونحو عليه  
التفعل والتفاعل والافعل والفعال وما استق منها قال ابن قاسم وكذا الباقي  
انت وفروعه **س** فان ان ظم السكت على زيادته لسر في الاستفعال وقد ذكر  
في الشافية والنزهة **قول الالفية والنزهة** والها وقفا قال ابن هشام قد قرر  
في باب الوقف ان الباقي هو طلمه وسلم اصل وانما منقلبها وقفا قال ابن هشام فلا  
بعد ما سلم وطلمه وقفا فيما زيدت فيه الها بعد ذلك فيما زيدت فيه السا لاني الاصل  
قولها واللام في الاشارة قال في تعليقه على الحصري عن ابي عمر انه كان يسقط اللام من حروف  
وهو عندي في ذلك على الصواب وفي الالفية واللام ففعل كريدك وعبرك قال السيد في حروف  
ولست اللام في ذلك وهذا لك واولا لك هذه اللام لانها من حروف المعاني **س** كملت  
وهذا يقتضي اسقاطها السكت ايضا من حروف الزيادة وهذا الذي شئ عليه في انت وقفا  
واما الها فكان الجبر ولا يلزم نحو احسب فالفها حرف في معنى كالنوين وبالجرو لانه

في قوله

وفي شرح الكافية لابن مالك اقل الروايد زيادة الها واللام **قول المسهرة** المشبهة  
قال ابن هشام هي صفة للام على تقدير مضاف اي وزيادته اللام المشبهة في الاشارة  
على الالفاظ التي شذت زيادتها فيها كوعرك وربك وفسدك وليست صفة  
للاشارة لانها لا توصف لعدم الاشتها ر فيحتاج الى القيد **قول الالفية** ويعرف الزايد بالالف  
الى اخره انتم المصنف على ثلاثة طرق وقد نوهنا غيره الى عشرة قال ابن قاسم في شرح الالفية  
المادة الزائدة تتعدا ولها سقوط الحذف من اصل سقوط الفخار ب في ضرب وهذا الذي  
تسميه اهل التعريف الاشتقاقا بينها سقوط من فرع سقوط الف كتاب في كتب وهذا يسمى بالتعريف  
وهو تشبيه بالاشتقاق والفرق ان الاشتقاق استدلال بالاصل والتعريف استدلال بالفرع والثاني  
سقوط من نظر سقوط ا بطل في ا بطل وهو الحاضرة وشرط الاستدلال سقوطه من اصل او فرع او  
يظهر ان يكون سقوطه لغيره كان لعله سقوط واو وعدم من بعده لم يكن دليلا على الزيادة رايها  
كون الحرف في موضع يلزم فيه زيادته كالنون الساكنة بين اربعة احرف خامسة كونه في موضع  
يكثرفيه زيادتها كالحمة او لا قيل ثلاثة احرف سادسها اختصاصه لموضع لا يقع فيه  
الاحرف من حروف الزيادة كالنون في كنت او اذ لا يقع موقعها ولا يصلح للموازة مثل  
سداد سابعها لزوم عدم النظر بتقدير الاصاله في تلك الكلمة كحوسل نفع اليا وضم الفها  
وهو ولذا تعللنا او لو جعلت ماوة اصلا لكان وزنه فعل وهو مقصود تامتها لزوم  
النظر بتقدير الاصاله في نظر تلك الكلمة كحوسل على لغة من ضم التا والفاء فان ماوه زايده على هذه وان  
لم يلزم من تقدير الاصاله عدم النظر في نظيرها اعني لغة الفحة حكم بزيادتها في اخر الضم ايضا  
او الاصل اتحاد الحوذة ما سعى دلالة الحرف على معنى الحروف المضارعة والفاء اسم  
الفاعل ونحو ذلك وزاد بعضهم في الدلائل عا شرا وهو الداخل في واسع البابين نحو لمسل  
بضم اليا فان وزنه على تقدير الاصاله نون ففعل وهو مقصود وعلى زيادتها فعل وهو مقصود  
ايضا ولكن حكم بزيادتها حولا في اوسع السابن لان باب المزيد اوسع **قول السابعة**  
وامعول افعلان لمجي افعال قال بعض النحاة في استدلاله بذلك ضعف لان افعي باعتباره بديوه  
بحوران يكون وزنها ففعل فاولا ولي ان يقال لمجي افعول لم يذكر افعي افعول دليلا قولها وبحران  
وحمار فان حيث صرف قال السيد ذكر في الصحاح فبان في حمار فان دونه وهو فعلان  
مرفق لان العرب لا تفرقه وهو معروف عندهم ولو كان فعلا لفرقتة وذكر ابن مالك في المسموع

تيسر  
قول الالفية



عندهم في حان منع الصرف لا غير وكلام المصنف يدل على ان كل واحد منهما صرف وسع الجار  
 جواب من الجائز ان يكون المصنف سمع فيها العرب فتبادله النفي لا تسمع قولها ومحمول صورة  
 سله محي محسن قال السيد لو قال محسن مثله كان اول لان صورة محسن مثل صورة محقق لا  
 محي قال الجار بردي وفيه نظر اذ لا شبه في ان محسن ماسله ولو اذ المصنف  
 ان سس ان محسونا ايضا مثله قولها فان فقد محسونا عن الاصول لما سهل ويرى قال  
 الجار بردي اورد عليه انه ليس بعمل ايضا في الاصول واجيب عنه بانه اذا انفرد عن الاعراض  
 فالحمل على الوايد اولى لان ما يندفع من الكلام اكثر من المحذور كدروه ويعلم منه ان يعلل  
 ورساما يخرج عن الاصول بتقدير اصاله اليه وزيادة والكلام فيما يخرج عنها على احد التقديرين  
 فكيف يصح ذكرها قال وفيه ما امكنني فيه ان يقال من ان اذا المصنف ان محسن له اذا  
 خرج اللفظ عن الاصول بتقدير اصاله حرف فانه يحكم بزيادة ذلك الحرف ومثل ذلك  
 بما يخرج على تقدير اصاله ولم يعالج حوجه على تقدير الزيادة ايضا فانه ليس يتناول  
 فيه هاهنا قال وقد ذكر بعض الفضلاء في شرح نصه ان ما لك ان يرب له اشتقاق من  
 رتب فيرد على جعله المصنف له مما تقدم فيه الاشتقاق قال وكذا ينقل من النقل وهو  
 الرئي او من رجل يصل اي وسع قال لكن يمكن ان يسمع الاشتقاق بنحو بل هو شبه الاشتقا  
 قولها ويون كسك قال الجار بردي ذكر في شرح المادي ان وزنه على تقدير الالاهة  
 والزيادة مغفود لان فعلا وفعلا كلاهما مقصودان قال فيرد ههنا مثل ما مر  
 قولها فان خرجا معا فزايدا ايضا يكون نرجس خطا وقال السيد قبل عليه لا تسلم  
 ان خطا والانتظار على تقدير زيادة نونه لان وزنه حينئذ معا وخطا به الارض  
 اذا ضربها به ونظيره كسا وتعظم اللحية من كانت كحيت او اوابا اذا تلبس وعبر  
 هو الذي لا يحدث النساء ولا يلهو وفيه عقلة سدا ومن السيد مصدر سدب الابل  
 في سيرها مدت اذ لها وسدى الرجل الى المشى مديديه قال ويمكن ان يجاب عنه بانا  
 لا نسلم محمول المعنى المشترك بين الخطا وبين العصر وبين خطا به الارض اذا ضربها  
 به نعم لو كان مشتقا من خطا به الارض كما ذكره صاحب الصحاح لوحد ما ذكره والزم الخلف  
 ايضا لان الكلام فيما فقد فيه الاشتقاق وتقابل ان يقول لا نسلم لا نظير لخطا وعلى  
 تقدير اصاله النون فان نظيره حينئذ دخل واجيب بانه حكم بزيادة النون فيه لا يرين

احدها

احدها النون كون الثاني من هذا النون حرفا من حروف الزيادة دون ما سواها فان التزم  
 ذلك اما رة ظاهره على انها مزيدة والثاني ان التزمها جاز من ذلك قد دخل فيه الاشتقاق على  
 زيادة النون مع الواو كما في الاشلة المذكورة من قبل او على زيادة النون مع الواو كما في الاشلة  
 المذكورة مع الهمزة كما في السند او لا نه من السند وما لم يعلم اشتقاقه ثم قال وتقابل ان يقول  
 ان يقول لو كان الاخر كما ذكره لا يعلم زيادة النون ثم خطا وحسبده بما ذكره المصنف من عدم النظر  
 بل يا من اخر فلما يكون ما نحن فيه قولها ونون جندب ادا لم سبب حذرت السيد اورد عليه ان قوله  
 هذا يوجب الاختلاف في قبول رواه فتح الثالث من حذرت وطلمح ووسع ولكن منهم  
 اعند به واستدركه على سببويه فاستفاد منهم من لم يعتد به لانه اصلا بل محققا من جعل الهم  
 الثالث قال وهذا الايراد ضعيف لان مراده بالثبوت الاعتداد به او جعله اصلا قال وتقابل  
 ان يمنع ان حذرتا فظلم عند من لم يسه لان الاشتقاق يدل على زيادة لفظه لان الجندب  
 من الجراد فهو من الحذرت لان الارض حذرت مع الحذرتا عا لما وان يمنع ان حذرتا من باب  
 حسن لا يلزم من اصاله نونه عدم النظر لوجود نظيره قطعا وهو منك حذرت اما بالاصالة او  
 بالرفعية على غيرها وقال الجار بردي في الجواب عن المنع الاول يمكن ان يقال انما يتم  
 لو كان هذا الاشتقاق محققا وليس كذلك قولها واجيب بوضوح اشتقاقه قال السيد قبل فيه نظر  
 لان ظهور اشتقاق محض من المحم ليس لانه لا لانه لسماء بل محمول الكلام فظاهر ان  
 الرجل سمي محم من حيث بعينه انه محب او محب قولها ولذلك قيل زمان فقال قال الجار بردي  
 كان المحم رعدا المصنف قول الخليل وسبويه او وزنه فعلا ان اذ قال ولذلك قيل ولم يقل  
 ولذلك كان زمان فعلا **باب تخفيف الهمزة** هكذا ترجم في ثافية وليس هو  
 في الغرهم ولا في اللغنية الا انه ذكر فيها في باب الالبال طرف ليرتد قولها ثافية كجهم  
 الالبال والخذف وبين من قال الجار بردي لم يجد بان يقول ان مراد الهمزة الى وجه من  
 التخفيف لان اسم اللقوى يعنى عنه قولها وان كان حرفا صحيحا او معنلا غير ذلك فقلت  
 الى اخره اسمعني منه ابن مالك في الكافية وشرحا نون لانفعال نحو اما طواى انقطعت  
 فلا يجوز فيه النقل قولها والتمزم في باب يوى اوردى لكبره ذكر الرماحى في شرح المهادي  
 انه محتمل وجهان حروها انه ان اجتمع في اراى همزتان بينهما حرف ساكن حار غير حصين  
 وكانا قد نوالا فحذرت الثانية على حد حذرتا فاكرم ثم اتبع ساير الباب ونجحت

نحو الهمزة



الراء المجاورة التي هي لام الفعل قولها والهمزة في كلمة ان سكنت النانية وجب قبلها  
كاد قال الجار بردي هذا مبني على ان ادم لفظ عربي وزنه افعل وقد انكر النحوي ذلك  
في الكتف ورد قول من قال انه مشتق من اللادنة ومن اديم الارض وقال يا ادم الاسم  
العجمي فاقرب امره ان يكون على فاعل كعادرو عابرو وسالم وقالع لكنه ذهب في المفصل  
الى انه عربي على وزن افعل قلت ما ذكره في المفصل انه عربي على وزن افعل تبع به من مثله  
من البصريين وقوله هو الذي في الكتف وهو الحق وقد نص الجواليقي في المغرب وغيره  
ان ادم العجمي او سرياني ولا شبهة في ذلك والصواب التمسك باصطع كما صنع ابن الك  
في شرح الكافية وليس خفي لانه فاعل لا افعل قال بعض الناصرين دعواه ان اخرها  
لا افعل من غير تقييد بمعنى غير صحيح لانه يفهم منه ان اخرها فاعل لا افعل من غير تقييد في جميع  
معانيه وليس كذلك فانه يقال اجره الله بوجهه واجر المملوك او الاجرة او اجرة  
بمعنى اعطية اجره واجزى جميع ذلك بمعنى افعل لا فاعل واما الذي بمعنى فاعل فهو اجرب  
الدار وحوله قولها وما قلت فيه ذلك بل فاعل ان لو خذ لا يستقيم مضارع اخر فقال  
جا والافعال عروصه اخر مع اخر قال السيد والجار بردي لقائل ان يقول في الكلام  
اما الاول فلانه لا يلزم من مجي اجارة على فاعل ان لا يكون اخرها فاعل الجوار ان يكون  
بين فاعل وافعل ومصدر الاول فاعله ومصدر الثاني افعال واما الثاني فان اراد بوجه  
والافعال عروبه فلم يوجد ممنوع قال صاحب المحكم حكى احرث المراد البعني نفسها بجارا  
وان اراد به انه قليل مسلم لكن لا يحصل به مطلوبه واما الثالث فحذف اخر بمعنى فاعل لا يمنع  
من مجي اخر بمعنى فاعل لا يمنع من مجي اخر بمعنى فاعل الجوار بوجهها ويكون مضارع الاول  
مضارع الثاني قولها واواحي عرفت فاستثنى فيه ما كان اجرة فانه لعل باسطقا وتذكر  
في الالفية بقوله وما يضم واو لا حرام لم يكن لفظا اتم فذاك باسطقا جا وقال في الكافية  
الكبرى واو لا ان عرا اشكلا اما اخرها واجعل اليها بدل لانه على الاطلاق حصلوا و  
عليه في النزهة فقال والهمزة ما من مائة هم من نظير او تكسرت الى اخره وهو اوضح في  
افادة العموم من عبارة الالفية لانها توهم اختصاص ذلك في المسطرة اذ ضمت وليس  
كذلك قولها وقد صرح التسهيل في كواحه قال السيد والجار بردي محاب عنه مراد النجاشي بان  
قلت هذا الهمز ما لم يسم انه قياس وما خالفه شاذ يحفظ ولا يقاس عليه وهو لا يخالف

ج

بجى خلاصه في قرات السبع يجوز ان يكون مخالفا للقياس ولا يكون مخالفا للاستعداد  
ومثل ذلك معصوم واقع في الفصحى من الكلام فان النجاشي قالوا الشاذ على ثلاثة اضراب  
شاذ عن القياس وشاذ عن الاستعمال وشاذ عنها جميعا قالوا لا مقبولان والى لست  
مردود مثلا الاول كالصيد والصيد وكقوله تعالى استحوذ عليهم الشيطان فان القياس  
قلت حرف العلة في هذه الصور الفا والاستعمال بخلافه اسبي قلت وعلى هذا  
ابن مالك فقال في كافيته وما اتى على خلاف ما سمي فاحفظ وكفى عن القياس معوضا  
شرحها استر بذلك الى كواحه بالتخفيف ومع قراءة ابن عامر والكوفيين وقال في الجار  
ما لم يبد الحذف لكن خالف في التسهيل قال ومحبص غير السالكين مع الاتصال العجمي قولها  
في باب اكرم حد النانية قال الجار بردي هذا اعترض اخرها قالوا وجب قلب الهمزة النانية  
واو قال ويمكن ان يجاب عنه عمل ما مر من ان حادهم ان القياس يقتضي القلب في الاستعمال  
فيه بخلاف القياس واو رهو وحوه وحين في ناسه ام عبارة الكافية وكثر التحقيق في نحو  
ادم فاحفظ وقياس عليه لا يلزم وقال في شرحها كثر التحصيف نحو ادم لان همزة المضارعة  
لما كانت تعاقبا للنون والسا والسا وكان الى قما عارضا فاشبهت همزة الاستفهام من هذا  
جاءت تخفيفه وتخفيفه فكذلك ما بعد همزة المضارعة **الابدال**  
الالفية والنزهة احرف الابدال موهبات موطاة هكذا عدد هاء صا وفي الكافية بعد  
وقال في شرح الكافية حرف الابدال المنوب عليها في كتب التعريف هي الحروف التي تبدل  
من غير ما لغير ادغام والتي لا بد من ذكرها في هذه السعة وما سواها مما التوشحى مستغنى  
عنه كاللام والنون والجيم والسين وبما كان غير هذه الاربعة اولى بالذكر كالصاد فان  
ابدالها من السين عند مجاورة حرف الاستعلاء مطرد على لغة فذكرها اولى من ذكر السين  
اذ ليس للسين موضع يطر د ابدالهافية وكولك اللام والنون ابدالها من غيرهما انما هو  
بالنقل في كلم محفوظة واما الجيم فان تو ما من العرب يبدلونها من الياء المشددة في الوقف  
بالطود وربما بدلت دون وقت وهذا النوع من الابدال جدو بان يذكر في لغة  
لا في كتب التعريف والالزام ان تذكر العين لان ابدالها من الهمزة المتحركة مطرد في لغة  
بني تميم وكان يلزم ايضا ان يذكر الكاف لابدالها من تاء الضمير وامثال هذا من الحروف  
المبدلة من غير ما كثيرة وانما ينبغي ان نعتد في الابدال التعريف ما لم يبدل وقع في الخطا

قول الالفية

قول

الابدال



او مخالفة الاكسوانتي قال في التسهيل جمع حروف البدل السابعة في غير ادغام مخم  
 كس لامر في بوب عوبه والمسوري في التمرير هي طوب دايما فذكرها ثمانية واستقط  
 منها الما والحاصل ان انواع الابدال ثلاثة نوع في الابدال ويكون في جميع الحروف الالف  
 ونوع مضطربة في التمرير ويكون في ثمانية احرف او تسعة ونوع لا قاعدة له وانما هو في كل  
 محفوظ واللايق به علم اللغة لا التمرير ويكون في اثنين وعشرين حرفا كما في التسهيل وغيره  
 بل عندي في اكثر وان الالف قد ورد ابدالها من الالف والطاء ورد ابدالها من الطاء  
 والصاد ورد ابدالها من الطاء والعين ورد ابدالها من العين والفاء ورد ابدالها  
 من الفاء والحاء ورد ابدالها من الحاء والجيم كذلك وذلك موجود في كتب اللغة البسيطة وال  
 اسم اللغة فيه كتابا وعقدت له بابا في كتابي الواحد ذكرت فيه امثلة كثيرة وقد قيل ان  
 ابن مالك احترز عن هذه بقوله السابع لان الابدال في هذه شاذ ولا يحسن ذلك عندي لانه  
 ان كان المراد بالسبوع انه بلغ مبلغا بحيث يقع عليه وليس كذلك بل الكل محفوظ مقصود  
 على السماع واريد انه في تلك الحروف اكثر مواعيد من هذه فلا من كذلك لان المراد على  
 كون الابدال قد وقع ولا مثال لا يكونه اكثر في بعض الحروف من بعض لان ذلك انما يؤثر فيما  
 يعتمد فيه القياس لا فيما يقتصر على السماع واما قول الشافعية وحروف الضمير يوم حسب  
 طاه ذلك فانه خارج عن الانواع الثلاثة لا متي فيه على النوع الفردي في التمرير فكان بعد  
 ثمانية او تسعة ولا على النوع اللغوي فكان بعدها كما في التسهيل ايس وعشرين بل بعدها اربعة  
 وقد تقدم في شرح الكافية استكمال ذلك لان الاحرف الخمسة الاربعة انما هي في كل  
 محفوظ فكان ينبغي له الاقتصار على تسعة التمرير او ذكر الجميع **قول الشافعية** ويكون فرع  
 والحرف زايد قال السيد هذا مقتضى تعليل ان لانه فرع عن الواحد الذي هو عقلي وناوه  
 وليست بولا عن الالف في علمي بل الالف تبدل عن اليا وقال الجارودي هذا انما يتم اذا  
 قلنا ان الف عقلي للمخاطق فان قلنا انها ليست كذلك ولم يرد النقص قولها ويكون فرعا وهو اصل  
 قال الجارودي يتم اعترض عليه بان او اهل فرع فرع اول والهمزة في او اهل غير زائدة مع انه  
 ليس ما في الواحد بولا بزيادة وهو الواو وبولا منها بل هي بدل مما في الواحد قال وهو  
 لانه لا يلزم من كون الهمزة عن زائدة في الفرع ان يكون اصلية فيه في او اهل وان كانت غير زائدة  
 فليست باصلية بل هي منتقلة عن الواو **قول الشافعية** فائدة الهمزة من واو واخر زيد

الف

قول

قول

قول

قول

الف زيد فيه امور الاول لا يختص ذلك بالواو والباء بل المالف كذلك وكذا في الكاف  
 من حرف لين بعد الف حريدا بدل همزة وقال في شرحها حرف الدين بعم المالف والواو والواو  
 الثلاثة واحدة هذا الضابط وقال في التسهيل بدل الهمزة وجوبا من كل حرف لين بل الف زائدة  
 وقول الشافعية من حروف اللين وقول النزهاء ما اعتل من مطرف بعد الف زائدة كهمز او كسا  
 ورد الحسن الثالث قول اخر زاد في التسهيل او متصلا بهما تانيث عارضة وكذا في الكاف  
 وشرحها وهذا الابدال مستحب مع ما تانيث العارضة كسا وساه وفي قبل هذا التانيث  
 العارضة لانه في تقدير الافعال السوابق قال ابن قاسم اعترض هذا الضابط بانه يرد  
 مثل عاوى اذا رم على عله من لم يسمى فانه يقال باعا ولفظ الواو من غير ابدال حذر ابن  
 اجتماع اعلالين قال فاصطلاح الضابط ان يقال من واو باس من لام او لمحق بها السرايع  
 ابن قاسم هذا الضابط بانه يرد عليه مثل عاوى اذا رم على بدل الهمزة ايضا من الهمز والعين ولم  
 يذكرهما في الغنم لعلها انتهت وقد ذكر في الشافعية **قول الشافعية** ولعلها تانيث لا بد من تقييد  
 بان لا يكون لازمة غير عارضة فانها حادثة لا يعتد بها كما تقدم ونسب على السيد والجارودي قولهم  
 والعبارة للشافعية وفي فاعل ما اعل عسا اذ اصبى قال ابن قاسم هذا الابدال جار فيما كان على فاعل  
 او فاعله ولم يكن اسم فاعل كقولهم جابرو وهو البستان وجابره وهي خبيرة جعل في وسط السقف  
 وكلام الشاظم بناء في الكافية لا يستعمل ذلك وقد نبه عليه في التسهيل **قول الشافعية** كجمع يتقافحه على  
 الحكاية وعبارة الكافية كذلك تاني ليعين السمع مد كما في جمع شخص سعا قولها وافقه ورد الهمز  
 فيما اعل مالكا اما لامه همزة كما في التسهيل وقد ادرجها ابنه في كلامه بناء على الهمزة من حروف العلة  
 وافصح بها في النزهاء فقال ان كانت لام مفاعل معتلة او همزة ونحوه في الشافعية قولهم والعبارة  
 للشافعية وهمز اول الواو زيد في بدل غير سبه و في الاسد لشرط تاني وهو ان لا يكون التانيث  
 من همزة ذكره في الكافية وشرحها والتسهيل وثالث وهو ان يكون التانيث بولا من همزة ذكره في الكافية  
 وشرحها والتسهيل وثالث وهو ان لا يكون اتصال الواو بن عارض لحد ذكر في التسهيل وعب  
 عن الشرط الاول بان يكون التانيث مدرة غير اصلية وهو اصوب من البعير بان لا تكون التانيث  
 بولا من الف فاعل المصريح به في الكافية المشار اليه في الالفية سبه و في **قول الشافعية** والتميم  
 في الواو على الاول قال السيد فيه نظر لانه يجوز ان يقال انما قلت في الاول لزوما لا تقبال  
 لا يحمل المفرد على الجمع **قول الشافعية** ومثل يا اصلب سيما النون قال ابن قاسم الاول وان يعبر



عنه بالابدال لان القلب في الاصطلاح انما يكون في حروف العلة انتهى ولو اذكره في الثالث فيه الترتيب  
 في باب الابدال وغيرها **قول الالف** وشذ في المزج نحو سكتا قيل طاهره انه سمع الابدال  
 في السكت ولم يسمع وقال ابنه لم يرد انه يقال في افتعل من الاكل السكت وانما مثل لدى المخر في  
 الجملة وقال ابن قاسم في كلام بعضهم ما يدل على انه مسموع **قول الالف** والعبارة لها والفرقة  
 طام افتعل ردا ثم يطبق في اذان وازددوا ذكره الباقي قال ابن قاسم مقتضاها انها  
 لا تبدل في غير ذلك وقد ذكر في التسهيل انها تبدل ثابته الت نحو اشرود الابدال الختم كقولهم  
 في اجتمعوا واخبر احد معوا واحذر قال وكلام المصنف ظاهره في بعض كتبه انه لغة لبعض  
 العرب فان صح انه لغة جاز القياس عليه انتهى وقد ذكر ابو الهاد الابدال الختم في ثابته  
**بسم** لم يذكر في الالفية ابوالهاسم ذكره اياها حروف البديل وكأنه اكتفى بما  
 تقدم في الوقف من ابدالها من ثابته ولا يزد ذلك في غيره وابدلت سماعا في الفا  
 ذكرت في الثالث فيه والترتبه **قول الالف** وضعيف في لام التعريف قال السيد نقابل  
 ان يسمع كونها بدل من اللام نحو ازان يكون موادف لها فيكون التعريف باللام مستغنى لالكونها  
 بدل من اللام فاقول ما ذكره من كونه ضعيفا ينافي فيه قال الجار بردي وغيره ذكره  
 والمراد بالثاذا خالف القياس وبالنادر ما قل استعماله وبالضعيف ما في ثبوته فظهر  
 وثبت هذه اللغة لاسك فيه وذكر الجار بردي وجها من المصنف ان المراد بالثاذا ما كان  
 خالف القياس وان كان موافقا لاستعمال النقص او بالضعيف ما يكون بخلاف  
 باستعمال النقص لان طبا ليسوا بفعل عن الفضاة بل العرب كلهم فصحى وانما وصف اللفظ  
 بالفضاهة وعدمها من حيث كثرة استعماله وعدمها لا من حيث المتكلم بها ثم ان هذه اللغة  
 قد تكلم بها سيد النعمان صا الى عليه وسلم فالحكم عليها بالضعيف لا بواجب عليه قولها في  
 اصيلا قال الجار بردي ذكر في شرح الهادي انه يمكن ان يقال يدل على هذا قولها  
 والحجيم من النما المشددة في الوقف وهو شاذ قال السيد لم يذكر صاحب الفصل شذوذ  
 هذا الابدال والحجيم من النما المشددة في الموقف والسر فان اخجل احد بها فهو  
 قليل شاذ **باب القلب** كذا ترجم في النزهة وادرجه في الالفية في ضمن الابدال  
 وادرجه في الثالث في باب الاعلال قال ابن قاسم الضرورس القلب تختص بحروف العلة والابدال  
 يكون فيها وفي الحروف الصمى فالابدال اعم والقلب اخص **قول الالف** في مصدر المقتل

قول الالف

الالف

قول الالف

قول الالف

عسا

عسا لانه لا يلزم من الاعتدال الاعلال شرطه ان يكون بعدها الف قال ابن قاسم وهو  
 يؤخذ من قوله والف فعل صحيح عالما فانه قال في شرح الكافية نهيت بذلك على ان الاعلال  
 المصدر المذكور مشروط بوجود الالف فيه حتى يكون عا فاعال قال ابن قاسم وفي تخصيصه  
 بفعل نظر فان الاعلال المذكور لا يختص به وقد مثل ابنه بانقاد انقياد والاصل انقواد  
 فاعل وجمع ذي عين اعل او سكن فاحكم بدال الاعلال في حيث عن شرط ايضا وقوع الالف  
 في وجوب الاعلال مخصوصا بما سكنت الواو في واحدة فقال او جمع غير كواحد معقل العين  
 مطلقا او ساكنها ان وليها في الجمع الف واللام قال ومقتضاها ان الاعلال يجب في فعله وفعل  
 اذا اعتلت عين احد هما نحو تارة وسرويه وعم ويكون قوله وصحوا ففعل وفي فعل وجها  
 مخصوصا بما سكنت عين واحدة بحور وح وزوجه ويكون نحو حاجه وجوه وخرج يادرا  
 ويدل على ذلك ايضا قوله فيه وقد يصح ما حقه الاعلال من فعل مصدر او جمعا قلت  
 واصر من ذلك قوله في انجار التعريف بعد ما ذكر كعبارة السهيل ما يصدر ولا يفعل  
 ذلك غالبا بعض فعل لا ان اعتلت في الواو احد **قول الالف** وان يكون عسا فعلى وصفا  
 فذكر الجوهين عنهم بل في قال ابن قاسم كلام الناقم هنا بخلاف كلام سيبويه ومن تابعه من فعل  
 التعريف من الوجهين وهم خرموا باحدها وهو عدم القلب فراق بين الاسم والصفة  
 ويجوز اجزم في انجار التعريف والآخر ذكره ابي في باب الاسماء فحملوا بها حكم  
 الاسماء وهو القلب وظاهر كلام سيبويه انه لا يجوز فيها غير ذلك وذكرها المصنف في باب  
 الصفات واجاز فيها الوجهان ونص على انها مسموعة من العرب **قول الالف**  
 وتعلب باعلى اسمها واوا في محوطي وكوسى قال السيد قد ذكر في الصحاح ان كوسى صفة كانه  
 انى الاكيس الذي هو افعال التفضيل من كل من الرجل في عمل الدنيا واخره كىساى خذف وهو  
 مخالف لقول المصنف وقال الجار بردي ذكر في شرح الهادي ان طوبى وكوسى باسم طيب  
 والاكيس قال وهما وان كانا اصلهما الصفة لكنهما جاربان بحوى الاسماء التي لا يكون صفتا  
 وفي شرح الكافية لابن مالك ان لم يكن الياء المضموم ما قبلها عينيا فعلى وصفا وجاز فيها  
 والابدال واواك قولهم في اسي الاكيس الكيسى والكوسى **قول الالف** من كلام فعلى  
 اسما انى الواو بدل بالسوى غالبا جاز البديل قال ابن قاسم هذا الذي ذكره هنا  
 وفي الكافية موافق لمذهب سيبويه واكثر النحوس اعني لواوا بدل الابدال واوا في فعل

قول الالف

صحة



الاسم مطرد و اقرار اليافيتها شاذ وعكس في التسهيل فقال وشذا بدل الواو والياء كما  
تعمل اسماء كالتقوى والتقوى والسر والاصل فمن الياء قال في اكثر النحوس يجعلون هذا مطردا و  
الحقوا بالاربعة المذكورة السورى والطوى والدعوى راغبين ان اصلها الياء والاولى جعل  
هذه الاواخر من الواو سد الباب للتكثير من الشذوذ ثم قال وما من ان ابدال  
بالياء او ساد يصح وفي الراية والطما ولد البقرة الوحشية وسما اسم موضع فلهذه  
الثلاثة الجارية على الاصل والمخفف الشذوذ اولى بالبقاء س عليها انتهى قلت وقد شئ  
في ايجاز التعريف عما مثل ما في التسهيل **قول اللغوي** بالاعكس حاله ارم افعي وصفا وكون  
قصرى نادر لا يخفى قال ابن قاسم ما ذكره من ان لام فعلا اذا كانت واو اسد باقي الصفة  
وسلم في الاسم مخالف لقول اهل التعريف فانهم يقولون فعلا اذا كانت لامها واو  
في الاسم دون الصفة ومعلوم حروي شاذ وقال المصنف في بعض كتب النحوس يقولون  
هذه الاعلال مخصوص بالاسم ثم لا يملكون الا **مختصة** او بالبناء والاسمية  
فيما عارضه ويرغمون ان يصح حروى له صحيح حياة وهذا قول لا دليل على صحته وما  
قلته موبد بالدليل وموافق لايمة اللغة حكى المارهورى عن الفراء عن ابن السكيت انها  
قالا وما كان من البعوث منلى الدنيا والعليا فانه بالياء لانهم يستقلون الواو مع ضم اوله  
وليس فيه اختلاف الا ان اهل الجاز اظهروا الواو في القصوي وبنو عجم قالوا العصيا  
انتهى قلت لعل بعض كتبه المشار اليه هو مجموعة الكبير المسمى بالخوايد وقد شئ في الكافية  
وشرحها والتسهيل و ايجاز التعريف عما مثل ما في الالفية ولعجب منه ابن ايان في شرحه وقال انه  
لا يثبت كلام علماء النرو وقال ابو حيان خالف المصنف النضر لعين في فعلا من ذوار الواو  
فدغم انه يصح اذان اسما واذا كانت صفة لعل ما ذلك بفعل الصفة او حصر الاسم فواو وما  
قال الفراء ابن السكيت قال قال المصنف والى هذه التفرقة من الاسم والصفة ذهب ابو علي  
وايمة اللغة وقال كثير من النحاة فعلا اسم لعل واوه يا ويه صفة فقاين الاسم والصفة  
كما ان يعتبر فعلا فعلا في الاسم دون الصفة قلت وقد شئ في الشافية عما طوق قول  
النضر لعين فعلا فالابن مالك **قول اللغوي** بخلاف الصفة نحو العروى قال يونس بن ابي  
مالك هذا تمثيل عنده وليس معه فيه نقل والقياس بان يقال العليا وتلقه عن ابوي  
في شرح التسهيل وابن قاسم في شرح الالفية والسيد في شرح الشافية **قول اللغوي**

وتقلب

والله

الله

الله

والله

والله

الله

وتقلب الواو يا اذا اجتمعت مع يا وسكن السابق له شروط او لا ولب ان يكون يكون  
اصليا صرح به في النزهة ويؤخذ من عبادة الالفية وهو وارد على النزهة الثالث  
ان لا يكون الثاني وادد بحركت لفظ في افراد وتكسر بعد يا التصغير فانه جليل  
يجوز فيه الوجهان ولا يجب القلب والادغام المذكور ذكره في الكافية وشرحها وهو  
وارد على الالفية والنزهة **قول اللغوي** من يا واو يتحرك اصل الغايل للثبات  
حاصل ما ذكره للملحة شروط ان يكون التحريك اصليا وان يكون الفتح متصلا اتصالا  
اصليا وان لا يسكن ما بعد العين وان لا يكون ما هي فيه فعلا واويا على افتعل بمعنى الثقل  
وان لا يجمع في الكلمة اعلا لان وادد في التسهيل شرطا سابع وهو ان لا يكون العين من  
حرف لا يعمل كقولهم في شجرة شبره فلم يعلموا لان الياء بدل من الجيم قال ابن قاسم  
وقال في الكافية وقد يكف سبب الاعلال ان ساس عن حرف بتصحيح فمن هذا شامل  
لنوعين احدهما ما هو بدل من حرف لا يعمل نحو سيرة وقد تقدم والثاني ما هو حال محل  
حرف لا يعمل ان لم يكن نهلا لا نحو ليس بمعنى ليس فيضعون النمرة موضع اليا واليا موضع النمرة  
ويصحون الباء وان تحوكت وانفع ما قبلها لا هنا وقعت موقع النمرة والنمرة لو كانت في موضعها  
لم تبد فعملت معاملة هكذا قال في شرح الكافية قال ابن قاسم فهذا النوع الثاني لم  
يخرج بشئ من الشروط المتقدمة فيكون على هذا شرطا زائدا وقد باب الشافية والنزهة بعض  
هذه الشروط **قول اللغوي** وهو المفعول من محوذا او علل ان لم تتحرر الاجودا قال ابن  
قاسم يفهم انه يرجع الاعلال في المفعول محوذا وقد صرح في التسهيل وذكر غيره ان المفعول  
هو القياس وان الاعلال في شاذ **قول اللغوي** كذا ذو الوجهين جا المفعول من ذوي الواو ولم  
يجمع او فرد بعض ظاهره التسوية وبين النوعين وليسا بسوا فان الاعلال في الجمع اكثر التصحيح  
المفرد اكثر كما قال في الكافية ورجح الاعلال في جمع وفي مفرد التصحيح اولى ما انتفى به بل  
المصحح في التسهيل تبعا للمهور انه لا يقاس على التصحيح في الجمع وشرح غيره انه لا يقاس على  
الاعلال في المفرد وشرط التصحيح في المفعول وقول ان يكون من باب قوى **قول اللغوي**  
وشاذ ضعيف في هذا ام عضو عليه ونهى عن المنكر وحماوه من النمرة في نحو حوته وحول  
السيد والجارودي فيكون واو فصولا من الياء ونظرا لا يقال مضيت على الامر مصيبا  
مضمون عليه مضموا وكذا في كون الواو نهلا في حياة من الثاني حياة حيا وه قالا وقيل المالك في



جونه غلط لان تركيب جازم حمل في الكلام وحسب لا يعلم ان الاصل عين حيوة الغز بل قول  
الصحيح والحوته بالضم ودرجما همز ظا هر في ارادة عكس ما ذكره المصنف لانه جعله  
معطلا في الاصل والهمزة فيه بدل من الواو **قول الثاني** وساع سم في سم في يوم محال ابن قاسم  
قوله ساع يغيد الكثيره وليس نص على المراده وقد نص غيره من النحويين على اطراده قلت  
ويدل عليه قوله في شرح الكافية يجوز في فعل جميع فاعل الذي عينه واو لمصحح كنوم والاعلا  
كسم وذلك وارد على قوله الثاني وصم وهم شاذ لكن في التسهيل وفي غيره فعل جمعا وجها  
والصحيح انما قال ابن قاسم وشرط اطراد الاعلال فيه ان لا يكون معطلا للمام كراهه لتواضع  
الافعال **باب النقل** كذا ترجم في الترهه وادرجه في الثاني في باب الاعلال وجعله  
في الالفية فصلا من فصول باب الابدال **قول الثاني** لكن مع النقل قال ابن قاسم يستثنى  
منه الهمزة فانه لا ينقل اليها لانها معرصة للاعلال بعلمها القايض عليه في التسهيل قوله ما لم  
يكن فعل تعجب البيت قال ابن قاسم زاد في التسهيل شرطا اخر وهو ان لا يكون موافقا لفعل الذي  
يجمع الفعل نحو يعود وتصعد مضارع عود وصيد وكذا ما تصرف منه نحو عوده الله قال كانه  
استثنى عن ذكره هذا تذكره في الفصل السابق في قوله ومع عين فعل وفعل اذا الفعل فان  
واحدة **باب الحذف** كذا ترجم في الترجمة وادرج في الثاني بعضه في ضمن الاعلال  
ثم اورد له ترجمه وجعله في الالفية فصلا من فصول باب الابدال قوله والعبارة للترهه والمصدر  
من فعل فعل الواو بها كعود قال ابن قاسم شرطه ان لا يكون لبيان الحقة نحو الوعدة  
والوقوع المقصود بها الحقة فانحذف منها **قول الثاني** نحو وجه قليل قال ابن قاسم  
ذهب المازني والجرودي والفاذي الى ان وجه اسم لما كان الموجه اليه فعلى هذا الاستدود  
في اساب واوه لانه ليس بمصدر **قول الثاني** طلب وطلت في طللت استعمالا ثم خصه في شرح  
الكافية بل قال كل فعل مضارع على وزن فاعل فانه في اسناده في تاء الضم او نونه يستعمل على ثلاثة  
اوجه وهذا ما ذهب اليه السلويني والذي صرح به سيبويه وغيره انه شاذ وان لم يرد الى في  
طللت وسمت واحست ومن ذهب الى عدم اطراده ابن منصور وابو حيان وهو  
ظاهر قول الثاني وفي نحو سمت واحست وطلت **قول الثاني** وقرن في اقرن صرح في الكافية  
بانه يقاس اعني الحذف مع كسر الفاء في شرحها بان المضارع كالامر في ذلك قال واما في الفاء  
من هذين وشبههما فغير جائز ولا يقاس عليه ما ورد منه قال ولوقيل في الغضض غضض

قول الثاني

بالقول  
قول الثاني

بالاوقات  
في الثاني

بالحذف

قول الثاني

للم  
قول الثاني

للم  
قول الثاني

له

قياسا على قرن جاز وان لم اره ننقله لان فك المضموم انقل من فك المكسور واذا كان المفتوح قد  
فرسه الى الحذف في فرد المفتوح القاف فنقل ذلك في المضموم احق بالجواز **قول الثاني**  
يجوز الحذف نحو سيد وميت وكسوه وقوله قال الجارودي قال في شرح المقادير لم يلزموا  
التخفيف في سيد وميت والتموه في كسوه فلوله لكثرة حروف الكلمه مع تاء التانيث  
قال وكلام المصنف يدل على انها يجوز الحذف وفيه نظر لانه لم يستعمل بحذف التثنيه واذا  
كان كذلك لم يجوز جعلها من باب ما يحذف عينه على سبيل الجواز لانه اصل معروض لا يصار اليه  
الا للضرورة قال ويمكن ان يحا عينه بان سيا من القواعد لم يفيض وجوب حذفها كما في قبل  
والاقامه والاستقامة بل هو مثل سيد وميت في جاز الحذف ثم الترموه لما هو ولا خطا  
في انه معين عن اصله لانه ليس في كلامهم فعلوه الا نادرا انتهى وقال ابن مالك في الكافية وعين  
فعلوه اهذف كما تحذف عسونه من الحذف وقال في شرحها عسونه عسونه على وزن يعولوه  
تحذفت العين ونكت اليه الرازيه كما فصل بسبب اذ قيل ميت وليس ربهما فحذفه لان  
فعله لا يفتح الفاء نادرا فلا يحذف عليه **باب الادغام** **قول الثاني** ان ياتي بحرف  
محمك من يخرج واحد من غير فصل قال السيد لا يقال لا حاجة الى قوله من غير فصل لانه لم يعلم ذلك  
من الفاء في قوله محمك لا بالقول لانهم ذلك لان الفاء على التعقيب عادة ولا يلزم  
منه ان يكون التلطف بحرفين يفصل بينهما بنفسا وغيره وانما علم ذلك من قوله من غير فصل  
قوله عند سكون الاو الى الا في الهمزة الى اخره قال السيد لقال ان يقول كان من الواجب  
على المصنف ان يقول وفي نحو ماليه هلك فانه هاء السكت لا تدعم لانه اما موقوف على او منوي  
به الوقف عليه ثم يقول وعند نحو كما انتهى وقد سه في كثره الالف والهمزة او ما السكت  
لعم يرد عليه الياء والواو نحو الوائي يوسوس وقالوا وما فاته لا يجوز فيها الادغام ايضا وقد ذكر  
في الثاني وبعبارة التسهيل لا غم اول المتدين وجوبا ان سكت ولم يكن هاء سكت ولا اخره منفصل  
عن الفاء ولا مد في اخره وتبدله من غير ما دون نرم **قول الثاني** اول متدين محمك في كلمه  
ادغم لا اكمل صهي الاساب فيه امور الاول بوعيه من الشرط ان لا يتصور كحذوون ذكره في  
الكافية والتسهيل وقال بعض في كتيبه الا ان يكون او لما بالمضارع فيدغم بعد مد او حركه نحو لا يهوا  
كما دهم وهذا الشرط وارد على الثاني فيه والترهه ايضا الثاني قال ابن قاسم يمنع الادغام  
ايضا فيما بدا بما يوزن احد هذه الامثلة نحو حسا فانه يوزن مصدره ضعف وكدا



الباقى ذكره في الكافية وشرحه الثالث قال ايضا كما سعي ان يستثنى مثالا خاصا سمع فيه الادغام  
وهو فعل ابل مباركة ردد من الرد والعدرا ناته ما لم يكن في الكلام ولم يسمع في المصحف وقد  
في بعض نسخ التسهيل السوابغ استثنى في الكافية وشرحه مع الحق كصير ما زيد بعض المثلين  
لفعل اللام الحاق نحو حليت فان احدا به مرند الحاق بالخرج فامسح الادغام وقد نيه عليه  
الفرقة قولهم والعبارة للالغية ويجوز الوضوح في محلي قال في شرح الكافية ونرا عند  
الادغام بمنزلة وصل موصل بها الى النطق بالها المسكنه للادغام قال ابن قاسم وفيه نظر  
لانه محلي مضاع واحداث بمنزلة الوصل لا يكون في المضاع فلا يجوز فيه الادغام ان ابني  
به لما يلزم من اجتناب بمنزلة الوصل سبي وعلى هذا مشي في التافيه **قول التافيه** ولا الحاق  
الا في محلي فانه جائز والا في نحو فصل ويتوك ويتبعه قال السيد لو قال في محلي  
جى واقبل ونزل وساعد فانه جائز لكان اولى لان الكل يتوك في جود الادغام  
وعدم وجود **قول التافيه** وحمل قول الرواية الاخفا قال المصنف في شرح الفصل  
هذا الموضع مما اضطرب فيه المحققون لان النحويون مطبقون على انه لا يصح الادغام والمحققون  
مطبقون على انه يصح فيشعر الجمع بينهما ثم قال وقد جمع الشيخ التافيه بين هذين القولين وقال  
اراد الروا الاخفا وسموه ادعانا لتقرره منه واراد النحويون الادغام المحض قال في هذا الجواب  
وان كان جيدا على ظاهره الا انه لا يثبت ان الروا استنعوا من الادغام بل ادعوا الادغام  
الصريح وقد كان هذا المجيب يعني التافيه يصره في نحو الجذر حرا والعلم ما لك ثم قال  
والاولى ان يجمع النخاة على امتناع الادغام لان من القراء جماعة من النخاة وهم يقولون بالادغام  
الصريح فلا يكون اجماع النخاة حجة على من ليس اجماعهم اجماعا لجميع النحويين مع مخالفة الروا  
وان سلمنا انه ليس في الروا نخاة الا ان القراء يقولون لهذه اللفظة فهم متاركون النخاة في نقل  
اللفظة فلا يكون اجماع النخاة حجة واذ ثبت ذلك كان المصير الى قول الروا اولى  
لانهم يقولون القراءات عن ثلث عصمة من الغلط في مثله لان ما نقله القراء من القراءات  
تواتروا ونقله النخاة واحاد فنقلهم ارجح وان سلمنا انه ليس تواتروا لكن القراء اكثر واعدا  
وكان الرجوع اليهم اولى انتهى **قول التافيه** وجائز فيما سوي ذلك قال الجار بردي اعترض  
عليه بان المثلين اذا كانا اولهما كلمة يصح الابتداء بها محورها وسدره غير القسمين المذكورين  
مع ان الادغام فيه ممتنع بخلاف المثلين اللذين اولهما كلمة لا يصح الابتداء بها نحو اخشى

يا همد فان ادغامه جائز فانه بمنزلة جزاء كلمة قوله ومخارج الحروف ستة عشر  
قال السيد ذكره هو وصاحب الفصل انها ستة عشر ولم يعد الا خمسة عشر قولها  
واللام مادون طرف اللسان الى خنتها وما فوق ذلك وللوا منها ما يليها قال السيد  
لم يظهر من محرجي الروا والنون فرق على ما ذكره المصنف لكن في الفصل وكلمون ما بين  
طرف اللسان وفوق الثنايا وللوا ما هو داخل في طرف اللسان قليلا من نخرج النون  
وقال الجار بردي قد اساء المصنف الى ذلك حيث افرد كل واحد بالذكر ولم يقل  
والروا والنون منهما ما بينهما اشارة الى ان نخرج الروا دخل قليلا من النون قولها  
والاطباق في محو فوطت ان كان معه الى اخوه قال السيد اجاب المصنف في شرح  
عن هذا الاشكال بالتحقيق انه لا ادغام محقق مع بقاء الاطباق لكنه لما استند  
تقارب حروف المطبقة وغيرها صار في الصورة كانه ادغام وليس بادغام  
تحقيقا قولها وقد ندع محو بريل وسما بر وصلا وليس قبلها ساكن صحيح في قراءة  
البري هل تر بصون من الف شهر تنزل **باب التمثيل** كذا ترجم في التز  
وترجم في التافيه بمائل القومين وابن مالك بالكافية بما شال من شال  
واسقط في الالفية **قول التافيه** يعني قولهم الى اخوه قال في شرح الهادي يسترط  
في ذلك مخالف المصنفين فلا يقال كيف ينبغي من ضرب مثل خرج ايضا لا ينبغي من  
الرباعي ثلثي ولا من الخماسي رباعي ولا ثلثي اذ لا يحتاج حمل الى حذف  
بعض الاصوات فيكون هذا ما لا سا وقال سيبويه لك ان سبي من العربي  
عربا ورد مثله في كلام العرب لان العرض رماضة النفوس وامتحان فهم الطيب  
وتقوية سببه على قياس كلام العرب وقال ابو الحسن لك ان تبني من العرب  
عربا ورد مثله في كلام العرب او لم يرد ومن العجمي عجميا وعربا لانه ارد في الالف  
لصنع الكلام وكلام سيبويه اقيس وكلام ابي الحسن اوعلى في باب الرواضة **قول**  
**التافيه** وسئل ابو علي عن مثل ما شال اليه الى اخوه قال السيد في قول المصنف ان  
حذف الهمزة في الله غير قياسي ونظرا لانه قياسي مرفي تحقيق الهمزة قولها وسال ابو  
عن حاله الى اخوه قال السيد في قول المصنف ان ابا علي اجاب على اصله نظرا لان  
الحرف مستطرا غير قياسي ولا يجاز في استطال التاء واستطاف به كعنه تطا



وطاف ولا يجوز ذلك احد نظير الاستطارة استطاع **باب الخط**  
هو في الثالث فيه وحدها قولها تصوير اللفظ بحروف هيائه الى اخره قال السيد  
قوله ان اسماء الحروف اذا قصد سمياتها فانها تكتب سماها على اطلاقه ليس بمجيد  
لانه اذا استعملت هذه الاسماء مركبة ودخلها الاعراب كسب على لفظها كما  
اذا قلت لسان نطق بضاد ضعيفه وكتب ضاد احسنه قد نطقت بضاد ضعيفه  
وكسب ضاد احسنه وقال الجارودي هذا اذا لم يسم به مسمى اخر فان سمي رجل س  
فلكتاب فيه مذهبان ومنهم من يكتبها على لفظ الالف **باب**  
ومنهم من يكتبها على صورة سماها بحو بس وحسن وقال السيد ولفظ المتن يدل على  
انها تكتب على اصلها فقط قولها وفي المصحف على اصلها على الوجهين نحو ياسين وحاميم  
وقال الجارودي ولي ان يقال في نقد براسم الحروف الواقعة في المصحف ان لم يجعل  
بما سمي به مسمى اخر فقياسها ان تكتب بصورة الحرف الذي هو سماها هكذا الس وان  
جعلت بما سمي به اخر كتبت غيرها من الاسماء وهو هكذا ياس قولها واذا بالالف  
على الكبر اختيار شارج الهادي ان ادق ان يوقف عليها بالنون وتكتب بالنون  
ولا يبدل الف لانه من نفس الكلمة فهم يكونون من وعن ولان وفي شرح التسهيل لا يبان  
ان كتبا بالنون مذهب البرد والكثرين وان كتبا بالالف مذهب الخاذل  
وابن مالك قال ابن عصفور الصحيح كتبها بالنون فوقها ينها وبين اد اللفظ فيه  
ليلا يقع الالف في قولها ووصلوا ان الناصب للفعل مع الالف الحذف هو احد المذاهب  
في المسند وقال ابن قتيبة واخبره ابن السيد والمذهب الثاني فصلها في الحالين  
قال ابو حيان وهو الصحيح لانه الاصل فيما اذا كان من كلمتين وشبه قولها  
المستطرف في الفعل هو للمضارع وقيد ابن مالك في التسهيل بالماضي والامر  
وهما قولان للبصريين قولها وزاد وفي عمرو وا قال الجارودي شرطه  
ان يكون علما فلما زاد في عمرو واحد عمرو الاسنان ولا الذي يحمر العمر  
ولا في مثل قول الشاعر يا عد ام الغمر من اسيرها ولا في غير العلم ايضا  
اذا كان قافية لان الموضع الذي يقع فيه عمرو في الكافية لا يجوز ان يقع فيه  
عمرو فلا يفتى الى اللبس ولا اذا كان مصغرا لان لفظه من يغير عمر ولا يحيا

باب الخط

الى التوبة

في التفرقة ولا اذا كان مضافا الى المضمر المجزور لانه كان كالمجزر منه فلا يفصل بينهما  
بالواو قولها ونقصوا من ابن ادا وقع صفه من علمين الف حكم ابنة حكم ابن في ذلك ذكره  
ابن مالك في شرح الكافية وفي التسهيل لكن خالف ابن عصفور وخصل الحرف يابن وعلله  
بعض شراح الكتابين بان الوصف بانه لم يكثر كالوصف بانه قولها وبعضهم الالف من  
عثنى وسليمن ومعويه قال السيد ليس حذف الالف من الاعلام مخصوصا بهذه الاسماء  
بل هو فيما كثر استعماله من الاعلام الرايدة على ثلاثة احرف مالم يحذف منها شيء كما وله  
وق وردا وحذف اللب من كعابرو وهذا نص التسهيل قولها الا في محي قيده في التسهيل  
بكونه علما احتراز من محي الفعل فانه يكتب بالالف قولها وكلا يكتب الوجهين قال  
ابو حيان الصحيح في مذهب البصريين ان كلا يكتب بالالف **باب الالف** وبالحجفة عثبت  
قد كمل نظما على جل المهمات اشتمل اعترض عليه بعض الاشياخ بان هذا ايضا قضي قوله  
في الخطبة مقاصد النجوى محوية والمقاصد هي المهمات فقباية هناك يدل على التزم  
ان محو جميعها اذ هو مقتضى عموم الاضافة وعبادته هناك تدل على انه حوى حليا  
اي معظمها لا كلها وكان مولانا العلامة كمال الدين ابن الهمام يقول لوقاك على حل الهمام  
بالحاء المهملة لكان احسن وذلك ظاهر لانه كان ينبغي الاعتراض المذكور ويكون  
اللام في المهمات للعود المتقدم في الخطبة وان المواد انه اشتمل على حلها  
وبيانها ووفي سما وعده فيها وهما يورده هنا انه لم يرد به مهمات النجوى انما  
اراد كتابا له في النجوى اسم المقاصد وانه نظم في هذه الالفية وا قول هذا قول  
من لا خيرة له اما او لا فليس للمصنف كتاب يسمى بالمقاصد وقد تتبعته اسماء  
ابن مالك وما سماه الناس منها نظما ونثرا وذكره النجاشي والمورخون وارباب  
التراجم نثرا ونظما شعرا فلم ار احدا ذكر هذا في اسماء او ما نثرا فان له كتابا يسمى  
النوايد وهو الذي اختصر منه التسهيل ولذلك سماه بتسهيل الفوائد  
وتكميل المقاصد فانه كان هذا المدرس اشرا الى هذا فلا يصح ما ادعاه لان  
الكتاب المذكور كتاب مبسوط جدا جامع ليس في النجوى جمع منه بحيث ان  
الشاعر سعه الدين محمد بن عزي قال يمدح المصنف ويشير الى هذا الكتاب  
ان الامام جمال الدين فضل الله ولشش العلم اهله املي كتابا يسمى بالنوايد



لما يزل مفيد الذي لب تأمله فكل سبيل في التوجيه بها انه الفوائد جمع  
 لا نظيره فكيف يظن انه الالفية فيها ثلث ما في الكافية او نصفها والكافية  
 فيها نصف ما في التسهيل او ارجح قليل والتسهيل فيه بعض ما في هذه الالفية  
 اما نصفه او اكثر قليلا بحسب الظن فاي لم افق عليه فكيف يتصور ان تكون  
 الالفية التي هي مختصرة من مختصر حاوية لما في البسيط الاصلي وما يزيده  
 ما قاله فتصادف انه لو كان المراد بقا منه التواضع كتاب الكات مفردا لانه  
 علم فلم يكن يجوز الاختيار عنه بمجمله بل كان يقال مموي وسعد الدين المذكور  
 شاعر مشهور له ديوان وهو وله مبي الدين محمد ابن عزبي الصوفي المشهور  
 صاحب الفصوص وغيرها الذي يتكلم فيها الفقها وينسبونه الى الامام <sup>الله</sup>  
 اعلم بسريته وحقيقة حاله وقد كان وله هذا يد مشتق مجتمع  
 على ابن مالك والنووي وغيرها من الالفية **قول** الالفية احصى  
 الكافية الخلاصة اعترض عليه بعض الاشياخ بانه لا يتصور ان تكون  
 الخلاصة احصى من الكافية قطعا لان الذي فيها من الابواب والمسائل  
 دون ما في الكافية والالفية نحو ثلاثة الاف بيت وفيها من العلم مثلا  
 ما في الالفية او ارجح واقول هذا من المعترض يد له على انه فهم ان قوله  
 احصى او قل تفصيل وذلك فاسد معني وصناعة اما الاول فلما ذكر  
 من استمال الكافية على زوايد كثيرة ليست في الالفية واما الثاني فلان  
 احصى لا يصح كونه افعل تفصيل كما صرحوا به لان افعل التفصيل لا يبيتي  
 الامت فاعل مجرد وهذا فعله احصى ثلاثي مزيه فلا يصح بناء افعل  
 التفصيل منه ولهذا اعربوا احصى في قوله تعالى احصى لما لبثوا امدا  
 فعلا ما ضيا واما مفعوله وكذا لك اعربت احصى في قوله النظم فعلا  
 ما ضيا بمعنى جمع والخلاصة مفعوله والعنى ان المصنف اخبر عن نفسه  
 انه لم يحص هذه الخلاصة من الكافية ففعل احصى ضمير راجع الى  
 المصنف لتقدم ضميره في عنيته وكان الاصل احصيته الا انه جابه  
 على طريقة الالتفات من التكلم الى الغيبة ثم ذكر علة ذلك في قوله  
 كما

كما اقتضي غني بلا خلاصة فالكاف للتجليل كما قوله تعالى واذكروه كما  
 هداكم وكانت المصنف قال السبب في جمع هذه الخلاصة من الكافية ان  
 اقتضيت غني كل طالع وذلك انما يحصل بما فعلت اذ الكافية كبيرة  
 الحجم تقصر عنها هم كثير من الطالبيين فجمعت هذه منها ليتسهل قراتها  
 لمن يستحق عليه قراءة الكافية وعند ي مع ذلك تقديرا خرو وهو اني قد  
 بين الالفية والكافية ذرايت المصنف في مواضع كثيرة ياخذ ابيات الكافية  
 برمتها وقد ياخذ البيت بلفظه الكاملة او كلمتين وقد ياخذ شطره وقد ياخذ  
 من كل شطر بعض الفاظه فلعله اشار الى ذلك بما قاله ليعلم انه لم ينظرها  
 نظاما مقتضيا انما التقط منها ما احب على وجه الالتفات والانتفا وان كان غير  
 بعض الابيات او الشطرا او اللفاظ وكل ما قدرناه صحيح لا يستبعد ارادته  
 والماول لشكه في تعيينه ولما انتهى ما اراده الناظم من ايراد المسائل العلمية  
 ختم كتابه بحمد الله والصلوة على رسول الله صلى الله عليه وسلم ليكون اول  
 الكتاب واخره موشحا بذلك وانا اختم كتابي هذا بمثل ذلك واقوله ان شروعي  
 فيه كان في سنة سبع وستين وثمان مائة فكتبت منه كراسية واحدة  
 الى اثنا عشر العرب والبيتي ثم فتر العزم عنه الى سنة ستين سنة وسبعين  
 فكتبت منه من حروف الجر الى اخر عطف ابليات ثم فتر العزم عنه الى سنة  
 ستين وسبعين فكتبت منه من اوائل حروف الجر فاضل القطع المكتوبة  
 من اول الكتاب الى العطف ومن حينئذ كتبه الناس وساقروا به الى البلاد  
 الشامية والجزيرة وغيرها ثم فتر العزم عنه فلما كان في رمضان سنة  
 خمس وتسعين شرح الله صدر ربي لا محالة فاخذت في ذلك وانتهى فراغه يوم  
 الخميس تاسع شوال من السنة المذكورة وقلت  
 : لا ايها النحوي هذا مؤلف : يعينك بها تقري الناس او تمل  
 : ثلاثين عاما ظلت ارقب جمعه : واجمع فيه ما تفرق في النقل  
 : يمرر كتبنا عم في الناس نفعها : وسارت بها الركبان في الوعر والسهل  
 : يقيه اطلاقا ويوضح مبهما : ويفتح اغلاقالن كان في قفل

تاريخ



وكم فيه من ثقل غريب وجوده **يعز على من رام الاعلى مثلي**  
**فد ونكه تاليفا مفيدا ممدرا** **من الناس لم يسبح به احد قبلي**  
**ولله كل الحمد ثم صلواته**  
**وتسليمه الوافي على خاتم الرسل**

الاسم في ثمانية عشرة لغة وقد نظمها بعضهم في بيت  
**اسم سم سما سماة وسما** **سما ثلثون ثلث لكمة**  
 بعضهم تعريف في التعليل والاختلاف  
 واغا التعليل ابطال العمل **لما مل علوق لفظ لا محل**  
 يكون ذاك لحي مال **صدر الكلام فافهم حاله**  
 وسم بالالاغا ابطال العمل **لما مل علوق لفظ لا محل**  
 لضعف عامل من التأخير **او التوسط بلا تكرار**

لجرونا

ان البريد من الفراخ اربع **والوخ ثلث اربار ضع**  
 والميل الفاي من الباعث **والباع اربعة اذرع قبيح**  
 ثم الذراع من الاصابع اربع **من بعد هذا العشرين ثم الجمع**  
 ست شعيرات بسطل بشيرة **نهما الاظهر الاخرى موضع**  
 ثم الشعيرات ست شعيرات غدت **من شعر يغفل ليس عن ذامع**

هذا في تصنيف سعد الدين العلامة المتقار في رحمه الله تعالى

بسم الله الرحمن الرحيم **منه منا لفضل الله وما النضر ال**  
 من الدتقار **هذا تركيب عربي وترتيب عجيب** **في انواع المرفوعات**  
 والمضويات والمحورات والتوابع الخمسة **وبالحلتان الاسمية والفعلية**  
 وغيرها في الواعد نحوية جميلة **هذا هو التركيب**

ضرب انسان اسمه سلمان القوم كلهم

بالسوط والسيف في يوم الجمعة امام الأمير

على ضربا شديدا ناديا وعمرا اخاه ممثلا

غضبا الرجل كان ابوه قائما ان الله واحد

وما النبي كاذبا ولا رجل افضل منه عليه الصلاة والسلام

فوجدت الاسلام حقا ونعمة الدار المحنة وقد كادت النفس

تطير اليها فعسى الله ان يدخلني فيها فكم مرة تلحق

فدونك فيه الخواء ومن يحسن فيه تظهر لم ينكر

عليه خيره عت



کتابخانه

کتاب ۳ شیخ زبیر

۱ فردوسی

۱ جره ۱۵ ریال